

# مَصْبَحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الْأَصْرَقِي الْمُهَنْدِي

السَّيِّحُ الْأَخْضَابِي مُحَمَّدُ هَادِي الْهَمْدَانِي

الترجمة سنة ١٣٢٢ هـ

الجزء العاشر

يَتَحَقَّقُ

لِلْوَسِيَّةِ الْجَمْعِيَّةِ لِأَحْيَاءِ التَّرَاثِ

« فَرْقُ الْقَنَسَةِ »

# مِصْبَاحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الرَّصَدِيُّ الْحَقِيقُ

الشيخ آغا رضا بن محمد هادي الهمداني رحمته الله

الترجمة سنة ١٣٢٢ هـ

مركز تحقيق كتاب ميرزا محمد هادي

الجزء العاشر

مُتَحَقِّقُ

لِلْمُؤَسَّسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِإِجْيَاءِ التَّرَاثِ

« فَرْقَةُ الْقَدَسَةِ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

## «مصباح الفقيه»

لذاكري هؤلاء الأخيار

١- المرحوم المغفور له الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور له الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومة المخدرة الحاجة اختر خرائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواحهم

غفر الله لنا و لهم فإنه غفور رحيم

## هوية الكتاب

الكتاب:	مصباح الفقه / ج ١٠
المؤلف:	الملازمة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقرى - نور علي النوري - محمد الميرزائي
الإشراف:	السيد نور الدين جعفریان
نشر:	دار الفكر
التصوير الفني (الزینکراف) - المطبعة:	عتره
الطبعة:	الأولى - شوال - ١٤٢٣ هـ
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٥٠٠ تومان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحُجَّةَ بْنِ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

مركز تحقیقات کامیاب علوم اسلامی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعِيلاً حَتَّى تُسَكِّنَهُ

أَرْضَكَ طَوْعًا وَتَمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا



جميع الحقوق محفوظة و مسجلة  
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تحقيقات كامپيوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم  
و به نستعين، ربّ يسّر و لا تعسر

الحمد لله ربّ العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه محمّد و آله  
الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.  
المقدمة (الثالثة: في القبلة)

(و النظر في) أربعة مواضع: ماهية (القبلة) و طريق تشخيصها (و)  
أحكام (المستقبل) بالكسر (و ما يجب) الاستقبال (له، و أحكام الخلل).  
أما (القبلة)<sup>(١)</sup> فهي لغةً - على ما في الحدائق<sup>(٢)</sup> و غيره<sup>(٣)</sup> - الحالة التي عليها  
الإنسان حال استقباله الشيء - و غلب استعماله في عرف المشرّعة بل في  
محاورات الشارع أيضاً فيما يجب استقباله حال الصلاة و نحوها (و هي الكعبة)

---

(١) و هي الموضع الأوّل.

(٢) الحدائق الناضرة ٣٦٨:٦.

(٣) جواهر الكلام ٣٢٠:٧.



المعظّمة - التي جعلها الله قياماً للناس و قبلةً للمصلّين - من موضعها إلى السماء، كما يشهد لذلك موثقة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله رجل قال: صليت فوق أبي قبيس العصر، فهل يجرى ذلك و الكعبة تحتي؟ قال: «نعم، إنها قبلة من موضعها إلى السماء»<sup>(١)</sup>.

و هذا إجمالاً ممّا لا خلاف فيه، بل من ضروريات الدين، ولكن اختلفت كلمات الأصحاب - رضوان الله عليهم - بالنسبة إلى مَنْ لم يشاهد الكعبة و كان خارجاً عن المسجد الحرام.

فعن السيّد و ابن الجنيد و أبي الصلاح و ابن إدريس و المصنّف في الاعتبار و النافع، و العلامة و أكثر المتأخّرين أنّها عين الكعبة لمن تمكّن من العلم بها من غير مشقة شديدة عادة، كالمصلّي في بيوت مكّة، وجهتها لغيره من البعيد و نحوه<sup>(٢)</sup>.

و عن الشيخين و كثير من الأصحاب<sup>(٣)</sup> - بل أكثرهم كما عن الذكرى و الروضة<sup>(٤)</sup>، بل عن مجمع البيان نسبته إلى الأصحاب<sup>(٥)</sup>، و عن الخلاف

(١) التهذيب ١٥٩٨/٣٨٣:٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب القبلة، ح ١.

(٢) جمل العلم و العمل: ٦٢-٦٣، الكافي في الفقه: ١٣٨، السرائر ٢٠٤:١، المستبر ٦٥:٢، المختصر النافع: ٧٠، مختلف الشيعة ٧٩:٢، المسألة ٢٤، وفيه حكايته أيضاً عن ابن الجنيد، منتهى المطلب ١٦٢:٤، جامع المقاصد ٤٨:٢، روض الجنان ٥١٣:٢، مدارك الأحكام ١١٩:٣، و حكاه عنهم البحراني في الحقائق الناضرة ٣٧٢:٦.

(٣) المسقنة: ٩٥، النهاية: ٦٢-٦٣، المبسوط ٧٨-٧٧:١، الخلاف ٢٩٥:١، المسألة ٤١، المراسم: ٦٠، المهذب ٨٤:١، الوميعة: ٨٥، و حكاه عنهم العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٩:٢، المسألة ٢٤.

(٤) الذكرى ١٥٩٣، الروضة البهية ٥٠١:١، و حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٣٢٠:٧.

(٥) مجمع البيان ١-٢٢٧:٢، و كما في جواهر الكلام ٣٢٠:٧.

الإجماع<sup>(١)</sup> عليه - مثل ما في المتن: أنها الكعبة (لمن كان في المسجد، والمسجد لمن كان في الحرم، والحرم لمن خرج عنه).

و ربما نُسب<sup>(٢)</sup> هذا القول إلى السيد أبي المكارم ابن زهرة أيضاً.

و لكن حكى عنه في الغنية أنه قال: القبلة هي الكعبة، فمن كان شاهداً لها وجب عليه التوجه لها، ومن شاهد المسجد ولم يشاهد الكعبة وجب عليه التوجه إليه، ومن لم يشاهده توجه نحوه بـلاخلاف<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و هذه العبارة - كما ترى - عارية عن ذكر الحرم، كما أن عبارة شيخنا المفيد<sup>(٤)</sup> - المحكية عن مقننته - أيضاً كذلك؛ فإنه قال - على ما حكى عنه - : القبلة هي الكعبة، ثم المسجد قبله من نأى عنها؛ لأن التوجه إليه توجه إليها. ثم قال بعد أسطر: ومن كان نائياً عنها خارجاً من المسجد الحرام توجه إليها بالتوجه إليه<sup>(٥)</sup>. انتهى.

فلعل نسبة القول المزبور إليهما نشأت من سائر عباراتهما، أو استفيد ذلك من قرائن خارجية وإلا فالمراد بالعبارتين إما القول الأول - كما هو الظاهر منهما - بقرينة ما فيهما من التفريع والتعليل - أو قول ثالث، وهو كون الكعبة قبله لمن في المسجد، والمسجد عيناً أو جهة لمن هو خارج عنه مطلقاً، كما نسب بعض إليهما

(١) الخلاف ١: ٢٩٥، المسألة ٤١، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٢٠: ٧ - ٣٢١.

(٢) المناسب هو العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٩: ٣، المسألة ٢٤.

(٣) الغنية: ٦٨، و حكاه عنه السيزوري في ذخيرة المعاد: ٢١٣.

(٤) المقننة: ٩٥، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٢١: ٧.

و إلى اس شهر آشوب أيضاً هذا القول<sup>(١)</sup>، فجعله قولاً ثالثاً في المسألة

فحيث يمكن الاستشهاد لهم بالنسبة إلى الجزء الأول من مدّعهم - أي كون الكعبة قبلة لمن في المسجد - مضافاً إلى الإجماع والضرورة بالأدلة الآتية، و بالنسبة إلى الجزء الثاني - أي كون المسجد قبلة لسائر الناس - بظاهر قوله تعالى: **(فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)**<sup>(٢)</sup>

و لكن يتوجه على الاستشهاد بالآية أنها وإن كانت مشعرة بكون المأمور به هو التوجه نحو المسجد من حيث هو و كونه بنفسه هو القبلة لكن الملحوظ فيها لتوجه نحو المسجد بلحاظ ما تضمنته من البيت، كما يفصح عن ذلك أخبار مستفيضة.

مثل ما عمن الكافي - في الصحيح أو الحسن - عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته هل كان رسول الله ﷺ يصلي إلى بيت المقدس؟ قال: «نعم» فقلت: أكن يجعل الكعبة خلف ظهره؟ فقال: «أما إذا كان بمكة فلا، و أما إذا كان هاجرها إلى المدينة فنعم حتى حول إلى الكعبة»<sup>(٣)</sup>.

و عن الثقة الجليل علي بن إبراهيم القمي بإسناده إلى الصادق عليه السلام «أن النبي ﷺ صلى بمكة إلى بيت المقدس ثلاث عشرة سنة، و بعد هجرته صلى

(١) سبه إليهم العاضل الاصبهاني في كشف اللثام ١٣٣:٣، و كذا الراقي في مستند شيعه ١٥٢٤

(٢) النقرة ١٢٤:٢ و ١٥٠.

(٣) نكاهي ١٢/٢٨٦٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القبلة، ح ٤.

بالمدينة سعة أشهر، ثم وجهه الله إلى الكعبة، وذلك أن اليهود كانوا يعيرون رسول الله ﷺ ويقولون: أنت تابع لنا<sup>(١)</sup> تصلي إلى قبلتنا، فاعتم رسول الله ﷺ وخرج في جوف الليل يظفر إلى آفاق السماء ينتظر من الله تعالى في ذلك أمراً، فلما أصبح وحصر وقت صلاة الظهر كان في مسجد بني سالم قد صلى من الظهر ركعتين، فنزل جبرئيل عليه السلام فأخذ بعصده وحوله إلى الكعبة وأنزل عليه: «قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره»<sup>(٢)</sup> وكان قد صلى ركعتين إلى بيت المقدس وركعتين إلى الكعبة<sup>(٣)</sup>

و عن الصدوق في العقب: «صلى رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس بعد السورة ثلاث عشرة سنة بمكة وتسعة عشر شهراً بالمدينة ثم عبرته اليهود، فقالوا له: أنت تابع قبلتنا، فاعتم لذلك غمّاً شديداً، فلما كان في بعض الليل حرج يقب وجهه في آفاق السماء فلما أصبح صلى الغداة فلما صلى من الظهر ركعتين جاء جبرئيل عليه السلام وقال: «قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام»<sup>(٤)</sup> الآية، ثم أخذ بيد النبي ﷺ فحوّل وجهه إلى الكعبة وحول من خلفه وجوههم حتى قام الرجال مقام لنساء و النساء مقام الرجال، فكان أول صلاته إلى بيت المقدس وأخراها إلى الكعبة، وبلغ

(١) في السبع لخطية والحجوية: «ميتنا بدل لنا» وما أنشأه من المصدر.

(٢) البقرة ١٤٤:٢.

(٣) تفسير القمى ٦٣١، مستدرک الوسائل، الباب ٢ من أبواب القبلة، ح ٤.

(٤) البقرة ١٤٤:٢.

الحبر مسجداً بالمدينة و قد صَلَّى أهله من العصر ركعتين فحوّلوا نحو الكعبة، فكانت أول صلاتهم إلى بيت المقدس و آخرها إلى الكعبة، فسُمّي ذلك المسجد مسجد القلّتين<sup>(١)</sup> الحديث.

و حمر أبي بصير عن أحدهما عليه السلام، قال: قلت له: الله أمره أن يصلي إلى بيت المقدس؟ قال: «نعم، ألا ترى إن الله يقول: ﴿و ما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول﴾<sup>(٢)</sup> الآية» قال: «إن بني عبد الأشهل أتوهم و هم في الصلاة قد صلّوا ركعتين إلى بيت المقدس، فقبل لهم إن نبيكم قد صرف إلى الكعبة، فتحول النساء مكان الرجال و الرجال مكان النساء و جعلوا الركعتين الباقيتين إلى الكعبة، فصلّوا صلاة واحدة إلى قلّتين، فلذلك سُمّي مسجدهم مسجد القلّتين»<sup>(٣)</sup>.

و خبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: خلّفت له منى صُرف رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الكعبة؟ قال: «بعد رجوعه من بدر»<sup>(٤)</sup>.

و رواية أبي المحرري - المروّية عن قرب الإسناد - عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام : «أن رسول الله صلى الله عليه وآله استقبل بيت المقدس تسعة<sup>(٥)</sup> عشر شهراً ثم صُرف إلى الكعبة و هو في العصر»<sup>(٦)</sup>.

(١) الفقيه ١/١٧٨-١٧٩/٨٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القلعة، ح ١٢.

(٢) النقرة ١٤٣٢.

(٣) التهذيب ٤٣٢-٤٤٤/١٣٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القلعة، ح ٢.

(٤) التهذيب ٤٣٢/١٣٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القلعة، ح ١.

(٥) في قرب الإسناد: «مسعة».

(٦) قرب الإسناد ١٤٨/٥٣٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القلعة، ح ١٧.

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على أن الكعبة هي التي كانت مقصودة بالاستقبال.

وقد استشهد أصحاب القول الأول بهذه الأخبار ونظيراتها لإثبات لجرء الأول من مدعاهم - وهو كون العين قبله لمن تمكن من العلم بها - وللجرء الثاني بما في جملة من هذه الأخبار من الإشارة إلى أن البعيد يتوجه نحوها، فإن الطاهر منها إرادة الجهة، كما أنها هي التي تنبأ من قوله تعالى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأظهر منها في الدلالة على أنها هي العين للقريب والجهة للبعيد ما عن احتجاج بطرس بن عيسى بإسناده عن العسكري عليه السلام في احتجاج النبي صلى الله عليه وآله على المشركين، قال: «بنا عباد الله مخلوقون مربوبون نأتمر له فيما أمرنا، [و] نرجز عما زجرنا - لى أن قال - فلما أمرنا أن نعبد بالتوجه إلى الكعبة أطعنا، ثم أمرنا بعدته بالتوجه نحوها في سائر البلدان التي نكون بها فأطعنا، فلم يخرج في شيء من ذلك من اتباع أمره»<sup>(٢)</sup>.

هذا، مع أن المتبادر من الأمر باستقبال الكعبة ونحوها ليس إلا إرادة جهتها بالنسبة إلى البعيد الغير المتمكن من العلم بها، كما سنوضحه إن شاء الله  
وأظهر منها دلالة على احصار القبلة في الكعبة عياً أوجهه خير عند الله من سائر - المروي عن أمالي الصدوق - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الله عز وجل

(١) سورة ٢: ١٤٤.

(٢) احتجاج ٢٧، بحار الأنوار ٨٤/٧١ و٣٠، وما يبرر المعقوف من المصدر

حرمات ثلاثاً ليس مثلهن شيء: كتابه هو حكمة و نور، و بيته الذي جعله قياماً<sup>(١)</sup> للناس لا يقل من أحد توجّهاً إلى غيره، و عترة نبيكم<sup>(٢)</sup>.

و عن الحميري في قرب الإسناد نحوه<sup>(٣)</sup>.

و استدّل أيضاً لكفاية الجهة في المدارك<sup>(٤)</sup>: بصحبة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «لا صلاة إلا إلى القبلة» قلت له: أين حدّ القبة؟ قال: «ما بين المشرق و المغرب قبة كلّ»<sup>(٥)</sup>.

و نحوها صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ أنّه قد انحرف عن القبلة يميناً و شمالاً، قال: «قد مضت صلاته، و ما بين المشرق و المغرب قبة»<sup>(٦)</sup>.

و لكنك خير بما في الاستدلال بالروايتين من الإشكال، فإنّ القول بأشباع الجهة بهذا المقدار ممّا لم يقل عن أحد.

نعم، صرّحوا بذلك في من أخطأ في تشخيص القبلة، فصلّى فيما بين المشرق و المغرب، فإنّه لا إعادة عليه، كما ستعرف إن شاء الله.

و عن صاحب الدحيّة الاستدلال له بالأحبار المتقدّمة الدالة على أنّ

(١) في المصدر: «قبة» بدل «قياماً».

(٢) أمالي بصديق. ٢٣٩ (المجلس ٤٨) ح ١٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القبلة، ح ١٠.

(٣) كما في الوسائل، ذيل ح ١٠ من الباب ٢ من أبواب القبلة، و لم نجده في قرب الإسناد.

(٤) مدارك الأحكام ١٩٣.

(٥) لفظه ١/٨٥٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القبلة، ح ٩.

(٦) نفعه ١/١٧٩، التهذيب ٢/٤٨٠، الاستبصار ١/٢٩٧، الوسائل، الباب ١٠

من أبواب القبلة، ح ١.



السبي عليه السلام صلى إلى الكعبة قائلاً في تقريبه: إنه ليس العراد عيها ألبتة، فيحتمل على جهتها<sup>(١)</sup>.

أقول: فكأنه أراد بالعين نفس البناء الذي يمتنع رؤيته من المدينة، ولا بالحرم بعدم إرادة استقلال العين بالمعنى المقصود بالبحث عنه في المقام - أي الجهة المحادية لها - في غير محله، خصوصاً مع كون الفعل صادراً من السبي عليه السلام بدلالة مَنْ لا يشبهه عليه مكان البيت.

### حجة القول الثاني: جملة من الأخبار:

منها: ما رواه الشيخ عن عبدالله بن محمد الحجاج عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام، و الصدوق في الفقيه مرسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام «إن لله جعل الكعبة قبلة لأهل المسجد، و جعل المسجد قبلة لأهل الحرم، و جعل الحرم قبلة لأهل الدنيا»<sup>(٢)</sup>.

و عن الصدوق في العلل عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد ابن يحيى عن الحسن<sup>(٣)</sup> بن الحسين عن الحجاج مثله<sup>(٤)</sup>.

و عن بشر بن جعفر الجعفي، قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول: «ليت قبلة لأهل المسجد، و المسجد قبلة لأهل الحرم، و الحرم قبلة للناس

(١) حكاها عنه المحرسي في الحقائق الناضرة ٣٧٣٦، وراجع: ذخيرة المعاد: ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) التهذيب ٢ ١٣٩/٤٤، الفقيه ١ ١٧٧: ١٧٨/٨٤١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب القبلة،

ح ١ و ٣

(٣) في النسخ الخطية و الحجرية، «الحسين» بدل «الحسن» و ما أئتمناه من المصدر

(٤) علل شرائع: ٤١٥ (الباب ١٥٦) ح ٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب القبلة، دليل ح ١

جميعاً<sup>(١)</sup>

و في العلل بإساده عن أبي عمر، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «لبيت قلة لمسجد، والمسجد قلة مكة، ومكة قلة الحرم، والحرم قلة الدنيا»<sup>(٢)</sup>.  
لكن ما في هذه الرواية من كون مكة قلة الحرم مما لم ينقل القول به من أحد، فهو مما يوهن الاستشهاد بهذه الرواية، مع ما فيها من ضعف السند، لكن لا يحلوا إيرادها عن تأييد.

و مما يؤيد هذا القول بل يستدل به الأخبار الدالة على استحباب التيسر، الواردة في أهل العراق على ما فهمه الأصحاب.

كحبر المفضل بن عمر أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القلة وعن السبب فيه، فقال: «إن الحمر الأسود لما أسروا من الجنة و رضع في موضعه حمل أنصاب الحرم من حيث يلحقه نور الحجر، فهي عن يمين الكعبة أربعة أميال و عن يسارها ثمانية أميال كنه اثنا عشر ميلاً، فإذا انحرف الإنسان ذات اليمين خرج عن حد القبة لقلة أنصاب الحرم، وإذا انحرف الإنسان ذات اليسار لم يكن خارجاً عن حد القلة»<sup>(٣)</sup> و غير ذلك من الأخبار الآتية في محلها إن شاء الله.

و عن الشيخ في الخلاف الاستدلال عليه أيضاً بأنه لو كُتف التوجه إلى عين

(١) التهذيب ٤٤٠/١٤٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب القلعة، ح ٢

(٢) علل الشرائع ٣١٨ (باب ٣) ح ٢، الوسائل، كتاب ٣ من أبواب القلعة، ح ٤.

(٣) الفقيه ١/١٧٨، ٨٤٢، علل الشرائع ٣١٨ (باب ٣) ح ١، التهذيب ٤٤٠-٤٤٢، ١٤٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القلعة، ح ٢.

الكعبة، لوجب إذا كان في صف طويل خلف الإمام أن تكون صلاتهم أو صلاة أكثرهم، إلى غير القبلة، إلى أن قال: ولا يلزمنا مثل ذلك؛ لأنَّ العرض التوجيه إلى الحرم، و لحرم طويل يمكن أن يكون كل واحد من الجماعة متوجَّهاً إلى حرم منه<sup>(١)</sup>، انتهى.

و أورد عليه بالنقض بأهل العراق و نحوهم من كان مكثراً في تشخيص القبلة بالرجوع إلى علامة واحدة، كجعل الجذّي بين الكتفين أو حلف المسك و نحو ذلك مع نشأت ملاذهم و أوسعتها من الحرم، فيعلم إجمالاً بعدم محاذة أكثرهم للحرم محاذة حقيقية، فلو فرض صف طويل في العراق - مثلاً - طوله أزيد من أربعة فراسخ، يرد عليه من الإشكال مثل ما أورده عبا

و حله: أنَّ المعتر في حق البعيد إنما هو الاستقبال العرفي الحاصل بالتوجه إلى الجهة المنصّمة للقبلة، و لا يتفاوت الحال في ذلك بالنسبة إلى البعيد - كأهل العراق مثلاً - يس أن تكون القبلة هي الكعبة أو الحرم، و أما إذا كان قريباً من الكعبة بحيث يخرج بعض الصف المفروض عن مواجهة الكعبة عرفاً، فليتزم ببطلان صلاتهم، و لا محذور فيه.

أقول: أمّا ما قيل في حل الإشكال من الالتزام بكفاية الجهة فقد تفصّل له الشيخ، و تعرّض لإبطاله في عبارته المحكيّة<sup>(٢)</sup> عنه بما لم نتحصّن مرده، و نذا طوبناها، و لعلّها غير نقيّة عن العلط.

(١) الخلاف ٢٩٥٦-٢٩٦، المسألة ٤١.

(٢) أنفاً.

و كيف كان فتعرف عند شرح معنى الجهة صحّة ما قيل، و اسدفاع الإشكال به بوجوه غير قابلة للتشكيك

و أمّا النقص عليه مرجوع أهل كلّ قطر من الأقطار العظيمة إلى أمانة واحدة: فيمكنه التعصّي عن ذلك بأنّ تكليف البعيد لأجل تعدّد تحصيل الموافقة القطعية ليس إلّا حرمة المحالفة القطعية و الرجوع إلى الأمارات المشخصة للجهة التي يقرب عندها احتمال الإصابة ما لم يعلم بعدم الإصابة في مورد استلثائه، فعلمه إجمالاً بتعصّف الأمانة عن الواقع في الجملة غير قادح في حقه؛ لأنّ كلّ مكلف يرعى ما يقتضيه تكليفه حين العمل، و ليس جميع أطراف ما علمه بالإحتمال مورد استلثائه فعلاً حتى يمسعه عن الاعتماد على الأمانة.

و حيث إنّ ما فرضه المعترض من الصّف الطويل مجرد فرض لا يكاد يتحقّق في الخارج لا يرد به النقص على الشيخ.

و أمّا الصّف الذي فرضه الشيخ فهو فرض كثير الوقوع، ففي مثل هذا العرض بناءً على اعتبار محاذاة الكعبة كثيراً ما يتولّد للمأموم من علمه الإجمالي بعدم محاذاة بعض أهل الصّف للقبلة علم تفصيلي بطلان صلاته، كما لو كان الفصل بينه و بين الإمام أو من يتصل بواسطتهم إلى الإمام أريد من طول الكعبة، فتأمل<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «فتأمل» إشارة إلى أنّ الاعتراف المبرر الموجب للخروج عمّا بين المشرق و المغرب ما لم يكن من صمد لا يوجب بطلان الصلاة، إلّا على قول لم يُعرف له قائل محقّق و إن فوّاه بعض المتأخّرين و استظهره من كلام جملة من القدماء، ولكنك ستعرف في محله ضعفه. (منه)

و كيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه حجة للقول المزبور هي الأحاديث المتقدمة

و تُوقش فيها بصعب السد و معارضتها بالأخبار المتقدمة التي هي أرحح منها من حيث الشهرة و الكثرة و عدالة الراوي في بعضها، و على تقدير التكافؤ فالمرجع قاعدة الاشتغال.

و الحواب. أمّا عن ضعف السد. فبانجباره شهرة الروايات و عمل الأصحاب بها قديماً و حديثاً.

و أمّا عن المعارضة: فالمنع؛ فإنّ الأخبار المتقدمة - مع عدم ظهور يُعتدّ به لما عدا روايتي<sup>(١)</sup> الطبرسي و ابن سنان في الانحصار - قابلة للحمل على ما لا ينافي هذا التفصيل، لا بارتكاب التحصيل و حمل ما دلّ على أنّ الكعبة هي القبلة على إرادتها بالنسبة إلى خصوص من في المسجد، فإنه في غاية البعد، بل بعضها صريح أو كالصريح في خلافه، كرواية الاحتجاج و خبر ابن سنان، المتقدمين<sup>(٢)</sup>، بل بالحمل على إرادة البيت و توابعه من حوله، كحتمي العوق و التحت إمّا لتعنيها له أو من باب تسمية الكل باسم أشرف أجزائه.

و أمّا هذه الأخبار فإنّه و إن أمكن تأويلها أيضاً بما لا ينافي القول الأول - كالحمل على إرادة سعة جهة المحادة للبعيد و جري التعبير مجرى العادة - لكنّ التصرف فيها أبعد من التصرف في تلك الأخبار، بل بعض هذه الروايات - كحبر<sup>(٣)</sup>

(١) و (٢) تقدّمنا في ص ١٣.

(٢) تقدّم تحريجه في ص ١٦، الهامش (٣).

المفصل - بض في أعمية القبلة للبعد من نفس الكعبة

فانقول بالتفصيل أظهر بالنظر إلى ما يعنصيه الجمع بين الأحبار

و لكن قد يشكل ذلك بعدم الترام العاملين بهذه الروايات بظاهرها من الإطلاق؛ فإنه قد استعيص نقل الإجماع حتى من أصحاب القول بالتفصيل على وجوب استقبال العيس مع التمكن من مشاهدتها، بل عن بعضهم لتصريح بكون الكعبة قبله لمن تمكن من العلم بها وادعاء الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، فكأنهم فهموا من مجموع الأحبار أن الكعبة هي القبلة أصالة، وأن التعميم توسعة من باب الضرورة، و حيث أن هذه الأحبار بظاهرها غير معمول بها يشكل الاعتماد على مآولها و تحفيها قرينة لارتكاب التأويل في الأحبار الدالة بظاهرها على أن لكعبة هي القبلة مع قبول هذه الروايات أيضاً للتأويل

فانقول بأن القبلة هي الكعبة مطلقاً إن لم يكن أقوى فلا ريب هي أنه حوط. و لكن لا يترتب على الخلاف ثمة عملية للبعد الذي تكليفه الرجوع إلى الأمارات المشخصة للجهة، و لا يتميز بواسطة بعده - على تقدير مشاهدته للعين - استقباله للكعبة عن استقباله للحرم حيث يقع المجموع بجملته بين يديه، و أما باساسة إلى القريب الذي يتفاوت حساً محاذاته للكعبة أو لطرف من المسجد أو الحرم بحيث يصح عرفاً عند استقباله لطرف من المسجد سلب استقباله عن الكعبة، فهو لا الترام القائلين بالتفصيل بعدم حوار العدول عن جهة الكعبة لدى التمكن من العلم بها، فكان فيه فائدة عظيمة.

(١) حكاة العمالي في مفتاح الكرامة ٢ ٧٤ عن الشيخ نجيب الدين في الشرح.

لكنك سمعت<sup>(١)</sup> أنه حكى عن بعضهم نقل الإجماع على عدم الحوار، فعلى هذا يكون الراجح قليل الجدوى، خصوصاً لو أوجبوا التحري إلى جهة الكعبة مهما أمكن، و معوا من المخالفة القطعية لدى التعذر من تحصيل العلم بجهتها، فيعود النزاع حينئذٍ لفظياً.

و كيف كان فنقول: لاشبهة بل لا خلاف ظاهراً في أنه يجب عدم مشاهدة الكعبة أو العلم بجهتها الخاصة بالمحاذية لها من استقبالها حقيقةً بغير العرف بأن تكون الكعبة بعينها أو جهتها الخاصة بين يديه.

و ما عن بعض - من حوار الانحراف عمداً لدى العلم بجهتها الخاصة ما لم يحرج عن المشرق و المغرب أو في الجملة<sup>(٢)</sup> - مما لم نتحققه وإن كان ذلك مقتضى إطلاق بعض كلماتهم الآتية في تشخيص الجهة، لكن لا يُظنُّ أحداً رادته لدى العلم التفصيلي بجهتها الخاصة، و على تقدير تحقق الخلاف فهو ضعيف من غير فرق بين القريب و البعيد، ولكن لا يعتبر في صدق الاستقبال عرفاً المحاذاة الحقيقية بحيث لو خرج خطأ مستقيم من مقادير المستقبل قائم على خطأ خارج من يمينه و شماله لوقع على الكعبة، بل أعم من ذلك، فإن صدق الاستقبال مما يختلف بالنسبة إلى القريب و البعيد، فإنك إذا استقبلت صفاً طويلاً بوجهك و كنت قريباً منهم حداً، لا تكون قبلتك من أهل الصف إلا واحداً منهم سحيل و جهك، و نكتك إذا رجعت قهقري بخط مستقيم إلى أن بلغت عنهم مقدار

(١) هو ص ٢٠

(٢) راجع الهامش (٣) من ص ٣٠.



فربخ مثلاً، لرأيت مجموع الصف بجملته بين يديك بحيث لا تُعبر من يحاذيك حقيقة عن الآخر مع أن المحادثة الحقيقية لا تكون إلا بينك وبين ما كانت أولاً وإن أردت مثلاً أوصح، فانظر إلى عين الشمس أو الكواكب التي تراها قبل وجهك، فإن جرم الشمس وكذا الكواكب وما بينها من الفاصل أعظم من مساحة الأرض أضغافاً مضاعفة ومع ذلك ترى مجموعها بين يديك حيال وجهك، ولو فرض أن الله تعالى جعل قبلك الشمس أو كوكباً من تلك الكواكب، فهل ترى مائزاً بين وقوفك مقابل هذا الطرف من الشمس أو الطرف الآخر، أو بين هذا الكوكب والكوكب الآخر القريب منه مع أن البُعد بينهما أريد من مساحة الأرض، ولا يعقل أن يحاذيك حقيقة إلا حراً، منها بمقدار جثتك؟ وبهذا فسر غير واحد من شاع في الستهم من أن الشيء كلما ازداد بُعداً ازدادت جهة محاذاته سعة.

وبه يدفع ما أورده الشيخ رحمته على القائلين بأن القبلة هي الكعبة من لزوم خروج صلاة أكثر من صلى في صف طويل عن القبلة<sup>(١)</sup>؛ لما أشرنا إليه فيما سبق من أن هذا بالسنة إلى القريب مسلم، وأما إذا كان الصف بعيداً، فيرى كل من أهل الصف القبلة حيال وجهه، فيكون مستقلاً حقيقة وإن لم تكن القبلة محاذية للحط القائم على الحط الخارج من طرفي المستقل على سبيل التدقيق، فإن هذا ليس شرطاً في صدق الاستقبال بنظر العرف، كما أوضحناه في ضمن الأمثلة المتقدمة

(١) راجع: الهامش (١) من ص ١٧.

و عن بعض المدققين التمسّي عن نقض الشيخ - بعد توجيه كلامه بما تقدّمت الإشارة إليه من إرادته المحالفة القطعية للمأموم لدى الفصل بيه و بين الإمام بأريد من طول الكعبة - بأن كُروية الأرض مانعة عن القطع بالمخالفة، فإنها مانعة عن خروج خطوط متوازية عن موقف المصلّين، فمن الجائر تلاقيها عند الكعبة<sup>(١)</sup>.

و فيه مطر؛ فإن كُروية الأرض في حد ذاتها غير مقتضية لخروج لخطوط عن التوازي، و إنما المقتضي له كون أهل الصفّ - كأجراء الأرض بالطبع - مائلاً إلى المركز، و هذا و إن اقتضى خروج الخطوط عن التوازي لكن ملتفاً عند القطب الذي يفرض الصفّ المستطيل مطلقها، و أتى هذا من الكعبة؟  
التهمة إلا أن يفرض الصفّ في دائرة عظيمة تكون الكعبة قطعاً، و ليس فرض الشيخ مقصوداً عليه.

والأولى أن يجاب عن القصد بأن فرض استواء الصفّ المستطيل محرّد فرض لا يكاد يُدرك بالحواس، فمن الحائر كون بعض أهل الصفّ مائلاً إلى جانب الآخر بمقدار تتلاقى الخطوط الخارجة من مقاديرها عند الكعبة، أو يكون موقعهم على قطعة قوس من دائرة محيطة بالكعبة، و حيث إنّ الدائرة المفروضة من البعد عظيمة لا يكاد يُدرك تحدّب قوسها بالحواس الظاهرة؛ إذ لو قُرض صفّ في العراق بمقدار فرسخين و كان في الواقع على الدائرة المحيطة بالكعبة، لا يكون انحناؤه في طول الفرسخين أريد من شر أو شبرين، فكيف يمكن الحرم بعدم

(١) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١٣٤:١ عن "حواشي الروضة ١٧٣

المحاذاة بمجرد أن نرى الصف أطول من الكعبة؟! بل لنا أن نقول: على تقدير كون الصف المبروض من بعيد مستوياً حقيقةً أيضاً أمكن أن يكون جميع أهل الصف محاذياً لعين الكعبة حقيقةً، فإننا إذا فرضنا صفّاً طويلاً قريباً من الكعبة وكان بعض أهل الصف خارجاً عن محاذاة الكعبة فراحوا قهقري بخطوط متوالية عدّة فربح مثلاً، فمن كان خارجاً عن محاذاة الكعبة حال كونه قريباً وإن كان باقياً بحاله نظر العقل على تقدير حفظ النسبة و فرض الخطوط متوالية لكن لو بدا لهد الشخص أن يحادي عين الكعبة حقيقةً و يستقلها بوجهه استقبالاً حقيقةً، لا يحتاج في ذلك إلى انحراف محسوس، بل لو انحرف انحرافاً محسوساً أقل ما يمكنه، لوقعت الكعبة إلى جانبه الآخر.

والمحصل: أنه متى بلغ التمدد إلى حد لا يمتار استقبال الكعبة عن استقبال ما حوله بحيث يتوقف أحدهما على حركة معايرة للحركة التي يحصل بها الآخر فهو في هذه الحركة الشخصية مستقلّ لهما، فأهل الصف الطويل بأسرهم حقيقةً متوجهون إلى الكعبة

و الظاهر أن هذا هو المراد بقولهم في ردّ الشيخ إن الشيء كلما ازداد بُعداً رددت محاذاته سعة، لا المعنى الأول، كما تقدّمت<sup>(١)</sup> حكايته عن بعض، إذ الظاهر أن عرصهم التوسعة في جانب المستقبل لا القبلة

و بهذا ظهر لك إمكان الالتزام بكون المحاذاة بين المستقبل و بين الجهة التي الترمّا تأتاعها للبعد على التفسير الأول حقيقةً، فإن هذا إنما يصدق عرفاً

على سبيل الحقيقة من غير مسامحةٍ على الجهة التي يراها المستقبل حيل وجهه حيث لا يتميّز استقبال أحرانها بعضها عن بعض بحيث يكون محاذاة يمينها - مثلاً - محتاجاً إلى وضعٍ مغاير في الوجود الخارجي لوضعه الذي به يحصل محاذاة شمالها، فمتى لم يكن محاذاة الأجزاء محتاجاً إلى أوضاع متماثلة فهو باستقباله لشخصي محاذٍ حقيقةً لجميع الأحرار.

و كيف كان فالعبرة مع مشاهدة الكعبة حقيقةً أو حكماً إنما هو بالتوجه إليها و استقبال شيء منها بأن يجعله بين يديه على وجه صدق عليه اسم لمقبلة حقيقةً بطر العرف.

و هل يعتبر استقبالها بجميع مقادير البدن أو معظمها الموجب لصدق استقبال ابدن عرفاً؟ و جهان بل قولان، أو جههما: الأخير، كما ستعرف إن شاء الله. و أما مع عدم مشاهدة العيس و الجهل بجهتها الخاصة فالمعتبر استقبال جهتها، كما هو المشهور، بل لو قلنا بالقول الثاني أيضاً، لا يجب على من لم يشهد المسجد أو الحرم حقيقةً أو حكماً إلا استقبال جهتهما

و ما تقدمت<sup>(١)</sup> حكايته عن الشيخ - ممّا يظهر منه اعتار محاذاة نفس الحرم - ضعيف، كما يشهد له - مضافاً إلى ما ستعرف - عدم الخلاف ظهراً في احتراء العيد بالعلامات الآتية لأهل الأقطار العظيمة، مع أنّه لا يتعين بها إلا جهتهما، كما سوضحه إن شاء الله

و ليُعلم أنّ كلمات الأصحاب - رصوان الله عليهم - قد احتلف في تفسير

الجهة أو تحديدها، فمن هنا تشتت أقوالهم، ففسرها بعض متأخري المتأخرين بجهة المحاذاة التي بينا اتساعها للبعد بالمعنى الأول، فالتزم بوجوب استقبال العين مطلقاً من غير فرق بين القريب و البعيد و المشاهد و غير المشاهد، لكن حيث تعذر تحصيل القطع بذلك عادةً للبعد الغير المشاهد للعين و جئت لموافقة الطيبة بالرجوع إلى الأمارات المورثة للظن بالمقابلة العرفية التي هي المدار في صدق الإطاعة للمشاهد و غيره، لا المحاذاة الحقيقية.

و هذا القول و إن كان معياراً للأقوال الثلاثة التي عدناها في المسألة لكن لم يذكره في عدادها؛ لما سنشير من أن عدّ الجهة قبلة ليس لكونها من حيث هي ممّا يجب استقبالها بالأصالة؛ فإن الحق - الذي لا ينبغي الارتياح فيه - أن القلة - التي يجب على كلّ أحد التوجه إليها - ليس إلا الكعبة إمّا بخصوصها أو مع ما حواها من المسجد و الحرم، ولكن يكفي استقبال جهتها عند عدم مشاهدة العين؛ لكون استقبال الجهة استقبالا للكعبة نحو من الاعتبار، كما سنوضحه إن شاء الله.

و كيف كان فمن المعتبر أنه فسّر الجهة - التي أوجب مقابلتها لمن لم يشاهد العين - بالسمت الذي فيه الكعبة، ثم قال: و هذا متسع بوازي جهة كلّ مصلٍّ<sup>(١)</sup> و به عرفها في كشف اللثام، ثم قال: و محصله: السمت الذي يحتمل كلّ جره منه اشتماله عليها و يقطع بعدم خروجها عن جميع أجزائه<sup>(٢)</sup>

و عن جملة من الأصحاب<sup>(٣)</sup> تعريفها بما يقرب من ذلك أو يتحد معه على

(١) المعتبر ٦٦:٢، و حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٣٣٤:٧.

(٢) كشف اللثام ١٣١:٣

(٣) راجع: متناح الكرامة ٧٥:٢

اختلاف تعبيراتهم، و متعرف أن هذا هو الذي ينبغي السناء عليه.

و قل في المدارك: اعلم أن للأصحاب اختلافاً كثيراً في تعريف الجهة، و لا يكاد يسلم تعريف منها من الخلل، و هذا الاختلاف قليل الجدوى، لا ثغافهم على أن فرض البعيد استعمال العلامات المقررة، و التوجه إلى السميت الذي يكون المصنّي متوجّهاً إليه حال استعمالها، فكان الأولى تعريفها بذلك.

ثم إن الاستعداد من الأدلة الشرعية سهولة الحطب في أمر القبلة و الاكتفاء بالتوجه إلى ما يصدق عرفاً أنه جهة المسجد و ناحيته، كما يدل عليه قوله تعالى: **(فولّوا وجوهكم شطره)**<sup>(١)</sup> و قولهم **ﷺ**: «ما بين المشرق و المغرب قبلة»<sup>(٢)</sup> و «صع الجذّي في قعاك وصل»<sup>(٣)</sup> و خلّو الأخبار ممّا زاد على ذلك مع شدة الحاجة إلى معرفة هذه العلامات لو كانت واجبة، و إحالتها على علم الهيئة مستبعد جداً؛ لأنه علم دقيق كثير المقدمات، و التكليف به لعامة الناس بعيد من فونير الشرع، و تقليد أهله غير جائز؛ لأنه لا يعلم إسلامهم فضلاً عن عدالتهم. و بالجملة، فالتكليف بذلك ممّا علم استفاؤه ضرورة<sup>(٤)</sup> انتهى.

و قد تع فيما زعمه - من التوسعة في أمر القبلة و إثنائه على المسمحة - شيخه المحقق الأردبيلي<sup>(٥)</sup> **قوله** - على ما حكى<sup>(٦)</sup> عنه - من ذهابه إلى عدم اعتبار

(١) النقرة ٢ ١٤٤٤.

(٢) لصفه ١٧٩١/٨٤٦، و ١٨٠ / ٨٥٥، التهديب ٤٨٠٢/١٥٧، الاستنصار ٢٩٧١/١٠٩٥،

الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القبلة، ح ١ و ٢.

(٣) تهذيب ٢ ٤٥٣/١٤٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب القبلة، ح ١.

(٤) مدارك لأحكام ١٢١:٣.

(٥) زبدة بيان: ٦٥-٦٦، مجمع الفائدة و البرهان ٥٩٢:٦٠.

(٦) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣٤٢:٧.

التدقيق في أمر القبلة، وأنه أوسع من ذلك، وما حاله إلا كأمر السيد عبده باستقبال  
بلد من البلدان النائية، الذي لا ريب في تحقق [امتثال الحد له]<sup>(١)</sup> بمحرّد التوجّه  
إلى جهة تلك البلد من غير حاجة إلى رصد وعلامات و غيرها ممّا يحتضّر  
بمعرفة أهل الهيئة، المستبعد بل الممتنع تكليف عامة الناس من النساء والرجال  
خصوصاً السواد منهم بما عد أهل الهيئة، الذي لا يعرفه إلا الأوحدي منهم

و في اختلاف هذه العلامات التي نصبوها وخلق النصوص عن التصريح  
بشي من ذلك سؤالاً و جواباً - عدا ما ستعرفه ممّا ورد في الجدي من الأمر تارة  
بجعله بين الكتفين و أخرى بجعله على اليمين ممّا هو - مع اختلافه و ضعف سنده  
و إرساله - خاصّاً بالعراقي - مع شدة الحاجة لمعرفة القبلة في أمور كثيرة خصوصاً  
في مثل الصلاة التي هي عمود الأعمال، و تركها كفر، و لعل فسادها و لو بترك  
الاستقبال أيضاً كذلك، و توجّه أهل مسجد قبا في أثناء الصلاة لمّا بلغهم انحراف  
السّي عليه السلام<sup>(٢)</sup>، و غير ذلك ممّا لا يحفى على العارف بأحكام هذه الملة السهلة  
السمحة أكبر شاهد على شدة التوسعة في أمر القبلة، و عدم و حوب شيء ممّا ذكره  
هؤلاء المدققون.

و ربما يستشعر من العبارة المتقدمة<sup>(٣)</sup> عن صاحب المدارك بل يظهر منها  
خصوصاً بضميمة ما ذكره قبل هذه العبارة - من المناقشة في وجوب استقبال عين

(١) يدل ما بين المعومين في السخ الحطية و الحجرية: امتثاله العدد، و الصحيح ما أنشأه.

(٢) صحيح بخاري ١١١١، صحيح مسلم ١/٥٢٦/٣٧٥، الموطأ ١/١٩٥، سنن السائي  
٢٤٤١-٢٤٥٠، مستد أحمد ١٦٠٢.

(٣) في ص ٢٧.



الكعبة للمشاهد إن لم يكن إجماعياً؛ لمخالفته لإطلاق الآية و الرواية<sup>(١)</sup> - جوار استقبال سمت الواقع فيه الكعبة مطلقاً حتى مع العلم بعدم مقابله العين، كما هو ظاهر غير واحد بل صريحهم، وهو في غاية الإشكال.

وأشكل من ذلك ما يلوح من استشهاده لإثبات التوسعة بقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup> «ما بين المشرق والمغرب قبلة» - كما في صحيحتي زرارة و معاوية بن عمار، المتقدمين في صدر المسح<sup>(٣)</sup> - من الميل أو القول بظاهر ما تضمنته الصحيحتان من كون ما بين المشرق والمغرب قبلة على الإطلاق؛ فإنه بظاهره ممّا لا يمكن الالتزام به وإن بالغ في تشييده صاحب المسائل - على ما حكى عنه - واستظهره من عبرتي المعتبر و المنتهى حيث عرفا الجهة بالسمت الذي فيه الكعبة<sup>(٤)</sup>.

فقال - على ما حكى عنه - : إذا كان الكعبة في جهة الجنوب أو الشمال، كان [القبلة بالنسبة إلى الثاني جميع ما بين المشرق والمغرب، وإذا كانت في جهة المشرق أو المغرب، كان]<sup>(٥)</sup> جميع ما بين الجنوب والشمال قبلة بالنسبة إلى الثاني. ثم قال: ولا فرق حيث بين علمه بعدم استقبال الكعبة أو طئه، أولاً. ثم نسب ذلك إلى مجمع الفائدة والمدارك والذخيرة<sup>(٥)</sup> و حكى عن بعض الأجلة

(١) مدارك الأحكام ١١٩:٣.

(٢) في ص ١٤.

(٣) المعتر ٦٦:٢، منتهى المطلب ١٦٤:٤.

(٤) ما بين المعفوعين أعضاء من كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري رحمه الله.

(٥) مجمع الفائدة والبرهان ٥٩:٢-٦٠، مدارك الأحكام ١٢١:٣، ذخيرة المعاد ٢١٤.

نسبته إلى أكثر المتأخرين، واستدل له بإطلاق الآية و الروايس المتقدّمات<sup>(١)</sup>، و قوله تعالى: «أَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> خرج منه ما خرج بالإجماع، و أيّده بالسيرة المستمرة بين المسلمين من المصاحبة في أمر القبلة فيما يعتبر فيه القبلة من أمورهم المهمة، كالصلاة و الذبيح و نحو ذلك<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و فيه أن كون مجموع ما بين المشرق و المغرب قبلةً حتى مع العلم أو الظن بكون الكعبة في جزءٍ معيّن - مع مخالفته لظاهر الآية و الأحبار الدالة على أن الكعبة هي القبلة، و أن الله تعالى لا يقبل من أحد التوجّه إلى غيرها - خلاف ظاهر الفقهاء، بل صرح بعض<sup>(٤)</sup> بمخالفته للإجماع.

و عن آخر التصريح بأن صلاة العالم المتعمّد على هذا الوجه خلاف طريقة المسلمين، بل ربما يرونها مافيةً لضروريّ الدين<sup>(٥)</sup>.

نعم، عن الشهيدين في الذكرى و المقاصد العلية حكاية القول بأن المشرق قبلة لأهل المغرب و بالعكس، و الجنوب قبلة لأهل الشمال و بالعكس عن بعض العامة<sup>(٦)</sup>. و طاهرهما انحصار الخلاف فيهم.

(١) في ص ١٣ و ١٤.

(٢) البقرة ١١٥:٢.

(٣) المساهل (مخطوط) و حكاها عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١٣٦١-١٣٧.

(٤) جواهر الكلام ٣٤٣:٧.

(٥) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١٣٧١ عن الوحيد البهبهاني في شرح المصانيع (مخطوط).

(٦) الذكرى ١٦٠:٣، المقاصد العلية: ٢٠٥-٢٠٦، و حكاها عنهما الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١٣٧:١.

و مما يشهد بعدم الخلاف في عدم جواز التعمد بالانحراف و الاجترار باستقبال ما بين المشرق و المغرب: ما ادّعي عليه الإجماع من وجوب الرجوع إلى الأمارات المعينة لجهة الكعبة مع الإمكان، و وجوب الميل إليها إذا تبين في أثناء الصلاة انحرافه عنها، كما يدل على ذلك - مضافاً إلى ذلك - موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل صلى على غير القبلة فيعلم و هو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: «إن كان متوجّهاً فيما<sup>(١)</sup> بين المشرق و المغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعة يعلم، و إن كان متوجّهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يمتنع الصلاة»<sup>(٢)</sup> و غيرها مما ستعرفه في محله، فيجب صرف الصحیحین<sup>(٣)</sup> - جمعاً بينهما و بين ما عرفت - إلى إرادة كون ما بين المشرق و المغرب قبلة لمن غفل عن تشخيص جهتها، أو اشتبه عليه لجهة بحيث لم يميّزها في أقلّ ممّا بين المشرق و المغرب لو لم نقل بانصرافهما في حدّ ذاتهما إلى ذلك بواسطة ما هو المغروس في الأذهان من كون القبلة هي الكعبة و أنّ اعتبار السمّت لأجلها لا من حيث هو.

وقد ظهر بما ذكر أنّ التمسك بقوله تعالى: «أَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> في غاية الصعف، ضرورة عدم كون مضمونه حكماً اختيارياً في الفرائض اليومية،

(١) في المسخ الحطّية و الحجريّة. «إلى ما يملك وقيما». و ما أشتاه من المصادر و كما يأتي في ص ١٦٢.

(٢) الكافي ٨/٢٨٥٣، التهذيب ٤٨٢-٤٩٩/١٥٩، و ١٤٢/٥٥٥، الاستبصار ١/٢٩٨: ١١٠٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القبلة، ح ٤.

(٣) أي: صحیحین زرارة و معاوية بن عمار، المتعلّمین في ص ١٤.

(٤) البقرة ١١٥.٢

و ستأتي الإشارة إلى بعض الأحبار الواردة في تفسيره عند البحث عن قلة  
المتحير و المتنفل إن شاء الله

و أصعب من ذلك التمكن بالسيرة؛ إذ لم يُعهد من أحد من المتشرعة  
لتساهل في أمر القبلة إلى هذا الحد.

نعم، لا بأس بالاستشهاد بها في ردّ مَنْ رعم اعتبار محاذاة العيس، كما  
سنعرفه.

و كيف كان فالقول باتساع الجهة إلى هذا الحدّ حتى مع القطع أو الظنّ  
بكون الكعبة في طرف منها في غاية الصعف

و ما أبعد ما بينه و بين ما قوّاه في الجواهر<sup>(١)</sup> - وفاقاً لبعض مَنْ تقدّم عليه  
من متأخري المتأخرين - من اعتبار المحاذاة الحسيّة التي قد عرفت في صدر  
المبحث أنّها أعمّ بالنسبة إلى البعيد من المحاذاة الحقيقيّة - على تأمل عرفت  
وسعه آنفاً - للتقريب و البعيد و المشاهد و غير المشاهد مطلقاً، ولكن حيث تعذر  
تحصيل العلم بذلك عادةً للبعد الغير المشاهد للمعين قام الظنّ مقامه، و عند  
استداد باب الظنّ بالمحاذاة الحسيّة يجتزئ بالمحاذاة الاحتماليّة في السمت الذي  
يقطع أو يظنّ بكون الكعبة فيه.

و لأقوى ما هو المشهور من وجوب استقبال عيها لدى المشاهدة حقيقةً  
أو حكماً كما في العارف بجهتها الخاصّة و لو من بعيد، و وجوب استقبال السمت  
الذي يحتمل كلّ حرء منه اشتماله عليها و يقطع بعدم خروجها عن جميع أجزائه

(١) جواهر الكلام ٣٤٠: ٣٧.

لدى الحهل بجهتها الحاصّة، فإنّ هذا هو المتأدّر من الأمر باستقبال لكعبة و التوجّه إليها من البلاد المائيّة التي يتعدّر فيها عادةً تحصيل العلم بمحادّة عيها، ضرورة أنّ الأمر باستقبال الكعبة في الصلاة ليس إلّا كالأمر بالتوجّه إلى قبر الحسين عليه السلام من البلاد المائيّة في بعض الريارات المأثورة، أو إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله في بعض الريارات و الأعمال، و من الواضح أنّه لا ينسب إلى الدهن من ذلك إلّا إرادة الجهة لتي علم إجمالاً باشمالها على القبر الشريف، فمتى أحرز إجمالاً أنّ المدينة في ناحية القبلة يتوجّه إليها، و يأتي بذلك العمل الذي ورد فيه الأمر باستقبال قبر النبي صلى الله عليه وآله، كما أنّه يرور الحسين عليه السلام من بعداد متوجّهاً إلى القبلة، و من النجف عكسه، لا لكونه قاصداً بفعله مطلق الريارة المعلوم رجحانها و لو من غير توجّه ضوري، فإنّه ربما لا يعلم بذلك أصلاً، و إنّما يقصد بفعله امتثال الأمر الخاصّ لبالح إليه من غير أن يحظر بذهنه احتمال التشريع، مع أنّه لا يظنّ بمحاداته للقبر الشريف فصلاً عن أن يقطع بذلك، و هل هذا إلّا لأجل أنّه لا يفهم من الأمر إلّا ما ينطبق على عمله؟

و لا يحى عليك أنّ استفادة إرادة استقبال السمّ المشتمل على الشئ المأمور باستقباله - كقبر الحسين عليه السلام في المثال المتقدم من الأمر بالتوجّه إليه - ليس لكونه في حدّ ذاته مقصوداً بالتوجّه، بل لأنّ التوجّه إلى السمّ توجّه إلى ذلك الشئ بسحو من الاعتبار العرفي عند عدم العلم بجهته المحصوصة، فلم يقصد من الأمر بالتوجّه إليه إلّا الميل إلى جانبها، فمتى كان جانبها المحصوص ممتازاً لدى المكلف عن سائر الجوانب لا يكون استقباله لسائر الجوانب استقبالاً لجانب ذلك

الشيء، وما لم يميزه بالخصوص يكون استقبال الجائب الذي علم إجمالاً باشماله على ذلك الشيء استقبالاً لجابيه.

ألا ترى في المثال المتقدم أنه لو شاهد العر الشريف من البعيد أو علم بخصوص الحط المسامت له، لا يفهم من ذلك الأمر إلا إرادته بالخصوص، بخلاف ما لو لم يعلم بذلك كما عرفت.

ولا يدرم من ذلك استعمال اللفظ في أكثر من معنى؛ إذ لم يرد من أمر البعيد باستقبال الشيء إلا استقبال الطرف الواقع فيه ذلك الشيء؛ إذ لم يعقل الأمر باستقبال عينه مع بُعده واستتاره عن الحس، فالمقصود ليس إلا استقبال طرفه الواقع فيه، كما هو المناق من قوله تعالى: **(فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)**<sup>(١)</sup> و طرف الشيء يصدق على الطرف المخصوص به و الطرف المشتمل عليه، و المتبادر منه للمشاهد و نحوه الأول، و لميزه مطلق سمته الذي يضاف إليه.

و يحتمل فيه المقابلة للعين، بطير ما عرفت في مبحث التيمم من أن المتبادر من الأمر بضرب الكف إرادة الضرب بالباطن للمتمكن، و الظاهر للعاجز، بالتقريب الذي تقدم تحقيقه في محله.

و الحاصل، أن التوجه إلى شيء أو شخص من البلاد البائية ربما يتعلّق به عرض عقلائي مع قطع النظر عن حكم شرعي، كما قد يصدر ذلك من العقلاء في مقدم الاستعانة و الندبة و غير ذلك، و كيميته لديهم ليست إلا بالتوجه إلى السمات الواقعة فيه ذلك الشيء.

(١) المقرة ١٤٤:٢.

نعم، لو قرص علمهم بجهته الخاصة المحادية له، لا يعدلون عنها إلى مطلق سمته، بل لا يعدلون عن الأقرب إلى الأبعد عند تميزه، فلا يتبادر من الأمر بالتوجه إلى الكعبة إلا هذا المعنى الذي كان يصدر منهم في مقام الاستغاثة لو كانوا برعمون أن هي ذلك المكان رجلاً يسمع نداءهم و يُجيب دعاءهم و يعيشهم متى استمعوا له، و هو التوجه إلى سمته، و من هنا ادّعى المحقق الأردبيلي رحمته - هي عبارته المتقدمة<sup>(١)</sup> - أن المتبادر من أمر السيد عبده باستقبال بلد من البلدان انشائية ليس إلا ما يتحقق امتثاله بمجرد التوجه إلى جهة تلك البلد.

لكن لا يحصى عليك أن السميت - الذي يدعى انسياقه إلى الدهن من الأمر بالتوجه إلى شيء - هو السميت الذي يضاف إلى ذلك الشيء عرفاً، يقال: سمته و جاسه و طرفه، لا مطلق ما بين المشرق و المغرب مثلاً، فإنه لا يضاف مطلق هذا السميت إلى ذلك الشيء، بل يقال: ذلك الشيء واقع فيه، لا أنه سمته، وسمت الشيء عبارة عن الحبس المشتمل عليه الذي لا يعدّ أجنبياً عنه بنظر العرف دون ما يرويه أجنبياً عنه، ولكن مع ذلك لا يبعد صدق الاستقبال و التوجه إلى الشيء عرفاً عند التوجه إلى مطلق السميت الواقع فيه ذلك الشيء عند تعدد تشخيص السميت الذي يضاف إليه عرفاً، كما يؤيد ذلك قوله عليه السلام في الصحيحين المتقدمين<sup>(٢)</sup> «ما بين المشرق و المغرب قبلة» المحمول صرفاً أو انصرافاً على صورة الجهل بحجة أخص من ذلك أو العطفة عن رعايتها، كما تقدمت الإشارة إليه

(١) في ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) في ص ١٤.

و مما يؤيد المطلوب بل يبينه أن الشارع لم يقصد بقوله (حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)<sup>(١)</sup> - أي شطر المسجد - تكليفاً يتوقف إحرار موضوعه على استعمان القواعد المبيّنة في علم الهيئة ونحوها؛ ضرورة عدم انشاء أمر القلة على عدم الهيئة، بل ولا على العلام المذكورة في كتب الأصحاب، فإن أغلها علام تقريبية استنبطها الأصحاب بحسب ما أدى إليه نظرهم، ولم يكن يتوقف تشخيص لقلة في عصر النبي ﷺ والأنفة عليه السلام على معرفة هذه العلام، فالمقصود بهذا التكليف ليس إلا التوجه إلى حانه على الوجه الذي يتمكن كل مكلف من تشخيصه عادة من غير حرج ومشقة بالطرق المعهودة لدى العقلاء في تشخيص جانب سائر البلاد، وأوضح سبيل يسلكه العقلاء في تشخيص سمت البلاد النائية إنما هو السؤال عن المترددين إليها، كالمكاري ونحوه، ومن الواضح - الذي لا مجال للارتياب فيه - أن أخبار المترددين بجهتها - كغيرها من البلاد النائية - خصوصاً إذا كانت المسافة بينهما شهراً أو شهرين فما زاد، كأقصى بلاد الهند ونحوها - لا تفيد عادة إلا معرفة جهتها على سبيل الإحمال على وجه ربما تشبه جهتها الحاضرة المحاذية لها في سمت عظيم ربما يبلغ ربع الدائرة، بل ربما يتعدى بالنسبة إلى نفس المترددين فضلاً عما يعتمد على خبرهم تشخيصها في أقل من ذلك. لما في طريقهم من الموانع الموحجة للخروج عن سمتها الحقيقي وحفظ سمتهم، فيمتنع أن يكتفهم الله تعالى بالتوجه إليها في أخص من هذا السمت فضلاً عن أن يأمرهم بالمعاداة الحقيقية.



و بو أعمصت الطر عن العلانم التي يتيها الأصحاب و أردت شحيص  
 حهتها كجهة غيرها من البلاد البائية، لأدعنت بصدق ما ادعياء  
 و مما يؤيده أيضاً بل يشهد له. أن العلانم الآنية التي يتيها الأصحاب و  
 عولوا عليها في فتاويهم من غير تكير لا يُشخص بها إلا سمعتها على سبيل  
 الإجمال، فإن أوصحها و أصبها - التي تطابق عليها النص و العتوى - هو لحذي  
 الذي ورد الأمر بوصعه على قفاك في خبر<sup>(١)</sup> محمد بن مسلم، و في مرسلة  
 الصدوق عن أبي عبدالله عليه السلام في جواب من سأله عن أنه يكون في السفر و  
 لا يهتدي إلى لقلة في الليل: «اجعله على بيميك، و إذا كنت في طريق الحج  
 [اجعله بين كتفك]<sup>(٢)</sup>» و من الواضح أنه لا يُبَيّر بذلك إلا جهتها على سبيل  
 الإجمال، فإن غاية ما يمكن ادعاؤه إنما هو تنزيل الروايتين على البلاد المناسبة  
 لهما.

و هذا - مع ما فيه من البعد بالسببة إلى الخبر الأول الذي لا يناسب بلد  
 المتكلم و المحيط لو لا الساء على التوسعة و إرادة السم - لا يجدي في إحراز  
 المحادة الحسية؛ فإن الجدي يدور حول المركز بحيث يختلف ما يحاذيه احتلاماً  
 يتس، و لذا جعل بعض المدققين العرة بحال ارتفاعه أو انخفاضه كي يكون على

(١) تقدم تحريجه في ص ٢٧، الهامش (٣)

(٢) يدل ما بين معقوفين في السج الحظية و الحجرية. وعلى قفاك. و المشت من مصدر و  
 كما يأتي في ص ٥٥

(٣) الفقيه ١١٨١/٨٦٠ الوسائل، ثياب ٥ من أبواب القلح ح ٢

## دائرة نصف النهار<sup>(١)</sup>.

و فيه ما لا يخفى من مخالفته لإطلاق النصوص و الفتاوى، و يُعَدُّ إرادته من مورد الروايتين، فهذا كاشف عن أنَّ العبرة بتشخيص جهتها في الجملة.  
و مما يؤكد المدعى أيضاً ترك النبي ﷺ و الأئمة عليهم السلام التعرُّض لبيان ضابط لبلادهم فضلاً عن غيرها من البلاد البائية مع كونه من أهم المهجمات، و ترك أصحابهم التعرُّض لأمرها بالسؤال عنها مع أنَّهم لم يزالوا كانوا يسألون كثيراً ممَّا لا يحتاجونه إلَّا على سبيل الفرض، فيكشف ذلك عن أنَّهم كانوا يجترؤون في معرفة القبلة بالطرق المقررة عندهم لتشخيص جهات سائر البلاد عند إرادة السير إليها في البرِّ و البحر من غير ابتناؤه على التدقيقات.

كما يؤيده أيضاً ما في أوضاع المساجد و المقابر حتَّى المساجد القديمة - كمسجد الكوفة و السهلة و غيرها من المساجد القديمة التي صلَّى فيها الأئمة عليهم السلام - من الاختلاف العاشر مع أنَّ مثلها من العلائم التي يُعَوَّل عليها في تشخيص القبلة، إلى غير ذلك من الأمارات الدالة على عدم ابتناء أمر القبلة على المضايقة، و كون المدار على استقبال الجهة التي يطلق عليها سمت الكعبة.

لكن عرفت أنَّ هذا فيما إذا لم يعلم سجهتها الخاصة أو ما يقرب منها، و إلَّا فيشكل الانحراف عنها عمداً، كما أنَّك عرفت إجمالاً و سيتضح لك تفصيله أنَّه لو اشتبه هذا السمت في السمت المطلق الواقع فيه الكعبة - كطرف الجنوب و

(١) الشهيد الثاني في مسائل الفهم ١: ١٥٥، و المقاصد العلية: ١٩٤، و حاشية الأئمة المطبوعة مع المقاصد العلية: ٤٩٩.

الشمال، والمشرق والمغرب - لا يجب إلا استقبال ذلك الطرف، كما يدل عليه في الجملة الصحيحتان المتقدمتان<sup>(١)</sup> الدالتان على أن «ما بين المشرق والمغرب قبلة».

ولكن الفرق بين هذا سمت المطلق - الذي هو أيضاً قبلة في الجملة - وبين سمت الخاص المضاف إلى الشيء أن هذا سمت قبلة اضطرارية لا يجوز الاجتزاء به إلا في مقام الضرورة متحرراً فيه الأقرب فالأقرب، وهذا بخلاف سمت المضاف إلى الكعبة؛ فإنه قبلة اختيارية لا يجب عند إحرازه التحري إلى الأقرب.

نعم، قد أشرنا مراراً إلى أنه مع العلم بسمت أحض من ذلك أيضاً أو بجهتها لحاصة المحاذية للكعبة يشكل الانحراف عنه عمداً، بل لا يجوز كما أوضحناه آنفاً.

فمن هنا صح أن نقول في تفسير الجهة التي يجب استقبالها للبعد - تبعاً للمشهور - هي سمت الذي يحتمل وجود الكعبة في كل جزء منه و يقطع بعدم خروجه عنه، والنسبة بينها بهذا المعنى وبين سمت المضاف إلى الشيء عرفاً - الذي له نحو وجود اعتباري لدى العقلاء لا مدخلية للقطع والاحتمال في تحققه - العموم من وجه، فربما تكون أحض منها، كما لو علم يكون الكعبة في طرف خاص منها، وقد تكون أعم، كما لو اشتبهت الجهة العرفية هي سمت المطلق، لكن جوار الاجتزاء بمقابلتها حينئذٍ مشروط بعدم التمكن من تشخيص

(١) في ص ١٤.

سمتها العرفي، والله العالم.

(وجهة الكعبة) لا بالمعنى المتقدم، بل بمعنى الفضاء الذي وقعت الكعبة فيه من تحوم الأرض إلى عنان السماء (هي القبلة، لا البنية) كما تقدّمت الإشارة إليه في صدر المبحث.

(فلو زالت البنية) و العياذ بالله (صلّى إلى جهتها كما يصلّي من هو أعلى موقفاً منها) كجبل أبي قيس، أو أسفل كالصلّي في سرداب أحفص من الكعبة.

و هذا ممّا لا خلاف فيه بين العلماء، كما صرّح به في المدارك<sup>(١)</sup> و غيره<sup>(٢)</sup>.  
و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - موثقة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سأله رجل قال: صليت فوق أبي قيس العصر فهل يجرئ ذلك و الكعبة تحتني؟ قال: نعم، إنها قبلة من موضعها إلى السماء<sup>(٣)</sup>.

و خبر خالد أبي إسماعيل، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يصلّي على أبي قيس مستقبل القبلة، فقال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

(و لو صلّى في جوفها، استقبال أي جدرانها شاء على كراهية في الفريضة) لدى المشهور

(١) مدارك الأحكام ١٢٢:٣

(٢) المحقائق الناصرة ٣٧٧:٦، جواهر الكلام ٣٤٨:٧.

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٨، الهامش (١).

(٤) الكافي ١٩/٣٩١٣، التهذيب ١٥٦٥/٣٧٦:٢، الوصائل، الباب ١٨ من أبواب الفقه، ح ٢.

و عن الشيخ في الخلاف، و القاضي في المذهب. الممع عنها احتبار<sup>(١)</sup>  
 و استدلل عليه في محكي الخلاف بإجماع العرقة، و بأن القفلة هي لكعبة  
 لمن شاهدها، فتكون القفلة جملتها، و المصلي في وسطها غير مستقبل الجملة<sup>(٢)</sup>  
 و بما رواه - في الصحيح - عن معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال  
 «لا تصلّى المكتوبة في جوف الكعبة، فإن رسول الله ﷺ لم يدخلها في حجّ و لا  
 عمرة، ولكن دخلها في فتح مكة فصلى فيها ركعتين بين العمودين و معه أسامة  
 ابن زيد»<sup>(٣)</sup>.

و في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «لا تصلّى<sup>(٤)</sup>  
 المكتوبة في الكعبة»<sup>(٥)</sup>.

و عن الكلبي في الكافي<sup>(٦)</sup> نحوه، ثم قال: و قد روي في حديث آخر  
 «بصلّي إلى أربع جوانبها إذا اضطرّ إلى ذلك»<sup>(٧)</sup>  
 و في بعض النسخ: «في أربع جوانبها بدل إلى».

(١) العلام ٣٩٠، المسألة ١٨٦، المذهب ٧٦:١، و حكاه عنهما العاصمي في مدارك الأحكام  
 ١٢٣٣، و البحراني في المحلات الناضرة ٣٧٨:٦.

(٢) الخلاف ٤٣٩:١، المسألة ١٨٦، و حكاه عن العاصمي في مدارك الأحكام ١٢٤:٣، و  
 البحراني في المحلات الناضرة ٣٧٩:٦.

(٣) التهذيب ٣٨٢٣-٣٨٣/١٥٩٦، و ٩٥٣/٢٧٩، الاستبصار ١/٢٩٨-١١٠١، الوسائل، الباب  
 ١٧ من أبواب الصلاة، ح ٣.

(٤) في نسخ الخطبة و الحجرة، لا صلى، و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٥) تهذيب ٣٧٦/١٥٦٤، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الصلاة، دليل ح ١.

(٦) الكافي ٣/١٨، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الصلاة، ح ١.

(٧) كافي ٣/٣٩١، دليل ح ١٨، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الصلاة، ح ٢.

قال الشهيد رحمته الله في محكي الذكرى: هذا إشارة إلى أن القبلة إنما هي جميع الكعبة، فإذا صلى في الأربع عند الضرورة فكأنه استقبل الجميع<sup>(١)</sup>.

أقول: و يحتمل بعيداً أن يكون المراد بقوله: «يصلّي» إلى آخره، بيان الرخصة في فعل الصلاة إلى أي جانب من جوانبها الأربع، لا الأمر بفعل الصلاة إلى الأربع جوانب، أو فيها على اختلاف السج.

و عن الشيخ في موضع آخر روى الصحيحة المتقدمة - في الموثق - عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام، قال: «لا تصلح الصلاة المكتوبة جوف الكعبة»<sup>(٢)</sup>.

و عن موضع ثالث - في الصحيح - أيضاً مثله، و راد: «و أما إذا خاف فوت الصلاة فلا بأس أن يصلّيها في جوف الكعبة»<sup>(٣)</sup>.

و أجيب: أما عن حكاية الإجماع: فبوجهه من مخالفة المشهور حتى العاكي في بعض كتبه<sup>(٤)</sup> الآخر، بل لم ينقل الخلاف في المسألة إلا عمّن سمعت.

و أما عن أن الفلاة هي الكعبة بجملتها: فبأن الفلاة ليس مجموع البنية، بل

(١) الذكرى ٨٦٣، و حكاه عنه الشيخ الخز في الوسائل، ذيل ح ٢ من الباب ١٧ من أبواب القبلة

(٢) التهذيب ٢: ٣٨٣/١٥٩٧، و حكاه عنه الشيخ الخز في الوسائل، الباب ١٧ من أبواب القبلة، ح ٥، لفظ «تصلح» بدل «لا تصلح». و أيضاً حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٣٧٩: ٦ كما في المتن.

(٣) التهذيب ٥: ٢٧٩، ح ٩٥٤ و ذيله، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٣٧٩: ٦، و أورد الرواية العاملي في الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الفلاة، ح ٤.

(٤) النهاية: ١٠١، الاستبصار ١: ٢٩٩.

بمس العرصة و كل جرة من أحزائها؛ إذ لا يمكن محاذاة المصلّي بإرائها منه إلا قدر بدنه، و الباقي خارج عن مقابلته، و هذا المعنى يتحقّق مع الصلاة فيها كما يتحقّق مع الصلاة في خارجها.

و نؤكّد في ذلك: بأنّه يجوز أن يكون المعتبر التوجّه إلى جهة القبلة بأن تكون الكعبة في جهة مقابلة المصلّي و إن لم تحصل المحاذاة لكل جزء منها، فلا بدّ لنفي ذلك من دليل.

أقول: كفى دليلاً لنفي هذا الاحتمال - أي عدم الاعتناء به - أصالة براءة الذمّة عن التكليف بأزيد من ممّى الاستقبال الحاصل في المرض بناءً على ما هو التحقيق من أنّها هي المرجع عند الشكّ في الشرائط و أحزاء العبادات، لا قاعدة الاشتغال.

و لكن لقائل أن يقول: إنّ المناق من الأمر بالتوجّه إلى الكعبة و استقبالها في الصلاة ليس إلّا ذلك، فلا مسرح للتمكّك بالأصل بعد ما ورد في الكتاب و السنة من الأوامر المطلقة المتعلقة باستقبالها و التوجّه نحوها، الطاهرة في إرادته من الخارج.

و دعوى أنّ المتبادر منها ليس إلّا استقبال شيء منها بحيث عمّ مثل الفرض مخالفة للوجدان.

النهج، لا أن يدعى شمولها لمثل الفرض بتفويض المباط، لا بالأدلة<sup>(١)</sup> اللغوية و فيه أيضاً نظر؛ لإمكان أن يكون المقصود باستقبال الكعبة تعظيمها، و

(١) في «ض ١٦» «بالدلالة» بدل «بالأدلة».

لا يبعد أن يكون جعلها أمامه في الصلاة أبلغ في التعظيم من أن يصلي فيها باوياً به استقبال جزءٍ منها مع كونه مستديراً لجزءٍ آخر.

و ربما حَعل بعض ذلك - أي لزوم الاستدبار - من مؤيدات مذهب الشيخ،  
بن من أدلته؛ ضرورة كون استدبار القبلة من منافع الصلاة

وفيه: أنَّ الاستدبار إنما يكون متافياً إذا كان موحاً لفوات الاستقبال الذي  
هو شرط للصلاة، لا في مثل العرض.

و احتمال كونه في حد ذاته من المتنافيات مدفوع بالأصل، ولكنَّ المستدلَّ  
بذلك ممن يرى وجوب الاحتياط في الشرائط المحتملة، فلعله مبني على مذهبه.  
وكيف كان فقد تلخص مما ذكر أنه يمكن أن يستدلَّ للمشبح بإطلاق الأمر  
بالاستقبال، الطاهر في إرادته من الخارج، وإنكار ظهوره في ذلك مكاررة

و لكن يتوخه على الاستدلال: أنَّ الإطلاق حار مجرى الغالب، فلا ينسب  
إرادته إلّا ممن كان حارحاً من الكعبة، وأمّا مَنْ كان فيها فيصرف عنه هذا  
الحطاب، و إنما يلزم بوجوب استقبال جزءٍ منها و لو من فصائها بأن لم يصل  
- مثلاً - عند الباب مستقلاً خارج الكعبة على وجه لم يكن بين يديه و لو في حال  
الركوع أو السجود شيء من فصائها؛ لما ثبت بإجماع و نحوه من وجوب استقبال  
شيءٍ منها في الصلاة مطلقاً حتى في مثل العرض، و إلّا فالأدلة المبطنة - التي ورد  
فيها الأمر باستقبال الكعبة - قاصرة عن إفادة الاشتراط لمن يصلي في جوفها،  
فليتأمل.

و أمّا الجواب عن الصحيحتين: فيعارضتهما بموثقة يونس بن يعقوب،



التي هي نص في الجوار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إذا حصررت الصلاة المكتوبة و أنا في الكعبة أفأصلي فيها؟ قال «صل»<sup>(١)</sup>.

و ما عن الشيخ من حملها على الضرورة<sup>(٢)</sup>، في غاية التبعد، لا لمجرد كونه تبريلاً للإطلاق على العمد البادر، بل لظهور استعظام السائل في إرادة اختيار إيقاع الصلاة فيها في مقابل الصلاة في خارجها، فكأنه قال: أفأصلي فيها أو أخرج للصلوة؟ وكيف يصح حينئذ حمل إطلاق الجواب على الضرورة.

هذا، مع أن تبريل الحكم المطلق على إرادته في حال الضرورة أبعد من حمل النهي على الكراهة، فمقتضى القاعدة حمل الصحيحتين على الكراهة؛ جمعاً بينهما و بين هذه الموثقة التي كادت تكون صريحة في جوازها احتياطاً، كما يؤيده فهم المشهور و فتواهم.

هد، مع أنه ربما يستشعر من التعليل الواقع في الصحيحة الأولى بل يستظهر منه الكراهة؛ لعدم ماسسته للحرمة، كما لا يخفى.

و أما الصحيحة الثانية: فالظاهر اتّحادها مع ما رواه ثانياً و ثالثاً بسط «لا تصلح» الطاهر في الكراهة.

و دعوى ظهور هذه الكلمة أيضاً في الحرمة؛ نظراً إلى أن لصلاح ضد الفساد، مدفوعة بأن المتبادر منها في الأخبار ليس إلا الكراهة، كنقطة «لا يسمي» و

(١) التهذيب ٥/٢٧٩، الاستبصار ١١٠٣/٢٩٨٠١، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب القبلة،

ح ٦.

(٢) الاستبصار ٢٩٩٠١، و حكاه عنه العاطلي في الوسائل، ذيل ح ٦ من الباب ١٧ من أبواب

القبلة

بطايرها، والروايات الثلاث المروية عن محمد إما متحدة وقد حصل الاختلاف في نقلها من الرواة بلحاظ النقل باللفظ أو بالمعنى، أو من التسامح إما سهواً أو لالتباس «يصلّى» بـ «يصلح» في الكتابة أو غير ذلك من أسباب الاختلاف

وكيف كان فهي على تقدير الاتحاد مجملة مردد أمرها بين أن تكون بلفظ «لا يصلّى» الظاهر في الحرمة، أو «لا تصلح» الظاهر في الكراهة، فلا تنهص حجة لإثبات أريد من الكراهة، وعلى تقدير تعدد الروايات فلا تفصّر الأخيرتان الظاهرتان في الكراهة عن مكافئة الأولى، خصوصاً مع أنه رواها في الوسائل عن الشيخ بإسناده عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «تصلح صلاة المكتوبة حواف الكعبة» ثم قال: لفظة «لا» غير موجودة في النسخة التي قوبلت بخط الشيخ، وهي موجودة في بعض النسخ<sup>(١)</sup>.

أقول: فعلى هذا هي نص في الجواز، لكن لفظة «المكتوبة» هي النسخة الموجودة عندي ساقطة، والظاهر أنه من سهو القلم

وكيف كان فالأقوى ما هو المشهور من جوازها على كراهية.

لكن ربما يؤيد المنع لا لضرورة خبر محمد بن عبدالله بن مروان، قال: رأيت يونس بن مثنى يسأل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل إذا حضرته صلاة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج من الكعبة، قال: «استلقى على قعاه و صلى<sup>(٢)</sup> إيماءً» وذكر قول الله عز وجل: «فأينما تولوا فثم وجه الله»<sup>(٣)</sup>

(١) الوسائل، الباب ١٧ من أبواب القبلة، ح ٥ و ذيله.

(٢) في النسخ الحفظية والحجيرية: «يصلّى». وما أشتاه من المصدر

(٣) البقرة ١١٥٢.

(٤) التهذيب ١٥٣٥/٤٥٨٣، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب القبلة، ح ٧.

لكنه مع ضعف سنده مما لم ينقل القول بمضمونه عن أحد، فيجب رد علمه إلى أهله وإن كان ربما يؤيد مضمونه الرواية الآتية<sup>(١)</sup> الواردة في من صلى على سطح الكعبة وإن كان العمل بتلك الرواية أيضاً لا يخلو من إشكال، كما ستعرف.

هذا كله في صلاة الفريضة اختياراً، وأما اضطراراً فلا شبهة في جوازها، فإن الصلاة لا تسقط بحالٍ نصّاً وإجماعاً، كما يشهد له أيضاً - مضافاً إلى ذلك - بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٢)</sup>، كما أنه لا شبهة في جواز التطوع، بل لا خلاف فيه، بل عن غير واحد دعوى الإجماع على استحباب النافلة فيها.

لكن عن كشف اللثام: إنني لم أظفر بنص على استحباب كل نافلة، وإنما الأخبار باستحباب التنفل لمن دخلها في الأركان وبين الأسطوانتين<sup>(٣)</sup>.

أقول: فكأنه أراد بذلك عدم دليل على استحبابها بالخصوص، كما هو ظاهر الفتاوى، وإلا فيكفي في ذلك إطلاق ما دل على استحباب النوافل وأن «الصلاة خير موضوع من شاء استقل ومن شاء استكثر»<sup>(٤)</sup> كما أنه يكفي في إثبات استحباب مطلق النافلة فيها بالخصوص ما سمعته من نقل الإجماع بناءً على قاعدة التسامح.

اللهم! إلا أن يكون غرض المجمعين من استحباب النافلة فيها الاستحباب

(١) في ص ٤٨.

(٢) في ص ٤٥.

(٣) كشف اللثام ٣/٣٠٥، وحكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٧/٣٥٠.

(٤) الحصال: ١١/٥٢٣، المستدرک - للحاكم - ٢/٥٩٧.

الثالث لصبيعة النافذة من حيث هي، دفعا لتوهم الكراهة، الناشئ من ثبوتها للعريضة، فليتامل.

(و لو صَلَّى على سطحها، أبرز بين يديه) شيئا (منها ما يصلّي إليه) في جميع أحوال الصلاة، فإن الاستقبال شرط في كلّ حرّ منها، فتجب رعايته على كلّ حال.

(و قيل) كما عن الصدوق في الفقيه، و الشيخ في الخلاف و النهاية، و الفاصي في المهدّب و الحواهر<sup>(١)</sup> (يستلقي على ظهره و يصلّي إلى البيت المعمور) لكن عن الأخير تقييده بما إذا لم يتمكن من الزول<sup>(٢)</sup> احتجّ الشيخ على ذلك في محكي الخلاف بالإجماع.

و بما رواه عن عليّ بن محمّد عن [إسحاق]<sup>(٣)</sup> بن محمّد عن عبد السلام عن الرضا عليه السلام قال هي الذي تدركه الصلاة و هو فوق الكعبة، فقال: «إن قام لم يكن له قبلة ولكن يستلقي على قعاه و يفتح عينيه إلى السماء و يعقد بقبه القبلة التي في السماء البيت المعمور، و يقرأ، فإذا أراد أن يركع عمّض عينيه، فإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع فتح عينيه، و السجود على نحو ذلك»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفقيه ١٧٨، ١، ذيل ج ١٤٢، الخلاف ٤٤١، ١، المسألة ١٨٨، النهاية ١٠١٠، المهدّب ٨٥٦، جواهر بقه ٢٠، المسألة ٥٦، و كما في حواهر الكلام ٣٥٣٧، و حكاه عنهم البحراني في الحقائق الناضرة ٣٧٧، ٦.

(٢) المهدّب ٨٥١ و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٣٧٧، ٦.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في السجح الحفّية و المحرّقة، «عسى» و ما أشتاء من المصدر.

(٤) الكافي ٢١/٣٩٢٣، التهذيب ١٥٦٦/٣٧٦، ٢، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب القبلة، ج ٢.

(٥) الخلاف ٤٤١، ١، المسألة ١٨٨، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ١٢٥٣، و كد

البحراني في الحقائق الناضرة ٣٧٧، ٦.

وهذه الرواية أخض مطلقاً ممّا دلّ على وجوب القيام والركوع والسجود وغيرها من الأفعال المنافية لهذه الكيفية، فلا يصلح شيء منها لمعارضة هذه الرواية و تنزيلها على العاجر الذي فرضه الصلاة مستلغياً كما في آخر مراتب الضرورة - مع كونه في حد ذاته في غاية البعد - ينافية قوله ﷺ: «إن قام لم يكن له قلة» فمقتضى القاعدة تخصيص سائر الأدلة بها.

اللهم إلا أن يناقش فيها بصعب السند، و قصورها عن مرتبة لحجية خصوصاً مع إعراض المشهور عنها.

وما سمعته عن الشيخ من نقل الإجماع على مصورها لا يصلح جابراً لصعب سندها بعد وثقه بمخالفة المشهور حتى الشيخ في مبسوطه<sup>(١)</sup> على ما حكى عنه، فيشكل الاعتماد عليه في دفع اليد عن تلك العمومات

فالأحوط تكرير الصلاة و الإتيان بها قائماً تامة الأجزاء و الشرائط و بالكيفية المذكورة في الرواية إن اضطرّ إلى فعلها فوق الطح، و لا فالأولى و الأحوط ترك فعل العريضة فوق الطح، بل مطلق الصلاة؛ لله في حديث المساهي عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال: «هي رسول الله ﷺ عن الصلاة عسى ظهر الكعة»<sup>(٢)</sup> (و) إن كان القول (الأول أصح) بالنظر إلى ما تقتضيه الصاعية؛ لما أشرنا إليه من عدم صلاحية الحر المربور - مع ما فيه من الصعف - لتخصيص سائر الأدلة، كقصور حديث المناهي عن إثبات الحرمة، فيجوز الاحتزاء بصلاة

(١) لمبسوط ١/٨٥٠ و حكاه عنه الحراني في الحداثو الناصرة ٣٧٧٦

(٢) الفقيه ١/٥٤، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب القبلة، ح ١.

وحدة عن قيام لا لضرورة (و لا يحتاج أن ينصب بين يديه شيئاً) حال الصلاة، لما عرفت أنما من أن القلة هي المضاء إلى السماء، والعرض أنه أبرر بين يديه شيئاً منه<sup>(١)</sup>.

خلافاً للشافعي على ما حكى عنه، فأوجهه<sup>(٢)</sup>، و لا ريب في ضعفه.

(و كذا لو صلى إلى بابها و هو مفتوح).

و قد حكى عن الشافعي<sup>(٣)</sup> في هذه الصورة أيضاً المحالفة، و عن شاذان بن جبرئيل من أصحابنا موافقته<sup>(٤)</sup>.

ولكن قال في الجواهر، و لا يخفى على المتأمل في كلام شاذان في رسالته المحكيّة بنماها في البحار - أنه ليس خلافاً فيما نحن فيه، بل الظاهر إرادته انكراه من عدم الجوار، كما في غير الكعبة من الأبواب المفتوحة، لأنه قد صرح بجوار الصلاة في العرصة مع فرص زوال البنيان، و صرح بجوارها على السطح، سواء كان بين يديه سترة من نفس الساء أو لا، و غير ذلك ممّا هو كالصریح فيمّا ذكرنا، فلاحظ و تأمل<sup>(٥)</sup> انتهى.

(و لو استطال صفّ المأمومين في المسجد) الحرام (حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة، بطلت صلاة ذلك البعض) لما عرفت فيما سبق

(١) أي: من البيت الحرام.

(٢ و ٣) الأم ٩٨:١، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥٥:٧.

(٤) إزاحة بعنة عن معرفة الصلاة ضمن بحار الأنوار ٧٦:٨٤، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها

٣٥٥٦

(٥) جواهر لكلام ٣٥٦-٣٥٥٧، و راجع إزاحة العلة ضمن بحار الأنوار ٧٦:٨٤ و ٧٧.

من اعتبار مقابلة عيس الكعبة عند مشاهدتها حقيقةً أو حكماً.

و لو استداروا، صَحَّت، كما يأتي شرح ذلك إن شاء الله في بحث الجماعة.  
(و أهل كل إقليم يتوجهون إلى سمت الركن الذي على جهتهم،  
فأهل العراق إلى العراقي، وهو الذي فيه الحجر، وأهل الشام إلى  
الشامي، والمغرب إلى المغربي، واليمن إلى اليمني) إذ لا تتحقق المقابلة  
بيهم وبين الكعبة إلا بما يسامتهم بها، فهذا في الحقيقة بيان لما هم عليه في  
الواقع.

و لا تترتب على تحقيقه ثمرة فرعية؛ ضرورة أنه يكفي لمن شاهد الكعبة  
حقيقةً أو حكماً استقبال جرةٍ منها أي جرة، يكون، و مَنْ لم يشاهدها يستقبل  
جهتها بالرجوع إلى الأمارات المؤدية لاستقبال عيسها أو جهتها، أو استقبل الحرم  
أو المسجد أو جهتهما على الحلاف الذي عرفته فيما سبق من غير إناطة بالحكم  
بكون الأمارات مؤديةً إلى استقبال طرفٍ منها دون الآخر، لكن الأمر في الواقع كما  
ذكر؛ فإن المقبل للعراق ليس إلا الطرف المشتعل على الركن العراقي، وهكذا  
أهل سائر الأقاليم.

(و أهل العراق و مَنْ والاهم) و سامتهم إذا أرادوا معرفة القلة، فلهم  
على ما ذكره المصنف رحمته و غيره<sup>(١)</sup>، بل ربما سبه بعض<sup>(٢)</sup> إلى الأصحاب -  
علائم ثلاث.

(١) كإعلامه الحلبي في قواعد الأحكام ٢٦:١

(٢) الشهيد الثاني في المعاصد العلية ١٩٥، و العاصمي في مدارك الأحكام ١٢٨٣، و الحراني

في الحديث المأثور ٣٨٨٦.

الأولى: أنهم (يجعلون الفجر) أي المشرق (على المنكب الأيسر) و هو مجمع العصد و الكتف (و المغرب على الأيمن).

(و) الثانية: يجعلون (الجذّي) و هو مكبر، وربما يُصغر لتمييز عن الرج المستى بهذا الاسم (محاذي خلف المنكب الأيمن) لا طرفة المقابل للمغرب

(و) الثالثة: يجعلون (عين الشمس عند زوالها) و ميلها عن دائرة نصف النهار (على الحاجب الأيمن).

و اعترض غير واحد على الأصحاب - الذين ذكروا هذه العلام الثلاث لأهل العراق - بعدم المناسبة بينها؛ فإن مقتضى الأولى و الثالثة استقبال نقطة الجنوب، و مقتضى الثانية الانحراف عن نقطة الجنوب إلى طرف المغرب بمقدار معتد به.

و تنزيل كماتهم على إرادة كون مجموع العلام علامة مجموع أهل العراق على سبيل الإجمال، فتكون الأولى و الثالثة علامة لبعضهم، و الثانية للباقيين في غاية التؤد.

و الترامهم باعتبار هذا المقدار من الاختلاف و عدم كونه فدحاً في تشخيص السمات الذي يرويه قلّة للنعيد أيضاً بعيداً خصوصاً مع نصريحهم بوضع الجذّي خلف المنكب، و عدم إشعار في كلامهم بالرحصة في وضعه بين الكتفين، كما هو مقتضى الأمارتين الأخرين، بل بعضهم<sup>(١)</sup> قيده بحال ارتفاعه أو

(١) الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ١: ١٥٥، و المعاصد العلية ١٩٤، و الحاشية على الألفية - المطبوعة مع المعاصد العلية - ٤٩٩.



احدهما كي يكون على دائرة نصف النهار، مع أنَّ الاختلاف الباشئ من اختلاف أحوال الجُذَي يسير.

أقول: ولكك حير بأن عملتهم عن هذا الاختلاف العاخش أبعد، فالظاهر أنَّ جمعهم بين العلامتين الثلاث ليس منشؤه إلا بناؤهم على كفاية استقبال الجهة، و عدم كون هذا المقدار من الاختلاف قادحاً في تحقق الاستقبال المعتبر في الصلاة و نحوها، فكأنهم ذكروا العلامتين الثلاث لأن يتمكن المكلف في جميع أوقات الصلوات لدى الحاجة إلى معرفة القبلة من تشخيص جهتها، فإذا أراد تشخيصها لصلاة الصبح، يجعل المشرق - الذي يحيره بياضه أو حمرة - على يساره، و المغرب على يمينه و لعلَّ عدول المصنّف رحمته عن التعبير بالمشرق إلى العجر للإيماء إلى ذلك. وإذا أراد تشخيصها للطهرين، فالعلامة الأخيرة، و متى أراد تشخيصها للعشاءين أو لصلاة الليل، فبالثانية

و حيث إنَّ الجُذَي كوكب محسوس، و وضعه محادياً لخلف المسك - إنَّدي فيه مطَّنة الأقربينة إلى مقابلة العين - أمر ميسور فلا يتنفي العدول عنه، فلذا اعتسروا فيه كونه كذلك، لا أنه لا يحزني إلا ذلك.

و ما لعلامتان الأخريان فتشخيص موضوعهما لدى الحاجة إليهما لا يكون عاباً إلا على سبيل الحدس و التقريب، فلا يتميز بهما غالباً إلا مطلق لجهة التي لا يعتسر لغير المتمكن من مشاهدة العين حقيقة أو حكماً إلا مقابلتها، فلم يعتسروا فيهما هذا النحو من التدقيقات كمعص العلامتين الأخر التي سشير إليها

و بما ذكرنا ظهر أنَّ ما ذكره بعض<sup>(١)</sup> - من حمل المشرق و المغرب في  
كلماتهم على الاعتداليين - لا يحلو من نظر - لما أشرنا إليه من أنَّ غرضهم - بحسب  
الظاهر - لم يتعلَّق بذكر هذه العلامات إلا لاستعمالها في موارد الحاجة في الراي و  
الصحاري و بحوها من الموارد التي يتعدَّر فيها غالباً تشخيص الاعتداليين  
و كيف كان فالأقوى أنه لا يعتبر للبعد العير المتمكَّن من العلم باستقبال  
العين أزيد من تشخيص القبلة بمثل هذه العلامات المورثة للعلم بجهتها بالمعنى  
الذي عرفته فيما سبق.

و قد ذكر عير واحد لأهل العراق أيضاً علاماً آخر، كجفن القمر على  
الحاجب الأيمن ليلة السابع عند الغروب، وإحدى و عشرين عند الفجر، و سهل  
عند طلوعه مقابل المنكب الأيسر.

و ذكروا لأهالي سائر الأقاليم علاماً آخر مستخرجة من هذه العلام بعد  
ملاحظة أوضاع بلادهم، و من غيرها من القواعد المبتنية على علم الهيئة من  
أرادها فليطلب من أهل خبرته.

و لم يصل إلينا نص في هذا الباب لتشخيص قبلة شيء من البلدان، عدا  
بعض الأخبار الواردة في الجذّي.

كمؤثقة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال. سألته عن القبلة، قال.  
«ضع الجذّي في قفاك وصل»<sup>(٢)</sup>.

(١) العاملي في مدارك الأحكام ١٢٨:٣.

(٢) تعدَّم تخريجها في ص ٢٧، الهامش (٣).

و مرسله الصدوق، قال: قال رجل للمصادق عليه السلام: إني أكون في السفر ولا أهدى إلى القبلة بالليل، فقال: «أتعرف الكوكب الذي يقال له الجدي؟» قلت نعم، قال: «اجعله على يمينك، وإذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كتفيك»<sup>(١)</sup> و غير إسماعيل بن أبي<sup>(٢)</sup> زياد - المروي عن تفسير العياشي - عن حمزة ابن محمد عن أبيه عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: (و بالنجم هم يهتدون)<sup>(٣)</sup> قال: هو الجدي، لأنه [نجم] لا يزول، و عليه بناء القبلة، و به يهتدي أهل البر و البحر»<sup>(٤)</sup>.

و عن أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: (و علامات و بالنجم هم يهتدون)<sup>(٥)</sup> قال: «ظاهر و باطن، الجدي عليه [نسب] القبلة، و به يهتدي أهل البر و البحر، لأنه نجم لا يزول»<sup>(٦)</sup>.

نعم، في صحيحتي زرارة و معاوية بن عمار، المستقدمتين<sup>(٧)</sup> في صدر المبحث تحديد القبلة بما بين المشرق و المغرب.

(١) تقدّم تخريجها في ص ٣٧، الهامش (٣).

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) التحل ١٦:١٦.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) تفسير عياشي ٢/٢٥٦:١٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب القبلة، ح ٣.

(٦) التحل ١٦:١٦.

(٧) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «بي» و ما أثبتناه من المصدر.

(٨) تفسير لعياشي ٢/٢٥٦:١٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب القبلة، ح ٤.

(٩) في ص ١٤.

و لكنك عرفت أنه لابد من ارتكاب التأويل فيهما بالحمل على ما إذا لم يمكن تشخيصها في سمت أقرب من ذلك.

و أما الأخبار الواردة في الجدي: فما عدا الأولين<sup>(١)</sup> منها مسوق في مقام الإرشاد و التنبيه على أن الجدي كوكب لا يزول، أي ثابت في موضعه لحاص، و لا يتغير مكانه تغيراً فاحشاً، فيه يهتدي كل من يقصد التوجه إلى سمت في برّ أو بحر، و هذا لا يجدي فيما نحن بصدده.

و أما الخيران الأولان: فهما و إن كانا مسوفين لبيان علامة القبلة و كيمية الاهتداء إليها بالجدي لكنهما أيضاً لا يخلوان من إجمال؛ ضرورة أن وضع الجدي في القعاً أو على اليمين ليس علامة لمعرفة القبلة على الإطلاق، فالروايتان واردتان بحسب ما يقتضيه حال السائل، فلا يصح الاستشهاد بهما ما لم يحرر الموضع الذي هو محط نظر السائل.

نعم، يستكشف من إطلاق الأمر بالاعتماد على علامة واحدة في جواب من قال: إنني رحل مسافراً ابتداء الأمر على التوسعة.

و ربما يُنزل موثقة محمد بن مسلم على إرادة قبلة العراق بقريئة كون السائل - أي محمد بن مسلم - عراقياً كوفياً، فعلى هذا تنطبق هذه الرواية على سائر العلامات التي ذكروها لأهل العراق مما كان مقتضاها استقبال نقطة الجنوب إن كان المراد بوضعه في القعاً جعله بين الكتفين، دون ما ذكروه في الجدي من وضعه خلف المسكب الأيمن، و إن كان المراد به الإطلاق بحيث عمّ مثل ذلك، لكان

(١) أي: موثقة محمد بن مسلم و مرسلة الصدوق، المتعديتين في ص ٥٤ - ٥٥.

مقتضاه جواز حمله خلف المنكب الأيسر أيضاً، فيقتضي كون جهة القبلة هي عية السعة بحيث يقرب من ربع الدائرة، ولا يُظنُّ بأحد الالتزام به عدا مَنْ زعم أنَّ ما بين المشرق والمغرب جهة مطلقاً، وقد عرفت ضعفه، فالأولى إمَّا الحكم بإجمال الرواية، أو حملها على إرادة ما بين الكتفين، كما لعلة المتبادر منه، فتتطبق على سائر العلل.

و أمَّا ما ذكروه في الجذّي من وضعه خلف المنكب الأيمن. فلعله مبني على ما تقتضيه قواعده الهيئة بالنسبة إلى بعض نواحي العراق، فأطلقوا القول بذلك في العراق كله، نظراً إلى كفايته في إحرار الجهة في جميع نواحيها. واستدلَّ بعض<sup>(١)</sup> لذلك ببناء مسجد الكوفة، الذي هو من المشاعر العظام المعلوم وجوده في عصر الأئمة عليهم السلام، وصلاة أمير المؤمنين عليه السلام فيه، وهو يوفق هذه العلامة.

ولكن قد يشكل ذلك بعدم ثبوت كونه بهذا الوضع في السابق، مع أنَّ الطاهر كونه مسبباً بأمر خلعاء الجور، ولم يثبت أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام صلى فيه من غير تياسر، بل الطاهر أنَّه كان يتياسر حتّى اشتهر عند شيعة استحباب التياسر، كما يوضح عن ذلك بعض الأخبار الآتية.

(و) ربما جعل بعض بناء هذه المساجد على غير جهة القبلة قربةً لتوجيه الأحبار الواردة - بحسب الطاهر - في أهل العراق، الدالة بظواهرها على أنَّه

(١) الشهيد الثاني في المقاصد العلية: ١٩٧.

(يستحبّ لهم التياسر إلى يسار المصلّي منهم قليلاً).

كخبر المعقل بن عمر، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القبلة، وعن السبب فيه، فقال: «إِنَّ الحجر الأسود لما أُبرِل من الجَمَّة و وضع في موضعه جعل أنصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر، فهي عن يمين الكعبة أربعة أميال، و عن يسارها ثمانية أميال كلّ اثنا عشر ميلاً، فإذا انحرف الإنسان ذات اليمين خرج عن حدّ القبلة لقلة أنصاب الحرم، و إذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجاً عن حدّ القبلة»<sup>(١)</sup>.

و مرفوع عليّ بن محمّد، قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام: لِمَ صار الرجل ينحرف في الصلاة إلى اليسار؟ فقال: «لأنّ للكعبة ستة حدود: أربعة منها على يسارك، و اثنان على يمينك، فمن أجل ذلك وقع التحريف على اليسار»<sup>(٢)</sup>.  
و عن نهاية الشيخ قال: مَنْ توجّه إلى القبلة من أهل العراق و المشرق قاطبة فعليه أن يتياسر قليلاً ليكون متوجّهاً إلى الحرم، بذلك جاء الأثر عنهم عليهم السلام<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و عن الفقه الرضوي: «إذا أردت توجّه القبلة فتياسر مثل<sup>(٤)</sup> ما تيامن، فإنّ الحرم عن يمين الكعبة أربعة أميال، و عن يسارها ثمانية أميال»<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدّم نظريجه في ص ١٦، الهامش (٣).

(٢) الكافي ٤٨٧: ٣، التهذيب ١٤١/ ٤٤٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القبلة، ح ١.

(٣) النهاية: ٦٣، و حكاه عنه العاملي في الوسائل، الباب ٤ من أبواب القبلة، الرقم ٣.

(٤) في البحار: «مثلّي».

(٥) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٨، و حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٥/ ٥٠٨٤.

و ربما استظهر من العبارة المتقدمة عن نهاية الشيخ - كحلافه و الجمّل و الوسيّة<sup>(١)</sup> - الوجوب، كما استظهر ذلك أيضاً من المبسوط حيث قال: و يدرم أهل العراق<sup>(٢)</sup>، إلى آخره.

و لكن الطاهر أن مرادهم الاستحباب، كما هو صريح المتن و غيره، بل لعلة لمشهور - كما دّعا في الجواهر<sup>(٣)</sup> - نقلاً و تحصيلاً.

و كيف كان فالقول بالوجوب - على تقدير تحقّقه - ضعيف؛ لقصور الأخبار عن إبادته، بل ربما منع غير واحد من المتأخّرين استحبابه أيضاً أو تردّد فيه إمّا لضعف سند الروايات كما في المدارك، فإنّه بعد نقل الخبرين الأوّلين قال: و الروايتان ضعيفتا السند حدّاً، و العمل بهما لا يؤمن معه الانحراف العاشر عن حدّ القبلة و إن كان في ابتدائه يسيراً<sup>(٤)</sup>. انتهى، أو لأجل الإشكال الذي أورده سلطان المحقّقين بصير الملة والدين لله - على ما حكى<sup>(٥)</sup> عنه - على لمصنّف<sup>(٦)</sup> لما حصر مجلس درسه يوماً و اتّفق الكلام في هذه المسألة من أن التياسر أمر إضافي لا يتحقّق إلّا بالإضافة إلى صاحب يسار متوجّه إلى جهة، فإن كانت تلك الجهة محصّلة، لزم التياسر عمّا وجب التوجّه إليه، و هو حرام؛ لأنّه خلاف مدلول الآية، و إن لم تكن محصّلة، لزم عدم إمكان التياسر، إذ تحقّقه

(١) الحلاف ٢٩٧، ١، المسألة ٤٢، الجمّل و العهود (ضمن الرسائل العشر): ١٧٦، الوسيّة ٨٥.

(٢) مبسوط ٧٨:١.

(٣) جواهر الكلام ٣٧٤:٧.

(٤) مدارك الأحكام ١٣٠:٣.

(٥) الحاكي هو ابن فهد الحلّي في المهذب الجارح ٣١٢:١، و كذا البحراني في الحدائق الماصرة

موقوف على تحقق الجهة التي يتياسر عنها، فكيف يتصور الاستحباب؟ بل المتجه حينئذٍ وجوب التياسر المحصل لها، فأجابه المصنف رحمته الله في لمجلس - على ما قيل <sup>(١)</sup> - بجوابٍ إقناعي، ثم كتب في المسألة رسالةً في تحقيق الجواب، واستحسنه المحقق المزيور.

و ذكر في الحقائق أن ابن فهد نقل الرسالة المربورة بعبها إلى كتابه المذهب، من أحب الوقوف على ذلك فليراجع الكتاب المزيور <sup>(٢)</sup>.

و ذكر بعض أن المصنف رحمته الله بنى في تلك الرسالة هذا الحكم على القول بأن القبلة للبعد الحرم <sup>(٣)</sup>، فيشكل الالتزام حينئذٍ بذلك إن لم نقل بكون الحرم قيمة، بل قد يشكل على هذا القول أيضاً، مطراً إلى أن الأمارات المنصوبة لتشخيص القبلة إن كانت مؤديةً إلى محاذاة عين الكعبة، فالانحراف اليسير في العراق يوجب التبعد الكثير عنها بحيث يخرج عن محاذاة الحرم أيضاً، وإلا فلا يجدي، ولذا قيل. جواب المصنف رحمته الله غير حاسم لمادة الإشكال <sup>(٤)</sup>.

و يمكن التمضي عن ذلك. بأن الأمارات المنصوبة للبعد لا يعرّز بها محاذاة العين حتى يشكل الانحراف اليسير، وإنما يحور بها سمت الذي يكون استقباله استقبالا للكعبة عند عدم مشاهدة العين بنحو من الاعتبار العرفي.

و قد أشرنا مراراً إلى أن الانحراف اليسير غير فادح في صدق استقبال

(١) القائل هو البحراني في الحقائق الماصرة ٣٨٥٦.

(٢) الحقائق الماصرة ٣٨٥٦، وراجع المذهب المارة ٣١٢١-٣١٧.

(٣) صاحب الجواهر فيها ٣٧٥٧.

(٤) المجلسي في بحار الأنوار ٥٣٨٤ كما حكاه عنه البحراني في الحقائق الماصرة ٣٨٦٦.



الجهة، فلا مانع من أن تكون أوسعية الحرم في يسار الكعبة حكمة لاستحياب التياسر عما كان عليه وضع أهل العراق في استقبال القبلة في مساجدهم ونحوها تعويلاً على العلانم التي يحرر بها جهة الكعبة، مع ما في التياسر من أقرية احتمال امحاداة الحقيقية بلحاظ أن القبلة في يسار الكعبة التي هي ملحوظة في تسك العلانم أوسع، ولقول بالاستحياب - كما هو المشهور - قوي

لكن لا يحفى عليك أن التياسر أمر إصافي، فلا يستفاد من الأخبار، لا استحباب التياسر إلى يسار المصلين من أهل العراق على حسب ما كان متعارفاً عندهم في تلك الأعصار، فلعلهم كانوا يصلون على الوضع الذي بُني عليه بعض المساجد لتقديمه، كمسجد الكوفة ونحوها، فلا يصح الحكم باستحياب التياسر إلى يسار المصلين على الوضع الذي بُني عليه المساجد الحادثة التي هي بالذات مبنية على التياسر بالإضافة إلى تلك المساجد، كما لا يحفى.

و ربما وجه بعض من أشكل عليه المسألة الأخبار المتقدمة بما تقدمت الإشارة إليه في صدر العنوان.

قال المحدث المجلسي رحمته الله في مجلد الصلاة من كتاب بحار الأنوار - على ما حكى <sup>(١)</sup> عنه - بعد ذكر الإشكال المتقدم و نقل حاصل جواب المحقق رحمته الله في رسالته و إشارة إلى أنه غير حاسم لمادة الإشكال ما صورته: و الذي يحظر في ذلك ما نبال أنه يمكن أن يكون الأمر بالانحراف لأن محارب الكوفة و سائر بلاد العراق أكثرها كانت منحرفة عن خط نصف النهار كثيراً، مع أن الانحراف في

(١) الحاكي هو البحراني في العدائق الناصرة ٣٨٦:٦.

أكثرها يسير بحسب القواعد الرياضية، كمسجد الكوفة؛ فإن انحراف قبلته إلى اليمين أريد مما تقتضيه القواعد بعشرين درجة تقريباً، وكذا مسجد السهلة و مسجد يوس، ولما كان أكثر تلك المساجد مبنية في زمان خلفاء الجور لم يمكنهم القدح فيها تقية، فأمرُوا بالتياسر، و علقوه بتلك الوجوه انحطاطية لإسكانهم و عدم التصريح بخطأ خلفاء الحور و أمرانهم، و ما ذكره أصحابنا - من أن محراب المصوم لا يجوز الانحراف عنه - إنما يثبت إذا علم أن الإمام عليه السلام بناءً - و معلوم أنه عليه السلام لم يبه - أو صلى فيه من غير انحراف، و هو أيضاً غير ثابت، بل ظهر من بعض ما سنع لنا من الآثار القديمة عند تعمیر المسجد في زماننا ما يدل على خلافه، كما سيأتي ذكره، مع أن الظاهر من بعض الأخبار أن هذا البناء غير البناء الذي كن في زمن <sup>(١)</sup> أمير المؤمنين عليه السلام <sup>(٢)</sup> انتهى.

---

(١) في البحار و بعض ١٦٦: زمانه.

(٢) بحار الأنوار ٨٤: ٥٣-٥٤.

(الثاني<sup>(١)</sup> في) أحكام (المستقبل، و) هي كثيرة.

منها: أنه (يجب الاستقبال في الصلاة) الواجبة وغيرها مما تعرفه إن شاء الله في محالها (مع العلم بجهة القبلة).

و يحصل العلم بجهتها بالمعاينة و الشباع و الخبر المحفوف بالقرائن و بإحدر المعصوم أو صلاته أو محرابه أو قبر بناء ما لم يتطرق فيها احتمال تقيّة و نحوها.

و ربّما جعل بعض<sup>(٢)</sup> محرات المعصوم و ما جرى مجراه بمنزلة إخباره بالجهة الحاصّة المحاذية للعين في كونه - كالمشاهدة - محصّلاً للعلم بالجهة المحاذية لها حقيقةً.

و فيه نظراً؛ إذ لم تثبت إناطة أعمالهم الظاهرية بالعلم المخصوص بهم العير الحاصل من أسباب عادية، فيحتمل قوياً عدم كونهم مكلفين إلا بالتوجّه شطر

---

(١) أي الموضع الثاني

(٢) كأبي الفصّل شاذان بن جبرئيل في إزاحة الغلّة عن معرفة القلعة ضمن بحار الأنوار ٨٤: ٨٢، و

الشهيد الأول في الذكرى ١٦٧: ٣، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٢: ٥٢٠.

المسجد على حسب ما تؤدّيه الأسباب العادية الموحدة للعلم بجهتها، فلا يُعمم حينئذٍ أنهم راعوا في صلاتهم أو محرابهم - مثلاً - علمهم الذي حصّهم الله به. و كيف كان فالبحث عن ذلك قليل الجدوى؛ إذ لم يثبت عندنا في هذه الأعصار محراب أو قبر بناء المعصوم أو شخص جهته باقياً على هيئته الأصلية و من جملة الأمارات الموجبة للعلم بجهة القبلة بل أوضحها و أعتمها نفعاً هي العلام التي ذكرها الأصحاب لتشخيص قبلة البلاد - كوضع الجذّي على المكب، الأيمن و نحوه - المستنطة من قواعد الهيئة و نحوها، فإن لم تكن موجبة للعلم بمقابلة العين بل و لا الطرّق بها ولكتها طريق عادي للعلم بجهتها بحيث لا يكاد يتطرّف فيها غالباً احتمال التحطّي و تأديتها إلى سمت آخر أجبي عن جهة الكعبة.

(فإن جهلها) أي جهة القبلة و لم يتمكّن من تشخيصها بشي من العلام الموجبة لنقطع بها (عول) في تشخيصها (على العلامات المفيدة للظن) بها، كالضوء الكثير أحر النهار في يوم الميم، المعبد للظن بأن ذلك الجانب هو المغرب، و هي أول النهار فيظنّ بأنه المشرق، أو في جانب من السماء فيظنّ بأنه موضع الشمس أو القمر، فيمترّ بذلك جهة القبلة بالمقايضة، و كالرياح الأربع لمن عرف طائعتها و استبط من الريح أن مهبّه المشرق أو المغرب أو الجنوب أو الشمال، فيستدلّ بذلك على سمت القبلة، إلى غير ذلك من الأمارات لحدسية الموجبة للظنّ بجهتها.

وربما مثل عصر<sup>(١)</sup> لذلك بالقمر، فإنه يكون ليلة السابع من الشهر في مكة  
العراقي أو قريباً منها عند المغرب، و ليلة الرابع عشر عند نصف الليل، و ليلة  
الحادي و العشرين عند المحر، إلا أن ذلك كله تقريبي لا يستمر على وجه واحد،  
كما هو واضح، فتشخيص جهة القبلة به ظني.

و فيه نظر؛ فإن القمر في الليالي المزبورة من العلام الموجهة لعدم  
جهتها، و لذا عدّه غير واحد من تلك العلام، كما تقدّمت الإشارة إليه و عدم  
استمراره على وجه واحد لا يقدح في ذلك؛ فإن الاختلاف الناشئ من ذلك ليس  
بأريد من الاختلاف الناشئ من العلام المختلفة التي ذكروها لأهل العراق، بل و لا  
من الاختلاف بين البلاد المتقاربة التي حكموا برجوعها إلى علامة واحدة، و قد  
عرفت أن هذا المقدار من الاختلاف غير محلّ بتشخيص الجهة التي يجب  
استقبالها لبعيد.

هذا، مع أنّك عرفت عند تفسير الجهة أنّها تختلف بالنسبة إلى المتمكن من  
تشخيصها في سمت المضاف إلى الشيء عرفاً، و بالنسبة إلى مَنْ لم يتمكن من  
تشخيصها إلا في جانب من جواره الأربع، فقد يكون مطلق سمت الواقع فيه  
لكعة بالنسبة إليه قبله، فيحتمل قوياً أن يكون المراد بمن جهلها في المقدم مَنْ  
لم يتمكن من العلم بجهتها رأساً بحيث لم يشخصها في جانب من جواره الأربع،  
كما يؤيد ذلك خلافهم في أنّه هل يجب عليه الاحتياط و الصلاة أربعاً إلى جواره  
الأربع مع الإمكان، و عند الضرورة يعول على ظنه؟ كما حكى القول بذلك عن

(١) الشهيد الثاني في مسالك الاعمال ١: ١٥٦.

طاهر الشيع في التهذيب و الخلاف<sup>(١)</sup>، و صريح ابن حمزة حيث قال - على ما نسب إليه - إن فاقد الأمارات يصلّي أربعاً مع الاحتيار، و مع الضرورة يصلّي إلى جهة تعبد على طئه<sup>(٢)</sup>، أو لا يحب عليه ذلك، بل يقول ابتداءً على طئه؟ كما في المتن و غيره<sup>(٣)</sup>، بل لعلة المشهور، بل لم يتقل الخلاف فيه من عداهما و كيف كن فما هو المشهور - أي: جواز تشخيص القبلة بالأمارات الظنية و عدم وجوب الاحتياط بتكرير الصلاة إلى الجهات الأربع - هو الأقوى، كما يدل عليه صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يجزئ التحري أبدأ إذا لم يعلم أين وجه القبلة»<sup>(٤)</sup>.

و مؤنفة سماعة، قال: سألت عن الصلاة بالليل و النهار إذا لم تر الشمس و لا القمر و لا النجوم، قال: «اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداً»<sup>(٥)</sup>. و قد عرفت<sup>(٦)</sup> في مبحث المواقيت إمكان الحدشة في دلالة هذه الرواية على المذهب، فليتأمل.

و عن تصير العماني بإساده عن الصادق عليه السلام عن أبياته عليه السلام في قول الله

(١) التهذيب ٤٦:٢، ذيل ج ١٤٨، الخلاف ٣٠٢:١، المسألة ٤٩، و حكاها عن ظاهره فيهما الشهيد في الذكرى ١٧١٣.

(٢) الوسيلة ٨٦، و نسه إليه العاملي في مفتاح الكرامة ١١٤:٣

(٣) قواعد الأحكام ٣٦:١

(٤) الكافي ٧/٢٨٥٣، التهذيب ١٤٦/٤٥:٢، الاستبصار ١٠٨٧/٢٩٥:١، الوسائل، باب ٦ من أبواب القبلة، ح ١.

(٥) الكافي ١/٢٨٤٣، التهذيب ١٤٧/٤٦:٢ و ١٤٨، و ١٠٠٩/٢٥٥، الاستبصار ١٠٨٩/٢٩٥:١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب القبلة، ح ٢.

(٦) في ج ٩، ص ٣٨٠.

تعالى: «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»<sup>(١)</sup> قال: «معنى شطره: نحوه إن كان مرئياً، وبالدلائل والأعلام إن كان محجوباً، فلو علمت القبلة لوجب استقبالها والتولي والتوجه إليها، ولو لم يكن الدليل عليها موجوداً حتى تستوي الجهات كلها فله حيثنذ أن يصلي باجتهاده حيث أحبّ واختار حتى يكون على يقين من الدلالات المنصوبة والعلامات الماثورة، فإن مال عن هذا التوجه مع ما ذكرناه حتى يجعل الشرق عرباً والغرب شرقاً، زال معنى اجتهاده وفسد حل اعتقاده»<sup>(٢)</sup>.

و يؤيده بل يشهد له بعض الأخبار التي تسمعها إن شاء الله في من صلى بظن القبلة فأنكشف له الخطأ، وغير ذلك مما لا يخفى على المتتبع.

ولا يعارضها رسالة خراش عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: جعلت فداك إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا أطبقت السماء علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كُنا وأنتم سواء في الاجتهاد، فقال: «ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فيصل لأربع وجوه»<sup>(٣)</sup> لقصورها عن الحجّة بعد ضعف سندها ومخالفة طهرها للمشهور، فضلاً عن مكافئتها لما عرفت، وهي على تقدير حجّيتها لا تصح مقيدة للأخبار المتقدمة بحملها على صورة الضرورة كما توهمه بعض<sup>(٤)</sup>، فإن

(١) البقرة ١٤٤:٢ و ١٥٠.

(٢) حكاه عنه السيد المرتضى في رسالة المحكم والمتشابه (مخطوط): ١٢٦-١٢٧، كما في الوسائل، الباب ٦ من أبواب القبلة، ح ٤.

(٣) التهذيب ١٤٤/٤٥:٢، الاستبصار ١٠٨٥/٢٩٥:١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القبلة، ح ٥.

(٤) كالشيخ الطوسي في التهذيب ٤٥:٢، ذيل ح ١٤٥، و ٤٦، ذيل ح ١٤٨، والاستبصار ٢٩٥:١، ذيل ح ١٠٨٩.

تتمثل الأحبار المطلقة على خصوص الغرض الذي لم يتمكن المكلف إلا من  
 لإتيان صلاة واحدة في غايه التقدر، خصوصاً مع إياه صحة رزارة - التي هي  
 العمدة في المقام - عن التحصيل، فالمتعين طرح المرسله و ردة علمها إلى أهله  
 و يحتمل قوياً أن يكون المقصود بالاجتهاد فيها الفتوى بالرأي المؤدي إلى  
 سقوط شرطية القبلة في مثل الغرض، و الاكتفاء بصلاة واحدة، لا الاجتهاد في  
 تحصيل جهة القبلة حتى تعارض الأحبار المتقدمة، كما يؤيد ذلك ظهور قوله  
 «أضقت السماء أو أظلمت» في إرادة انتفاء أماره على القبلة، والله العالم

و هل يجوز ترك الاجتهاد و تكرار الصلاة أربعاً إلى الجهات الأربع  
 احتياطاً، أم يجب بدل جهده في تحصيل جهة القبلة بالعلم إن أمكن، و إلا  
 فالظن؟ ظاهر كلماتهم التسالم على الأخير خصوصاً مع التمكن من تحصيل  
 العلم، بل ربما يظهر من بعض<sup>(١)</sup> دعوى إجماع المسلمين عليه.

ولكن قد يفرض في النظر الأول؛ نظراً إلى أن مستنده - على الظاهر - ليس إلا  
 ما هو المشهور من اعتبار الجرم في السيئة مع الإمكان و عدم كفاية الامتثال  
 لإجمالي تكرار العادة مع التمكن من المعرفة التفصيلية، و قد عرفت في سيرة  
 النوض أن الأقوى خلافه، إلا أنه قد يشكل ذلك في المقام معدم كون تكرار  
 الصلاة إلى الجهات الأربع موجباً للقطع بمقابله بعضها لجهة القبلة حتى يجتري به  
 مع التمكن من تحصيل العلم بجهة القبلة أو الضم القائم مقامه، وإنما اكتفى الشارع  
 بأربع صلوات لمن لم يتمكن من معرفة القبلة رأساً إما توسعة عليه أو لكون جهة

(١) صاحب كشف اللثام فيه ١٦٢٣.



القبلة بالنسبة إلى الجاهل العاجز عن تشخيص سمتها أوسع، كما تقدّمت الإشارة إليه

نعم، لو كرّر الصلاة في كلّ جهةٍ من الجهات بحيث علم بوقوع بعضها إلى جهة القبلة، أمكن الالتزام بكمايته على المحتر من عدم اعتبار الجزم في انبيّة حين العمل، كما أنّه يمكن الالتزام بذلك على تقدير الاكتفاء بالأربع صلوات أيضاً إذا علم بأنّ الأمارات التي يتمكّن من الرجوع إليها لاتعيها في أقلّ من ربع الدائرة. ولكنّه أيضاً لا يحلو من إشكالٍ بعد تسالم الأصحاب على المسع عنه، و ظهور قوله ﷺ في الموثقة المتقدمة<sup>(١)</sup> «و نعمد القبلة جهداً» في الوجوب، فليتأمل.

(و إذا اجتهد فأخبره غيره بخلاف اجتهاده، قيل: يعمل على اجتهاده) و لا يعمل بقول الغير؛ لأنّه تقليد للغير، فلا يسوغ لمن وظيفته الاجتهاد (و يقوى عندي) ما في المتن من (أنّه إذا كان ذلك الخبر<sup>(٢)</sup> أوثق في نفسه، عوّل عليه) لأنّه أيضاً ضرب من الاجتهاد حاكم على الاجتهاد الأوّل و موجب بصيرورة الطنّ الحاصل منه بالإضافة إلى ما أفاده الحرّ و همّاً.

و دعوى أنّ أدلّة الاجتهاد منصرفة عن مثله غير مسموعة  
هذا إذا كان إحصار ذلك الغير أيضاً ناشئاً عن حدس و اجتهاد، كما هو أحرر  
شخص يعتمد على حدسه و شدّة حذافته بمعرفة الرياح - مثلاً - بأنّ الريح الذي

(١) في ص ٦٦.

(٢) في الشرائع «المحبر».

كأنه مظهره شمالياً شرقياً و أن جهة القبلة عكس ما كنا نظنه لو لا إحصاءه، فحيثما يجب التعويل على الظن الفعلي الحاصل من خبره، لا الظن التقديري الناشئ من احتجاده المرجوح بالإضافة إليه، و أما إن كان خبره مستنداً إلى أمانة حجية موجهة للقطع بالجهة، كإحصاءه الناشئ من العلم بمكان الجدي أو المشرق و المغرب علماً حقيقياً لا حدسياً، فالأقوى تقديم قوله على الاجتهاد مطلقاً إن كان عدلاً فصلاً عن الغدلين ؛ لما عرفت في مبحث المواقيت<sup>(١)</sup> من حجية خبر العادل في الموضوعات الحارحية، كالأحكام الشرعية في غير ما يتعلق بالخصومات و نحوها مما يعتبر فيه الشهادة، فيكون إحصاء العادل بمكان الجدي أو بطروقه - أي جهة القبلة - بمرئاة العلم بذلك، فلا يسوغ معه الاجتهاد؛ لكونه بمزلة الاجتهاد في مقابلة النص.

فما رعمه بعض<sup>(٢)</sup> - من أن النسبة بين ما دل على وجوب الاجتهاد و بين ما دل على حجية البيئة - التي هي أوضح حالاً من خبر الغدال - العموم من وجبه، فلا يذ في مورد الاجتماع من ملاحظة المرجح - ليس على ما ينبغي، بل قد يقوى في النظر عدم اشتراط العدالة أيضاً، و كفاية كون المخبر ثقة مأموناً عن الكذب إن لم يعتقد لإجماع على خلافه، كما تقدمت الإشارة إليه في ذلك المبحث، فلا ينبغي ترك الاحتياط في مثل الفرض بالجمع بين العمل بقول المخبر و بظنه الناشئ من اجتهاده.

---

(١) راجع ج ٩، ص ٣٦٩.

(٢) صاحب الجواهر فيها ٣٩١٧.

هذا إذا لم يحصل من خبره ظن أقوى من ظنه الحاصل باجتهاده، وإلا فقد عرفت أن قوله هو المنع على هذا التقدير وإن كان حديثاً فضلاً عما لو كان حديثاً

فتنحصر مما ذكر أن إخبار المُخبر إن قلنا بكونه حجة في مثل المقام من حيث هو - كما هو الأقوى فيما إذا كان الإخبار حياً وكان المُخبر عدلاً بل ثقة في وجه قوي - فهو المرجح، وإلا فهو إحدى الأمارات المعيدة بظن يدور انتكيف مدار إعادته النصّ العملي من غير فرق بين مصاديقه

(و) بهد طهر لك أنه (لو لم يكن له طريق إلى الاجتهاد فأخبره كافر) بجهة التقية، أو اجتهد فأخبره الكافر بحلاف اجتهاده وإن (قيل: لا يعمل بخبره) مطلقاً، بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(١)</sup> (و) لكن الذي (يقوى عندي) ما فوّاه المصنف رحمه الله من (أنه إن أفاد الظن) العملي (عمل به) كما هو اعاب فيما إذا كان خبيراً بقواعد الهيئة.

بل قد يقدر في مثل العرض بكون قوله حجة بالخصوص وإن كان حديثاً، وفيه نظر بل منع، والأقوى ما عرفت.

(و) يعول على قبلة البلد إذا لم يعلم أنها بُنيت على الغلط) إجماعاً، كما عن التذكرة و كشف الالتباس<sup>(٢)</sup> بعله؛ لأنها من أقوى الأمارات الموجبة عادةً لنقطع بجهة قبلة، مع أنها لو لم تُعد القطع بذلك، لجار أيضاً الاعتماد عليها، لما

(١) الحجرات ٦:٤٩

(٢) تذكرة بفتح، ٢٥٣، الفرج، وهو من المسألة ١٤٥، وكشف الأسرار مخطوط، وحكه عنهما العملي في معارج الكرامة ١١٩٢.

أشرب إليه سابقاً من قضاء الضرورة بعدم إنشاء أمر القفلة على القواعد الرياضية. و  
 أن لمعول عليه في تشخيصها هي الطرق المتعارفة عند العرف و العقلاء في  
 تشخيص سمت سائر اللاد. و من الواضح أن استمرار عمل أهل البلد من أوصح  
 لطرق التي يعول عليها العرف في تشخيص القفلة، ولذا استمر سيرة المسلمين  
 في جميع لأعصار و الأمصار على التعويل عليها، و قرّرهم العلماء على ذلك، و  
 صرّحوا بحواره من غير نقل خلاف فيه، بل دعوى الإجماع عليه، فلا ينبغي  
 لارتباب في أن قبلة البلد أمانة معتبرة لتشخيص القفلة، ولذا صرّح غير واحد من  
 لأصحاب - على ما في الجواهر، بل لم يعرف خلافاً بينهم<sup>(١)</sup> - بأنه لا يجوز العمل  
 على الاجتهاد فيها جهةً و عن الذكري و جامع المقاصد القطع بذلك<sup>(٢)</sup>.

هو دى طه الاجتهادي - الحاصل من القواعد الرياضية و شبهها - إلى  
 خلافها، لا يعتني به في مقابل هذه الأمانة التي هي بمرلة العلم.

نعم، لو حصل له القطع بذلك من تلك القواعد، عمل بموجبه؛ إذ لا عبرة  
 بأمانة عدم مخالفتها للواقع، كما هو واضح

فما عن المبسوط من أنه إذا دخل عريب إلى بلد، جاز أن يصلّي إلى قبلة  
 اسد إذا غلب في طه صحتها، فإذا غلب على طه أنها غير صحيحة، وجب أن  
 يحنهد و يرجع إلى الأمارات الدالة على القبلة<sup>(٣)</sup> انتهى، و عن المهذب<sup>(٤)</sup> نحوه.

(١) جواهر الكلام ٣٩٤٧.

(٢) يذكرى ١٦٨٣، جامع المقاصد ٢ ٧٢، و حكاة عنهما صاحب الجواهر فيها ٣٩٤٧

(٣) المبسوط ١ ٧٩، و حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١١٩٢، و صاحب الجواهر فيها

٣٩٤٧

(٤) المهذب ٨٦١، و كما في جواهر الكلام ٣٩٤٧، و حكاة عنه العاملي في مصباح الكرامة

### لا يحلوا من نظري

اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَا بَغْلِيَّةَ الطَّرِيقِ اعْتِقَادَ الْحَطَأِ، أَوْ يَقُولَا بِوُجُوبِ مَقَابِلَةِ نَصِ  
الْكَعْبَةِ أَوْ لِحَرَمِ عِيَا لَا جِهَةً، فَيَتَجَهَّ حِينَئِذٍ الْقَوْلَ بِاعْتِنَاءِ عَدَمِ ظَنِّ الْحَطَأِ، بِسُ  
الصَّحَّةِ، بِسُ الْأَوْحَى عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ قِبْلَةِ الْبَلَدِ رَأْسًا؛ ضَرُورَةُ  
عَدَمِ مَضَابِطِهَا بِهَذَا الْحَدِّ، فَإِنَّ قِبْلَةَ الْبَلَدِ عِبَارَةٌ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا مَسَاجِدُهُمْ  
وَمَحَارِبُهُمْ وَمَقَابِرُهُمْ، وَاسْتَقْبَلَهَا أَهْلُهُ فِي الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا، وَبِسُ لَوَاصِحِ  
اخْتِلَافِ بَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ بِمَقْدَارٍ يَمْتَنِعُ مَقَابِلَةُ حَمِيعِهَا فِي الْبَلَدِ الْبَاقِيَةِ لِعَيْنِ الْحَرَمِ  
فَصِلًا عَنِ الْكَعْبَةِ.

وَدَعَوَى أَنْ هَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْاخْتِلَافِ إِنَّمَا يُخْلُ بِالمَحَادَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ دُونَ  
الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَرَاهَا الْعَرَفُ اسْتِقْبَالًا حَقِيقِيًّا بِوَسْطَةِ الْبُعْدِ خَيْرٌ مَسْمُوعَةٌ بَعْدَ أَنَا نَرَى  
فِي الْحَسَنِ حَلَالِهَا عِنْدَ الْمَقَابِلَةِ بِالْأَنْجَمِ الَّتِي نَقَابِلُهَا حَسَنًا، الَّتِي هِيَ أَسْعَدُ مِنْ  
الْكَعْبَةِ أَصْعَابًا مَصَاعِمًا، فَهَذَا مِنْ أَوْصَحِ الْمَعَانِدِ الَّتِي تُرَدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِاعْتِنَاءِ  
مَقَابِلَةِ الْعَيْنِ، حَيْثُ إِنَّ قَوْلَهُمْ بِهَذَا يَنَاقِضُ التَّزَامُّهُمْ بِجَوَازِ الْاعْتِمَادِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ  
الْأُمَارَاتِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَنْكَارُهَا.

فَتَنْصَحُ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ حِوَارَ التَّعْوِيلِ عَلَى قِبْلَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ - الْمُسْتَكْشَمَةِ  
بِمَحَارِبِهِمْ وَمَقَابِرِهِمْ وَنَحْوِهَا - مَسْمُومٌ لَا مَجَالَ لِإِنْكَارِهِ، وَلَا يَجُوزُ مُحَالَفَتُهُ  
بِالظُّنُونِ الْاجْتِهَادِيَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ لِحَلَالِهَا.

أَنْتَهُمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَدِّيُ الْاجْتِهَادِ الْاخْتِلَافِ الْيَسِيرِ الْغَيْرِ الْمَوْجِبِ لِمَحْرُوحِ  
عَنِ الْجِهَةِ الْعَرَفِيَّةِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّا مُرَارًا أَنَّ هَذَا النُّحُو مِنْ الْعَلَانِيَةِ لَا تَقْدِرُ عَلَى مَعْرِفَتِهَا

على سبيل الإجمال، فلا ينافيها تشخيص كون الكعبة في يمين محراب البعد - مثلاً - أو يساره نظراً للاحتشادي، فله التعويل عليه حيثن، كما عن جماعة من الأصحاب التصريح به

(و مَنْ لَيْسَ مَتَمَكِّنًا مِنَ الْاجْتِهَادِ) فصلاً عن العلم و ما يقوم مقدمه (كالأعمى يُعَوَّلُ عَلَى غَيْرِهِ) إن أفاد خبره الطر، لكونه أيضاً صريحاً من الاجتهاد المأمور به في تشخيص القبلة، كما تقدمت الإشارة إليه، أو كان المُحِبُّ غَدلاً و كان خبره حسيّاً، لما أُشْرِبَا إليه أنفاً من حجّة خبر الغدّل في مثل العرض على الأقوى، بل قد نفيت التقد عن كفاية مجرد الوثاقة من غير اشتراط العدالة وإن كان لا تروم به ما لم يُغْذَ وثوقاً فعليّاً في عاية الإشكال

و كيف كان فالأظهر أنّه لا فرق بين الأعمى و غيره في أنّه متى تمكّن من تشخيص جهة القبلة بأمارّة معتبرة - كالحَدْيِ أو المشرق و المغرب أو قبلة بلد لمسلمين و نحوها - مباشرة أو بالاستعلام من الغير على وجه يعيد قوله الجزم بذلك، أو كان حجّة شرعية كالبيّنة و خبر الغدّل إن قلنا به، وجب عليه ذلك، وإلاّ وجب عليه معرفتها بالأمارات الطّبيّة التي منها إخبار الغير، فيجوز الاعتماد عليه حيثن إذا أفاد الطر، و إلاّ فلا

فما يظهر من المتن و غيره من اختصاص الأعمى و مَنْ بِحُكْمِهِ هَذَا لِحُكْمِ - أي الرجوع إلى الغير الذي أريد به تقليده - لا يخلو من نظريّة لأنّه إن أفاد قول الغير الوثوق و الاطمئنان بجهة القبلة التي يصلّي إليها عامّة الناس في موضع السؤال كما هو العالب، أو كان قوله من حيث هو حجّة شرعية، فلا فرق بين الأعمى و غيره، و

إلا فلا يجوز التعويل عليه عند التمكن من العلم أو ما قام مقامه من الأمارات  
المعتبرة، وعند تعدّده يجوز لكلّ أحدٍ إن أفاد الظنّ، وإلا فلا يجوز مطلقاً  
و دعوى أن الأعمى و من قام مقامه كالجاهل بالأحكام الذي وظيفته  
التقليد، فلا عسرة بطله من حيث هو، غير مسموعة؛ إذ لا شاهد عيها، فإن حوار  
التقيد موقوف على الدليل، و هو مفقود. و نظيره على الجاهل بالأحكام قياس  
مع وجود لعارق؛ حيث إن الأعمى غالباً متمكّن من تحصيل القطع بجهة القبلة  
بتشخيص قبلة البلد بحصور المساجد و الجماعات، و بالاستخبار ممن يعتقد  
صدقه و عدم خطئه في تشخيص القبلة فضلاً عن تمكّنه من تحصيل الظنّ بها،  
غاية الأمر أنّه لا يتمكّن من الرجوع إلى بعض الأمارات المتوقّفة على حسن البصر،  
و هذا لا يقتضي شرع التقليد في حقّه، وكيف يقاس بالجاهل بالأحكام الذي ثبت  
مشروعيّة التقليد في حقّه؟

و بما أشرنا إليه - من أن الغالب حصول الوثوق بجهة القبلة من حوار  
المُحبرين - ظهر ضعف الاستدلال لشرعيّة التقليد في حقّ الأعمى ببعض الأخبار  
الدالة على اعتماده على الغير، كأخبار الائتمام به إذا وجهه عبره إلى القبلة.  
كقوله عليه السلام في صحيحة الحلبي: «لا بأس أن يؤمّ الأعمى القوم إن كانوا هم  
الدين يوجهونه»<sup>(١)</sup>.

و في خبر السكوني، قال أمير المؤمنين عليه السلام - في حديث - «لا يؤمّ الأعمى

(١) لتهذيب ١٠٥/٣٠٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الفلح، ح ١ بتفاوت يسير.

في الصحراء إلا أن يوجه إلى القلعة<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك من الروايات.

هذا، مع ما في التمسك بمثل هذه المطلقات الواردة لبيان حكم آخر ما لا يحفى.

ثم إن الأصحاب - رضوان الله عليهم - قد تعرضوا في المقام لإيراد فروع كثيرة مبنية على أن وظيفة الأعمى تقليد الغير، كاشتراط عدالة المحبر أو إسلامه أو بلوغه أو دكوريته، أو عدم اشتراط شيء منها، أو بعضها دون بعض، وكجواز تقليد المفصول مع وجود الفصل أو عدمه، وأنه عند معارضة قول مُحبرٍ مع آخر هل الحكم التساقط أو التحيير؟ إلى غير ذلك من الفروع التي لا يهتأ التعرض لها بعد البناء على عدم الفرق بين الأعمى وغيره، وأن اعتماده على قول الغير إنما هو فيما إذا أفاد قوله الجرم والأطمئنان بالجهة، أو قلنا بكونه في حد ذاته حجةً معتبرة، وإلا فيدور مدار إفادته العن، فيعول عليه حيث لا تعدر العلم، كما يعول عليه غيره أيضاً في مثل العرض على ما عرفته فيما سبق، لا من باب الأحد بقول الغير تعبدًا، بل لكونه من الأمارات الظنية التي يصدق عند التعويل عليها اسم التحري الذي دلت صحیحة زرارة - المتقدمة<sup>(٢)</sup> - على أنه أبداً يجري إذ لم يعلم أين وجه القلعة.

ولكن لا يحمى عليك أنه يشترط في حوار التعويل على قول الغير من باب

(١) الكافي ٢/٣٧٥:٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب القلعة، ح ٣.

(٢) في ص ٦٦.



الظن بل على كل أمانة طينة استعراغ الوسع و الفحص عن المعاصدات و لمنافيات بمقدار لم يصل إلى حد العسر حتى يصدق عليه اسم لتحري و الاجتهاد في الرأي الواردين في الأحبار، فلو تعارض أمارتان، كما لو أخبر شخص بجهة و آخر بجهة أخرى، و كان قول كل منهما في حد ذاته مفيداً للظن، فإن كان أحدهما أوثق بحيث أفاد ظناً فعلياً، عول عليه، و إلا تساقطا بالسنة إلى مؤذ هما، ولكن يحصل من مجموعهما الظن بعدم كون القبلة في سائر جهات القبلة<sup>(١)</sup>، فيكون بمنزلة من علم بانحصار القبلة في جهتين، و ستعرف حكمه إن شاء الله.

تنبيه: قد تعرض غير واحد لبيان أنه هل يجب على كل مكلف عين معرفة علائم القبلة، أم لا يجب إلا كفاية؟ فالعامة لدى التماس الأمر عليه يعول على قول غيره ب أفاده لظن، و إلا يصحني إلى أربع جهات، كما هو وظيفة المتحيز على ما ستعرف.

أقول: والذي ينبغي أن يقال. إنه يحب على أهل كل إقليم كفاية أن يشخصوا جهة القبلة في بلادهم بشي من العلائم و لو باستعمال القواعد الرياضية، كي يتوجهوا إليها في صلاتهم و ذبحهم و يوجهوا إليها موتاهم حال الاحتضار والدفن إلى غير ذلك من الأحكام التي يتوقف أمثالها على معرفة قبة البلد، و أما بعد معروفة قبة البلد، التي هي إحدى العلائم المعتمدة كما في سائر بلاد المسلمين، فلا يحب على أحد من العوام و لا العلماء معرفة سائر العلائم إلا إذا علم بأنه لو لم يعلمها يعوته الاستقبال أحياناً فيما يشترط فيه الاستقبال، كإصلاة و

(١) في ص ١٤، ١٦: سائر الجهات.

بحورها، فتجب معرفتها حيث تكثر كسائر الأحكام الشرعية التي يجب تعلّمها على كلّ من علم بأنه لو لم يعلمها يقع أحياناً في محذور مخالفة الواقع من غير فرق بين أن يكون ذلك قبل حصوله ومان أداء التكليف أو بعده، كما عرفت تحقيق ذلك في صدر كتاب الطهارة عند البحث عن وجوب غسل الجنابة في الليل لصوم العبد<sup>(١)</sup> ولا يحدّي في رفع الوجوب سقوط شرطية الاستقبال لدى الضرورة؛ إذ لا يحور إيقاع المكثف نفسه في مواقع الضرورة اختياريّاً، كما أشرنا إلى ذلك عند البحث عن حوار إرافة الماء في مبحث التيمّم، فراجع<sup>(٢)</sup>

(و مع فقد العلم و الظنّ، فإن كان الوقت واسعاً، صلّى الصلاة الواحدة إلى أربع جهات لكلّ جهة مرّة) على المشهور شهرة عظيمة بين القدماء و المتأخّرين على ما في الجواهر<sup>(٣)</sup>، بل عن صريح النعية و طاهر صير واحد دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>

و في الحدائق نقل عن ابن أبي عقيل أنّه قال: لو خفيت عليه القبلة لغيّم أو ربح أو طلعة فلم يقدر على القبلة، صلّى حيث شاء مستقبل القبلة و غير مستقبلها، و لا إعادة عليه إذا علم بعد ذهاب وقتها أنّه صلّى لغير القبلة<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع ج ١، ص ٢٠.

(٢) ج ٦، ص ١٠٣.

(٣) جواهر الكلام ٤٠٩٧.

(٤) الفتن: ٦٩، تذكرة الفقهاء ٢٨٣، ضمن المسألة ١٤٧، الذكرى ١٧١٣، جامع المقاصد

٧١٢، و حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٤٠٩٧.

(٥) حكاه عنه أيضاً العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٨٤٢، المسألة ٢٨.

ثم قدّر و هو الطاهر من ابن بابويه<sup>(١)</sup>، و نفى عنه البُغْد في المحلف<sup>(٢)</sup>،  
و مال إليه في الذكرى<sup>(٣)</sup>، و اختاره جملة من محققي متأخري المتأخرين، و هو  
المختار؛ لما ستعرف من الأخبار<sup>(٤)</sup> انتهى

و استدلل للمشهور - مضافاً إلى الإجماعات المحكمة المعتمدة بالشهرة -  
برواية خراش عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: جعلت فداك إن هؤلاء المحالين  
عدياً يقولون: إذا طُفقت السماء علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كُنا و أنتم سوء  
في الاجتهاد، فقال: «ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه»<sup>(٥)</sup>  
و عن الكافي<sup>(٦)</sup> أنه قال: و روي «المنحصر يصلي إلى أربع جوانب»<sup>(٧)</sup>.  
و عن المعقبه و قد روي في من لا يهتدي إلى القبلة في مفردة أن يصلي إلى  
أربع جوانب<sup>(٨)</sup>

و يحتمل أن يكون المراد بالمرسلتين رواية خراش و إن لا يخلو هذا  
الاحتمال بالنسبة إلى الأخيرة منهما من بُغْد.  
و كيف كان فعمدة المستند للمشهور هي رواية خراش.

(١) الفقيه ١٧٩، ٨٤٤.

(٢) مختلف الشيعة ٨٦:٢، ذيل المسألة ٢٨.

(٣) الذكرى ١٨٢:٣.

(٤) الحدائق الناضرة ٤٠٠:٦.

(٥) مَدَم تحريره في ص ٦٧، التمام ٣.

(٦) تدريس المعقوبات في السجدة الحطية و الحجرة «الحلاف» و الصحيح ما أنشأه.

(٧) الكافي ٢٨٦:٣، ذيل ج ١٠، الوسائل الباب ٨ من أبواب القبلة، ج ٤.

(٨) المعقبه ١٨٠:١/٨٥٤، الوسائل الباب ٨ من أبواب القبلة، ج ١.

و موقش فيها. بأنها ضعيفة السند، و متروكة الظاهر؛ حيث إنها سطاها  
تدل على عدم اعتبار الاجتهاد في القبلة، و هو مخالف للنص و الفتوى، كما  
عرفت فيما سبق

و فيه: أن ضعف سندها مجبور بما سمعت، و أمّا مهجورية طاهرها فهي  
غير قاذحة في الاستشهاد بها لوجوب الصلاة إلى أربع جهات في الجملة عند  
اشتباه القبلة، و عدم كفاية صلاة واحدة.

هذا، مع أننا قد أشرنا فيما تقدم<sup>(١)</sup> إلى أن المراد بالاجتهاد - على ما يشهد به  
بعض القرائن الداخلية و الخارجية - هو الاجتهاد المصطلح، أي لفتوى برأي، لا  
الاجتهاد في تحميم جهة القبلة.

و استدلل له أيضاً بقاعدة الاشتغال، فإنه لا يحصل القطع بالحروح عن  
عهدة التكليف بالصلاة المشروطة بالاستقبال إلا بالصلاة إلى أربع جهات، فتجب  
و دعوى أن هذه لا توجب القطع بحصول استقبال جهة القبلة في شيء منها  
حتى توجب القطع بالحروح عن عهدة التكليف؛ لإمكان انحراف كل منها عن  
الجهة المحاذية لميس الكعبة بمقدار ثلث الدائرة، و من الواضح أن الجهة العرفية  
التي التزمنا بكفاية استقبالها للبعيد لا تنسج إلى هذا الحد، فالقول بالصلاة إلى أربع  
جهات يجب أن يكون مستنداً إلى دليل آخر غير قاعدة الاشتغال، مدفوعة:

أولاً، بأننا و إن سلمنا عدم اتساع الجهة العرفية التي يجب على البعيد  
إحرازها و يُعدّ لدى العرف استقبالها استقلالاً للكعبة إلى هذا الحد، و لكنك

عرفت عند تفسير الجهة أنه لا يجب على من لم يشاهد الكعبة حقيقةً أو حكماً إلا استقبال السميت الذي يحتمل وجود الكعبة فيه، و يقطع بعدم خروجها منه، متحرّياً في تشخيصه الأقرب فالأقرب، وهذا ممّا يتّسع بحسب الأحوال و الأشخاص بحيث قد يكون ما بين المشرق و المغرب قبلة، كما يشهد له الصحيحتان الآتيتان<sup>(١)</sup>.

و يؤيّده ما يستمد من النصوص و الفتاوى من جوار التعويل على الأمارات لطبيّة التي من أوصحها الرياح الأربع، كما مثّلوا بها؛ فإنّ من الواضح أنّه قلما تتشخص جهة القبلة بمثل هذه الأمارات في أقلّ من ربع الدائرة، و لا يحصى عليك أنّه متى أحرز جهة القبلة بشي من العلام المعتبرة يعامل مع تلك الجهة معاملة عين الكعبة عند مشاهدتها، فلا يلاحظ حينئذ مقدار الانحراف عن العين، كي يقال إنّ الانحراف عن الكعبة بمقدار ثمن الدائرة مضرّ أو غير مضرّ، لا لكون الجهة من حيث هي قلّة للعبد، بل لكونها عند إجمال خصوص الجهة المحادية لها بمنزلتها من باب التوسعة و التسهيل بشهادة العرف و الشرع.

و ثانياً: أنّه لا خلاف في أنّه لا يجب على من لم يتمكّن من معرفة القسّة أريد من أن يصلي العريضة الواحدة إلى الجهات الأربع لكلّ جهة مرّة، فمنا أن نقول لا يجوز الاجترار بأقلّ من ذلك لقاعدة الاشتغال، و لا يجب أريد من ذلك؛ إذ لا خلاف في كفاية هذا المقدار من الاحتياط، فهو مبرّر يقيني لما اشتعلت به دمة المكلف.

(١) في ص ٨٣ و ٨٧

وما يقال - من أن الإجماع في مثل المعام لا يكشف عن رضا المعصوم عليه السلام حتى يكون موجباً للقطع بفراع الدعة، فإنه مركب من قول المشهور و من قول من اكتفى بصلاة واحدة زاعماً اختصاص شرطية الاستقبال بصورة اعلم، فلا يجدي إجماعهم على عدم وجوب الرائد في مثل العرص - مدفوع بما تقدمت الإشارة إليه من أنه لو انحصرت جهة القبلة في إحدى الجهات لا يقول أحد بسقوط شرطية الاستقبال، ولا يوجب أريد من صلاة واحدة إلى تلك الجهة، فهذا دليل على اتساع جهة القبلة لعبير المتمكن من تخصيص جهتها الخاصة بحيث يجرنه صلاة واحدة إلى سمت الواقع فيه الكعبة واحتملها في كل حرة منه وإن احرف عن محاذاتها بمقدار لو علم به أو أمكه تشخيص جهتها في أقل من ذلك لم يكن يجرنه ذلك

لا يقال: إن هذا لا يكشف عن اتساع الجهة لعبير المتمكن؛ لجوار أن يكون الاكتفاء بصلاة واحدة إلى الجهة التي علم إجمالاً بوجود الكعبة فيها؛ لاكتفاء الشارع في مثل المرض بالموافقة الاحتمالية، و حيث يحصل احتمال الموافقة بصلاة واحدة إلى أي جهة تكون عند اشتباه القبلة في الجهات كلها، فلا مقتضي لوجوب الأزيد؛ فإن للإطاعة مرتبتين الأولى وجوب الموافقة القطعية، والثانية حرمة المحالفة القطعية، فمتى تعذر القطع بالموافقة أو دل الدليل على عدم وجوبه، لم يجب إلا التحرز عن المحالفة القطعية، وهو حاصل في العرص

لأننا نقول - بعد العصر عن ظهور فتاوى الأصحاب بل صريح كثير منها في أن الصلاة إلى الجهة التي احتمل وجود الكعبة في كل جرة منها ليست من باب

العمل بالاحتياط، بل لكونها صلاة إلى القبلة - إنه يكفي في إثبات المدعى انعقد الإجماع المعتضد بأدلة يعي الحرج و غيرها - مما يستلزمه - على عدم وجوب أريد من صلاة واحدة إلى كل جهة، سواء كان منشؤه اتساع الجهة أو عدم وجوب مراعاة الاحتياط بأريد من ذلك.

و ما قيل - من أنه متى تعذر القطع بالموافقة لم يجب إلا التحرز عن المحاكمة القطعية - فيه: ما ستعرف في الموضع الآتي من أنه لا يجوز رفع اليد عنه بفتضيه الاحتياط في الواجب إلا بقدر ما تقتضيه الضرورة، أو يدل عليه دليل حاص، فلا يجوز عند تعذر تحصيل العلم الاكتفاء بالموافقة الاحتمالية، بل يجب رعاية الواجب بقدر الإمكان، كما سيوضحه.

حجة القول بكفاية صلاة واحدة. صحيحة زرارة و محمد بن مسلم - المروية عن الفقيه - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنه قال: «يحرر المتحرر أداً، فيما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة»<sup>(١)</sup>.

و مرسله ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة، قال، سألت أبا جعفر عليه السلام عن قلة المتحرر، فقال: «يصلّي حيث يشاء»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة معاوية بن عمار - المروية عن الفقيه - قال قلت: الرجل يقوم في لصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمناً أو شمالاً، فقال: «قد مضت صلاته، فما بين المشرق والمغرب قبلة، و رلت هذه الآية في المتحرر

(١) الفقيه ١/١٧٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القبلة، ح ٢.

(٢) الكافي ٣/٢٨٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القبلة، ح ٣.

(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ) <sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup>

و نوقش فيها:

أما في صحيح <sup>(٣)</sup> زرارة و محمد بن مسلم. فإنه ليس إلا في العقبة دون  
لكافي و التهذيب و الاستبصار، التي علم من عاداتها التعرض لما في العقبة، سيتم  
لأخير الذي دأبه ذكر النصوص المتعارضة، فعدم ذكره ذلك معارصاً لمرس <sup>(٤)</sup>  
حراش مما يؤيد عدم كونه كذلك فيما عندهم من نسخ العقبة، و أنه محرف بقم  
استأخ عن الصحيح الآخر «يجري التحري أنداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» <sup>(٥)</sup>  
المعروف في كتب الأصحاب.

و قد حكى عن المحدث المجلسي <sup>(٦)</sup> الحرم بذلك مؤيداً له بتأييدات  
كثيرة <sup>(٧)</sup>

و قد يناقش في دلالتها أيضاً باحتمال إرادة الاحتجاج بها على معنى أينما  
توجه من قري في ظنه، فتتحد مع الصحيحة السابقة، كما أنه قد يناقش في دلالة  
مرسلة ابن أبي عمير بإلغاء مثل هذا الاحتمال

(١) لبقرة ١١٥:٢.

(٢) الفقيه ١: ١٧٩/٨٤٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القبلة، ح ١، و ليس فيه قوة «و برلت  
هذه». و أوردتها بتمامها العاملي في مدارك الأحكام ١٣٦:٣، و الصاهر أن الدين من كلام  
الصدوق <sup>(٨)</sup>

(٣) في ص ١٤: «صحيحة».

(٤) تقدم المرس في ص ٦٧.

(٥) عدم خريجه في ص ٦٦، الهامش (٤).

(٦) روضه المنع ١٩٧:٢-١٩٨، و كما في جواهر الكلام ٤١٣:٧.



وقيه ما لا يحفى.

و أما في الصحيحه الأخيرة: فأن الظاهر أن ما في دبرها - أعني قوله «و برئت هذه الآية» إلى آخره، الذي هو محل الشاهد - من عبارة الصدوق، مع معارضته بما في كثير من النصوص بأن الآية برئت في النوافل

مثل ما عن الطبرسي في مجمع البيان عن أبي حمزة و أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>: «إنها ليست منسوحة، وإنها مخصصة بالنوافل في حال السفر»<sup>(٢)</sup>.

و عن الشيخ في النهاية عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> قال: «هذا في النوافل خاصة في حال السفر، و أما العرائض فلا بد فيها من استقبال القبلة»<sup>(٤)</sup>.

و عن علي بن إبراهيم عليه السلام في تفسيره في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> قال: قال العالم عليه السلام: «فإنها برئت في صلاة النافذة، فصلها حيث توجهت إذا كنت في سفر، فأما العرائض فقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾»<sup>(٦)</sup> يعني العرائض لا تصلّيها إلا إلى

(١) الآية ٢ ١١٥

(٢) مجمع البيان ١ - ٢٢٨، الوسائل - الباب ١٥ من أبواب الصلاة، ح ١٨

(٣) الآية ٢ ١١٥

(٤) النهاية ١٤٤، الوسائل - الباب ١٥ من أبواب الصلاة، ح ١٩

(٥) الآية ٢ ١١٥

(٦) الآية ٢ ١٤٤ و ١٥٠

المسلمة<sup>١</sup>.

لنرى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه، فهذه الأخبار بظاهرها تناقض ما في دليل الصحيح المتقدم<sup>(٢)</sup> من أنها برلت في المتحيز سواء جعلناه من تنمة الرواية أو من كلام الصدوق.

و لنحمل على الثاني أوفق بطواهر هذه الأخبار، كما يؤيده سوق التعبير، و عدم المناسبة بينه وبين ما قبله من تحديد القبلة بما بين المشرق والمغرب. ولكن مع ذلك لا يُطعن بالصدوق أن يتكلم بمثل هذا الكلام لا عن مأخذ صحيح، كما يؤيده ما روي مرسلًا من أن أصحاب الرسول ﷺ لم يهتدوا إلى القبلة في بعض الأسفار، فصلّى كل منهم إلى جهة وخطأ، فلما أصبحوا ظهر أن صلاة الجميع وقعت على غير القبلة، فرلت هذه الآية<sup>(٣)</sup>

فلانصاف أن هذا الاحتمال وإن كان قويًا كاحتمال اتحاد الصحيح السابق مع الصحيحة الأخرى التي تقدمت الإشارة إليها، إلا أن الاعتناء بمثل هذه الاحتمالات في رفع اليد عن الأخبار مشكل.

هذا، مع أن في مرسل ابن أبي عمير - الذي هو عند الأصحاب كالصحيح - غشً وكهيدًا لولا وثقها بمخالفة المشهور و معارضتها بمرسلة حراش، و غيرها المسجبر صحتها بما عرفت.

والأولى ردّ علم مرسلة ابن أبي عمير ونظائرها - بعد إعراس المشهور عن

(١) تفسير الصفي ١: ٥٩-٥٨، و حكاها عنه الحراني في الحقائق الناصرة ١٦: ٤٠.

(٢) في ص ٨٣.

(٣) مجمع البيان ١: ١٩١-٢.

طاهرها، و محالفتها للأصول و القواعد، خصوصاً مع معارضتها بما سمعت - إلى أهله

و يحتمل قوياً جريها مجرى الغالب من اشتباه القبلة في سمت واحد، كما هو مورد الصحيحة الثالثة الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبلة.

ولكن لا يخفى عليك أن مقتضى ما في هذه الصحيحة - من تحديد القبلة بما بين المشرق و المغرب - كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «لا صلاة إلا إلى القبلة» قال. قلت أين حدّ القبلة؟ قال. «ما بين المشرق و المغرب قبلة كلّ»<sup>(١)</sup> حصول الفراغ اليقيني عن الصلاة إلى القبلة بثلاث صلوات إلى ثلاث جهات متاعدة على وجه قطع بوقوع بعضها فيما بين المشرق و المغرب، لذي هو قبلة لمن لم يتمكن من تشخيص جهتها في أقل من ذلك شهادة الصحيحتين لمعتزمتين المحمولتين - صرفاً أو انصرافاً - على ذلك، كما تقدّمت الإشارة إليه عند التكلّم في تفسير الجهة.

فهد - أي الاكتفاء بثلاث صلوات - أحد المحتملات في المسألة، بل ربما يظهر من بعض الميل أو القول بذلك؛ نظراً إلى ما عرفت.

و هو لا يخلو من قوّة و إن كان الأحوط بل الأقوى اعتبار الأربع، فإن رفع اليد عن النصّ الحاضر - أي خبر حراش - المعتضد بالشهرة و الإجماعات المنقولة بواسطة إطلاق الصحيحين - اللّتين لم يقصد بهما إلا بيان الجهة التي يجترأ باستعمالها في الجمعة من باب التوسعة و التسهيل، لا القبلة الواقعيّة التي

(١) انظر فيه ١٨٠٦/٨٥٥ الوسائل، الباب ٩ و ١٠ من أبواب القبلة، ح ٢.

يحب استقبالها من حيث هي - مشكل؛ لإمكان أن يكون حكمة اكتفاء الشارع  
بصلاة و حدة إلى مطلق السميت الواقع فيه الكعبة - أي ما بين المنصرف والمغرب -  
لكون التوجه إلى ذلك السميت عند تميزه مفضلاً توجهاً إلى الكعبة بسحو من  
الاعتبار العرفي. بخلاف ما لو اشته عليه الجهات؛ فإن التوجه إلى سمتها لذي هو  
بمترلة التوجه إليها لذي الضرورة لا يتحقق بنظر العرف إلا بالتوجه إلى الجهات  
الأربع.

و عن ابن طاووس الاجتزاء بالقرعة<sup>(١)</sup>.

و فيه: أن مورد استعمال القرعة إنما هو الموضوعات الخارجية التي  
لا يمكن معرفة حكمها باستعمال شيء من الأصول والقواعد المقررة في الشريعة،  
لني منها قاعدة الاشتغال عند الشك في المكلف به، و البراءة لدى لشك في  
التكليف.

و سره أن الشارع جعل القرعة لكل أمر مشكل، أي ملتبس أمره في مرحلة  
لظاهر بحيث يتحير فيه المكلف في مقام عمله، لا مطلق ما كان مشتبهاً في الواقع،  
و إلا فجل الموضوعات الخارجية و الأحكام الشرعية كذلك، فببرمه تخصيص ملتبس  
الأكثر لمستهحس، فهي لا تجري في مثل المقام خصوصاً بعد ورود نص خاص  
فيه

و هل يشترط في الصلاة إلى الجهات الأربع تقابل الجهات و تقسامها إلى  
حط مستقيم بحيث يحدث منها زوايا قوائم، أم لا يشترط إلا تعدد بعضها عن

(١) الأمان من أخطار الأسفار و الأمان: ٩٤، و حكاه عنه الشهيد الثاني في الروضة الهية

بعض بحيث لا يكون من الجهة الثانية و الأولى ما يُعدّ قبلة واحدة؟ وجهان من قولان. من أن المساق إلى الدهن من النص والعتوى هو الأول، ومن أن المقصود بالتكرار إحرار وقوع الصلاة إلى جهة القبلة، وهو يحصل بمطلق الصلاة إلى الجهات الأربع ولو لا على جهة المقابلة المربورة

و الأول أحوط بل أقوى؛ إذ لو حار تباعد بعضها عن البعض بأزيد من ربع الدائرة لانتجها الاجترار بثلاث صلوات.

اللهم إلا أن يراد مني المقابلة الحقيقية على سبيل التدقيق، لأجوار التباعد بمقدار الثلاث كي يتوجه عليه ما ذكر، فعلى هذا لا يخلو قوله من وجه. ولو صلى الظهر إلى الجهات الأربع، لم يجب عليه إيقاع العصر موافقة لها في الجهات؛ لأن كل صلاة في حد ذاتها تكليف مستقل يراعى فيها ما يقتضيه تكليفه.

ولو صلى الظهر إلى جهة، هل له فعل العصر إلى تلك الجهة قبل الإتيان ساقى محتملات الظهر، أم يجب تأخير العصر حتى يمرغ عن جميع محتملات الأولى؟ قولان مستيان على أنه هل تجب مراعاة الحرم في النية مهما أمكن، وأنه إذا تعدر من جهة لا يُعذر في إهماله من سائر الجهات، فالعاجر عن تخصيص النية أو معرفة كون الصلاة قصراً أو تماماً يجب عليه تحصيل العلم التفصيلي حال الإتيان بكل من محتملات العصر بوقوعه مرثاً على الظهر، ولا يكفي علمه إجمالاً بترثه على الظهر على تقدير صحته ومطابقته للواقع، أم لا يجب عليه إلا العلم بترثه على الظهر على تقدير مطابقته للواقع، أي كون هذه لجهة قبلة؟

و هذا هو الأقوى؛ فإننا لو سلمنا اعتبار الجرم في البيّة في صحّة العادة مع الإمكان و أنّه إذا تعدّر من جهة لا يُعذر من سائر الجهات، فإنما هو فيما إذا كان إهماله موجبا لترديد في التكليف بأن يأتي بما يحتمل وحويه احتياطاً، كاللعمري عند رؤية الهلال مع تمكنه من معرفة حكمه تفصيلاً، أو في المكلف به بأن يأتي بما هو واجب عليه في ضمن أمرين أو أمور مع تمكنه من تمييز الواجب عن غيره، أو تقبيل احتمالاته، لا في مثل المقام الذي لا نرى لجرمه ربطاً بصحّة عبادته عقلاً أو عرفاً أو شرعاً؛ لأنّ الترتّب ليس معتبراً إلا بين الواجبين في الواقع، و هو يعلم من أوّل الأمر أنّ العصر التي قصد امتثالها في ضمن احتمالاتها تقع مرتبة على الظاهر الواقعيّة، فتريده ليس إلا في تشخيص العصر الصحيحة عن غيرها، لا في ترتبها على الظاهر.

و بهذا ظهر لك ضعف الاستدلال لعدم مشروعيّة الإتيان بمحتملات العصر قبل القطع بمراغ ذمته من الظاهر؛ باستصحاب شغل ذمته بالظاهر و عدم تحقق الفراغ الذي هو شرط في صحّة العصر، فإن أثر هذا الاستصحاب ليس إلا عدم جوار الإتيان بالعصر الواقعيّة بأن يصلّيها إلى جميع الجهات أو في مكان يعلم بالقبلة تفصيلاً، لا عدم الإتيان بهذا المحتمل الذي يأتي به من باب الاحتياط، و لا يحتمل كونه عصرّاً إلا على تقدير يعلم مكوّنها واجدة لشرطها على ذلك التقدير، فالمصتحح لشرعيّة هذا الفعل ليس إلا الاحتمال المقرون بالعلم بكونه واحداً لشرط الصحّة، فلا يعارضه الاستصحاب.

و ربّما يتحيّل أنّه عند اشتباه القبلة أو الثوب الطاهر بالنجس أو غير ذلك يختصّ أوّل الوقت بالعريضة الأولى إلى أن يمضي بمقدار الإتيان بجميع

محتملاتها، أي بمقدار أربع صلوات عند اشتباه القبلة، إلا أن تبرأ ذمته عنها قبل مصي هذا المقدار بأن أتى ببعض محتملاتها في أول الوقت وصادف الواقع، فحينئذ يدخل وقت العصر ويتخّر التكليف بفعلها، فمن هنا قد يُفضل فيما نحن فيه بين الوقت المختص والمشارك، فيصح في الثاني؛ لأنه أتى بمحتمل العصر في وقت علم بكونه مكلفاً بفعلها، بخلاف الأول؛ فإنه لا يعلم حين الإتيان بالمحتمل بدخول وقت العصر، الذي هو شرط في تنخّر التكليف بها، فيكون بمرية ما لو أتى ببعض محتملات الظهر قبل أن يتحقق عبء الزوال.

وفيه - بعد المعص عما حققناه في محله من مشاركة الصلاتين في الوقت، و أن الاختصاص ينشأ من الترتيب بين الصلاتين، فالمكلف من أول الوقت مأمور بإيقاعهما مرتبتين، مع أنه على تقدير القول بالاختصاص فإنما هو بمقدار أداء الفريضة من حيث هي أو مع مقدّماتها للوجوديّة، لا ما يتوقّف عليه العلم بأدائها، فالجهل بجهة القبلة، المانع<sup>(١)</sup> عن تأدية الفريضة الواقعيّة في أول وقتها - كغيره من الأعذار المانعة من ذلك - لا يوجب امتداد وقتها المختص المقدّر في النصّ و الفتوى بمقدار أربع ركعات أو بمقدار أدائها - أنه يرد عليه ما عرفت من أن المصحح لشرعيّة هذا الفعل ليس إلا الاحتمال المقرون بالعلم بتنخّر التكليف بذلك الفعل على تقدير مصادفته للواقع، فهو يعلم بأنه إن كان ما يأتي به مصداقاً لعصر الراححة في الشريعة، التي يجب عليه الخروج عن عهدها في ضمن محتملاتها، فقد سجّر الأمر بها، وإلا فلا يجديه هذا الفعل

(١) هي السخ الحظيّة والحجربة والممانعة والمصحح ما أشرناه

و لا يعتبر فيما يأتي به من باب الاحتياط أريد من ذلك جرماً، فمن علم بأنه يجب عليه كفارة مرددة بين الصوم و العتق، لا يجب عليه تأخير العتق إلى اليوم كي يعلم بتجيز التكليف بالحروح عن عهدة ذلك التكليف المعلوم بالإجمال، بل عليه أن يأتي بكل من طرفي الشبهة في وقته الذي يعلم بكونه وقتاً له صلى تقدير كونه هو المكلف به.

و دعوى أنه يجب أن يكون حين الإتيان بكل من أطراف الشبهة عالماً بتجيز التكليف بذلك الواجب المعلوم بالإجمال على كل تقدير، هيئة عن الشاهد، بل الشواهد قاضية بخلافه.

و لو نوى من أول الأمر الاقتصار على بعض الجهات، صرح عبر واحد بطلان صلاته و إن اكشف بعد الصلاة مطابقته للواقع، بل طاهرهم كونه من المسلمات؛ لانتهاء الجزم في النية، المعتبر في صحة العبادة.

و فيه تأمل يظهر وجهه مما أسلمناه في نية الوضوء عند البحث عن اعتبار الحرم في النية، مراجع<sup>(١)</sup>.

و لو قصد الإتيان بالكل و اكشف بعد الإتيان ببعض المحتملات مصادفته للواقع، أجرأ ذلك، و لا تجب إعادته، كما لا يجب الإتيان ساقى المحتملات، بل لا يشرع.

و عن بعض أنه لا يجرى؛ مستدلاً عليه بأن امتثال الأمر بالصلاة إلى القلة

(١) ج ٢، ص ١٦٠ و ما بعدها.



إمّا يحصل بالصلاة إلى أربع جهات أو إلى جهة يعلم تفصيلاً أنها قبة<sup>(١)</sup>.

وفيه ما لا يحفى.

تنبيه. لمتردّد بين جهتين أو ثلاث يجب عليه أن يكرّر الصلاة لكل جهة

من تلك الجهات مرّة.

وقيل. لا تحب إلا صلاة واحدة؛ تمكّناً بإطلاق الأخبار المتقدمة الدالة

على أن المتخير يصلي حيث يشاء مقتصرأ في تخصيصها على من اشتبه عليه

الجهات مطلقاً؛ للنص<sup>(٢)</sup>.

و الأول أظهر، كما يظهر وجهه ممّا مرّ.

و لو فرص حصول الظنّ له مردداً بين جهتين مثلاً، فهل هو بمنزلة العدم

بدلك في الاكتفاء بالصلاة إلى هاتين الجهتين؟ فيه تردّد: من أن الظنّ بالقبة عند

تعدّد العدم معتبر نصّاً و فتوى، و من أن المتبادر منهما اعتدار الظنّ المتعلّق بكون

القبة في جهة معينة، لا في مثل الفرص الذي مرجعه إلى الظنّ بعدم كونها في

بعض الجهات، فهذا الظنّ ممّا لا دليل على اعتباره، و مقتضى الأصل عدم حجّيته.

و هذا مع أنّه أحوط لا يخلو عن قوّة

و هل يجب على الجاهل بالقبلة تأخير الصلاة مع رجاء روال الجهن، أم

تجوز المبادرة إلى الصلاة إلى الجهات الأربع؟ و جهان، أو جهنم: الأخير؛ ساء

على المختار من كون الصلوات الأربع محصّلة للاستقبال المعتمر في الصلاة، و

(١) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١: ١٧٧ من بعض معاصريه، و راجع مسند شيعه

٢٠٠: ٤.

(٢) قاله الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١: ١٧٨-١٧٩.

عدم لزوم رعاية الجزم في النية مع عدم التمكن منه حال الفعل بل مطلقاً في وجه قوي.

و أما إن قلنا بلزوم رعاية الجزم مهما أمكن، و عدم سقوط شرطيته إلا على تقدير عدم القدرة على الامتثال التفصيلي، أو قلنا بأن الصلاة إلى كل جهة مرة ليست محصلة للقبلة، ولكنها تكليف عذري سوغته الضرورة، فالمتجه رجوب التأخير، كما هو الشأن في كل تكليف اضطراري.

النهج إلا أن يدل الدليل الدال عليه على كفاية الضرورة حال الفعل في شرعيته، كما في العبادات الصادرة تقيّة و نظائرها على حسب ما عرفت في باب الوضوء.

ولكن استعادة ذلك فيما نحن فيه من الأدلة الدالة عليه لا تحلو من تأمل، والله العالم.

(فإن ضاق الوقت (عن ذلك) أي الصلاة إلى الجهات الأربع (صلى من الجهات ما يحتمله الوقت) وكذا لو منعه مانع عن الصلاة إلى بعض الجهات عيناً أو تخيراً.

(وإن ضاق إلا عن صلاة واحدة صلاها إلى أي جهة شاء) واكتفى بها بلا شبهة ما لم يكن عن تقصير، بل في الجواهر: بلا خلاف صريح أجده في شيء من ذلك مع عدم تقصيره في التأخير<sup>(١)</sup>، انتهى؛ لأن الصلاة لا تسقط بحال، و الاستقبال شرط في حال التمكن، فتتفي شرطيته عند عدم القدرة عليه و لو

(١) جواهر الكلام ٤١٨٧.

بواسطة الجهل بجهة القلة و عدم التمكّن من الاحتياط، كما في الفرص.  
 و أمّا مع التقصير: ففي الاكتفاء بها نوع تردّد يظهر وجهه ممّا أسماه في  
 باب التيمّم في مسألة من قصر في طلب الماء حتّى ضاق الوقت، فراجع<sup>(١)</sup>  
 و هل يدعى شرطية الاستقبال رأساً عند عدم التمكّن إلّا من صلاة واحدة،  
 أو أنّها مرعية على جهة الاحتمال، كما أنّه كذلك عند التمكّن من أريد من صلاة  
 واحدة؟ و جهان، أو جهتهما الأخير، كما يظهر وجهه ممّا سيأتي  
 و يتمرّع عليه أنّه لو طُنّ بعدم كون القلة في جهة، ليس له اختيارها و إن  
 لم تقل بأنّ الطنّ بذلك كالطنّ بجهة القلة حجة في حدّ ذاته؛ لأنّ الحاكم يكون  
 لمكّلف محيراً في أن يصلّي أيّ جهة شاء في الصورة المفروضة إمّا العقل و  
 لأخيار المتقدّمة الدالة على أنّ المتخيّر يصلّي حيث يشاء  
 أمّا العقل فلا يحكم بالتحجير بين المحتملات المختلفة في قوّة الاحتمال  
 وضعفه، بل يحكم بوجوب اختيار العصف الذي يتمكّن منه ممّا لا يكون أضعف  
 احتمالاً من غيره.

و أمّا الأحار - فبعد تسليم دلالتها على المدّعى، و الغض عن الحداثات  
 لمتقدّمة فيما سبق - فهي منصرفة عن الجهة التي يضّرّ بعدم كونها قبلة  
 اللّهم إلّا أن يدعى دلالتها على سقوط شرطية الاستقبال للمتخيّر، فينتجه  
 حينئذٍ حوار استقبال تلك الجهة التي طُنّ بأنّها ليست بقلة، بل و إن عدم بذلك  
 فإنّ هذا - أي العلم بعدم كونها في خصوص جهة - لا ينافي كونه متخيّراً في القلة،

(١) ج ٦، ص ١٠٢ و ما بعدها.

كما هو المعروف موصوعاً هي تلك الأحبار، فيجوز له استئصال أي جهة أحب،  
فيتأمل

ثم: بما قد أشرنا إلى أن القول بأنه يصلي من الجهات ما يحتمله الوقت مني  
على عدم سقوط التكليف عند تردد المكلف به بين أمور لا يتمكن المكلف من  
إتيان جميعها، ووجوب مراعاته في ضمن احتمالاته مهما أمكن - كما هو  
لأقوى - من غير فرق بين كون الواجب عرياناً كما فيما نحن فيه، أو بعسياً  
ولكن هي كتا المقدمتين - أي عدم سقوط التكليف، ووجوب رعايته مهما  
أمكن - كلام؛ فإنه ربما يقال بسقوط التكليف في العرض؛ لأن القدرة على  
الامتثال شرط في حس الطلب، وهي منتهية وكونه قادراً على الإتيان ببعض  
الاحتمالات غير مُخِذٍ في جوار التكليف بالواقع الذي قد يتحطى عن ذلك  
المحتمل.

و فيه: أن شرط صحة التكليف إنما هو القدرة على نفس الفعل، وهي  
حاصلة في العرض؛ إذ الواجب ليس في الواقع إلا أحد الاحتمالات الذي هو في  
حد ذاته مقدور بحيث لو تمكن من تشخيصه لا يُعذر في مخالفته، ولا يصح أن  
يكون عجزه عن تشخيص الواجب مانعاً إلا عن وجوب الموافقة القطعية عند  
تعذر الاحتياط بفعل جميع الاحتمالات، حيث إن مقتضاه ليس إلا كون المكلف  
معدوراً في ترك الواجب على تقدير مصادفته للمحتمل الذي عجز عن الإتيان به  
و بهذا ظهر لك ضعف الحدة في المقدمة الثانية بأنه متى لم يجب القطع  
بالموافقة لالتح رعاة الواجب مهما أمكن، مدعوى: أن للإطاعة مرتبتين

إحداهما وحوب الموافقة القطعية. و الأخرى. حرمة المخالفة القطعية، فإذا تعدرت الأولى، يدفع محذور المخالفة بفعل البعض، أي الصلاة إلى جهة من الجهات المحتمل كونها قبلة، فلا مقتضي لوجوب أريد من ذلك.

و قد يفرّط المباحثه ببيان آخر، و هو: أن الإتيان بجميع المحتملات ليس إلا مقدمة للقطع بحصول الواجب، فحتى لم يجب تحصيل القطع لا يعقل بقاء مقدماته بصفة الوجوب.

توضيح الضعف أن المقتضي لوجوب إيجاد كل من المحتملات إنما هو احتمال مصادفته للواجب الذي تعلق التكليف به، فإن قصبة تعلق التكليف بشئ عدم معذورية المكلف في مخالفته على تقدير تمكنه من الخروج عن عهده، و مقتضاه وجوب الإتيان بكل ما يحتمل كونه ذلك الواجب، فكل واحد من المحتملات بنفسه موضوع مستقل نظر العقل للحكم بوجوب إيجاده؛ لما في تركه من احتمال استحقاق العقاب المترتب على ترك الواجب، فالزام العقل بوجوب إيجاده<sup>(١)</sup> جميع المحتملات إنما هو للأمن من العقاب الذي يحتمله في ترك كل واحد منها، فالموافقة الاحتمالية الحاصلة بفعل كل واحد من المحتملات هي المقتضية لوجوب إيجاد ذلك المحتمل، و عجزه عن بعض منها لا يصح مانعاً إلا عن وجوب ذلك البعض.

و الحاصل. أنه متى علم تعلق التكليف بشئ مردد بين أمور يجب القطع بالخروج عن عهده إما بإيجاد تلك الأمور لدى التمكن من ذلك، أو بإيجاد ما

(١) هي ١٤، ١٦: إيجاده.

بممكن منها، فإن هذا أيضاً كفعل الجميع موجب للقطع ببراءة الذمة عن الواجب،  
فإنه وإن لم يوجب القطع بحصول نفس الواجب لكنه موجب لقطع سقوط  
التكليف إما بالعجز أو بالامتنال.

و ربما يفصل في المسألة بين ما لو تعلق العجز ببعض غير معين من  
محتملات الواجب، فحكمه ما عرفت، أو ببعض معين، فيتعني التكليف رأساً من  
غير فرق بين كون الواجب غيرياً، كما فيما نحن فيه، فيتعني حينئذ وجوب الصلاة  
إلى القبة، وأما نفس الصلاة فهي لا تسقط بحال، أو عسياً، كما لو ترددت الصلاة  
الواجبة بين كونها طهراً أو جمعة؛ بطراً إلى أن القدرة على الفعل شرط في صحة  
التكليف، وهي غير محررة في العرص، لحوار كون القبة في تبت الجهة التي  
تعذر استقبالها، فيشك حينئذ في أصل التكليف، فيرجع إلى البراءة، وهذا بخلاف  
ما لو تعلق لعجز ببعض غير معين، فإنه قادر على الفعل من حيث هو، ولكن  
بواسطة عروص الاشياء و عدم التمكن من الإتيان بمجموع المحتملات تعذر  
بحصول القطع بالموافقة، فيتعني وجوب ذلك. لا أصل للتكليف.

و استوحه بعض<sup>(١)</sup> هذا التفصيل فيما إذا تحقق العجز عن البعض المعين  
قبل تنجر التكليف بالفعل لا بعده، تنظيراً على الشبهة المحصورة التي اضطر  
المكلف إلى ارتكاب بعض أطرافها حيث إن مقتضى التحقيق فيها التفصيل بين ما  
لو تحقق لا اضطرار قبل تنجر التكليف ولا يجب الاجابات عن سائر الأطراف، أو  
بعده فيجب.

(١) لم نتحمله.

و الأقوى ما عرفت من عدم سقوط التكليف رأساً، و وجوب الإتيان بسائر  
المحتملات التي يمكن من فعلها من غير تفصيل بين يعلق العجز ببعض غير  
معين أو معين قبل تسخر التكليف أو بعده، كما سبب ذلك إلى المشهور<sup>(١)</sup> لأن  
معدورية المكلف في ترك امتثال الواجب على تقدير مصادفته لبعض الممضوع  
عنه عقلي

و قد أشرنا - في صدر كتاب الظهارة<sup>(٢)</sup> و في مبحث الماء من المشتبه  
ظاهرهما بجسهما<sup>(٣)</sup>، بل في غير مورد من الكتاب المذكور - إلى أن العجز  
لا يحكم إلا بكون العجز الواقعي عدراً مقبولاً في مخالفة التكليف، لا احتماله، و  
هذا و إن كان مرجعه إلى شرطية القدرة في التكليف و اختصاص أدلتها بغير  
العجز إلا أن المحضص إذا كان عقلياً، تحرج دوات المصاديق عن تحت  
إطلاقات الأدلة لا بماويها الخاصة، فلو شك المكلف بعد دخول الوقت في أنه  
متمكن من فعل الصلاة تامة الأجزاء و الشرائط، يجب عليه الاشتغال بفعل الصلاة  
حتى يكشف الحال إما بحصول الامتثال أو ظهور العجز، و ليس له ترك الصلاة  
معتدراً بعدم علمه تسخر<sup>(٤)</sup> التكليف بالصلاة بواسطة الشك في القدرة التي هي  
شرط في ذلك، لا لما توهم من قاعدة ظن السلامة، أو استصحاب القدرة، أو نحو  
ذلك، بل لما أشرنا إليه من أن عجزه عن الامتثال في الواقع هو العذر بنظر العمل

(١) لاحظ ذخيرة المعاد: ٣١٩.

(٢) ج ١، ص ٢٢ و ما بعدها

(٣) ج ١، ص ٢٥٧

(٤) في ص ١٤، ١٦: استخره.

في رفع اليد عن الخطأ المتوخى إليه، فمن كان عاجزاً في الواقع معذوراً في محالته التكليف، دون من لم يكن كذلك، فإن من الواضح أنه لا يجوز رفع اليد عن خطأ المتوجه إلى المكلف بمجرد احتمال كونه معذوراً في محالته، بل يجب عقلاً السعي في الخروج عن عهده ما لم يكشف العجز رعاية لاحتمال القدرة لموجة حوار المواجهة على مخالفة تعصياً عن العقاب المحتمل.

وإن شئت قلت، إن من كان عاجزاً في الواقع عن أداء الواجب براه العقل معذوراً في محالته، فهو خارج عن رمة المكلفين بهذا الفعل، وإن شمله إطلاق دليله أو عموم، فالإطلاق أو العموم محض بالنسبة إليه، لكس لا على وجه يكون للمخصص عنوان عام حتى يقال عند الشك في كون شخص قادراً أو عاجزاً إن دخوله في عنوان العام ليس بأولى من إدراجه تحت المخصص بالنظر إلى ظاهر الدليل، فإن العقل لا يحكم بخروج من عجز عن الامتثال بلحاظ إدراجه تحت مفهوم العاجز، بل بلحاظ كونه بذاته غير قابل لأن يتوجه عليه التكليف بواسطة عجزه، ولخارج عن تحت أدلة التكاليف إنما هو مصداق العاجز، لا مفهومه، فكأن فرد فرد من مصاديق العاجز تخصيصاً مستقلاً، فمتى شك في عجز شخص بشك في تخصيص الحكم بالنسبة إليه، فيجب التمسك حيث يتبادر بأصالة العموم أو الإطلاق إلى أن يعلم بالتخصيص، أعني عجزه.

والحاصل أن تعذر بعض الأطراف لا يوجب بطلان العقل إلا معذوريته في مخالفة الواجب على تقدير مصادفه لما تعذر، لا معذوريته في ترك امتثاله على تقدير حصوله بما تيسر فعله.



و لا يقاس الواجب الذي تعدّر بعض احتمالاته بالحرام الذي اضطرّ إلى ارتكاب بعض احتمالاته، حيث التزمنا في تلك المسألة بأن الاضطراب إذا تعلّق ببعض معيّن قبل أن يعلم إجمالاً بحرمة شيء مردّد بين ما اضطرّ إليه و غيره، حارّ له ارتكاب ذلك الغير أيضاً؛ للفرق بين المقامين؛ فإن إحرار الموضوع في المحرّمات الشرعيّة شرط في تنجّز التكليف بالاجتناب عنها، فلا يجب على المكلف الاجتناب عن الحمر - مثلاً - في مرحلة الظاهر إلا بعد أن علم بخمريّته، فوجوب الاجتناب عن الحمر في مرحلة الظاهر من آثار هذا العلم، لا العلم بأن الخمر محرّمة في الشريعة، فلا بدّ أن يكون هذا العلم صالحاً للتأثير بأن يكون - على تقدير كونه إجمالياً - كلّ واحد من أطراف الشبهة على وجه لو علم بكونه هو ذلك الحرام لتخز في حقّه الأمر بالاجتناب عنه بأن يعلم بكون ذلك الشيء بالفعل في حقّه حراماً بحيث لو علمه بالتفصيل لوجب عليه التجنّب عنه، فمتى اضطرّ إلى واحد معيّن قبل أن يعلم إجمالاً بحرمة بعضها، لا يؤثر علمه الإجمالي في إحرار تكليف منخز؛ لتردّد المعلوم بالإجمال بين هذا الشيء المعلوم بإباحته بالمعنى تفصيلاً بواسطة الاضطراب سواء كان خمراً في الواقع أم لم يكن، و بين الطرف الآخر الذي يشكّ في خمريّته.

و هذا بخلاف ما نحن فيه؛ فإن تنخّر التكليف بالصلاة إلى القسلة أو مع الوضوء أو في ثوب طاهر ليس من آثار العلم بحمة القسلة إجمالاً أو تفصيلاً، أو بكون أحد المنعيين ماءً مطلقاً، أو أحد الثوبين طاهراً، بل من آثار العلم بأصل التكليف، أي بوجوب صلاة مقيّدة بهذه القيود في الشريعة، فإنّه متى علم المكلف

بذلك ألزمه عقله بالخروج عن عهده مع الإمكان، و عدم معدوريته في محالته  
إلا على تقدير عجزه عنه في الواقع، فتشخيص موضوع الواجب و ما يتعلّق به من  
الأجزاء و الشرائط كلّها من المقدمات الوجوديّة التي يحب الفحص عنها و  
تحصيلها مهما أمكن و لو بالاحتياط، و لا يعذر المكلف بعد إحرار أصل لتكليف  
في محالة شيء من ذلك إلا على تقدير عجزه عنه واقعاً، و لا يكفي في ذلك مجرّه  
احتمال لعجز، سواء كان مشوّه العجز عن بعض احتمالات الواجب عيباً أو  
تخييراً، أو احتمال عجزه عن بعض الاحتمالات، أو عن أصل الواجب، كيف! و لو  
جار الرجوع إلى أصل البراءة في هي وجوب سائر الاحتمالات عند العجز عن  
بعض معيّن أو مطلقاً، لجار الرجوع إليه عند احتمال أيضاً أو احتمال تعذر أصل  
الواجب من غير فحص، إذ لا يحب الفحص في الشبهات الموضوعيّة، و هو  
واضح الفساد.

نعم، حال الواجبات المشروطة بالنسبة إلى شرائطها الوجوديّة حال  
المحرّمات في أنّ تنجّر التكليف بها من آثار العلم بتحقق شرائطها لا بأصل  
التكليف، فلا بدّ فيها أيضاً من أن يكون العلم المتعلّق بحصول الشرائط صالحاً  
لتأثير، كما في المحرّمات.

و من هذا القبيل ما لو قال الشارع مثلاً: يجب إكرام كلّ عالم من أهل البلد،  
أو تجب الصلاة على كلّ ميت مسلم، أو نحو ذلك، فإنّ هذا النحو من التكليف  
كنّها واجبات مشروطة بتحقق موضوعاتها، فلو لم يعلم المكلف بوجود عالم في  
بلد لا يتحرّ في حقّه التكليف، و لا يجب الفحص عنه ما لم يعلم بوجوده

إحتمالاً، و يرجع في موارد الشك إلى أصل البراءة، و مع العلم الإجمالي بوحود عالم مردّد بين أشخاص محصورة إلى قاعدة الاحتياط بشرط أن يكون العلم الإجمالي صالحاً للتأثير، لا مطلقاً.

و هذا بحلاف ما لو تعلّق طلب مطلق بإكرام عالم مثلاً؛ فإنّه يجب حينئذٍ الفحص عن مصداق العالم و الحروح عن عهدة التكليف بالموافقة القطعية مع الإمكان، وإلا فما هو الأقرب إليه فالأقرب، حتّى أنّه لو لم يوجد عالم و تعكّن من تعليم أحد بحيث اندرج في موضوع العالم من غير مشقّة رافعة للتكليف، وجب عليه ذلك من باب المقدّمة.

و هذا بحلاف الفرض الأوّل الذي جعل فيه العالم بنفسه موضوعاً لوجوب الإكرام، لا إكرامه من حيث هو متعلّقاً للطلب كي يكون تحصيل العالم من المقدّمات الوجوديّة للواجب المطلق، كما هي الفرض الثاني، فليتنامل.

تنبيه: حكى عن الشهيد في الروض القول بأنّه إذا بقي من آخر وقت الظهرين أو العشاءين بمقدار أربع صلوات، يختصّ الوقت بالأخيرة عند نردّد القلة في الجهات الأربع، لأنّها بمنزلة صلاة واحدة في عدم حصول الرأية اليقينيّة إلّا بها، فعلى هذا لو بقي من آخر الوقت بمقدار خمس صلوات أوست أو سبع، عليه أن يصلي الظهر إلى جهة أو جهتين أو ثلاث إلى أن يبقى مقدار أربع صلوات، فيتصيّق حينئذٍ وقت العصر، و يأتي بمحتملاتها إلى الجهات الأربع، كما أنّه إن لم يبق إلّا بمقدار صلاتين أو ثلاث، لا يأتي في ذلك الوقت إلّا بما يسعه الوقت من

محتملات العصر<sup>(١)</sup>.

و فيه ما تقدّمت الإشارة إليه في المسألة السابقة من أنّ الوقت لمحتصّ  
كُلّ من العرائض الأربع ليس إلا بمقدار أداء العريضة من حيث هي أو مع  
مقدّماتها الوجوديّة على احتمال، دون المقدّمات العلميّة التي هي أجسيّة عن  
لأمواره، وإنّما يؤنّى بها لتحصيل القطع بأداء الواجب.

نعم، لو لم يكن الاستقبال شرطاً احتبارياً، بل كانت شرطته مطبقة بحيث  
يكون تعذّره موجباً لسقوط التكليف بالصلاة و لم يكس يكنفي الشارع فيه  
بالموافقة الاحتماليّة عند تعذر تحصيل القطع، لكان القول باحتصاص مقدار  
الأربع من آخر الوقت بالأخيرة و من أوّله بالأولى قوياً، كما يظهر وجهه ممّا  
أسلفناه وجهاً لاحتصاص العريضتين من أوّل الوقت و آخره بمقدار أدائهما،  
فراجع، و لكنّ الفرض خلاف الواقع.

فلأظهر وحبوب الإتيان بالعريضتين: الظهر و العصر جميعاً عند بقاء مقدار  
صلاتين و لو اضطرّاراً بإدراك ركعة من الوقت، و عند بقاء مقدار ثلاث فما زاد  
يرعى الاستقبال مهما أمكن أولاً في جانب الظهر ثمّ في العصر، فإذا بقي مقدار  
أربع، صلّى الظهر ثلاثاً إلى ثلاث جهات، و العصر إلى جهة واحدة أيّ جهة شاء،  
كما حكى القول بذلك عن الموحّر الحاوي و كشف الالتباس<sup>(٢)</sup>، و إذا بقي مقدار  
خمس فما زاد، يأتي بالظهر أربعاً ثمّ بالعصر بقدر ما يسعه الوقت

(١) روض بجان ٢ ٥٢٤، و حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ ١٧٥

(٢) الموحّر الحاوي (ضمن الرسائل العشر) ٦٦، و كشف الالتباس محطوط، و حكاه عنهم

بعاملي في مفتاح الكرامة ٢: ١٢٢.

وذلك لأن الظهر متقدمة في الرتبة على العصر، فإذا كان المكثف قد رُعي الإتيان بها مستقلاً للقلعة من غير أن يترتب عليه محدود شرعي، وجب عليه ذلك. وكونه موحياً لعدم رعاية الاحتياط في العصر لا يصلح عذراً في إهماله بالنسبة إلى الظهر المتقدمة عليها في الرتبة بعد كون وجوب الاستقبال في العصر مشروطاً بالتمكّن، وعدم كون رعايته بالنسبة إليها أولى منها بالنسبة إلى الظهر، كما هو الشأن في جميع الشرائط الاختيارية التي دار الأمر بين إهمالها بالنسبة إلى الظهر أو العصر، كالضهارة المائية والستر والاستقرار وغير ذلك، فيجب في مثل الفرض الإتيان بظهر اختيارية حتى يتحقق عجره بالنسبة إلى العصر، فيأتي بها بعد تحقق العجر على حسب ما يقتضيه تكليفه

نعم، لو دار الأمر بين الإخلال بشرط اختياري في الظهر وآخر أهم منه في العصر، أمكن الالتزام حيثئذ بالتخيير أو أولوية رعاية الأهم مل لزومها؛ إذ لا يعد أن يقال، إنّ رعاية الأهم - كرعاية أصل فريضة العصر - عذر شرعي في الإخلال بغير الأهم من الظهر، وهذا بخلاف مثل المقام ونظائره ممّا لا أهميّة في اليس، فلا وجه حيثئذ للإخلال بشرائط الظهر رعاية لأمر العصر المتأخر عنها في الرتبة، ولذا لا يتوهم أحد في المستحاصة التي وظيفتها الوضوء لكل صلاة إذا لم تحد انماء إلا لوضوء واحد أنه يجوز لها حعط الماء للعصر، والدخول في الظهر نيّماً

(والمسافر) كالحاصر (يجب عليه استقبال القبلة) في الصلوات الواجبة (و لا يجوز له أن يصلي شيئاً من الفرائض) اليومية وغيرها (على الراحلة إلا عند الضرورة) إذا كان ذلك موقوتاً للاستقبال أو غيره من الأمور

المعترة فيها، كالطمأنينة والقيام والركوع والسجود، باختلاف بين المسلمين على ما صرح به في الجواهر<sup>(١)</sup>.

و يشهد له - مضافاً إلى إطلاقات أدلة تلك الأمور أو عمومها، والأخبار الخاصة الواردة في المسافر، الدالة عليها مما يقف عليه المتنبع - خصوص رواية عبدالله بن سنان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أيصلي الرجل شيئاً من المفروض<sup>(٢)</sup> راكباً؟ قال: «لا، إلا من ضرورة»<sup>(٣)</sup>.

وقد وصف هذه الرواية في المدارك<sup>(٤)</sup> بالموثقة

واعترضه في الحدائق: بأن في سندها أحمد بن هلال، وهو ضعيف عالٍ<sup>(٥)</sup> و روايته الأخرى - موثقة - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تصل شيئاً من المفروض راكباً» قال الضر في حديثه: «إلا أن تكون مريضاً»<sup>(٦)</sup>

و صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا يصلي على الدابة المريضة إلا مريض يستقبل القبلة، ويجزئه فائحة الكتاب، و يصع بوجهه في المريضة على ما أمكنه من شيء، و يومئ في الباقية إيماة»<sup>(٧)</sup> و تخصيص المريض بالاستثناء بلحاظ أنه هو الذي يضطر إلى الصلاة على

(١) جواهر الكلام ٤٢٠٧.

(٢) في التهذيب: «المفروض».

(٣) التهذيب ٣٠٨٣/٩٥٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القبلة، ح ٤.

(٤) مدارك الأحكام ١٣٩٣.

(٥) الحدائق الناضرة ٤٠٨٦.

(٦) التهذيب ٣٠٨٣/٥٩٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القبلة، ح ٧.

(٧) التهذيب ٣٠٨٣/٩٥٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القبلة، ح ١.

## الدانة عالياً

و اعتبار منه بواسطة المناسبة إرادة العاجز منه، لا مطلق من كان مريضاً،  
وتخصيصه بالذكر من باب التمثيل أريد به غير المتمكن، كما يشهد لذلك - مضافاً  
إلى مساقه إلى الذهن من مناسبة المقام - الرواية المتقدمة<sup>(١)</sup> وغيرها مما ستعرف  
و ستصهر بعض من إطلاق النص و كلام الأصحاب عدم الفرق بين من  
وجب بالأصل أو بالعارض<sup>(٢)</sup>، بل ربما يظهر من العبارة المحكية عن التذكرة و  
الذكرى عدم الخلاف في ذلك.

قال في محكي التذكرة: لا تصلى المندورة على الراحلة؛ لأنها مرض عندنا.  
ثم نقل عن أبي حنيفة أنه لو ندرها و هو راكب يؤذيها على الراحلة ثم قال: وليس  
بشيء<sup>(٣)</sup>.

و عن لذكرى: لا تصح المريضة على الراحلة اختياراً إجماعاً؛ لاختلال  
الاستقبال و إن كانت مدورة، سواء ندرها راكناً أو مستقراً على الأرض؛ لأنها  
بالذر أعطيت حكم الواجب<sup>(٤)</sup>. انتهى.

و في مدارك - بعد أن حكى عن لذكرى التصريح بما سمعت<sup>(٥)</sup> - قال: و  
يمكن القول بالفرق، و اختصاص الحكم بما وجب بالأصل خصوصاً مع وقوع  
الذر على تلك الكيفية؛ عملاً بمقتضى الأصل، و عموم مادئ على وجوب الوفاء

(١) رواية عبد الله بن سنان، الثانية المتقدمة في ص ١٠٦.

(٢) مدارك الأحكام ١٣٩:٣.

(٣) ذكره الصهبي ١٦٣، المسألة ١٤٢، و حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٤٢١٧.

(٤) لذكرى ١٨٨٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٤٢١٧.

(٥) حكاه عنه ملخصاً.

بالذر

و يؤيده رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصلّي كذا و كذا هل يجزئه أن يصلّي ذلك على دأته و هو مسافر؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

و في الطريق محمد بن أحمد العلوي، و لم يثبت توثيقه، و سيأتي تمام البحث في ذلك إن شاء الله <sup>(٢)</sup>. انتهى.

و قد حكى عن الفاضل في غير موضع من المنتهى و المختلف<sup>(٣)</sup> تصحيح الرواية<sup>(٤)</sup>.

و عن شرح المفاتيح أنه ربما يظهر من ترجمة العمركي أن محمد بن أحمد العلوي من شيوخ أصحابنا، و يروي عنه الأجل<sup>(٥)</sup>.

هذا، مع أن الخبر - على ما صرح به في الجواهر<sup>(٦)</sup> - روي بصريتين، أحدهما ما ذكر، و الآخر: رواه الشيخ عن علي بن جعفر، و طريقه إليه صحيح،

(١) التهذيب ٥٩٦/٢٣١٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القطة، ح ٦.

(٢) مدارك الأحكام ١٣٩:٣.

(٣) راجع على سبيل المثال: منتهى المطلب ٥٢:١، و مختلف الشيعة ١٨، ١ - ١٩، ضمن المسألة ٣، حيث أورد العلامة عليه السلام فيهما رواية علي بن جعفر و صحّحه، و في سندها محمد ابن أحمد العلوي.

(٤) حكاه عنه الوحيد البهبهاني في الحاشية على مدارك الأحكام ٣٣٤:٢، و العامل في محتاج الكرامة ١٠٥:٢.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٤٢١:٧، و كما في الحاشية على مدارك الأحكام - للوحيد البهبهاني - ٣٣٤:٢، و شرح المفاتيح مخطوط.

(٦) جواهر الكلام ٤٢٢:٧.



فالقدح في سند الرواية ضعيف.

و أضعف منه الحديث في دلالتها بعدم صراحتها في المدعى بل و لا ظهورها إلا من حيث العموم لحالتي الاختيار و الضرورة، فيمكن تخصيصها بالأخيرة، جمعاً بينها و بين الخبرين المتقدمين الدالين على المنع و فيه ما لا يحصى؛ فإن هذه الرواية لو لم نقل بكونها صريحة في المدعى بلحاظ أن المساق من السؤال إرادته في حال السعة و الاختيار فلا أقل من قوة ظهورها في الإطلاق، وكيف يعارضها إطلاق الخبرين المنصرف في حد ذاته عن مثل المقام قطعاً، فضلاً عن أن يترجح عليهما، بل المتبادر منهما ليس إلا إرادة الفرائض اليومية، وإنما يلتزم بعدم جوار سائر الصلوات الواجبة بالأصالة اختصاراً في المحمل؛ لعموم ما دلّ على شرطية الاستقبال و نحوه، لا للخبرين، و هذا بخلاف النافذة التي عرصها الوجوب بذير و شبهه مما لا يقتضي إلا وجوبها على حسب مشروعيّتها و ملحوظيّتها للجاعل، فلا يجب عليه إلا فعلها كذلك بحيث يصدق عليه اسم الوفاء.

اللهم إلا أن يعقد الإجماع على أنه متى عرصها الوجوب أُعطي حكم لواجبات بالأصالة، و لا يكفي في إثبات ذلك ما ادّعاء الشهيد عليه السلام من الإجماع على أنه لا نصّح العريضة على الراحلة اختياراً<sup>(١)</sup>؛ لانصراف كلمات المُجمعين عن مثل العرض و لا أقل من عدم الجزم بإرادتهم له، و على تقدير ثبوته، فالمشجّه بطلان الدر المتعلّق بفعلها على الراحلة لوندرها بالخصوص أو ندرها مطلقاً

(١) راجع الهدمش (٤) من ص ١٠٧.

بحيث قصد شمولها له على حسب مشروعيّتها قبل النذر، لا بطلان الصلاة عليها، حيث إنّ أدلّة وجوب الوفاء بالنذر لا تقتضي إلّا إيجاب ما اليرم به السادر، و المبروص عدم صلاحية ما تعلّق به قصده للوجوب، و ما يصلح له لم يقصده السادر، فالقول بصحة النذر في مثل العرض وإعطاء المذخور حكم الواجب لا يحلو عن إشكال.

و لو عرض للفريضة وصف الفل كالمعادة و المأتي بها احتياطاً، سحب حكمها على الأشبه، فلا يجوز فعلها على المحمل اختياراً، فإن المناسق من أدلتها خصوصاً المأتي بها احتياطاً إنّما هو شرعية الإتيان بتلك الطبيعة الواجبة على م هي عليه من الأجزاء و الشرائط استحباباً، فلا يختلف بذلك حكمها، و من هنا يتّجه جريان أحكام الخلل و الشكوك فيها مع احتصاصها بالمرئص.

ثم إنّ المسع عن الفريضة على الراحلة إنّما هو مع الاختيار، و أمّا لدى الضرورة فيجوز قطعاً، كما يشهد له - مصافاً إلى عموم أدلّة نهي المخرج بصيغة ما دلّ على أنّ الصلاة لا تسقط بحال - خصوص الأخبار المتقدمة

و ما رواه الشيخ عن محمد بن عداقر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في وقت الفريضة لا يمكنه الأرض من القيام عليها و لا السجود عليها من كثرة الثلج و الماء و المطر و الوحل أيجوز له أن يصلّي الفريضة في المحمل؟ قال: نعم هو بمنزلة السفينة إن أمكه قائماً، و إلّا قاعداً، و كلّ ما كان من ذلك فالله أولى بالعدر، يقول الله عزّ و جلّ: ﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾ (١) (٢)

(١) القسامة ١٤٧٥.

(٢) التهذيب ٦٠٣/٢٣٢٣، الوسائل الباب ١٤ من أبواب القسامة، ج ٢.

و عن جميل بن دراج - في الصحيح - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول  
«صلى رسول الله ﷺ الفريضة في المحمل في يوم وحل و مطر»<sup>(١)</sup>.

و عن الحميري - يعني عبد الله بن جعفر - قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام  
روى - جعلني الله فداك - مواليك عن آبائك «أن رسول الله ﷺ صلى الفريضة  
على راحلته في يوم مطير» و يصيب المطر و نحن في محاملنا و الأرض مبتلة و  
المطر يؤذي، فهل يجوز لنا يا سيدي أن نصلي في هذه الحال في محاملنا أو على  
دوابنا الفريضة إن شاء الله؟ فوق عليه السلام «يجوز ذلك مع الضرورة الشديدة»<sup>(٢)</sup>.

و عن مسند بن علي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صلى  
رسول الله ﷺ على راحلته الفريضة في يوم مطير»<sup>(٣)</sup>.

و مرسلة لفيقه، قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته الفريضة في  
يوم مطير»<sup>(٤)</sup>.

و عن الطوسي في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن  
صاحب الرمان عجل الله فرجه. أنه كتب إليه يسأله عن رجل يكون في محمله و  
الثلج كثير بقمة رجل، فيتخوف إن نزل الغوص فيه و ربما يسقط الثلج و هو على  
تلك الحال و لا يستوي له أن يلبس شيئاً منه لكثرتة و تهافته هل يجوز أن يصلي في  
المحمل الفريضة؟ فمد معنا ذلك أياً ما فهل علينا فيه إعادة أم لا؟ فأجاب عليه السلام

(١) التهذيب ٦٠٢/٢٣٢٠٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القنطرة، ج ٩.

(٢) التهذيب ٦٠٠/٢٣١٠٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القنطرة، ج ٥.

(٣) تهذيب ٥٩٩/٢٣١٠٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القنطرة، ج ٨.

(٤) القنطرة ١٢٩٤/٢٨٥٠٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القنطرة، ذيل ج ٨.

«لا بأس به عند الضرورة والشدة»<sup>(١)</sup>.

و المراد بالضرورة - على ما يسبق إلى الذهن من النصوص و المتأوى - إنما هو الضرورة العرفية الصادقة عند استلزام النزول عن الراحة و الإتيان بصلاة اختيارية مشقة شديدة لا تتحمل عادة أو خوفاً على نفس أو مال يعتد به أو نحو ذلك مما يعتد بنظر العرف تكليفاً حرجياً.

و كأن هذا هو المراد بالضرورة الشديدة الواردة في بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٢)</sup>، لا ما هو أحض من ذلك - كما قد يتوهم - بشهادة عمومات أدلة في الحرج و غيرها مما عرفت، مع أنه أنسب بإطلاق استثناء المريض الجاري مجرى العالب، كما لا يخفى.

و لا يافي ذلك خبر مصور بن حازم. قال: سأله أحمد بن محمد فقال: أصلي في محملي و أنا مريض؟ قال: فقال: «أما النافلة فعم، و أما العريضة فلا» قال: و ذكر أحمد شدة وجعه، فقال: أنا كنت مريضاً شديداً المرص فكت أمرهم إذ حصرت الصلاة فينحوني<sup>(٣)</sup> فأحتل بفراشي فأوضع و أصلي ثم أحتل بفراشي فأوضع في محملي<sup>(٤)</sup>، فإنه محمول على ما إذا لم يستدرم مشقة شديدة، لعدم صلاحية هذه الرواية مع إضمارها لمعارضة ما عرفت.

(١) الاحتجاج: ٤٨٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القلعة، ح ١١.

(٢) في ص ١١١.

(٣) في التهذيب بدل «فينحوني»، «سيخوابي» و في الوسائل «ينحوني».

(٤) تهذيب ٩٥٣/٣٠٨٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القلعة، ح ١٠.

و يمكن حمله على الاستحباب، كما حكى ذلك عن الشيخ<sup>(١)</sup>، بل هذا أولى إن لم يكن قوله. «أما كنت مريضاً إلى آخره» من كلام أحمد، بل من كلام لإمام<sup>عليه السلام</sup>، فإن ذكره لهذا الكلام حكايةً لفعله بعد أن ذكر أحمد شدة وجعه يجمعه كالنقص في أن مراده بالجمع من المريضة في المحمل ما يعم مثل المرض الذي هو بحسب الطاهر من موارد الضرورة التي يعمها أدلة نفي الحرج و غيرها مما سمعت، بل الطاهر أن ذكر أحمد شدة وجعه لبيان أنه يشق عليه الإتيان بصلاة المختار، فقتصر الإمام<sup>عليه السلام</sup> في جوابه على حكاية فعله كي يعلم أنه ينبغي تحمّل مثل هذه المشاق في مقام أداء الفرائض، و عدم المسامحة في أمرها، فيتعين حمله على الاستحباب، كما أنه قد يلزم بذلك مع قطع النظر عن هذه الرواية أيضاً؛ لما أوصحناه في محث التيمم من أنه متى كانت الأعذار المسوّعة للتكاليف الاضطرارية من قبيل المشقة و نحوها من الأمور التي يحور ارتكابها شرعاً فهي رحمة لا عزيمة، فيجوز تركها، و الإتيان بوظيفة المختار، فهي أفضل و أوفق بغرض الشارع، فليتأمل.

(و) متى اضطر إلى أن يصلي شيئاً من الفرائض على الراحلة صلاها كذلك مراعيّاً فيها مائر ما يعثر في المريضة من الشرائط و الأجزاء، كالاستقبال و الاستقرار و الركوع و السجود و نحوها بحسب الإمكان؛ لإطلاق أدلّتها، فلا يحور الإحلال بشي منها إلا بمقدار الضرورة، فعليه أن (يستقبل القبلة) مع التمكن

(١) التهذيب ٣٠٨٣، ديل ح ٩٥٣، و حكاية عنه العاملي في الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

(فإن لم يتمكن) من الاستقبال بالجميع (استقبل القبلة بما أمكنه من صلاته) لأنه شرط في جميع أجزائها، فتجب رعايته في الجميع (و ينحرف إلى القبلة كلما انحرفت الدابة).

(و إن لم يتمكن) إلا من مجرد الانحراف إلى القبلة و اتوجه إليها لحظة من غير ثبات و استقرار بحيث يُعدّ عرفاً من أفراد المتمكن من الاستقبال الذي يسبق إلى الدهن من أدلته، كحائض اللص و السبع الذي لا يأمن من ضررهما لو توجه إلى القبلة بمقدار يُعتمد به (استقبل) القبلة (بتكبيره الإحرام) التي هي افتتاح الصلاة و ركعها، و لها نوع استقلال و ملحوظة شرعاً و عرفاً، و لا يتوقف أدائها على زمان يُعتمد به، فتجب رعاية الاستقبال فيها حتى في مثل العرض، بخلاف غيرها من الأجزاء، فإنها إما غير ملحوظة على سبيل الاستقلال، أو أنها مستقلة بالملاحظة، كالقراءة و الركوع و نحوهما، ولكن يتعذر أو ينعر رعاية لاستقبال فيها في مثل العرض

(و لو لم يتمكن من ذلك) أيضاً (أجزاء الصلاة و إن لم يكن مستقبلًا) بخلاف يُعتمد به في شيء مما ذكر على ما صرح به في الجواهر<sup>(١)</sup>.  
و يشهد له حملة من الأخبار الآتية في الصلاة في السفينة و غيرها.

و يدل على وجوب رعاية الاستقبال في التكبير بالخصوص - مضافاً إلى ما ذكر - صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «الذي يخاف النصوص و السبع يصلي صلاة الموافقة إيماءً على دابته» قال قلت: رأيت إن لم يكن المواقف على

(١) جواهر الكلام ٢٥٧: ٤٢٥.

وصوء كيف يصنع ولا يقدر على الرول<sup>(١)</sup> قاله «ليتم من لد سرحه<sup>(٢)</sup> أو عرف داته فإن فيها عاراً و يصلي، و يجعل السجود أحص من الركوع، و لا بدور إلى القبلة، ولكن أينما دارت به داته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يتوخته<sup>(٣)</sup>».

و فيها تنبيه على شدة الاهتمام بالاستقبال حال التكبير، و لروم وعدهته بالخصوص.

بل ربما استظهر بعض من قوله عليه السلام «و لا بدور إلى القبلة» إلى تحرره سقوط شرطية الاستقبال في مثل العرض بالنسبة إلى ماعدا التكبيرة<sup>(٤)</sup>.

و ليس بشيء فإنه بحسب الظاهر حمار مجرى العالب من كون الإلزم بالتوجه إلى جهة خاصة فيما عدا مقدار أداء التكبيرة في مثل العرض تكبيرة حرجياً، فلا يجب لذلك، لا أنه لا يجب أصلاً حتى مع التيسر

و لو تمكّن من أن يستقبل ما بين المشرق و المغرب لأحصى من جهة الكعبة، وحب عليه ذلك على الأطهر، لقوله عليه السلام «في الصحيح» - «مبين المشرق و المغرب قبة كنه»<sup>(٥)</sup> المحمول على صورة عدم التمكّن من تشخيصها في سمت أحص من ذلك، أو عدم التمكّن من استقبال جهته الخاصة؛ جمعاً بينه و بين غيره من الأدلة التي لا تفصي إلا بقيده بصورة الضرورة، الغير القاصرة عن

(١) في القصة: «من ليد داته أو سرحه»، و هي التهديد: «من ليد سرحه أو داته».

(٢) القصة ١ ٢٩٥-٢٩٦/١٣٤٨، الهديب ٣٨٣/١٧٣٣، الوصافي، الباب ٣ من أبواب صلاة

بحرف، ج ٨

(٣) مدارك الأحكام ١٤٠:٣.

(٤) تقدّم تحريجه في ص ٨٧، الهامش (١).

شمول مثل العرض.

ثم إن الكلام في سائر الشرائط والأحواء كالكلام في الاستقبال من أنه يجب تحصيلها لدى التمكن. وما في الصحيحة المتقدمة<sup>(١)</sup> من إطلاق الأمر بالإيماء للركوع والسجود جارٍ مجرى العالب.

(و كذا) الحكم في (المضطّر إلى الصلاة ماشياً) بخلاف فيه على الصاهر، من عن بعض<sup>(٢)</sup> دعوى إجماع علمائنا عليه، كما يشهد له - مصافاً إلى ذلك - كون الأحكام المتقدمة جارية على حب ما تقتضيه القواعد الشرعية، مع إشعار قوله تعالى: «فإن خفتهم فرجالاً أو ركباناً»<sup>(٣)</sup> وكذا الأخبار الكثيرة الواردة في صلاة الخوف بمساواتها ماشياً أو راكباً في الأحكام.

و لو دار الأمر بين أن يصلي راكباً أو ماشياً، فقد يقال بترجيح الثاني؛ رعاية لقيام الذي هو من أهم أفعال الصلاة.

و عورض باحتمال ترجيح الركوب؛ رعاية لشرطيّة الاستقرار؛ حيث إن الراكب مستقرّ بالذات وإن تحرك بالعرض - بخلاف الماشي - خصوصاً إذا كان راكباً في محمل أو سرير يشبه سيره سير السعية في الاستقرار، فترجح هذا النحو من القيام المقارن للمشي على الاستقرار الحاصل حال الركوب لا يخلو عن إشكال، والحكم موقع تردّد، ومقتضى القاعدة الاحتياط بالجمع بين الصلاتين لكن لا بعد دعوى القطع من طريقة الشارع والمنشوعة عملاً وفتوى

(١) في ص ١١٤-١١٥

(٢) نعلامة حلّي في منتهى المطالب ١٩١٤، و حكاة عنه العامل في مفتاح الكرامة ١٠٩٢

(٣) لقوه ٢ ٢٣٩



بعدم الاعتناء باحتمال الأهمية، وأن المرحع في مثل العرص وضاثره هو لتحخير، بل قد يقوى في النظر أن هذا هو مقتضى الأصل لا الاحتياط؛ حيث إن الأمر دائر بين أن يكون الواجب أحد الأمرين عياً أو تحييراً، إذ لم تثبت أهمية أحد الأمرين، فمن الحائر مساواتهما في الواقع، وقد تقرر في محله أن مقتضى الأصل لتحخير عند دوران الأمر بينه وبين التعيين.

اللهم إلا أن يقال هذا إنما هو في التكاليف الابتدائية، لا في مثل المقام الذي تعلق الوجوب بكل منهما عياً ثم علم إجمالاً بواسطة الضرورة ارتجاع لتكييف عن أحدهما المردد بين المعين والمخير؛ فإن مقتضى الأصل في مثل العرص: بقاء أحدهما على ما كان من الوجوب العيني، ومقتضاه وجوب الاحتياط عند تردده بين الأمرين، وكون جريان الأصل في كل واحد منهما معارصاً بحريته في الآخر عبر ما يعبر عن حريته بالسعة إلى أحدهما على سبيل الإجمال، الذي أثره - على تقدير بقاء وجوبه - وجوب الاحتياط.

ولا يعارضه حينئذ الأصل بقاء الآخر على ما كان؛ للقطع بانتقاض الحالة السابقة في أحدهما إما بارتفاع وجوبه رأساً، أو صيرورته واحاً تخييرياً بعد أن كان عيئاً، فليتأمل.

و ربما استشهد للقول بالتخير أيضاً بإطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(١)</sup>.

و فيه نظر، فإن إطلاقه واردٌ موردٌ حكم آخر، والله العالم.

و هل تجوز المادرة إلى الصلاة راكباً أو ماشياً مع سعة الوقت، أم لا تجوز إلا مع الصيق؟ وجهان لا يخلو أحيرهما عن قوة، لكن مع رجاء روال العذر، لا مطلقاً

اللهم إلا أن يدعى ظهور الأحرار المتقدمة - الدالة على حوار الصلاة على الراحة بدى الضرورة - في أوسعها الأمر من ذلك، و دوران الحكم مدار الضرورة حين الفعل، لا مطلقاً، كما في النقية على ما عرفت في محله من مبحث الوضوء. وفيه تأمل، و على تقدير التسليم فينتج الفرق بين الصلاة راكباً أو ماشياً في اعتبار الصيق في الأخيرة دون الأولى، كما يستشعر ذلك بل يستظهر من المتن حيث إنه لم يرد في الأخيرة نص خاص يفهم منه التوسعة و ابتاء الترحيص على الضرورة حين الفعل، بخلاف الأولى.

اللهم إلا أن يدعى القطع بمساواتهما في الحكم، كما يستشعر ذلك من الآية<sup>(١)</sup> الشريعة و غيرها.

و ربما يستشهد لكفاية الضرورة حال الفعل في كلتا الصورتين: بإناطة الرخصة في الآية و نظائرها بعوان الخوف الصادق عند تحققه حال الفعل. و فيه نظراً؛ إذ الآية - على الظاهر - مسوقة في مقام بيان أصل التشريع من غير التفات إلى شرائطه، فليتأمل.

(و لو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع و السجود و فرائض الصلاة هل يجوز له الفريضة على الراحلة اختياراً؟ قيل: نعم) كما عر

(١) "آية ٢٣٩٢"

جماعة من المتأخرين<sup>(١)</sup>.

(و قيل لا) و هو الأشهر، بل قيل<sup>(٢)</sup>، إنه المشهور، بل عن مجمع البرهان  
يكدّن لا يكون فيه خلاف<sup>(٣)</sup>.

(و) نكنّ الأوّل (هو الأشبه) فإنّ الأخبار الناهية عن الصلاة على المحمل  
مصرفة عن مثل الفرص؛ فإنّ فرص التمكن من الصلاة قائماً تامّة الأجزاء و  
الشرائط على طهر الدابة بحيث لم يكن سير الدابة موجباً للخروج عن حدّ  
الاستقرار العرفي فرص نادر بمصرف عنه إطلاقات الأخبار قطعاً

كما يشهد لذلك - مضافاً إلى ذلك - جمعة من الأحكام المذكورة في تلك  
الأخبار، كإيماء للركوع و السجود و الاستقبال بالنكبة فقط، أو نحو ذلك من  
الأحكام المخصوصة بحال الضرورة، فيكشف الأمر بإيقاع الصلاة بهذه لكيفية  
عن أنّ المعروض موضوعاً في تلك الأخبار ليس إلا غير المتمكن من الإتيان بها  
تامة الأجزاء و الشرائط.

و دعوى العموم اللعوي فيها بالنسبة إلى الأحوال عموماً لا يتفاوت فيه  
البادر و غيره ممّا لا يسمى الالتفات إليه؛ إذ لو سلّم إعادة تعمي الطبيعة العموم  
بالوضع، فهو بالنسبة إلى مصاديق تلك الطبيعة لا أحوالها، فحمل قوله عليه السلام:  
«لا تصل شيئاً من المعروض ركباً»<sup>(٤)</sup> لو سلّمنا عموم الوضعي، فهو بالنسبة إلى

(١) منهم: العدني في مدارك الأحكام ١٤٣:٣، و حكاة عنهم صاحب الجواهر في ١٢٩٧

(٢) العائ هو العامل في مدارك الأحكام ١٤٢:٣، و الحراني في الحقائق الصادرة ٤١٤:٦

(٣) مجمع الفائدة و البرهان ٦٣:٢، و حكاة عنه العامل في مفتاح الكرامة ١٠٥:٢

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٠٦، الهامش (١).

كُلُّ صَلَاةٍ صَلَاةٌ، وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَنْعِ عَنْ كُلِّ مِنْهَا عَلَى كُلِّ تَعْدِيرٍ سِوَاهُ كَانَتْ تَامَةً أَوْ نَاقِصَةً فَإِنَّمَا هِيَ بِالْإِطْلَاقِ الْمُنْصَرَفِ عَمَّا لَوْ كَانَتْ تَامَةً؛ لِتَنْدَرِثَهَا

وِاسْتِثْنَاءُ الْعَرِضِ أَوْ حَالِ الصَّرُورَةِ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْأَحْصَارِ<sup>(١)</sup> لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى إِرَادَةِ الْعُمُومِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحْوَالِ الْمُصَلِّي دُونَ الصَّلَاةِ.

وَكُونُهُ مُتِمِّكًا مِنْ صَلَاةٍ تَامَةٍ أَوْ غَيْرِ مُتِمِّكٍ مِنْهَا مِنْ أَحْوَالِهِ أَيْضًا غَيْرُ مُجَدِّدٍ بَعْدَ أَنْ كَسَتْ هَذِهِ الْحَالَةَ سَارِيَةً فِي كُلِّ مِنَ الْمُسْتَنَى وَالْمُسْتَنَى بِهِ، فَهِيَ مِنْ أَحْوَالِ الْعَرْدِ، لَا مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِّ.

هَذَا، مَعَ أَنَّ إِفَادَةَ «لَا» النَّاقِيَةِ أَوْ النَّاهِيَةِ الْعُمُومَ بِالْوَضْعِ مِنْ أَصْلِهَا مَمْنُوعَةٌ، بَلْ هِيَ بِالْإِطْلَاقِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ.

وَعَنْ فَحْرِ الْمُحَقِّقِينَ الْأَسْتِدْلَالَ عَلَى الْفَسَادِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى»<sup>(٢)</sup> بِتَقْرِيْبِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحَافَظَةِ الْمُدَاوِمَةَ وَحِفْظَهَا مِنَ الْمَفْسَدَاتِ وَالْمُضْلَلَاتِ، وَإِنَّمَا يَنْتَحَقُّ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ اتَّخَذَ لِلْقَرَارِ عَادَةً، فَإِنَّ غَيْرَهُ - كَطَهْرِ الدَّائِنَةِ - فِي مَعْرِضِ الرُّوَالِ وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا»<sup>(٣)</sup> أَيِ مُصَلًّى، فَلَا يَصْلَحُ إِلَّا فِيمَا فِي مَعَاهَا، وَإِنَّمَا عَذِيَاهُ إِلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ وَلَمْ يَثْبُتْ هُنَا<sup>(٤)</sup>.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمَحَافَظَةَ عَلَى الصَّلَاةِ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ تَصْيِيْعِهَا، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَى

(١) رَاجِعْ ص ١٠٦.

(٢) الْبَقَرَةُ ٢٣٨:٢.

(٣) الْفَقِيْهَةُ ١/٧٢٤، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ١ مِنْ أَسْوَابِ مَكَانِ الْمُصَلِّي، ح ٢.

(٤) إِيضَاحُ مَرْوُئِدَ ١/٧٩، وَحِكَاةُ عَبْدِ الْعَاطِي فِي مَدْرُكِ الْأَحْكَامِ ١٤٣٣.

عملها تامة لأجزاء و الشرائط، و المفروض إمكان تحققها كذلك

نعم، بناءً على اعتبار الحزم في النية - أي الوثوق من أول العمل سلامته من طرق المعاصي - ربما لا يحصل الاطمئنان بذلك، فيخرج عن محل المرض؛ حيث إن محل الكلام فيما إذا كان متمكناً من استيفاء الأجزاء و الشرائط التي منها الجرم في النية، كما إذا كانت الدابة منقادة على وجه يطمئن بذلك.

هذا، مع ما عرفت في نية الوصول من مع اشتراط الحزم في صحة لعبادة و أمّ النبوي فلم يقصد به الاحتراز عما عدا الأرض؛ إذ لا خلاف في عدم اعتبار كون المصلّي أرضاً، فالمقصود به إقفاً إظهار الامتنان بتوسعة مكان الصلاة، و عدم اختصاصه بمكان خاص، كبيت المقدس، أو مسجد الحرام، أو غير ذلك من المساجد و الأماكن الخاصة. فيكون التعبير بالأرض جارياً مجرى العادة في مقام إظهار التوسعة أريد بها مطلق المكان الذي يصلح أن تقع الصلاة فيه، لا خصوص الأرض، أو أن المراد بها مسجد الجبهة و إن لا يخلو من تغدي، كما تقدمت الإشارة إليه في مبحث التيمّم<sup>(١)</sup>

و نظير ذلك في الصعف الاستدلال عليه بانصراف أدلة الصلاة إلى القرار المعهود، و ظهر الدابة ليس منه؛ لأن تصوّر القرار عند الأمر بطبيعة لصلاة ليس إلا تصوّراً إحصائياً تابعاً لتصور ماهية الصلاة، كالمعاصي الحرفية الغير الملحوظة إلا تبعاً لمتعلقاتها، لا تصوّراً تفصيلياً استقلالياً؛ كي تكون معهودية قسم منه موحدة لنصرف الدمن إليه و تقييد الطبيعة به.

(١) في ج ٦، ص ١٨٢.

هذا، مع أنه لا شبهة في عدم اشتراط صحة الصلاة بوقوعها في قرار متعارف، بل لو صلى في مكانٍ مخترع لم يُعهد الاستقرار فيه كرفٍ معلق بين نحلتين، صحت صلاته، كما يشهد لذلك صحيحة علي بن جعفر أنه سأل أحاه عن الرجل هل يصلح له أن يصلي على الرف المعلق بين نحلتين؟ فقال عليه السلام: «إن كان مستوياً يقدر على الصلاة عليه فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

ولعل هذا هو المراد بالأرجوحة التي وقع الكلام في صحة العريضة عليها، وإلا فربما فُترب الأرجوحة مما لا يصلح أن تقع فيه صلاة ذات ركوع و سجود، فلا يجوز على هذا التقدير الصلاة عليها اختياراً ولا شبهة.

ولكن الظاهر أن مرادهم بها هو الشيء المعلق بالحبال بين نحلتين و شبههما مما يمكن إيقاع الصلاة عليه تامة، كما أن المراد بالرف المعلق بين نحلتين - الذي يعني البأس عن الصلاة عليه في الصحيحة المتقدمة<sup>(٢)</sup> - بحسب الظاهر ليس إلا ذلك، لا شيء المستمر بالمسامير أو المشدود بالحبال، كما قوى احتمالُه بعض<sup>(٣)</sup>؛ فإنه خلاف المتبادر من توصيفه بالمعلق، مع أن إطلاق الجواب من غير استقصال بعيد العموم، والصحيحة تدل على جوار الصلاة على الأرجوحة على تقدير إمكان استيفاء أجزائها و شرائطها.

ولكن حكى عن غير واحد من الأصحاب الاستشكال أو المصع عن ذلك

(١) قرب الإسناد، ١٨٤ - ٦٨٦/١٨٥، التهذيب ٣٧٣:٢ - ٣٧٤/٢٧٤، الوسائل، الباب ٣٥ من

أبواب مكان المصلي، ج ١

(٢) أنما

(٣) لاحظ إصباح المراتد ١ - ٨٠، وكشف النام ١٥٦:٣

عن العلامة في القواعد أنه قال، وفي صحة العريضة على بعير معقول أو أرجوحة معلقة بالحبال نظر<sup>(١)</sup>.

و عن المنتهى و الإيضاح و الموجز و الجعفرية و شرحها<sup>(٢)</sup> و حاشية الميسي: الجرم بالبطلان فيهما<sup>(٣)</sup>.

و عن الشهيد في القول بالطلان في المعقول<sup>(٤)</sup>.

و عن الأول منهما في الأرجوحة أيضاً، ولكنه احتمل الجواز فيها<sup>(٥)</sup> لصحبة علي بن جعفر، المتقدمة<sup>(٦)</sup>.

و قد عرفت أن الأقوى فيها بل في الصلاة على الدابة السائرة فصلاً عن لواقعة أو البعير المعقول. الجواز على تقدير التمكن من استيعاء الأجراء و لشرائط.

و هذا المرص و إن كان بعيداً قلماً يتفق حصوله في الحارح خصوصاً بالنسبة إلى الدابة السائرة ولكن كثيراً ما يكون المكلف في حذ ذاته عاجزاً بحيث لا يجب عليه إلا الصلاة عن حلوس مؤمناً للركوع و السجود ولكنه متمكن من

(١) قواعد الأحكام ٢٦١، و حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤٣٣٧.

(٢) في مفتاح الكرامة و شواحيها.

(٣) منتهى المطالب ١٩٣٤، إيضاح الفوائد ٨٠١، الموخر الحارثي (ضمن الرسائل العشر) ٦٧، الجعفرية (ضمن رسائل المحقق الكركي) ١٠٥١، و حكاة عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٠٦٢.

(٤) البس ١١٣، الدروس ١٦١٦، الذكرى ١٨٩٣، روض الحسان ٥٢٠٢، مسالك لفهم

١٥٩١، و حكاة عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١٠٦٢.

(٥) الذكرى ١٩٠٣، و حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٠٦٢.

(٦) في ص ١٢٢.

إبقاعها على الأرض. ... .. مصباح الفقيه / ج ١٠

فتظهر ثمرة الخلاف غالباً في مثل الفرص حيث يحور الإتيان بها حينئذٍ على المحمل اختياراً ما لم يكن معوّتاً للاستقبال أو الاستقرار عرفاً على المحتار، بخلاف ما لو قلنا بالمنع مطلقاً إلا لدى الضرورة.

و دعوى أنّ الحركة التبعية اللاحقة للمصلي بواسطة سير الدائبة مساوية لصدق الاستقرار المعتبر في الصلاة لدى التمكّن منه، مدفوعة: بأنّ عاية ما يمكن استفادته من الأدلة الشرعية - كما يأتي تحقيقه في محله إن شاء الله - إنما هو كون المصلي بنفسه مستقراً لا مكانه.

و أوضح من ذلك كلّ حوار الصلاة في السفينة اختياراً لدى التمكن من استيفاء فرائضها من القيام والاستقبال والركوع والسجود وغير ذلك، سواء كانت واقعة أو سائرة، كما يشهد له جملة من الأحبار:

منها: صحيحة جميل بن دراج أنّه قال لأبي عبدالله عليه السلام: تكون السفينة قريبة من الجُدِّ<sup>(١)</sup> فأخرج وأصلي؟ قال: «صلّ فيها، أما ترعى بصلاة نوح<sup>(٢)</sup>؟»  
و عنه أيضاً أنّه قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في السفينة، فقال: «إنّ رجلاً أتى أبي فأسأله، فقال: إني أكون في السفينة والجُدِّ<sup>(٣)</sup> مني قريب فأخرج فأصلي عليه؟ فقال له أبو جعفر عليه السلام: أما ترعى أن تصلي بصلاة نوح<sup>(٤)</sup>؟»

(١) الجُدّ: شاطئ النهر لسان العرب ١٠٨٣: جدد.

(٢) الفقيه ١٣٢٣/٢٩١٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القبلة، ح ٣.

(٣) الحد: وجه الأرض، أو الأرض للصلبة. لسان العرب ١٠٩٣: جدد.

(٤) التهذيب ٨٩٤/٢٩٥٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القيام، ح ١١.



و صحيحة المفضل بن صالح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اتصاله في العرات و ما هو أصعب منه من الأنهار في السفينة، فقال: «إن صليت فحسن، وإن خرجت فحسن»<sup>(١)</sup>.

و نحوها رواية يونس بن يعقوب، إلا أن فيها: عن الصلاة في العرات و ما هو أصعب منه،<sup>(٢)</sup> إلى آخره.

و خبر علي بن حمزة - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في السفينة الفريضة و هو يقدر على لجؤ؟ قال: «نعم لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

و هذه الأخبار صريحة الدلالة في إرادتها حال الاختيار و القدرة على الخروج، و طاهرها عدم العرق بين ما لو كانت سائرة أو واقعة، بل قد يدعى أن المتأخر من السؤال عن الصلاة في السفينة إنما هو إرادتها حال السير الذي فيه مظنة المص، كما يؤيده التشبيه بصلاة نوح عليه السلام.

و يدن عليه أيضاً إطلاق الجواب من غير استعصالي في خبر صالح بن لحكم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفينة، فقال: «إن رجلاً سألني عن الصلاة في السفينة، فقال: أترغب عن صلاة نوح؟»<sup>(٤)</sup>.

بل طاهر السؤال إرادتها في حال الاختيار، إذ لا موقع لتوهم المص عنها لدى

(١) تهذيب ٢٩٨٣/٩٠٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القن، ح ١١

(٢) نفعه ١٣٢٧/٢٩٢١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القن، ح ٥

(٣) قرب الإسناد ٢١٦-٢١٧/٨٤٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القيام، ح ١٣

(٤) التهذيب ٢٩٦٣/٨٩٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القن، ح ١٠

الضرورة و كون صلاة نوح عليه السلام صادرة في حال الضرورة لا يوهن ظهور الرواية في إرادتها حال الاختيار؛ لأن صدورها في مقام الضرورة لا يقتضي كونها صلاة اضطرارية

و استدلل له أيضاً بصحيفة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال سألت عن صلاة المريضة في السفينة و هو يجد الأرض يحرج إليها غير أنه يخاف السبع أو اللصوص و يكون معه قوم لا يجتمع رأيهم على الخروج و لا يطيعونه، و هل يصع وجهه إذا صلى، أو يومن إيماءً قاعداً أو قائماً؟ فقال: «إن استطاع أن يصلي قائماً فهو أفضل، و إن لم يستطع صلى جالساً» و قال: «لا عليه أن لا يحرج، فإن أبي سأل عن مثل هذه المسألة رجل، فقال: أترغب عن صلاة نوح؟»<sup>(١)</sup>

و نوقش فيها: بأن موردها صورة الضرورة، و هي غير ما نحن فيه، اللهم إلا أن يراد الاستدلال بقوله عليه السلام في الجواب: «لا عليه أن لا يخرج» الحديث.

و فيه: أنه باعتبار الصمير لا إطلاق فيه، بل قد يستعاد من التعليل فيه إرادتها في حال الضرورة؛ ضرورة ظهوره في اضطرار نوح عليه السلام لتلك الصلاة، فمن ساءه في ذلك ليس له أن يرغب عن صلاته، فلا يشمل المتمكن من الصلاة على الجدة<sup>(٢)</sup> بلا مشقة انتهى<sup>(٣)</sup>.

و يمكن دفع المناقشة بأن قوله عليه السلام: «لا عليه أن لا يخرج» بحسب الظاهر

(١) التهذيب ٨٩٣/٢٩٥٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القيام، ح ٤.

(٢) في حص ١٤: «الجدّة».

(٣) إلى هنا انتهى كلام صاحب الجواهر رحمته الله فيها ٤٣٥٧، و إن لم يسمعه المؤلف رحمته الله.

كلام مستأنف يبيّن لبيان عدم الحاجة إلى الخروج، وكون الصلاة في السفينة من حيث هي صلاة تامة كاملة، مستشهداً لذلك بقول أبيه عليه السلام: «أترغب عن صلاة نوح؟» فإنّ ظاهره كون صلاة نوح من حيث هي صلاة تامة كاملة لا ينبغي الرعية عنها، لا أنّها صلاة ناقصة سوغته الضرورة، كما يؤيد ذلك الأخبار المتقدمة التي استشهد فيها بها في جواب من سأل عن الصلاة في السفينة مع قدرته على الخروج.

فما قيل من ظهوره في اضطرار نوح عليه السلام لتلك الصلاة<sup>(١)</sup>، ففيه أنّه ليس فيه إشعار بذلك، فصلاً عن الظهور، وإنّما علم من الخارج صدورهما في حد للضرورة، وقد أشرنا آنفاً إلى أنّ هذا لا يقتضي كون صلاته اضطرارية، بل طاهر هذه الأخبار كونها من حيث هي صلاة كاملة.

و كيف كان ففيما عدا هذه الصحيحة عني وكفاية.

ولكن ربما يظهر من بعض الأخبار اختصاص الجواز بحال الضرورة مثل ما رواه الشيخ - في الحسن، أو الصحيح - عن حماد بن عيسى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يسأل عن الصلاة في السفينة، فيقول: «إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجدد فاخرجوا، فإن لم تقدروا فصلّوا قياماً، فإن لم تستطيعوا فصلّوا قعوداً، وتحرّوا القبلة»<sup>(٢)</sup>

و عن قرب الإسناد بإسناده عن حماد بن عيسى نحوه، إلّا أنّه قال سمعت

(١) جواهر الكلام ٤٣٥٧.

(٢) التهذيب ٣/١٧٠، ٣٧٤، رواه عن الكليني في الكافي ١٣/٤٤١، الوسائل، نيات ١٣ من

أبواب القبلة، ح ١٤.

أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان أهل العراق يسألون أبي - رضي الله عنه - عن الصلاة في السفينة، فيقول: إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجَدِّ فافعلوا، فإن لم تقدروا فصنوا قِباماً، فإن لم تقدروا فصلوا قعوداً، و تحركوا القلعة»<sup>(١)</sup>.

والظاهر<sup>(٢)</sup> اتحاد الروايتين؛ لاتحاد مصمونهما وتقارب ألفاظهما، مما رواه الشيخ رحمه الله لا يبعد كونه مشتقاً على السقط

و مصمرة علي بن إبراهيم، قال: سألته عن الصلاة في السفينة، قال: «يُصَلِّي وهو جالس إذا لم يمكنه القيام في السفينة، ولا يصلي في السفينة وهو يقدر على الشطِّ» وقال: «يصلي في السفينة يحول وجهه إلى القبلة ثم يصلي كيفما دارت»<sup>(٣)</sup>.

و يؤيده ما يستشعر من جملة من الأسئلة الواقعة في الروايات بل و من بعض أجوبتها أيضاً من معروسة اختصاص الجوار بحال الضرورة في أدهابهم و معروفية لديهم.

مثل السؤال الواقع في صحيحة ابن مسان، المتقدمة<sup>(٤)</sup>، و سؤال علي بن جعفر أخاه عليه السلام فيما روي من كتابه، قال: سألته عن قوم في سفينة لا يقدر أن يخرجوا إلا لطين و ماء<sup>(٥)</sup> هل يصلح لهم أن يصلوا العريضة في السفينة؟ قال

(١) قرب الإسناد: ٦٤/١٩، و عنه هي المحدثات الباصرة ٦: ٤٢٠.

(٢) كذا، و الظاهر: «و الظاهر».

(٣) التهذيب ٣: ١٧٠/٣٧٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب العريضة ح ٨.

(٤) في ص ١٢٦.

(٥) في ص ١٤: «إلى الطين و الماء» بدل «إلا لطين و ماء» و هي المصدر: «إلا إلى الطين و

«نعم»<sup>(١)</sup>.

و صحيح ابن عمير عن الحزاري قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إذا انشأنا وكنّا في السجدة فأمسينا و لم نقدر على مكان نخرج فيه، فقال أصحاب السجدة ليس يصلي يومنا ماؤمنا نطعم في الخروج، فقال: «إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ نُوحٍ. أَوْ مَا تَرَى أَنْ تَصَلِّيَ صَلَاةَ نُوحٍ؟» فقلت: بلى جعلت فداك، فقال: «لَا يَصِيقُنَّ صَدْرُكَ فَإِنْ نُوحًا قَدْ صَلَّى فِي السَّجْدَةِ» قال: قلت: قائماً أو قاعداً؟ قال: «سَ قَائِماً» قال: فنت، فإنّي ربما استقبلت [القبلة]<sup>(٢)</sup> ودارت السجدة، قال: «تَحَرَّ القعدة جهداً»<sup>(٣)</sup>.

و حرر بن عداقر، قال لأبي عبدالله عليه السلام: رجل يكون في وقت العريضة و لا تمكّه الأرض من القيام عليها [و لا السجود عليها] من كثرة الشلح و الماء و المطر و النوح، أيجوز أن يصلي العريضة في المحمل؟ فقال: «نعم هو سمرة السجدة إن أمكّه قائماً، و إلا قاعداً، و كلّ ما كان من ذلك فإله أولى بالعدرة»<sup>(٤)</sup>.  
و لكّنك حبير بأنّه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الاستشعارات أصلاً فضلاً عن معارضتها بما عرفت.

و دعوى أن إطلاق تنزيل الصلاة في المحمل منزلة الصلاة في السجدة في حرر ابن عداقر يقتضي عمومها من الطرفين على تقدير التسليم غير محدية بعد

(١) مسائل علي بن جعفر: ٢٥٦/١٦٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الصلاة، ح ١٦

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر

(٣) الشهيد ١٧٠٣-١٧١١/٣٧٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب العبادات، ح ٩، و ما بين

المعقوفين من المصدر

(٤) تقدّم بحريجه في ص ١١٠، الهامش (٢) و ما بين المعقوفين من المصدر

أن قوياً في المحمل أيضاً الجواز اختياراً على تقدير التمكن من استيعاء الأفعال و  
الشرائط.

و أما خبر حماد و مضمرة عليّ. فمحمولان على ما إذا كانت الصلاة في  
السفينة في معرض الاختلال بشئ من أجزائها و شرائطها، كما يشهد بذلك  
مضمونهما.

هذا، مع إمكان حمل الأمر و النهي الواردين فيهما على الاستحباب و  
انكراهة، فلا يصلحان لمعارضة الأخبار المتقدمة التي كادت تكون صريحة في  
جوازها اختياراً.

و لذا ذهب غير واحد من المتأخرين<sup>(١)</sup> إلى جوازها اختياراً حتى مع  
استلزامها الإحلال بالقيام أو الاستقبال و غيرهما من الشرائط و الأجزاء  
الاختيارية، وفاقاً لظاهر المحكي عن بعض<sup>(٢)</sup> القدماء؛ استناداً إلى إطلاق لأخبار  
المتقدمة السالمة عما يصلح لتقييدها، أو معارضتها، بعد ضعف لحبرين  
الأخيرين سنداً، و إمكان حملهما على الكراهة و الاستحباب، بل يستشعر من  
بعضهم<sup>(٣)</sup> نسبته إلى الأصحاب حيث جعل فهمهم الإطلاق من تلك الروايات من  
مؤيدات مذهبه.

و نكتة لا يُنظر بأحد منهم ممن أطلق القول بالجواز من غير نصريح بعمومه

(١) منهم: العاملي في مدارك الأحكام ٣: ١٤٣-١٤٤.

(٢) المقص ١٢٣-١٢٤، الواسيلة: ٨٦، بهامه الإحكام ١: ١٠٦؛ تنكرة الفقهاء ٣: ٣٤، بمسألة

١٥٢، و حكاه عنهم الشهيد في الذكرى ٣: ١٩٠.

(٣) بم تحفته.

لنحرص إرادته لهذه الصورة، فإن المتبادر من القول بجوازها اختياراً أو المنع عنها كذلك إنما هو إرادتها من حيث كونها صلاة في السفينة بلحاظ استمرارها حركةً معينة ناشئة من سير السفينة أو عدم استقرارها على الأرض، دون العو رص لموجبة لعدم تمكنه من فرائض الصلاة من القيام و الركوع و السجود و نحوه و كيف كان فالأقوى اختصاص الجواز بصورة التمكن من استيعاء لأجراء و الشرائط، و الأحبار المتقدمة - بحسب الظاهر - ليست مسوقة إلا لبيان أصل الجواز، فلا إطلاق لها من هذه الجهة، مع أن مفروسة اعتبار هذه الأمور في الأدهان و عدم جوار الإخلال بها مهما أمكن توجب صرف الإطلاق - على تقدير تسليمه - إلى ما إذا لم يستلزم خللاً في الفعل.

اللهم إلا أن يدعى أن اختلال شيء منها من اللوازم العادية للصلاة في السفينة، فلا يجوز على هذا التقدير صرف الإطلاق إلى إرادة حكمها من حيث هي، كما عرفت ذلك عند التكلم في دلالة الرواية النافية للباس عن سؤر أكل الحيف ما لم تر في مقارنه دماً على طهارة بدن الحيوانات بزوال العين<sup>(١)</sup> لكن الدعوى غير مسموعة، بل الغالب التمكن من فعلها تأمة الأجرء و الشرائط.

نعم، ساء على اعتبار الحزم في النية في صحة العبادة - أي الوثوق بسلامة العمل عن طرؤ المناقبي مع الإمكان - أمكن القول بسقوط شرطيته في المقدم بدعوى أن العالب عدم الوثوق بذلك في السفينة السائرة خصوصاً بالنسبة إلى الاستقبال لو لم نقل باتساع الجهة للبعد.

(١) راجع ج ١، ص ٣٥٩ وما بعدها.

و لكنك عرفت مراراً ضعف المتن

و ربما يشهد للقول بجوارها مطلقاً ما عر الصدوق في الهداية مرسله قال  
سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون في السفينة و تحصر الصلاة أسحر إلى  
السطح؟ فقال «لا. أيرغب عن صلاة نوح» فقال: «صل في السفينة قائماً، فإن  
لم ينتهيا لك من قيام فصلها قاعداً، فإن دارت السفينة فذر معها و تحرر القبلة  
جهداً، فإن عصمت الريح و لم ينتهيا لك أن تدور إلى القبلة فصل إلى صدر  
السفينة، و لا تجامع مستقبل القبلة و لا مستدبرها»<sup>(١)</sup>

و عن العقه الرضوي: «إذا كنت في السفينة و حصرت الصلاة فاستقل القبلة  
و صل إن أمكنك قائماً، و إلا فاقعد إذا لم ينتهيا لك فصل قاعداً، و إن دارت السفينة  
فذر معها و تحرر القبلة، و إن عصمت الريح فلم ينتهيا لك أن تدور إلى القبلة فصل  
إلى صدر السفينة، و لا تخرج منها إلى السطح لأجل الصلاة» وروي «أنك تخرج إذا  
أمكنك الخروج و لست تحاف عليها أنها تذهب إن قدرت أن توجه نحو القبلة، و  
إن لم تقدر تلبث مكانك، هذا في الغرض، و يحرنك في الباقلة أن تمنع الصلاة  
تجاه القبلة ثم لا يصرك كيف دارت السفينة لقول الله تبارك و تعالى: «و فأينما  
تولوا فثم وجه الله»<sup>(٢)</sup> و العمل أن تتوجه إلى القبلة و تصلي على أشد ما يمكنك  
في القيام و القعود، ثم إن يكون الإنسان ثانياً في مكان أشد لتمككه في الصلاة من  
أن يدور لطلب القبلة»<sup>(٣)</sup>. انتهى

(١) الهداية. ١٤٨-١٤٩، و عنها في المحقائق الناصرة ٦، ٤٢١-٤٢٠.

(٢) النجاشي ٣، ١١٥.

(٣) العقه المسبوت للإمام الرضا عليه السلام ١٤٦-١٤٧، و حكاه عنه الحارثي في المحقائق الناصرة



ولكنك حير بأنه لا يمكن إثبات مثل هذا الحكم - المتخالف للأصل و  
إطلاقات أدلة انتكائيف - بمثل هذه الأحبار الصعيفة، مع معارضتها بحسبه حماد و  
مصرمة علي إبراهيم، المتقدمين<sup>(١)</sup>، بل و بالمرسل المروي في الرصوي أندي هو  
أوثق من نفسه

والأقوى ما عرفت من اختصاص الجوار على تقدير التمكن من الحروح  
بما إذا لم تستمر الصلاة في السعينة الإخلال بشي من الشرائط و الأحرء  
الاحتيارية، و لا فلا يحور، كما صرح به غير واحد، بل لعله هو المشهور  
و لو دخل في الصلاة عند تمكنه من الحروح بزعم القدرة على استيفاء  
فرضها فطراً لعجز عن ذلك، رفع اليد عنها، و صلى في الخارج.

خلافاً لبعض، فأوجب المضي عليها؛ نظراً إلى حرمة قطع الصلاة<sup>٢</sup>  
و فيه: أن مقتضى إطلاق أدلة الشرائط و الأجراء انقطاع الصلاة عند  
الإخلال به، فلا يعمها حينئذ أدلة حرمة القطع، مع أنك تعرف - إن شاء الله - في  
أحكام الحلل<sup>(٣)</sup> أن الاستدلال بدليل حرمة القطع في مثل هذه الموارد في حد ذاته  
لا يحلو عن مناقشة

نعم، لو طرأ العجز عن استيفاء الأفعال بعد صيرورته عاجراً عن الحروح،  
مضى في صلاته؛ لتبطل الموضوع حينئذ.

النهى إلا أن يكون في سعة الوقت و لم نقل بحوارها في السعة  
ولكنه خلاف التحقيق

(١) في ص ١٢٧ و ١٢٨

(٢) لاحظ جواهر الكلام ٤٣٨٧

(٣) في ص ١١٦ و نصه المحررة «لنواطع» بدل «الحلل».



(الثالث)<sup>(١)</sup> في (ما يستقبل له).

(و يجب الاستقبال في فرائض الصلاة) أي الصلوات المعروضة مطلقاً حتى حال عدم النشاط بشئ من أحزانها أو الاشتغال بأجزائها المسبوبة (مع الإمكان) كما يدل عليه الكتاب و السنة، بل لعله من ضرورات الدين فضلاً عما ادعى عليه من إجماع المسلمين.

و لا فرق فيها بين اليومية و غيرها حتى صلاة الجنابة، و لا بين الأدائية و لقصائية و السعرية و الحصرية.

و يلحق بها ركعات الاحتياط و الأجراء المسية.

أما الثانية فلأن الإتيان بها بعد الصلاة إنما شرع تداركاً لما فات، فلا ينسب من دليلها إلا إرادة الإتيان بها على حسب ما كانت مشروعة في محلها.

و أما الأولى: فمع قطع النظر عن أنها في حد ذاتها صلاة واجبة، فيعمها إطلاق معقد الإجماعات المحكية في المسألة، و غيرها مما يدل على شرطية

---

(١) أي الموضع الثالث.

لأستقبال في الصلاة مما يشير إليه. أَنَّ المعتاد من أدلتها أَنَّ الشارع قد راعى فيها جهة الحرثية للصلاة التي احتمال بقصها. بل قد يظهر من بعض تلك الأدلة أَنه قد لحظها حرماً من الفريضة على حسب ما يقتضيه الأصل، ولكن الشارع جعلها مسقنة من باب الاحتياط صواباً للفريضة عن الاحتلال بالزيادة على تقدير تماميتها وإن كان التقدير مخالفاً للأصل.

و الحاصل أَنَّ جهة الجرئية مرعية فيها، كما يشعر بذلك تسميتها صلاة الاحتياط، وهي مقتضية لإلحاقها بالفريضة من حيث الشرائط، كما لا يخفى و يحق بها أيضاً الفريضة التي يعيدها احتياطاً؛ لاحتمال حلي فيها، أو يأتي بها بعد خروج الوقت؛ لاحتمال فوتها في الوقت، أو نحو ذلك و كذا ما يعيدها فعلاً لإدراك فصيلة الجماعة، أو خصوصية أخرى نحوها مما ورد الأمر بإعادة الصلاة المحكوم بصحتها شرعاً بملاحظتها، كما هو غير عزيز في أخبار أهل البيت عليهم السلام.

أما ما يأتي به احتياطاً فوجهه واضح؛ إذ لا احتياط إلا على تقدير الإتيان بها على حسب ما كانت مشروعة بالذات.

و أمّا ما يعيدها فعلاً فهو أيضاً كذلك؛ إذ لا يسبق إلى لدهن من الأمر الاستحبابي المتعلق بإعادة الفريضة إلا إرادة استئناف تلك الطبيعة الخاصة التي كانت متعلقة للأمر الوحوي على النحو الذي كانت واحدة عليه.

و الطاهر أَنَّ الفريضة التي ينطق بها الصبي أيضاً ملحق<sup>(١)</sup> بالفريضة وإن

(١) الطاهر: ملحقه.

فلا شرعية عادته وكونها نافذة<sup>(١)</sup>، كما يوضح ذلك ما أسلفناه في مسبحث الموافيت عند البحث عن صحة صلاته لو بلغ في الأثناء، فراجع<sup>(٢)</sup>

و أم صلاة العيد المحكوم باستحبابها عند احتلال شرط الوحوب فهي إلحاقها بالعريضة تردّد من أنها على هذا التقدير نافذة بالأصالة، كالحجّ من غير المستطيع، فيعمّها إطلاق الأحبار الآتية الدالة على جواز الباقية ماشياً وراكباً من غير استقرار و استقبال لا لصرورة، و من أن الظاهر أنها بعينها هي الطبيعة المحكومة بالوحوب، المشروطة بالاستقرار و الاستقبال عند اجتماع شرطه، فلا يعدّ دعوى انصراف إطلاق الأحبار عنها بهذه الملاحظة، كما انصرافها عن العريضة التي يتطوّر بها الصبي، وليتأمل،

و الصلاة الواجبة بدور و شبهه غير ملحقّة بالعريضة على الأشبه، بل هي تابعة في ذلك لقصد النادر، كما يظهر وجهه ممّا بيّناه فيما تقدّم عند التكلّم في جوار الإيتين بإسامة المدورة على الراحلة، فراجع<sup>(٣)</sup>

(و) يجب الاستقبال أيضاً (عند الذبح) و المحر كما تسمعه في محله إن شاء الله (و بالميت عند احتضاره و دفنه) كما تقدّم<sup>(٤)</sup> الكلام فيه و في كيميته هي أحكام الأموات (و) عند (الصلاة عليه) كما تقدّمت الإشارة إليه آنفاً<sup>(٥)</sup> و يأتي تفصيله إن شاء الله

(١) في (ص) ١٤، ١٦، راجد، بالمو.

(٢) ج ٩، ص ٣٦٠

(٣) في ص ١٠٩.

(٤) في ج ١٥، ص ١٤ و ٣٩٥.

(٥) في ص ١٣٥.

(و أمّا التوافل) فلا يشترط فيها الاستقبال، كما لا يشترط فيها الاستقرار، فيجوز فعلها لغير القبلة اختياراً ماشياً وراكباً في السفر بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن المعتمد دعوى الوفاق عليه<sup>(١)</sup>، وفي الحضر أيضاً على المشهور، خلافاً للمحقق عن ابن أبي عقيل<sup>(٢)</sup>، بل مطلقاً ولو في غير حال المشي والركوب على ما يظهر من المتن، وفاقاً للمحقق عن جملة من قدماء الأصحاب ومنتحريهم<sup>(٣)</sup>، بل عن الذكرى نسبته إلى كثير منهم<sup>(٤)</sup>.

و مستند الحكم أخبار كثيرة:

منها: صحيحة الحلبي - المروية عن الكافي و التهذيب - أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة النافلة على البعير والدابة، فقال: «نعم حيث كان متوجّهاً» قال: فقلت: أستقبل القبلة إذا أردت التكبير؟ قال: «لا، ولكن تكبر حيثما كنت متوجّهاً، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله»<sup>(٥)</sup>.

و في الحديث بعد نقل الصحيحة قال: و قوله: «قال: فقلت - إلى قوله -: متوجّهاً» في رواية الكافي دون التهذيب، وأكثر الأصحاب في الكتب الاستدلالية و منهم: صاحب المدارك ربما نقلوا الرواية من طريق الشيخ، و عبارته خالية من هذه الزيادة<sup>(٦)</sup>. انتهى.

(١) المعتمد ٢: ٧٦-٧٥، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١٤٧٣.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢: ٩٠، المسألة ٣٤.

(٣) راجع: مفتاح الكرامة ٢: ٩٨.

(٤) الذكرى ٨٦٣، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٩٨.

(٥) الكافي ٣: ٤٤٠/٥، التهذيب ٣: ٢٢٨/١٥٨١، و عنهما في الوسائل، الباب ١٥ من أبواب

القبلة، ح ٦ و ٧.

(٦) الحديث للناصرة ٢٤٦.

و صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يصلي  
الوافل في الأمصار و هو على دابته حيث توجهت به، فقال: «نعم لا بأس»<sup>(١)</sup>  
و رواه الصدوق بإسناده عنه عن أبي عبدالله عليه السلام.

و صحيحة حماد بن عثمان عن أبي الحسن الأول عليه السلام في الرجل يصلي  
النافلة على دابته في الأمصار، قال: «لا بأس»<sup>(٢)</sup>

و رواية صفوان الجمال، قال: كان أبو عبدالله عليه السلام يصلي صلاة الليل بالنهار  
على راحلته أينما توجهت<sup>(٣)</sup>.

و خبر إبراهيم الكرخي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: إني أقدر على أن  
أتوجه إلى القبلة في المحمل؟ قال: «ما هذا الصيق؟ أما لك برسول الله صلى الله عليه وآله  
أسوة؟»<sup>(٤)</sup>

و صحيحة حماد بن عيسى - المروية عن قرب الإسناد - قال: سمعت  
أبا عبدالله عليه السلام يقول: «حرح رسول الله صلى الله عليه وآله إلى تبوك فكان يصلي صلاة الليل  
على راحلته حيث توجهت به، و يومئذ إمامة»<sup>(٥)</sup>

و عن كشف الغمّة نقلاً من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميري عن  
فيض بن مطر، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام و أنا أريد أن أسأله عن صلاة الليل  
في المحمل، قال: فابتدأني فقال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي على راحلته حيث

(١) التهذيب ٣/٢٣٠: ٥٩١.

(٢) الفقيه ١/٢٨٥: ١٢٩٨، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القبلة، ح ١.

(٣) التهذيب ٣/٢٢٩: ٥٨٩، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القبلة، ح ١٠.

(٤) التهذيب ٢/١٥: ٤١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٣.

(٥) الفقيه ١/٢٨٥: ١٢٩٥، التهذيب ٣/٢٢٩: ٥٨٦، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القبلة، ح ٢.

(٦) قرب الإسناد ١/١٦: ٥١، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الفلح، ح ٢٠.

تَوَجَّهَتْ بِهِ»<sup>(١)</sup>

و حسنة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس أن يصلي  
الرجل صلاة الليل في السر وهو يمشي، ولا بأس إن فاتته صلاة الليل أن يقصيه  
بالنهار وهو يمشي يتوجه إلى القبلة ثم يمضي و يقرأ، فإذا أراد أن يركع حول  
وجهه إلى القبلة وركع و سجد ثم مشى»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
يصلي على راحلته، قال: «يومئ إيماءً يجعل السجود أحضض من الركوع» قلت:  
يصلي وهو يمضي؟ قال: «نعم يومئ إيماءً، و ليجعل السجود أحضض من  
الركوع»<sup>(٣)</sup>.

و عن أمالي ولد الشيخ بإساده عن عمرو بن دينار عن ابن عمر، قال: كان  
رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به»<sup>(٤)</sup>

و صحيحة زرارة عن أبي حمزة عليه السلام في الرجل يصلي النوافل في سفينة،  
قال: «يصلي نحو رأسها»<sup>(٥)</sup>.

و خبره الآخر - المروي عن تفسير العياشي - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام  
الصلاة في السر في السعة والمحمل سواء؟ قال: «النافلة كلها سواء يومئ إيماءً  
أيما توجهت ذاتك و سفيتك» إلى أن قال: قلت: ماترأخه نحوها - أي نحو

(١) كشف بعمه ١٣٨:٢، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القبلة، ح ٢٢

(٢) التهذيب ٥٨٥/٢٢٩:٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب القلعة، ح ١.

(٣) الكافي ٧/٤٤٠:٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب القلعة، ح ٤

(٤) الأمالي - فلطوسي - ٣٦٨٨٨/٣٩٩، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القلعة، ح ٢٤

(٥) العنبر ١٣٢٦/٢٩٢:١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القلعة، ح ٢



القبلة - في كل تكبيرة<sup>(١)</sup> قال: «أما في الافلة فلا، إنما تكبر على غير القبلة الله أكبر» ثم قال: «كل ذلك قبلة للمتعلم» (أينما تولوا فثم وجه الله)<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>

و عن تفسير العياشي أيضاً عن حرير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أمر الله هذه الآية في التطوع خاصة» (فأينما تولوا فثم وجه الله إن الله واسع عليم)<sup>(٤)</sup> و صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيماءً على راحلته أينما توجهت به حيث حرج إلى حبر، و حين رجع من مكة، وجعل الكعبة حلف طهره<sup>(٥)</sup>.

و عن أمين الإسلام الطبرسي في مجمع البيان عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام في قوله تعالى: (فأينما تولوا فثم وجه الله)<sup>(٦)</sup> «إنها ليست منسوخة، و إنها مخصوصة بالوافل في حال السفر»<sup>(٧)</sup>.

و عن الشيخ في النهاية عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: (فأينما تولوا فثم وجه الله)<sup>(٨)</sup> قال: «هذا في الوافل خاصة في حال السفر، فأما العرائض فلا بد فيها من استقبال القبلة»<sup>(٩)</sup>.

إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة الدالة على حوار الافلة راكباً أو ماشياً، فإنه وإن لم يقع في أكثرها التصريح بعمى شرطية الاستقبال - كمعص الأحبار المتقدمة -

(١) البقرة ١١٥:٢.

(٢) تفسير العياشي ٥٦١-٥٧/٨١ الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القبلة، ح ١٧.

(٣) سورة ٢ ١١٥.

(٤) تفسير العياشي ٥٦١/٨٠ الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القبلة، ح ٢٣.

(٥) البقرة ٢ ١١٥.

(٦) تقدم تخريجه في ص ٨٥ الهامش (٢).

(٧) البقرة ٢ ١١٥.

(٨) تقدم تخريجه في ص ٨٥ الهامش (٤).

إلا أنَّ المبادر منها - خصوصاً ممّا ورد في الماشي - إرادة فعلها متوجّهاً نحو المقصد.

و مقتضى إطلاق الجواب من غير استعصال في كثير من الروايات الواردة في الراكب أو الماشي - كصحيح الحلبي و عبدالرحمن بن الحجاج و حماد بن عثمان، لمقتدّمات<sup>(١)</sup>، و غيرها مثل ما عن المعتبر نقلاً عن كتاب أحمد بن محمد ابن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن الحسين بن المختار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يصليّ و هو يمشي تطوّعاً، قال: «نعم» قال أحمد بن محمد ابن أبي نصر: و سمعته أنا من الحسين بن المختار<sup>(٢)</sup>، و نظائرها ممّا يقف عليه المتتبع - عدم الفرق بين كونه حاضراً أو مسافراً.

و تقييد إطلاق مثل هذه الروايات بالمسافر مع عدم وقوع الاستعصال في شيء منها، كتزويل الإطلاق في رواية أحمد و نظائرها - ممّا لم يقع فيها التصريح بنهي شرطية الاستقبال - على إرادة ما لو كان متوجّهاً نحو القبّة، أو الإهمال من هذه الجهة مع كون الصلاة ماشياً أو راكباً ملزوماً غالباً للانحراف عن القبّة، و عدم الانساق إلى الذهن من سؤال السائل عن حكمها إلا إرادة الإتيان بها متوجّهاً نحو المقصد، في غاية البعد.

و لا يباهيه ورود كثير من الأحبار في المسافر أو في الصلاة في المحمل، التي لا يسبق إلى الذهن إرادتها إلا في حال السفر، فإنّ خصوصيّة مورد هذه

(١) هي ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) المعتبر ٢ ٧٧، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب القبّة، ح ٦.

الأخبار لا تقتضي اختصاص الحكم به.

و أمّا ما يستشعر أو يستظهر من بعضها من الاختصاص - كقوله ﷺ في حسنة معاوية بن عمار، المتقدمة<sup>(١)</sup>: «لا بأس أن يصلي الرجل صلاة الليل في السفر وهو يمشي» و الحبرين اللذين رواهما الشيخ والطبرسي في تفسير الآية من اختصاصها بالوفاة خاصة في حال السفر - فلا ينبغي الالتفات إليه

أمّا ما في الحسنة. فواضح، لأن غايته الإشعار بذلك بواسطة التقييد، وهو ليس بشي، فلعنه لأجل أن الحاجة إلى الصلاة ماشياً في الليل لا تتحقق غالباً إلا في السفر، فالتقييد جارٍ مجرى العالب، كما يؤيد ذلك تركه في الفقرة الثانية، و هو قوله ﷺ: «ولا بأس إن فاتته صلاة الليل أن يفضيها بالهار و هو يمشي» بإطلاق هذه الفقرة بنفسه شاهد للمطلوب.

و انتقييد الواقع في الفقرة الأولى لا يقتضي صرفه عن ذلك بعد ما أشرنا إليه من جريه مجرى العالب.

[و] أمّا الخبران: فمع ضعفهما سنداً لا يصلحان لصرف الأخبار المطلقة عن إطلاقها

بلى قد يدقش فيهما نقصور الدلالة؛ فإنهما لا يدلّان إلا على اختصاص الآية بالوفاة في السفر، فلعل وجه الاختصاص ورودها فيها، لا اختصاص الحكم بها و فيه نظر؛ فإن طاهرهما اختصاص حكمها بها بالإضافة إلى غيرها، لا برولها في حصوصها، كي ينافيهما بعض الأخبار الدالة على أنها نزلت في قسنة

لمتحتية

نعم، يحتمل فويًا كون حال السفر في الخمرين جاريًا محروى التمثيل أريد به حال الحاحه إلى السير في الأرض. كما هو الغالب في السفر، لا حال لسفر من حيث هو، ولذا لا يسبق إلى الذهن منه إلا إرادة حال الصبر، لا الاستقرار في المنزل، مع أن حال السفر أعمّ منهما، فليتأمل.

و مما يدل على المدعى أيضاً - مصافاً إلى إطلاقات الأدلة - خصوص صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن صلاة النافلة في الحصر على طهر الدابة إذا خرجت قريباً من أبيات الكوفة أو كنت مستعجلاً بالكوفة، فقال: «إن كنت مستعجلاً لا تقدر على البرول و تحوَّفت فوت ذلك إن تركته و أنت راكب فعم، وإلا فإن صلاتك على الأرض أحب إليَّ» <sup>(١)</sup> فإن صاهره حواز فعلها على طهر الدابة، ولكن الفصل إيقاعها على الأرض بالبرول عند عدم الاستعمال، أو التأخير عند عدم خوف العوت

و قد أشرنا آنفاً إلى أن عدم التصريح بنهي شرطية الاستقبال في مثل هذه الروايات غير قاذح في الاستدلال؛ حيث إن المساق إلى الذهن منها: إرادة الإتيان بها راكباً على حسب ما تقتضيه العادة من التوجه نحو المقصد، فلا يسفي الاستشكل في جوار النافلة ماشياً و راكباً مطلقاً في السفر و الحصر، كما هو لمشهور.

(١) التهذيب ٢٣٢٣-٢٣٢٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الصلاة، ج ١٢

فما عن ابن أبي عمير - من اختصاص ذلك بالمسافر<sup>(١)</sup> - ضعيف ولا فرق بين التكبير و غيره، فلا يشترط الاستقبال في شيء منها، كما يدر عليه إطلاق حُلّ الأخبار الدالة على جواز الواجهة ماشياً أو راكياً أيما توجهت به للواجهة.

و خصوص قوله عليه السلام في صحبة الحلبي - على رواية الكافي - بعد أن سئل عن الاستقبال عند التكبير «لا، ولكن تكبر حيثما كنت متوجهاً»<sup>(٢)</sup> وقوله عليه السلام في خبر زرارة - المروي عن تفسير العياشي - بعد السؤال عن التوجه في كل تكبيرة «أما هي الواجهة فلا، إنما تكبر على غير القبلة الله أكبر»<sup>(٣)</sup>، إلى آخره.

وما في بعض الأخبار من الأمر بالاستقبال حال التكبير - كصحبة عبدالرحمن بن أبي نجران، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في لمحمّل، فقال: «إذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك» قلت: جعلت فداك في أول الليل؟ فقال: «إذا حفت لغوت في آخره»<sup>(٤)</sup> وحسن معاوية بن عمار، المتقدمة<sup>(٥)</sup> التي قال عليه السلام فيها: «يتوجه إلى القبلة ثم يمشي» الحديث - محمول على الاستحباب؛ جمعاً بينه وبين ما عرفت.

(١) تقدّم تحريجه في ص ١٣٨، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تحريجه في ص ١٣٨، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تحريجه في ص ١٤١، الهامش (٢).

(٤) التهذيب ٦٠٦/٢٣٣٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب القبلة، ح ١٣.

(٥) ص ١٤٠.

فما عن بعض من القول بوجوبه<sup>(١)</sup> ضعيف.

بل قد يتحیل ضعف هذا القول و لو مع قطع النظر عن الخبرين الصريحين في خلافه، ندعوى عدم صلاحية الروايتين الأخيرتين - الطاهرتين في شترائط الاستقلال حال التكبير - لتقييد مطلقات الباب، لا لإبائها عن التقييد، كما لا يعد دعواه في بعضها، كخبر إبراهيم المتقدم<sup>(٢)</sup>، بل لما حققناه مراراً من أنه لا مقتضي لحمل المطلق على المقيّد في المتحجّات.

و لكن يرد عليه أن هذا فيما إذا كان الكلام المطلق مسوقاً لبيان الحكم التكليفي، لا لبيان كيفية العمل الذي لم تثبت مشروعية مطلقه، كما فيما نحن فيه، وإلا فحاله حال الواجبات، كما لا يخفى وجهه على المتأمل.

و هل تجوز صلاة النافلة مستقراً بلا استقلال اختياراً، كما هو ظاهر المتن، أم لا تحوز، كما نُسب إلى المشهور<sup>(٣)</sup>؟ فيه تردد؛ من عدم معهودية الصلاة مستقراً إلى غير القبلة لدى المشرّعة، بل لعلهم يرونها من المنكرات، خصوصاً إذا كانت ذات ركوع و سجود، فيكشف ذلك عن عدم ثبوت الرخصة فيها شرعاً، ولا لعرفها المشرّعة، بل شاع فعلها كذلك عند عروض الأشياء المقتضية لترك الاستقبال، و من أنه لا عرة مسيرة المشرّعة في العدميات، و مغروسيّة كفيّة حاصّة في أذهانهم لا تكشف عن عدم شرعية ما عداها، و عدم معهوديته لديهم يمكن أن يكون ناشئاً من أفصلية الاستقبال و سهولته و ندرة الحاجة إلى التخطّي

(١) ابن إدريس في السرائر ٣٣٦:٦، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١٤٨٠:٣.

(٢) في ص ١٣٩.

(٣) نسه إلى المشهور للشهيد في غايه المراد ١١٧:١-١١٨، و صاحب كشف اللثام فيه ١٥٠:٣.

عنه لدى الاستقرار، ككثير من المستحبات السهلة التي جرت السيرة على المواظبة عليها.

و ربما يستدل للاشتراط: بالتأني، و توقية العادة، و أن الأصل فيها الفساد، و إطلاق قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup> و قوله ﷺ في صحيحه زارة: «لا صلاة إلا إلى القبلة»<sup>(٢)</sup> و في صحيحته الأخرى: «لا تعاد الصلاة إلا من حمسة: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»<sup>(٣)</sup>.

و فيما عدا الصحيحتين الأخيرتين ما لا يحفى بعد ما حققناه في محله من أن المرجع عند الشك في الشرطية و الجزئية أصل الرأى و أصالة العدم، و أن شيئاً من المذكورات لا يصلح مانعاً عن ذلك.

و الصحيحتان أيضاً كذلك.

أما ثانيتهما - فمع ظهورها في الفريضة التي من شأنها وجوب الإعادة عند الإخلال بشيء من أجزائها أو شرائعها، كما يؤيد ذلك عد الوقت من الخمس - أن إطلاقها وارد مورد حكم آخر، فلا يستفاد منها أن مطلق الصلاة تعاد لكل من هذه الخمس.

و أما الصحيحة الأولى: فهي أيضاً بحسب الطاهر واردة في الفريضة، كما يشهد لذلك قول الراوي في ذيلها - بعد أن سأل عن حد القبلة، و حذدها

(١) صحيح البخاري ١٦٢٠٦-١٦٣، سنن الباقطبي ٢٧٢:١ - ١/٢٧٣ و ٢، و ١٠/٣٤٦، سنن البيهقي ٣٤٥٢.

(٢) تقدّم تحريجه في ص ٨٧ الهامش (١).

(٣) الفقيه ١٨١٦/٨٥٧، التهذيب ١٥٢:٢/٩٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب القبلة، ح ١.

لإمام عليه السلام بما بين المشرق والمغرب - قلت: فمن صلى لغير القبلة أو في يوم عيم في <sup>(١)</sup> غير الوقت؟ قال: «معه».

هذا، مع أنه لا يستقيم تعميمها بالنسبة إلى النافذة، لما عرفت من حوار النافذة اختياراً بلا استقلال في الجملة.

وإيقاع الصلاة مستقراً أو ماشياً أو راكباً كفعلها اختياراً أو اضطراراً جالساً أو قائماً أو نحو ذلك إنما هو من أحوال كل صلاة التي هي الكرة في سياق لنهي، أي من أحوال أفراد العام، لا من أفراد حتى يقال: خرجت النافذة حال لمشي و لركوب عن تحت العام و بقي الباقي بحكمه، فخرج بعض الأفراد في الجملة - أي بعض أحواله - كاشف عن عدم اندراج هذا الفرد في موضوع حكم العام، أو كون الموضوع مقيداً بغير هذه الحالة، فيستكشف من جواز النافذة بغير القبلة ماشياً كون المراد بـ «لا صلاة» إما الصلاة الواجبة أو الصلاة المقيدة بحال الاستقرار، كما أن صحة الصلاة بلا استقلال لدى الضرورة كاشفة عن أن المراد بها في حال تمكن من الاستقبال، لا مطلقاً، وليس تقيدها بحال الاستقرار أولى من تقيدها بالعريضة، بل الثاني هو الأولى إن لم نقل بأنه المتمين بمقتضى القرائن الداخلية و الخارجية

لا يقال: إن خروج الفرد في بعض أحواله عن حكم العام لا يقتضي إلا رفع اليد عن الحكم بالنسبة إلى ذلك الفرد في تلك الحالة، لا مطلقاً، كما لو ورد الأمر بإكرام كل عالم، و علم من الخارج أن زيدا العالم لا يجب إكرامه في يوم الجمعة؛ فإن هذا لا يقتضي إهمال الحكم بالنسبة إليه رأساً، أو تقييد موضوع وجوب

(١) في العبارة «هو في».



الإكرام بالنسبة إلى كل عالم بغير يوم الجمعة.

لأننا نقول: هذا إنما هو في المثال ونظائره مما يستتبع العموم إطلاقاً  
أحوالي بقاعدة الحكمة ونحوها، لا في مثل المقام، فإن إكرام كل عالم بمفصلي  
عمومه لا يدل إلا على وجوب إكرام كل عالم في الجملة، وهذا لا ينافي عدم  
وجوب إكرام بعضه أو جميعه في بعض الأحيان، إذ لا منافسة بين الإيجاب  
والسلب الحرثيين، وإنما ينافي إطلاق وجوبه المستعاد من دليل الحكمة على  
تقدير حريان مقدماته، فيكون إكرام كل عالم بضميمة قاعدة الحكمة بمنزلة ما لو  
قال: أكرم كلهم مطلقاً، فخروج البعض في بعض أحواله تخصيص لعمومه  
الأحوالي لمستعاد من قاعدة الحكمة، لا عمومته الأصلي الوصفي، وهذا بخلاف  
ما نحن فيه؛ فإن عمومته الأحوالي نشأ من تسليط النفي على طبيعة كل فرد فرد  
على الإطلاق، ولا يمكن التفكيك لأن صحة بعض الأفراد في الجملة ينافي  
كون النفي مسلطاً على ماهيته من حيث هي، كما هو واضح

هذا، مع أنه قد يقال في المثال أيضاً: إن عدم وجوب إكرام زيد في يوم  
الجمعة موجب لخروجه عن موضوع حكم العام مطلقاً، أي مابع عن ظهوره في  
شموله لهذا الفرد رأساً؛ لأن مقتضى دليل الحكمة ليس إلا وجوب إكرام كل عالم  
على الإطلاق بحيث يكون الإطلاق قيداً للإكرام، لا صفة للوجوب، فيكون معناه  
بضميمة دليل الحكمة أن كل عالم يحب أن يُكرم على الإطلاق، أي دائماً  
غير مشروط بحال أو زمان، فخروج زيد في الجملة كاشف عن أنه ليس منهم  
حيث لا يجب إكرامه على الإطلاق.

نعم، لو كان معاد دليل الحكمة أنه يجب دائماً أن يكرم بحيث يكون الإكرام في كل حال و زمان موضوعاً للرحوب على وجه انحلال إلى وجوبات عديدة كما هو معنى العموم الأحوالي، لانتج ما ذكر، لكن دليل الحكمة قاصر إلا عن إثبات إطلاق متعلق الطلب، أي الإكرام، لا إطلاق الطلب - أي وجوبه - كي يفيد عموماً أحوالياً

نعم، ربما يستفاد من المناسبة بين الموضوع و حكمه كون العام من قبيل المفتضي، و عدم ثبوت حكمه في بعض الأحوال و الأوقات لعارض، أو أنه قد يكون خروج المرد في بعض الأحوال بلفظ الاستثناء و نحوه مما يظهر منه إرادة العموم من العام بحسب الأحوال أو الأرمية، فينتج حينئذٍ الاقتصاد على خصوص تلك الحالة، و الرجوع فيما عداها إلى حكم العام، و هذا خارج عن محل الكلام. و لكن الذي يقتضيه التحقيق عدم إهمال العام في المثال و نظائره بالنسبة إلى المرد، لا في خصوص تلك الحالة؛ فإن إنكار ظهور الكلام في شموله لغبر ثبت الحالة كاد أن يكون مصادماً للوجدان، غاية الأمر أنا إن لم نقل بظهوره في العموم الأحوالي نرتكب التقييد بالنسبة إلى هذا المرد، فإن قاعدة الحكمة القاصية بإرادة الإصلاق في كل فرد لا تفصي إلا بإرادته في كل مورد على تقدير إن لم يدل دليل على خلافه، فلا مسافة بين إرادة الحكم مطلقاً في بعض الأفراد و مقيداً في البعض.

الأنرى أن ثبوت الخيار لأكثر أفراد البيع بل جميعها لا يمنع عن ظهور قوله

تعالى «أو فؤا بالعقود»<sup>(١)</sup> في شموله له، فيجب في سائر العقود الوفاء بها مصعاً، و في البيع بعد انقضاء خيار المجلس أو خيار الحيوان، و في غير زمان ظهور العيب مثلاً

و كيف كن فما نحن فيه ليس من هذا القليل.

ولكن لقائل أن يقول. لا سلم أن معنى «لا صلاة إلا إلى القبلة»<sup>(٢)</sup> أنه لا يتحقق شيء منها بلا استقبال، بل معناه أنه لا تتحقق طبيعة الصلاة من حيث هي بلا استقبال، والكلام مسوق لنهي الجنس، المستلزم للعموم السرياني، لا لنفي الأفراد كي يفيد عموماً اصطلاحياً حتى يقال: إن المتبادر من أفراد هذا العام هي أنواع الصلاة الواقعة في حيز الأوامر الشرعية، كصلاة الظهر و العصر و نحوهما، و إن الإتيان بها مستقراً أو غير مستقر من أحوال العرد، فخصوصية الأفراد غير ملحوظة فيها، و إنما الملحوظ جسمها، و «لا صلاة إلا إلى القبلة» يدل بظاهره على انتهاء ماهية الصلاة مطلقاً عند انتهاء الاستقبال، فلا يرفع اليد عن إطلاقه إلا بمقدار دلالة الدليل، و هو النافذة في حال المشي، و المفروض أنه ليس له عموم فرادي حتى يقال إن هذا العرد خرج عن تحت العام، بل عمومه سرياني نشأ من تعيق الحكم على الطبيعة، و معه لا محال لهذا القول.

و لكن يتوخه عليه أن المتبادر من مثل هذا التركيب كون الواقع في حيز كلمة «لا» مكرة، لا اسم الجنس الذي أريد به الطبيعة المطلقة، فالمتبادر من

(١) المائدة ١:٥.

(٢) عذم تحريجه في ص ٨٧ لها مش (١)

«لا رجل في الدار» أنه لا شيء من أفراد الرجل في الدار، لا أن طبيعة الرجل غير موحودة فيها كي يكون عمومها عمومًا سرابيًا، فليتأمل.

و أضعف من الأدلة المتقدمة: الاستدلال له بعموم قوله تعالى: «حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره»<sup>(١)</sup> ضرورة إجمال الآية في حد ذاتها، وكون المراد بها لاستقبال فيما كان معهوداً عندهم، وهو حال مطلق الصلاة، أو خصوص العريضة، كما يؤيد الأخير مورد نزول الآية، و يشهد بمرادها بالخصوص الصحيحة الآتية<sup>(٢)</sup>.

و استدلل للقول بعدم الاشتراط: بالأصل.

و هو وجيه بعد ما عرفت من أنه لا دليل يُعتمد به على الاشتراط بناءً على ما هو لتحقيق من أن المرجع عند الشك في الشرطية والجريئة هو الرأية و ما جرى مجراها من الأصول النافية للشرطية، لا الاشتغال، إلا أنك عرفت<sup>(٣)</sup> عند اسحاث عن كيفية صلاة الأعرابي أن مقتضى القاعدة مشاركة العريضة و النافلة في جميع الأجزاء و الشرائط، عدا ما دلّ دليل حاص على اختصاصه بشي مهم، و لذا لو لم تكن لأحبار الدالة على جواز النافلة اختياراً بلا استقبال لا يكاد يشك أحد في شرطية في النافلة أبصاً، كالطهارة و إن كان دليله وارداً في خصوص العريضة. ولكن الاعتماد على هذه القاعدة بعد ثبوت الفرق بينهما في الحملة مشكل، فلا مانع عن الرجوع إلى الأصل الأولي المقرر للشاك، أي الرأية.

(١) الفقه ١٤٤٢ و ١٥٠.

(٢) في ص ١٥٣.

(٣) في ج ٩، ص ٦٧ و ما بعدها.

و يدل عليه أيضاً جملة من الأخبار:

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «استقبل القبلة بوجهك، و لا تقب وجهك عن القبلة فتعبد صلاتك، فإن الله عز وجل يقول لست به عليه السلام في العريضة» (فول وجهك شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) <sup>(١)</sup> الحديث. فإن ظاهرها اختصاص الحكم بالعريضة حيث إن دليله - على ما صرح به الإمام عليه السلام - محصور بها

و عن قرب الإسناد بإساده عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأله عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته؟ فقال «إد كانت العريضة و التفت إلى حلقه فقد قطع صلاته، و إن كانت نافلة لم يقطع ذلك ولكن لا يعود» <sup>(٢)</sup> و نحوه ما عن مستطرفات الررائر نقلاً من كتاب الجامع للبرنطي صاحب الرضا عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته؟ قال «إد كانت العريضة و التفت إلى حلقه فقد قطع صلاته فيعيد ما صلى و لا يعتد به، و إن كانت نافلة لم يقطع ذلك صلاته ولكن لا يعود» <sup>(٣)</sup> فإن ظاهرهما عدم انقطاع النافلة بالاستدبار و لو عمداً، بل طاهرهما إرادة حال العمد، كما يشهد له تعلّق انبهي به، و هو محمول على الكراهة، إذ لا حرمة فيه على تقدير عدم

(١) العروة ١٤٤، ٢ و ١٥٠.

(٢) الفقه ١/١٨٠ و ٨٥٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب القبلة، ح ٣.

(٣) قرب الإسناد ٢١٠/٨٢٠ و فيه: «... فقد قطع صلاته، فيعيد ما صلى، و لا يعتد به، و إن

كانت نافلة...» و عنه في الوسائل، الباب ٣ من أبواب فواطع الصلاة، دين ح ٨.

(٤) المسبئ ٥٧٢٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب فواطع الصلاة ح ٨، و فيهما مثل ما في خبر

علي بن جعفر، لا نحوه.

«قطاع الصلاة به، كما هو معاد الروايتين بلا شبهة.

و في صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فراع فأعد الصلاة إذا كان الالتفات فاحشاً»<sup>(١)</sup>.

و طاهرها - كالحريص المتقدمين - اختصاص الحكم بالفريضة، فلا يكون لالتفات لما حش المناهي للاستقبال قادحاً في النافلة، و هذا ينافي شرطيته لها، فيتأمل

و حبر زرارة - المروي عن تفسير العياشي - قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام:  
لصلاة في السفر في السعيبة والمحمل سواء؟ قال: «النافلة كلها سواء تومئ إيماءً  
أينما توجهت دانتك و سفيتك، و الفريضة تنزل لها عن المحمل إلى الأرض إلا  
من خوف، فإن خمت أومات، و أما السفينة فصل فيها قائماً، و توخ القبلة بجهدك،  
فإن نوحاً عليه السلام قد صلى العريضة فيها قائماً متوجّهاً إلى القبلة و هي مطقة عليهم»  
قال: قلت، و ما علمه بالقبلة فيتوخها و هي مطقة عليهم؟ قال عليه السلام: «كان  
حبرئيل عليه السلام يقومه نحوها» قال: قلت، فأتوجه نحوها في كل تكبيرة؟ قال: «أما  
[في] [النافلة فلا]، إنما تكرر على غير القبلة الله أكبر» ثم قال: «كل ذلك قبلة لامتثل  
(أي إنما تولوا فتم وجه الله)»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>

و هذه الرواية و إن وردت في صلاة المسافر لكن ذيلها كادح تكون

(١) لكامي ٣٦٥٣-٣٦٦/١٠، التهذيب ٢/٣٢٣-١٣٢٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب قواطع الصلاة، ح ٢.

(٢) القرء ١١٥٢.

(٣) تقدّم تحريجه في ص ١٤١، الهامش (٢) و ما بين المعقوفين من المصدر و كما تقدّم.

صريحة في أن جواز النافلة في السفينة و المحمل أينما توجهت الدابة و السفينة  
شأ من أن ذلك كله قبله للمتفعل، فلا مدخلية لحصر صيغة المورد في ذلك.  
و يؤيده الأخبار الخاصة المتقدمة.

فالقول بالجواز ولو في حال الاستقرار على الأرض لا يخلو من قوة، إلا أن  
عدم معهودية الصلاة مستقراً إلى غير القلة اختياراً لدى المشرعة و مخالفته  
للمشهور - كما ادّعاء غير واحد - أوجب التردد فيه، فالأحوط إن لم يكن أقوى  
تركه.

#### (و) على تقدير الجواز ذ(الأفضل استقبال القبلة بها) بلا شبهة.

قال في المدارك: أما أفصلية الاستقبال بالنوافل: فموضع وفاق، و يدل عليه  
التأسي، و عموم قولهم **﴿الْحَبَّاسَاتُ خَفَّيْنَ﴾**: «أفضل المجالس ما استقبل [به] القبلة»<sup>(١)</sup>. انتهى.  
أقول: بل لو كان راكباً، يستحب له النزول و الصلاة على الأرض مستقراً  
مستقبلاً للقبلة لدى التمكن منه، كما يشهد لذلك قوله **﴿لَا تَسْبِقْ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ﴾** في صحيحة  
عبد الرحمن بن الحجاج، المتقدمة<sup>(٢)</sup> التي وقع فيها السؤال عن صلاة النافلة على  
ظهر الدابة في الحضر: «إن كنت مستعجلاً لا تقدر على النزول و تخوفت فوت  
ذلك إن تركته و أنت راكب فنع، و إلا فإن صلاتك على الأرض أحب إلي» إذ  
الظاهر إرادة الصلاة على الأرض بالكمية المتعارفة، أي مع الاستقرار و الاستقبال.

(١) شرائع الإسلام ٧٣: ٤، و عنه في الوسائل، الباب ٧٦ من أبواب أحكام العشرة، ذيل ح ٣، و  
ما بين المعرفين من المصدر.

(٢) مدارك الأحكام ١٤٦: ٣-١٤٧.

(٣) في ص ١٤٤.

و لو صلى على الراحلة، يستحب الاستقبال بتكبير الإحرام خاصة؛ لقوله ﷺ في صحيحة عبدالرحمن بن أبي نجران - المتقدمة<sup>(١)</sup> الواردة في صلاة الليل في المحمل - «إذا كنت على غير القلعة فاستقل القلعة ثم كبر و صل حيث ذهب بك بعيرك»

و كذا لو صلى ماشياً، يستحب له ذلك، بل يستحب له أيضاً لركوع و السجود مستقبلاً، كما يدل عليهما قوله ﷺ في حسنة معارية بن عمار أو صحيحته «يتوجه إلى القلعة ثم يمشي و يقرأ، فإذا أراد أن يركع حول وجهه إلى القلعة و ركع و سجد»<sup>(٢)</sup>

بل عن الحلبي القول بوجوب الاستقبال حال التكبير، و نقله عن جماعة من لأصحاب إلا من شذ<sup>(٣)</sup>.

و لكنك عرفت - فيما تقدم - صعبه، و كون الأحبار الدالة عليه محمولة على الاستحباب بشهادة غيرها مما هو نص في الجوار (و) لذا لا ينبغي الارتياح في أنه (يجوز أن تصلي) النافلة (على الراحلة) أيما توجهت به دأته، و كذا ماشياً نحو المقصد من غير فرق بين حال التكبير و غيره (سافراً و حضراً).

و ما عن بعض<sup>(٤)</sup> من تخصيصه بالسفر، قد عرفت أيضاً - فيما تقدم - صعبه، فلا ينبغي الاستشكل في شيء من ذلك

(١) في ص ١٤٥.

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٤٠، الهامش (٢).

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٤٦، الهامش (١).

(٤) هو بن أبي عقيل، و تقدم تخريج قوله في ص ١٣٨، الهامش (٢).



و إنما الإشكال في جوازها مع الاستمرار على الأرض (إلى غير القبلة) اختياراً. كما تقدّمت<sup>(١)</sup> الإشارة إليه، وإن كان قد يعزى في النظر - بالنظر إلى ما تقدّم - جوازها مطلقاً ولكن (على كراهية متأكّدة) حال الاستقرار، بل مطلقاً (في الحضر) لدى التمكن من الاستقرار، كما يدلّ على الأخير صحيحة عبدالرحمن، المتقدّمة<sup>(٢)</sup>، وإنه وإن كان قد ينزاع من قوله عليه السلام: «فإن صلّتك على الأرض أحبّ إليّ» أن هذا هو الأقصل، لكن يظهر ممّا تقدّمه أن مشأ كون هذا الفرد أحبّ كراهة الصلاة على الراحلة للمعاصر المتمكّن من الإتيان بها مستقراً مستقلاً للقبلة، فليتأمل.

و يدلّ على الأوّل قوله عليه السلام في خبري علي بن جعفر و الرضا، المتقدّمين<sup>(٣)</sup>: «و إن كانت نافلة لم يقطع ذلك صلاته ولكن لا يعود». (و يسقط فرض الاستقبال في كلّ موضع لا يتمكّن منه، كصلاة المطاردة و عند ذبح الدابة المائلة و المتردّية بحيث لا يمكن صرفها إلى القبلة).

في لمذكرك هذا الحكم ثاب بإجماع العلماء، و الأحبار [به] مستفيضة<sup>(٤)</sup>. و يأتي تحقيقه في محاله إن شاء الله.

(١) في ص ١٤٦.

(٢) في ص ١٤٤.

(٣) في ص ١٥٣.

(٤) مذكرك الأحكام ١٤٩٣، و ما بين المعفوفين من المصدر.



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

(الرابع<sup>(١)</sup>: في أحكام الخلل).

(وهي مسائل):

(الأولى: الأعمى يرجع إلى الغير؛ لقصوره عن الاجتهاد، فإن عول على رأيه مع وجود المبصر لأمانة وجدها) منا حار له التعويل عليه مع وجود المبصر على التفصيل الذي عرفته سابقاً بأن عمل على حسب ما يقتضيه تكيفه، صحت صلاته، سواء صادفت جهة القبلة أم لا بشرط إن لم تحرح عما بين المشرق والمغرب.

و ربما يوهم إطلاق المتى صحة صلاته مطلقاً حتى مع تيسر خطئه و خروجه عما بين المشرق و المغرب، فيختلف حينئذ حكمه مع غيره، كما ستعرف.

ولكنه ليس شئ؛ إذ لا فرق بين الأعمى و غيره في وجوب الإعادة عند استئانة الخطأ لفاحش المفصي إلى الاستدبار، كما يشهد له - مضافاً إلى إطلاق

---

(١) أي، الموضع الرابع

لأدلة لائقة - خصوصاً صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله أنه سأل  
 أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعمى صلى على غير القبلة، فقال: «إن كان في وقت  
 بعيد، وإن كان قد مضى الوقت فلا يعيد»<sup>(١)</sup>

و حمر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام «الأعمى إذا [صلى] "لغير القبلة وإن  
 كان في وقت بعيد، وإن كان قد مضى الوقت فلا يعيد»<sup>(٢)</sup>

و لا يمكن تبريل الخبرين على ما إذا صلى مسامحة من غير أن يجد من  
 معه الوثوق بالقبلة أو يعول في شخصها على أمانة طيبة على حسب ما يقتضيه  
 تكليفه، فإنه مع نفعه في حد ذاته ينافيه عدم الإعادة بعد خروج الوقت

(و إلا) أي وإن لم يكن تعويله على رأيه بمقتضى تكليفه، بل ناشئاً من  
 المسامحة (فعليه الإعادة) إن أخطأ، سواء أخرج عما بين المشرق والمغرب أم  
 لا، لأنه لم يخرج عن عهدة تكليفه، فلا يعذر في محالمة القبلة التي هي شرط في  
 لصلاة

و الأحبار الدالة على أن ما بين المشرق والمغرب قبلة إنما هو في غير ما إذا  
 تمكن من تشخیص جهتها الخاصة حال السروع في الصلاة، كما عرفت في محله  
 و يشهد له - مصافاً إلى ذلك - صحيح الحلبي أو حسبه عن أبي عبدالله عليه السلام  
 في الأعمى يؤم القوم و هو على غير القبلة، قال: «يعيد و لا يعيدون فإنهم قد  
 تحزوا»<sup>(٣)</sup>

(١) الفقيه ١/١٧٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة، ج ٨.

(٢) تدبر ما من المعقوفين في النسخ الخطية والمجترقة، ص ١٠٠، و ما أشتبه من المصدر.

(٣) الفقيه ١/٢٤٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة، ج ٩.

٤. كذا في ٣/٣٧٨، التهذيب ٢/٢٦٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة، ج ٦.

و هذه الرواية يتعين حملها على ما إذا وقعت صلاتهم فيما بين المشرق و المغرب بقرينة غيرها من الأحكام الآتية. فتكون حينئذ كالنقص في المدعى ولا فرق في وجوب الإعادة بين ما لو انكشف خطؤه في الوقت أو في حرجه، فإننا وإن قلنا بأن النقص، بأمر جديد لكن الأمر الجديد نقصاء ما فات محقق، ولا أثر لصلاة العاسدة في الجمع عن صدق الفوت<sup>(١)</sup>

و قد يقال - كما هو ظاهر المتن - بأنه يجب عليه الإعادة مطلقاً، سواءً خطأ أم لم يخطأ، لأنه دخل في الصلاة دخولاً غير مشروع وفيه ما تقرّر في محله من صحة عبادة الحاهل التارك للاحتياط و لتقيد على تقدير مصابقته للواقع، فالمنجّه ما عرفت من احتصاص الطلان بصورة الخطأ

نعم، لو صوّى متردداً في شرعية عمله، أثبته الطلان على الإطلاق؛ سواءً على اعتبار الحرم في البتة، و بطلان عبادة المتردد مع التمكن من إزالته، لكن لما فيه تأمل، كما عرفت مضافاً في بية الوضوء.

المسألة (الثانية) إذا صلى إلى جهة<sup>(٢)</sup> بحسب ما يقتضيه تكبيله (إما لغلبة الظن أو لضيق الوقت<sup>(٣)</sup> أو لغير ذلك) ثم تبين خطؤه<sup>(٤)</sup> بعد الفراغ من الصلاة (فإن كان منحرفاً يسيراً<sup>(٥)</sup>) بحيث لم يحرج عما بين المشرق و المغرب (فالصلاة ماضية).

(١) قال في الجواهر: ملاحف معتد به بين المتأخرين من أصحابنا و

(١) في ص ١٠٤، مادة كما لا يخفى.

متأخر بهم، بل في الذكر و التنقيح و المحكي عن الروص و المقاصد العلية الإجماع عليه<sup>(١)</sup>. انتهى.

و يشهد له - مضافاً إلى ما عرفته عند البحث عن جهة القبلة من أنه قد يكون ما بين المشرق و المغرب قبلة كنه، و القدر المتيقن منه إنما هو في مثل لمرض - خصوص صحبة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال فئت له الرجل يقوم في صلاة ثم يطر بعد ما فرع يرى أنه قد انحرف عن القبلة يميناً و شمالاً، فقال: «قد مصت صلاته، و ما بين المشرق و المغرب قبلة»<sup>(٢)</sup>

و موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل صلى على غير القبلة فيعلم و هو في الصلاة قبل أن يعرف من صلاته، قال: «إن كان متوجهاً فيما بين لمشرق و المغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعة يعلم، و إن كان متوجهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة»<sup>(٣)</sup> و لاستدلال بهذه الرواية بلحاظ عدم الفرق بين أبعاد الصلاة و حملتها في شرطية الاستقبال.

و رواية القاسم بن الوليد قال: سأله عن رجل تبسّ له و هو في الصلاة أنه على غير القبلة، قال: «يستقبلها إذا أثبت ذلك، و إن كان قد فرع منها فلا يعيدها»<sup>(٤)</sup>

(١) جواهر الكلام ٢٤٨، و راجع. مذكره المفهات ٣٢:٣، المسألة ١٥٠، و التنقيح الرائع ١: ١٧٧، و روض المحقق ٥٤٣:٢، و المقاصد العلية: ٢٩٤.

(٢) الفقيه ١: ١٧٩/٨٤٦، التهذيب ٢: ٤٨٨/١٥٧، الاستبصار ١: ٢٩٧/١٠٩٥، الوسائل، باب ١٠ من أبواب القبلة، ج ١، و تقدّم الصحيحة أيضاً عن الفقيه في ص ٨٣.

(٣) تقدّم بخبريها في ص ٣١، الهامش (٢).

(٤) التهذيب ٢: ٤٨٨/١٥٨، الاستبصار ١: ٢٩٧/١٠٩٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القبلة،

الصلاة / أحكام الحلال في الغيبه . . . . . ١٦٣

و هي محمولة على ما إذا كان الانحراف بين اليمين و اليسار، شهادة لمؤتقة المتقدمة<sup>(١)</sup> و غيرها، فالصحيح في «استقلالها» راجع إلى القصة، لا إلى الصلاة، بقربة ما عرفت.

و حرر الحسن بن طريف - المروئي عن قرب الإسناد - عن الحسين بن علوان عن صادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول «مَنْ صَلَّى عَلَى عِرْقَةٍ وَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى الْقِبْلَةِ ثُمَّ عَرَفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِيهَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ»<sup>(٢)</sup>

و حرر موسى بن إسماعيل بن موسى - المروئي عن نوادر الراويدي - «مَنْ صَلَّى عَلَى عِرْقٍ لِقِبْلَةٍ فَكَانَ إِلَى عِزِّ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ فَلَا يَعِيدُ الصَّلَاةَ»<sup>(٣)</sup>  
و عن جملة من الأصحاب إطلاق القول بوجوب الإعادة في الوقت على مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ الْقِبْلَةِ<sup>(٤)</sup> من غير تفصيل بين الانحراف اليسير و الكثير الموحب للحرج عما بين المشرق و المغرب، بل عن بعضهم<sup>(٥)</sup> دعوى الإجماع عليه ولكن لا يحصى عليك - خصوصاً بعد التأمل فيما أسلفناه عند تشخيص سمت القلة و استظهرناه من المشهور - أنه ليس لإطلاق قولهم بالإعادة ظهور في المحالفة، كما يؤيد ذلك دعوى غير واحد عدم الخلاف في عدم الإعادة عند تبين

(١) في ص ١٦٢

(٢) قرب الإسناد ١١٣-١١٤/٣٩٤، الرسائل، الباب ١٠ من أبواب الغيبه، ج ٥.

(٣) لم نجده في سحنا المطبوعة من الروايات، و عنها في بحار الأنوار ٢٦/٦٩، ٨٤.

(٤) المقبعة ٩٧، النهاية: ٦٤، المصنوع ٨٠، القصة: ٦٩، السرائر ٢٠٥، و حكاه عنها

الحري في أحداث الماصره ٤٣٥، ٦.

(٥) الشيخ الطوسي في الخلاف ٣٠٦-٣٠٤، المسألة ٥١.

الإحراف اليسير الغير البالغ حدَّ المشرق و المغرب.

و يؤيده أيضاً أنَّ من المستبعد عدم اعتنائهم بهذه الأحبار المستعصية لمصرحة بالمطلوب، السالمة عن المعارض، عدا بعض إطلاقٍ قابلة لتقييد أو لتويل، فمرادهم بالقبلة في المقام - بحسب الطاهر - ما يعم ما بين المشرق و المغرب، معولين في ذلك على صحيحة معاوية بن عمار، المتقدمة<sup>(١)</sup> الواردة في خصوص لمسألة، المصرحة بأن ما بين المشرق و المغرب قبلة

و أصرح بها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا صلاة إلا إلى اقبلة» قال قت: أين حد القبلة؟ قال: «ما بين المشرق و المغرب قبة كنه» قال قت: فمن صلى لغير القبلة أو في يوم<sup>(٢)</sup> «عيم في»<sup>(٣)</sup> غير الوقت؟ قال: «يعيده»<sup>(٤)</sup> و كيف كان فهاتان الصحيحتان حاكمتان على الأخبار المطلقة الآتية الدالة على أنَّ من صلى لغير القبلة أعادها في الوقت، لا في خارجه، فإنهما مدلولهما للعطي تدلان على اختصاص موضوع تلك الأخبار بما لو صلى خارجاً عما بين المشرق و المغرب، و قد أشرنا في محله إلى أنَّ عدم إمكان الأحاد بظاهر صحيحتين على الإطلاق لا يقتضي طرحهما رأساً، كما أنَّ مقتضى تخصيص لإعادة في تلك الأخبار بما إذا تبين الخطأ في الوقت لا في خارجه تقييد ما يستهد من أغلب الأخبار المتقدمة معهوداً و من ديل صحيحة زرارة مطوقاً من

(١) في ص ١٦٢.

(٢) في السخ العظيمة و الحبرية: «ليوم» بدل «في يوم»، و ما أشتاه من المصدر

(٣) في الفقيه: «و في»

(٤) تقدّم تحريجها في ص ٨٧ الهامش (١)



الإعادة عند الخروج من المشرق و المغرب بما إذا كان انكشاف الخطأ قبل خروج الوقت

فما رعمه صاحب الحدائق - من قوة القول بوجوب الإعادة في الوقت لا في خارجه على الإطلاق، كما حكى القول بذلك عن ظاهر القدماء<sup>(١)</sup> - في غاية الضعف و ب. د مع في تشييده حيث زعم أن الأخبار متعارضة، و السنة بين العموم من وجه، حيث إن الأخبار المتقدمة الدالة على أن «مَنْ صَلَّى فيما بين المشرق و المغرب لا يعيده حاضرة من حيث القبلة، و عامة من حيث تيسر الخطأ في الوقت أو في خارجه، و الأخبار الآتية بعكس ذلك، فترجيح الأول - أي تخصيص الأخبار الآتية بهذه الأخبار، و حملها على ما إذا كان الانحراف بالغاً حد المشرق و المغرب - يحتاج إلى دليل، و هو مفقود.

ثم نقل عن العلامة أنه ذكر لذلك وجهين

أحدهما: موافقة عدم الإعادة ما لم يكن الانحراف كثيراً لأصالة البراءة و ثانيهما: ما نتهى عليه من حكومة صحيحة معاوية على تدب الأحرار، و تخصيص موضوعها بغير ما لو صلى فيما بين المشرق و المغرب، فلا معارضة بينهما.

لكن العلامة رحمته الله عثر عن هذا ما أعطه - على ما حكاه في الحدائق -  
الثاني أننا سمع تخصيص ما ذكرتم من الأحاديث أصلاً؛ لأن قوله عليه السلام «ما بين المشرق و المغرب قبلة» ليس مخصصاً للحديث الدال على وجوب إعادة

(١) حدائق لنصرة ٤٣٧٦

في الوقت دون خارجه لمن صلى إلى غير القبلة، إذ أفصى ما يدل عليه أن ما بين المشرق والمغرب قلة، بل لعائل أن يقول إن قوله «إذا صليت وأنت على غير القبلة» يتناول لفظ القبلة ما بين المشرق والمغرب<sup>(١)</sup> انتهى

فكان صاحب الحدائق لم يصل إلى كه مراده حتى أنه احتمل كون ما عنده من السحرة غلطاً، فقال بعد نقل كلامه معترصاً عليه ما هذا لفظه ولا يحصى ما فيه من الاستناد إلى الأصل كما ذكره. فمعارض بأن الأصل شغل الدمة بالعبادة، وهذا أصل متيقن<sup>(٢)</sup> لا مناص عنه، فلا يحكم براءة الدمة إلا بيقين مثله، والأخبار هما متعارضة كما عرفت، والوقت باق، والحطاب متوخه، فلا تيقن براءة الدمة إلا بالإعادة في الوقت، وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عيه، ولا يتطرق إليه لإيراد من خلفه ولا من بين يديه.

وما منع التحصيص فلا يخفى ما فيه؛ فإني لا أعرف لكلامه هنا وجه استقامة، ولعل السحرة التي عندي لا تحلو من غلط.

ثم جدد المقال في تشييد الاستدلال بزيادة على ما قدمه مما نقى منه حصه بما صورته. أن صحيحة معاوية المشار إليها قد دلت على أن من صلى بطن القبلة ثم نسي انحرافه إلى ما بين اليمين والشمال فقد صححت [صلاته]؛ لأن ما بين المشرق والمغرب قلة، وتبين الانحراف عن القبلة أعم من أن يكون في الوقت أو في خارجه، فيمكن تفيد هذا العموم بما فضلته تلك الأخبار من أن من صلى

(١) الحدائق الباصرة ٤٣٧:٦-٤٣٨، وانظر منتهى المطلب ١٩٧:٤.

(٢) في «ص ١٦» والقيمة الحجريّة «استقن».

إلى غير القبلة ثم تبين ذلك فإن كان في الوقت أعاد، وإن كان خارج الوقت فلا إعادة عليه، بأن يحمل على تبين الانحراف بعد خروج الوقت، وحيث فتحت الإعادة في وقت وإن كان فيما بين اليمين واليسار، وهذا بحمد الله سبحانه أيضاً طاهر لا مرية فيه<sup>(١)</sup>. انتهى.

وليت شعري بعد أن اعترف بدلالة الصحيحة على أن علة صحة الصلاة كون ما بين المشرق والمغرب قبلة فما معنى تقييد هذه الرواية بتلك الأحبار القننة بأن من صلى إلى غير القبلة أعادها مع ما ية موضوعهما؟ وكيف يمكن التقييد؟ مع أن مقتضى هذه العلة عدم المقتضي لإعادة الصلاة وكونها صحيحة في الواقع بحيث لو كانت الصحيحة واردة في خصوص ما بعد الوقت لكان بقول بعدم الإعادة في الوقت أيضاً بمقتضى العلة المخصوصة، بل كيف تحمل على تبين الانحراف بعد خروج الوقت؟ مع أن مقتضى عموم تلك الأحبار النافية لإعادة بعد الوقت، التي خصص بها هذه الصحيحة. عدم الفرق بين ما لو كانت الصلاة فيما بين المشرق والمغرب أو مستديراً للقبلة، فكيف يتوَحَّه التعليل حيث؟ مع أن عدم الإعادة لا يوطئه، ولو لا وضوح فساد هذا الجمع واستلزامه طرح لمعصرة المستعينة المتقدمة مطوقاً أو مفهوماً بلامقتضى، لسطا الكلام في بيان ما فيه من لمعاسد بالنظر إلى كل واحد من الأحبار، ولكن وضوح الحال أعدا عن ذلك

فظهر بما ذكرنا أنه لا مجال للارتباب في أنه لو تبين بعد الصلاة الخطأ وكان

(١) الحقائق الناصرة ٤٣٨٦، وما بين المعقوفين من المصدر.

الاحراف يسيراً غير بالغ حدّ المشرق والمغرب. ثم تجب الإعادة لا في الوقت ولا في حارجه، بل صحت صلاته (وإلا) أي وإن لم يكن الاحراف يسيراً، بل كثيراً بامعاً حدّ المشرق والمغرب - والمراد بالمشرق والمغرب في النصوص والاعتاوى بحسب الظاهر كما صرح به غير واحد يمين القبلة وشمالها، لا خصوص المشرق والمغرب - (أعاد في الوقت) لا في حارجه، يعني إن تيسر الحطّ قبل خروج الوقت بحيث تمكّن من إعادة الصلاة في الوقت ولو بإدراك ركعة، أعادها، فإن أهمس والحال هذه، قصاها كغيره متى أهمل الفريضة في وقتها بعد تسجّر التكليف بها عمداً، وإلا فقد مضت صلاته.

(وقيل) كما عن حملة من المدماء والمتأخرين<sup>(١)</sup>، بل عن بعض<sup>(٢)</sup> نسبته إلى المشهور (إن بان أنه استدبر، أعاد وإن خرج الوقت).  
(والأول أظهر) حيث يشهد له حملة من الأبحار المعنبرة التي تقدّمت لإشارة إليها.

منها: صحيفة عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إد صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك صليت وأنت على غير القبلة و

(١) منهم: المعبد في المفتحة: ٩٧، والطوسي في النهاية: ٦٤١، والمبسوط ٨٠١:١، وسائر في المراسمة: ٦١، وابن زهرة في المصباح: ٦٩، والعلامة الحلي في إرشاد الأذهان: ٢٤٥١، وقواعد الأحكام ٢٧١، ونهاية الأحكام ٣٩٩:١، والتهذيب في اللمعة: ٢٩، والسيوري في السمع الرائع ١٧٧:١ - ١٧٨، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٧٤:٢ - ٧٥، والجعفرية (ضمن رسائل المحقق الكركي) ١٠٤:١، وحكاية عنها العامل في مفاتيح الكرامة ١٢٦:٢

(٢) شهيد الثاني في الروضة البهية ٥٢٠:١، وحكاية عنه في مفاتيح الكرامة ١٢٦:٢

أنت في وقت فأعف، وإن فاتك الوقت فلا تعد<sup>(١)</sup>.

و صحبة سليمان بن خالد قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في قعر<sup>(٢)</sup> من الأرض في يوم عيم فيصلي لعير القبلة ثم يصحى<sup>(٣)</sup> فيعلم أنه صلى لعير فعلة كيف يصح؟ قال: «إن كان في الوقت فليعد صلاته، وإن كان مصى الوقت فحسبه اجتهد»<sup>(٤)</sup>.

أقول: فيه إيماء إلى اشتراط عدم كونه متباً على المسامحة.

و صحبة يعقوب بن يقطين، قال: سألت عبداً صالحاً عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس و هو في وقت، أيعيد الصلاة إذا كان قد صلى على غير القبلة؟ وإن كان قد تحزى القبلة بجهده أتجرئه صلاته؟ فقال: «يعيد ما كان في وقت، فإذا ذهب الوقت فلا إعادة عليه»<sup>(٥)</sup>.

و صحبة عبد الرحمن بن أبي عبد الله أنه سأل الصادق عليه السلام عن رجل أعمى صلى على غير القبلة، فقال: «إن كان في وقت فليعد، وإن كان قد مضى الوقت فلا يعد» و سأله عن رجل صلى و هي مغيمة<sup>(٦)</sup> ثم تجلت فعلم أنه صلى

(١) الكافي ٣/٢٨٥-٢٨٤، التهذيب ١/٤٧٢ و ٥٥٤/١٤٢، الاستبصار ٢/٢٩٦-١٠٩٠.

الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة، ح ١.

(٢) القعر من الأرض للماء التي لا ماء فيها ولا سائر موضع البحر ٤٦٣٣، القعر.

(٣) الصحاح: دهاب الغيم، مجمع البحرين ٢/٢٦١: «صحاه».

(٤) الكافي ٩/٢٨٦-٢٨٥، التهذيب ١/٤٧٢ و ٥٥٣/١٤٢، الاستبصار ٢/٢٩٦-١٠٩١.

الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة، ح ٦.

(٥) تهذيب ١/٤٨٢ و ٥٥٢/١٤١، الاستبصار ٢/٢٩٦-١٠٩٣، الوسائل، الباب ١١ من

أبواب القبلة، ح ٢.

(٦) في القبة، معيّمه.

على غير القبلة، فقال: «إن كان في وقتٍ فليعد، وإن كان الوقت قد مضى فلا يعد»<sup>(١)</sup>

و حرر ررارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا صليت على غير القبلة فاسس  
لك قبل أن تصح أنك صليت على غير القبلة فأعد صلاتك»<sup>(٢)</sup>

و هذه الرواية من مؤيدات القول بامتداد الوقت الاضطرابي للمشاءين إلى  
لصبح.

و رواية محمد بن الحصين، قال: كتبت إلى عبد صالح الرجل يصلي في  
يوم عيم في فلاة من الأرض و لا يعرف القبلة فيصلّي حتى إذا فرغ من صلاته  
بدت له الشمس، فإذا هو قد صلى لغير القبلة، أعتدّ بصلاته أم يعيدها؟ فكت  
«يعيدها ما لم يفته الوقت، أو لم يعلم أن الله يقول و قوله الحق (فأينما تولّوا فثمّ  
وجه الله)»<sup>(٣) (٤)</sup>

و ما في ذيل الرواية ممّا يشهد بسقوط شرطية الاستقبال عند اشتباه القبلة،  
و كهاية صلاة واحدة لكن بشرط العلم بالحكم، كما في القصر و النمام، و قد  
عرفت في محله عدم سلامتها عن المعارض.  
و كيف كان فهذا غير قاذح بمحلّ الامتشاف.

(١) تقدّم تحريجها في ص ١٦٠، الهامش (١).

(٢) التهذيب ١٥٦/٤٨٢، الاستبصار ١٠٩٤/٢٩٧، الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة،

ح ٣

(٣) النقرة ١١٥٢.

(٤) التهذيب ١٦٠/٤٩٢، الاستبصار ١٠٩٧/٢٩٧، الوسائل، الباب ١١ من أبواب القبلة،

ح ٤

و حمر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الأعمى إذا صلى لعبير القبلة فإن كان في وقتٍ فليعد، وإن كان قد مضى الوقت فلا يعيد»<sup>(١)</sup>

و قد عرفت أن مقتضى الجمع بين هذه الأخبار والأخبار المتقدمة أنها إنما هو حمل هذه الأخبار على ما إذا كان الانحراف كثيراً واصلًا حدَّ المشرق و المغرب، و تقييد الإعادة - المستفادة من تلك الأخبار - مذهباً أو منطوقاً - عند لخروج عما بين المشرق و المغرب بالوقت بهذه الأخبار المصرحة بالتعصيل فتحصل من مجموع الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض: أنه إذا كان الانحراف فيما بين المشرق و المغرب فقد مضت صلاته، و إلا أعادها في الوقت لا في خارجه من غير فرق بين الاستدبار أو التشريق و التعريب.

فما حكى عن المشهور<sup>(٢)</sup> من الإعادة في خارج الوقت أيضاً في صورة الاستدبار مما لم يتصح وجهه

و ربما ذكروا له بعض التوجيهات التي لا ينبغي الالتفات إليها في مقابل ما سمعت، أقواها الاستشهاد له برواية معمر بن يحيى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة و قد دخل وقت صلاة أخرى، قال «يصلّيها قبل أن يصلّي [هذه] التي قد دخل وقتها إلا أن يحاذي فوت التي دخل وقتها»<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في ص ١٦٠، الهامش (٣).

(٢) لاحظ الهامش (٢) من ص ١٦٨.

(٣) التهذيب ٤٦٠-٤٧٠/١٥٠، الاستبصار ٢٩٧١-٢٩٩/١٠٩٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب

الصلاة، ح ٥، وفيه بدون الدليل، و ما بين المعقوفين من المصدر.

و قوله عليه السلام في موثقة عمار المتقدمة<sup>(١)</sup>: «و إن كان متوخيها إلى دبر القلعة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه إلى القلعة ثم يفتح الصلاة»  
و عن النهاية أنه وردت رواية بأنه إذا صلى إلى استدبار القلعة ثم علم بعد خروج الوقت، وجب إعادة الصلاة<sup>(٢)</sup>.

و في الجميع ما لا يخفى

أما رواية معمر: فهي مع ضعف سندها لا تحتض بصورة الاستدبار كي تصلح شاهدة لتفديد الأخبار المتقدمة بغير هذه الصورة، فهي معارضة لتلك الأخبار، و لا تصلح للمكانة، مع إمكان ارتكاب التأويل فيها بزيادة وقت العصر و العشاء من الصلاة الأخرى لامطلقها، أو الاستحياب، كما يؤيدهما عدم وحبو ترثب الحاصرة على العائنة على الأطهر

و ما قد يتوهم من أن قيام الإجماع و نحوه على عدم وحبو الإعادة بعد خروج الوقت في غير الاستدبار يجعلها بحكم الحاضر المطلق، فيخصص بها الأخبار المطلقة، مدفوع بعد العصر عما أشربا إليه من عدم انحصار تأويلها في إرادة الاستدبار بالخصوص حتى يكون الإجماع كاشعاً عن إرادته بالخصوص: أن ورود تخصيص على أحد العامين دليل منفصل - كإجماع و نحوه - لا يجعله بحكم الحاضر المطلق في تخصيص الآخر به كي يرتفع بذلك التعارض، بل العرة في مقام التعارض مظاهر كل من الدليلين من حيث هو مع قطع النظر عن

(١) في ص ٣١ و ١٦٢.

(٢) النهاية: ٦٤، الوسائل: الباب ١١ من أبواب القلعة، ج ١٠.



لمخصصات المنفصلة، كما تقرّر في محلّه: فرواية معمر على تقدير صحّة سندها و عدم قولها للتأويل يتعيّن طرحها؛ لأجل المعارضة.

ولكنك عرفت أنّها لا تأبى عن التأويل العبر المتنافي للأحجار المتقدمة و أمّا موثقة عمّار فمع العَص عن أنّ المتبادر منها إرادة ما هو المتعارف من تبيان الصلاة في سعة الوقت أو في خارجه، و فرض وقوعها في آخر الوقت بحيث لم يبق من الوقت بعد قطعها مقدار إعادتها و لو بأداء ركعة فرض رادر يصرف عنه الإطلاق، و على تقدير عدم الانصراف يتعيّن صرفه بقريّة ما عرفت؛ أنّ المساق إلى الدهش من الشرطيّتين المتتابعين كون الثانية تعبيراً عمّا يفهم من الأولى، فموضوعها بقيص ما هو المذكور في الأولى، فالمراد بذُبر القبلة بقريّة المقابلة ما كان جارحاً عمّا بين المشرق و المغرب، و نحصيل الاستدبار بالذكر لدجري مجرى العادة في مقام التعبير، لا لإرادته بالخصوص

و أمّا المرسلة: فهي غاية الضعف؛ فإنّها من أضعف أنحاء الإرسال؛ لكونها نقلاً لمضمون رواية مجهولة العين، فيحتمل قوياً كونها نقل مضمون موثقة عمّار بحسب ما أدّى إليه نظر الناقل.

بقي في المقام إشكال، و هو أنّه إن كانت الصلاة الواقعة بلا استقباب صحيحة في الواقع، فلا مقتضي لإعادتها في الوقت، و إلّا وجب الخروج عن عهدها في خارج الوقت أيضاً.

و ربّما يتعمّى عن ذلك بأن شرط الصلاة إنّما هو استقبال ما يبره قلّة بحسب ظنّه، سواء طابق الواقع أم لا، لكن شرط عدم انكشاف الحلاف قبل

## حروح الوقت.

و فيه نظر - إذ الظاهر أن اعتبار الظن في المقام من باب لطرفية إلى الواقع، لا الموضوعية كي يتوجه به ما ذكر، كما لا يحصى على من لاحظ دليبه

والأولى أن يقال في حل الإشكال بعد الغض عن أن هذه أحكام توفيقية لا حاطة لما بالخصوصيات المقتضية لها حتى يتطرق فيها مثل هذه الإشكال خصوصاً بعد الالتفات إلى أن نظير المقام في الشرعيات غير عزيز إن مطلوبية الصلاة و وجوبها على ما يستفاد من الأدلة الشرعية إنما هو من قبيل تعدد المطلوب، فمتى أتى بها في أول الوقت فائدة لبعض شرائطها الاختيارية و تمكن من إعادتها بحيث لا يحتل شيء من شرائطها، جاز بقاء الأمر المتعلق بأكمل الأفراد الذي تعلق به التكليف مع الإمكان، و أما إن تعذر عليه ذلك بأن لم يتمكن من إعادتها إلا فائدة لهذا الشرط أو لمثله أو لما هو أهم منه هي نظر الشارع، فلا مقتضي لإعادتها، فالصلاة الواقعة في خارج الوقت و إن صادفت القبلة ولكنها أنقص مما أتى به في الوقت؛ لأن خصوصية الوقت أهم لدى الشارع من رعاية الاستقبال، كما يظهر ذلك في مقام دوران الأمر بين ترك أحد الأمرين، فالصلاة الناقصة المأتي بها في الوقت فاسدة على تقدير تمكن المكلف من إيجادها في صمن مرد كامل، وإلا فهي في حد ذاتها أكمل مما يأتي به في خارج الوقت، فلا مقتضي للأمر بإعادتها.

و ن شئت قلت، شرطية الاستقبال مخصوصة بحال التمكن، فالمعتقد لخلاف أو الظان به الذي تكلفه العمل بطنه غير متمكن من ذلك، لكن يعتبر في

سقوط الشرطية استيعاب العذر و عدم زوال جهله مادام الوقت باقياً، كما هو الأصل في كل تكليف اضطراري لم يدل دليل خاص على خلافه.

(فإن تبين الحلل و هو في الصلاة، فإنه يستأنف) مع سعة الوقت (على كل حال، إلا أن يكون منحرفاً يسيراً) أي فيما بين المشرق و المغرب (فإنه يستقيم) و يمضي في صلاته (و لا إعادة) عليه.

كما يشهد لذلك - مضافاً إلى إمكان استفادته من إطلاق الأدلة التي قد أشرك إلى أنه يستعاد من مجموعها - بعد رد بعضها إلى بعض و الجمع بينها و بين غيرها من الأدلة المتقدمة عند البحث عن جهة القبلة - أن ما بين المشرق و المغرب قبلة لمن لم يتمكن من تحصيلها في جهة أصبق من ذلك و لو لعقلته حال الصلاة أو اعتقاده لدخلاف و لو ظناً يصح له التعويل عليه، لا مطلقاً، و أن الصلاة إلى غير لقبله باطلة، فيستفاد من ذلك هذا التمهيل حيث إن ما صدر منه خطأ صادف القبلة الاضطرابية، و بعد الالتفات و استبانة الخطأ يتبدل تكليفه، فيستقيم و يمضي في صلاته على إشكالٍ بالنظر إلى أن التذكر لو لا الأدلة الخاصة كما يأتي التكلّم فيه في نظائر المقام في أحكام الحلل إن شاء الله - خصوص موثقة صّار - التي هي نص في المدعى - و رواية القاسم بن الوليد، المتقدمتين في صدر المسح<sup>(١)</sup>.

و لو صاق الوقت عن الاستشاف و لو بأداء ركعة، استقام و مضى في صلاته حتى مع الاستدبار، لكن بشرط أن يكون المضي في الصلاة موجباً لإدراك الوقت

و لو تركه حيث يدور الأمر حيث يبين الإخلال بالوقت أو القبلة، وقد أشرنا أيضاً إلى اختصاص شرطية الاستقبال بصورة التمكن منه مع رعاية الوقت، فهي في غير مثل المرحص، فما صدر منه قبل استيابة الحظاً وقع صحيحاً؛ لأنه كان معدوراً حال العمل من الاستقبال، وقد استوعب عذره الوقت حيث لا يتمكن من أعدته أداء، فعليه المضي في صلاته وإن استلزم ذلك فوات الاستقبال فيما بقي منها أبصراً فصلاً عن رعايته بالسبب إلى رماي التذكر والانحراف إلى القبلة.

و ما في موثقة عمار من إطلاق الأمر بقطع الصلاة في صورة الاستدبار منصرف أو مصروف إلى غير مثل المرحص؛ جمعاً بين الأدلة.

و لكن الاحتياط بالإتمام والإعادة في خارج الوقت من لا يسعي تركه، والله العالم.

و اعلم أنه قد يترامى من تخصيص الأصحاب عنوان الموضع في لعروع المتقدمة من صلى بطن القبلة اختصاص الأحكام المتقدمة لديهم بالطائ، دون العادل عن رعاية القبلة أو المعتقد للحلاف.

ولكن الظاهر عدم إرادتهم الاختصاص، و تعيرهم بالطائ إنما للحرى محرى لعالب من عدم الخطأ إلا مع الطن، أو لغلبة وقوع التعبير عن مطلق الاعتقاد المحالف للواقع بالطن.

و كيف كان فالأظهر عدم اختصاص شيء من المروع بخصوص الطائ، بل نعم مطلق من صلى لغير القبلة لا عن عمد و ما بحكمه، كالمسامح في تشخيصها بحسب ما يقتضيه تكليفه، أو الحاهل بالحكم. أي شرطية الاستقبال للصلاة، فلا

فرق بين ما لو طُن بالقبلة طُنّاً جار له التعويل عليه، أو عَص عن مراعاتها، أو اعتد  
اعتقاداً حزمياً بأنَّ الجهة التي يصلي إليها قبلة على سبيل الجهل المركّب أو عصى  
سبل العصاة والاشتباه، كما أنّه ربما يعلم بجهة القبلة واقعاً ولكن حين الصلاة  
يشته عليه الأمر، فتوهم كون جهة هي القبلة بواسطة بعض المناسبات المعروفة  
في ذهنه، فيصلي في المسجد - مثلاً - إلى عكس المحراب، لا لحطئه في  
التشخيص، بل لحطوره كون هذه الجهة قبلة في ذهنه و اشتغال قلبه بالعوائق  
لمناعته عن الالتفات إلى مخالفته للواقع، فهي جميع هذه الفروض لو تبين خطؤه  
بعد الفراغ من الصلاة وكان الانحراف يسيراً - أي فيما بين المشرق و المغرب -  
لم يعد للصلاة، ولو كان كثيراً، أعادها في الوقت، لا في خارجة، ولو تبين في الأثناء -  
استقام و مضى في صلاته على التقدير الأول، و استأنفها على الثاني، كما عرفت.  
أمّا ما عدا الصورة الثانية - أي الانحراف الكثير المتيّن بعد الصلاة -  
فواضح، فإن مقتضى إطلاق الأحكام الدالة على صحّة الصلاة الواقعة فيما بين  
لمشرق و المغرب خصوصاً الصحيحين<sup>(١)</sup> الدائنين على أنّ ما بين المشرق و  
لمغرب قبلة: عدم الفرق بين ما لو صلى عملاً أو خطأ برغم كون ما يصلي إليه قبلة  
جارماً بذلك أو طناً؛ إذ غاية ما ثبت بالأدلة الخارجية تخصيص ما في الصحيحين  
بالنسبة إلى مَنْ تمكّن حال الصلاة من تشخيص سمت الكعبة في أقل من ذلك و  
لم يكن معدوراً في تركه، كما هي جميع هذه الصور

و أمّا الصورة الثانية - أي الانحراف الكثير - فالحكم أيضاً ما عرفت من

(١) تقدّمنا في ص ٨٣ و ٨٧

الإعادة في الوقت، لا في خارجه، لإطلاق بعض الأخبار المتقدمة الدالة عليه  
نعم، ربما يسبق إلى الذهن من أغلب تلك الأخبار إرادة الملتفت الذي  
اشتبه عيه القبلة حال الصلاة بواسطة القيم أو العمى، فصلّى بحسب ما يقتضيه  
تكليفه، فاكشف بعد الصلاة في الوقت أو في خارجه خطأه.

ولكن هذا لا يقتضي احتصاص الحكم به.

و قوله عليه السلام في بعض تلك الأخبار المفصلة بين الوقت و خارجه بعد أن  
مضى الإعادة في خارج الوقت «محله اجتهاده»<sup>(١)</sup> لا يدل على ثبوتها مطلقاً عند  
ترك الاجتهاد حتى مع العملة أو الخطأ في الاعتقاد، وإنما يستشعر منه عدم  
معدوريته على تقدير المسامحة و ترك الاجتهاد مع الالتفات - كما هو المساق من  
مورده - لا مطلقاً.

فما حكى عن بعض - من الاستشكال في حكم الناسي - أي العاقل عن  
مراعاة القبلة - أو القول بوجوب الإعادة في خارج الوقت أيضاً؛ معللاً ذلك بأن  
السيان مستند إلى التقصير، بخلاف الطأ<sup>(٢)</sup> - لا يحلو عن نظير

لنهم إلا أن يريد بذلك ناسي الحكم، لا العاقل عن الموضوع، فإن المتحجج  
إلحاق ناسي الحكم محاهله في بطلان صلاته مطلقاً ولو مع الانحراف اليسير حتى  
مع القصور فصلاً عن التقصير؛ فإن القصور يجعله معذوراً من حيث المواحدة، لا  
من حيث الإعادة بعد العلم و الالتفات.

(١) تقدم بحريجه في ص ١٦٩، الهامش (٤).

(٢) المحقق في «المعتبر» ٧٤:٢، والعلامة الحلبي في «مختلف الشيعة» ٨٩:٢، المسألة ٣٣، و حكاه

عنهما الشهيد في الذكوى ١٨١:٣

و ربما يظهر من بعض<sup>(١)</sup> إلحاق جاهل الحكم بجاهل الموضوع فيما لو كان الانحراف سبباً؛ نظراً إلى إطلاق قوله **عَلَيْهِ** ما بين المشرق و المغرب فبذلك<sup>(٢)</sup> المقتصر في تخصيصه على العالم العامد.

و فيه: ما عرفت في محله من أن هذا لمن لم يعلم بجهة الكعبة بل و لم يتمكن من تشخيصها، لا لمن علم بها أو تمكن من تشخيصها ولكن لم يستقبلها لجهله بالحكم الشرعي.

و أصعب من ذلك ما عن بعض من إلحاق جاهل الحكم مطلقاً - حتى في صورة الانحراف الكثير - بالطائفة لإطلاق الأدلة<sup>(٣)</sup>.

و فيه - بعد العنصر عن عدم إمكان اختصاص الحكم بالعالمين به :- أن المتبادر من الأدلة إنما هو إرادة جاهل الموضوع، لا الجاهل بالحكم.

نعم، لو افترض جهله بالحكم بالجهل بالموضوع بحيث جاز استثناء صلاته إلى غير انقطة إلى جهله بالقبلة، أمكن الالتزام بجريان التفاصيل المتقدمة في حقه على تقدير عدم كونه في الواقع متمكناً من تشخيصها، كما يأتي تمام الكلام في مثل هذا الموضع في أحكام الحلل إن شاء الله

و ربما عكس بعض<sup>(٤)</sup>، فألحق ما عدا الطائفة عند تبين الانحراف الكثير بالعالم العامد في وجوب الإعادة في الوقت و في خارجه بدعوى أن المتبادر من

(١) راجع: الذكرى ١٨١:٣.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٨٤، لها مش (٢).

(٣) حكاه عن بعضهم صاحب الجواهر فيها ٣٦٨.

(٤) لم نتحققه.

لأدلة المفصلة بين الوقت و خارجه ليس إلا إرادة الحكم فيما لو صنى بطنه  
الاجتهادي الذي كان مأموراً بالتعويل عليه، دون العاقل أو المعتقد للحلاف الذي  
نوهم كونه مأموراً بالصلاة إلى الجهة التي اعتقد كونها قبلته

وفيه ما أشربا إليه من أن دعوى الانصراف بالنسبة إلى أغلب تلك الأخبار  
وإن لا تحو عن وجه لكن بالنسبة إلى بعضها - كصحبة عبد الرحمن و ما روه  
ررارة عن أبي جعفر عليه السلام<sup>(١)</sup> - غير مسموعة.

و عن الشيخ الاستدلال لإلحاق ناسي الاستقبال بالطائ بحدیث «رُفِعَ الحِطَاءُ  
و السهر و النسيان»<sup>(٢)</sup>.

وفيه - بعد العوض عن بعض المناقشات الواردة على الاستشهاد بهذا  
الحديث بسفي شرطية المسني، المذكورة في محلها - أن قوله عليه السلام في صحبة  
ررارة «لا نعاد الصلاة إلا من خمسة. الوقت و الطهور و القبلة و الركوع و  
السجود»<sup>(٣)</sup> حاكم على هذا الحديث، فإن مرده السهو، ضرورة عدم اختصاص  
لإحلال لعمدي بهذه الخمسة، فلا يعارضه عموم حديث «رُفِعَ الحِطَاءُ كما  
لا يحصى.

**المسألة (الثالثة: إذا اجتهد لصلاة) فميز حهة القبلة بأمانة طنية (و قد  
دخل وقت صلاة أخرى، فإن تجدد عبده شكك) بأن طهر صعب مستنده أو**

(١) مقدم بحريجهما في ص ١٦٠، الهامش (١) و ١٧٠، الهامش (٢).

(٢) الموحيد ٢٤/٣٥٣، الخصال: ٩/٤١٧، النصب ١٣٢/٣٦٦، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب  
قواطع الصلاة، ح ٢، و الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، ح ١، و حكاه عنه العيني في  
مدارك الأحكام ١٥٣٣.

(٣) تقدم بحريجهما في ص ١٤٧، الهامش (٣).



فاده و عدم صلاحية لإفادة الظن، أو وجد ما يعارضه، أو دهن عن مسنده  
 معرضه الشك (استأنف الاجتهاد) لأنه عند انسداد باب العلم بجهة القبله حقيقة  
 أو حكماً مأمور بالتحري و بدل الجهد في معرفتها، كما عرفت، و مقتضاء و حوب  
 تجديد النظر في الصور المعروضة، بل لو اجتهد لصلاه و تجدد الشك قبل التمسك  
 بها أو وجد أمانة أخرى و لو احتمالاً، تفحص عنها محدداً؛ إذ لا يتحقق التحري و  
 الاجتهاد إلا بذلك.

و دعوى أن مقتضى إطلاق قوله ﷺ «اجتهد رأيك و نعملد القبلة  
 جهديك»<sup>(١)</sup> و «يجزئ التحري أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة»<sup>(٢)</sup> و غير ذلك من  
 أدلة الاجتهاد: كفاية مطلقه لمطلق الصلاة، مدفوعة: بأن قصبة شرطية الاستقبال  
 لكل صلاة لروم إحراره عند كل صلاة إما بالعلم أو ما قام مقامه، أي الظن الحاصل  
 بالتحري و الاجتهاد، فليس معنى قوله ﷺ «يجزئ التحري أبداً» أنه يجزئ  
 حصوله في وقت لمطلق الصلاة أبداً حتى مع روال ظنه، بل معناه أن تحصيل ما  
 هو الأخرى و تشخيص القبلة بحسب ما يؤذي إليه اجتهاده يكون كالعلم بالقبلة  
 مجزئاً.

و أضعف من ذلك التمسك باستصحاب حكم ظنه السابق؛ ضرورة أن  
 حكم الظن لا يتعدى عن موضوعه، و ليس جوار الصلاة إلى الجهة التي ظن  
 بكونها قبلة من آثار نفس تلك الجهة من حيث هي حتى يستصحب في زمان  
 الشك، بل من آثار كونها هي القبلة التي يجب إحرارها بالظن الاجتهادي عند تعذر

(١) تقدم تخريجه في ص ٦٦، الهامش (٥).

(٢) تقدم تخريجه في ص ٦٦، الهامش (٤).

العلم، ولا يعقل بقاء أثر الضن الذي اعتبر طريقاً لإحراز متعلقه بعد زوال عيه  
و لو تجدد الشك في أثناء الصلاة، فمن العلامة في جملة من كتبه أنه  
لا يلتفت إلى شكّه و يمضي في صلاته<sup>(١)</sup>.

و لعله مبي على أن وقت إحراز القبلة قبل الدخول في الصلاة، فالشك فيها  
بعد الدخول في الصلاة شك في الشيء بعد تجاوز محله  
و فيه: أن القبلة شرط في جميع أجزاء الصلاة، فلا بد من كونها محررة  
حال الصلاة من أولها إلى آخرها، فمعرفة قبل الصلاة مقدمة لكونها محررة حال  
التلبس بأحرائها، فوقت إحرازها بالسبب إلى كل حرم حرم من حيث هو ليس إلا  
بعد إرادة الإتيان بذلك الحرم، فما لم يتحقق الفراغ من أجزاء الصلاة لا يتجاوز  
وقت إحراز القبلة بالنسبة إلى الجزء الباقي

هذا، مع أن العبارة بتجاوز محل الشيء، لا محل إحرازه  
نعم، قد يقوى في النظر عدم الالتفات إلى الشك في الشرائط بعد التلبس  
بالصلاة إذ كان الشرط من قبيل الظهارة المترعة من فعل الوضوء المتقدم بالرتبة  
على الصلاة.

و لكن الأقوى فيه أيضاً ما عرفت.  
ولأظهر وجوب تجديد الاحتهاد في الأثناء، فإن وافق الاحتهاد الأول،  
استمر وإن حاله يسيراً، استقام و أمّ. وإن كان كثيراً، استأنف.  
و قال في الجواهر و إن حاله كثيراً، كان كظهور الخطأ بالاحتهاد بعد الفرع

(١) تحرير الأحكام ٢٩٠، تذكرة الفقهاء ٣١٣، الفرع ٨ ج ١ من المسألة ١٣٨، منتهى المطالب  
١٧٥ ٤، و حكاه عنه الفاضل الأصفهاني في كشف الكوام ١٨٤٣.

الذي ستمسمع الكلام فيه، وأنه عندما لا ينفص السابق، فيتمها حيث ينبغي الأخير و لا إعادة<sup>(١)</sup> انتهى

أقول: و ستعرف أننا لو قلنا بعدم انتقاض الاجتهاد السابق باللاحق، فإنما هو فيما لو ظهر الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ، و أما في الأثناء فيستقص لا محالة، حيث يتولد من العمل<sup>(٢)</sup> مقتضى الاجتهاد من العلم النصلي بوقوع بعض هذه الصلاة إلى غير القبلة فتعسد؛ إذ لا صلاة إلا إلى القبلة، إلا أن يكون مخطئاً في تشخيصها و لم يكشف خطؤه إلا بعد خروج الوقت، كما عرفت فيما سبق، لا في مثل المقام الذي علم بوقوعها فاقدة للشرط قبل خروج وقتها و لو توقف الاجتهاد بعد عرض الشك على قطع الصلاة، قطعها، تحصيلاً للقبلة التي هي شرط فيها.

و قد يقال في مثل الفرص بوجوب المصن؛ للنهي عن إبطال العمل، و استصحاب حرمة القطع و وجوب المصن، و غير ذلك مما يأتي الكلام فيه مفصلاً مع بيان ضعفه في أحكام القواطع إن شاء الله.

و يجوز إتباعها ماياً على الفحص، فإن صادفت ما يقتضيه تكليفه فهو، و إلا أعادها، بل هذا هو الأحوط، و أحوط منه الإتمام ثم الإعادة مطلقاً.

و لكن هذا إن لم نقل باعتبار الحرم حال الفعل، كما هو المختار، و إلا تعين القطع كي يكون حارماً حين الإعادة بصحة العمل و مطلوبيته شرعاً، كما هو واضح

(١) جواهر الكلام ٤٠٨.

(٢) في الطبعة الحجرية: «بالعمل» بدل «من العمل».

وإن لم ينجدد عنده شك ولكن عثر على أمانة أو ثوب سمّا عَوَلَ عنده، أو  
احتمل حدوث أمانة كذلك احتمالاً يعتد به، فهو أيضاً كما لو عرصه الشك،  
وحب عيه المحصر عن حالها - إذ لا يصدق اسم التحري والاحتياط - الذي ورد  
الأمر به في النصوص - إلا بذلك.

نعم، لو كان ذلك في أثناء الصلاة وتوقف المحصر والتحري على قطعها،  
أمكن الالتزام بعدم الالتفات إليه ما لم يكن مؤثراً في روال طئه، إذ لا يسبق إلى  
الدهس من الأدلة إنشاء أمر الاحتياط على هذه المرتبة من الصيق، بل أمره أوسع من  
ذلك على ما يتبادر من أدلته<sup>(١)</sup>، والله العالم.

و لو كان تجدد الشك بعد الصلاة، واحتهد<sup>(٢)</sup> لصلاة أخرى، فخالف  
احتجاده اللاحق الاحتياط<sup>(٣)</sup> السابق كثيراً، فإن كان ذلك بعثوره على أمانة معتبرة  
في حد ذاتها - كالبينة و خسر الثقة ساء على اعتباره في الموضوعات كما يفيد البعد  
عنه عند التكلم في اعتباره - فهو كما لو تبين حفظ الاحتياط السابق بالأمارات  
سميدة ندعم بحجة القبلية، وقد عرفت فيما سبق أنه يحب عليه في مثل الفرص  
إعادة الصلاة في الوقت، لا في خارجه.

و أما إن كان مشي من الطلوع الاحتياطية التي حار له التعويل عليها عند  
تعذر العلم حقيقة أو حكماً - كما لو رأى - مثلاً - قرأ فطن أولاً كون أحد طرفيه  
رأسه ثم طئه ثانياً بأنه رجليه - لم يتقص بذلك أثر الاحتياط الأول، فلا يعيد صلاته

(١) في ص ١٤٤، والأدلة.

(٢) في ص ١٤٤، واحتهد.

(٣) في ص ١٦٦، واحتهد.

السابقة على الأشبه؛ فإن غاية ما يمكن استعادته من الأدلة إنما هو اعتبار الظن بالقبلة في حرارها لما يجب الاستئصال له عند تعدد العلم بمعنى اكتماء الشارع في مقام امتثال الأمر بالاستئصال بالامتثال الظني عند تعدد العلم مشروطاً بعدم انكشاف خلافه في الوقت، وهذا لا يقتضي كون الظن طريقاً تعديلاً لإثبات متعنه على الإطلاق بحيث يرفع به اليد عن مقتضيات الأدلة والأصول المعتبرة لمساوية له، كاليقظة ونحوها مما جعلها الشارع كالعلم في إثبات متعلقاتها، بل حال الظن بالقبلة حال الظن بالأحكام الشرعية على القول بحجته بحكم العقل عند انسداد باب العلم بالأحكام في أنه يجب الاقتصار في التعويل على الظن على مورد انسداد فيه باب العلم ولم يكن هناك أصل أو دليل معتبر، وإلا فالمرجع هو ذلك الأصل والدليل دور الظن، فالصلاة الواقعة حال الاحتياط الأول صلاة فرع منها، فهي محكوم بصحتها ما لم يعلم بفسادها حقيقة أو حكماً، أي بدليل معتبر؛ لقاعدة الصحة، وكون الظن بالقبلة حجة في تشخيص القبلة لا يستلزم كونه حجة في إثبات كون الصلاة الواقعة فيما سبق مستدبر القبلة؛ لجوار التعميك بين الطنون، فالأول ظن معتبر، والثاني لا دليل على اعتباره، فلا يلتزم إليه في مقابل أصالة الصحة.

إن قلت: سلّمنا ذلك، ولكن بعد أن صلى العصر - مثلاً - بالاجتهاد الثاني إلى عكس الجهة التي صلى الظهر إليها يعلم إجمالاً قبل خروج وقت الصلاتين بوفوع إحداهما إلى دبر القبلة، فهي باطلة يجب عليه إعادتها، ولا تجري أصالة الصحة بعد العلم بالإجمالي باشتغال إحدى الصلاتين على حبل، كما لا يحصى

قلت: لا أثر لمثل هذا العلم الإجمالي الذي أحد طرفيه مورد تكليف منخر، لأنه بالفعل مكلف بالصلاة إلى الجهة التي أدى إليها اجتهاده الثاني، سواء كانت قبله في الواقع أم لم تكن، فلو وجب عليه الاحتياط بإعادة الصلاتين بواسطة العلم الإجمالي، لوجب إعادتهما إلى هذه الجهة، فلا مقتضي لإعادة ثانيتهما حيث إن معادتهما ليست إلا كالمبتدأة، فهي بالفعل في حقه بحسب تكليفه هي الصلاة إلى القبلة الواجبة عليه، وقد علم قبل الشروع فيها بأنه لو صلاها لكانت هي أو سابقتها إلى خلاف القبلة، ولم يكن علمه بذلك مانعاً عن كونه بالفعل مكلفاً بالصلاة إلى هذه الجهة، فكيف يكون بعد الحروح عن عهدة تكليفه مقتضياً لإعادتهما؟

و الحاصل، أنه لا أثر للعلم الإجمالي بالنسبة إلى الصلاة الثانية؛ لأنها صلاة وقعت موافقةً لتكليفه الفعلي، فهي محكومة بالصحة لذلك، لا لقاعدة الصحة أو الشك بعد الفراغ، فهاتان القاعدتان بالنسبة إلى الصلاة الأولى سلیمتان عن المعارض.

و بهذا يدفع ما قد يتوهم من أنه يتولد من علمه الإجمالي بوقوع إحدى الصلاتين إلى غير القبلة العلم بوقوع خلل في الثانية إذا كانتا مترتبتين، كالمؤدأتين أو المقضييتين إتما من حيث الاستقبال أو الترتب على سابقة صحيحة.

توضيح الاندفاع: أنه لا عبرة بهذا العلم بعد جريان أصالة الصحة في السابقة، الموجبة لشرعية الدخول في اللاحقة و الإتيان بها إلى الجهة التي أمره الشارع بالبناء على كونها قبله.

نعم، لو لا حريان أصالة الصلّة في السابعة، لم يكن شرع له الدخول في اللاحقة، لا لكونه من آثار العلم باحتلال أحد شرطيهما، بل للشك في الخروج عن عهدة السانفة بالمأمور بالخروج عن عهدتها قبل اللاحقة

إن قلت: ما الفرق بين المقام و بين العرض السابق - أعني ما لو تحدّد لشك في الأثناء و أدى الاجتهاد الثاني إلى خلاف الأول - حيث التزم هناك بوجوب الاستشاف دون المقام؟

قلت: الفرق بين المقامين هو كون الصلاة الواحدة مجموعها عملاً و حداً مرتبطاً ببعض أجزائه ببعض مشروطاً بصلّة كلّ جزءٍ منها بانضمامه إلى ما سبقه و لحقه من الأجزاء، جامعة للشرائط المعتبرة فيها، فلو توجّه في أثناء الصلاة إلى الجهة التي أدى اجتهاده الثاني إلى كونها قبلّة، حصل له علم تفصيلي بطلان الأجزاء السابقة إمّا لوقوعها في حدّ ذاتها إلى دبر القلعة، أو لطرؤ البطلان عليها على تقدير انعقادها صحيحةً بواسطة الاستدبار، كما أنّه لو أتى بفتية الأحرار إلى الجهة التي أدى إليها اجتهاده الثاني، يعلم تفصيلاً بفسادها و عدم صلاحيتها لأنّ تصير جزءاً من صلاة صحيحة؛ لدوران أمرها بين وقوعها إلى دبر القلعة أو مسبوقة بأجزاء كذلك، فهي فاسدة على كلّ تقدير؛ حيث إنّ صحتّها مشروطة بكون المصنّي مستقبلاً لنقلته - ولو فيما بين المشرق و المغرب - من أول صلاته، و هو يعلم بأنّه لم يكن كذلك.

و لا يجدي إحراء أصالة الصلّة في الأجزاء السابقة - على تقدير تسميم حريانها في مثل المقام الذي طرأ الشك في الأثناء - في إلغاء هذا العلم الذي أثره

بطلان اللاحقة، كما هو واضح.

هذا، مع ما أشرنا إليه من أنه لا يبقى شك في بطلان الأجزاء لسابقة كي يرجع فيها إلى القاعدة بعد أن توخه إلى عكس ما كان متوجّهاً إليه حال الإتيان بتلك الأجزاء، فلا يقاس أبعاد صلاة الصلاتين المستفتين وإن كانت مترتبين كالظهرين، فإنه وإن كان يعلم حين الإتيان بالعصر أنه إنما تقع العصر إلى خلاف القبلة أو سابقتها لكن لا يعلم بذلك بطلان العصر، فإنها ليست مشروطة بكونها مسبقة بظهر واقعة إلى القبلة صحيحة في الواقع، بل مشروطة بتفريع ذمته عن الظهر بحسب ما يقتضيه تكليفه في مرحلة الظاهر، فمتى أجرى أصالة الصحة في الظهر جار له فعل العصر و تقع صحيحة في الواقع وإن كانت الظهر بطلت في الواقع، فلا يتولد من العلم الإجمالي بوقوع إحدى الصلاتين إلى دبر القبلة العلم ببطلان العصر، ولا العلم ببطلان الظهر، وليس لنفس هذا العلم أيضاً أثر عملي؛ لما أشرنا إليه آنفاً من أن أحد طرفيه مورد تكليف مستجز، فيرجع في الطرف الآخر إلى الأصل الجاري فيه، كما تقرّر في محله.

و هذا بخلاف ما لو كان أطراف العلم أبعاد صلاة واحدة؛ فإن صحة كل بعض منها مشروطة بصحة ما عداها في الواقع، فإذا علم إجمالاً بتحقق استبعاد هي صلاته فس حروح وقتها فصلاً عما لو علم بذلك في أثنائها - كما هو المعروف - فقد علم تفصيلاً ببطلان جميع أجزائها، وعدم انضمام بعضها إلى بعض، وليتأمل و حكى عن نهاية الأحكام أنه احتمال فيما لو صلى أربع صلوات بأربع جهادات وجوب إعادة الجميع، تشبيهاً له بما لو علم إجمالاً بفساد واحدة من



الأربع و حمل أيضاً قضاء ما سوى الأخير، لكون الاجتهاد الأخير ناسخاً لما قبله<sup>(١)</sup>

أقول: ما احتمله أخيراً لا يخلو عن قوة؛ إذ لا مقتضي لإعادة الأخيرة بعد وقوعها على حسب ما يقتضيه تكليفه العملي، كما سبقت الإشارة إليه.

اللهم إلا أن يكون مرتبة على سابقها، فيجب عليه حينئذ إعادتها أيضاً؛ لدلت، أي من حيث الإخلال بالترتيب، لا من حيث كونها من أطراف الشهة، أي من الصلوات التي يعلم إجمالاً بوقوع بعضها إلى خلاف القبلة؛ لما أشرنا إليه من أنه لا أثر لهذا العلم بالنسبة إلى هذه الصلاة التي وقعت على وفق ما يراه تكليفه بالفعل

و أما لصلوات السابقة فحيث علم إجمالاً بوقوع بعضها إلى خلاف القبلة وحيث إعادة الجميع احتياطاً. ولا تجري بالنسبة إليها أصالة الصحة؛ لأن إجراءها في كل منها معارض بالمثل، و في الجميع مستلزم لعرض العلم الإجمالي، و في بعضها دون بعض ترجيح بلا مرجح.

و بهذا نمتار هذه الصورة عن الفرض السابق الذي فرض فيه اجتهادان ثانيهما مورد تكليفه العملي، فلا أثر لعلمه الإجمالي بالنسبة إليه، و ما أتى به من الأعمال على وفق الاجتهاد السابق عليه لم يعلم بطلانها واقعاً، فتجري سانسة إليها أصالة الصحة.

و أما ما في هذا الفرض فيعلم بأن بعض ما صدر منه في السابق وقع على

(١) نهاية لإحكام ١: ٤٠٠، و حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ١٨٥٣.

خلاف القبلة، والأصول بالنسبة إليها متعارضة، فتجب إعادته للجميع، وإيقاعها إلى الجهة التي أدى إليها اجتهاده المعلي.

لكل لا يحصى عليك أن هذا فيما إذا كان حصول العلم بوقوع بعض تلك الصلوات إلى غير القبلة قبل فوات وقتها، كما لو صلى كلاً من الطهرين و غيرهما من الآيات و نحوها أو شيئاً مما عليه من القوائت فيما بين الروا إلى العروب، أو كانت الجميع مقضية أو مزايدة غير موقته، وإلا فلو صلى صلوات متعددة باجتهادات متعددة في أوقات متباينة بحيث لم يعلم بحصول الاستدبار في شيء منها إلا بعد خروج وقته، لم تجب إعادتها، كما عرفت فيما سبق.

و حيث جعل في الجواهر منى عدم نقض الاجتهاد السابق باللاحق الأصل وقاعدة الإجزاء و أن نقض الاجتهاد السابق باللاحق ليس بأولى من عكسه لم يهرقاً بين العروض المتقدمة، فأوجب إتمام الصلاة بحسب اجتهاده اللاحق فيما إذا كان في الأثناء كما سمعته في عبارته المتقدمة<sup>(١)</sup>، و لم يوجب إعادة شيء من الصلوات الواقعة بالاجتهادات في الفرض الأخير<sup>(٢)</sup>

و أنت خير بما في هذه المباني؛ فإنه إن أريد بالأصل قاعدة الصحة و شك بعد النزاع، فهي لا تجري في الفرض الأخير؛ لانتلائها بالمعارض.

و إن أريد بها أصالة البراءة و نحوها - كما هو الظاهر - ففيه ما لا يحصى بعد ثبوت أصل التكليف، و كون الشك في الخروج عن عهده

(١) في ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) جواهر الكلام ١٢٨-٤٢٢.

و أمّا قاعدة الإجراء فقد تقدّم غير مرّة أنّ امتثال الأمر الطاهري إنّما يقتضي الاجتهاد به عن الواقع في مرحلة الظاهر ما لم ينكشف مخالفته للواقع، و المفروض انكشاف المخالفة في المقام.

و أصعب من ذلك كلّ ما قيل من أنّ نقص الاجتهاد الأول بالثاني ليس بأولى من عكسه، كما لا يخفى.

هذا، مع أنّ الحكم باستئناف الصلاة أو إعادة الصلاتين أو الصلوات لمتعدّدة بوسطة العلم الإجمالي الحاصل من العمل بمقتضى الاجتهادين ليس نقضاً للاجتهاد بالاجتهاد، بل بالعلم. فالحقّ أنّ المدار في هذه الفروع على كون العلم الحاصل في المقام صالحاً لتنجيز التكليف بالواقع و عدمه لا غير.

ثمّ إنّ حكاي عن الذكرى أنّه احتمل قوياً مع تغير الاجتهاد أن يؤمر بالصلاة إلى رُبع؛ لأنّ الاجتهاد عارضه الاجتهاد فيتساقطان فينتحيز، و لانجب إعادة ماصلاه أولاً؛ لإمكان صحته و دحوه مشروعاً<sup>(١)</sup> انتهى.

أقول: ولعلّه أراد بتعارض الاجتهاد ما إذا أثر الاجتهاد الثاني في ارتفاع لعلّ الحاصل بالاجتهاد الأوّل، و صيرورة القبلة مشكوكاً، و إلّا فلا يعقل أن يعارض الاجتهاد السابق - الذي أربل أثره - الاجتهاد اللاحق المورث لعلّ لفعلي بعد دوران الحكم - بمقتضى ظاهر النصوص و الفتاوى - مدار تشخيص القبلة بحسب ما يؤدّي إليه نظره بالفعل عند إرادة الصلاة، كما هو واضح

و لو اختلف المجتهدان في تشخيص القبلة، فهل لأحدهما الاقتداء بالآخر؟ فيه خلاف.

(١) الذكرى ١٨٦٣-١٨٧، و حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤٢٨.

فربما نسب<sup>(١)</sup> إلى الأكثر المنع مع الاختلاف الكثير، لأن المأموم يعلم تفصيلاً بطلان صلاته إنما لفساد صلاته من حيث هي، أو فساد صلاة الإمام، بل عن التذكرة و نهاية الإحكام احتمال المنع مطلقاً حتى مع الاختلاف اليسير<sup>(٢)</sup> و يشير إلى ما يمكن أن يكون منشأ لهذا الاحتمال

و قل بالحواز مطلقاً، كما صرح به في الجواهر حيث قل: لا بأس باتساع المجتهدين بعضهم ببعض و إن تضادوا في الاجتهاد أو اختلفوا بالكثير فصلاً عن الاختلاف اليسير، لصحة صلاة كل منهم واقعاً بقاعدة الإجراء و غيرها مما عرفت سابقاً، وفاقاً لكشف الثام، و لم يستعده في التذكرة و المدارك<sup>(٣)</sup> انتهى

و قد عرفت آنفاً أن ما نرى عليه هذه الفروع من قاعدة الإجزاء و غيرها مما تقدم بقرينه سابقاً مما لا ينبغي الركود إليه، و أن اعتبار الطهر بالقبلة من باب الطريقة، لا الموضوعية بشرط القبلة المطبوعة منزلة القبلة الواقعية.

و حيث علم إجمالاً بمخالفة أحد الطرفين للواقع لا يجوز التمويل على شيء منهما إذ كان كل من أطراف الشبهة مورد ابتلاء المكلف و لم يكن الأصل الجاري في بعض الأطراف سليماً عن المعارض، كما في بعض الفروع المتقدمة.

فالعمرة في المقام - كما في تلك الفروع - بما أشرنا إليه في ما سبق من كون العلم الإجمالي صالحاً لتحرير المكلف بالواقع و عدمه

(١) المناسب هو العاملي في مدارك الأحكام ١٥٥٣

(٢) تذكره المنهاج ٢٧٣، الفروع ج ١ من المسألة ١٤٦، نهاية الإحكام ٤٠٣:٦، و حكاه عنهما صاحب كشف الثام فيه ١٨٧:٣

(٣) جواهر كلام ٤٥٨، و نظراً: كشف الثام ١٨٦:٣، و تذكرة المنهاج ٢٦٣، ذيل المسألة ١٤٦، و مدارك الأحكام ١٥٦-١٥٥:٣

فحينئذ نقول: مقتضى التحقيق تبعية الحكم في المقام - جواراً أو مسعاً - لحكم ما هو علم تفصيلاً بخطأ الإمام و انحرافه عن القبلة، فإن قلنا بجواز الاقتداء به مع العلم بخطئه و انحرافه عن القبلة و لو كثيراً - ندعوى أن جواز الاقتداء من ثار صحة صلاته سطره بحسب ما يقتضيه تكليفيه في الظاهر، أو ندعوى أنه يكفي في حمل صلاته على الصحيح و جواز الاقتداء به إمكان صحتها في الواقع و لو على بعض التقادير، كما فيما نحن فيه؛ حيث إن فسادها موقوف على كشف خطئه لديه قبل أن يفوته الوقت، كما عرفته فيما سبق - فالمتحج جوازه؛ إذ لا أثر للعلم الإجمالي بأن صلاته أو صلاة إمامه إلى غير القبلة على هذا التقدير؛ إذ المفروض أن كون صلاة الإمام إلى غير القبلة غير قاذح في جواز الاقتداء به، فعلم المأموم بخطأ أحدهما ليس إلا كعلم الإمام بذلك في عدم كونه مابعاً عن الأحكام بما يقتضيه تكليفه من حيث هو من اتّباع طئه ما لم يكشف خطؤه بالخصوص.

لكن الدعوى الأولى فاسدة جداً؛ ضرورة عدم الاعتداد بصلاة معومة

البطلان

و أمّا الثانية، فهي لا تخلو عن وجه وإن كان الوجه عدم سماعها أيضاً؛ فإن حمل فعل الغير على الصحيح مع العلم بكون صحتها في الواقع مثزلة لا يحو عن إشكالي

و إن قلنا بعدم جواز الاقتداء به مع العلم التفصيلي بخطئه كما هو الأظهر فيما لو كان الانحراف كثيراً، فلا يحوز الائتمام في المقام؛ حيث إنه يتوعد للمأموم بسبب علمه الإجمالي بانحراف أحدهما عن القبلة علم تفصيلي بطلان صلاته، كما أن الأمر كذلك مع الانحراف اليسير الغير الخارج عما بين المشرق و المغرب

لو قلنا بأنه موجب لبطلان الصلاة وإعادتها في الوقت، كما مأل إليه أو قال به بعض<sup>(١)</sup> المتأخرين، الذي عرفته في محله، أو قلنا بأن الصلاة وإن كانت صحيحة ولكنها صلاة اضطرارية لا يجوز الاقتداء بها اختياراً وإن كان في كل من المباني بطر بل مع، ولكن على تقدير الالتزام بها يعلم المأموم إجمالاً بأنه إنما منحرف عن القبلة أو مقتدي بمن لا تصح صلاته أو لا يجوز الاقتداء به، فيعلم تفصيلاً ببطلان صلاته

اللهم إلا أن يقال: هذا إنما هو فيما لو قلنا بأن الانحراف اليسير كالكثير موجب لبطلان الصلاة، و إنما على تقدير الالتزام بصحة الصلاة و كونه مائلاً عن جوار الائتنام فلا أثر لعلمه الإجمالي بانحرافه أو انحراف إمامه عن القبلة؛ لأن انحرافه بنفسه غير فادح في صحة صلاته بعد كونه عاملاً باجتهاده، و انحراف إمامه غير معلوم، فهو بمنزلة ما لو شك ابتداءً في كون إمامه منحرفاً عن القبلة، فلا يلتفت إليه. و علمه إجمالاً بأن إحدى الصلاتين اضطرارية فإن كانت صلاة الإمام، لا يجوز الاقتداء به، وإن كانت صلاته بنفسه، لا يجوز فعلها اختياراً، مما لا أثر له بعد كونه بالعمل مكلماً بالصلاة إلى الجهة التي يراها بحسب اجتهاده قبله، كما تقدم نظيره في بعض الفروع السابقة.

قد فرع من البحث عن أحكام القبلة مصنفه أقل الطلبة محمد رضا ابن المرحوم آقا محمد هادي الهمداني في اليوم الثامن و العشرين من شهر ذي القعدة من سنة (١٣٠٣) ثلاث و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة السوية.

(١) البحراني في الحقائق الناضرة ٤٣٧:٦-٤٣٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه محمد و آله

لطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(المقدمة الرابعة) من مفدمات الصلاة: (في) البحث عن (لباس

المصلي).

(و فيه مسائل):

(الأولى: لا تجوز الصلاة في جلد الميتة) و غيره من أجزائها التي حلَّ

فيها الحياة.

و تحصيل الجلد بالذكر لعلة لمتابعة النص، أو لمناسبة المقام؛ لأنه هو

الذي من شأنه أن يُلبس، أو لكونه مورد توهم الجواز منأً على طهارته بالذبح، كما

حكى القول به عن العامة<sup>(١)</sup>، وابن الحنبل<sup>(٢)</sup> من الخاصة

وكيف كان فلا تجوز الصلاة فيه مطلقاً (ولو كان ممّا يؤكل لحمه، سواء  
دُبغ أو لم يُدبغ) للخصوص المستميصة من الموازنة الدالة عليه، التي وقع في  
جملة منها التصريح بالسمع ولو دُبغ سبعين مرة

و من ها يتّجه الالتزام بالسمع مطلقاً وإن قيل بظهارته بالدفع، و إذا  
لم يخالف في ذلك ابن الحنبل القائل بظهارته بالدباغ<sup>(٣)</sup>، بل صرح - في عبارته  
المحكيّة عنه - بالسمع عن الصلاة فيه مطلقاً<sup>(٤)</sup> من باب التعبد، لا من حيث الجاسة  
ففي الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال سألت عن  
الجلد للبعثة أيلس في الصلاة إذا دُبغ؟ فقال: «لا ولو دُبغ سبعين مرة»<sup>(٥)</sup>

و حبر الأعمش - المروي عن الحصول - عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال  
«[و] لا يصلى في جلود الميتة وإن دُبغت سبعين مرة، ولا في جلود السباع»<sup>(٦)</sup>.

(١) الأم ٩١، الحاوي الكبير ٥٧:١ و ٥٩، المهذب - للشيرواني - ١٧:١، المجموع ٢١٧:١،  
الوجيز ١٠١:١، الوسيط ٢٢٩:١، العريز شرح الوجيز ٨١:١، روضة الطالبين ١٥١:١، التفسير  
الكبير - للزاري - ١٧:٥، أحكام القرآن - للجصاص - ١١٥:١، بدائع الصائغ ٨٥:١، الهداية  
- للمرغيباني - ٢٠:١، بداية المعتمد ٧٨:١، المغني ٨٤:١

(٢) حكاه عنه المحقق الحلبي في المصير ٤٦٣:١، والملازمة الحلبي في مختلف الشيعة ٣٤٢:١،  
المسألة ٢٦٢

(٣) في ٥ ص ١٦: «بالدفع».

(٤) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ١٣٥:١.

(٥) القبة ١٦٠/١٥٠، التهذيب ٧٩٤/٢٠٣:٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب لباس المصلي.

ح ١

(٦) الحصول ٦٠٣-٦٠٤/٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٤، وما بين  
المعروفين من المصدر



و عن دعائم الإسلام مرسلًا عن جعفر بن محمد <sup>(١)</sup> عليه السلام أنه قال: «لا يصلي بجلد الميتة ولو دُعي سبعين مرة، إنا أهل بيت لا نصلي بجلود الميتة وإن دُعت» <sup>(٢)</sup>

إلى غير ذلك من الأخبار التي سيأتي بعضها إن شاء الله  
و مقتضى إطلاق المتن و غيره بل في الجواهر بلا خلاف صريح أجده  
فيه <sup>(٣)</sup>، عدم الفرق بين جلد الميتة مما تتم الصلاة فيه و بين ما لا تتم، كالحف  
و نحوه.

و يشهد به - مضافاً إلى إطلاق الأخبار الناهية عن الصلاة في الميتة -  
خصوص مرسله ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام في الميتة، قال: «لا تصل في  
شيء منه ولا في شئ» <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

و رواية لحلي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحفاف التي تباع في  
اسواق، فقال: «اشتر وصل فيها حتى تعلم أنه ميت» <sup>(٦)</sup> بعينه <sup>(٧)</sup>.

و حررني بن [أبي] حمزة [أن رجلاً] سأل أبا عبدالله عليه السلام - و أنا عنده -

(١) في المصدر: «عن أبي جعفر محمد بن علي».

(٢) دعائم الإسلام ١: ١٢٦، و عنه في الحقائق الناصرة ٥٠: ٧.

(٣) جواهر الكلام ٦٤: ٨.

(٤) شمع البصر هو السير الذي يشد به في ظهر القدم. لسان العرب ٨: ١٨٠ «شمع».

(٥) التهذيب ٢: ٣٠٣/١٩٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٦) في «ص» ١٦: «ميتة».

(٧) التهذيب ٢: ٢٣٤/٩٢٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٢، و الباب ٣٨ من

أبواب لباس المصلي، ح ٢.

عن الرجل يتقلد السيف و يصلي فيه، قال: «نعم» فقال الرجل: إن فيه الكيمحت؟ قال: «و ما الكيمحت؟» فقال: جلود دوات منه ما يكون ذكياً و منه ما يكون ميتة، فقال: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»<sup>(١)</sup>

و موثقة سماعة بن مهران أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام في تقليد السيف في الصلاة و فيه الفرا<sup>(٢)</sup> و الكيمحت، فقال: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة»<sup>(٣)</sup> و لكنك عرفت في باب الجاسات<sup>(٤)</sup> عند التكلّم في حوار الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه وحده أنه يظهر من بعض بل ربما يستظهر من المشهور عدم الفرق في ذلك بين المتنجس و نجس العين، ميتة كان أم غيرها، و أن هذه الأخبار غير سليمة عن المعارض، و لذا تردّدا في المسألة.

و لكن الإنصاف أن القول بالمنع عن الصلاة في اللباس المتخذ من نجس العيين مطلقاً و إن لم يكن ساتراً - كالفلنسة المنسوجة من شعر الكلب و الحرير - فضلاً عن الميتة - التي وردت في خصوص ما لا تتم الصلاة فيه منها النصوص المتقدمة - هو الأقوى، كما لا يخفى وجهه على من تدبّر فيما أسلفناه في المسحح المربور حيث يظهر للمناظر قصور ما يعارض الأحبار المانعة عن المكافئة من

(١) التهذيب ٢/٣٦٨: ١٥٣٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الجاسات، ح ٤، و الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٢، و ما بين المعقوفين من المصدر

(٢) في الفقيه: «نعر» بالفير المعجمة، و هي شيء يُتخذ من أطراف الجلود يلصق به. لسان العرب ١٢١: ١٥ و فرام.

(٣) الفقيه ١٧٢١/ ٨١١، التهذيب ٢/ ٢٠٥: ٨٠٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الجاسات، ح ١٢.

(٤) راجع ج ٨ ص ١١٣.

وجوه، والله العالم.

### تنبيهان.

**الأول:** المشكوك ذكاته ملحق بغير المذكي؛ لأصالة عدم التدكية، والأحرار المتقدمون ونظائرهما مما دل على جواز الصلاة فيه حتى تعلم أنه ميتة مصروفة بل مصروفة في حد ذاتها إلى ما إذا اقترن بشي من الأمارات المعتبرة شرعاً، كما تقدم الكلام في تحقيق ذلك و شرح الأمارات المعتبرة مفصلاً في آخر كتاب لطهارة عند التكلم في عدم حوار استعمال جلد الميتة، فراجع<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** صرح في الجواهر باحتصاص الميع بميتة ذي النفس؛ لأنه المنساق إلى الذم، خصوصاً مع ملاحظة ما في النصوص من الدبغ ونحوه مما لا يعتد إلا في ذي النفس، بل هو ظاهر في مقابلة العامة و خصوصاً مع مقابلة الميتة بالمذكي المنصرف إلى المذبوح<sup>(٢)</sup> انتهى.

**أقول:** لا ينبغي التأمل في انصراف الأحرار الماعة عن الصلاة في جلد الميتة عن ميتة غير ذي النفس، لا لمجرد عدم تعارف استعمال جلد غير ذي النفس، بل لأن معهودية نجاسة الميتة و وضوح المناسبة بين النجاسة و لميع عن الصلاة موجهة لصراف الأخصار إلى إرادة الميتة النجسة، و لو لا ذلك لأشكل استعادة حكم أغلب أنواع ذي النفس أيضاً مما لا يعتاد استعمال جلده من تلك الأخبار.

(١) ج ٨، ص ٣٧٦ وما بعدها.

(٢) جواهر الكلام ٦٣٨.

(و ما لا يؤكل لحمه و هو ظاهر في حال حياته) و كان (مما تقع عليه الذكاة إذا دكي كان طاهراً) كما تقدم<sup>(١)</sup> الكلام فيه مع الإشارة إلى بعض الحيوانات القابلة للتذكية، و يأتي تفصيله و تحقيق ما يقتضيه لأصل عند الشك في قول الحيوان للتذكية في الصيد و الدبابة إن شاء الله

(و) لكن (لا يستعمل) جلده (في الصلاة) و إن دُع بلا خلاف فيه على الطاهر في الجملة، بل إجماعاً، كما ادّعاء غير واحد فيما عدا ما استثنى مما يأتي ذكره إن شاء الله.

#### و يشهد له جملة من الأخبار

منها: موثقة ابن بكير، قال، سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب و السمك و السجاب و غيره من الوبس، فأخرج كتاباً رعم أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره و شعره و حذره و بوله و روثه و ألبانه و كل شيء منه فاسدة لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله» ثم قال: «يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فاحفظ ذلك بررارة، و إن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز إذا علمت أنه دكي قد ذكاه الذبح، و إن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله، فالصلاة في كل شيء منه فاسدة ذكاه للذبح أو لم يدكه»<sup>(٢)</sup>

(١) في ج ٨، ص ٣٧٥

(٢) تكافي ١/٣٩٧٣، التهذيب ٢٠٩/١١٨، الإصهار ٣٨٣١-٣٨٤ ١٤٥٤، التوسمين.

سب ٢ من أبواب لباس المصطفى ج ١.

و حمر أس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام في وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام «يا علي لا تصل في حلد ما لا يشرب له ولا يؤكل لحمه»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة إسماعيل بن سعد الأخرس<sup>(٢)</sup>، قال: سألت الرضا عليه السلام عن لصلاة في حلود السباع، فقال: «لا تصل فيها»<sup>(٣)</sup>  
و موثقة سماعة، قال: سألته عن لحوم السباع و حلودها، فقال: «أما لحوم لساع من الطير و الدواب فإننا نكرهه، و أما الجلود فاركوا عليها و لا تلبوا منها شيئاً تصلون فيه»<sup>(٤)</sup>

وهذان الروايتان لا يستمدان منهما إلا المصع عن حلود السباع، فلا يتم الاستدلال بهما لعموم المدعى، إلا بصيغة عدم القول بالمصل، و هو إن تم ففي غير الموارد التي وقع الخلاف فيها.

و روية عبي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله و أبا الحسن عليهما السلام عن لبس الفراء و الصلاة فيها، قال: «لا تصل فيها إلا فيما كان منه دكياً» قال: قلت له: «وليس الدكي ما دُكي بالحديد؟» فقال: «بلى إذا كان مما يؤكل لحمه» قلت: و ما لا يؤكل لحمه من غير اللحم؟ قال: «لا بأس بالسجاب فإنه دابة لا تأكل اللحم، و

(١) العقبه ٤ / ٢٦٥، صم ح ٨٢١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لبس المصلي، ح ١.

(٢) في التهذيب و الوسائل، إسماعيل بن سعد بن الأخرس.

(٣) الكافي ٣ / ٤٠٠، التهذيب ٢ / ٢٠٥-١ / ٨٠١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب لبس المصلي،

ح ١

(٤) التهذيب ٢ / ٢٠٥، الوسائل، الباب ٥ من أبواب لبس المصلي، ح ٣.

ليس [هو] منأ نهى عنه رسول الله ﷺ، إذ نهى عن كل دي ناب و مخلب<sup>(١)</sup>  
أقول: في بعض النسخ: «و ما يؤكل لحمه من غير الغنم»<sup>(٢)</sup> إلى آخره،  
بإسقاط كلمة «لا». و لعله من سهو القلم.

و كيف كان فظاهر صدر هذه الرواية هو المنع عن الصلاة في جلد غير  
المأكول مطلقاً، كما هو المدعى لكن يظهر من ذيلها أن المراد بغير المأكول -الذي  
نهى عن الصلاة في جلده- هو خصوص السباع لا غير، فهي بالنسبة إلى ما عدا  
السباع على خلاف المطلوب أدل.

و نحوها رواية مقاتل بن مقاتل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في  
السّمور و السنجاب و الثعلب<sup>(٣)</sup>، فقال: «لا خير في ذلك كله ما حلا السنجاب، فإنه  
دابة لا تأكل اللحم»<sup>(٤)</sup> فإن مقتضى التعليل الواقع في ذيلها جواز الصلاة في كل ما  
لا تأكل اللحم، و هو ما عدا السباع مطلقاً، و سيأتي التكلّم فيه عند البحث عما  
استثنى إن شاء الله.

و يمكن استفادة المطلوب أيضاً من الأخبار الآتية الدالة على المنع من  
الصلاة في شعر غير المأكول و وبره و صوفه بتقبيح المناط، كما يرشدك إليه  
صحيحه سعد بن سعد، الواردة في جلود الخنزير، قال: سألت الرضا عليه السلام عن جلود

(١) الكافي ٣/٣٩٨-٣٩٧، التهذيب ٢/٢٠٣-٢٠٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس  
المصلي، ح ٢، وفيه صدر الحديث، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) كما هي الكافي.

(٣) في التهذيبين: «و الثعلب».

(٤) الكافي ٣/١٦٠، الاستبصار ١/١٤٥٦، و في التهذيب ٢/٨٢١ من الإمام  
الصادق عليه السلام، الوسائل، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

الحل، فقال: «هو ذا نلبس» فقلت: ذاك الوبر يجعلُ فداك، فقال: «إذا حلَّ وبره حلَّ جلده»<sup>(١)</sup> فإنها مشعرة بل ظاهرة في أنه لا فرق بين الوبر والجلد في جواز لصلاة وعدمه.

و عن المصنف رحمه الله في المعتبر أنه - بعد الاستدلال للمدعي بموثقة بس بكير، المتقدمة<sup>(٢)</sup> - قال: وابن كير وإن كان ضعيفاً إلا أن الحكم بذلك مشهور عن أهل البيت عليه السلام.

ثم استدل عليه في السباع أيضاً بأن خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد، ولا تنهض الذباجة مسيحة ما لم يكن المحل قبلاً، وإلا لكانت ذباجة الأدمي مطهرة جلده. لا يقال إن الذباجة هنا منهي عنها، فيختلف الحكم لذلك.

لأن نقول: يتقضى بذباجة الشاة المفضوبة؛ فإنها منهي عن ذباحتها، ثم الذباجة تفيد الحل والطهارة، وكذا بالآلة المفضوبة، فهان أن الذباجة مجردة لا تقتضي زوال حكم الموت ما لم يكن للمذبوح استعداد قول أحكام الذباجة، و عند ذلك لا نسلم أن الاستعداد التام موجود في السباع.

لا يقال، فيلزم المنع من الانتفاع بها في غير الصلاة.

لأننا نقول: علم جواز استعمالها في غير الصلاة بما ليس موحوداً في الصلاة، فيشت لها هذا الاستعداد لا تاماً تصح معه الصلاة، فلا يلزم من الجواز هناك لوجود

(١) الكمي ٦/٤٥٢، التهذيب ٢: ١٥٤٧/٣٧٢، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس

المصلي، ح ١٤

(٢) في ص ٢٠٠.

دلالة الجواز هنا مع عدمها<sup>(١)</sup>. انتهى

و في المدارك - بعد أن حكى عن المعتبر الاستدلال المرهور - قال: و هو غير جيد.

أما أولاً: فلأن الدكاة إن صدقت فيه أخرجته عن الميتة، وإلا لم يجر الانتفاع به مطلقاً

و أما ثانياً: فلأن الدكاة عبارة عن قطع العروق المعينة على الوجه المعتبر شرعاً، وإطلاق الروايات يقتضي خروج الحيوان عن كونه ميتة بذلك إلا فيما دلّ الدليل على خلافه، كما سيحكي تحقيقه إن شاء الله تعالى و بالجملة، فهذا الاعتار قاصر، و الروايات - أي أخبار الباب - لا تخلو من ضعف سداً و قصور دلالة، و المسألة محل إشكال<sup>(٢)</sup>. انتهى

أقول: لم يورد في المدارك من أخبار الباب عدا موثقة ابن بكير و صحيحة إسماعيل، وفرصه بما ذكره أخيراً الحادثة في الموثقة بصعف السد، و في الصحيحة بقصور الدلالة؛ حيث إنها لا تدل إلا على المنع عن حلول السباع، و المدعى أعم من ذلك. فاستشكله في المسألة بحسب الظاهر إنما هو في عموم الحكم و أطراؤه بالنسبة إلى غير السباع.

و أما الوجه الاعتاري الذي استدل به في محكي المعتبر على المنع عن السباع فهو إن تم ففي غير السباع أيضاً يتحبه الاستشهاد به، و لذا عدّه في المدارك

(١) المعتبر ٧٩٢-٨٠، و حكاه عنه القاملي في مدارك الأحكام ٣-١٦٢، و صاحب كشف اللثام

فيه ٣-٢٠١، و صاحب الجواهر فيها ٨-٦٦-٦٥.

(٢) مدارك الأحكام ٣-١٦٢-١٦٣.



من الأدلة التي يستدل بها للمدعى على عمومته.

ولكنه غير تام؛ فإنه - مع إتيانه على قاعدة «المقتضي» التي قد تحقق في محلّه ضعفاً - يتوجه عليه ما أشار إليه في المدارك - ووافقه جُلّ من تأخّر عنه، تبعاً للمحكي عن الذكرى<sup>(١)</sup> - من أنه لا واسطة بين المذكي والميتة عرفاً وشرعاً، فإن صدقت الدكاة عند دبحه على الوجه المعمود في الشريعة لا يصدق عليه اسم لميتة، وإلا فهو ميتة يجري عليه جميع أحكامها، وتعرف إن شاء الله في محلّه أن ما اعترضه في المدارك عليه ثاباً - من أن الدكاة عبارة عن الذبح على الوجه المعمود، والمذبوح على ذلك الوجه مذكي يجري عليه أحكامه إلا أن يدلّ دليل على خلافه أيضاً - لا يحلّ عن وجه بمعنى أن الأصل في الحيوان قبله للتذكية إلا أن يدلّ دليل على خلافه.

وقد ظهر بما ذكر ضعف ما قد يقال في تشييد الدليل المزبور من اعتصاده بأصالة عدم التذكية، ومانعصار التذكية في مأكول اللحم في طاهر حبر عني بن أبي حمزة، المتقدم سابقاً<sup>(٢)</sup>، وبحصر المحرمات - في الآية<sup>(٣)</sup> الشريعة - هي الميتة والدم ولحم الحرير، فإن مقتضاه كون غير مأكول اللحم مطلقاً ولو مع التذكية مدرجاً في موضوع الميتة، وإلا لم يكن الحصر حاصراً

توضيح الضعف أنه لا مسرح للنشيث بأصالة عدم التذكية بعد العم بدع الحيوان على الوجه المعتبر شرعاً وتأثيره في طهارته وحلّ جملة من الانتعاعات

(١) الذكرى ٣٣-٣٢، و حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ٣٠٢

(٢) في ص ٢٠١.

(٣) المائدة ٣:٥

التي يتوقف حلها - نصاً وإجماعاً - على عدم كونه ميتة، فهو قابل للتذكية بلاشبهة، وإلا لما أثرت فيه الطهارة وحل الانتعاع كما في ذباجة الأدمي  
و في ذيل الموثقة المزبورة<sup>(١)</sup> إشارة إلى قبول غير المأكول للتذكية هي  
الجملة، كما لا يخفى.

و دعوى أن القدر المتيقن إنما هو قبوله للتذكية بالنسبة إلى بعض الأحكام  
لا مطلقاً، مدقوقة: بأن قبول الحيوان للتذكية أمر بسيط لا تركب فيه، فالحيوان  
المفروض إما قابل للتذكية أم لا، فإن كان الذبيح المعهود - المستمى في عرف  
الشارع و المتشرعة بالتذكية - مؤثراً في طهارته و جواز الانتعاع به و لو في الجملة،  
فهو قابل للتذكية، فمتى تعلقت التذكية به صدق عليه أنه مذكى، فلا يلحقه شيء من  
أحكام الميتة؛ لأنها هي إطلاقات الشارع و المتشرعة قسيمة للمذكى.

هذا، مع أن المصع عن الصلاة في غير المأكول ليس من آثار صيرورته  
بالموت ميتة حتى يتشبه لإثباته بأصالة عدم التذكية، وإلا لاحتصر المنع بما تحله  
الحياة منه، دون الشعر و الصوف و نحوهما، مع أنك ستعرف عدم القول بالفصل  
بين الجلد و الشعر و نحوه، و أن المنع متعلق به من حيث هو كالمصع عن أكله،  
سواء ذكاه الذبيح أم لم يذكه.

فم ذكره المصنف رحمته في عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup> - من أن خروج الروح من  
الحَيِّ سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع من الانتعاع بالجلد - لا يحلو عن

(١) في ص ٢١٠.

(٢) - في ص ٢٠٣.

نظراً؛ إذ لولا ذاته من حيث هو مقتضياً للمنع فلا يقتضي خروج روحه بالذبح على الوجه المقرر في الشريعة ذلك، وإنما يقتضيه لو كان خروج الروح بغير ذلك الوجه.

هذا كله، مع أن في جريان أصالة عدم التذكية فيما إذا كان الشك ناشئاً من كون الحيوان قابلاً للتذكية بحثاً تحقيقه موكول إلى محله.

و أما جابر بن أبي حمزة<sup>(١)</sup>؛ فالظاهر أن المقصود به بيان ما أريد بالذكي في خصوص المورد، فكان الإمام عليه السلام حيث سأله السائل عن لباس الفراء نزل سؤاله على ما هو العالب من اتخاذها من جلد مأكول اللحم، فرخص في الصلاة فيها مشروطة بالتذكية من غير تقييدها بكونها من مأكول اللحم؛ اعتماداً على الغلبة، فتوهم السائل من ذلك إطلاق سبب الذكاة لحل الصلاة في الفراء من غير اشتراطها بشيء، فاستهمهم عما أريد منها وقال: أو ليس الذكي ما ذكي بالحديد؟ فقرر الإمام عليه السلام على ذلك وبيّن اختصاصه بمأكول اللحم.

و يشهد لإرادة ما ذكرناه من الرواية ما أشرنا إليه آنفاً من أنه يظهر من تنمّة الرواية أن المراد بالتحصيل بالمأكل في صدرها الاحتراز عن خصوص السباع لا غير، وأن ما عداها كالمأكل، فهذا نفسه دليل على أن ما وقع في الرواية تفسيراً لذكّي لم يرد منه إلا شرح ما أريد منه في صدر الكلام، لا تفسيراً لمفهومه من حيث هو.

مضافاً إلى الأنحاء الدالة على قبول سائر الحيوانات التي لا يؤكل لحمها

من السباع وغيرها - في الجملة للتذكية.

وأما الآية<sup>(١)</sup> فليس الحصر فيها حقيقياً، كما هو واضح، وإنما يُريد بها بيان حرمة المذكورات وقصر الحرمة عليها بالإضافة إلى بعض الأشياء التي كانت محل توهّم الحرمة، لا مطلقاً.

وقد ظهر بما ذكر أيضاً ضعف ما قد يقال في توجيه الدليل المربور من أن الميتة كالميت اسم لمطلق ما زهق روحه، سواء كان بالتذكية أو غيرها، وقد جعل الشارع حكمها حرمة الانتفاع مطلقاً في الصلاة وفي غيرها، وما دلّ على جوار الانتفاع بالمدكّي مطلقاً أو في الحمله أحض مطلقاً من دليل حرمة الانتفاع، فيحصر به عموم ذلك الدليل، ولم يثبت بالنسبة إلى غير المأكول تخصيصه إلا فيما عدا الصلاة.

**توضيح الضعف** أن المصادر من الميتة في عرف المشرّعة وإطلاقات الشارع ليس إلا ما يقابل المدكّي، مما ورد في كلمات الشارع من أن الميتة لا يستعمل بشيء منها لا بأهاب ولا عصب<sup>(٢)</sup>، أو أنه لا تحور الصلاة في جلد الميتة<sup>(٣)</sup>، أو يحرم أكلها لا يؤمهم منه إلا إرادة ما يقابل المدكّي، لا الأعم كي يدعى أنها مخصصة بما دلّ على حوار الانتفاع بالمدكّي، ولعلّ هذا من الضروريات التي لا محال للارتباط فيه، ولذا أومأنا إلى إنشاء كلام المصنّف رحمته على أن الموت مقتضى ندمع عن الانتفاع، والتذكية ماعية عن تأثيره، فيتربّث أثر المقتضي عليه ما لم يحرر وجود

(١) المائدة ٣٥

(٢) الكس ٦، ٢٥٨-٢٥٩، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب لأطعمه المحرّمه، ح ٧

(٣) الحصول ٩/٦٠٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب لباس المصلّي، ح ٤

لمانع أو ماعنته، لا على ادعاء استعادة عموم المانع من الأدلة النصية، وإلا فمفاده واضح.

وكيف كان فالذي ينبغي أن يقال في تحقيق المقام: إن غير ما كَوَّلَ اللحم من كان من السباع، فلا إنكار بل لا خلاف على الظاهر في عدم جوار الصلاة في جنده، وقد استفيض نقل الإجماع عليه.

و يشهد له - مضافاً إلى ذلك - جميع الأحبار المتقدمة عموماً و خصوصاً و يدل عليه أيضاً بالخصوص رواية قاسم الخياط أنه قال: سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول: «ما أكل الورق و الشجر فلا بأس بأن يصلي فيه، و ما أكل الميتة فلا تصل فيه»<sup>(١)</sup>.

و حبر لمصل بن شاذان - المروي عن كتاب العيون - عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى الإمامون قال: «و لا يصلي في جلود الميتة و لا في جلود السباع»<sup>(٢)</sup>.  
و حبر الأعمش - المروي عن الحصال - عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرائع الدين، قال: «و لا يصلي في جلود الميتة و إن دُعت سبعين مرة، و [لا]<sup>(٣)</sup> في جلود السباع»<sup>(٤)</sup>.

و مصمرة سماعة، قال: سألتها عن لحوم السباع و جلودها، فقالت: «أنت لحوم السباع من الطير و الدواب فإنا نكرهه، و أما الجلود فاركبوا عليها و لا تلبسوا منها

(١) المقف ١ / ١٦٨ / ٧٩٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ١٢٣ (الباب ٣٥) ح ١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في النسخ المحطبة و الحجرية: وكنها و المثبت من المصدر و كما تقدم.

(٤) تقدم تحريجه في ص ١٩٦، فلها مش (٦).

شئاً تصلّون فيه»<sup>(١)</sup>

و رواها في الكافي عنه مسنداً، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن حلود السباع، فقال «ركوها ولا تلسوا شيئاً منها تصلّون فيه»<sup>(٢)</sup>  
و عن الشيخ نحوها إلا أنه أسقط لفظ «تصلّون فيه»<sup>(٣)</sup> و لعنه من سهو القلم.

و لا يعارضها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن العراء و السمور و السجاب و الثعالب و أشباهه، قال: «لا بأس بالصلاة فيه»<sup>(٤)</sup>، و لو جار العمل بها لتعيّن ضرفها عن السباع: جمعاً بينها وبين الأخبار الخاصة الواردة فيها، مع أنّك ستعرف أنّه لا بدّ من حمل هذه الصحيحة على التقيّة

و كذا لا يعارضها صحيحة عليّ بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس العراء و السمور و العنك و الثعالب و جميع الجلود، قال: «لا بأس بذلك»<sup>(٥)</sup> و صحيحة الريّان بن الصلت، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن ثنس فراء سمور<sup>(٦)</sup> و السجاب و الحواصل و ما أشبهها و المناطق<sup>(٧)</sup> و الكيمخت و

(١) تقدّم تخريجها في ص ٢٠٦، الهامش (٤).

(٢) الكافي ٦/٥٤١، و عنه في الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ٤.

(٣) كذا و في التهذيب ٦/١٦٦/٣١١، و كذا الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ٦ مثلاً بدون إسقاط لفظ «تصلّون فيه».

(٤) التهذيب ٢: ٢١٠-٢١١/٨٢٥، الاستبصار ١: ٣٨٤-٣٨٥/١٤٥٩، الوسائل، الباب ٤ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢.

(٥) التهذيب ٢/٢١١-٢١٦/٨٢٦، الاستبصار ١: ٣٨٥-٣٨٦/١٤٦٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ١.

(٦) في النسخ الحطّية و الحجرية: «عن ثنس فراء و السمور» و ما أثبتناه من المصدر.

(٧) المناطق: جمع منطوق و منطوقه، و هي ما يُشدّ به الوسط مجمع الحرفين ٢٣٩/٥ «نطق».

المحشور بالقرّ والخفاف من أصناف الجلود، فقال: «لا بأس به، كنهه إلا بالثعالب»<sup>(١)</sup> للروم تقييد الخبرين بغير حال الصلاة.

ولعلّ النكتة في إطلاقهما مراعاة التقيّة.

ولكن ربما يبعد التقييد في الأخيرة ما فيها من استثناء الثعالب، فإنّه لا بأس بجلود الثعالب في غير حال الصلاة. اللهمّ إلا أن يراد به الكراهة

هذا، مع أنّ الخبرين أعمّ مطلقاً من الأخبار الواردة في خصوص السباع، فارتكاب التحصيل فيهما بالحمل على ما عدا السباع أيضاً ممكن لو لا مخالفتة للإجماع و بعض الأخبار الآتية، كما أنّه يمكن حمل نفي البأس عن أصناف الجلود في الخبر الأخير على ما لو كانت تحقّق ونحوه ممّا لا تتمّ الصلاة فيه وحده بجعلها بياناً لخصوص الخفاف بناءً على اختصاص المنع بما عداه، كما ربما يظهر من بعض، فيكون استثناء الثعالب بالنظر إلى ما عداه. و لكّك ستعرف ضعف المبني.

و كيف كان فحيث لم يقع في الخبرين التصريح بالرخصة حال الصلاة إلا من حيث الإطلاق لا يصلحان لمعارضة شيء من أخبار الباب فضلاً عن معارضة الأخبار الواردة في خصوص السباع.

نعم، ربما يظهر من خبر سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام أنّ السّمور من السباع، قال. سأنته عن جلود السّمور، قال: «أي شيء هو ذاك الأديس»<sup>(٢)</sup>

(١) التهذيب ٢ / ٣٦٩ / ١٥٢٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٢) الأديس: الذي لونه بين السواد والحمرة. الصحاح ٩٢٦.٣ وديس.

فقلت: هو الأسود، فقال: «بصيد؟» قلت: نعم، يأخذ الدحاح و الحمام، فقال  
«لا»<sup>(١)</sup>.

و مراد به - بحسب الظاهر - المنع عن نُسْهِه حال الصلاة، شهاده غيره من  
الأخبار و طاهره بمقتضى الاستعصال - كطاهر بعض الأخبار المتقدمة - إناطة  
المع بكونه من السباع. و حيث شهد السائل بكونه من السباع مَنَعَ الإمام عليه السلام عن  
نُسْهِه، و لو كان الأمر كما شهد به السائل - أي لو كان السَّمُور من السباع - لأشكل ما  
ذُعيب من الإجماع - المستفيض نقله - على عدم جواز الصلاة في جلد السباع  
مطلقاً، لما ستعرف من وقوع الخلاف في السَّمُور، و ذهاب جملة من أعظم  
الأصحاب إلى الجوار؛ استناداً إلى أخبار مستفيضة دالة عليه، و هذه الأخبار و إن  
كانت معارضة بما هو أرحح منها دلَّ على المنع عنه بالخصوص - انمعتصم  
بالعمومات المتقدمة، كما ستعرف - و لكن وقوع الخلاف فيه على تقدير كونه من  
لسباع قادح لدعوى الإجماع على المع عنها كثرة.

و كذلك الكلام في الحواصل؛ فإنه ربما يظهر من بعض كونها من السباع<sup>(٢)</sup>،  
مع أن كثيراً من الأصحاب<sup>(٣)</sup> - على ما حكى عنهم - قائلون بجواز الصلاة في

(١) الشهيد ٢١١٢/٨٢٧، الاستبصار ١/٢٨٥، الوسائل، الباب ٤ من أبواب لباس  
المصلي، ج ١.

(٢) لاحظ جواهر الكلام ١٠٨٨.

(٣) مهم شرح الطوسي في النهاية، ٩٦، و المصنوع ٨٢٠، ٨٢١، و ابن حمزة في التبيين، ٨٢،  
و يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ٦٦، و الكيفي في إصباح الشريعة، ٦١، و حكاه عنهم  
صاحب كشف الظلمات فيه ٢٠٥٣.



جلدها، كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

وكيف كان فالأخبار المتقدمة بأسرها تدل على المنع عن الصلاة في جلود السباع مطلقاً، فهذا هو الأصل في الباب، ولا يعدل عنه إلا بدليل أنخص، و سأتي للكلام في الموارد الخاصة التي أمكن استشاؤها من هذه القاعدة على تقدير إدراجها في موضوعها، فلو وجد في الأخبار ما يظهر منه جوار الصلاة في جلد السباع أو مطلق عبر المأكول - كمعص الأخبار المتقدمة - فمأول أو محمول على لتقية.

و أما غير السباع من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها فإظهار عدم الخلاف بين الأصحاب في كونها كالسباع في أن مقتضى القاعدة المتلقاة من الشرع المنع عن الصلاة في جلدها، إلا أن يدل دليل حاص على جوارها، وقد حكى عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و يشهد بصدق<sup>(١)</sup> هذه الدعوى أن كل من قال بجوار الصلاة في جلد شيء مما لا يؤكل لحمه استند في مقالته إلى الأدلة الخاصة الواردة فيه بحيث لو لا تلك الأدلة لم يقل بجوارها، كما يظهر ذلك من تتبع أقوالهم، فيستكشف من ذلك معروفة المنع عن الصلاة في جلد غير المأكول لدى الشيعة من لصدر الأول، و كون الأخبار المعافية له بظاهرها صادرة عن عليّ، كما يؤيده بعض الأخبار الآتية، التي وقع فيها لسؤال عن الشعر و نحوه مما يستشعر بل يستظهر منه كون المنع عن الصلاة في أحرأ ما لا يؤكل لحمه على سبيل الإحمال معروفاً في عصر

(١) في صدر ١٦، «الصدوق»

لأنمة عليه السلام لدى السائلين بحيث كانوا ربما يسألون عن الشعر المنقى على الثوب، أو عن شعر الإنسان و سائر أجزائه.

و يدل عليه أيضاً موثقة ابن بكير، و رواية أس بن محمد، المتقدمين<sup>(١)</sup> هي صدر المبحث، والأخبار الدالة على المنع عن الصلاة في شعر غير المأكول ووبره و صوفه بالتقريب الذي تقدمت الإشارة إليه

كخبر أبي تمامة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: إن بلادنا بلاد باردة فما تقول في لبس هذا الوبر؟ فقال: «اللس منها ما أكل و صمن»<sup>(٢)</sup>.

و يحتمل قوياً أن يكون المراد بالوبر في هذه الرواية ما كان مع الجند بقرية اعتبار الضمان الذي أريد به - بحسب الظاهر - التعهد بذكاته.

و خبر الوشاء، قال: كان أبو عبدالله عليه السلام يكره الصلاة في وبر كل شيء لا يؤكل لحمه<sup>(٣)</sup>.

و مرفوعة محمد بن إسماعيل عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا تجوز الصلاة في شعر و وبر ما لا يؤكل لحمه، لأن أكثرها مسوخ»<sup>(٤)</sup>.

و مكاتبة [إبراهيم بن]<sup>(٥)</sup> محمد الهمداني، قال: كتبت إليه: يسقط على ثوبي

(١) هي ص ٢٠٠ و ٢٠١.

(٢) الكافي ٣/٤٥٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

(٣) على الشرائع: ٣٤٢ (الباب ٤٣) ح ٢، التهذيب ٢/٢٠٩: ٨٢٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٤) على الشرائع، ٣٤٢ (الباب ٤٣) ح ١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٧.

(٥) ما بين المعقوفين من المصدر

الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة، فكتب عليه السلام «لا تجوز الصلاة فيه»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الآتية، فإنها تدل على المنع عن الجلد بالأولوية، مع أنه لا قائل بالمصل على الظاهر.

و في صحيحة سعد - المتقدمة آنفاً<sup>(٢)</sup> - إيماء إلى عدم الفرق بين الوبر و الجلد، كما تقدمت الإشارة إليه.

و يؤيد لمطلوب أيضاً رواية [الحسن بن] <sup>(٣)</sup> علي بن شعبة - المروية عن تحف العقول - عن الصادق عليه السلام في حديث، قال: «وكل ما أبشت الأرض فلا بأس بلبسه والصلاة فيه، وكل شيء يحل لحمه فلا بأس بلبسه جلده الذكي منه و صوفه وشعره، وإن كان الصوف والشعر [والريش]»<sup>(٤)</sup> والوبر من الميتة وغير الميتة ذكياً فلا بأس بلبسه ذلك والصلاة فيه»<sup>(٥)</sup> فإنها مشعرة بإباطة الجوار بحلية الأكل.

و ما في هذه الأخبار من ضعف السند كقصور بعضها من حيث الدلالة فهو مجبور باستفادتها واعتضاد بعضها ببعض والأخبار الحاضرة الآتية الموافقة لها واشتقاقها بين الأصحاب وعملهم بمضمونها، إلى غير ذلك من المؤيدات.

ولكن قد يعارضها طوائف من الأخبار:

(١) التهذيب ٢٠٩٢/٨١٩، الاستبصار ١/٣٨٤: ١٤٥٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس

المصلي، ح ٤.

(٢) غي ص ٢١١ - ٢١٢.

(٣ و ٤) ما بين المعرفين من المصدر.

(٥) محف العقول، ٣٣٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٨.

منها: الأحبار الخاصة الدالة على جوار الصلاة في حملة من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها، كالحرّ والسحاب والعنك والثعالب والأرنب وغير ذلك، إلا أن عدّ مثل هذه الأحبار معارضة لما ذكر مباحة، فإنه إن صحّت هذه الروايات الخاصة و سلمت عن معارضين مكافئ، لخصّصت بها العمومات الدالة على المنع النّهيم إلا أن يدعى كون تلك العمومات نصّاً في إرادة مورد الخاص، كما ستسمع هذه الدعوى في كثير من تلك الموارد الخاصة.

و منها: حملة من الأخبار المتقدمة في السباع، التي يظهر منها اختصاص المنع بالسباع، و أنها هي التي نهى رسول الله ﷺ عنها دون غيرها. و لا يمكن الجمع بينها وبين عمومات المنع بتخصيصها بالسباع؛ لإبانتها عن ذلك.

نعم، لا يأتى أغلب تلك العمومات عن الحمل على مصنف المنع لشامل لكرهه، فيمكن الجمع بينها وبين الأحبار الدالة على الجواز في غير السباع بحمل المنع بالنسبة إلى ما عدا السباع على الكراهة.

و لكن يشكل ذلك في موثقة<sup>(١)</sup> اس كبير، فإنها كادت تكون صريحة في لطلان، كما أنها - بقرينة موردّها - صريحة في إرادة الأعم من السباع في الجملة، فلا يمكن الجمع بينها وبين تلك الأخبار، فلا بدّ من الرجوع إلى المرحّحات، و هي مع الموثقة؛ لموافقتهما للمشهور، و مخالفتها للجمهور. فهي أبعد عن التقية؛ لأنّ مذهب لعامة - على ما نسب إليهم - القول بالحوار في غير المأكول مطلقاً.

(١) تقدّم بحريتها في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

فتلك الأحبار أيضاً وإن كانت محالمة لهم في الجملة لكنها أقرب إليهم من الموثقة، وكفى بمثل ذلك في مقام الترجيح، كما تقرر في محله.

هذا، مع ضعف تلك الأحبار في حد ذاتها من حيث السند لو لا دعاء مجبرها باستعاضتها واعتضاد بعضها ببعض، المودث للموثوق بصدورها في الجملة، فليتنامل

و منها: صحيحة الحلبي، المتقدمة<sup>(١)</sup> النافية للباس عن الصلاة فيما سأل السائل، وهو الفراء والسمور والسجاب والثعالب وأشابه، وصحيحة علي بن يقطين والريان بن الصلت، المتقدمتان<sup>(٢)</sup> النافيتان للباس عن نُس جميع العلود باستثناء الثعالب في الأخيرة.

ولكنك عرفت فيما سبق<sup>(٣)</sup> أن الأخيرتين لعدم صراحتهما في إرادة اللبس حال الصلاة وإمكان إرادته من حيث هو لا في حال الصلاة لاتصلحان لمدرسة أحبار المنع.

و أما الصحيحة الأولى فهي صريحة في الجوار حال الصلاة، ومقتضى لجمع بينها وبين الأحبار الممانعة حمل تلك الأحبار على الكراهة ولا ينافي ذلك ما تقدم سابقاً<sup>(٤)</sup> من أن مقتضى الجمع بين هذه الصحيحة وبين الأحبار الممانعة عن الساع. تخصيص الصحيحة بغير الساع، لأن شمول

(١) في ص ٢١٠

(٢) في ص ٢١٠-٢١١.

(٣) في ص ٢١١.

(٤) في ص ٢١٠.

الصحيحة للبياع ليس بالنصوصية، بل بواسطة عموم «أشاهها» القابل للصرف لو لم نقل بانصرافه في حد ذاته عن السباع، فارتكاب التخصيص فيها أهون من حمل السواهي الكثيرة المتعلقة بالسباع على الكراهة، وهذا بخلاف المقام؛ فإن المعارضة بينها وبين أخبار المنع من قبيل معارضة النص والظاهر، فيحمل أخبار المنع على الكراهة.

لكن قد أشرنا آنفاً إلى أن موثقة ابن بكير آتية عن هذا الحمل، فهي معارضة لهذه الصحيحة أيضاً كغيرها من المذكورات، و الترجيح للموثقة، كما ظهر وجهه فيما سبق.

و ربما جعل بعض<sup>(١)</sup> الأخذ بالصحيحة أرجح إما لزعمه عدم حجية الموثق، فتسميته ترجيحاً على هذا التقدير مسامحة، أو لبائنه عسى أن الترجيع بصفات الراوي مقدم على الترجيع بالمرجحيات الخارجية من تقيّة ونحوها. و فيه: ما تقرّر في محله من حجية الموثق خصوصاً مثل هذا الخبر المعتضد بمعاضدات كثيرة تقدّمت الإشارة إليها إجمالاً.

و أمّا الصحيحة: فقد عرفت فيما سبق أنه لا بد من رفع اليد عن ظاهرها بالنسبة إلى السباع، فهي بظاهرها غير معمول بها، و ارتكاب التأويل فيها بالحمل على إرادة ما عدا السباع و جعل مأولها دليلاً لطرح الموثقة ليس بأولى من جعل الموثقة و غيرها من الأخبار العامة و الخاصة الواردة في السباع و غيرها شهادة لحمل الصحيحة على التقيّة، بل هذا هو الأولى، مع أن إعراس الأصحاب عن

(١) لاحظ للمعتبر ٨٧:٢

ظاها لو لم يُسقطها عن الحجية فلا أقل من إخراجها عن صلاحية المكافئة للموثقة.

ولكن قد يشكل ذلك بكثرة ابتلاء الموثقة بالمعارضات، فبئها مع معارضتها بما عرفت قد يعارضها كثير من الأخبار الخاصة الأبية، و تلك الأخبار الخاصة وإن كانت في خصوص موارد ما معارضة بما يكافؤها أو يترجح عليها ولكن كثرة المعارضات تورث الوهن في الموثقة حيث يُعلم إجمالاً بصدور جُل هذه الأخبار المتعارضة لو لا كلها، فيحصر محلها إما بتزليل الأخبار الدالة على المنع على الكراهة و تنزيل ما فيها من الاختلاف على اختلاف مراتبها، نظير الأخبار الواردة في البر على ما عرفته في محله، أو حمل الأخبار الدالة على الجوز - عافها و خاصها - بأسرها على التقية، و الأول وإن كان في غاية البعد بالنظر إلى ظاهر الموثقة ولكن ارتكاب التأويل البعيد فيها بل طرحها بواسطة المعارضات أهون من حمل هذه الأخبار الكثيرة على التقية، مع ما في أغلب تلك الأخبار من التعارض المنافي للتقية، كما ستعرف، فالجمع بين شتات الأخبار بالحمل على انكراهة من حيث هو لا يبعد أن يكون أقرب، ولكن إصرار المشهور عن ظاهر أخبار الجواز بل اتفاق كلمتهم على المنع فيما عدا ما ستعرف - على ما حكى<sup>(١)</sup> عنهم - يوجب أرجحية الحمل على التقية، فالأحد بظاهر الموثقة و غيرها - من الأخبار الدالة على المنع عن الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه في غير ما ورد فيه نص خاص على جواره بلا معارض مكافئ مما ستعرف - مع أنه

(١) لاحظ معناه الكرامة ١٤١:٢.

أحوط لا يخلو عن قوة

(و هل يفتقر استعماله في غيرها) أي الصلاة (إلى الدباغ؟ قيل: نعم)  
و ربما نُسب<sup>(١)</sup> هذا القول إلى الأكثر بل المشهور

(و قيل: لا، و) هذا (هو الأشبه) ولكن (على كراهية) كما عرفت في  
أواخر كتاب الطهارة.

المسألة (الثانية: الصوف و الشعر و الوبر و الريش ممّا يؤكل لحمه  
طاهر، سواء جُزّ من حيّ أو مذكّى أو ميّت، و تجوز الصلاة فيه، و) لكن  
(لو قلع من الميّت، غسل منه موضع الاتصال) لو لم يستصحب شيئاً من  
الأجزاء التي حلّ فيها الحياة، و إلا أُربل منه ذلك الجزء ثم غسل موضعه لإزالة  
النجاسة العرضيّة التي اكتسبها بملاقاة النجس برطوبة مسرية.

نعم، لو فرض انفكاكه عن ذلك، لم يجب الغسل، و إطلاق بعض الأخبار  
للدالة عليه - كحسنة حرير، المتقدّمة في كتاب الطهارة<sup>(٢)</sup> - جارٍ محروى الغالب

(و كذا كلّ ما لا تحلّه الحياة من الميّت) ممّا لم يكن هو في حدّ ذاته  
نجساً، كالدم المسجود تحت الجلد و نحوه، فإنّه طاهر (إذا كان) حيوانه (طاهراً  
في حال الحياة) و تجوز الصلاة فيه أيضاً إذا كان ممّا يؤكل لحمه بعد غسله و  
إزالة ما عليه من النجاسة العرضيّة المكتسبة بملاقاة الميتة أو استصحاب أحزائها،  
كما يدلّ عليه أخبار كثيرة:

(١) الناسب هو صاحب كشف اللثام فيه ٤٨٦١.

(٢) ح ٧ ص ٨٥٨٤، و يأتي تخريجها أيضاً في الهامش (٣) من ص ٢٢١.



منها. صحبة حرير، قال. قال أبو عبد الله عليه السلام لزراعة و محمد بن مسلم  
« للسن و اللث و البصنة و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شيء  
ينفصل<sup>(١)</sup> من الشاة و الدابة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت<sup>(٢)</sup> فاعسه و  
صل فيه<sup>(٣)</sup>»

(و ما كان نجساً في حياته) كالكلب و الحرير (فجميع ذلك منه  
نجس على الأظهر).

و ما حكى عن السيد الخليل - من القول بطهارة ما لا تحله الحياة من نجس  
العين<sup>(٤)</sup> - ضعيف، و قد تقدم تحقيق ذلك كله في كتاب الطهارة<sup>(٥)</sup>.

(و لا تصح الصلاة في شيء من ذلك) و لا في غير ذلك مما حل فيه  
لحياة لو جعل لباساً أو جره لباس (إذا كان ممّا لا يؤكل لحمه و لو أخذه من  
مذكي) عدا ما استثنى، بلا خلاف فيه على الظاهر في الجملة، بل في الجواهر.  
جماعاً محصلاً و محكياً مستقيماً<sup>(٦)</sup>، و في المدارك. هذا مذهب الأصحاب  
لا نعلم فيه مخالفاً منهم<sup>(٧)</sup>.

(١) في المصدر: «يفصل».

(٢) في الكافي: «و إن أخذته منها بعد أن يموت».

(٣) الكافي ٢/٢٥٨، التهذيب ٣٢١/٧٦٧٥٩، الاستبصار ٤/٣٣٨/٨٩٨٨، الوسائل، الساب

٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٣.

(٤) مسائل لتصرّفات ١٠٠، للمألة ١٩، و كما في جواهر الكلام ٣٣١.٥، و حكاه عنه

صاحب كشف الغطاء فيه ٣٩٢:١.

(٥) ج ٧، ص ١٠١-١٠٣.

(٦) جواهر الكلام ٧٥٨.

(٧) مدارك الأحكام ١٦٤:٣.

أقول: ولكن الظاهر أن كثيراً من الأصحاب لم يصرحوا بعموم المنع عن كل شيء مما لا يؤكل لحمه، كما هو المدعى، بل خصوا بعض الأجزاء بالذكر، كالشعر والوبر والصوف، فيشكل نسبة الكلّية إليهم، بل قد يستظهر منهم خلاف ذلك، فإنه قد يقال بل قيل إن اقتصار أساطين الأصحاب - قديماً وحديثاً - إلى رمس بعض متأخري المتأخرين - على الجلد والشعر والوبر والصوف والعظم طاهر في عدم البأس بغير ذلك من فضلاته<sup>(١)</sup>.

ولكن يحتمل قوياً كون التخصيص جارياً مجرى التمثيل المناسب للباس، كما هو محل كلامهم.

ولكنّ الجزم بذلك و نسبة المنع إليهم على سبيل العموم لا يخلو عن إشكالي.

و كيف كان فعمدة مستند الحكم على سبيل الكلّية: موثقة ابن بكير، المتقدمة<sup>(٢)</sup> الدالة على فساد الصلاة في كل شيء مما حرم أكله من شعره ووبره وروثه وألبانه وكل شيء منه، و وجوب إعادتها.

و يدلّ عليه أيضاً في خصوص الشعر والوبر أخبار مستمصة تقدّم جملة منها في مسألة الصلاة في جلد غير المأكول، والظاهر أن المراد بالشعر والوبر فيها ما يعمّ الصوف، مع أنه لا قائل بالفصل بينها.

هذا، مع أن عموم الموثقة أعنانا عن مثل هذه الدعاوي، وقد تقدّم فيما سبق

(١) كما في جواهر الكلام ٦٨٨.

(٢) في ص ٢٠٠.

التنبيه على أن شيئاً من الأخيار التي يستشعر أو يستظهر منها الجوار لا يصلح لمعارضة الموثقة وغيرها من أحبار المنع. اللهم إلا أن يكون أحص منها مطلقاً. وحيث إن معد الموثقة عدم جواز الصلاة في شيء من أجزاء ما لا يؤكل لحمه فهذا هو الأصل في الباب لا يُعدل عنه إلا بنص خاص، و سيأتي الكلام في الأدلة لخاصة.

و ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: حكي عن الشهيدين و جماعة منهم: صاحب المدارك: القطع باختصاص المنع بالملابس، ولو لم يكن كذلك كالشعرات الملتقا على الثوب، لم تمنع الصلاة فيه<sup>(١)</sup>.

و عن ظاهر الأكثر عموم المنع<sup>(٢)</sup>، بل عن صاحبي الذخيرة و البحار نسبته إلى المشهور<sup>(٣)</sup>.

و عن المحقق الثاني التصريح بالمنع و إن كانت شعرة واحدة<sup>(٤)</sup>.

حجة القول بالمنع: خبر إبراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتبت إليه يسقط على ثوبي الوبر و الشعر مما لا يؤكل لحمه من غير نقية و لا ضرورة، فكتب

(١) الذكوري ٥٢:٣، مسالك الافهام ١٦٢:١، روض الجنان ٥٧٣:٢، مدارك الأحكام ١٦٥:٣، ١٦٦، و حكاة عنهم المجلسي في بحار الأنوار ٢٢١:٨٣، و البحراني في نهدائق

الناصر ٨٢٧.

(٢) نسبة إلى أكثر الأصحاب الميروري في كفاية الأحكام: ١٦، و حكاة عنها أيضاً العاملي في مفاتيح الكرامة ١٤٥:٢ و ١٤٦.

(٣) ذخيرة المعاد ٢٣٤، بحار الأنوار ٢٢١:٨٣، و فيهما نسبته إلى الأكثر. و ما في المتن كما في جواهر الكلام ٧٦٨.

(٤) جامع المقاصد ٨١٢، و حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٧٦٨.

«لا تجوز الصلاة فيه»<sup>(١)</sup>.

و موثقة<sup>(٢)</sup> ابن بكير وغيرها من الأحناف التي ورد فيها النهي عن الصلاة في  
الشعر والوبر.

و توهم اختصاصه بالملابس بملاحظة لفظة «في» الظاهرة في الظرفية،  
مدفوع: بعدم حريانه في الموثقة؛ لدخولها على الشعر والوبر وغيرهما مما  
لا يستقيم إرادة الظرفية بالنسبة إليه، كالبول والروث ونحوهما، فهذا كشف عن  
أن المراد بها مطلق الملابس والمصاحبة

قال المحقق الههائي - على ما حكى عنه - ورواية ابن بكير بوضوح ظاهرة  
فيه؛ فإن الصلاة في الروث - مثلاً - ظاهرة هي المعية، وتقدير الكلام: بإرادة الثوب  
الذي يثلب به غبط؛ لأن الأصل عدم التقدير سيما مثله، وقد قرر في الأصول أنه  
إذا دار الأمر بين المجار والإحصار، فالمجار متقدم متعين<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و نوقش فيه: بأنه لا ريب في ظهور لفظة «في» في الظرفية، ولكن لما  
تعذرت الحقيقة بالنسبة إلى الروث ونحوه حمل على أقرب المجارات، وهو  
صرفية المتلطح به، بخلاف الشعر؛ فإن الحقيقة ممكنة فيه، فلا حاجة إلى صرفه،  
بل ولا قرينة، ضرورة عدم صلاحية التجوز في الروث - لمكان تعذر الحقيقة -  
لصرف، كما هو واضح<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في ص ٢١٥، الهامش (١).

(٢) تقدم تخريجها في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

(٣) الحاشية على مدارك الأحكام ٢ ٣٤٨، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٧٧٨.

(٤) كما في جواهر الكلام ٧٧٨.

و فيه: أن ارتكاب التحوّر في الروث محمله على إرادة المتطّح به هو لإصمار الذي صرح المحقق المربور بأن المجاز خير منه لا يقال: إننا لا نلتزم في المعام بالإصمار كي يكون محالفاً للأصل، بل نقول إنه أطلق الروث و أريد منه الشيء المتطّح به بعلاقة الحال و المحلّ أو غيرها من أنواع العلائق، فلا إصمار.

لأننا نقول: الإصمار في شيء من موارد لا يحلو عن نوع من العلائق لمصلحة لإرادة المقدر من المذكور، و هذا لا يخرجه عن كونه إصماراً، بل قد يقال: إنه لا يراد في شيء من موارد الإصمار إلا هذا النوع من التصرف.

و إن آيت لا عن أنه قسم آخر من أقسام المجاز و هو أقرب من التحوّر في كلمة «هي»، قلنا: لا شبهة في أن التوسع في الطرفية بحيث نعم مطلق الملاسة و لمصاحبة أقرب من إطلاق الروث و إرادة ما يتلوّث به، بل لا شبهة في أنه لا ينسق إلى الدهن من الروث في الرواية إلا إرادة نفسه، فلا تحوّر فيه أصلاً، و إنما التحوّر في عطة «في» الداحلة عليه و على الشعر و الوبر، فالنسبة إليه لا يمكن بفاؤها على حقيقتها إلا بارتكاب التقدير، فيدور الأمر بينه و بين التوسع في الطرفية بإرادة مطلق الملاسة الشاملة للمصاحبة، و الثاني أولى بلا شبهة، و حيث إن كلمة «هي» غير متكررة في الرواية فلا يمكن التعميك بالحمل على الحقيقة بالنسبة إلى الشعر و الوبر، و المجاز في الروث و أشباهه، لاستلزامه استعمال اللفظ في المعين.

ولكن لقائل أن يقول: إنه عند نعدّ إرادة الطرفية الحقيقية بالنسبة إلى الروث لاتتعيّن إرادة مطلق المصاحبة منها بالنسبة إلى الجميع؛ لحوار أن يكون المراد بها

مطلق الطرفية الشاملة للحقيقية و المجازية التي يكفي في تحققها أدنى ملاسة بأن يكون المقصود بها الطرفية في كل شيء بحسب ما يباسه في صدق الصلاة فيه في العرف، و هذا ممّا يختلف حاله بحسب الموارد، ففي بعضها يعتبر لصدق الحقيقي، كما في الشعر و الوبر و الجلد و نحوها، و في بعضها المسامحي، كما في الروث و البول، و لا يكفي في شيء منها مطلق المصاحبة بحيث تعمّ المحمول، كعروة السكين و نحوه.

و على تقدير تسليم ظهورها بعد تعذر الحقيقة بالنسبة إلى الروث في مطلق التلبس بحيث تعمّ مثل الشعرات الملقاة فهو أيضاً أخص من مطلق المصاحبة، و لذا اعترف بعض<sup>(١)</sup> بشمول الرواية لمثل الشعرات الملقاة، فلم يجوز الصلاة فيها، و نفى لبأس عن عروة السكين و نحوه ما بدعوى خروجها عن منصرف الرواية. و ربما يؤيد المنع عن الشعرات - بل يستدلّ به أيضاً - الأحبار الآتية التي ورد فيها النهي عن الصلاة في الثوب الذي يلي جلود الثعالب؛ إذ الظاهر أنّه لأجل ما يقع عليه من شعوره.

و يُوقش في ذلك: بأنّه علة مستنبطة، فلا عبرة به، و في الرواية الأولى أيضاً. بصعف السند بالإضمار و جهالة بعض رواتها، فعمدة المستند هي الموثقة، و هي أيضاً قد عرفت أنّها لا تسلم عن الخدشة.

هد كنه، مع معارضة هذه الأحبار بصحيفة محمد بن عبد الجبار، قال كتبت إلى أبي محمد عليه السلام: هل يصلّي في قلسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو

(١) لم تتحققه، و لاحظ مستند الشيعة ٣٠٩: ٤ و ٣١٣.

تَكَّة حرير أو تَكَّة من وبر الأرناب؟ فكتب: «لا تحل الصلاة في الحرير المحض، وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه»<sup>(١)</sup>.

ولكن يحتمل قوياً حري هذه الصحيحة مجرى التقيّة، كما ستعرف هذا، مع إمكان الالتزام بمعادها بناءً على استثناء ما لا تتم فيه الصلاة من عموم المنع، كما سيأتي الكلام فيه.

ولكن لا يخفى عليك أنّ الالتزام بجواز مثل القطنسوة المتخذة من أجزاء ما لا يؤكل لحمه وما عليها من الشعر والوبر، والمنع عن الشعرات الملقاة على الثوب في غاية البعد، فالتعميل في غاية الإشكال، بل المتعين إمّا القول بالجواز مطلقاً، أو المنع كذلك.

وقد ظهر بما ذكر - من إمكان الخدشة في أدلة المانعين - أنّ الأول لا يخلو عن قوة، ولكنّ الثاني أحوط، بل لعله أقوى؛ فإنّ دعوى ظهور الموثقة في مطلق التنبس الصادق على مثل الشعرات الملقاة قوية جداً مع اعتضاها بغيرها ممّا عرفت.

نعم، لا يبعد دعوى انصرافها عن المحمول وإن لا يخلو هذا أيضاً عن تأمل.

اللهمّ إلّا أن يكون المحمول في كيس ونحوه؛ فإنه لا ينبغي حينئذ التأمل في خروجه عن منصرف الرواية، والله العالم.

(١) التهذيب ٢٠٧٢/٨١٠، الاستبصار ١٤٥٣/٣٨٣:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب لباس

الثاني. صرح غير واحد بخروج الإنسان عن موضوع هذا الحكم، فلا بأس بالصلاة في فصلاته الطاهرة، وهذا مما لا يسعى الارتياح فيه من غير فرق بين فصلات نفسه و غيره؛ لاستقرار السيرة على عدم التحرر منها، مع أن المساق من الشيء الذي جعل مقسماً في الموثقة و نحوها للمأكل و غير المأكل هو الحيوان ابدي ينصرف إطلاقه عن الإنسان، فإنه وإن صدق على الإنسان لغة أنه حيوان غير مأكل لحكم ولكن لا يُطلق عليه ذلك عرفاً مصافاً إلى شهادة بعض الأخبار عليه

ففي الصحيح عن ابن الريان، قال: كنت إلى أبي الحسن عليه السلام؛ هل تجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الإنسان و أطعاره من قبل أن ينفضه و يلقيه عنه؟ فوقع «تجوز»<sup>(١)</sup>.

و صحيحه الآخر، قال: سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يأخذ من شعره و أطعاره ثم يقوم إلى الصلاة من غير أن ينفضه من ثوبه، فقال: «لا بأس»<sup>(٢)</sup> و حرر الحسين بن علوان عن الصادق عن أبيه عليه السلام، المروي عن قرب لإسناد، قال سئل<sup>(٣)</sup> عن الرقاق يصيب الثوب، قال: «لا بأس به»<sup>(٤)</sup> و مقتضى ترك الاستئصال في الرواية الأولى و الأخيرة. عدم الفرق بين كونه منه أو من غيره.

(١) التهذيب ٢/٣٦٧، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٢) الفقيه ١/١٧٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٣) المسؤول - في المصدر - هو الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

(٤) قرب الإسناد: ٢٨٢/٨٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الجاسات، ح ٦.



و يشهد له أيضاً بعض الأحبار الدالة على حوار حمل المرسعة ولدها و إرساعها في الصلاة، كحبر عني بن جعفر - المروزي عن قرب الإسناد - أنه سأل أبا جعفر عن المرأة تكون في صلاة الفريضة ولدها إلى جنبها يكي هل يصلح لها أن تتاوله فتعده في حجرها وتسكته وترضعه؟ قال «لا بأس» و حبر عمار عن الصادق عليه السلام «لا بأس أن تحمل المرأة صبيها وهي تصلي وترضعه»<sup>(٢١)</sup> «وإن حمل الصبي و إرساعه و إسكاته لا يفتك عادة عن إصدة لعبه إلى ثدي المرسعة، و دمه إلى ثيابها عند بكائه.

و يؤيده أيضاً حبر الإسكافي<sup>(٢٢)</sup>، قال: «إن أبا جعفر عليه السلام سئل عن القرمس<sup>(٢٣)</sup> التي تضعها<sup>(٢٤)</sup> النساء في رؤوسهن يصلنه بشعورهن، قال: «لا بأس بالمرأة ما تزيت به بروجها»<sup>(٢٥)</sup> و عن مكارم الأخلاق عن زرارة عن الصادق عليه السلام، قال: سأله أبي - و أن حاصر - عن الرجل يسقط منه فباحد سن إنسان ميت فيجعه مكانه، قال: «لا بأس»<sup>(٢٦)</sup> فإن إطلاق الروايتين وإن كان وارداً مورد حكم آخر إلا أن إطلاق معنى البأس مع غلبة وقوع الصلاة في السر و الشعر المغروصين في الروايتين لو

(١) قرب الإسناد: ٨٧٧/٢٢٥ الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب قواطع الصلاة، ح ٢.

(٢) في التهذيب: «أو ترضعه وهي تشهده» و هي الوسائل «و ترضعه وهي تشهده».

(٣) التهذيب ٢ ١٣٥٥/٣٣٠ الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب قواطع الصلاة، ح ١.

(٤) في السحح للحطية و الحجرية، «الاسكافي» و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٥) المراميل: هي ما تشبه المرأة في شعرها من العجوة مجمع البحرين ٤٥٣:٥ «قمر».

(٦) في المصدر: «تضعها».

(٧) الكافي ٣/١١٩، التهذيب ١٠٣٢/٣٦٠، الوسائل، الباب ١٠١ من أبواب مضمات

الكاف، ح ٢.

(٨) مكارم لأخلاق ٩٥، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب المصلي، ح ٤.

لم يدلّ على المطلوب فلا أقلّ من كونه من المؤيّدات، كما أنّ الحُدُثَة في الأخير - بأنّ غاية الأمر دلالة على حوار الصلاة إذا كان في الباطن، وهذا ممّا لا كلام فيه - غير قادحة في مقام التأييد.

و كيف كان فلا ينبغي الارتباب في خروج الإنسان عن منصرف أحسن المنع، فلا ينبغي الاستشكال فيه حتى في مثل الثوب المنسوج من شعره فضلاً عن شعراته الملقاة على الثوب، و نحوها ممّا قصت السيرة بعدم التجنّب عنه.

الثالث: مقتضى عموم المؤثقة، المعتصدة<sup>(١)</sup> بإطلاق كلمات الأصحاب في تدويعهم و معاقد إجماعاتهم المحكيّة: عدم الفرق في غير المأكول - الذي يهي عن الصلاة فيه - بين ذي النفس و غيره.

و دعوى انصراف إطلاق كلمات الأصحاب إلى ذي النفس و أنّ هذا هو المراد من العموم في المؤثقة بقربة قوله عليه السلام في ذيلها «ذكّاه الذبيح أو لم يدكّه»<sup>(٢)</sup> المشعر بكون ما هو المفروض موضوعاً للحكم ما كان قابلاً للتدكية، و غير ذي النفس ليس كذلك، مدفوعة: بسمع انصراف الإطلاق خصوصاً بالنسبة إلى بعض أقسام غير ذي النفس ممّا كانت جثّه عظيمةً و لحمه كثيراً، كالجزّي و الحيّة و أشباههم، فإنّ دعوى انصراف الإطلاق عن مثل ذلك و شموله لمصطلق ذي النفس مجازفة.

و إنّما ادّعينا مثل هذه الدعوى في الأخبار المانعة عن الصلاة في جدد

(١) في الطبعة الحجرية: والمعتصدة.

(٢) نعدم تخريجه في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

الميتة؛ لبعض القرأتين العنصرية لصرفها إلى إرادة ذي النفس مما تقدمت لإشارة إليه، وهذا بخلاف المقام؛ فإنه لا قرينة مقتضية لذلك، بل الأمر بالعكس، كما لا يخفى على المتأمل.

وأما الموثقة فهي - كما تراها - قوية الدلالة على العموم؛ لوقوعها في مقام إعطاء الضبط و بيان مناط الحكم، مع ما فيها من التعبير بالعموم مكرراً بعبائر مختلفة، فيشكل ارتكاب التخصيص فيها إلا بنص صريح.

وما في ذيلها لا يصلح شاهداً لذلك؛ لأن غايته الإشعار بأن م فرض موضوعاً للقضية ليس إلا ما قابل التدكية، وهذا مما لا يلتفت إليه في مقابل م عرفت، بل لمانع أن يمنع إشعاره بذلك؛ فإن قوله طه «ذكأ الذبح أو لم يدكه»<sup>(١)</sup> كلام ذكر استطراداً لبيان عدم مدخلة التدكية في ذلك، وإناطة المنع بكون الحيوان في حد ذاته محرم الأكل، والفقرة المذكورة على خلاف المطلوب أدل حيث يفهم [منها] <sup>(٢)</sup> إناطة الحكم بعنوان كونه غير المأكول لا غير مدكئ <sup>(٣)</sup>.

نعم، لا يبعد أن يقال: إنه لا ينسب إلى الذهن من قوله طه «الصلاة في وير كل شيء حرام أكله»<sup>(٤)</sup> إلى آخره، إلا إرادة هذا الصنف من الحيوان الذي له وبر و شعوروث و ألبان، لا مطلقه، وهو أخص من ذي النفس أيضاً.

ولكن يتوجه عليه ما أشرنا إليه من أن المتأمل في الرواية لا يكاد يشك في كونها مسوقة لبيان إناطة الحكم بكونه مأكول اللحم و غير مأكول اللحم، فالأشياء

(١ و ٤) تقدم بخريجه في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

(٢) يدل ما بين المقومين في السخ الخطية و الحجرية: «منه». و الظاهر ما أئبتاه.

(٣) في ص ١٦٦. «المدكئ».

لمذكورة فيها حارية مجرى التمثيل.

هذا، ولكن الإنصاف أن استعادة المصع عن مثل الحشرات والطيور من هذه الموثقة لا تحلو عن تأمل إلا بصحيفة عدم القول بالفصل، وتمامته في غير دي النفس محل نظر، فالقول بالجوار - كما يظهر من بعض<sup>(١)</sup> المتأخرين - قوي، و لكن المصع مطلقاً إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط

هذا كنهه فيما له لحم يُعتد به بنظر العرف كالجرى وأشاهه، وأما ما لا لحم به عرفاً - كالنق و البرعوث و القمل و الربور و الحافس و أشاهها - فلا ينبغي التأمل في انصراف الأدلة عنه.

و لذا لا يتوهم أحد من العوام المصع عن الصلاة في لشوب المحيط بالإبريسم بل و لا في الحرير المحص بلحاط كونه من فضلات غير المأكول و لا فيما أصابه شيء من العسل أو شمع مع معهودية اتخاذ هذه الأشياء من غير المأكول، و مغروسة المصع عن الصلاة في غير مأكول اللحم في دهانهم فما عن بعض - من الاستشكال في الشمع و نحوه مما ليس فيه سيرة قطعية<sup>(٢)</sup>؛ نظراً إلى عموم أدلة المصع - ضعيف

لا يقال: إن الموثقة المبرورة - التي هي العمدة في هذا الباب - حالية عن ذكر اللحم، وإنما وقع فيها تعليق المصع على كون الشيء محرماً الأكل، وهو بصدق عرفاً على كل حيوان لا يجوز أكله و لو مثل النق و البرعوث و إن لم يخلق عليه

(١) لاحظ مذكر الأحكام ١٦١٣.

(٢) حكاة صاحب الجواهر فيها ٦٩٨ عن الوحيد المهيبي في شرحه على المسانيع، و هو

اسم غير مأكول اللحم

لأننا نقول: أولاً: إن المتبادر من الموثقة أيضاً - بعد الغض عن المسافهة المتقدمة - ليس إلا إرادة الحيوانات التي لا يؤكل لحمها، كما يُفصح عن ذلك مقابلة غير المأكول في الموثقة بقوله عَلَيْهَا؛ <sup>(١)</sup> وإن كان ممّا يؤكل لحمه إلى آخره، مع وقوع لتعبير عنه فيما قبل هذه الفقرة بما أحل الله أكله

و ثانياً: أن الالتزام بعموم الموثقة لكل حيوان، و خروج مثل البق و لرعوث و القمل - مثلاً - لأجل السيرة، أو دليل نهي الحرج، أو الأدلة الخاصة كما في التحرير - مثلاً - ليس بأولى من جعلها كاشفة عن أن المراد بالشئ الذي يُجعل مقسماً هو ان حيوان القابل للتأصاف بحلّة اللحم و حرمة، فليتأمل.

و كيف كان فلا يسعى الارتياح في أنه لا يستفاد من الموثقة فصلاً عن غيرها شمول اسمع لمثل هذه الحيوانات، مقتضى الأصل جواز التمسك بها ههنا، مع استقرار السيرة على عدم التحرر عن فصلات هذا النحو من الحيوانات و أجزائها و لو في أقسامها المستحدثة الغير المتعارفة، فليتأمل

الرابع: مقتضى إطلاق الموثقة و غيرها من الأحبار - الحصة و العامة - الداهية عن الصلاة في غير المأكول كمعاهد الإجماعات المحكيّة: عدم الفرق بين كون ما يصلى فيه ممّا تتم الصلاة فيه وحده و بين غيره، كالتكّة و القنسوة و الحورب و نحوها، و قد نُسب القول بذلك إلى الأكثر <sup>(٢)</sup>، بل المشهور <sup>(٣)</sup>، خلافاً

(١) نسبه إلى الأكثر العاملين في مدارك الأحكام ١٦٦٣.

(٢) نسبه إلى المشهور الباحثين في الحقائق الناصرة ٧٨٧.

للمحكّي عن المبسوط و المنتهى و الإصباح فالكراهة، ولكن عن الأخير تقييدها بما إذا لم يكن هو - أي وير ما لا يؤكل لحمه، المعمول تكّة و نحوها - أو المصلّي رطباً<sup>(١)</sup>، فكأنّه يلتزم بالمنع على تقدير الرطوبة، فلا يبعد أن يكون ذلك مستثناً على القول بسجاسة الأرنب و الثعالب، التي هي عمدة ما يتعلّق به النظر في هذا الباب. و عن ابن حمزة أنّه قسّم ما لا تتمّ فيه الصلاة منفرداً إلى ما تكره فيه، وعدّها منها: التّكّة و الحورب و القلنسة المتخذات من شعر الأرنب و الثعالب، و ما لا تكره فيه، وعدّها منها الثلاثة من غير ما ذكر<sup>(٢)</sup>.

و ربما يظهر من المدارك اختيار الجواز حيث قال: اختلفت الأصحاب في التّكّة و القلنسة المعمولتين من وير غير المأكول، فذهب الأكثر - و منهم: الشيخ في النهاية - إلى المنع منهما؛ لما سبق في الجلود و قال في المبسوط بالكراهة، و مال إليه في المعتبر؛ تعويلاً على الأصل، و رواية محمد بن عبد الجبار، السابقة، و استضعافاً للأخبار المانعة، و هو غير بعيد، إلّا أنّ المنع أحوط<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و نقل في محكّي المختلف عن الشيخ الاستدلال على الجواز - كما ذهب إليه في المبسوط - بأنّه قد ثبت للتّكّة و القلنسة حكم معابر لحكم الثوب من جواز الصلاة فيهما و إن كانا نجسين أو من حرير محض، فكذا تجوز لو كانا من

(١) المبسوط ٨٤:١، منتهى المطلب ٢١٥-٢١٦، إصباح الشيعة: ٦٤، و حكاه عنها صاحب كشف الثّمام فيه ٢١٣:٣.

(٢) الوسيلة: ٨٨، و حكاه عنه صاحب كشف الثّمام فيه ٢١٣:٣.

(٣) مدارك الأحكام ١٦٦٣-١٦٧، و راجع، النهاية: ٩٨، و المبسوط ١: ٨٤، و المعتبر ٢: ٨٣.

وبر الأراب و غيرها<sup>(١)</sup>. انتهى

و تُوقش فيه: بأنه قياس لا نقول به، كما تُوقش في الاستدلال بالأصل.  
بانقطعه بالدليل.

و يدفعه أن الشيخ رحمته الله - على ما يظهر من سبك الاستدلال - جعل جوار  
الصلوة في التكة و القلسوة إذا كانا نجسين أو من حرير محض كاشفاً عن أن مراد  
الشارع بكل شيء يهي عن الصلاة فيه على الإطلاق في محاوراته إنما هو إرادة  
ذلك الشيء إذا كان ثوباً تتم فيه الصلاة وحده، لا مثل التكة و القلسوة، فلا ربط لهذا  
الاستدلال بالقياس، بل مرجعه إلى ادعاء استكشاف مراد الشارع في خصوص  
المورد من استقراء النواهي الشرعية المطلقة الواردة في الحرير و في أبواب  
لجاسات على كثرتها حيث علم في تلك الموارد بقربة منعصلة أن مراده بما  
يصلّى فيه ما عدا مثل التكة و أشباهها، فيكشف ذلك عن أن هذا المعنى متعارف  
في محاوراته، مضافاً إلى شهادة بعض الأخبار - النافية للباس عما لا تجوز الصلاة  
فيه وحده - بصدق هذه الدعوى.

مثل ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كل ما لا تجوز الصلاة فيه  
وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الإبريسم و القلسوة و الحف و الزنار»<sup>(٢)</sup>  
يكون في إسرائيل و يصلّى فيه»<sup>(٣)</sup> فإن مقتضى عموم قوله عليه السلام: «كل ما لا تجوز  
الصلاة فيه وحده» إلى آخره: إنما هو جوار الصلاة في كل شيء من شأنه عدم

(١) مختلف لشعبة ١٠١، ١٠٢، المسألة ٤١، و حكاها عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٤٦: ٢.

(٢) الزنار، م يلسمه الذمّي يشده على وسطه، تهذيب اللغة ١٣: ١٨٩ «زنره»

(٣) التهذيب ١٤٧٨/ ٣٥٧٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢

جوازها فيه لو كان ممّا تتمّ فيه الصلاة.

و يؤكّد عمومها. الجمع في مقام التمثيل للماعدة بين الحُفّ وغيره، حيث إنّ احتمال مانعيّة الحُفّ عن الصلاة - بحسب الظاهر - إنّما هو لملاحظ كونه من حلد الميتة أو منجّساً أو من غير المأكول، فذكره في عداد الأثمة ينفي احتمال كونه مسوقاً لبيان صابغة في خصوص الحرير، و يجعله كالصّ في العموم، فهو بطاهره مسوق لبيان اختصاص الشرائط المعتبرة في لباس المصلّي - من عدم كونه منجّساً أو حريراً أو متحداً من حلد الميتة أو من غير مأكول اللحم - بما إذا كان ممّا تتمّ فيه الصلاة وحده، فهذا الحرير يمدّلوله اللغطي باطر إلى الأدلة المانعة عن الصلاة في الأشياء المزبورة، فلا يصلح لمعارضتها شيء من الأخبار الدالة على المنع عن تلك الأشياء على الإطلاق وإن كانت النسبة بيه و بين كلّ واحدة من تلك الأخبار - كموثقة ابن بكير، المتقدمة<sup>(١)</sup>، و نحوها - العموم من وجوب لأنّ الحاكم مقدّم على المحكوم عليه على كلّ حال، فلا يلاحظ بينهما النسبة، كما تفرّر في محلّه، فهذه الرواية من أقوى ما يمكن أن يستدلّ به للقول بالجواز.

و يدلّ عليه أيضاً صحيحة محدّد من عبد الجبار - كما أشار إليه في المدارك في عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup> - قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام هل يصلي في فلسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكة حرير أو تكة من وبر الأرنب؟ فكتب «لا تحلّ للصلاة في الحرير المحصن، وإن كان الوبر دكياً حلت الصلاة فيه»<sup>(٣)</sup>

(١) في ص ٢٠٠.

(٢) في ص ٢٣٤.

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٢٢٧، الهامش (١).



و لكن الاستدلال بهذه الصحيحة مبني على ما هو المشهور من عدم الفرق بين وبر الأرنب و غيرها مما لا يؤكل لحمه، وإلا فلا تدل بالسببة إلى وبر غير الأرنب إلا على معنى البأس عن المحمول، وهو خارج عن محل الكلام.

و لكنك ستعرف عدم للفرق بين الأرنب و غيرها، فلا قصور في دلالتها على المدعى.

و يؤيدها في كشف اللثام عن بعض الكتب مرسلاً عن الرضا عليه السلام: «و قد تجوز الصلاة فيما لم تنبت الأرض ولم يحل أكله مثل السجاب والفك والسُّور والحواصل إذا كان فيما لا يجوز في مثله وحده الصلاة»<sup>(١)</sup>

و لكن يعارضها خير علي بن مهزيار، قال: كتب إليه إبراهيم بن عتبة عددن حوارب و تكك تعمل من وبر الأرنب فهل تجوز الصلاة في وبر الأرنب من غير ضرورة ولا تقية؟ فكتب: «لا تجوز الصلاة فيها»<sup>(٢)</sup> و نحوه رواية أحمد بن إسحاق الأبهري<sup>(٣)</sup>

و خير إبراهيم بن محمد الهمداني قال كتبت إليه يسقط على ثوبي الوبر و لشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة، فكتب: «لا تجوز الصلاة فيه»<sup>(٤)</sup>

(١) كشف اللثام ٢١٤:٣

(٢) التهذيب ٨٠٦/٢٠٦٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٣

(٣) التهذيب ٨٠٥/٢٠٦٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي، دبل ح ٣، و هيها

مثله.

(٤) نعم تحريره في ص ٢١٥، للهامش (١).

و هذه الأخبار وإن كانت مصمرة لكنها معتصدة بموافقة المشهور و مخالفة الجمهور، مع أن احتمال كون المكتوب إليه غير المعصوم في غاية البعد خصوصاً في خبر علي من مهزيار، فيشكل رفع اليد عنها بعد الاعتضاد بما عرفت و ربما يؤيدها أيضاً ما يستشعر من بعض الأخبار المتقدمة<sup>(١)</sup> الواردة في شعر الإنسان و غيره من معروفة المنع عن استصحاب أجراء غير المأكول لدى الشيعة من صدر الشريعة، فلا يكافؤها الصحيحة المتقدمة<sup>(٢)</sup>، فإنها وإن كانت أقوى من حيث السند ولكنها موهونة بمخالفة المشهور و موافقة الجمهور، مع ما فيها من القرائن الداحلية و الخارجية المورثة لعلبة الطن بصدورها تقيّة، فإن ما نصمته من المنع عن الحرير المحض مطلقاً حتى في مثل التكة التي وقع عنها السؤال - كما يقتضيه إطلاق الجواب - و الرخصة في الصلاة في الوبر مشروطاً بالذكاة موافق للمعكّي عن أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> الذي شاعت التقيّة منه في زمان المعكّي عليه السلام على ما قيل<sup>(٤)</sup>، و في الأخبار المتقدمة و غيرها أيضاً شهادة بكون المورد مظنة للتقيّة، فيشكل الاعتماد على مثل هذه الصحيحة على تقدير سلامتها عن المعارض، حيث إنها شبيهة بقول الناس، و قد أمرنا في بعض الأخبار بطرح ما يشبه قولهم<sup>(٥)</sup>، فهي لا تصلح لتخصيص العمومات فضلاً عن مكافئة الأخبار

(١) في ص ٢٢٨.

(٢) في ص ٢٢٦-٢٢٧ و ٢٣٦.

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٨٥٨.

(٤) القائل هو صاحب الجواهر فيها ٨٦٨.

(٥) التهذيب ٩٨٨ / ٣٣٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، ح ٤٦.

## الحاشية

و كذا لا يعارض تلك الأخبار رواية الحلبي، المتقدمة<sup>(١)</sup>، لكونها أحص  
مطلقاً من تلك الرواية.

و لو تَوَقَّش في هذه الأخبار: بالإضمار، لانتجبه الالتزام بجواز الصلاة فيما  
لا تتم فيه الصلاة منفرداً؛ أخذاً بإطلاق تلك الرواية، ولكن لا يستفاد من تلك  
لرواية إلا نفي البأس عن مثل التكة و أشباهها إذا كانت ملبوسة؛ لأن هذا هو  
المتبادر من نفي البأس عن الصلاة فيها، فلو قلنا بأن المتبادر من موثقة ابن بكير أو  
غيرها هو المنع عن مصاحبة غير المأكول مطلقاً، للزم التفصيل في مثل هذه  
الأشياء بين ما إذا كانت ملبوسة أو محمولة.

اللهم إلا أن يدعى استعادة نفي البأس عن حمل ما لا تتم فيه الصلاة من  
الرخصة في لبسه بالفحوى.  
و فيه تأمل.

وقد تنحصر مما ذكر أن القول بالمنع مطلقاً مع أنه أحوط لا يخلو عن قوة.  
الخامس: قال العلامة في محكي المنتهى: إنه لو شك في كون الصوف أو  
الشعر أو لوبر من مأكول اللحم، لم تجز الصلاة فيه؛ لأنها مشروطة بستر العورة بما  
يؤكل لحمه، و الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط<sup>(٢)</sup>  
أقول: قوله. «لأنها مشروطة بستر العورة» إلى آخره، مبني على المسامحة

(١) في ص ٢٣٥

(٢) انتهى المطيب ٤ ٢٣٦، و حكاه عنه العاملي في مدرك الأحكام ١٦٧٣.

من جهتين.

**الأولى:** أنه جعل كونه من مأكول اللحم شرطاً، مع أن الشرط كونه ممّا عدّ ما لا يؤكل لحمة. لا كونه من مأكول اللحم، فكأنه أراد بما يؤكل لحمة ما يقابل ما لا يؤكل لحمة بحيث يعم الثوب المعمول من القطع و الكتان و نحوهما، أو أراد كونه كذلك إذا كان من حيوان، لا مطلقاً.

**الثانية:** أنه حصّه بما يستر به العورة، مع أنه شرط في مطلق ما يصلّى فيه، كما يدلّ عليه أدلّته، لا في خصوص الساتر.

ولو لا انشاء العبارة على المسامحة، لكان الدليل أخصّ من المدعى؛ حيث إنه لا يقتضي إلاّ عدم جواز الاجترار به ساتراً للعورة، لا عدم جواز الصلاة فيه على الإطلاق، كما هو المطلوب.

فمحصل هذا الدليل، أن الصلاة مشروطة بعدم كون ما يصلّى فيه ممّا لا يحلّ أكله، فلا بدّ في مقام الامتثال من الجرم بحصولها كذلك، ولا يكفي الاحتمال.

و ناقش فيه صاحب المدارك؛ فإنه - بعد أن نقل عبارة المستهفي، المتقدمة<sup>(١)</sup> - قال: و يمكن أن يقال. إن الشرط ستر العورة، و الهى إنما تعلق بالصلاة في غير أسماكول، فلا يشت إلاّ مع العلم بكون الساتر كذلك.

و يؤيده صحيحة عبدالله بن مسان قال. قال أبو عبدالله عليه السلام: «كلّ شيء يكون

منه حرام و حلال فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام بعينه»<sup>(١)</sup> انتهى  
 وقال أيضاً في محث الحل في شرح قول المصنف رحمته في الفرع الثالث  
 «إذا لم يعلم أنه من جس ما يصلي فيه و صلى، أعاده: هذا الحكم مقطوع به في  
 كلام الأصحاب و حكى استدلال العلامة عليه أيضاً، ثم قال و يمكن إصداقته  
 فيه: بالجمع من ذلك؛ لاحتمال أن يكون الشرط ستر العورة بما لا يعلم تعلق النهي  
 به<sup>(٢)</sup> انتهى.

أقول: كأنه رحمته رعم أن ما هو المعتبر في ماهية الصلاة من حيث هي هو  
 مطلق السترة، و اشتراط كونه ممّا يؤكل لحمه شأ من تعلق النهي بالصلاة في غير  
 المأكول، فيحتض اعتباراً بما إذا تنخر انحصار بالاجتناب عنه، و هو لا يكون إلا  
 مع العلم، كما هو الشأن في سائر الشرائط المترعة من الأحكام التكليفية، كإباحة  
 اللباس و نحوه، الماشي اعتبارها في صحة الصلاة من النهي عن العصب، فتحيل  
 أن النهي المتعلق بالصلاة في غير المأكول بهي نفسي سبق لبيان الحكم لتكفي،  
 و استمادة الاشتراط شأت من امتناع كون العبادة محرمة، فتحض بصورة تنخر  
 التكيف

و يحتمل أن يكون ملتزماً بأن المصادر من ذلك النهي ليس إلا إرادة الحكم  
 الوضعي، أعني بطلان الصلاة الواقعة في غير المأكول، ولكن يدعى انصرافه إلى

(١) الكافي ٣٩/٣١٣٥، المعية ١٠٠٢/٢١٦٣، التهذيب ٣٣٧/٧٩٩، الوسائل، الباب ٤ من

أبواب ما يكتسب به، ح ١

(٢) مدارك الأحكام ١٦٧٣

(٣) مدارك الأحكام ٢١٤٤

صورة العلم بالموضوع، لا لدعوى أن الألفاظ أسامي للمعاني المعلومة، بل  
لدعوى أن المتبادر عرفاً من الشيء عن شيء إرادة المنع عن أفراد المعنوية، أو أن  
محط نظره فيما ادّعاء - من عدم ثبوته إلا مع العلم - ما شاع في ألسنة بعض  
المتأخرين من التفصيل بين ما لو وقع التعبير عن جزئية شيء أو شرطية بصيغة  
الأمر والنهي أو بصيغة الإخبار، فعلى الثاني يثبت اعتباره في ماهية المشروط على  
الإطلاق، وعلى الأول يختص اعتباره بغير صورة الجهل والنسيان ونظائرها.  
ولكن قد ينافي هذا الاحتمال استشهاده بالصحيحة التي لا ينابق منها إلا  
إرادة الحكم التكليفي، فليتأمل.

و يحتمل أيضاً أن يكون نظره إلى التفصيل بين الشرط والمانع، فيجب في  
الأول إحرازه في مقام الامتثال، ويكفي في الثاني عدم العلم بتحقيقه، فرأى طبيعة  
لسنن من حيث هي شرطاً، و وقوع الصلاة في غير المأكول من الموانع، فلا تثبت  
مانعيته إلا مع العلم.

ولكن يُعتقد هذا الاحتمال أيضاً - كسابقه - استشهاده بالصحيحة، بل قد  
ينافي به ذكره في محث الحلل حيث عبر عنه بلفظ الشرط<sup>(١)</sup>، فليتأمل.

و كيف كان فإن أراد الأول - كما هو الظاهر - ففيه أولاً: أن دليل لمع غير  
محصر - في النواهي المتعلقة بالصلاة - في غير المأكول، بل عمدته موثقة<sup>(٢)</sup> ابن  
بكير، التي وقع فيها التصريح بفساد الصلاة الواقعة على الإطلاق، ولكن صاحب

(١) راجع الهامش (٣) من ص ٢٤٦.

(٢) تعدد تخريجها في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

المدارك حيث لا يعتمد على الموثقة لا يتوجه عليه هذا الاعتراض

و ثانياً: أنَّ المتبادر من النواهي أيضاً ليس إلا ما أفاده الموثقة من كونها مسوقة لبيان الحكم الوضعي، فإنَّ هذا هو المناق إلى الدهن من الأوامر و النواهي المتعلقة بكيفيات العمل.

و ثالثاً: سلَّماً أنَّ المتبادر منها إرادة الحكم التكليفي - أعني لحرمة النفسية - ولكن نقول: اختصاص الشرطية الاستفادة منها بصورة العلم، إنما هو فيما إذا كانت المسألة من باب اجتماع الأمر و النهي، كالصلاة في الدار المغصوبة، التي لا مانع عن تعلُّق التكليف بها إلا مزاحمة جهة العصب بحيث لو لا المزاحمة لكانت مأموراً بها بالفعل، و أمَّا ما نحن فيه فهو من قبيل النهي في العبادات، و قد تقرَّر في محله أنَّ تعلُّق النهي ببعض أفراد العبادة كاشف عن خروج ذلك الفرد عن تعلُّق به حكم تلك العبادة، فلو قال الشارع: صلِّ، ثمَّ قال: لا تصلِّ في الحرير، يكون كلامه الثاني محضاً لإطلاق كلامه الأول و كاشعاً عن أنَّ مراده بالأمر بالصلاة هو الصلاة في غير الحرير، فلو صلَّى في الحرير غافلاً أو ناسياً، لم تصح؛ فإنَّه وإن لم يشعز في حقِّه النهي ولكن عمله غير مأمور به، و هذا بخلاف مسألة الاجتماع، التي يشأ الطلان من قِبَل المزاحمة، و تمام التحقيق موكل إلى محله. و إن أراد ما احتملناه في عبارته من دعوى الانصراف، فعليه أنَّ هذه الدعوى و إن صدرت من بعض في مطلق النواهي الشرعية لكنَّها عارية عن الشاهد، بل لشواهد بخلافها؛ فإنَّ المتبادر من تحريم الحرير، مثلاً - سواء كان بصفة النهي أو بلفظ الحرمة - إنما هو إرادة ما هو حرم في الواقع، و إحراز

الموضوع - كالعلم بالحكم - شرط عقلي لتجبر التكليف لا لتحقيقه

و أما التفصيل بين ما شئت اعتباره بصيغة الإخبار أو الإشاء فقد لعرض عن فساد في حد ذاته كما تقرّر في محله، و أنّ الموثّقة التي هي الأصل في هذا الباب هي بصيغة الإخبار، أنّ هذا التفصيل إنّما يجدي في حق العاقل و السوي و نحوهم، لا في حق الملتئم. كما فيما نحن فيه

و أما التفصيل بين الشرط و المانع فقد يقال: إنّهُ أيضاً ممّا لا يرجع إلى محض، لأنّ عدم المانع أيضاً شرط لا بدّ من إحراره في مقام الإطاعة؛ ضرورة أنّ الشكّ في اقتران الصلاة بما ينافيها شكّ في صحتها و موافقتها للأمر، فلا يحصل احرم بفراغ الدّمّة عمّا اشتغلت به يقياً إلا على تقدير إحرار انتفاء المانع

نعم، كثيراً ما يكون عدم المانع موافقاً للأصل، بخلاف لشرائط الوجوديّة المأخوذة من أجزاء المقتضي، و هذا غير مُخَيّد في المقام؛ فإنّه إن أمكن إحرار عدم كون ما يصلى فيه ممّا لا يؤكّل بالأصل اجتزئ به، سواء سُمّي ذلك بعدم شرطاً، أو وجود غير المأكول مانعاً، و إلا فالإطاعة مشكوكة لا محالة، سواء قلّ بأن وجود غير المأكول مانع أو عدمه شرط، و من الواضح أنّه لا يمكن إحرار عدم وقوع الصلاة في غير المأكول بالأصل؛ إذ ليس له حالة سابقة معلومة.

نعم، لو استُعِيد من أحوار المع أنّ المعار في الصلاة هو أن لا يستصحب المصنّي وقت ما يصلي شيئاً ممّا لا يؤكّل لحمه بحيث يكون عدم الاستصحاب صفة معتبرة في المصنّي. أمكن إحراره بالأصل؛ فإنّ المصنّي قد تلبّسه بالمشكوك لم يكن مستصحباً لغير المأكول، فتستصحب حالته السابقة التي أثرها



حوار الدخول في الصلاة، كما أنه لو استُفيد من الأدلة اعتباره صفة في لباس المصلي بأن يكون معادها أنه يشترط عيماً يلبسه المصلي أن لا يكون من غير المأكول و لا مصاحاً لغير المأكول، حرى الأصل بالنسبة إلى ما على الثوب من الشعرات المتفافة أو الرطوبات المشبهة، لا بالنسبة إلى أصله لو كان من حيث هو مشتبه بالحال.

ولكنك حبير بأن المتبادر من الأدلة إنما هو اعتباره في الصلاة، فإن المتبادر من المنع عن الصلاة في غير المأكول هو المنع عن إيقاع الصلاة فيه، لا عن استصحابه حال الصلاة أو عن مصاحته للباس، فهي - بمقتضى طواهر الأدلة - من قيود نفس الصلاة، لا المصلي أو لباسه كي يمكن إحرازه بالأصل في صورة الشك، و لا أقل من إجمال الأدلة و عدم ظهورها في كونه قيداً للمصلي أو لباسه حتى يدعى إمكان إحرازه بالأصل، و مجرد احتمال غير مُخِذ في مقام الإطاعة، كما هو واضح.

هذا، ولكن ينوِّحه على ما ذكر أنه مني على اعتبار عدم استصحاب غير المأكول قيداً في الصلاة أو للمصلي أو لما يصلي فيه، و هو عبارة أخرى عن الاشتراط، فهذا التعصُّب إنما يتَّح على تقدير استفادة الشرطية من الأخبار الداهية عن الصلاة في غير المأكول، و أما إن قلنا بأن معادها ليس إلا مباحة لبس غير المأكول أو مصق التلّس به عن صحّة الصلاة، فلا مجال لهذا الكلام، فإن عدم استصحاب غير المأكول على هذا التقدير لم يؤخذ قيداً في شيء من المذكورات، إذ لا أثر لعدم المانع من حيث هو، فإن المانع ما كان وجوده مؤثراً في البطلان، لا

عدمه دحيلاً في الصحة. فتسمية عدم المانع شرطاً مسامحة، كيف! و قد جعلوه قسماً للشرط.

نعم، هو شرط عقلي بمعنى أن العقل يتبرع من مانعية الوجود شرطية العدم، فبراء من أجزاء العلة بنحو من الاعتبار، لا على سبيل الحقيقة؛ إذ لا يعقل أن يكون العدم جزءاً من شيء حقيقة، فصحة الصلاة و سقوط الأمر المتعلق بها من آثار الإتيان بأجزائها جامعة للشرائط المعترضة في قوام ذاتها عند انتفاء ما يؤثر في فسادها، فالمعتبر في صحة الصلاة هو أن لا يوجد المانع عنها حين فعلها، فعدم وجود المانع حال فعل الصلاة هو الشرط في صحتها، وهو موافق للأصل، لا أنصافها بوجودها بلامانع كي يقال: إن هذا ممّا ليس له حالة سابقة حتى تستصحاب، و استصحاب عدم وجود ما يمنع عن فعل الصلاة أو عدم استصحاب المصلي لما لا يؤكل لحمه غير متجدد في إثباته؛ لعدم الاعتداد بالأصول المثبتة، ولو أمنت النظر فيما بيننا وجهاً لحجّة الاستصحاب عند التكلم في الشك في وجود الحاجب في باب الوضوء هي مسألة من توصاً و كان بيده سير أو حاتم<sup>(١)</sup>، وكذا لو تأملت فيما حققناه في آخر كتاب الطهارة عند البحث عن حريان أصالة عدم التدكية في الجلد المشكوك كونه من الميتة<sup>(٢)</sup>، لحصل لك مزيد إدعانٍ و زيادة بصيرة في تنقيح مجاري الأصول.

فالمهم في المقام - على ما ذكرناه - هو البحث عن أنه هل يستفاد من

(١) راجع ج ٣، ص ٦٠.

(٢) راجع ج ٨، ص ٣٧٦.

الأحجار اعتار عدم التلبس بغير المأكول قيداً في شئ من المذكورات كي يحرق على منواله، أم لا يستعاد منها إلا أن وجود غير المأكول مع المصلي و تلبسه به محل بصلاته و مانع عن صحتها؟

فأقول: قد أشربنا أنفاً إلى أن المنبادر من الأوامر و السواهي المتعلقة بكيفيات العبادات إرادة الحكم الوضعي من الجزئية و الشرطية و المادية و لصحة و الفساد، ولكن كثيراً ما يُعبر عما يعتر فيها من الأجزاء و الشرائط إن كان بصيغة الإنشاء بلفظ الأمر، و عن الموانع بلفظ النهي، فالمنساق إلى الدهن من النهي عن التكتف في الصلاة أو لبس غير المأكول أو التكلم و القهقهة و أشباه ذلك ليس إلا إرادة أن إيجاد هذه الأشياء من حيث هي في الصلاة يحل بها و يفسدها، لا أن عدمها من حيث هو اعتبر قيداً في ما هيته، و هذا ممّا لا يسعي التأمل فيه.

ولكن هذا فيما إذا تعلّق النهي بإيقاع فعل آخر في الصلاة، كما هي الأمثلة المزبورة؛ حيث إن ظاهره كون ذلك الفعل - الذي تعلّق النهي به - مفسداً، و ممّا إذا تعلّق النهي بالصلاة المتقدمة بقيد، كما فيما نحن فيه - حيث إنه ورد في جمل لأخبار النهي عن الصلاة في غير المأكول، لا عن لبسه حال الصلاة - فربما يتأمل في دلالة على مانعة القيد الذي بملاحظته تعلّق النهي بها؛ حيث إن المتبادر من النهي عن لصلاة في غير المأكول و نظائره ليس إلا إرادة فساد تلك الصلاة، و هو أعم من أن يكون منشؤه وجود ذلك القيد أو فقد شرط مبروم له، فلو قال، لا تصل مستدير القبلة، أو مكشوف العورة، لا يستعاد منه إلا فساد الصلاة مع الاستدبار و كشف

اعوره، و أمّا أنه لداتهما أو لما هو ملروم لهما - وهو فوات الاستقبال و ستر - فلا دلالة عليه

انهم إلا أن يقال إن المتبادر من هذا التركيب أيضاً ليس إلا مانعية ذلك لقيد، و أن الفساد بشأ منه ينفع، لا ممّا هو ملروم له

نعم، معهودية شرطية الاستقبال و ستر العورة قد تمتع في مثل المثالين عن هذا الظهور. فلو لا هذه المعهودية لم يكن محال للتأمل في ظهور المثالين أيضاً في ذلك، بل مع هذه المعهودية أيضاً قد يدعى دلالتهما عليه.

و ربما يؤيد إرادة المانعية من أحبار الباب - مصافاً إلى ما ذكر - ما في بعض أحبار من تعليل المنع عن الصلاة في غير المأكول بأن «أكثره مسوخ»<sup>(١)</sup> فإن صاهره أن كونه كذلك منقصة فيه مقتضية لعدم لبس في الصلاة، فوجوده محل بها، لا أن عدمه من حيث هو اعتبر قيدا في صحتها.

و كيف كان فلا يسفي التأمل في أن معاد أحبار الباب بأسرها ليس إلا مانعية انتلبس بغير المأكول حال الصلاة عن صحتها، لا شرطية عدمه وإن كان قد يدعى ظهور قوله ﷺ في موثقة ابن بكير، المتقدمة<sup>(٢)</sup> «لا تقل تلك الصلاة حتى يصلي في غيره ممّا أحل الله أكله» في الشرطية.

لكن يدفعه أن وقوع الصلاة فيما أحل الله تعالى أكله ليس بشرط فيها بلا شبهة؛ ضرورة جوار الصلاة في القطر و الكنان، فالمراد بقوله ﷺ «حتى يصلي في غيره» إلى آخره، بحسب الظاهر بيان و حوب إعادة الصلاة التي صلاها

(١) مقدم بحريجه في ص ٢١٤، الهامش (٤).

(٢) في ص ٢٠٠.

في وبر غير المأكول و شعره و جلده و روثه و ألبانه، و تعيد الصلاة بكونها في غيره مما أحل الله أكله مبي على فرض تلبسه بأجزاء الحيوان، فأريد بذلك بيان وجوب كون ما يصلّى فيه على تقدير كونه من الحيوان ممّا يحلّ أكله، فوجوب كونه من حلال الأكل مشروط بتلبسه حال الصلاة، ولكن تلبسه في حد ذاته ليس بشرط في الصلاة.

فمحصل هذا الاشتراط الترخيص في نكس ما يحلّ أكله في الصلاة دون غيره، لا شرطية لها، فهذا ممّا يؤكد مانعية غير المأكول، و لا يثبت شرطية عدمه من حيث هو، حيث إنّ مقتضاه أنّ التلبس بغير المأكول مُصرّ دون لتلبس بالمأكول.

نعم، ربما يحتمل أن يكون المراد بما أحلّ الله تعالى أكله ما عدا ما لا يؤكل لحمة مطلقاً بحيث يعمّ مثل القطط و الكتّان، فيكون التعبير بما أحلّ الله أكله، ليجري مجرى العادة في مقام التعبير ملحاط المفصلة و مناسبة المقام، فمعنى هذا التقدير يمكن إبقاء «حتى يصلّى في غيره» على ظاهره من الشرطية بالنظر إلى ما يعتبر وجوده في الصلاة من الساتر.

ولكن هذا الاحتمال - مع مخالفته للظاهر - لا يناسب جفّل هذه لفقرة غيبة لعدم قبول الصلاة الواقعة في الأشياء المعدودة من أجراء ما لا يحلّ أكله من روثه و ألبانه و روثه، كما لا يخفى، و لا أقلّ من عدم ظهور الرواية في هذا المعنى كي يصح الاستدلال بها لإثبات اعتبار أمر رائد على ما استعدناه من الأحبار السنية و ربما يستدلّ للقول بالجوار في المشكوك إذا كان مأخوذاً من بد

المسلمين و موقوفهم: بالأخبار الدالة على جواز الصلاة فيما يشتري من السوق، المتقدمة في آخر كتاب الطهارة عند البحث عن حكم جلود الميتة<sup>(١)</sup>.

و فيه: أن تلك الأخبار مسوقة لبيان عدم الاعتناء باحتمال كون ما يشتري من السوق غير مذكي، لا مطلق الاحتمالات المنافية لجواز الصلاة فيه خصوصاً إذا لم يكن المحتمل على تقدير تحققه منافياً لإسلام البائع، ككون الثوب المتخذ منه منسوجاً من وبر الأرناب أو حريراً محصاً أو غير ذلك مما يجوز بيعه و استعماله في الجملة، كما لا يخفى على من راجعها.

و قد تعرضنا في الأزمنة السابقة لبيان ما يرد على الاستدلال بتلك الأخبار مفصلاً في رسالة مستقلة مشتملة على ما استفدناه في هذه المسألة من سيد مشايخنا دام ظلّه العالي، و فيها فوائد جلية، لكنها مبنية<sup>(٢)</sup> على عدم الفرق بين الاستفادة الشرطية أو المانعية في عدم جواز الصلاة في المشكوك على التفصيل المتقدم.

و قد يستدل له أيضاً بقوله عليه السلام: «الناس في سعة ما لا يعلمون»<sup>(٣)</sup>. و هو لا يحلو عن وجه بقاء على ما قرئناه من استعادة المانع من أخبار الباب؛ إذ الطاهر شمول الرواية للتكاليف الغيرية أيضاً كالنفسية من غير فرق بين الشبهات الحكمية و الموضوعية، كما تقرر في محله، فمقتضى إطلاقها عدم لزوم

(١) راجع ج ٨، ص ٣٨٧ و ٣٨٨.

(٢) في لفظ ١٢ من «مبينة».

(٣) غوالي اللآلئ ١/٢٤: ١٠٩، مستدرک الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مقدمات الحدود،

لتحرّز عما يشك في مانعيته، سواء كان من حيث الحكم أو الموضوع.  
وأما على تقدير استعادة الشرطيّة فلا مجال لتوهم الاستدلال بهذه الرواية و  
أشابهها، ضرورة أنّه بعد فرض مساعدة الدليل على أنّ وقوع الصلاة في غير ما  
لا يؤكل لحمه اعتبره الشارع قيّداً في ماهيّتها على سبيل الاشتراط وجب إحرار  
تحققها كذلك؛ لأنّ الشك فيه مرجعه إلى الشك في إتيان المأمور به الذي علم  
بوجوده، فبمس المكلف في سعة منه، وهذا بخلاف ما لو كان وجود غير المأكول  
مانعاً، فإنّ الشك فيه حيثنّ شك في طرق المناهي، لا في الإتيان بما تعلّق به  
التكليف، فليتأمل.

وقد تلخّص ممّا ذكر أنّ الأظهر جواز الصلاة في المشكوك، ولكن لا ينبغي  
ترك الاحتياط بالتجنّب عنه، إلّا مع غلبة الظنّ كونه من المأكول، فإنّه لا يسفي  
لتردد - حيثنّ - في جواز الصلاة فيه؛ لاستقرار السيرة خلعاً عن سدف على ثبس  
الثياب المعمولة من الصوف و الوبر، المحمولة إليهم من البلاد البائية مع قضاء  
العادة بأنّ عامّة الناس لا يعرفون كونها ممّا يحلّ أكله إلّا على سبيل الظنّ الناشئ  
من الحدس و التحمين، لا العلم العير القابل للتشكيك، ولذا صرح بعض<sup>(١)</sup>  
لقائين بالسمع بكفاية مطلق الظنّ؛ تشبيهاً بالسيرة القطعيّة، وهو لا يحلو عن قوّة و  
إن كان الأحوط بل الأقوى على القول بالمنع اعتبار غلبة الظنّ و بلوغه إلى حدّ  
يقرب الوثوق و سكون النفس، كما هو الغالب في الثياب المأني بها من البلاد  
البائية، التي يتعارف ثبستها بلافحص.

(١) سم تحقّقه.

و كذا لا يسعي الارتياح في جواز الصلاة في الثوب الذي يُشكّ في اقتراعه  
 شيء من فصلات غير المأكول من لعابه أو شعره الملقى على الثوب أو نحو ذلك،  
 خصوصاً إذا كان الشك في أصل وجوده، لا في صفة الموحود؛ لاستقرار السيرة  
 على الصلاة فيما له المصلي من الثياب من غير فحص، مع أن العادة قاصية بأنّه  
 قدما يحصل الوثوق بخلوها عن مثل ذلك، وكون التكليف بتحصيل الجرم بذلك  
 حرجاً شديداً، ولذا جرم غير واحد من القائلين بالجمع عن المشكوك بنعي اليأس  
 عما على الثوب و البدن من الأشياء المشتبهة من الرطوبات و الشعرات و نحوها  
 ولكن ينبغي بل يتعين - على القول بالجمع - الاقتصار على الأشياء المزبورة  
 ممّا قصت به السيرة القطعية ويشق التحرز عنه، دون ما لا سيرة في نوعه و لا تعسر  
 في التجنب عنه، كقرباب السيف و أشباهه، والله العالم.

بقي الكلام فيما استثنى من عموم ما دلّ على الجمع عن الصلاة في غير  
 المأكول، و قد أشرنا فيما سبق إلى أن الأخبار الحاضرة الواردة في الباب كثيرة،  
 لكنها قلما تسلم عن المعارض في مواردّها، بل ربما كان كثير منها مخالفاً  
 للمشهور أو المجمع عليه بيننا، بل لا يكاد يوحد ما تطاقت النصوص و الفتاوى  
 على جواز الصلاة فيه ممّا لا يؤكل لحمه (إلا) وبر (الخزّ الخالص) من وبر  
 الأرانب و الثعالب و نحو، فإنّه قد ورد فيه أحبار كثيرة دالة على جواز الصلاة فيه،  
 سائمة عن المعارض، و لم يُقل عن أحد من الأصحاب التصريح بالمنع عنه، بل  
 عن جملة من الأصحاب دعوى الإجماع على الجواز<sup>(١)</sup>، و قد ادّعى في الجواهر

(١) السيّد ابن رهرة في العسقة ٦٦، و المحقق في المختار ٨٤:٢، و العلامة انحلّي في تذكرة  
 الفقهاء ٤٦٨:٢، المسألة ١٢٢، و نهاية الأحكام ٣٧٤:١، و الشهيد في الذكرى ٣٥:٣، و حكاه  
 عنهم للمحرراني في المحلّق المأخوذة ٦٠:٧.



ن عليه الإجماع بقسميه، وأن المحكي منه - كالتصوص - متواتر<sup>(١)</sup>.  
و أمّا جلده، فقد وقع الخلاف فيه، وربما نسب<sup>(٢)</sup> إلى المشهور فيه 'يصا'  
القول بالجواز وفي الحدائق ادعى أنه مشهور في كلام المتأخرين، وحكى عن  
بن إدريس القول بالامتنع ونفى عنه الخلاف<sup>(٣)</sup> وعن العلامة في المنتهى<sup>(٤)</sup>  
متابعته.

و ممّا يدل عليه في الروبر: صحيحة سليمان بن جعفر الجعفري، قال: رأيت  
أبا الحسن الرضا عليه السلام يصلي في جبة خمر<sup>(٥)</sup>  
و صحيحة علي بن مهزيار، قال: رأيت أبا جعفر [الثاني] عليه السلام يصلي  
البريضة وغيره في جبة خمر طاروني<sup>(٦)</sup> و كسائي جبة خمر و ذكر أنه لبسها على  
بدنه و صنى فيها و أمرني بالصلاة فيها<sup>(٧)</sup>.  
و صحيحة زرارة أو حسنة، قال: خرج أبو جعفر عليه السلام يصلي على بعض  
طعالمهم و عليه حنة خمر صمراء و مطرف<sup>(٨)</sup> خمر أصفر<sup>(٩)</sup>

(١) جواهر الكلام ٨٦٨

(٢) السب هو الصمري في كشف الأساس (مخطوط) كما في مفتاح الكرامة ١٣٣٢

(٣) الحدائق الناضرة ٦٠٧، السرائر ٢٦١:١-٢٦٢

(٤) منتهى المطلب ٤: ٢٤٠، الفرع الرابع، و حكاه عنه السيوري في ذخيرة نعمة ٢٢٥.

(٥) نقيه ١٧٠: ٨٠٢، التهذيب ٢: ٢١٢/٨٣٢، الوسائل، الباب ٨ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٦) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٧) الطبري، الحرّ، و الطاروني ضرب منه. القاموس المحيط ٤: ٢٤٤.

(٨) النقيه ١٧٠: ٨٠٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٩) المطرف ورداء من خمر، مربع ذو أعلام. القاموس المحيط ١٦٨٣

(١٠) لكافي ٦ ٤٥٠/١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

و حبر إسماعيل - المروزي عن أمالي ولد الشيخ - عن الرضا عليه السلام أنه جمع على دعل قميصاً من خبز وقال له: «احتفظ بهذا القميص فقد صليت فيه ألف ليلة كل ليلة ألف ركعة، و حتمت فيه القرآن ألف ختمة»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة الحلبي، قال: سأله عن لبس الخبز، فقال: «لا بأس به، إن علي بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء الخبز في الشتاء، فإذا جاء الصيف باعه و تصدق بثمره، و كان يقول: إني لأستحيي من ربي أن أكل ثمن ثوب قد عبدت الله فيه»<sup>(٢)</sup> و مؤتقة معمر بن خلاد، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في الخبز، فقال: «صل فيه»<sup>(٣)</sup>.

و مقتضى ترك الاستفصال في الخبرين الأخيرين: عدم الفرق بين جلده و وبره.

و دعوى انصراف الإطلاق إلى خصوص الوبر؛ لتعارفه، غير مسموعة و نحوهما خبر يحيى بن أبي<sup>(٤)</sup> عمران أنه قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام في السجاب و الفك و الخبز، و قلت: جعلت فداك أحب أن لا تجيبني بالثقة في ذلك، فكتب إلي بخطه «صل فيها»<sup>(٥)</sup>.

(١) الأمالي - للطوسي :- ٣٥٩، ٨٩-٧٤٩/٣٦٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٧، و الباب ٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.

(٢) التهذيب ١٥٣٤/٣٦٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي، ح ١٣.

(٣) التهذيب ٨٢٩/٢١٢، الوسائل، الباب ٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) الفقيه ١٧٠، ٨٠٤/١٧٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.

و أوضح مسهما دلالة عليه: رواية ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الحزكين، فقال له: جعلتُ فداك ما تقول في الصلاة في الحر؟ فقال: «لا بأس بالصلاة فيه» فقال له الرجل: جعلتُ فداك إنه ميت و هو علاجي و أنا أعرفه، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «أنا أعرف به منك» فقال الرجل: إنه علاجي و ليس أحد أعرف به مني، فتبسم أبو عبد الله عليه السلام، ثم قال له: «أقول: إنه دابة تخرج من الماء أو تصاد من الماء فتخرج فإذا فقدت الماء ماتت؟» فقال الرجل: صدقتُ جعلتُ فداك هكذا هو، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «فبئس تقول: إنه دابة تمشي على أربع و ليس هو على حدّ الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء» فقال له الرجل: إي والله هكذا أقول، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «فإن الله تعالى أحبه، و جعل ذكاته موته كما أحلّ الحيتان و جعل ذكاتها موتها»<sup>(١)</sup>.

و أصرح من ذلك في الدلالة على عدم الفرق بين الوبر و الجلد: صحيحة سعد بن سعد، قال: سألت الرضا عليه السلام عن جلود الخنزير، فقال: «هو ذا نحن نبس» فقلت: ذاك لوبر جعلتُ فداك، فقال: «إذا حلّ وبره حلّ جلده»<sup>(٢)</sup>.

و هذه الصحيحة وإن كانت صريحة في نفي الأس عن الجلد و عدم الفرق بين الوبر ولكنها غير صريحة في إرادته حال الصلاة.

فمن هنا قد يناقش في دلالتها على المدعى بدعوى أنها لا تدلّ إلا على

(١) الكافي ٣٩٩٣-٤٠٠/١١، التهذيب ٢: ٢١١-٢١٢/٢٢٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب لباس

المصلي، ج ٤.

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٢٠٣، الهامش (١).

جواز ثبته، وهو لا يستلزم جواز الصلاة فيه.

وقد حاب عن ذلك: بأن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام «إذا حل ويره حل جلد» جواز الصلاة في جلد. أيضاً، لأن ثبوت ويره في الصلاة حلال نصاً وإجماعاً، فكذلك جلد. بمقتضى الإطلاق.

وفي نظره: إذاً الظاهر أن الكلام مسوق لبيان الملازمة بين حلّة الوبر و لجلده من حيث الذات، لا بحسب الأحوال.

اللهم إلا أن يقال إن معروفة المسح عن الصلاة في غير المأكول و معهوديته في الشريعة توجب صرف السؤال عن الجلود إلى إرادة ثبوتها حال الصلاة و لا أقل من كون ثبوتها في هذه الحالة [ملحوظاً] (١) في مقام السؤال و الجواب، و لا ينافيه لافتنار في الجواب على قوله عليه السلام «هو ذا نحن نلبس» فإن ما أخذته الإمام عليه السلام لباساً كان يصلي فيه بحسب العادة.

هذا، مع إمكان أن يقال: إن الباعث على السؤال عن الجلود بحسب الظاهر على ما هو المنساق إلى الذهن عند السؤال عنها إما احتمال نجاستها بلحاظ كونها متخذة من الميتة، أو كونها من أجزاء كلاب الماء المحتمل نجاستها عيباً بلحاظ «دراستها في مسعى الكلب»، أو احتمال المسح عنها تعبداً بلحاظ كونها من أجزاء غير المأكول.

أما الجهة الأولى فغير ملحوظة في هذه الرواية، و إلا لم يكن يعلق حلّ الجلد على حلّ الوبر؛ إذ لا ملازمة بينهما، فإن جلد الميتة نجس لا يحل استعماله،

(١) بدل ما بين المعقوفين في السجح الخطبة و الحجرية «ملحوظة» و الظاهر ما أوردناه.

دون وبرها، بل وكذا الاحتمال الثاني، أي كونها نجس العين كائن الكلاب؛  
 إذ لا يبقى مجال لهذا الاحتمال بعد تعارف أنفسها بين المسلمين والعلم بظاهرة  
 وبرها ومشاهدة كونه ملبوس الإمام عليه السلام، فالملحوظ فيها - بحسب الطاهر -  
 لم يكن إلا لجهة الثالثة، والمتبادر من السؤال عن الجلود من هذه لجهة إرادة  
 أنفسها في الصلاة؛ لما أشرنا إليه من أن معهودية المنع عن الصلاة في أحراء ما  
 لا يؤكد لحمه هي الجملة توجب صرف السؤال عن شيء منها إلى الجهة التي فيها  
 مظنة المنع، لا مطلق أنفسه الذي لا منشأ لتوهم المنع عنه من غير جهة نجاسته،  
 فليتأمل

و سندل له أيضاً بصحيفة عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سأل  
 أبا عبد الله عليه السلام رجل - وأنا عنده - عن جلود الحز، فقال: «ليس بها بأس» فقال  
 الرجل: جعلت فداك إنها في بلادي، وإنما هي كلاب تخرج من الماء، فقال  
 أبو عبد الله عليه السلام: «إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء؟» فقال الرجل لا،  
 قال: «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

و نوقش في هذه الصحيحة أيضاً: بأنه ليس فيها تصريح بالصلاة  
 و يمكن دفعه بأن المتبادر من نهي الناس عن جلود الحز إرادة نهي الناس  
 عن الاستعمالات المتعارفة في نوعه، فكما يفهم من ذلك نهي الناس عن أنفسه مع  
 عدم وقوع التصريح بالنس أيضاً، فكذلك يفهم منه جواز اتحاده ثوباً شتوياً على  
 حد سائر ثيابه التي يصلي فيها، كما هو المتعارف في نوعها، فلو كان حوار  
 مخصوصاً بغير حال الصلاة، لم يكن يحسن إطلاق نهي الناس في مقام الجوب

(١) الكافي ٦/٤٥١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

نعم، لو كان السؤال متعلقاً بخصوص نفسه، لأمكن دعوى أن إطلاق جواب مرسل عليه من حيث هو ولكنه ليس كذلك، بل السؤال تعلق بنفس الجلود بدحاظ استعمالاتها المتعارفة، و من الواضح أن اتحادها ثوباً شتوياً يصلّي فيه من أوضح مصاديقها المتعارفة.

و إن آيت إلا عن الحداثة في دلالة هذه الصحيحة و سابقتها، فلا أقل من كونهما مؤيدتين لغيرهما من الأخبار المتقدمة مع اعتصاد الجميع بالأخبار الدالة على جواز الصلاة في وبره، فإن ثبوت الرخصة في الوبر ممّا يقرب نفي البأس عن جلده أيضاً؛ لاشتراكهما فيما يقتضي المنع، أي كونه من أجزاء ما لا يؤكل لحمه. والأقوى ما نسب إلى المشهور من جواز الصلاة في جلده أيضاً كوبره، بل قد يستفاد من خبر<sup>(١)</sup> ابن أبي يعفور الجوار في باقي أجزائه. و لعلّ عدم ذكر الأصحاب ذلك؛ لعدم تعارف استعمال ما عداهما، فالقول به لا يخلو عن قوّة. بل ربّما يظهر من الخبر المزبور كونه ممّا يحلّ أكله.

ولكنه يشكل الاعتماد على هذا الظاهر؛ لمخالفته للمشهور بل التّجمع عليه، فإنّه لم ينقل الالتزام به عن أحد.

نعم، ذهب صاحب الحقائق<sup>(٢)</sup> إلى حلّيّة صنف مه، و مرّل الرواية عليه، مستشهداً لذلك ببعض الأخبار التي تحقيقتها موكول إلى محلّه. و قد ذكر جماعة من علمائنا - على ما في الوسائل<sup>(٣)</sup> - أنّه ليس المراد هنا حلّ لحمه، بل حلّ استعمال جلده و وبره و الصلاة فيهما.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٥٥، الهامش (١).

(٢) الحقائق الناصرة ٦٦٧-٦٧.

(٣) وسائل الشيعة، ذيل ج ٤ من الباب ٨ من أبواب لباس المصلّي.

أقول: إرادة هذا المعنى غير بعيد عن سوق الرواية.

و كيف كان فلا يعارض هذه الأخبار ما عن الاحتجاج مما كتبه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري إلى الناحية المقدسة: روي عن صاحب العسكر أنه سئل عن الصلاة في الحر الذي يغش بوبر الأرناب، فوقع «يجوز» و روي عنه أيضاً أنه «لا يجوز» فأني [الخيرين] <sup>(١)</sup> نعمل به؟ فأجاب عليه <sup>(٢)</sup> «إنما حرم في هذه الأوبار و الجلود، فأما الأوبار وحدها فحلال» <sup>(٣)</sup> و عن نسخة «حلال كلها» <sup>(٤)</sup>؛ لقصورها عن المكافئة من وجوه، مع معارضتها بغيرها من الأخبار الناهية عن الصلاة في وبر الأرناب عموماً و فيما وقع فيه السؤال بالخصوص، فيجب رد علمها إلى أهلها. و 'ضعف من ذلك ما عن كتاب البحار نقلاً عن كتاب العلل لمحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم <sup>(٥)</sup> أنه قال فيه: قال رسول الله ﷺ: «لا يصلي في ثوب مما لا يؤكل لحمه و لا يشرب لبه» فهذه جملة كافية من قول رسول الله ﷺ: «و لا يصلي في الثوب» و العلة في أن لا يصلي في الحر أن الخبز من كلاب الماء، و هي مسوخ، إلا أن يصلي و ينقى - إلى أن قال - و علة أن لا يصلي في السحاب و السمور و الفسك قول رسول الله ﷺ المتقدم <sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «الأمري» و المثبت من المصدر  
 (٢) لاحتجاج ٤٩٢، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي، ح ١٥، و فيهما: «فكل حلال» بدل «فحلال» كما يأتي في ص ٢٩٦ أيضاً.  
 (٣) كذا في النسخ الخطية و الحجرية، و في الحدائق ٦٤٧: «و في نسخة: فكلها حلال»  
 (٤) ليس في المصدر «ابن هاشم»  
 (٥) بحار الأنوار ٣٢٥/٣٢، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٦٣-٦٢٧

وعن المحلّي رحمته الله أنه بعد نقل الخبر المبرور قال: لعل مراده عدم جواز الصلاة في حذر الحرّ بقرينة الاستثناء، وقد تقدّم القول في الجميع<sup>(١)</sup>. انتهى  
 أقول - مضافاً إلى عدم وضوح حال هذا الكتاب لدينا -، إنه لم يظهر منه كون ما تضمنه من حكم الحرّ والسجّاب نقلاً للرواية، بل طاهره كونه ممّا استنبط مصنف هذا الكتاب باحتجاده ممّا نقله من قول رسول الله ﷺ، ومن غيره ممّا دلّ على المنع عن الصلاة في المسوخ، فكأنّه زعم اختصاص المنع بالجلد دون الوبر والشعر بعد تصعبه وتقيته ممّا عليه من الأحراء الصغار الملتصقة بأصولهما، والله العالم.

ثمّ إنّ الظاهر - كما صرح به في الجواهر تبعاً لما حكاه عن أستاذه في كشفه<sup>(٢)</sup> - جريان الحكم فيما في أيدي التجّار ممّا يُسمّى في زماننا حرّاً؛ لأصالة عدم النقل، و يكفي في إحرار كونه ذلك الموصوع إحصار التجّار وغيرهم من المتصدّين لبيعهم ممّن يوثق بهم وسمعتهم، لاستقرار المسيرة على التعويل على قول الثقات من أرباب الصنائع والصانع في ما بأيديهم، ممّن أراد أن يشتري شيئاً من الأدوية يرجع إلى العطّار الذي يثق به، و يأخذ منه ذلك الدواء، مع أنّه بنفسه لا يعرفه، وكذا لو أراد شيئاً من الأقمشة يرجع إلى التجّار، كما يشهد على ذلك - مضافاً إلى ذلك - إحصار الباب، فإنّه لم يقصد بها سحب الطاهر إلّا الرحصة في الصلاة في وبر الحرّ وحلده المنلّقى من أيدي التجّار وتطرائهم، ومن الواضح أنّه

(١) بحار الأنوار ٨٣، ٢٣٦-٢٣٥، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٦٣٧

(٢) جواهر الكلام ٩١٨، كشف العطاء ٢٨٣



لا طريق لشحيص موضوعه لأغلب الناس في بلد وردت فيه الرويات إلا هذا  
و كيف كان فلا يسعى الارتياح في جوار الاعتماد على قول الموثوقين بهم  
من التجار في شحيص موضوع الخمر، ولا الاستشكال في حريان الحكم فيما  
يُسمى بالحز في هذا الرمان.

و لكن عن المحدثات المجلسي في البحار - بعد كلام في المقام - أنه قال: إذا  
عرفت هذا، فاعلم أن في جوار الصلاة في الجلد المشهور في هذا الرمان بالحز و  
شعره و وبره، شكلاً؛ للشك في أنه هل هو الحر المحكوم عليه بالحواز في عصر  
الأنمة عليه السلام أم لا، بل الظاهر أنه غيره، لأنه يظهر من الأخبار أنه مثل لسمك  
يموت بحروحه من الماء، و دكانه إخراج [منه] <sup>(١)</sup>، و المعروف بين التجار أن  
الحر لمعروف الآن ذاقه تعيش في البر و لا تموت بالحروح من الماء، إلا أن يقال:  
إنهما صفتان: برّي و بحريّ، و كلاهما تجور الصلاة فيه و هو بعيد و يشك  
التمسك بعدم النقل و اتصال العرف من [رمانا إلى] <sup>(٢)</sup> رمانهم عليه السلام - و القدرح في  
الأخبار بالصعب <sup>(٣)</sup> - إذ اتصال العرف غير معلوم؛ إذ وقع الخلاف في حقيقته في  
أعصار علمائنا السالفين أيضاً، رصوان الله عليهم، و كون أصل <sup>(٤)</sup> عدم النقل في  
ذلك حجة في محل المسع، فالاحتياط <sup>(٥)</sup> في عدم الصلاة فيه <sup>(٦)</sup>. انتهى

(١ و ٢) ما بين المعنويين من المصدر

(٣) جملة «و لندر» بالصعب كذا في السج الحطنة و الحجرية، و هي لم ترد في المصدر

(٤) في السج الحطنة و الحجرية: والأصل - و الصحيح ما أثبتته من المصدر

(٥) في السج الحطنة و الحجرية: و الاحتياط. و ما أثناه كما في المصدر

(٦) بحار أنوار ٢٢٠، ٨٣، و حكاة عبد الحارثي في الحقائق النضرية ٦٨-٦٧

**أقول:** أما الاحتياط بترك الصلاة فيه في محلّه، ولكن منع حجّة أصالة عدم النقل في غير محلّه - إذ ليس حاله إلّا حال سائر الموضوعات التي يحتمل كونها في عرف السانقين موضوعة لغير المعاني المعروفة عندنا، وهذا الاحتمال ممّا لا يلتفت إليه. واختلاف العلماء في حقيقته نشأ من عدم اطلاعهم على حقيقة ذلك الحيوان الذي يعرفه أهل خبرته ويتحدّون الثياب من جلده ووبره، فعصمهم رعم أنّه القدس، مستشهداً لذلك بشهادة بعض التجار بذلك، وبعضهم زعم أنّه كلب الماء، كما يشهد له بعض الأحبار المتقدّمة وغيرها، وبعض تخيل أنّه ما يُسمّى في عرفهم بوبر السمك، إلى غير ذلك.

قال الشيخ فخرالدين ابن طريح السخفي - طاب ثراه - في كتاب مجمع البحرين: الخزّ بتشديد الراء. داتة من دوابّ الماء تعشي على أربع تشبه الشعب ترعى من البرّ، وتزل البحر، لها وبر يعمل منه الثياب، تعيش بانماء ولا تعيش خارجها، وليس على حدّ الحيتان، ودكاتها إخراجها من الماء حيّة. قيل: وقد كانت في أوّل الإسلام إلى وسطه كثيرة جدّاً<sup>(١)</sup>. انتهى.

وعن السرائر أنّه قال بعض أصحابنا المصنّفين: إنّ الخزّ داتة صغيرة تطلع من البحر تشبه الشعاب ترعى في البرّ، وتزل البحر، لها وبر يعمل منه ثياب. ثمّ قال فيها: وكثير من أصحابنا [المحقّقين]<sup>(٢)</sup> المسافرين يقول: إنّّه القدس. ولا يبعد هذا القول من الصواب لقوله عليه السلام: «لا بأس بالصلاة في الخزّ ما لم يكن

(١) مجمع البحرين ١٨: ٤ وخززم.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

مغشوشاً بوبر الأرناب و الثعالب»<sup>(١)</sup> و القدس أشدّ شهاً بالوبرين المذكورين<sup>(٢)</sup>  
انتهى.

و قال المصنف رحمه الله في محكيّ المعبر: والخزّ دابة بحريّة ذات أربع نصاب  
من الماء، و تموت بمقدّه.

قال أبو عبدالله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّهُ وَ جَعَلَ ذَكَاتَهُ مَوْتَهُ كَمَا أَحَلَّ الْحَيْثَرُ وَ  
جَعَلَ ذَكَاتَهَا مَوْتَهَا»<sup>(٣)</sup> كذا روى محمد بن سليمان الديلمي عن فريت<sup>(٤)</sup> عن  
أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام.

و عندي في هذه الرواية توقّف؛ لضعف محمد بن سليمان، و مخالفتها لما  
اتفقوا عليه من أنّه لا يؤكل من حيوان البحر إلّا السمك، و لا من السمك إلّا ما له  
فلس، و حدّثني جماعة من التجار أنّها القدس، و لم أتحقّقه<sup>(٥)</sup>. انتهى.

و عن شهيد في الذكرى أنّه قال - بعد نقل ما ذكره المحقّق من لتوقّف :-  
قلت. مضمونها مشهور بين الأصحاب، فلا يصحّ ضعف الطريق، و الحكم بحلّه  
حاز أن يستند إلى حلّ استعماله في الصلاة و إن لم يذكّر كما أحلّ لحيثان  
بخروجها من الماء حيّة، فهو تشبيه للحلّ بالحلّ، لا هي جنس الحلال.

ثمّ قال. قلت: لعلّه ما يُسمّى في زماننا بمصر: وبر السمك، و هو مشهور

(١) ورد ما بمعناه في الكافي ٢٦/٤٠٣:٣، و ملل الشرائع. ٣٥٧ (الباب ٧١) ح ٢، و تنهيد

٢/٢١٢:٢ و ٨٣١ و ٨٣٦ و عنها في الوسائل، الباب ٩ من أبواب المصلي، ح ١

(٢) السرر ١٠٢٣-١٠٣، و حكاه عنه العاطلي في معناه الكرامة ١٣٤:٢

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٥٥، انهامش (١).

(٤) في ص ١٢، و المعبر و الحدائق الناضرة و بعض نسخ الكافي «قريب» بدل «فريت».

(٥) المعبر ٨٤:٢ و حكاه عنه المحرقي في الحدائق الناضرة ٦٥٧.

هناك. و من الناس من يرغم أنه كلب الماء، و على هذا يشكل دكااته بدور الدبح؛ لأن الظاهر أنه ذو نفس سائلة، و الله أعلم<sup>(١)</sup> انتهى

و عنه في حواشي القواعد، قال: سمعت بعض مدمني السفر يقول: إن الحز هو القدس و قال و هو هسمان. ذو ألبة، و ذو دنب، فذو الألبة الحز، و ذو الدنب الكلب<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: لم يتضح لدينا المخالفة بين جل هذه الكلمات من حيث المفاد؛ لإمكان أن يكون ما سَمَّوه بالقدس هو الذي سَمَّاه آخرون بـ كلب الماء، و شبهه ذلك بالنعلب، و عن بعضهم التصريح بأن القدس هو كلب الماء.

و كيف كان فلا يقدح هذا النحو من الاختلاف في حجية أصالة عدم النقل، و لا في جوار التعويل في تشخيصه على إخبار أهل خبرته أو شهادتهم بذلك. و أما ما حكاه المجلسي عن النخار - من أنها دابة تعيش في البر و لا تموت بالمحروج من الماء<sup>(٣)</sup> - فربما يؤيده حر حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام أنه «سبع يرعى في البر و يأوى الماء»<sup>(٤)</sup>.

ولكن قد يافيه حر اس أبي يعمر، المتقدم<sup>(٥)</sup> الدال على أنه دابة إذا فقدت الماء ماتت، و أن دكااته خروجها من الماء كالحياتان، و صحيحة عبد الرحمن بن

(١) الذكري ٣٦٣، و حكاه عنه البحراني في المحقائق الناصرة ٦٥٧-٦٦٠

(٢) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ١٩١٣، و كذا العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠٤، ٣٤٤

(٣) تقدمت صابرته في ص ٢٦١.

(٤) تهذيب ٤٩٩-٥٠٠، د ٢٠٥، لوسائن - الباب ٣٩ من أبواب الأطعمة المحرمة، ج ٢

(٥) في ص ٢٥٥

الحجّاح، المتقدمة<sup>(١)</sup> التي وقع فيها تعليق نقي البأس عنها - على تقدير كونهما كلاباً تخرج من الماء، كما رعمه السائل - بعدم تعيّنهما خارجة من الماء، فلعله أريد بعدم تعيّنهما خارج الماء مدة طويلة بحيث لا ينافي خروجهما من الماء للرعي و يحتمل أن يكون هذا من خواصّ صنّف منه كان متعارفاً في بلد السائل. ولم يظهر من الروايتين كونه من الخواصّ اللازمة لموعه على الإطلاق، فليتأمل

و الحاصل: أن ما شهد به التجار على تقدير ثبوته لا يكشف عن أن الدابة التي كانت معروفة بالحز في عصرهم معايرة بالوع لما كان مسمّى بالحرّ في عصر الأئمة عليهم السلام، بل هو منطبق على ما أحبر به أبو جعفر عليه السلام في الخبر المتقدم<sup>(٢)</sup>.

نعم، بناءً على أنه يعيش في البرّ يشكل الالتزام بكون ذكاته خروجه من الماء؛ لأنّ مستند هذا الحكم خبر ابن أبي يعفور<sup>(٣)</sup>، الظاهر في سببته خروجه من الماء لموته و عدم تعيّنه عند فقد الماء، فعلى تقدير كونه كذلك مصدقاً أو خصوص صنّف منه أمكن الالتزام به فيه، وإلا فلا يخلو عن إشكالي، اللهم إلا أن لا يكون ذا نفس، ولا ينافيه كونه بصورة الكلب، والله العالم.

ثمّ لا يحفى عليك أنه لو قلنا بأنّ الحرّ من كلاب الماء كما ربما يشهد به غير واحد من الأحبار، لا يلزم من ذلك القول بجوار الصلاة في مطلق كلب الماء؛ إذ لم يدلّ دليل على أن مطلقه حرّ، فلعله صنّف منه، كما ليس بالبعيد، والله لعالم

(و في المغشوش منه بوير الأرناب و الثعالب روايتان، أصحهما:

(١) هي ص ٢٥٧.

(٢) أي خبر حمزان بن أعين، المتقدم في ص ٢٦٤.

(٣) لمتقدم في ص ٢٥٥

المنع).

أما رواية المنع: فهي مرفوعة أحمد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام في الحرز الحاصل «أنه لا بأس به، فأما الذي يخلط فيه وير الأرناب أو غير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه»<sup>(١)</sup>.

و مرفوعة أيوب بن نوح - المروية عن العلل - قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في الحرز الخالص: «لا بأس به، وأما الذي يخلط فيه الأرناب أو غيرها مما يشبه هذا فلا تصل فيه»<sup>(٢)</sup>.

و يؤيدهما الأخبار العامة الدالة على المنع عن الصلاة في غير المأكول مطلقاً، و الأخبار الخاصة الآتية الدالة على المنع في الأرناب و الثعالب.

و يؤيدهما أيضاً ما عن الفقه الرضوي: «و صل في الخمر إذا لم يكن معشوشاً بوبر الأرناب»<sup>(٣)</sup>.

و أما ما دل على الجواز: فهو رواية داود الصرمي عن بشير بن يسار<sup>(٤)</sup> على ما عن موضع من التهذيب<sup>(٥)</sup> - قال: سألت عن الصلاة في الحرز يفتش بوبر الأرناب،

(١) الكافي ٤٠٣/٢٦، التهذيب ٢/٢١٢: ٨٣٠، و عنهما في الوسائل، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي، ذيل، ح ٩.

(٢) حلل الشرائع، ٣٥٧ (الباب ٧١) ح ٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي، ذيل ح ١.  
(٣) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام: ١٥٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٥٩٧-٦٠.

(٤) في النسخ الخطية و الحجرية: «بشار» و المشت كما في الاستبصار.

(٥) كما في الحقائق الناصرة ٦٤٧، و في التهذيب ٢/٢١٢-٢١٣: ٨٣٣ من داود الصرمي بلا واسطة بشير بن يسار.

فكتب «يجوز ذلك»<sup>(١)</sup>.

و عن موصع آخر من التهذيب - وكذلك الفقيه - عن داؤد الصرمي، قال  
سأل رجل أبا الحسن الثالث عليه السلام<sup>(٢)</sup>، الحديث.

وقد نسب الشيخ - على ما حكى عنه - في التهذيبين إلى الشذوذ واختلاف  
اللفظ في لسائل والمسؤول، ثم حمّله على التقيّة<sup>(٣)</sup>.

أقول: و يدلّ عليه أيضاً التوقيع المتقدم<sup>(٤)</sup> المروي عن الاحتجاج، الذي  
وقع فيه السؤال عن الحرّ المغشوش بوبر الأرناب، حيث ورد فيه روايتان  
متعارضتان، فأجاب عليه<sup>(٥)</sup> «إنما حرم في هذه الأوبار والجلود، فأما الأوبار وحدها  
فحلال كلّها».

و يؤيدهما بعض الأخبار الآتية النافية للأسس عن الصلاة في وبر الأرناب و  
الثعالب.

ولكنّ الأثبه حمل المؤيد والمؤيد بأسرها على التقيّة؛ لمخالفتها  
للمشهور، و موافقتها للجمهور، بل عن جملة من أصحابنا دعوى الإجماع على  
المنع، و لم يُنقل القول بالجواز عن أحد، عدا الصدوق في الفقيه حيث قال في  
توجيه رواية الجواز. هذه رخصة، الأخذ بها مأجور، و رادّها مأثوم، و الأصل ما

(١) الاستبصار ١/٣٨٧: ١٤٧١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٢) التهذيب ٢/٢١٣: ٨٣٤، الفقيه ١/١٧٠: ١٧١-٨٠٥، الوسائل، الباب ٩ من أبواب لباس

المصلي، دليل ح ٢.

(٣) التهذيب ٢/٢١٣: ٨٣٤، دليل ح ٢، الاستبصار ١/٣٨٧: ١٤٧١، دليل ح ٢، حكاية عنه البحراني في

الحدائق الناضرة ٦٤: ٧.

(٤) هي من ٢٥٩.

ذكره أبي في رسالته إليّ: و صلّ في الخبز ما لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب<sup>(١)</sup> انتهى.

و بحكم المغشوش بوبر الأرناب المغشوش بصوف أو وبر غير الأرناب ممّا لا يؤكل لحمة، كما يدلّ عليه - مضافاً إلى عموم ما دلّ على المنع عن الصلاة في شعر و وبر ما لا يؤكل، الشامل لمثل المقام - خصوص قوله ﷺ في المعروفتين المتقدمتين<sup>(٢)</sup> و غير ذلك - «أو غيرها ممّا يشبه هذا»

**المسألة (الثالثة): تجوز الصلاة في فرو السنجاب** كما عن الشيخ في المبسوط، و كتاب الصلاة من النهاية<sup>(٣)</sup>، و أكثر المتأخّرين<sup>(٤)</sup>، بل المشهور فيما بينهم، بل عن المبسوط في الحلاف عنه و عن الحواصل<sup>(٥)</sup> (فإنّه) قد تكاثرت الروايات الدالة عليه، و قد علّل ذلك في بعض تلك الروايات بأنّه (لا يأكل اللحم) كما في ذيل حرر عليّ بن [أبي] حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: و ما لا يؤكل لحمة من غير العظم، قال: ولا بأس بالسنجاب فإنّه دابة لا تأكل اللحم، و ليس هو ممّا نهى [عنه]<sup>(٦)</sup> رسول الله ﷺ، إذ نهى عن كلّ ذي ناب و مخلب<sup>(٧)</sup>.

(١) الفقيه ١: ١٧١.

(٢) في ص ٢٦٦.

(٣) المبسوط ١: ٨٢-٨٣، النهاية: ٩٧، و حكاها عنه البحراني في الحقائق الماصرة ٦٨٧.

(٤) حكاها عنهم البحراني في الحقائق الناضرة ٦٨٧.

(٥) المبسوط ١: ٨٢-٨٣، و حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٦٨٧.

(٦ و ٧) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٨) تقدّم تخريجه في ص ٢٠٢، لهامش (١).



و هي أغلب النسخ: قال: قلت: و «ما يؤكل لحمه من غير العظم»<sup>(١)</sup> بإسقاط كلمة «لا». و لعله من مهور القلم.

و حر مقاتل بن مقاتل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في السمور و السجاب و الثعالب<sup>(٢)</sup>، فقال: «لا حير في ذلك كله ما خلا السجاب، فإنه دابة لا تأكل اللحم»<sup>(٣)</sup>.

واقضية العنة المنصوصة جوار الصلاة في كل ما لا يأكل اللحم، أي ما عدا السباع.

و لكنت عرفت في صدر المبحث أنه يشكل الالتزام به، فلا بد من حملها على التعمد بها في خصوص موردها.

و منا يدل أيضاً على الجواز صحيحة أبي علي ابن راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام، ما تقول في العراء أي شيء يصلي فيه؟ قال: «أي العراء» قلت: إنك و السنجاب و السمور، قال: «فصل في الفك و السنجاب، و أما السمور فلا تصل فيه» قلت: الثعالب يصلي فيها؟ قال: «لا، ولكن تلبس بعد الصلاة» قلت: أيصلي في الثوب الذي يليه؟ قال: «لا»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن العراء و السمور و

(١) كما في الكافي ٣/٣٩٨.

(٢) في الكافي: «الثعالب».

(٣) تقدم بخريجه في ص ٢٠٢، الهامش (٤).

(٤) الكافي ٣/٤٠١-٤٠٢، التهذيب ٢/٢١٠-٢١٢، الاستبصار ١/٣٨٤-٣٨٥، الوسائل،

الباب ٣ من أبواب لباس المصلي، ح ١٥، و الباب ٧ من تلك الأبواب، ح ٤ تفاوت يسير في

بعض الأنفاط

السجاب و الثعالب و أشباهه، قال: «لا بأس بالصلاة فيه»<sup>(١)</sup>.

و حمر الوليد بن أنان، قال: قلت للرضا عليه السلام - أصلي في العنك و السجاب؟ قال: «نعم» قلت: يصلي في الثعالب إذا كانت دكية؟ قال: «لا تصل فيها»<sup>(٢)</sup>.

و رواية بشير بن بشار<sup>(٣)</sup>، قال: سألت عن الصلاة في العنك و العراء و السجاب و السمور و الحواصل<sup>(٤)</sup> التي تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الإسلام أن أصلي فيه لغير تقية، قال: فقال: «صل في السجاب و الحواصل الخوارزمية، و لا تصل في الثعالب و لا السمور»<sup>(٥)</sup>.

و رواية يحيى بن أبي عمران، قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام في السجاب و العنك و الخز، و قلت: جعلت فداك أحب أن لا تحييني بالتقية في ذلك، فكتب بخطه إليّ «صل فيها»<sup>(٦)</sup>.

و أخر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن نئس السمور و السجاب و العنك، فقال: «لا تلبس و لا يصلي»<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢١٠، الهامش (٤).

(٢) التهذيب ٢/٢٠٧: ٨١١، الاستبصار ١/٣٨٢-٣٨٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٧، و الباب ٧ من تلك الأبواب، ح ٧ (٣) في الاستبصار: «يسار» بدل «شار».

(٤) الحواصل جمع حوصل، و هو طائر كبير له حوصلة عظيمة يتخذ منه العرو حبة الحيوان ٣٨٨:١

(٥) التهذيب ٢/٢١٠: ٨٢٣، الاستبصار ١/٣٨٤-٣٨٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٦) تقدّم تخريجه في ص ٢٥٤، الهامش (٥).

(٧) في السج الحطية و المحرقة: «لا تلبس و لا يصل». و ما أثناء من المصدر.

[فيه] إلا أن يكون دكتاً<sup>(١)</sup> فإنه يدل على الجواز على تقدير كونه مدكّ

و المروي عن مكارم الأخلاق مرسلاً، قال: سئل الرضا عليه السلام عن جلود الثعالب و السنجاب و السمور، فقال: «قد رأيت السنجاب على أبي، و نهاني عن ثعالب و السمور»<sup>(٢)</sup>.

و لعلّه أريد بهذه الرواية مجرد اللبس، فيكون النهي عن الأخيرين تريبياً، فعلى هذا تخرج الرواية عن حدّ الدلالة و إن لا تحلو أيضاً عن تأييد، كما يؤيده أيضاً إطلاق سائر الأخبار الدالة على جواز لبسها، بل يمكن الاستشهاد بها للملازمة العادية بين لبسها و الصلاة فيها.

و لا يعارض هذه الروايات الأخبار الدالة بعمومها على المنع عما لا يؤكل لحمه؛ لأن هذه الروايات أخصّ مطلقاً من الأخبار المانعة

نعم، قد يعارضها موثقة ابن بكير، المتقدمة<sup>(٣)</sup>، فإنها و إن كانت أيضاً عامة لكنّها وقعت جواباً عن السؤال عن الثعالب و السمك و السنجاب و غيره من الوب، و حيث جرى ذكر السنجاب بالخصوص في السؤال صار الجواب كالنص في إرادته، فلا يمكن تخصيصه بغيره، كما أشار إلى ذلك في المدارك حيث قال: إن رواية ابن بكير و إن كانت عامة إلا أن ابتناءها على السبب الخاص - و هو السجّاب و ما ذكر معه - يجعلها كالنص في المسؤول عنه، و حينئذ يتحقق

(١) قرب الإسناد: ١١١٦/٢٨٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٦، و ما بين المعقوفين من المصنف.

(٢) مكارم لأخلاق: ١١٨، الوسائل، الباب ٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٣) في ص ٢٠٠.

التعارض، و يصار إلى الترجيح<sup>(١)</sup>. انتهى.

و اعترضه في الجواهر بأن مثله لا يقدح في التخصيص بالمتصل قطعاً،  
فكذا المتصل خصوصاً مع اندراج بعض أفراد السؤال في عموم الجواب<sup>(٢)</sup>  
و فيه. أنه فرق واضح بين التخصيص بالمتصل و المتفصل، ضرورة أنه لو  
سئل عن إكرام ريد العالم، فأجيب بأنه يجب إكرام كل عالم ما عدا ريد، لاحتارة  
فيه أصلاً، و هذا بخلاف ما لو أجيب بوجوب إكرام كل عالم ثم دُلّ دليل منفصل  
على أن ريداً العالم لا يجوز إكرامه، فإنه يتحقق التنافي بين الدليسين في هـ  
الفرص، و لا يحوز الجمع بينهما بتخصيص المورد حيث إنّ عدم بمرلة الضر  
بالنسة إلى ما وقع عنه السؤال، فكيف يقاس الدليل المتفصل بالمختص  
المتصل الذي هو مع ما اتصل به ككلمة واحدة<sup>(٣)</sup>.

نعم، لقائل أن يقول: إن سوق السؤال يشهد بأن السائل لم يقصد  
لخصوصية متاجري ذكره في كلامه، وإنما أورده على سبيل التمثيل، فأراد بذلك  
السؤال عن الصلاة في و مر غير المأكول على سبيل العموم، فأجيب بجواب عام  
من غير انتداب إلى خصوصيات الأمثلة، فليس حروح السنجاب على هـ انتقدير  
إلا كخروح الخنز و نحوه ممّا لا خبير في الالتزام به على تقدير مساعدة الدليل  
هذا، مع إمكان أن يقال: فرق بين ما لو وقع السؤال عن أشياء عديدة،  
فأجيب عن حملتها بجواب عام، كما في المقام، و بين ما لو سئل عن شيء أو

(١) مدارك الأحكام ١٧١:٣.

(٢) جواهر الكلام ١٠٠:٨.

مُشَيِّع بالخصوص. ففي الثاني لا يجوز تخصيص المورد، وأما الأول فلا مدع عنه بالنسبة إلى عصه إذا بقي أغلب ما وقع عنه السؤال مندرجاً تحت عموم الجواب خصوصاً مع مناسبة ذلك العَصَ الحارح للماضي في جنس الحكم. كما هو كان السجّاب - مثلاً - في الواقع حكمه محالفاً لحكم ما عداه ممّا لا يؤكّل لحقه في حرمة الصلاة ولكن كانت الصلاة فيه أيضاً مرحوحة ولكن على سبيل لكرهية، فحينئذ لا يبعد الاكتفاء في جوابه بما يدلّ بظاهره على حرمة الجميع.

والحاصل أنّ المؤثقة وإن كانت قوّة الدلالة بالنسبة إلى السجّاب وغيره ممّا جرى ذكره في كلام السائل ولكنها عبر آية عن التخصيص بالأحبار المتقدمة. و ممّا يؤيد المسع بل يستدلّ به عليه: ما عن الفقه الرضوي «و لا تجوز الصلاة في سجّاب و سمور و فلك، فإذا أردت الصلاة فارع عنك»<sup>(١)</sup>.

و يردّه - مضافاً إلى عدم الاعتماد على الرضوي - ما عنه بعد قوله: «فارّع عنك» أنّه قال: «و روي<sup>(٢)</sup> فيه رخصة»<sup>(٣)</sup> فبأنّه - مع إشعاره بالرضا بالعمل بهذه الرواية و كون السهي تريبياً إن كان من الإمام عليه السلام الذي لا تنبئ أحكامه على الترحيحات الاحتياطية - يتوخّه عليه ما مرّ غير مرّة من أنّ الروايات التي تصفّحها الرضوي أثق من نفسه، فهو على خلاف المطلوب أدلّ.

و أصعب من ذلك الاستشهاد بالعبارة المتقدمة<sup>(٤)</sup> أيضاً عن كتاب لعن

(١) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٥٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق - ص ٥٩٦

(٢) في المصدر، «و قد أروى».

(٣) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٥٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق - ص ٦٠٧

(٤) في ص ٢٥٩

لمحمد بن علي بن إبراهيم من قوله: و العلة في أن لا يصلي في السجاب و  
السمور و الفئك قول رسول الله ﷺ المتقدم، أي قوله ﷺ: «لا تصل في ثوب  
مما لا يؤكل لحمه و لا يشرب لبه» لما عرفت من أنه لم يثبت كون هذه العبارة  
من الرواية، بل الظاهر كونها مما استنبطه صاحب الكتاب من عموم النوي

و يتروهما في الصنف الاستشهاد برواية أبي حمزة الثمالي، قال. سأل  
أبو خالد الكابلي علي بن الحسين عليه السلام عن أكل لحم السجاب و الفئك و الصلاة  
فيهما، قال أبو خالد: إن السجاب يأوي الأشجار، قال. فقال له: «إن كان له سبلة  
كسبلة السمور و الفأرة فلا يؤكل لحمه، و لا تجوز الصلاة فيه» ثم قال: «أما أنا  
فلا أكله و لا أحرّمه»<sup>(١)</sup> فإنها ضعيفة السند، و قاصرة الدلالة؛ إذ لم يعدم مخالفتها  
للأخبار المتقدمة الدالة على الجواز، حيث إن المصنف معلق على أمر غير متحقق، بل  
ربما يستشعر من قوله عليه السلام: «أما أنا فلا أكله» إلى آخره. أن الواقع خلافه.

و في الحدائق بعد نقل هذه الرواية قال: و في اللغة: السبلة - بالتحريك -  
لشارب<sup>(٢)</sup>.

و مفهوم هذا الخبر أن ما ليس له سبلة فهو حلال أكله، و تجوز الصلاة فيه.  
و يؤيده قوله عليه السلام: «أما أنا فلا أكله و لا أحرّمه» بحمل كلامه على ما ليس له  
سبلة، بمعنى أنه حلال على كراهية، و تجوز الصلاة فيه.

و الحديث غريب، و المحكم به مشكل؛ إذ لا أعرف قنلاً به، بل الظاهر

(١) التهذيب ١٠: ٢٠٦/٥، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ١.

(٢) كما في مجمع البحرين ٥: ٣٩٢ سبيل.

الاتفاق على تحريمه مطلقاً وإن استشي جواز الصلاة في جلده ووبره على القول بذلك<sup>(١)</sup>. انتهى.

**أقول:** يمكن توجيه الرواية على وجه يندفع عنها هذه العرامة، ولكن يحتمل قوياً كونها مشوبة بالنقيّة، فأريد بها الإجمال وعدم التصريح بالحكم الواقعي على سبيل الجزم، كما هو شأن الإمام عليه السلام، فالأولى ردّ عملها إلى أهله. فظهر بما ذكر أن عمدة ما يصح الاستدلال به للمنع هي الموثقة المتقدمة<sup>(٢)</sup>، وهي أيضاً لا تصلح لمعارضة الأخبار الحاصّة، إلا أن تلك الأحار بنفسها موقع ريبة؛ فإنها على كثرتها قلما يوجد فيها خبر يمكن الالتزام بظاهره، فإنها في غاية الاختلاف بحيث يعارض بعضها بعضاً فضلاً عن معارضتها لغيرها من الأحار التي ستسمعها في المباحث الآتية - و مخالفة التفاصيل المذكورة فيها للمشهور أو المجمع عليه؛ فإنه يظهر من بعضها نفي البأس عن الصلاة في غير المأكول مطلقاً، كصحيفة<sup>(٣)</sup> الحلبي، ومن بعضها التفصيل بين السباع وغيرها، كالخبرين<sup>(٤)</sup> الأولين اللذين وقع فيهما التصريح بنفي البأس عن خصوص السجاب معللاً بأنه «دابة لا تأكل اللحم» وفي بعضها<sup>(٥)</sup> تخصيص الحواز بالعتك والسجاب، وفي بعض<sup>(٦)</sup> بالسجاب والحواصل الخوارزمية، فيغلب على الظن

(١) المعذاتق للناصرة ٧٣٧.

(٢) هي ص ٢٠٠.

(٣) تقدّمت الصحيحه هي ص ٢١٠.

(٤) أي خبري علي بن أبي حمزة ومقاتل بن مقاتل، المتقدمين في ص ٢٠١ و ٢٠٢.

(٥) وهو خبر الوليد بن أبان، المتقدم في ص ٢٧٠.

(٦) وهو خبر بشير بن بشار، المتقدم في ص ٢٧٠.

أَنْ جُلَّ هذه الأخبار لولا كَلَمَها لا يحلو عن نوع من التقيّة، كما يؤيد ذلك ما يظهر من بعض لأخبار المتقدّمة من كون المسألة ممّا يشتدّ فيه التقيّة

و لا يباقي ذلك مخالعة التفاصيل - التي تضمّنتها الروايات - للعمّة حيث حكى عنهم القول بالجوار مطلقاً<sup>(١)</sup>، إذ قد لا تقتضي المصلحة إلا التقيّة عنهم في بعض الموارد دون بعض، وهذا ممّا يختلف بحسب ما تقتضيه مصلحة الوقت من حيث ميل حُكْمهم وقصّاتهم وغير ذلك من المماسيات، فيشكل على هذا رفع اليد بمثل هذه الروايات عن ظاهر موثقة<sup>(٢)</sup> ابن بكير، التي كادت تكون صريحة في العموم، ولا يتطرق فيها شائبة تقية.

(و) لذا قد يقوى في النظر ما (قيل) كما عن الشيخ في إحناف وكتاب الأطعمة من النهاية، وابن البراج والحلي<sup>(٣)</sup> وغيرهم من أنّه (لا تجوز. و) لكن مع ذلك (الأول) أي القول بالجوار (أظهر) فإنّ حمل هذه الأخبار بأسرها على التقيّة - مع اشتغال كثير منها على التفاصيل المسامية للتقيّة - في غية البعد، خصوصاً في رواية بشير، التي وقع فيها السؤال عن الصلاة في المك والأهراء والسجاب والسمور والحواصل في غير حال التقيّة، فأجابه الإمام عليه السلام بقوله: «صلّ في لسنجاب والحواصل الخوارزمية، ولا تصلّ في السعال ولا

(١) حكاه عنهم الشيخ الطوسي في إحناف ٥١١، المسألة ٢٥٦، وكذا إحناف في إحناف الناصرة ٧٠٦

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٢٠٠، إلمام (٢).

(٣) إحناف ٥١١، المسألة ٢٥٦، النهاية، ٥٨٦-٥٨٧، وأخر كتاب الصيد والذبايح، مهذب ٨٥٠، ٨٤٢، السرائر ٢٦٢، و إحناف هو إحناف في إحناف ساصرة



السمورة<sup>(١)</sup>.

ولإيضاف أن حمل مثل هذه الأخبار - التي خصص فيها الرحضة بعض دون بعض - على التقيّة - كرواية شير، و مكاتبة<sup>(٢)</sup> يحيى، و صحيحة<sup>(٣)</sup> أبي عبيد، وبحوها - أعد من تخصيص الموثقة، أو ارتكاب التأويل فيها بالحمل على ما لا ينافي إرادة لكرامة هي بعض مصاديقها، فهذا هو الأولى.

و لا ينافي ذلك عدم الالتزام بظواهر هذه الأخبار في بعض مصدايقها، كالملك و نحوه - كما سيأتي الكلام فيه - لأجل الابتلاء بمعارض مكافئ؛ فإن هذا لا يقدح في حجية الخبر بالنسبة إلى سائر فقراتها، و لا يعين وجه صدوره في التقيّة، بل ربما يكون الخبر المرجوح مضافاً للواقع. ولكن لا نقول به في مرحلة الظاهر، لأرحية المعارض، لا نلعم بخلافه، فليتنامل

و حكى عن اس حمرة القول بالكرامة<sup>(٤)</sup>.

و ربما يظهر ذلك من الصدوق في المجالس حيث قال - عنى ما حكى عنه - و لا نأس بالصلاة في شعر و وبر كل ما أكل لحمه، و ما لا يؤكل لحمه فلا تحوز الصلاة في شعره و وبره إلا ما حصته الرحضة، و هي الصلاة في السجاب و السمور و الملك و الحر، و الأولى أن لا يصلى فيها، و من صلى فيها

(١) تقدّم تحريجه في ص ٢٧٠، الهامش (٥).

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٢٥٤، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تحريجها في ص ٢٦٩، الهامش (٤).

(٤) الوسيلة: ١٧، و حكاه عنه المحرقي في الحقائق الناصرة ٦٨٦

حازت صلاته<sup>(١)</sup>.

و ربما استظهر منه أيضاً في العقبة حيث قال. و قال أبي في رسالته إليّ  
لا بأس بالصلاة في شعر و وير ما أكلت لحمه، وإن كان عليك غيره من سحاب أو  
سمور أو فئ و أردت الصلاة فانزعها، و قد روي فيه رخص<sup>(٢)</sup>

و استظهر أيضاً من عبارة الشيخ في الخلاف، و سَلَّار، حيث إنهما - على ما  
حكى عنهما - بعد أن ذكرا المصع من لا يؤكل لحمه قالوا. و رويت رخصة في  
الصلاة في السحاب و السمور و الفئ<sup>(٣)</sup>.

و في الاستظهار خصوصاً من عبارة الأخيرين تأمل

و كيف كان فمستند الحكم بحسب الظاهر هو الجمع بين الأحبار، ولكن قد  
يشكل ذلك في السحاب؛ حيث إن عمدة ما يدل على المنع عنه هي موثقة<sup>(٤)</sup> ابن  
كثير، و حملها على الكراهة في السحاب و الحرمة في غيره يستلزم استعمال  
اللفظ الدال على المنع في معيين، و حملة على إرادة مطلق المنع الغير المصافي  
لإرادة الكراهة في بعض، و الحرمة في غيره هي غاية البعد، و لذا لا يتوقف أحد  
في استفادة الحرمة من هذه الموثقة بالسنة إلى ما عدا الموارد التي ورد فيها نص  
على الجواز، فارتكبات التحصيل فيها بالنسبة إلى السحاب و بضايرها أهون من

(١) الأمل - لصدوق - ٥١٢-٥١٣ (المجلس ٩٢) و حكاه عنه الحراني في الحدائق ناصرة  
٧٠٦

(٢) عقبة ١: ١٧٠.

(٣) بحلاف ١: ٥١١، المسألة ٢٥٦، للمراسمة ٦٤، و حكاه عنهما العلامة الحلي في مختلف  
الشعبة ٩٣: ٩٤، المسألة ٣٥

(٤) تقدّم بحريتها في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

هذا التصرف ابدي مقتضاه إجمال الرواية، وعدم استعادة الحرمة منها في شيء من موارد إلّا لقريظة منفصلة، كالكرهية.

و يمكن التمسّي عن ذلك بالالتزام بأن قضية النهي عن شيء أو الأمر بشيء لو خُلّيَا و أنفسهما هي: لزوم ترك المهي عنه و فعل المأمور به، و الرخصة في ارتكاب المهي عنه أو ترك المأمور به - التي بها يتحقّق مفهوم الكراهة و الاستحباب - أمر خارج عن ماهية طلب الفعل و الترك ربّما لا يلتفت لأمر إليها حين إنشاء الطلب، فطلب الفعل أو الترك - الذي هو مدلول صيغة الأمر أو النهي - لو بقي محضاً غير مقرونٍ بالرخصة في المخالفة، لم تجر مخالفته، و لو خلطه الرخصة في المخالفة، جازت، فجواز المخالفة يشأ من الرخصة فيها، لا من اختلاف كميّة الطلب، فإن أرادها الطالب بدليل منفصل من غير أن يكون طلبه مستعملاً إلّا في صرف الأمر بالفعل أو المنع عنه، لم يرتك تحوّراً في طلبه، بل رخصة في مخالفة ما أمره به أو نهاه عنه و إن أرادها من نفس الطلب بأن قصد بأمره بالفعل إظهار محبوبته لديه، و أنّه يريد لا على وجه اللزوم، فقد تحوّر في الأمر و النهي، فالطلب الإيجابي أو التحريمي هو الطلب المحض الغير المقرون بالرضا بالمخالفة، و الاستحبابي و الكراهي هو الطلب المقرون بذلك، فما دم الطلب محضاً يوصف بالأوليين، و عند اختلاطه بالرضا بالمخالفة يوصف بالآخرين، فهذه الأوصاف من العوارض اللاحقة لطبيعة الطلب بدحاظ تجزئتها أو اقترانها بالإذن في المخالفة، فليست الرخصة في مخالفة الأمر أو النهي - التي بها يتحقّق موضوع الاستحباب و الكراهة - إلّا بمزلة القيود المتعلّقة بالمصنّفات التي

يقتصر في تقديمها على مقدار دلالة الدليل، فلو أمر المولى عبده بعمل في مدة و لم يرص بمخالفته، فألح عليه العبد في أن يعدده في المخالفة حتى رصي لمولى بذلك في بعض تلك المدة، يصير أمره بالمقايضة إلى الوقت الذي رخصه في امتحاله فيه استحيائاً، والنسبة إلى ما عداه وجوباً، فالمنع المتعق في ثبوته بمصلاة في غير المأكل يُرل بالنسبة إلى السحاب وغيره - مما ثبتت الرحمة فيه - على لكرهه، وفيما عداه يُحمل على طاهره من الحرمة.

وإلى ما ذكرنا<sup>(١)</sup> في تفسير الوجوب والحرمة ومقابلتهما يؤول كلام من فسّر الوجوب بطلب الفعل مع المنع عن الترك، والحرمة بالعكس، ومقابلتهما بالطلب المحامع للإذن في القيص؛ لأن أخذ المنع من القيص قيداً في مفهوم الأولين مما لا يرجع إلى محصل، لأن المنع عن القيص عبارة أخرى عن مطلوية نقيص القيص، وهو عين ما تعق به الطلب، فمحصله أن الواجب والحرام كان فعله أو تركه مطلوباً محصاً مجرداً عن الإذن في المخالفة، فليتأمل.

و دعوى أن الطلب الإلزامي معايير بالدات للطلب الغير الإلزامي، فسلط مرتتان: مرتبة ضعيفة لا تبلغ حد اللزوم، ومرتبة شديدة باعة ذلك لحد، فلا يمكن تصادفهما على مورد، قابلة للمنع، وكيف لا؟ وإلا لم يجر أن يتعق أمر واحد شيئين أحدهما واجب، والآخر مستحب، مع أنه هي الشرعيات والعرفيات فوق حد الإحصاء.

و دعوى أن الأمر في مثل هذه الموارد مستعمل في القدر المشترك بين

(١) في وص ١٦٦ ذكره.

الواحد والمسحت، أي مطلق الطلب الصالح للوجوب والاستحباب، مدفوعة  
أولاً، بأن المتبادر من الأمر في مثل هذه الموارد بالنسبة إلى ما عدا ما ثبت  
استحبابه ليس إلا الوجوب، ألا ترى أنه لو أمر المولى عبده بإحصار أشياء كأنواع  
من الأطعمة، وعلم من الخارج أن بعض تلك الأشياء غير لازم لديه، لم يحرر رفع  
اليد عن طاهر أمره بالنسبة إلى ما لم يُعلم فيه ذلك بالضرورة

و ثانياً: أن القدر المشترك بين النوعين وإن أمكن تصوّره والتفصّل به لكن  
لا يمكن إشاؤه لمعط؛ إذ الجنس لا يتحقق بلا فصل. فهذا الأمر الشخصي لمتعلق  
بتلك الأشياء على سبيل الإجمال فرد من الطلب يجب إدراجه تحت نوع، فهو إما  
من لقسم التابع حدّ الإلزام، أم لا، ولا يُعقل أن يتردّد بين الأمرين.

نعم، لا تتحاشى عن أنه قد يصدر من المولى مرتبة من الطلب لا تبلغ في  
حدّ ذاته مرتبة للروم، كما فيما يطلبه منه على سبيل الترخّي أو التمسّي أو الالتماس  
و نحوه، ولكن هذا النحو من الطلب خارج عن محلّ الكلام؛ إذ الكلام في القسم  
الذي يراد من صيغة «افعل» أو «لا تفعل» على سبيل التجيز

فنقول، هذا القسم من الطلب هو في حدّ ذاته إلزامي، ولكن لا دلالة فيه على  
كون المطلوب لازماً لدى المولى، فإنّ هذا شيء خارج عن مدلول الصيغة، ونعم  
مدلوله إلزام العبد به، أي طلبه منه على سبيل التجيز، فيجب على العبد بحكم  
العقل الإتيان به، إلا أن يدلّ دليل عقلي أو نقلي على عدم لرومه لدى المولى، وإنّه  
لا يؤاخذ على مخالفته

و الحاصل أنّ الأوامر - التي يستفاد منها وجوب الفعل أو استحبابه - على

قسمين: إرشادي و مولوي.

أما الإرشادي: فهو ما كان مسوقاً لبيان لزوم الفعل أو نفيه لا بمحاط كونه مطلوباً بهذا الطلب، بل من حيث هو ملحوظ المصلحة الكامنة فيه ديوية كانت أم أخروية. وهذا هو المساق إلى الذهن من الأوامر المعللة بما يترتب على متعلقاتها من المصلحة، كما في قولك: «أسلم حتى تدخل الجنة» و الأوامر الصادرة على سبيل الوعظ و الإرشاد و الحث على الخروج عن عهدة التكليف، و الأوامر لمسوقة لبيان كيفية الأعمال من العبادات و المعاملات، و الأوامر الواردة في المستحبات لا يبعد أن يكون أغلبها من هذا القسم، و لا تأمل في أن إرادة هذا المعنى من صيغة «افعل» خلاف ما يقتضيه وضعه.

و أما المولوي. فهو ما كان الغرض منه بحث الأمور على الفعل، كما في قول الوالد لولده أو السيد لعمده: «ماولني الماء» عند إرادة شربه، و هذا القسم هو محل كلامنا، كما أنه هو المتبادر من صيغة «افعل».

فنقول: إذا كان مقصود المولى من قوله لعبده: «اشتر الخبز و الحن و الصل» مثلاً: بعثه على شراء هذه الأشياء و إحصارها لديه، فلا نعقل فرقاً فيما يريده من لفظه بين أن يكون بعض هذه الأشياء أو جميعها غير مهم لديه بحيث لا يؤاخذ على مخالفته، أو كون جميعها مهماً لديه، سواء طلب الجميع بأمر واحد أو بأوامر متعدّدة، فإن مراده بلفظه على جميع التقادير ليس إلا بعثه على الفعل الذي تعلق به طلبه، و صدق هذا المعنى - أي إرادة إيجاد المتعلق في الجميع على سبيل التواطؤ و التشكيك - إنما هو فيما بعثه على الطلب، أي المصلحة التي

أحررها في الفعل ودعته إلى الأمر بإيجاده، وبعد أن دَعَتْه المصلحة إلى الأمر بالإيجاد فلا يرى حيث لا تعاوتا فيما يريد به قوله «اشتره» إلا أن تلك المصلحة الدعته له على لطلب قد لا تكون لديه لارمة التحصيل، فيستين ذلك لعنده بقرينة مفصلة، ويقول مثلاً «الصل الذي أمرتك به ليس بواجب» فيعلم من ذلك أن أمره المتعلق به كان على جهة الاستحباب، لا أن مراده بتلك العبارة كان معنى غير ما فهمه من كلامه

الذهم إلا أن يستكشف من ذلك أنه لم يكن مقصوده بذلك بعثه على الفعل على سبيل التجيز، بل بيان كونه محبوباً لديه، وأنه مما ينبغي أن يوجد، فيندرج حينئذ في انقسم الأول، ويخرج عن محلّ العرض، فهي محلّ الفرص - أي ما كان عرضه من الأمر بعثه على الفعل على سبيل التجيز - يجب على العبد الخروج عن عهدة ما تعنى به عرضه من أمره. إلا أن يعلم من الخارج أن مقصوده ليس مهماً لديه بحيث لا يرضى بمخالفته، فدلالة الأمر على كونه مولوياً دلالة وصعوبة حيث أنه ظاهر في الصلب، وأما دلالاته على لزوم الفعل على تقدير عدم الإذن في المعالجة و ندبه على تقدير الإذن معقولة، ولذا لا يتفاوت الحال في ذلك بين ما لو استعبد طلب من لفظ أو من الإشارة و نحوها، فدو أشار يده إلى جماعة معلم انعد من شارته أنه يريد إحصاءهم أو طردهم. يجب عليه الخروج عن عهدة ما تعنى به عرضه من إشارته. إلا أن يعلم بعدم لزومه، فيقتصر في دفع اليد عما يقتضيه طلبه على مقدار دلالة الدليل، وهكذا الكلام في السهي حرفاً بحرف، والانتطيل بالإعادة

ثم لو سلمنا أن الطلب الإلزامي معايير بالدات لعبير الإلزامي و أنه عند تعلّقه  
بواجب و مستحبّ مستعمل في القدر المشترك، فنقول أمضاً يمكن لاستشهاد  
بالموثقة<sup>(١)</sup> لإثبات الكراهة مع إنفاؤها على ظاهرها من الحرمة بالنسبة إلى عرّها  
بدعوى أن الرواية كما أنها كادب تكون صريحة في الحرمة بحيث يشكك حملها  
بقرية الأحبار الحاضرة - على الاستصحاب أو القدر المشترك، كذلك كدبت تكون  
صريحة في شمولها للسنحاح، فيشكل تخصيصها بالأدلة المتقدمة ادّالة على  
لحوار، فيقتضي الجمع بينها و بين الموثقة إبقاء الموثقة على صاهرها من الحرمة  
و العموم، و ارتكاب التأويل في مردية السنحاح للعام بالحسن على أن جعّله في  
عرض لمحرّمات من حيث تعلّق النهي التحريمي به من باب المبالغة، و تبريله  
مزلة المحرّم من حيث المرجوحية

و بهذا يدفع ما قد يتوهم من أن ما ذكرناه أولاً في التخصي عن الإشكال  
لا يجدي في خصوص المورد؛ لأن غاية أن كون بعض ما تعلّق به النهي مكروهاً  
لا يصح قرينة لصرف النهي عما يقتضيه ظاهره بالنسبة إلى ما عداه، بل يبقى على  
ظاهرة من الحرمة. و هذا إنما يتمشى فيما إذا كان الممع المتعلّق بالجمع بصيغه  
النهي و شبهها، لا في مثل الموثقة التي شأت دلالتها على الممع من إثبات لورم  
لحرمة، و هي فساد الصلاة الواقعة في غير المأكول، و عدم فصولها، و وجوب  
إعادتها، فلا يمكن أن يكون السنحاح مدحجاً في موضوعها بعد فرص حور  
الصلاة فيه.

(١) أي موثقة ابن كبر. المتقدمة هي ص ٢٠٠



توصيح لا بدفاع أنَّ هذه النوارم لبيان كون الصلاة في غير المأكول مهيأة  
عنها في السريعة، و حدث إنَّ السجاب مشارك لغيره في نعلق العرص دلمع عنه  
لا داعي لإحراجه عن موضوع الرواية، وإثبات هذه الآثار لمطلو غير المأكول  
لدي قصد بيان الممع عنه مهيي على التغليب، فليتأمل.

و قد يستدل أيضاً للكراهه بمكاتبة محمد بن علي بن عيسى - المروية عن  
مستطرفات السرائر من كتاب مسائل الرجال - قال: كتبت إلى الشيخ - يعني  
الهادي عليه السلام - أعزّه الله و أيده أسأله عن الصلاة في الوبر أي أصنافه أصلح؟  
فأجاب: «لا أحب الصلاة في شئ منه» قال. فرددت إليه الجواب إنَّ مع قوم في تقنة  
و بلاد ما لا يمكن أحداً أن يسافر منها بلا وبر و لا بأمن على نفسه إن هو نزع  
وبره، و ليس يمكن الناس كلهم ما يمكن الأئمة، فما الذي ترى نعمل في هذا  
الباب؟ قال. فرجع الجواب إليَّ: «تلبس العك و السمور»<sup>(١)</sup>

**أقول:** و لعن الحرّ و السحابة كوبر المأكول ثم يكس من الأصناف  
المعهودة لديهم لثي أرادها السائل، و إلا لكان أولى بالرخصة في حال الضرورة  
من العك و السمور على القول بالمنع عهما احتياراً. كما هو المشهور، والله  
لعالم.

و أم السجاب فهي مجمع الحريس. هو - على ما فسّر - حيوان على حدّ  
اليربوع أكبر من الفأرة، شعره في غاية النعومة، يتحد من جلده الفراء يسمى  
المسمون، و هو شديد الاحتل إن أنصر الإنسان صعد الشجرة العالية، و هو كثير

(١) السرائر ٥٨٣٣، فوسائل، الباب ٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٣

في بلاد لصقالية و الترك، و أحسن حلوده الأرقق الأملس<sup>(١)</sup>

(و في الثعالب و الأرانب روايتان، أصحهما) و أشهرهما (المنع) بل  
عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، و عن التنقيح أنه لم يعمل برواية الجواز  
حد<sup>(٢)</sup>

وكن مستمع<sup>(٣)</sup> عن المصنف في محكيّ المعتبر تجوير العمل بأخبار  
الجواز<sup>(٤)</sup>، و عن المدارك تقويته<sup>(٥)</sup>.

أما أخبار المنع عن الثعالب:

فمنها: موثقة ابن بكير، المتقدمة<sup>(٦)</sup> التي وقع فيها السؤال عن الثعالب و  
الفلك و السجاب و غيره من الوبر.

و في صحيحة [أبي] عليّ ابن راشد، المتقدمة<sup>(٧)</sup>: قلت لأبي جعفر عليه السلام،  
لثعالب يصليّ فيها؟ قال: «لا ولكن تلبس بعد الصلاة» قلت: أيصنّى في الثوب  
الذي يليه؟ قال: «لا».

و رواية مقاتل بن مقاتل، المتقدمة<sup>(٨)</sup>، و فيها: فقال: «لا خير في ذلك كنه م  
حلا السجاب».

(١) مجمع البحرين ٢: ٨٤، سنجب.

(٢) التنقيح الرائع ١٨٠٦، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٠٣٨.

(٣) في ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٤) المعتبر ٨٧٢، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ١٧٣٣.

(٥) مدارك الأحكام ١٧٣٣، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٧٧-٧٦٧.

(٦) في ص ٢٠٠.

(٧) في ص ٢٦٩.

(٨) في ص ٢٠٢ و ٢٦٩.

و في رواية الوليد بن أنانذ قلت للرصاص عليه السلام يصلي في الثعالب إذا كانت ذكّية؟ قال: «لا تصل فيها»<sup>(١)</sup>.

و في رواية بشير بن شار «و لا تصل في الثعالب و لا السمور»<sup>(٢)</sup>  
و صحيحة الريان بن الصلت عن الرضا عليه السلام: عن أنس [فراء]<sup>(٣)</sup> السمور و  
السحاب و الحواصل و [ما أشبهها و الماطق و الكيمحت]<sup>(٤)</sup> و المحشوّ بالقر و  
لحفاف من أصناف الجلود، قال «لا بأس بهذا»<sup>(٥)</sup> كلّه إلّا الثعالب»<sup>(٦)</sup>  
و صحيحة محمد بن مسلم قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام عن جلود ثعالب  
أيصلي فيها؟ فقال. «ما أحب أن أصلي فيها»<sup>(٧)</sup>  
و رواية جعفر بن محمد بن أبي ريد<sup>(٨)</sup>، قال: سئل الرضا عليه السلام عن جلود  
الثعالب الذكّية، قال: «لا تصل فيها»<sup>(٩)</sup>

(١) تقدّم تخريجها في ص ٢٧٠، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٢٧٠، الهامش (٥).

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «أشباهها». و المثبت كما في المصدر

(٥) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «بهذه». و المثبت كما في المصدر

(٦) التهذيب ١٥٣٣/٣٦٩٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٧) التهذيب ٨٠٣/٢٠٥:٢، الاستبصار ١٤٤٣/٣٨١:١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس

المصلي، ح ١

(٨) في الاستبصار: «جعفر بن محمد عن ابن أبي ريد»

(٩) التهذيب ٨٢٤/٢١٠:٢، الاستبصار ١٤٤٥/٣٨١:١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس

المصلي، ح ٦

و صحيحة علي بن مهزيار عن رجل سأل العاصي<sup>(١)</sup> عليه السلام عن الصلاة في حدود الثعلب، فهي عن الصلاة فيها و هي الثوب الذي يليه، فلم أدرأي الثوبين؟ بدي يلصق بالوبر، أو الذي يلصق بالجلد؟ فوق سطحه والثوب الذي يلصق بالجلد و ذكر أبو الحسن - أي علي بن مهزيار<sup>(٢)</sup> - أنه سأله عن هذه المسألة، فقال «لا تعمل في الذي فوقه ولا في الذي تحته»<sup>(٣)</sup>

و في البحر المتقدم<sup>(٤)</sup> عن مكارم الأخلاق: «قد رأيت السجدة على أبي، و بهاني عن الثعلب و السمور».

و ما دلّ على المسع في الأرباب:

فمنها: صحيحة علي بن مهزيار، قال كتب إليه إبراهيم بن عتبة: عند حوارب و تكك<sup>(٥)</sup> تعمل من وبر الأرباب، فهل تجوز الصلاة في وبر الأرباب من غير ضرورة و لا تقيّة؟ فكتب «لا تجوز الصلاة فيها»<sup>(٦)</sup>.

و رواية أحمد بن إسحاق الأبهري، قال: كتبت إليه حُملت فدان، عند حوارب و تكك تعمل من وبر الأرباب، فهل تجوز الصلاة في وبر الأرباب من غير

(١) في تهذيب الرضا، مدد العاصي.

(٢) قوله: أي علي بن مهزيار كما في الوسائل.

(٣) الكافي ٨/٣٩٩٣، التهذيب ٨٠٨/٢٠٦٢، الاستبصار ١/٣٨١:٣٨٢، ١٤٤٦، و في الأخيرين

نعوت في بعض الألفاظ، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٨.

(٤) في من ٢٧١.

(٥) التكك جمع ككة، و هي رباط للسروال ثياب العرب ٤٠٦:١٠، تكك.

(٦) التهذيب ٨٠٦/٢٠٦٢، الاستبصار ١/٣٨٣:٣٨٤، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس

المصلي، ح ٣.

ضرورة ولا تفتة؟ فكتب «لا تجوز الصلاة فيها»<sup>(١)</sup>

و رواية سفيان بن السمط قال و قرأت في كتاب محمد بن إبراهيم إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الفتك بصلي فيه، فكتب «لا بأس به» وكتب يسأله عن حلول الأرائب، فكتب «مكروهة»<sup>(٢)</sup>.

و رواية محمد بن إبراهيم، قال كتبت إليه أسأله عن الصلاة في جمود الأرائب، فكتب «مكروهة»<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

و مرفوعة أيوب بن نوح، قال قال أبو عبدالله عليه السلام «الصلاة في الحرّ الحائض لا بأس به، فأما الذي يحلط فيه وير الأرائب أو غير ذلك ممّا يشبه هذا فلا تصل فيه»<sup>(٥)</sup>.

و بعضها العمومات الدالة على المنع عن الصلاة فيما لا يؤكل لحمه  
و أما أخبار الجواز:

فمنها: صحيحة الحلبي، المتقدمة مراراً<sup>(٦)</sup>، الدالة على نهي البأس عن الصلاة في الفراء و السمور و السحاب و الثعالب و أشباهه

(١) التهذيب ٢٠٦/٢٠٥، الاستبصار ١٤٥٢/٣٨٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٢) الكافي ١٠٣/١٥، الوسائل، الباب ٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.  
(٣) في التهذيب: «مكروهة».

(٤) التهذيب ٢٠٥/٢٠٤، الاستبصار ١٤٤٤/٣٨١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٥) التهذيب ٢١٢/٨٣١، الاستبصار ١٤٧٠/٣٨٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٦) في ص ٢١٠ و ٢١٧ و ٢٦٩ - ٢٧٠.

و صحيحة علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و السمور و الفئك و الثعالب و جميع الجلود، قال: «لا بأس بذلك»<sup>(١)</sup>  
 أقول: ليس في هذه الصحيحة تصريح بنفي الأس عن الصلاة فيها، فلعنه  
 أريد بها ثبوتها، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في صدر المبحث.  
 و صحيحة جميل<sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن جلود الثعالب إذا  
 كانت ذكية يصلّى فيها؟ قال: «نعم»<sup>(٣)</sup>.  
 و عن [جميل]<sup>(٤)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الصلاة في جلود  
 الثعالب، فقال: «إذا كانت ذكية فلا بأس»<sup>(٥)</sup>.  
 و عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألته عن اللحاف<sup>(٦)</sup> من الثعالب أو  
 الجور منه<sup>(٧)</sup> يصلّى فيها أم لا؟ قال: «إذا كان ذكياً فلا بأس به»<sup>(٨)</sup>.

(١) التهذيب ٢/٢١١: ٨٢٦، الاستبصار ١/٣٨٥: ١٤٦٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ١.

(٢) في المصاحف: وجميل عن الحسن بن شهاب.

(٣) التهذيب ٢/٣٦٧: ١٥٢٧، الاستبصار ١/٣٨٢: ١٤٤٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي، ح ١٠.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «ابن أبي نجران» و ما ألبناه من المصدر.

(٥) التهذيب ٢/٢٠٦: ٨٠٩، الاستبصار ١/٣٨٢: ١٤٤٧، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي، ح ٩.

(٦) في التهذيب: «والخفاف» بدل «اللحاف».

(٧) في الاستبصار: «والخوارزمية» بدل «الجور منه» و «الجور» - بالكسر - لباس من لباس النساء من الثوب، و يقال: هو الفرو الغليظ. المصاحف ٢/٨٦٧: ج ٢.

(٨) التهذيب ٢/٣٦٨-٣٦٧: ١٥٢٨، الاستبصار ١/٣٨٢: ١٤٤٩، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي، ح ١١.

قال في محكي الوافي: هكذا [في] <sup>(١)</sup> تسح التهذيب، التي رأيناها فيل-  
الجرر - بكسر الجيم و تقديم المهملة على المعجمة - من لباس النساء و في  
الاستبصار. «أو الحوارضية» و كأنها الصحيح، فيكون المراد بها الحواصل <sup>(٢)</sup>.  
انتهى.

و ربما يظهر من بعض الأخبار التفصيل بين الجلد و الوبر  
مثل: ما روي عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري في [الاحتجاج] <sup>(٣)</sup>  
عن صاحب الزمان عجل الله فرجه، أنه كتب إليه: قد سأل بعض العلماء عن معنى  
قول الصادق عليه السلام: «لا تصل في الثعلب و لا في الأرنب و لا في الثوب الذي يبه»  
فقال عليه السلام: «إنما عنى الجلود دون غيرها» <sup>(٤)</sup>

و عنه أيضاً عن صاحب الزمان عجل الله فرجه، أنه كتب إليه روي لنا عن  
صاحب العسكر أنه سئل عن الصلاة في الخز الذي يعش بوبر الأرنب، فوقع  
«يجوز» و روي عنه أيضاً أنه «لا يجوز» فأَي الحبرين يعمل [به]؟ فأجاب عليه السلام  
«إنما حرم في هذه الأوبار و الجلود، فأما الأوبار وحدها فكل حلال» <sup>(٥)</sup>.

و خبر بشر بن شار <sup>(٦)</sup>، قال: سألت عن الصلاة في الخز يعش بوبر الأرنب،  
فكتب «يجوز ذلك» <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الوافي ٤٠٨٧، و حكاة عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٧٦٧

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: قرب الإسادة و الصحيح ما أنشأه.

(٤) الاحتجاج: ٤٩٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي، ح ١٢.

(٥) تقدم تخريجه في ص ٢٥٩، الهامش (٢) و ما بين المعقوفين من المصدر

(٦) في الاستبصار: «شیر بن یسار».

(٧) الاستبصار ١/٣٨٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

و الأشبه بالقواعد حمل هذه الأخبار الأخيرة بأسرها على التقية، أو رد علمها إلى أهله؛ لمخالفتها للمشهور، و موافقتها للجمهور. و في حملة من الأحبار الإشارة إلى أن المورد من الموارد التي يشتد فيها التقية، و قد تقدم مراراً لتبني على أنه لو لا أن الأمر كذلك لكان المتجه الجمع بين الأخبار بحمل أخبار المع على الكراهة، و تبريل ما في الأخبار من الاختلاف على اختلاف مراتب لكراهة. و ربما يصنع شاهدة لهذا الجمع حملة من الأحبار المتقدمة<sup>(١)</sup> التي وقع فيها التعبير بـ «ما أحب أن أصلي فيها» أو «لا حير في ذلك كله» أو «إنه مكروه» أو غير ذلك من العبارات المشعرة أو الظاهرة في الكراهة، و لكن تنص<sup>(٢)</sup> عن ذلك ما عرفت.

و المعجب من صاحب المدارك أنه ثم يذكر من أخبار المع في هذا المقام إلا صحيحة علي بن مهزيار، الواردة في وير الأراب، و صحيحة محمد بن مسلم، التي لا يستفاد منها أزيد من رحمان الترك، ثم قال: و بإزاء هاتين الروايتين أخبار كثيرة دالة على الجواز ثم ذكر صحيحة الحلبي و صحيحة عبي بن يقطين و صحيحة جميل، المتقدّمات<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: قال المصنف رحمه الله في المعتر واعلم أن المشهور بين الأصحاب انمع من عدا السحاب و وير الخمر، و العمل به احتياط في الدين، ثم قال: أي لمصنف بعد أن أورد روايتي الحلبي و علي بن يقطين و طريق هذين للحبرين

(١) في من ٢٠٢ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٩

(٢) تنطه عن الشيء إذا شعله عنه. لسان العرب ٢٦٧٧ «نط».

(٣) في من ٢١٠ و ٢٩٠.



أقوى من تلك الطرق، و لو عمل بهما عاملٌ جاز، و على الأول عمل الظاهريين من الأصحاب منصفاً إلى الاحتياط للعادة.

قلت. و من هنا يظهر أن قول المصنف رحمه الله: «أصحهما الممع» غير جيد، و لو قال: «شهرهما المنع» كما ذكره في النافع، كان أولى، و المسألة قوية لإشكال من حيث صحة أخبار الحوار و استعاضتها و اشتهاار القول بالمع بين الأصحاب، بل إجماعهم عليه بحسب الظاهر و إن كان ما ذكره في المعبر لا يخلو من قُرْبٍ<sup>(١)</sup>. انتهى كلام صاحب المدارك.

و لا يحصى ما فيه بعد ما عرفت من شذوذ أخبار الحوار و موافقتها للعامة، فلا تصلح لمعارضة الأحبار المستقيمة الدالة على المع  
بقي الكلام في النك و السمور و الحواصل التي وقع التعرض لحكمها بالخصوص في الأخبار.

أما<sup>(٢)</sup> نك فهو - كما عن المصباح المير<sup>(٣)</sup> -: نوع من الثعلب الرومي.

و عن مصباح هو الذي يتخذ منه العراء<sup>(٤)</sup>.

و عن القاموس: دانه فروتها أطيب أنواع العراء<sup>(٥)</sup>

و عن لنحمة أن جلده يكون أبيض و أشقر و أثلق، و حيوانه أكبر من

(١) مدارك الأحكام ١٧٢:٣-١٧٣، وراجع. المعبر ٨٧-٨٦:٢

(٢) في السح حنطيه و الحمرية: «و أماء» و الطاهر ما أنبتاه بدون الواء.

(٣) الحاكي عنه هو الرافعي في مستند الشيعة ٣٣٢:٤، و في المصباح المير. ٤٨١ «في نوع من جراء الثعلب الرمي».

(٤) المصباح ١٦٠:٥ «نك» و حكاه عنه الرافعي في مستند الشيعة ٣٣٢:٤.

(٥) القاموس المحيط ٣١٦:٣ «نك» و حكاه عنه الرافعي في مستند الشيعة ٣٣٢:٤

السجّاب، و يؤخذ من بلاد الروس و الترك<sup>(١)</sup>.

و كيف كان ففي جملة من الأخبار المتقدمة ففي البأس عنه.

ففي صحيحة أبي علي بن راشد: «فصل في العنك و السجّاب، و أمّا السّمور فلا تصلّ فيه»<sup>(٢)</sup>.

و في مكتبة يحيى بن أبي عمران - التي وقع فيها السؤال عن السجّاب و العنك و الخزّ -: «صلّ فيها»<sup>(٣)</sup>.

و في خبر علي بن جعفر - الذي وقع فيه السؤال عن لبس السّمور و لسجّاب و العنك - «لا يلبس و لا يصلّي فيه إلّا أن يكون دكيّاً»<sup>(٤)</sup>.

و في رواية سفيان بن السمط، التي وقع فيها السؤال عن العنك يصلّي فيه، فكتب «لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

و في خبر الوليد بن أبيان: أصلي في العنك و السجّاب؟ قل: «نعم»<sup>(٦)</sup>.

و في صحيحة الحلبي: «لا بأس بالصلاة فيه»<sup>(٧)</sup>.

و لكن هذه الصحيحة موهونة بما تقدّمت الإشارة إليه مراراً من عبث الظنّ بكونها جارية مجرى التقيّة، و أمّا ما عداها من الأخبار فاحتمال كونها تقيّة في غاية

(١) حكاه عنها الرازي في مستند الشيعة ٣٣٢:٤.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٢٦٩، الهامش (٤).

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٢٥٤، الهامش (٥).

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٢٧١، الهامش (١).

(٥) تقدّم تخريجها في ص ٢٨٩، الهامش (٢).

(٦) تقدّم تخريجها في ص ٢٧٠، الهامش (٢).

(٧) تقدّم تخريجها في ص ٢١٠، الهامش (٤).

التباعد؛ لاشتغال كثير منها على المنع عن الثعالب وغيرها مما ينافي التقية  
و براءة هذه الأخبار جملة من الروايات المتقدمة في المساحات السابقة التي  
يستظهر أو يستشعر منها المنع.  
كموثقة<sup>(١)</sup> ابن بكير، التي كادت تكون صريحة في المنع عنه بحفاظ كونه  
مذكوراً في السؤال.

و رواية<sup>(٢)</sup> بشير بن بشار، التي وقع فيها السؤال عن الصلاة في المنك و  
الفراء و السنجاب و السّمور و الحواصل، فأجيب بقوله ﷺ «صل في السنجاب  
و الحواصل الخوارمية، و لا تصل في الثعالب و السّمور» فإن في الاقتصار على  
الرخصة في السنجاب و الحواصل دلالة على إرادة المنع عما عداهما مما وقع في  
السؤال و إن لم يصرح بالمنع عنه كما في السّمور و الثعالب.

و خبر محمد بن علي بن عيسى - المروي عن مستطرفات السرائر - الذي  
وقع فيه السؤال عن الصلاة في الوبر أي أصنافه أصلح؟ فأجاب ﷺ «لا أحب  
الصلاة في شيء منه» إلى أن قال - بعد أن بين السائل كونه مضطراً إلى لبس الوبر -  
«تلبس المنك و السّمور»<sup>(٣)</sup> فإنه كالصريح في عدم جواز الصلاة فيه لغير الضرورة  
من التقية و نحوها، بناءً على إرادة المنع من نفي الحب فيه و وقوع التعبير بذلك  
لأجل التقية

و لكك حبير بأن دعوى استفادة الحرمة مما عدا الموثقة في غير محلها

(١) تقدّم تحريجها في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٢٧٠، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تحريجه في ص ٢٨٥، الهامش (١).

فصلاً عن عدّ مثل هذه الروايات معارضةً للأخبار المصرّحة بسفي الناس عنه،  
فعنده ما يستعاد منه المنع هي موثقة ابن بكير، وقد عرفت عند الكلام في  
السحاب أنّ هذه الموثقة أيضاً قابلةٌ للحصيص أو التأويل بالنسبة إلى بعض ما  
حرى ذكره في السؤال، كما في السحاب، فهي أيضاً لا تصلح لمعارضة أخبار  
الخاصة، ولذا قال كاشف اللثام - على ما حكى عنه - لم أظفر بحبرٍ معارضٍ  
لجواز في خصوص الفتنك<sup>(١)</sup>.

و من هنا قد يقوى في النظر القول بالجواز كما عن الصدوق في المنع و  
الأمالي<sup>(٢)</sup>، بل عن الأمالي أنّ من دين الإمامية الرحمة في السحاب و لفتك و  
المور<sup>(٣)</sup>.

ولكنّ الأحوط بل الأقوى المنع؛ لو هن أخبار الجوار بإعراض المشهور،  
فإنّ التعويل عليها بعد إعراض الأصحاب عنها في غاية الإشكال خصوصاً مع  
استعاضتها و صحة غير واحد منها و صراحته في المدعى، و سلامتها عن  
معارض مكفي، فإنّ ما أعرضوا عنه كلّما ازداد قوة من حيث السند و الدلالة ارداد  
وهنا.

هذا، ولكنّ الإيضاف أنّ الإعراض عن مثل هذه الأخبار بمجرّد ذلك  
شكل؛ فإنّ إعراضهم لا يوجب الوهن فيها من حيث السند بعد استعاضتها و  
اشتهارها بين الأصحاب من حيث الصدور، فعاية ما يمكن ادّعاؤه كونه كشفاً طلياً

(١) كشف اللثام ٢٠٤:٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٠٦٨

(٢) المصنوع ٧٩، أمالي الصدوق ٥١٣، و حكاه عنه النوافي في مستند الشيعة ٣٣٣:٤

(٣) أمالي الصدوق ٥١٣، و كما في جواهر الكلام ٩٧٨

عن عدم إرادة ظاهرها، أو صدورها تقيّةً، و التعويل على مثل هذا الطرّ في رفع اليد عن طواهر الأخبار مشكل، فليتامن.

ولكن الذي يهون الخطب موافقة المنع للاحتياط، والله العالم بحقائق أحكامه.

و أمّا السّمور فهو بفتح السين ثمّ الميم المشدّدة، و هو - كما عن الشهيد الثاني في حاشية المسالك<sup>(١)</sup> - حيوان يشبه السّور

و عن المصباح المير حيوان ببلاد الروس يشبه النّمس<sup>(٢)</sup>، و منه أسود لامع و أشقر<sup>(٣)</sup>.

و عن ثحفة، أنّه حيوان يشبه الدلق، و أسود منه<sup>(٤)</sup>.

و كيف كان فقد وردت الرخصة فيه في بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٥)</sup>، ولكنّه معارض بما هو أرجح منه ممّا وقع فيه التصريح بال منع عنه بالخصوص<sup>(٦)</sup>، فلا بأس بتبريل ما دلّ على الرخصة على إرادتها في مقام الضرورة عند دوران الأمر بينه و بين الثعالب و أشاهها، والله العالم.

و أمّا الحواصل فهي - كما عن حياة الحيوان - طيور كبير لها حواصل

(١) مسائل الافهاء ٣٦، ١٢، الهامش (٣) و حكاه عنه الراقى في مستند الشيعة ٣٣٢:٤

(٢) في السجح بخطبه و الحجريّة، المرء بدل النّمس، و ما أثناه من المصدر و النّمس

دويبة نحو الهرة يأوي البساتين غالباً و قيل: دوسه فعل الثعالب، المصباح المير ٦٢٦

(٣) المصباح المير ٢٨٨، و حكاه عنه الراقى في مستند الشيعة ٣٣٢:٤

(٤) حكاه عنه الراقى في مستند الشيعة ٣٣٢:٤

(٥) في ص ٢١٠ - ٢١١ و ٢٨٥ و ٢٨٧ و ٢٩٠

(٦) كروايي بشير و مكارم الأخلاق، المتقدمين في ص ٢٧٠ و ٢٧١

عظيمة<sup>(١)</sup>. و عن ابن البيطار. و هذا الطائر يكون بمصر كثيراً و يُعرف بالنجع، و هو جمل الماء<sup>(٢)</sup>.

فمن الشيخ في النهاية [و المبسوط]<sup>(٣)</sup> القول بجواز الصلاة فيها، و دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>.

و عن المنتهى بعد نقل ذلك عن الشيخ قال: و هذا يدل على حوار ذلك عند أكثر الأصحاب<sup>(٥)</sup>. انتهى.

و عن بعض<sup>(٦)</sup> متأخري المتأخرين اختياره؛ لما في بعض<sup>(٧)</sup> الأخبار المتقدمة من التصريح به مع سلامته عن المعارض، عدا عمومات قاطبة للتخصيص، ولكن في رواية بشير قيدها بالحوار زمية<sup>(٨)</sup>، و لعلّه للاحتراز عما تصاد في بلاد الشرك المحكوم بكونها غير مدكأة مقتضى الأصل، والله العالم

**المسألة (الرابعة): لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال و لا الصلاة فيه.**

قال في محكيّ المعتبر: أمّا تحريم لبسه للرجال فعليه علماء الإسلام، و أمّا

(١) حياة الحيوان ٣٨٨:١، و حكاة عنه الرافعي في مستند الشيعة ٢٣٣:٤

(٢) حكاة عنه الدميري في حياة الحيوان ٣٨٨:١.

(٣) ما بين لمحقوقين أصغناه من المصدر الحاكي حيث في «المبسوط» دعوى عدم الخلاف، دون «النهاية».

(٤) النهاية. ٩٧، المبسوط ٨٢:١-٨٣، و حكاة عنه الرافعي في مستند الشيعة ٢٣٣:٤.

(٥) منتهى مطلب ٢١٨:٤، و حكاة عنه الرافعي في مستند الشيعة ٢٣٣:٤

(٦) هو والد النراقي في المعتمد، حكاة عنه ولده في مستند الشيعة ٢٣٣:٤

(٧) كرواية بشير، المتقدمة في ص ٢٧٠.

(٨) راجع ص ٢٧٠.

بطلان لصلاه فهو مذهب علمائنا، و وافقنا بعض الحسابلة<sup>(١)</sup>. انتهى

و بدل عني تحريم ثنسه في الجملة - مصافاً إلى عدم الخلاف فيه، بل استعاضة نقل إجماع المسلمين عليه - أنحار مستفيضة من طرق الخاصة و العامة، كما ادّعاه في المدارك<sup>(٢)</sup> و غيره<sup>(٣)</sup>.

و الطاهر أن البوي المرسل في بعض كتب الفتاوى أنه ﷺ قال مشيراً إلى الذهب و الحرير: «هذان محرمان على ذكور أمتي دون إناثهم»<sup>(٤)</sup> من الروايات المروية من طرقهم، كما يشعر بذلك عبارة كاشف اللثام<sup>(٥)</sup>.

و الذي يغلب على الظن أن الأصل في هذا الحكم بل و كذا فيما ستسمعه في الذهب هي لأخبار البوية الموحدة لمعروفة المصنوع لدى الخاصة و العامة من الصدر الأول.

و كيف كان فمن طرقنا: ما رواه الصدوق في العقيه عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام: إني أحب لك ما أحب نفسي، و أكره لك ما أكره نفسي، فلا تتختم بحاتم ذهب، فإنه زيتك في الآخرة، و لا تنس القرمز، فإنه من أردية إبليس، و لا تركب ميثرة حمراء، فإنها من مراكب

(١) المعتمد ٨٧:٢، و حكاها عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٨٧٧.

(٢) مدارك الأحكام ١٧٣:٣.

(٣) الحدائق الناضرة ٨٧٧.

(٤) سنن ابن ماجه ٢/١١٨٩، ٣٥٩٥، و ١١٩٠/٣٥٩٧، سنن البيهقي ٤: ١٤١، المعجم الكبير للطبراني - ١١: ١٦-١٧/١٠٨٨٩، تفاوت يسير.

(٥) كشف الكتم ٢٢١:٣.

إليس، ولا تنس الحرير فيحرق الله حدك يوم تلقاء»<sup>(١)</sup>

و ستعادة حرمة نُس الحرير من هذه الرواية ندحاط ما فرعه عليه من لعقوبة، وإلا فسوقها يشهد بكونها في مقام الإرشاد وبيان مطلق لمرحوحية العير لمساوية لذكراة

والقرمر - تكسر القاف والميم :- صغ أرمني يكون من عصارة دود يكون في أجامهم، قاله في مجمع البحرين - بعد نقل الحديث - حاكياً عن القاموس<sup>(٢)</sup> و لميشرة بتقديم المشاة التحتانية على المثلة - على ما في المجمع :- شيء يحشى نطق أو صوف، و يجعله الراكب تحته، و أصله الوار، و الميم رائدة، و اجمع مياتر و موائر<sup>(٣)</sup>، انتهى

و مرسة ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا يلبس [الرجل] الحرير»<sup>(٤)</sup> و الديباج إلا في الحرب»<sup>(٥)</sup>.

و مفهوم موثقة سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لبس الحرير و الديباج، فقال: «أما في الحرب فلا بأس به و إن كان فيه تمثيل»<sup>(٦)</sup>.

(١) الفقيه ١/١٦٤، الوسائل، الأبواب ١١ و ٣٠ و ٤٤ و ٤٨ من أبواب لباس المصلي، الأحاديث ٥ و ٦ و ٢ و ٤.

(٢) مجمع البحرين ٣١٤ ورمزه، و راجع القاموس المحيط ١٨٧٦ ورمزه.

(٣) مجمع البحرين ٥٠٩، ورمزه.

(٤) في نسخ الخطبة و الحرة، لا تلبس الحرير، و ما أنشاه من المصدر

(٥) لكافي ١/٤٥٣٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٢

(٦) لكافي ٣/٤٥٣٦، التنهيد ٨١٦/٢٠٨٢، الاستبصار ١٤٦٦/٣٨٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٣.



و في المجمع - بعد أن ذكر أن الديباج ثوب مدهاء و لحمته إبريسم - و في  
لحبر «لاتبس»<sup>(١)</sup> الحرير و الديباج يريد به الاستبرق، و هو الديباج الغليظ<sup>(٢)</sup>.  
انتهى

و عن الوافي تفسيره بالحرير المنقوش<sup>(٣)</sup>.

و عن الصدوق مرسلاً أنه قال: لم يطلق النبي ﷺ ثنس الحرير لأحد من  
لرجال إلا لعبد الرحمن بن عوف، و ذلك أنه كان رجلاً قملًا<sup>(٤)</sup>.  
و حبر الحسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام في حديث  
المصلي قال: «يهي رسول الله ﷺ عن ثنس الحرير و الديباج و القز للرجال، و أم  
النساء فلا بأس»<sup>(٥)</sup>.

و حبر جابر الجعفي - المروي عن الحصول - قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام  
يقول: «ليس على النساء أذان - إلى أن قال - و يجوز للمرأة ثنس الديباج و الحرير  
في غير صلاة و حرام، و حرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد، و يجوز أن تتحنم  
بالذهب و تصلي فيه، و حرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد»<sup>(٦)</sup>.

و رواية أبي داود يوسف بن إبراهيم، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام

(١) هي المصدر، لا تلبسوا.

(٢) مجمع البحرين ٢/٢٩٦: ديج.

(٣) نوافي ٤٢٣٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٨٨٦.

(٤) أي: دوقمل. لسان العرب ١١/٥٦٨: حمل.

(٥) الفقيه ١/١٦٤، ديج ح ٧٧٤، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٦) الفقيه ٤/٤٠٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٧) محصال ٥٨٥-٥٨٨/١٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.

و عليّ قباء حرّ و بطائنه خبز و طيلسان خبز مرتفع، فقلت: إن عليّ ثوباً أكره لبسه، فقال: «و ما هو؟» قلت: طيلساني هذا، قال: «و ما بال الطيلسان؟» قلت هو حرّ، قل: «و ما بال الخبز؟» قلت: سداه إيريسم، قل: «و ما بال الإبريسم؟» قال: «لا يكره أن يكون سدى الثوب إيريسم و لا زره و لا علمه، و إنما يكره المصمت من الإبريسم للرجال، و لا يكره للنساء»<sup>(١)</sup>.

و رواية يوسف بن محمد بن إبراهيم<sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بالثوب [أن] يكون سداه ورزه و علمه حريراً، و إنما يكره المصمت<sup>(٣)</sup> للرجال»<sup>(٤)</sup>.  
و عن ليث المرادي [قال:] قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ كسا أسامة بن زيد حلة حرير فخرج فيها فقال: مهلاً يا أسامة إنما يلبسها من لا حلاق له، فاقسمها بين نسائك»<sup>(٥)</sup>.

و موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا يصلح لباس الحرير و الديباج، و أمّا بينهما فلا بأس»<sup>(٦)</sup>.

و الظاهر أن المراد بهذه الموثقة مطلق المرجوحية الشامة للكره، فهي

(١) الكافي ٥/٤٥١٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٢، و الباب ١٦ من تلك الأبواب، ح ١

(٢) في التهذيب، «يوسف بن إبراهيم».

(٣) هي العقبة و الاستصار، و المهم.

(٤) العقبة ١٧١: ١٧٢، ٨٠٨، التهذيب ٢: ٢٠٨، ٩١٧، الاستصار ٣٨٦: ١٤٦٧.

الوسائل، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٦، و ما بين المعرفين من المصدر.

(٥) الكافي ٢/٤٥٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٦) الكافي ٦/٤٦٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، ح ٣

غير مخصصة بالرجال، وأما ما عداها من الأحبار فالجمع المستفاد منها محصور بالرجال بقرينة ورودها وما في جملة منها من التفصيل.

ولا يخفى عليك أن هذه الروايات لو لوحظت بنفسها لأمكن الحدشة في حُلّها بل كلّها بفصولها من حيث السند أو الدلالة، بل ربما يستشعر من بعضها لكراهة، إلا أن الحكم في حدّ ذاته من الواضحات للغير القابلة للشك، فلا يُلتمَح حيثُ إلى المناقشة بصعف الأسانيد أو القصور من حيث الدلالة.

ألا ترى أن صاحب المدارك مع أن من عادته عدم الاعتناء بمثل هذه الأحبار في إثبات حكم شرعي أجمل الكلام في المقام، واكتفى في الاستدلال بما ادّعاء من استفاضة الأحبار الدالة على الحرمة من طرق العامة والخاصة على سبيل الإجمال<sup>(١)</sup>، فمنشؤه ليس إلا كون الحكم في حدّ ذاته من القطعيّات، فعمدة مستنده ما تقدّمت الإشارة إليه من شهادة الآثار بمعروفة المنع لدى المسمين و مفروسيه في أدهانهم من الصدر الأوّل، كما ربما يستشعر ذلك بل يستظهر من الأسئلة والأجوبة الواردة في ما يتعلّق بالمقام، كما لا يخفى على المتأمل.

و منّا يدلّ على عدم جوار الصلاة فيه. صحيحة محمد بن عبد الجار، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام هل يصلي في فلسوة عليها وير ما لا يؤكل لحمه أو تكّة حرير محص<sup>(٢)</sup> أو تكّة من وير الأراب؟ فكتب: «لا تحلّ الصلاة في الحرير المحص، وإن كان الوبر دكيّاً حلّت الصلاة فيه إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>

(١) مدارك الأحكام ١٧٣٣.

(٢) كلمة «محص» ليست في التهذيب.

(٣) تقدّم بخبرها في ص ٢٢٧، للهامش (١)

و صحيحته الأخرى، قال: كنت إلى أبي محمد عليه السلام هل يصلي في فلسوة  
حرير محص أو فلسوة ديباج؟ فكتب «لا تحل الصلاة في حرير محص»<sup>(١)</sup>  
و حر إسماعيل بن سعد الأحوص، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام هل  
يصلي الرجل في ثوب إيريسم؟ فقال: «لا»<sup>(٢)</sup>.  
و حر أبي الحارث، قال: سألت الرضا عليه السلام هل يصلي الرجل في ثوب  
يريسم؟ قال: «لا»<sup>(٣)</sup>.

و عن احتجاج الطرسى عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن  
صاحب الرمان عجل الله عجل الله فرجه، أنه كتب إليه يتخذ باصمها نيا ب فيها عتائية على  
عمل الوشي من قر و إيريسم هل تحوز الصلاة فيها أم لا؟ فأجاب عليه السلام «لا تجوز  
لصلاة، لا في ثوب سده أو لحمته قطر أو كتان»<sup>(٤)</sup>.  
و عن الفقه الرضوي «لا تصل في ديباج و لا في حرير و لا في وشي و لا  
في ثوب إيريسم محص و لا في نكة إيريسم، وإن كان الثوب سده أو لحمته قطر  
أو كتان أو صوف فلا بأس بالصلاة فيه»<sup>(٥)</sup>.

(١) تكافي ١٠/٣٩٩٣، التهذيب ٢/٢٠٧: ٨١٢، الاستبصار ١/٣٨٥: ١٤٦٢، الوسائل، لباس

١١ من أبواب لباس المصلي، ج ٢.

(٢) تكافي ١٢/٤٠٠: ١٢، التهذيب ٢/٢٠٥: ٨٠١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي،

ج ١.

(٣) التهذيب ٢/٢٠٨: ٨١٤، الاستبصار ١/٣٨٦: ١٤٦٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب لباس

المصلي، ج ٧.

(٤) لا احتجاج: ٤٩٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، ج ٨.

(٥) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٥٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة

ولا تعارضها صحيحة محمد بن إسماعيل بريح، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في ثوب ديباج، فقال: «ما لم يكن فيه التماثيل ولا بأس»<sup>(١)</sup> لقصورها عن المكافئة بعد إعراض الأصحاب عن طاهرها و موافقها بلعامة على ما قل<sup>(٢)</sup> و عن الشيخ حملها على حال الحرب؛ لما روي من حوار لئسه حينئذ، أو على ما إذا كان سدا أو لجمته غرلاً أو كتاباً»<sup>(٣)</sup>

و يحتمل صدورها تقيّة، كما قرّره في الحدائق<sup>(٤)</sup> والله العالم.  
ثم إن مقتضى إطلاق المصوح و الصاوي مل صريح كلمات الأصحاب بلا خلاف فيه على الطاهر - بل عن بعض دعوى الإجماع<sup>(٥)</sup> عليه - هو عدم إعرق في بطلان الصلاة في الحرير المحصّس يس ما إذا كان ساتراً للعودة بالفعل أو سم يكن، كما عن المعتر و المنتهى بسنه إلى الشيعين و المرتضى و أتباعهم<sup>(٦)</sup>  
نعم، فيما لا تتم الصلاة فيه وحده خلاف، كما ستعرف<sup>(٧)</sup>

(١) التهذيب ٢٠٨٢/٨١٥، الاستبصار ١٤٦٥/٣٨٦، الواسع، الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي، ج ١٠.

(٢) القائل هو البرقي في مستند الشيعة ٢٣٨:٤

(٣) التهذيب ٢٠٨٢، ذيل ج ٨١٥ و كذا ذيل ج ٨١٦ و حكاه عنه المحراني في الحدائق الناصرة ٩٠، ٨٩٧.

(٤) الحدائق الناصرة ٩٠، ٩٠٧.

(٥) سبه العملي في معراج الكرامه ١٥٠٢، إلى طاهر الشهيد الثاني في روح الجنان ٢ ٥٥٤ و في الذكرى ٤٠٣، و كشف اللثام ٢١٥٣ التعبير «عدناء».

(٦) المعتمد ٨٧٣، مسهل المطلب ٢٢١٤، الفروع الثاني، و حكاه عنهما المحراني في الحدائق الناصرة ٩١٧.

(٧) في ص ٣٢٦.

و ربما يستدل على البطلان مطلقاً بأن الصلاة فيه مهية عنها، و الهية هي العادة يستمر الفساد، لاستحالة كون الفعل الواحد مأموراً به و مهياً عنه، فمتى كان منهياً عنه لا يكون مأموراً به.

و في الحدائق - بعد أن نقل هذا الاستدلال - قال: الأظهر في تعليل الفساد في هذا المقدم إنما هو من حيث استلزام مخالفة الهية عدم الامتثال لأوامر الشارع، و لا ريب أن مسمى الصحة و البطلان على الامتثال و عدمه<sup>(١)</sup> انتهى

أقول: لو جار اجتماع الأمر و النهي لا تُسمع دعوى استلزام مخالفة النهي عدم الامتثال لأوامر الشارع، كما هو واضح، فالأصح هو الأول (إلا في) حال (الحرب، و عند الضرورة، كالبرد المانع من نزعه) فيجوز نسيه حيث يتبدل بلا إشكال في شيء منهما.

أمّا الثاني: فواضح: إذ ليس شيء مما حرم الله إلا و قد أحله لمن اضطر إليه، و كل ما غلب الله على عباده فهو أولى بالمعذر، كما ينطق بذلك أخبار أهل البيت<sup>(٢)</sup> عليه السلام.

و أمّا الأول فبدل عليه رسالة ابن مكيّر و موثقة سماعة، المتقدّمتان<sup>(٣)</sup> ففي الأولى: قال: «لا يُلْس [الرجل] الحرير و الدياح إلا في الحرب»

(١) الحدائق الناضرة ٩١: ٧.

(٢) الكافي ١/ ٤١٢٣، الفقيه ١٠٤٢/ ٢٣٧٠٦، علل الشرائع ٢٧١ (الباب ١٨٢) ح ٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١١٧٢ (الباب ٣٤) ح ١، الخصال ٢٤/ ٦٤٤، التهذيب ١٧٧: ٣، ٣٩٧، و ٣٠٢- ٣٠٣/ ٩٢٣ و ٩٢٥، و ٩٤٥/ ٣٠٦، الاستبصار ١/ ٤٥٧: ١ و ١٧٧٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب قضاء الصلوات، الأحاديث ٣ و ٧ و ٨ و ١٣ و ١٦، و الباب ١ من أبواب القيام،

ح ٦ و ٧

(٣) في ص ٣٠٠.

و في ثابتهما: «أما في الحرب فلا بأس به وإن كان فيه تماثيل»

و رواية إسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلا في الحرب»<sup>(١)</sup>.

و حبر الحسين بن علوان - المروي عن قرب الإسناد - عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام كان لا يرى يلبس الحرير و الديباج في الحرب إذا لم يكن فيه التماثيل بأساً»<sup>(٢)</sup>.

و فضيلة اشتراط نفي البأس في هذا الخبر مما إذا لم يكن فيه التماثيل: اختصاص الرحمة بهذا الفرض، فيعارضه موثقة سماعة، المتقدمة<sup>(٣)</sup> المصروفة بنفي البأس به و إن كان فيه تماثيل، لكن هذه الموثقة واردة في مقام دفع توهم الحرمة، فلا يتبادر من نفي البأس المذكور فيها إلا إرادة نفي الحرمة.

و أما هذا الخبر فلا يستعاد منه إلا مرحوحية لبس ما فيه التماثيل و لو على سبيل الكراهة، فيمكن الجمع بينهما بالحمل على الكراهة

ثم إن مقتضى طاهر النصوص و فتاوى الأصحاب بل صريح بعض<sup>(٤)</sup> نافيًا عنه الخلاف: عدم اشتراط الضرورة في جواز لبسه حال الحرب. و لعل حكمته إظهار الشوكة عند العدو، والله العالم.

و هل تجوز الصلاة فيه في الحرب اختياراً، كما هو ظاهر المتن و غيره، بل

(١) الكافي ٤/٤٥٣٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٢) قرب الإسناد ٣٤٧/١٠٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٣) في ص ٣٠٠

(٤) صاحب الجواهر فيها ١١٥٨.

ربما يظهر من الحدائق عدم الخلاف فيه<sup>(١)</sup>، فلا يحب مرعه، أو تسديده إن كان سائراً، أو تأخير الصلاة مع سعة الوقت ورحاء انقضاء الحرب، أم لا تجوز، لا مع الضرورة؟ وجهان: من إطلاق الأحبار الناهية عن الصلاة فيه وعدم التسامي بها و بين ما دلّ على حوار لبسه في الحرب، و من أنّ حرمة لبس الحرير ذاتاً مدعة من أن يُعهم من الأحبار الناهية عن الصلاة في الحرير منع تعديّ معايير للمنع لشيء من لبس للنس من حيث هو، فلا يكاد يُعهم من تلك الأحبار تحريم الصلاة فيه على الإطلاق حتى على تقدير حلّة لبسه من حيث هو كما في الحرب و بعلّ هذا هو الأقوى. كما يؤيده طواهر كلمات الأصحاب، و يؤيده أيضاً ما استسمعه في حكم النساء<sup>(٢)</sup>.

و ربّما يستدلّ له بإطلاق نفي اللباس عنه في الحرب، وبأنه شامل لحال صلاة.

و فيه: أنّ إطلاق نفي اللباس عنه لا يقتضي إلّا جواره من حيث كونه لبساً للحرير، و لا ينافي ذلك عروص الحرمة له من حيث إحلاله بالصلاة، أو كونه موجباً لحصول عنوان آخر محرّم.

نعم، لو كان للدليل النافي للباس إطلاق أحوالي بحيث فهم منه (إباحة مطلقة و أنّه لا بأس به من جهة من الجهات لا من حيث كونه لبساً للحرير و لا من حيثيات آخر، اتّحه الاستدلال بإطلاقه حينئذٍ لعدم قادحيته في الصلاة، ولكن ليس لشيء من الأحبار المتقدمة بل و لا يكاد يوجد في سائر الأحبار لوردة في

(١) الحدائق، ص ٩١٧

(٢) في ص ٣١٢ و ما بعدها.



لترخص هذا النحو من الإطلاء، فليتنامل

ثم إنَّ للكلام في أنه متى اضطرَّ إلى نُتس الحرير لمريض أو برودة و نحوهما هل تصحَّ صلاته فيه مطلقاً و لو مع تمكُّنه من تأخير الصلاة أو نزع مقدار فعلها بحيث لا يباقي صدق الضرورة إلى أصل اللُبس، كما لو كان مريضاً يتداوى بِنُتس الحرير و سم يكن برعه أو تبديله بمقدار أداء الصلاة ما فيه للتداوي، أم لا تصحَّ الصلاة إلا إذا اضطرَّ إلى إيعاعها فيه، فلا يكفي في جوار الصلاة محرِّد لضرورة إلى أصل النُّتس؟ ككلام فيما سبق، عدا أنه ليس هاهنا دليل لعطي مصرح سمي اللُّبس عن نُتسه كي يتوهم جوار الاستدلال بإطلاقه لصحة الصلاة الواقعة فيه لا لضرورة و لكنك عرفت أنه لا أثر لمثل هذه المطلقات في مثل المقام.

تنبيهان:

الأول: قال في الحقائق. استثنى بعض الأصحاب نُتسه للقُمل. ثم حكى عن المصنف رحمته في المعثر أنه قال: و يحوز نُتسه للقُمل: لما روي عن عبد الرحمن بن عوف و الربير شكوا إلى رسول الله صلوات الله عليه القُمل، فرخص لهما في قميص الحرير و قال الراوندي في الرانغ: لم يرخص نُتس الحرير لأحدٍ إلا لعبد الرحمن، فإنه كان قبلاً و المشهور أن الترخيص لعبد الرحمن و الربير، و يُعمم من الترخيص لهما بطريق العلة جواره لغيرهما بفحوى اللفظ و يقوى عدي عدم التعدية<sup>(١)</sup>. انتهى.

ثم حكى عن الصدوق في الفقيه أنه قال. و لم يطلق النبي صلوات الله عليه نُتس الحرير

(١) المعثر ٢: ٨٩٨٨.

لأحد من الرجال إلا لعبد الرحمن بن عوف، وذلك أنه كان رجلاً قميلاً<sup>(١)</sup> انتهى.  
إلى أن قال أقول: الطاهر أن هذه الرواية المشار إليها - وإن اشتهر نقلها حتى في  
كلام الصدوق وصوان الله عليه - إنما وردت من طرق العامة<sup>(٢)</sup>، لعدم وجودها في  
أخبارنا، كما لا يحمي على من تتبعها من مظائنها ولا سيما كتاب البحار، الجامع  
لشوارد لأخبار، وحيث يضعف الاعتماد عليه<sup>(٣)</sup>، انتهى.

أقول: وعلى تقدير ثبوت الرواية من طرقنا أيضاً لا يحوز التخطي عن  
موردها إلا إذا بلغ أدى القمل إلى حد لا يتحمل عادةً وأمكن دفعه بلبس الحرير؛  
لإمكان كون موردها كذلك، وعلى هذا التقدير يكفي في إثبات الجوار لعمومات  
المتقدمة كما في غيره من موارد الضرورة من غير حاجة إلى هذه الرواية، فكان  
غرض المصنف عليه السلام من منع التخطي عن مورد العلة المنصوصة فيما عدا مثل  
الفرض، وقد عرفت أنه في محله، والله العالم.

الثاني: ليس من الضرورة عدم سائر غيره، كما صرح به في الجواهر، بل  
قال، بلا خلاف أحده فيه، بل في الذكرى وغيرها ما قد يشعر بالإجماع عليه<sup>(٤)</sup>.  
تهن.

و وجهه: أن وجوب الستر مشروط بالتمكّن من الستر بما يسوغ له التستر

(١) العقبة ١: ١٦٤، ذيل ح ٧٧٤.

(٢) صحيح البخاري ٥٠: ٤، صحيح مسلم ٢٦/١٦٤٧٣، سنن الترمذي ١٧٢٢/٢١٨٤، مسند  
أحمد ١٧٢٣ و ١٩٢ و ٢٥٢.

(٣) الحقائق الناضرة ٩٣-٩٢٧.

(٤) جواهر الكلام ١١٨-١١٧٨، ولاحظ الذكرى ٤٧٣.

به، فلا يعقل أن يكون وجوبه علة لإباحة السرّ به.

لا يقال: إنّ لنا قلب الدليل، فإنّ حرمة لئس الحرير أيضاً مشروطة بعدم اضطراره إليه، وهو موقوف على أن لا يجب عليه الستر للصلاة، فلا تصلح حرمة مائعة عن وجوبه؛ إذ لا حرمة للئس على تقدير الوجوب، والحكم الشرعي في مثل العرض يتبع ما هو الأهم من الأمرين، والجرم بأنّ رعاية جانب الحرمة في المقام أهمّ لدى الشارع من مراعاة جانب الواجب مشكل

لأنّا نقول: أولاً: إنّ عدم الاضطرار ليس شرطاً في حرمة اللئس، بل الاضطرار إليه رافع أو دافع لحرمة، وهو لا يتحقق إلّا على تقدير كون ستر العورة واجباً بالفعل، ولا يحب الستر إلّا على تقدير القدرة عليه عقلاً وشرعاً بأن لا يكون ممتنعاً ولا محرّماً، فلا يعقل أن يؤكّر وجوبه في حصول القدرة التي هي شرط الوجوب.

و ثانياً: أنّ رعاية جانب الحكيم من حيث الأهميّة مبيّنة على شمول دليلهما من حيث هو للمورد و حصول المعارضة بينهما، وليس الأمر كذلك في المقام؛ فإنّ النهي عن لئس الحرير مانع عن أن يشمل ما دلّ على وجوب الستر في الصلاة، فإنّ إضلافه منصرف إلى الأفراد المباحة، لا لمحرد دعوى أنّ المتأدّر من الأمر بإيجاد الطبيعة إرادتها في صمن فرد مباح بالذات، بل لأنّ دلالة المطلق على إرادة أي فرد يكون موقوفة على جريان دليل الحكمة، وهو غير جارٍ بالنسبة إلى ما تعلّق به النهي؛ لأنّ تعلّق النهي به قربته على عدم إرادته من المطلق ولا أقل من صلاحيته لذلك، ومعه لا تجري قاعلة الحكمة.

هذا، مع أنه ليس لأدله وجوب السر عمومًا أو إطلاقًا لعطى معتد به صالح لأن يتوهم معارضة لأخبار الحرمة، كما لا يحصى على المتأمل.

(و يجوز) لئنه (للنساء).

أما في غير الصلاة فمما لا خلاف فيه، بل هي الجواهر: إجماعاً أو ضرورة من المذهب بل الدين<sup>(١)</sup>.

وأما في الصلاة فهو أيضاً كذلك على المشهور، بل عن الشيخ نجيب الدين في شرحه و المحقق البهبهاني في حاشية المدارك: أن عليه عمل الناس في الأعصار و الأمصار<sup>(٢)</sup>.

أقول: و يشهد بصدق هذه الدعوى بالسبب إلى عصر الأئمة عليه السلام، الذي هو العمدة في استكشاف إضنائهم لما حثت السيرة فيه حراً<sup>(٣)</sup>، سماعيل و أبي انحارث، ابندان وقع فيهما السؤال عن أنه هل يصلّي الرجل في ثوب إيريسم؟ فإن تخصيص الرجل بالسؤال عن صلاته فيه مشعر بل ظاهر في أن جواره للنساء لدى السائل كان معروفاً عنه بحيث لم يكن يحتمل السمع عنه في حقهن، و لا لأطلق سؤاله خصوصاً مع أعمية اتلاء النساء بذلك

و عن الذكرى و غيره. أن عليه فتوى الأصحاب<sup>(٤)</sup>

(١) جواهر الكلام ١١٩٢٨.

(٢) حكاه عنهما العملي في مصباح فتكرامة ١٥٤٤٢، و راجع الحاشية على مدارك لأحكام

٣١٣ ٢

(٣) تقدّم في ص ٣٠٤

(٤) الذكرى ٤٤-٤٣٣، ووص الجنان ٥٥٧٢، و حكاه عنهما العملي في مفتاح التكرامة ١٥٤ ٢

خلافاً للمحكي عن الصدوق، فقال في الفقه - على ما حكى عنه - و قد وردت الأحبار بأسهبي عن [تيس] الديباح و الحرير و الإبريسم المحص و الصلاة فيه لرجال، و وردت الرحصة في ثنس ذلك للنساء، و لم ترد بجوار صلاتهن فيه، فالنهي عن لصلاه في الإبريسم المحص على العموم للرجال و النساء حتى يحضهن حرر بالإطلاق لهن [في] الصلاة فيه كما حضهن بلبسه<sup>(١)</sup> انتهى.

و عن بعض متأخري المناخريين الميل إليه<sup>(٢)</sup>.

و هي الحد ثن تفويته، مستشهداً له بالأخبار الآتية، ولكنه ناقش فيما ذكره لصدوق - بعد أن حكاه عنه - من وجهين:

أحدهما، فيما يظهر من كلامه من اختصاص الرحصة لهن بالثنس دون الصلاة بأنه يكفي في الرحصة في صلاتهن فيه العمومات الأمرة باللباس و ستر العورة مطلقاً، فيجوز لهن الصلاة فيه حتى يقوم دليل على المنع و ثانيهما فيما يؤذن به كلامه من شمول الأخبار الناهية عن الصلاة في الحرير للنساء، نمع شمول تلك الأخبار للنساء، فإن أكثر الأخبار إنما اشتملت على السؤل عن الرجل، فموردها الرجال خاصة.

و صاحبنا محمد بن عبد الحار - المتقدمان - و إن دلنا بإطلاقهما على المنع من لصلاه في الحرير المحص إلا أنهما متبان على سبب خاص، و هو

(١) الفقه ١، ١٧١، دمل ج ٨٠٧، و ما بين المنع من من المصدر، و حكاه عنه الحرسي في الحديث لندوة ٩٤٦.

(٢) لأردبيلي في مجمع الفائدة و البرهان ٨٤:٢، و الهائي في الحبل الممس: ١٨٥، و حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١٢٠٨.

القلنسوة التي هي من لباس الرجال خاصة، فيضعف الاستناد إليهما في ذلك  
محمل إطلاقهما على ما يشمل النساء<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه ملخصاً

و يوجه على الوجه الأول - بعد تسليم كون عمومات الستر باطرة إلى هذه  
الجهة كي يصح التمسك بإطلاقها - أن التمسك بإطلاقها للمدعي موقوف على  
منع شمول النواهي للنساء، كما ظهر وجهه آنفاً، فلا وجه لجعله وجهاً مستقلاً.  
و أما مع شمول النواهي للنساء فيما عدا الصحيحتين ففي محله

و أما بالنسبة إلى الصحيحتين فلا يخلو عن إشكال؛ إذ - بعد تسليم أن  
القلنسوة من محتضات الرجال، و الغض عن أن السؤال في الصحيحة الأولى عن  
تكة حرير، التي هي غير مخصصة بالرجال - أن اختصاص ما وقع عنه السؤال  
بإحدى لطائفتين لا يقدح في ظهور الجواب في العموم خصوصاً بملاحظة ما  
ستعرف من أن الأظهر عدم كون خصوص ما وقع عنه السؤال في الصحيحتين  
ملحوظاً فيما أريد به من عموم الجواب.

النهج إلا أن يقال، إن سؤاله عن الصلاة في القلنسوة - التي هي من محتضات  
الرجال - يشعر بأن مراده السؤال عن أن الرجل هل يصلي في الحرير، و إلا لسأل  
عن الصلاة في الحرير على الإطلاق، فعلى هذا يكون عموم الجواب منزلاً عليه و  
إن لا يخلو أيضاً عن تأمل

نعم، قد تنجّه دعوى قصور الصحيحتين عن إفادة المع للنساء بالنظر إلى  
ما أشربا إليه آنفاً من أن العساسة بين حرمة اللبس و بين المع عن الصلاة فيه ماعة

(١) المبدائق الباصرة ٩٦-٩٤:٧.

عن أن يستفاد من الأحبار الناهية عن الصلاة فيه حرمة مستقنة تبعديّة مباينة للحرمة المتعلقة بلبسه، فلا يُعهم منها إلا ما يعينه لتسه عن الصلاة عند كونه محرماً، فيحصى ذلك بالرجال، كما يؤيد ذلك ما تقدمت الإشارة إليه من أنه يُعهم من السؤال الواقع في حري<sup>(١)</sup> إسماعيل و أبي الحارث أن السائل لم يكن يحتمل المصع عنه لساء. فكأنه لم يكن يحظر بذهه التفكيك بين إباحة اللبس و جواز الصلاة فيه كي يحتمل المصع عن صلاتهن فيه تعنداً

و ملخص الكلام أنه لا يعد أن يدعى أن وفوع التفصيل في حرمة لبس الحرير المحض بين الرجال و النساء في النصوص و الفتاوى مابع عن استعادة لمصع للساء من إطلاق مثل قوله عليه السلام «لا تحل الصلاة في حرير محض»<sup>(٢)</sup> كما يشهد بذلك أن حنّ الأصحاب لم يفهموا منه ذلك، فيبقى حكم الساء على وفق الأصل، و هو بجواز على ما هو التحقيق، كما تقرّر في محله.

و منا يؤيد ذلك بل يدلّ عليه الأحبار الدالة على جواز لبسهن له من غير إشعار فيها بالمنع عنه حال الصلاة، كقوله عليه السلام «لا تحل الصلاة في حرير محض»<sup>(٣)</sup> في رواية أبي داود يوسف بن إبراهيم: «و إنما يكره المصمت من الإبريسم للرجال، و لا يكره لساء»<sup>(٤)</sup> و قوله عليه السلام «لا سامة» في خبر ليث، المتقدم<sup>(٥)</sup> - «ما قسمها بين نساءك» إذ لو لم تجر صلاتهن فيه، لكان التسيه عليه لازماً في مثل هذه الأخبار بعد قضاء العادة بأن من

(١) تقدماً هي ص ٣٠٤

(٢) مقدم تحريجه هي ص ٣٠٤، الهامش (١).

(٣) مقدم تحريجه هي ص ٣٠٢، الهامش (١).

(٤) هي ص ٣٠٢.

نفسه لم يرل يصلي فيه عند حضور وقت الصلاة ما لم يكن له رادع شرعي عن ذلك. فأمر النبي ﷺ بتقسيمه بين نسائه و عدم بيان مطلق صلاتهن فيه مع كونه في صدر الشريعة بحيث لا يحتمل في حقهن الاسعاء عن البيان بمعروفته لديهن من أقوى الشواهد على الجواز

و يدل عليه أيضاً موثقة ابن بكير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «النساء يلبس الحرير و الديباج إلا في الإحرام»<sup>(١)</sup> فإن قصبة الاستثناء جور لئسهن له في الصلاة.

و ربما يستدل بهذه الرواية و نظائرها - من المعثرة المستتبعة لدالة على عدم جور لئسهن له في الإحرام - للقول بعدم الحوار؛ نظراً إلى تصريح لأصحاب و الأخبار بأنه لا يجوز الإحرام إلا فيما تجوز الصلاة فيه و فيه أولاً:<sup>(٢)</sup> أن تصريح الأصحاب و الأخبار بأنه لا يجوز الإحرام إلا فيما تجوز الصلاة فيه لا يجدي في إثبات عكسه، و هو عدم جوار الصلاة إلا فيما يحوز الإحرام فيه.

والأولى للمستدل أن يتشبه لإثبات مدعاه بقول الصادق عليه السلام - في حسن حرير و صحيحه - «كل ثوب يصلي فيه فلا بأس بالإحرام فيه»<sup>(٣)</sup> حيث إن مقتضاه إما جور لئس الحرير في الإحرام، و هو متخالف لظاهر الأخبار المستتبعة، و

(١) الكافي ٨/٤٥٤٦، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٣

(٢) كما قوله: «أولاً»، و لظاهر زيادتها.

(٣) الكافي ٣/٣٣٩، الفقيه ٢/٩٧٦، التهذيب ٢/٢١٢، الوسائل، الباب ٢٧ من

أبواب الإحرام، ح ١ بتفاوت يسير.



عدم حوازه فيه في الصلاة، و هو المطلوب.

ولكن يتوخه عليه أن الموثقة المتقدمة<sup>(١)</sup> الدالة على التفصيل ليس حرم الإحرام و حال الصلاة في حوار لبس الحرير أحص مطلقاً من هذا الصحيح، فلا يعارضها عمومها.

هذا، مع أن حقل الصحيحة كاشفة عن إلحاق حال الصلاة بالإحرام في المنع ليس بأولى من عكسه، أي حقلها كاشفة عن إلحاق الإحرام بالصلاة في حوار لبسه، و كون المنع المعلق به على سبيل الكراهة، بل هذا هو الأولى، فإن الموثقة كاصص هي دخول حال الصلاة في المستثنى منه، إذ لو كانت الصلاة مشاركة للإحرام في المنع الذي أريد بالرواية، لكانت أولى بالتعرض من الإحرام، خصوصاً لو كان المنع تحريمياً، لا ابتلاء كل امرأة بها في كل يوم و ليلة، فهو كان لبسه في الصلاة محرماً، لم يكن الإمام عليه السلام يهتم بذلك، و يقتصر على استثناء حال الإحرام الذي لا يبتلي به إلا آحاد من النساء في طول عمرها مرة أو أريد، فلا بد إما من الالتزام بالتفصيل و حقل الموثقة محصورة لعموم الصحيح، أو حمل المنع المعلق بلبس الحرير للنساء في الإحرام على الكراهة.

و ربما يشهد للأخير جملة من الأحبار الواردة في الإحرام، التي وقع فيها لتعبير بلفظ «الكراهة» أو «لا يصلح» أو «لا يسغي» الظاهر في الكراهة.

كموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يسغي للمرأة أن تنس الحرير

المحصن وهي محرمة<sup>(١)</sup> فإن ظهور هذه الرواية و نظائرها في الكراهة أقوى من ظهور الموثقة المتقدمة<sup>(٢)</sup> و غيرها - من الأخبار الناهية عن نكسه حال الإحرام - في الحرمة، خصوصاً بعد اعتصاده بفهم المشهور و فتواهم، فالأظهر جواز نكسهن له في الإحرام أيضاً على كراهية، كما يأتي توصيحه إن شاء الله في محله، فهذه حجة أخرى مؤكدة لجواز نكسه في الصلاة على ما اعترف به المستدل من تصريح الأصحاب و الأخبار بأنه لا يحوز الإحرام إلا فيما تجوز الصلاة فيه.

و لا يعارض شيئاً مما ذكره خبر جابر الجعفي - المروي عن الحصول - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس على النساء أدان - إلى أن قال - و يجوز للمرأة نكس الديباج و الحرير في غير صلاة و إحرام، و حرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد»<sup>(٣)</sup> الخبر، فإنه مع ضعف سنده لا يأبى عن الحمل على لكراهية، فيجتمع بينها و بين الموثقة المتقدمة<sup>(٤)</sup> المفضلة بين الصلاة و الإحرام بالحمل على اختلاف مراتبها.

بل لا يعد أن يقال: إن هذه الرواية بنفسها غير طاهرة في الحرمة؛ لإمكان أن يكون المراد بالجواز معناه الأحص، بل لعل هذا هو الظاهر منه، لا ما يقابل الحرمة و إن أشعر بذلك مقبلته بقوله: «و حرم ذلك على الرجال» فليتأمل.

(١) الكافي ٦: ٤٥٥/١٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٢) في ص ٣١٦.

(٣) تهذّب تخريجه في ص ٣٠١، الهامش (٧).

(٤) في ص ٣١٦.

و كذا لا يعارضها رواية زرارة، قال: سمعته<sup>(١)</sup> ينهى عن لباس الحرير للرجال و النساء إلا ما كان من حرير مخلوط بخز لحمته أو سداة خز أو كتان أو قطن، و إنما يكره الحرير المحض للرجال و النساء<sup>(٢)</sup> إذ لا شاهد لتخصيصه بحال الصلاة كي يتحقق التنافي بينها و بين ما عرفت، بل ظاهرها النهي عن لبسه مطلقاً، فيحمل في حق النساء على الكراهة؛ إذ لا خلاف نصاً و فتوى في عدم حرمة لبسه عليهن.

و دعوى أن هذا كاشف عن أن متعلق النهي هو لبسه حال الصلاة، مما لا ينبغي الإصغاء إليها. فما في الحقائق<sup>(٣)</sup> من اختيار القول بالمنع؛ استناداً إلى الأمور المزبورة، ضعيف.

و الحشى المشكل ملحق بالنساء في جواز اللبس، بل و في الصلاة أيضاً لأصالة براءة ذمته عن التكليف بالاجتناب عنه في حال الصلاة و غيره. و ربما فصل بعض<sup>(٤)</sup>، فألحقه بالرجال في الصلاة؛ لأصالة الشغل في العبادات، أو لعموم النهي عن الصلاة في حرير محض في صحيحة<sup>(٥)</sup> محمد بن عبد الجبار و غيرها، المقتصر في تخصيصه على النساء.

(١) في المصدر: «سمعت أبا جعفر عليه السلام».

(٢) التهذيب ٢ / ٣٦٧، ١٥٢٤، الاستبصار ١: ٣٨٦-٣٨٧/١٤٦٨، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب

لباس المصلي، ح ٥.

(٣) الحقائق الناضرة ٩٦:٧.

(٤) الشيخ جعفر في كشف العطاء ١: ٢٣٤، و ٢٢:٣.

(٥) تقدّم تحريجها في ص ٢٢٧، الهامش (١) و ص ٣٠٤، الهامش (١).

و يتوخه على قاعدة الشغل ما تقرّر في محله من أن الأقوى أن المرحع عند الشك هي الشرطيّة و الجزئيّة هو البراءة دون الاحتياط من غير فرق بين أن يكون لشك ناشئاً من اشتباه حال المكلف، كما في الحثي، أو من إجمال الحكم الشرعي، كما في سائر موارد الشك في الشرطيّة أو المانعيّة

و يرد على التمسك بعموم النهي - بعد العَضّ عن إمكان دعوى انصرافه إلى التمسك بالمحرّم، كما تقدّمت الإشارة إليه - أن الحثي ليس طبيعةً ثالثة، بل هو إمّا رجل أو أنثى، فالشك فيه شك في كونه من أفراد المحضّص المعلوم، و لا يجوز التمسك بالعموم في الشبهات المصادقيّة على الأظهر، كما تقدّم التنبية عليه غير مرّة.

و قد يقال، إنّه يجب على الحثي الاحتساب عن محضّات كلّ من الطائعتين، فلا يجوز له لبس الحرير - الذي هو من محتضّات النساء - فضلاً عن الصلاة فيه، و لا لبس العمامة لئتي هي من محتضّات الرجال؛ لأنّه بعدم حملها بأنّه مكلف بإحدى الوظيفتين، فعليه الاحتياط.

و فيه: أنّه لا أثر لمثل هذا العلم الإجمالي إلا عند الجمع بين الوظيفتين و لو حكماً بأن كان كلّ منهما مورد ابتلائه، و إلا فلا يتجرّ في حقّه انتكليف إلا بما يعمم بتوخّه حصانه إليه على أيّ تقدير، كما لا يخفى وحيه على من تأمل فيما أسلفناه في كتاب الطهارة عند التكلم في حكم الماء من المشتبه طهرهما سجّهما، فراجع<sup>١١</sup>

هذا، مع أنه يمكن الحشد في عموم دليل سائر المحتضات التي ليس بها إطلاق دليل لفظي [نقصوره]<sup>(١)</sup> عن شمول الحثي المشكل الذي هو في حد ذاته أمر ملتبس، فليتأمل

و لا يجب على ولي الطفل و المجنون فصلاً عن غيره منعهما منه، للأصل  
و هل يجوز تمكينهما منه؟

أما بالسبة إلى الصبي الذي لا يُطلق عليه اسم الرجل عرفاً؛ فالوجه لجوز؛  
لقصور أدلة الحرمة عن شمولها للأطفال، حيث إنها لم تدل إلا على حرمة  
للرجال، فالأطفال [الدين]<sup>(٢)</sup> لا يطلق عليهم اسم الرجل [حارجون]<sup>(٣)</sup> عن  
موضوع الحكم.

اللهم إلا أن يستدل للحرمة. بإطلاق البوي المشهور في كتب الفتاوى  
«هذان - أي الذهب و الحرير - محرمان على ذكور أمتي»<sup>(٤)</sup>.

لكن يتوخه عليه - بعد العَضْ عن إمكان دعوى انصرافه عن الأطفال -  
فصوره من حيث هو عن صلاحية الاستدلال به لإثبات حكم شرعي، فمقتضى  
لأصل عدم حرمة بالسبة إليهم، و جوار تمكينهم منه

و أما بالسبة إلى مَنْ يصدق عليه اسم الرجل من المجانين و الأطفال

(١) ما بين المعقوفين أضواء لأجل السباق.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و المصنوعة: والذي، و الظاهر أن الصحيح م  
أثبتناه.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و المصنوعة: وحارجه، و الظاهر أن الصحيح م  
أثبتناه.

(٤) تعذر تحريجه في ص ٢٩٩، الهامش (٤).

لمرافقين للبلوغ ممن تعتمهم أدلة الحرمة بظاهرها لو لا حديث «رفع القلم»<sup>(١)</sup> و شروط صحة التكليف بالبلوغ والعقل. فقد يقوى في النظر أيضاً جوار تمكينهم منه، لانتفاء الحرمة في حق الصبي والمجنون بانتفاء شرط التكليف، فلا يوصف لئس الحرير - الذي حصل بفعلهما - بالحرمة بالنسبة إليهما، و حيث لا يحرم عليهما اللئس فلا مانع من جوار تمكينهما منه؛ فإن حرمة تمكين الغير من لئس لحرير إنما هي لكونه إعانة على الإثم، ولا إثم في العرض كي يكون تمكينهما منه إعانة عليه.

ولكن الأقوى عدم الجوار؛ إذ لو صح ما ذكر لاقتضى جواز ذلك بعث المجانين والأطفال على ارتكاب سائر المحارم من شرب الخمر و أكل مال الغير و غيره من السجاسات والمحرمات، وهو واضح الفساد.

و دعوى أن وضوح فسادها إنما هو فيما إذا كان المحرم ممّا عُم من حال الشارع إرادة عدم حصوله في الخارج من أي شخص كان بحيث لو قصد شخص إيجاده جهلاً أو غفلة لوجب على من التفت إليه تنبيهه و منعه عن الفعل، كما في قتل النعوس و هنك الأعراض، لا في مثل استعمال السجاسات في المأكول و المشروب و لئس الحرير و نحو ذلك ممّا لا يجب فيه تنبيه العاقل وإعلام الجاهل و ردع غير المكلف و معهم عن الفعل، و أمّا في مثل هذه الموارد التي لا يجب فيها الردع ما لم يكن الفاعل منجّزاً في حقّه التكليف بالاجتناب كي يدرج في موضوع النهي عن المكر فلا نسلم حرمة التمكين، مدفوعة: بأن من الواضح أنه

(١) يأتي تخريجه في ص ٣٢٤، قهامش (١).

لا يجوز تقديم الخمر أو لحم الحنزير أو غيرهما من أنواع المحرمات إلى الصبي و المجنون أو العاقل و الجاهل الذي لا يتجبر في حقه التكليف بالاجتناب عنه، مع أنه لو تناوله نفسه جهلاً أو علة لم يجب منعه بلا إشكال، لا لكونه إعانة على الإثم؛ إذ لا إثم في شيء من المفروض، بل لأن بعث الغير على ارتكاب ما حرمه الله عليه كارتكابه بنفسه للمحرّم قبيح عقلاً وإن لم يتصف فعل المباشر - من حيث صدوره منه - بالقبح؛ لكونه مكرهاً أو لعقلته، و عدم كونه بعنوانه المحرّم اختيارياً له إنا حقيقة، كما في الجاهل و العاقل، أو حكماً، كما في المجنون أو الصبي الذي عمدهما خطأ

الأتري أنه لو حرّم المولى على بعض عبده فعلاً، فعمله بعض آخر على إيجاد ذلك الفعل كرهاً أو من غير التعمات و شعور، استندت المخالفة إلى ذلك الآخر بحيث يحسن مؤاخذته على المخالفة؟

و الحاصل: أنه يستفاد من مثل قوله ﷺ: «هذان محرّمان على ذكور أمتي»<sup>(١)</sup> و قوله ﷺ: «و حرّم ذلك على الرجال»<sup>(٢)</sup> و غير ذلك أن تُنس الرجال للمحرير مبغوض للشارع، فمتى لبس رجل عن عزم و إرادة، فقد أتى بما هو مبغوض للشارع اختياراً، و استحق بذلك العقوبة، و لو أتى بها مكرهاً أو جهلاً أو نحو ذلك، فقد أتى بما هو المبغوض للشارع لكن على وجه لا يوصف من حيث صدوره منه بالقبح؛ لعدم كونه بعنوانه المقبح له اختيارياً له. و لو أوجد هذا العمل شخص آخر بأن مكّن ذلك الشخص هذا الرجل من إيجاد هذا العمل بحيث صدر

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٩٩، الهامش (٤).

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٠١، الهامش (٧).

منه لا عن اختيار، فقد صدر القبيح من ذلك الشخص حيث أُوْخِدَ بالتسيب ما هو  
مفروض لشارع عن عزم و اختيار

لا يقال: إنه لو تمّ ما ذكر فهو بالنسبة إلى العاقل و الجاهل و نحوه ما مقرر  
تكون المحرّمات محرّمة عليهم في الواقع، ولكن لا تتنخّر عليهم التكاليف  
واقعية؛ لجهلهم، فمن الجأهم إلى مخالفة تلك الأحكام الواقعية يكون بمنزلة  
عبد أُلْجِئَ لِعَبْدٍ آخَرَ في مخالفة سيّده، لا بالنسبة إلى المجنون و غير البالغ الذي  
لا تكليف عليه في الواقع

لأننا نقول: عدم كون غير البالغين و المجانين مكلفين باجتناب المحرّمات  
و من لواجز: لنقص فيهم، لا لقصور في أدلة التكاليف، فالتكاليف تكاليف  
شأنيّة في حقهم بحيث لو حاز تنخّرها في حقهم و مواحدتهم على مخالفتها،  
لتنخّرت، ولكنّه لا يجوز شرعاً و عقلاً، فمن حملهم على مخالفتها ليس إلاّ كمن  
أوقع الجاهل و العاقل في مخالفة التكاليف الواقعية.

النهية إلا أن يدعى أنّه يستفاد من مثل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «رُفِعَ الْقَسَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى  
يَحْتَلِمَ، وَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَمِيقَ»<sup>(١)</sup> عدم ملحوظيّة الصبي و المجنون رأساً في  
مقدم شرع التكاليف، فلا أثر للتكاليف بالنسبة إليهم أصلاً، لا أنّها تكاليف شأنية  
بحيث يتفرّع عليها حسن مواحدة المكلف الذي صار سبباً لمخالفتها.

ولكن نتوخّه على ذلك ما تقرّر في محلّه من أنّ المراد بالحدث على ما  
يتبادر منه رفع قلم المواحدة ديوئيّة كانت أم أخروئيّة، فلا يؤخذ للصبي و

(١) الحصول ٩٣-٩٤/٤٠ و ١٧٥/٢٣٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ج ١١



المجتنون شيء من مخالفة التكليف و الالتزامات الصادرة منه من العقود و الإيفاعات و غيرها، لا أنهما غير ملحوظين رأساً في مقام شرع التكليف، و لذا قويت صحة عبادات الصبي و استحقاقه الأجر و الثواب بإطاعة المرائض و السن و الاحتساب عن المحرمات و المكروهات، بل وكذلك المجنون إذا كان له من العقل بقدر أن يتأثر منه قصد الامتنال

ولكن لا يحرم عليك أن ما أذعيناك من حرمة تمكيس العير و بعثه على ارتكاب ما حرمه الله على عباده و إن كان ذلك العير صبيّاً أو محبواً أو عذلاً إنما هو فيما إذ لم يكن عنوان البلوغ أو العقل أو العمد و الاحتيار مأخوذاً في الأدلة السمعية قيداً متعلقاً بالتكليف و لو من حيث الانصراف الناشئ من المسألة بين الحكم و موضوعه أو غير ذلك من الأمور المقتضية للصرف، و إلا فلا تأمل في أنه لو كان معاد الدليل السمعي الدال على حرمة أنه يحرم على العاقل أو على البالغ أو امتلعت أو نحو ذلك، لا يحرم تمكيس من لم يدرج في موضوع متعلق الحكم و بعثه على ذلك الفعل

اللهم إلا أن يعلم من الخارج أن أحذه قيداً في الموضوع لكونه شرطاً في صحة التكليف من غير أن يكون له مدخلية في أصل الحكم، فعاله حينئذ حال ما عرفت.

و منحصه أنه إذا دلّ الدليل على أن الله تعالى حرم على عباده - مثلاً - شرب الحمر أو أكل لحم الحريز، أو حزم على الرجال لبس الحرير أو النظر إلى لأحسية أو نحو ذلك، فهم من ذلك الدليل أن صدور ذلك الفعل من كل من صدق عبده

ذلك العنوان الذي تعلق به الحرمة - وهو مطلق العباد في المثالين الأولين، ومطلق الرجال في الأخيرين - مفروض لدى الشارع، وقبيح من حيث الذات، فمتى استند إلى بالغ عاقل مختار صحت مؤاخذته عليه من غير فرق بين أن يكون سبياً أم مباشراً، ولكن هذا إنما هو بحكم العقل، وإلا فالمساق إلى الدهن من الأدلة السمعية الدالة على الحرمة إرادتها بالنسبة إلى المباشر لا غير، وبالنسبة إليه أيضاً محضصة عقلاً وشرعاً بما إذا كان بالغاً عاقلاً مختاراً، فهي بالنسبة إلى فعل السبب قدصرة عن إفادة الحرمة، وبالنسبة إلى فعل غير البالغ والمجنون محضصة، ولكن مشأ التحصيل لدى العقل والشرع بقص الفاعل وقصوره عن حد التكليف، كالغافل والباسي، ومتى كان الأمر كذلك استقل العقل بقص فعل مَنْ عنهم على ذلك الفعل، كما في المثال المبرور، فليتنامل.

(و فيما لا تتم فيه الصلاة منفرداً كالتكّة والقلنسوة) <sup>(١)</sup> وسجودهما (تروّد) <sup>(٢)</sup> واختلاف بين الأصحاب.

فمن الشيع المفيد والصدوق وابن الجبيل: المنع <sup>(٣)</sup>. وعن العلامة في المختلف، تقويته <sup>(٤)</sup>، وجعله في محكي المنتهى الأقرب بعد الاستشكال في لمسألة <sup>(٥)</sup>. وعن حملة من متأخري المتأخرين <sup>(٦)</sup> الميل إليه.

(١) المقنعة: ١٥٠، المنع: ٨٠، وحكاها عنهم العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٩٨٣، المسألة ٣٨

(٢) مختلف الشيعة ٩٩٢، ذيل المسألة ٣٨، وحكاها عنه المجلسي في بحار الأنوار ٢٤١٨٣.

(٣) منتهى مطلب ٢٢٤: ٢٢٥، وحكاها عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٩٧٧.

(٤) كالعامل في مدارك الأحكام ١٧٩: ١٨٠، والسيزولي في دحيرة المعاد: ٢٢٧، والمحدث

الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١١٠: ١١١، مفتاح ١٢٥، والمجلسي في بحار الأنوار ٢٤١٨٣.

و عن الصدوق في الفقيه المالفة في المع حتى أنه قال. لاتحوز الصلاة في  
تكة رأسها من إبريسم<sup>(١)</sup>.

و عن غير واحد من الأصحاب بل الأشهر فيما بينهم بل ربما نسب إلى  
المشهور القول بالجواز<sup>(٢)</sup>.

حجة القائلين بالمع. عموم الأخبار المأبعة عن الصلاة في الحرير، و  
خصوص صحيحني محمد بن عبد الجبار، المتقدمين<sup>(٣)</sup> اللذين كادتا أن تكونا  
صريحين في عدم الجواز في التكة و القلسوة حيث وقع فيهما السؤال عهما،  
فيكون الجواب كائن في إرادتهما.

احتج لقائلون بالجواز برواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كل ما  
لاتجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الإبريسم و القلسوة و  
الحف و الرنار يكون في السراويل و يصلّى فيه»<sup>(٤)</sup>.

و هذه الرواية كما تراها حاكمة على عمومات المع عن الصلاة في الحرير،  
مع أننا لم نعثر على عموم يدل على ذلك عدا بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٥)</sup>، المشتغل  
على لفظ «الثوب» الغير الصادق على مثل هذه الأشياء وضعاً و انصافاً.

(١) الفقيه ١٧٢:١، ذيل ح ٨١٠ و حكاة صه العلامة الحلبي في محتاج الشيعه ٩٨٢، بمسألة  
٣٨، و المجلسي في بحار الأنوار ٢٤١:٨٣.

(٢) نسبته إلى المشهور المجلسي في بحار الأنوار ٢٤١:٨٣، وكذا البحراني في الحدائق ماصرة  
٩٧٧.

(٣) في ص ٣٠٣ و ٣٠٤.

(٤) التهذيب ٣٥٧٢/١٤٧٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٥) في ص ٣٠٥.

و أما العمومات الناهية عن لئس الحرير المحض، الشاملة بإطلاقها لحال الصلاة: فسيأتي عند التكلّم في حرمة لئس الذهب التنبيه على قصورها عن إفادة المنع عن الصلاة فيه من حيث هي؛ حيث إنّ النهي متعلّق بأمرٍ خارجٍ عن ماهيّة الصلاة، كما منوّضه إن شاء الله.

و لكن مع ذلك، الرواية المتقدّمة مخصّصة لتلك العمومات أيضاً؛ فإنّها كما تدلّ على نهي اليأس عن الصلاة في التّكّة الإبريسم و نحوها من حيث هي، كذلك تدلّ على نهي اليأس عن لئسها من حيث هو، فإنّ المتبادر من التمثيل بالتّكّة الإبريسم أنّه لا حرج في لئسها حال الصلاة لا من حيث كونها لئساً لتحريم ولا من حيث مابعثها عن الصلاة.

هد . مع إمكان دعوى انصراف تلك العمومات أيضاً عن مثل التّكّة و انقلنسة؛ فإنّ المناسق من النهي عن لئس الحرير إرادة الثوب، لا مطلق الملابس الصادقة على مثل هذه الأشياء.

و كيف كان فلا يصلح شيء من هذه العمومات لمعارضة الرواية المتقدّمة<sup>(١)</sup> و الحديث في سندها بأحمد بن هلال، يدفعها - بعد الغض عمّا قيل<sup>(٢)</sup> من أنّ ابن الغضائري لم يتوقّف في حديثه عن ابن أبي عمير و الحسن بن محبوب - أنّه لا يسفي الائتمات إلى ضعف السند في مثل هذه الرواية المشهورة المقولة عند أصحاب، التي عملوا بها قديماً و حديثاً في باب الجاسات و غيره بحيث لا يكاد يوحد من يطرحها رأساً من حيث القدح في السند و إن رَفَعَ اليد عنها كثير من

(١) في ص ٣٢٧

(٢) الدائل هو العلامة الحلي في خلاصة الأقوال: ٦٢٠٢

الأصحاب في بعض مواردها - كما في المعام وفي أحرأ ما لا يؤكل لحمة - لأحسن ابتلائها بالمعارض، فهذا لا يوهن الرواية خصوصاً بعد الالتفات إلى أنها هي عمدة مستند التمهيل المعروف بين الأصحاب قديماً وحديثاً في جميع هذه المسائل، فلا إشكال فيها من هذه الجهة

ونكس قد يعارضها صحيحتنا محمد بن عبد الحبار، المتقدمتان<sup>(١)</sup>، وهما وإن كانتا أعمّ مطلقاً من هذه الرواية ونكس لانتباههما على السبب الخاص - وهو التكة والقلسوة - كالنص في إرادتهما، كما تفلّمت الإشارة إليه، فتتحقق المعارضة بينهما وبين هذه الرواية، والترجيح لهما من حيث السند والتقدم عن الثقة؛ لصراحتهما في نفي الصحة المخالفة للعامة، وأما رواية الحسي فيحتمل صدورها نقيّة؛ فإن ما تضمنته من صحة الصلاة في الأمور المربورة يطبق على مذهبهم، ودالتها على نفي الصحة في غيرها إنما هي بالمعهوم الضعيف

هذا غاية ما يمكن أن يقال بل قيل<sup>(٢)</sup> في تشييد هذا القول وترجيح مستنده

ولكن يتوجه عليه:

أولاً: أن الصحيحتين أيضاً كسائر العمومات قابلتان للنحصيل، غاية الأمر أنه يلزم منه تخصيص المورد، ولا محدود فيه بعد قيام احتمال عدم ردة بين حكم خصوص المورد لبعض دواعي الاختفاء من ثقة ونحوها خصوصاً مع مشاركته لسائر الموارد في حسن التكليف وهو مرجوحية الفعل، بل فائدة للتأويل أيضاً بحمل نفي الحال على إرادة نفي الإباحة الغير المسافية لإرادة الكراهة

(١) في ص ٣٠٢ و ٣٠٤

(٢) القائل هو الفضلاني في رياض المسائل ٢٣٨، ٢٣٧، ٢

في بعض مصاديقهما أو غير ذلك مما تقدمت الإشارة إليه في مسحت الصلاة في جلد السجاب عند التكلم في جواز ارتكاب التخصيص أو التأويل في موثقة<sup>(١)</sup> ابن بكير بواسطة الأخبار الخاصة الواردة في السجاب، فراجع<sup>(٢)</sup>

هذا، مع أن الصحيحين بمقتضى إطلاقهما تعمان النساء، وقد عرفت أنها أن النهي بالنسبة إليهن محمول على الكراهة، فتأمل.

و ثانياً: أن الصحيحين وإن كانتا أقوى سنداً من حيث الانصاف بالصحة المصطلحة ولكن رواية الحلبي أوثق منهما من حيث الشهرة بين الأصحاب فتوى و رواية، فهي من الروايات المشهورة التي لا ريب فيها.

هذا، مع أن الترجيح فرع عدم إمكان الجمع من حيث الدلالة، و ستعرف إمكانه.

و أما ما قيل<sup>(٣)</sup> من أقربيّة هذه الرواية إلى التقيّة و أن دلالتها على نفي الصحة في غيرها إنما هي بالمفهوم الضعيف، فهو من غرائب الأوهام، كيفاً و هذه الرواية كالص في أن التحرير ممّا لا تجوز الصلاة فيه، و أن المنع عنه و عن غيره ممّا لا تجوز الصلاة فيه إنما هو فيما إذا لم يكن ممّا لا تتم فيه الصلاة وحده، كالتكّة من الإبريسم و القنسوة و نحوها. و أما الصحيحتان: فالعالب على الظن كونهما رواية واحدة و قد وقع الاختلاف في نقلها من حيث التعبير باللفظ أو المضمون. و كيف كان فهما من الأخبار التي يلوح منها آثار التقيّة، فإنهما مع كونهما

(١) تقدّم تحريجهما في ص ٢٠٠، الهامش (٢).

(٢) ص ٢٧١ وما بعدها.

(٣) المائل هو الطباطبائي في رياض المسائل ٣: ٣٢٨.

من المكانة التي قد يقوى فيها احتمال التقية تشتمل أولاهما على نهي الناس عن الصلاة في وير الأرب مشروطاً بالتدكية، ومعلقاً على المشيئة<sup>(١)</sup>، وهذه جميعها من أمارات التقية. و قد أعرض الأصحاب عنها بالنسبة إلى هذه الفقرة، و حملوها على التقية، فكيف يدعى مع ذلك إياها عن التقية و ترجيحها على رواية الحلبي، التي ليست فيها شائبة التقية أصلاً؟

بل ربما يستشعر التقية أيضاً مما وقع فيهما من التعبير بأنه «لا تحل الصلاة في الحرير المحصر» أو «في حرير محصر» حيث إنهم - على ما حكى عنهم - يقولون بحرمة ثبته و صحة الصلاة الواقعة فيه<sup>(٢)</sup>، فالعدول عن التصريح بالمنع عن الصلاة فيه إلى التعبير بنهي العلبة القابل للحمل على إرادة حرمة ثبته حال الصلاة لا بطلان الصلاة الواقعة فيه يُشعر بصدوره تقية.

و كيف كن ولأقوى ما عن المشهور من القول بالجواز (و) لكن (الأظهر) أنه على سبيل (الكراهية) كما في المنس و غيره؛ تنزيلاً للصحيحين بالنسبة إلى ما لا تتم فيه الصلاة - كما هو مورد هما - عليها إما بإدراجه فيما لا يحل من باب التعليق، أو على سبيل عموم المجاز.

و أمّا احتمال التحصيل و عدم كون المورد ملحوظاً رأساً في إطلاق الجواب لسكتة مقتضية لإهماله فهو في غاية البعد خصوصاً على تقدير تعدد الروايتين، كما هو مقتضى ظاهرهما.

(١) راجع ص ٣١٣

(٢) lám ٩١١، المهدب. للشيرازي. ٧٣١، المجموع ١٨٠٥، و حكاة عنهم النراقي في مستند

و كما احتمال إرادة التقيّة بقوله: «لا تحلّ الصلاة في حرير محض» مع محالّته بظاهره لاعتوى العامة أبصاً، لا يخلو عن بُغْدٍ وإن قرّينا هذا الاحتمال بالنسبة إلى سائر فقرات الصحيحة، بل بالنسبة إلى نفس هذه الفقرة أيضاً من حيث التعبير بعدم الحليّة، لكنّ الظاهر إرادة بيان الحكم الواقعي بهذه العبارة المناسبة للنفقة، لا التقيّة في أصل الحكم، مع أنّه لا يعنى باحتمال التقيّة ولو في بعض فقرات لرواية مع إمكان العمل بها و الجمع بينها وبين ما ينافيها بتحصيل أو تأويل كما فيما نحن فيه، والله العالم.

ثمّ إنّ المدار في كون الثوب ممّا تتمّ فيه الصلاة وحده على انشائيّة و الاستعداد، لا على الفعلية، فلا تجوز الصلاة في العمامة و نحوها من الثياب الصغيرة المركّبة من طيّات عديدة ممّا يمكن ستر العورة به على تقدير تغيير وضعه، و يعتبر فيما لا تتمّ فيه الصلاة وحده كونه كذلك من حيث الصغر كالتكّة و القنوة، لا من حيث الرقّة و نحوها، كما يظهر وجه ذلك كلّ ممّا أسلفناه في مبحث المجاسات.

(و يجوز الركوب عليه) أي على الحرير المحض (و افتراشه على الأصحّ) وفاقاً للمشهور كما ادّعاء غير واحد، بل في المدارك: أنّه المعروف من مذهب الأصحاب<sup>(١)</sup>.

و حكى عن المصنّف رحمه الله في الاعتبار التردّد فيه، مشوّه الصحيحة الآتية<sup>(٢)</sup>

(١) مدارك الأحكام ١٧٩٣

(٢) في ص ٣٣٤



الدالة على الجوار، و عموم التحريم على الرجال<sup>(١)</sup>.

و اعترضه غير واحد<sup>(٢)</sup> من تأخر عنه. بأن المحرم لئسه، كما هو المساق من أدلته حتى من مثل قوله ﷺ. وهذان محرمان على ذكور أمثي<sup>(٣)</sup> فإن لم تدر منه إرادة لئسهما، و هو غير الافتراض، مع أن الصحيحة أحص مطلقاً منه، فلا مقتضي للتردد فيه.

و حكى عن المختلف أنه سب القول بالمنع إلى بعض المتأخرين، قال في محكي المختلف - بعد الحكم المذكور - و مع بعض المتأخرين من ذلك؛ لعموم المنع عن لئس الحرير. و ليس بمعتمد؛ لأن مع اللئس لا يقتضي مع الافتراض؛ لافتراقهما في المعنى<sup>(٤)</sup>. انتهى.

و في الحدائق - بعد نقل ما سمعته عن المختلف - قال لا يعد أن يكون كلام المختلف إشارة إلى مع صاحب المعبر و إن كان على جهة التردد حيث لم ينقل فيما وصل إلينا عن غيره<sup>(٥)</sup>. انتهى

و في المدارك - بعد أن حكى عن المختلف نسبة القول بالمنع إلى بعض المتأخرين - قال: و هو مجهول القائل و الدليل<sup>(٦)</sup>

و اعترضه في الجواهر: بأنه حكى عن ابن حمزة في آخر كتاب المباحات

(١) المعتر ٢٨٩، ٩٠، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٩٩٧

(٢) كالعامل في مدارك الأحكام ١٨٠٣، و الشهيد في الذكرى ٤٢٣

(٣) تقدم ترجمته في ص ٢٩٩، الهامش (٤)

(٤) مختلف الشيعة ٩٩٢، المأفة ٣٩، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٩٩٧

(٥) الحدائق الناصرة ٩٩٧

(٦) مدارك الأحكام ١٨٠٣

التصريح بالمنع، فقال: «و ما يحرم عليه لبسه يحرم فرشته و التدثُّر به و الاتكاء عليه و بساله سترًا، بل عن المبسوط مثل ذلك أيضاً<sup>(١)</sup>». انتهى

و كيف كان فالقول بالمنع على تقدير تحققه ضعيف؛ إذ لا دليل عليه عدا ما أشار إليه في محكيِّ المعبر من عموم التحريم على الرجال<sup>(٢)</sup>

و فيه ما تقدّمت الإشارة إليه من اختصاصه باللُّبس، فمقتضى الأصل جواز ما عداه ممّا لا يصدق عليه اسم اللُّبس من الافتراش و الركوب عيه و غير ذلك. و ممّا يدلُّ على المشهور - مضافاً إلى الأصل - صحيحة عليّ بن جعفر، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفراش الحرير و مثله من الديباج و المصلّى الحرير هل يصلح للرجل النوم عليه و التكاأة و الصلاة عليه؟ قال: «يفترشه و يقوم عليه و لا يسجد عليه»<sup>(٣)</sup>.

و ربما يؤيد المنع ما عن الفقيه الرضوي أنّه قال: «و لا تصلّ على شيء من هذه الأشياء إلّا ما يصلح<sup>(٤)</sup> لبسه»<sup>(٥)</sup> و كأنّه أراد بهذه الأشياء الميتة و الحرير و الذهب

و لكنك عرفت مراراً أنّ الرضوي لا يهض حجّة فضلاً عن صلاحية معارضة ما عرفت.

تنبيه: في المدارك - بعد أن صرح باختصاص النهي باللُّبس دون الافتراش -

(١) حواهر الكلام ١٢٧: ٨، وراجع الوسيلة ٣٦٧، و المبسوط ١٦٨: ١

(٢) راجع الهامش (١) من ص ٣٣٣

(٣) الكافي ٤٧٧-٤٧٨/٨، التهذيب ٢٧٣-٢٧٤/٣٧٤، الوسائل الباب ١٥ من أبواب لباس المصلّي، ج ١

(٤) في المصنوع - ممّا لا يصلح -

(٥) الفقه المبسوط للإمام الرضا عليه السلام ١٥٨.

قال و هي حكم الافتراش التوسّد عليه و الالتحاف به، أمّا التدنّر به فالأظهر تحريمه؛ لصدق اسم اللّيس عليه<sup>(١)</sup>. انتهى.

و اعترضه غير واحد من تأخر عنه: بمنع صدق اسم اللّيس على التدنّر، فهو أيضاً كالالتحاف و التوسّد - بحكم الافتراش

أقول: ربما يظهر من كتاب مجمع البحرين صدق اسم اللّيس على التدنّر، قال في قوله تعالى ﴿يا أَيُّهَا الْمَذُنُّ﴾<sup>(٢)</sup> أي المتدنّر بثيابه، و هو اللابس. الدنار الذي هو فوق الشعر. و الشعر: الثوب الذي يلي الجسد، و منه: تدنّر، أي ليس الدنار و تنفّ به<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و عن بعض<sup>(٤)</sup> تفسير التدنّر بالتغطّي، فعلى هذا لا يصدق عليه اسم اللّيس و كيف كان فالمدار في الحرمة على صدق إطلاق اللّيس حقيقةً، و المرجع لدى الشك في الصدق أصالة البراءة، و الله العالم

(و تجوز الصلاة في ثوب مكفوف به) كما لعله المشهور، بل عن بعض<sup>(٥)</sup> دعوى الإجماع عليه.

و لكن حكى عن القاصي<sup>(٦)</sup> و السيّد<sup>(٧)</sup> في بعض مسائله، و عن طاهر

(١) مدارك الأحكام ٣: ١٨٠.

(٢) المذنّر ١٧٤

(٣) مجمع البحرين ٣: ٢٩٩، دثر.

(٤) راجع مجمع البيان ٩: ١٠، ٣٨٣.

(٥) الطبايباني في رياض المسائل ٢: ٣٣١-٣٣٢، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٨: ١٢٩.

(٦) المهذب ١: ٧٤-٧٥، و الحاكي عنه هو العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢: ١٠٤، المسألة ٤٤.

(٧) الحاكي عنه هو العاملّي في مدارك الأحكام ٣: ١٨١، الهامش (٢) نقلاً عن بعض رسائله.

كانت<sup>١</sup> جمع عنه و عن جماعة من المتأخرين<sup>٢</sup> المبل إليه، لعموم مع ارحال  
عن نُس الحرير المحصن و الصلاة فيه

و فيه: أن ما دُل على الجمع عن الصلاة هي ثوب إبريسم محصن و حرمة  
نُسه لا يعم ثوب المركب من الحرير و إن كان التركيب بانضمام قطع الحرير إلى  
غيره و حفل المجموع ثوباً واحداً، فإن الثوب لا يصدق على أبعاضه، و لا يصدق  
على المجموع أنه ثوب إبريسم محصن، خصوصاً إذا كان معصم أجرته من غير  
حرير، كما فيما نحن فيه.

نعم، يصح الاستشهاد للمع باطلاق مثل قوله عليه السلام في صحيفة محمد بن  
عبد الجدر «لا تحل الصلاة في حرير محصن»<sup>٣</sup> بدعوى صدقه على ما إذا كان  
جره من اللباس.

و لكن يتوجه على هذا أيضاً - بعد الغض عن إمكان دعوى انصرافه عن  
ذلك - أنه يتعين صرفه عنه، جمعاً بينه و بين رواية يوسف بن إبراهيم عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال «لا بأس بالثوب أن يكون سداً و رزاً و علمه حريراً، وإنما  
يكره الحرير المصنوع للرجال» و رواه الصدوق بإساده عن يوسف بن محمد بن  
إبراهيم<sup>٤</sup>.

و حبر أبي داود يوسف بن إبراهيم، قال، دخلت على أبي عبد الله عليه السلام و

(١) الحاكي عنه هو العلامة الحلي في مختلف الشعة ١٠٠٢، المائة ٤٠

(٢) منهم العمري في مدارك الأحكام ١٨١٣، و الفاضل الاصمعي في كشف اللثام ٢٢٢٣، و حاكي

عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٢٩، ٨

(٣) تقدم تحريجهما في ص ٣٠٤، الهامش (١)

(٤) تقدم تحريجهما في ص ٣٠٢، الهامش (٤)

عَلَيَّ قَبَاءَ حَرٍّ وَ بَطَانَتَهُ خَرَّ وَ طِيلَسَانُ خَزَّ مَرْتَعَجٌ، فَعَلْتُ: إِنَّ عَلَيَّ ثَوْباً أَكْرَهُ لُبْسَهُ، فَقَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قُلْتُ: طِيلَسَانِي هَذَا، قَالَ: «وَمَا بَالُ الطِيلَسَانِ؟» قُلْتُ: هُوَ خَزٌّ، قَالَ: «وَمَا بَالُ الْحَرِّ؟» قُلْتُ: سَدَاهُ إِبْرِيْسَمٌ، قَالَ: «وَمَا بَالُ الْإِبْرِيْسَمِ؟ لَا يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ سَدَى الثَّوْبِ إِبْرِيْسَمٌ وَلَا زَرْهُ وَلَا عِلْمُهُ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ الْمُصَمَّمَتُ مِنَ الْإِبْرِيْسَمِ لِلرِّجَالِ، وَلَا يَكْرَهُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>.

و طاهر الحبرين اختصاص الحرمة بما إذا صدق على الثوب أنه حرير محض، فلا يلاحظ أجزاؤها من حيث هي على سبيل الاستقلال.

و توهم إمكان تخصيص الحبرين بغير حال الصلاة مدفوع:  
أولاً: بأن من الواضح أنه لو كان الثوب الذي أريد في الرواية نفي البأس عنه محرماً لبسه في الصلاة، لم يكن الإمام عليه السلام ينفي الكراهة عنه على الإطلاق.  
و ثانياً: أن الحبرين بمنزلة المفسر للحرير المحض الذي علق عليه حرمة اللبس و الصلاة فيه في سائر الأخبار.

و استدلل له أيضاً بخبر جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكعوف بالدجاج، و يكره لباس الحرير و لباس الوشي، و يكره المبشرة الحمراء فإنها مبشرة إبليس<sup>(٢)</sup>.

و يوقش فيه بأن الكراهة أعم في عرفهم من الكراهة المصطلحة، كما يؤيد ذلك تنمة الرواية حيث تعلقت الكراهة فيها بالأشياء التي بعضها محرم و بعضها

(١) نهدم تحريجه في ص ٣٠٢، الهامش (١).

(٢) النكافي ٤٠٣٣، ٢٧، و ٦٤٥٤، التهذيب ٣٦٤٢/١٥١٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب لباس

مكروه.

و بالحبر العامي عن أسماء أنه كان للنبي ﷺ جنة كسرواية لها لبينة<sup>(١)</sup> ديباج و فرحها مكوفان بالديباج<sup>(٢)</sup>.

و حمر عمر - أن النبي ﷺ بهي عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو ربيع<sup>(٣)</sup>.

ولا بأس بذكرهما في مقام التأييد، وإلا فلا يعول على مثل هذه الأخبار في إثبات حكم شرعي، مع أن تعامية الاستدلال بأولهما مبني على أن يكون الديباج سماً للحرير المحض، وهو لا يحلو عن تأملي، وأما ثانيهما فمقتضاه اختصاص بجواز بموضع الأربع أصابع فما دون، والمصع عما زاد على ذلك، وقد شاع التحديد بذلك فيما بين الأصحاب بحيث نسب بعض<sup>(٤)</sup> إلى المشهور، وآخر<sup>(٥)</sup> إلى الأصحاب، فمن هنا قد يترجح في النظر صحة هذا التحديد، وجواز التعويل على ذلك الخبر؛ إذ الظاهر أن مستند هذا التحديد - الذي اشتهر بين الأصحاب - ليس إلا هذه الرواية، فهي لدى الأصحاب متلقاة بالقبول، وهذا من أبين أنحاء التبيين الذي يحوز معه العمل بكل رواية.

ولكن الأقوى خلافه؛ بأن رفع اليد عن مقتضيات الأصول والقواعد و ارتكاب التأويل في ظواهر الأدلة المعتبرة بمثل هذه المراسيل مشكل، واعتماد

(١) البينة: هي ربة نعل من صلب الفميص والحته النهاية - لابن الأثير - ٤: ٢٣١ لبس.

(٢) صحيح مسلم ٢٠٦٩/١٦٤١:٣

(٣) صحيح مسلم ١٥/١٦٤٤-١٦٤٣:١٥، سنن أبي داود ٤٧:٤-٤٦:٤، سنن الترمذي ٢١٧٤-٢١٢١

(٤) الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ٨٥:٢

(٥) الشيخ نجيب الدين في شرحه كما حكاه عنه العاملي في مصباح الكرامة ١٥٦٢

مَنْ حَدَّدَ لَكْفٍ وَ نَحَوَهُ بِالْأَرْبَعِ أَصَابِعَ عَلَى خُصُوصٍ هَذَا الْحَرِيرِ عَيْرَ مَعْلُومٍ كَيْ يَدْعَى اجْبَارَ ضَعْفِهِ بِالْعَمَلِ، فَالْأَصْلُ فِي الْمَقَامِ إِنَّمَا هُوَ ظَوَاهِرُ الْأَدَلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مَفَادَهَا إِنَّمَا هُوَ حَرَمَةُ لُبْسِ الْحَرِيرِ الْمُحْصَنِ، وَ لَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمَفْهُومُ عَرَفًا إِلَّا إِذَا صَدَّقَ عَلَى الْمَلُوسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ أَنَّهُ حَرِيرٌ مُحْصَنٌ، دُونَ مَا إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ الْمُحْصَنُ حَرَاءً مَعَهُ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ مِثْلَ الْكَفِّ وَ نَحَوَهُ مِمَّا يُعَدُّ عَرَفًا مِنْ تَوَاصِعِ اللَّبَاسِ، لَا مِنْ مَقَوِّمَاتِ مَوْصُوعِهِ، بَلْ قَدْ أَشْرْنَا إِلَى أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ «لَا تَحُلَّ الصَّلَاةُ فِي حَرِيرٍ مُحْصَنٍ»<sup>(١)</sup> مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقِرَائِنِ الْحَارِجِيَّةِ أَيْضًا لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ؛ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ إِرَادَةُ الصَّرْفِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ بِأَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ الْمُحْصَنُ لِبَاسًا لِلْمُصَلِّي، لَا مُتَعَلِّقًا بِهِ أَوْ بِلِبَاسِهِ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَلَاتِقِ، كَالْكَفِّ وَ الْعِلْمِ وَ نَحْوِهِ.

نَعَمْ، لَا يَبْعَدُ دَعْوَى صَدَقَ لُبْسُ الْحَرِيرِ الْمُحْصَنِ وَ الصَّلَاةُ فِيهِ عَنِ مَا إِذَا كَانَ جُزْءًا مُسْتَقْلَلًا مِنَ اللَّبَاسِ بِحَيْثُ لَوْ انْفَصَلَ عَنِ الْجُزْءِ الْآخَرِ لَعُدَّ نَفْسَهُ لِبَاسًا مُسْتَقْلَلًا، فَالْأَظْهَرُ فِي مِثْلِ الْفُرْعِ عَدَمُ جَوَارِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَ حَرَمَةُ لُبْسِهِ.

وَ لَا يَفَاقِيهِ الْحَبْرَانِ<sup>(٢)</sup> الْمُتَقَدِّمَانِ، فَإِنَّهُ وَ إِنْ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ الْمَرْكَبِ الَّذِي هُوَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ بِالْعَمَلِ أَنَّهُ الْمُصَمَّتُ مِنَ الْإِبْرَسِمِ، أَوْ أَنَّهُ الْحَرِيرُ الْمُهَيَّجُ، وَلَكِنْ لَا يَبْعَدُ دَعْوَى انْتِصَافِ الْحَرِيرِ عَنِ مِثْلِ هَذَا الثَّوْبِ الَّذِي يَكُونُ حَرَوُّهُ الْحَرِيرُ بِمَنْزِلَةِ لِبَاسٍ مُسْتَقْلَلٍ.

وَ مِمَّا يُؤَيِّدُ أَيْضًا نَهْيَ الْبَاسِ عَنِ الْكَفِّ وَ الْعِلْمِ وَ نَحْوِهِمَا رَوَايَةُ لِحَبِيبٍ،

(١) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ص ٣٠٤، الْهَامِشُ (١).

(٢) أَيُّ حَبْرِ أَبِي دَاوُدَ يَوْسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَقَدِّمَانِ فِي ص

امتدّمة<sup>(١)</sup>، الدّالة على نفي البأس عن كلّ ما لا تتمّ فيه الصلاة وحده، فإنّها بإطلاقها شامدة لمثل الكفّ و أشباهه، إلّا أنّ المتبادر منها إرادة الألبسة المستقلّة، كالقدسوة و التّكّة و نحوهما، و لذا جعلناها من المؤيّدات لا الأدلّة، مع أنّه لا يبعد أن يدعى أنّ انصرافها عن مثل العلم و الكفّ و نحوهما من تولّع الثوب و أجزائه بدويّ منشؤه حفاء صدق وقوع الصلاة فيه من حيث عدم ملاحظته على سبيل الاستقلال، لا خفاء إرادته من الرواية على تقدير الصدق، فليتنامّل

و استدلّ للقول بالمنع - مضافاً إلى العمومات التي عرفت حالها - بموثقة صدر عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الثوب يكون علمه ديباجاً، قال: «لا يصلي فيه»<sup>(٢)</sup>

و فيه: أنّ الحبرين المتقدّمين<sup>(٣)</sup> المعترضين بغيرهما ممّا عرفت نصّان هي هي البأس عن العلم، فيجتمع بينهما و بين الموثقة بحمل النهي على الكراهة، كما صرح به في محكيّ الذكرى<sup>(٤)</sup> و غيره:

و لكن قد يقال بأنّ الموثقة إنّما دلّت على النهي عن الصلاة في الثوب الذي يكون علمه ديباجاً، فيمكن الجمع بينها و بين الخبرين تخصيص الجواز بغير حال الصلاة.

و يدفعه ما تقدّمت الإشارة إليه آنفاً من بُعد ارتكاب التخصيص في

(١) في ص ٣٢٧

(٢) التهذيب ٢ ١٥٤٨/٣٧٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، ح ٨.

(٣) في ص ٣٠١ و ٣٠٢

(٤) الذكرى ٤١٣، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٩٨٧



الحريرين بالحمل على إرادة اللبس في غير حال الصلاة، مضافاً إلى ما رأينا يظهر من بعض من دعوى كون التمهيل خرقاً للإجماع المركب

و كيف كان فلا ريب في أن حمل النهي على الكراهة أولى من هذا التخصيص المخالف للمشهور أو المجمع عليه، والله العالم.

(وإذا مزج) الحرير (بشيء مما تجوز الصلاة فيه حتى يخرج عن كونه محضاً، جاز لبسه و الصلاة فيه، سواء كان) ذلك الشيء (أكثر من الحرير أو أقل منه). بلا خلاف فيه على الظاهر.

و يشهد له أخبار كثيرة:

منها: خبر عبيد بن ررارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بلباس القرا إذا كان سداً أو لحمة من قطن أو كان»<sup>(١)</sup>.

و خبر أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سأل الحسن بن قيام أبا الحسن عليه السلام عن الثوب الملح بالقر و القطر، و القر أكثر من الصف، أيصلى فيه؟ قال: «لا بأس، قد كان لأبي الحسن عليه السلام منه جبات»<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup>.

و خبر إسماعيل بن العصل عن أبي عبد الله عليه السلام في الثوب يكون فيه الحرير، فقال: «إن كان فيه خلط فلا بأس»<sup>(٤)</sup>.

و خبر أبي الحسن الأحمسي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله أبو سعيد عن

(١) الكافي ٦/٤٥٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٢) في الكافي: «جبات كذلك» بدل «جبات».

(٣) الكافي ٦/٤٥٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٤) الكافي ٦/٤٥٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٤

الخميصۃ - و أنا عبده - سداها إبريسم، ألبسها و كان و حد البرد؟ فأمره أن يلبسها<sup>(١)</sup>  
 في المجمع: خميصۃ هي: ثوب خز أو صوف مربع معلم. قيل - و لا تُسمى  
 خميصۃ إلا أن تكون سوداء معلمة<sup>(٢)</sup>. انتهى.

في الجواهر: و الخميصۃ كساء أسود مربع له علما<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و حبر ررارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يهوى عن لباس الحرير للرجال و  
 النساء إلا ما كان من حرير مخلوط بحر لحمته أو سداه خز أو كتان أو قطن، وإنما  
 يكره الحرير المحض للرجال و النساء<sup>(٤)</sup>.

و عن كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن حمفر الحميري عن  
 صاحب الزمان عجّل الله فرجه: أنه كتب إليه: يتخذ باصفهان ثياب فيها عتابة على  
 عمل الوشي من قز و إبريسم هل تجوز الصلاة فيها أم لا؟ فأجاب عليه السلام لا تجوز  
 الصلاة إلا في ثوب سداه أو لحمته قطن أو كتان<sup>(٥)</sup>.

إلى غير ذلك من النصوص التي تقدّم بعضها، كنخري<sup>(٦)</sup> يوسف بن  
 إبرهيم، و صحيحتي<sup>(٧)</sup> محمد بن عبد الجبار، و غيرهما

و ما في بعض الأخبار المتقدمة من تخصيص الجواز بما إذا امتزج بقص أو

(١) الكافي ٦/٤٥٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، ج ٣

(٢) مجمع البحرين ١: ١٦٩-١٧٠، خصص

(٣) جواهر الكلام ٨: ١٣٥

(٤) تقدّم تحريجه في ص ٣١٩، الهامش (٢)

(٥) تقدّم تحريجه في ص ٣٠٤، الهامش (٤)

(٦) تقدّم في ص ٣٠١ و ٣٠٢

(٧) تقدّم في ص ٣٠٣ و ٣٠٤

كتّان أو حرّ<sup>٣١</sup> فهو بحسب الظاهر جارٍ محرى التمثيل، كما أنّ ما فيها من تعليق الحور على خصوص ما إذا كان سداً أو لحمه من غير الحرير<sup>٣٢</sup> أيضاً متى على ذلك أريد به بيان إناطة الحرمة بالخلوص و كونه حريراً محصاً. فتحصيص هذا القسم من الخلط بالتمثيل لعله لعبة حصول الامتراح به، لا لإرادته بالخصوص، فلا يذوقه ما تقدّم سابقاً<sup>٣٣</sup> من أنّه لا بأس بالثوب المكفوف و ذي العثم و نحوه مما هو مشتمل على شيء من الحرير المحص. ولكن لا يصدق عليه من حيث هو أنّه ثوب حرير محض.

هذا، مع أنّ الثوب الذي بعصه حرير - كذي العلم و المكفوف أو المسجوط طرائق بعضها من الحرير - حارج عما هو المفروض موضوعاً في تلك الأخبار التي وقع فيها تعليق الجوار على ما إذا كان سداً أو لحمه قطن أو كتّان؛ لأنّ تلك الأخبار وردت فيما يُطلق عليه من حيث هو اسم ثوب الحرير، فالمكفوف و نحوه ممّا لا يُطلق عليه هذا الاسم حارج عن موضوعها

نعم، قد يترأى من خبر إسماعيل بن العسل، المتقدّم<sup>(١)</sup> أنّه إذا كان الحرير جزءاً من الثوب أيضاً يعتبر فيه الخلط، فلا يكفي عدم محوثة الثوب من حيث هو.

ولكنّه لا مدّ من حملة على ما لا ينافي غيره من الأدلة المتقدمة

(١) كما في خبر زرارة للمتقدّم في ص ٣١٩ و ٣٤٢

(٢) كما في خبر عبيد بن زرارة، المتقدّم في ص ٣٤١

(٣) في ص ٣٠٢ و ٣٣٦، ٣٣٧

(٤) في ص ٣٤١.

و يحتمل أن يكون الصمير في قوله صَمِيرًا «إن كان فيه حبط» رجعاً إلى الثوب، لا إلى الحرير، بل الطاهر أن المراد بالحرير في كلام السائل - كعبارة العتس - هو الإبرسم الذي يُتحد منه الثوب، لا المسجوج، فعلى هذا يتعين إرجاع الصمير إلى الثوب، فلا يافي غيره حيث يدّ، كما لا يحفى.

تنبيه: لا يجوز لبس الذهب للرجال ولا الصلاة فيه.

أما الأول: فأحماًعاً، كما ادّعاء غير واحد، بل قيل إنه ضروري الدين<sup>(١)</sup> و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - المستبينة الآتية

و أما الثاني فربما يظهر من غير واحد أيضاً عدم الخلاف فيه فيما تنم به الصلاة، و أما فيما لا تنم به الصلاة - كالحاتم و نحوه - ففيه خلاف، وربما نسب<sup>(٢)</sup> إلى الأكثر الظلان.

و عن طاهر المصنف في المعتبر العدم؛ حيث قال - على ما حكى عنه - لو صنى و هي يده خاتم من ذهب، فهي فساد الصلاة تردّد، أقره، أنها لا تبطل؛ لما قضاه في الحاتم المعصوب و منشؤ التردّد رواية موسى بن أكبل السعيري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جعل الله الذهب حلية أهل الحة فحرّم على الرجال لبسه و الصلاة فيه»<sup>(٣)</sup> انتهى.

و في لحدائق - بعد أن حكى ما سمعته عن المعتبر - قال و أشار بقوله: «لما قضاه في الحاتم المعصوب» إلى ما قدّمه في مسألة الصلاة في الحاتم المعصوب

(١) كما في مستند الشيعة ٣٥٦٤.

(٢) المناسب هو البحراني في لحدائق الناصرة ١٠١:٧.

(٣) المعتبر ٩٢٢، و حكاه عنه البحراني في لحدائق الناصرة ١٠١:٧.

من أن الهي عنه ليس عن فعل من أفعال الصلاة ولا عن شرط من شروطها<sup>(١)</sup>  
أنتهى.

أقول: من الرواية المزبورة على ما رواها في الوسائل<sup>(٢)</sup> هكذا «عن  
أبي عبد الله عليه السلام في الحديد: إنه حلية أهل النار، والذهب إنه حلية أهل الجنة، و  
جعل الله بذهب في الدنيا ربة النساء فحرم على الرجال لبسه والصلاة فيه»<sup>(٣)</sup>  
و بدل عنى المص عن الصلاة فيه - مضافاً إلى ذلك - موثقة عمارة عن  
أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي و عليه حاتم حديد، قال «لا، ولا يتحنم به  
الرجل لأنه من لبس أهل النار» وقال: «لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لأنه  
من لباس أهل الجنة»<sup>(٤)</sup>.

و يمكن الحدشة في دلالتها على الحرمة؛ حيث إن ما فيها من التعيل ربما  
يوهن ظهورها في ذلك، كما في الفقرة الأولى.

و خبر جابر الجعفي - المروي عن الحصول - قال سمعت أبا جعفر عليه السلام  
يقول: «ليس على النساء أدان - إلى أن قال - و يجوز للمرأة لبس الديباج و الحرير  
في غير صلاة و إحرام، و حرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد، و يجوز أن تتحنم  
بالذهب و تصلي فيه، و حرم ذلك على الرجال»<sup>(٥)</sup>.

(١) الحقائق الناصرة ١٠١: ٧، وراجع المعبر ٩٢: ٢

(٢) الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٥

(٣) التهذيب ٨٩٤/ ٢٢٧: ٢

(٤) عمل الشرائع ٣٤٨ (كتاب ٥٧) ح ١، التهذيب ١٥٤٨/ ٣٧٢، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب لباس

المصلي، ح ٤، و الباب ٣٢ من تلك الأبواب، ح ٥

(٥) تقدم تحريجه في ص ٣٠١، الهامش (٧).

و عن الفقه الرضوي: «لا تصلّ في ديباج ولا في حرير - إلى أن قال - و لا تصلّ في جلد الميتة على كلّ حال و لا في خاتم ذهب، و لا تشرب في أنية الذهب و العضة، و لا تصلّ على شيء من هذه الأشياء...»<sup>(١)</sup>.

و الحدّث في سد الروايات في مثل هذا الفرع الذي لم يوجد مصرّح بالخلاف ممّا لا ينبغي الالتفات إليها.

و استدللّ له أيضاً بأنّ الصلاة فيه استعمال له، فلا تصحّ؛ لأنّ النهي في العبادة يدلّ على القساد.

و فيه: ما أشير إليه فيما حكى عن المعتبر<sup>(٢)</sup> من أنّ المصهي عنه نصّاً و فتوى إنّما هو لبسه، لا مطلق استعماله، و من الواضح أنّ اللبس أمر مغاير لأفعال الصلاة، فلا يصدق على القيام و القعود و الركوع و غيرها من أجزاء الصلاة عنوان اللبس، بل هي ممّا يتحقّق بها التصرف في الملبوس، لا أنّها بعينها لبس له كي لا تصحّ عبادة.

نعم، قد يقال: إنّ مقتضى حرمة لبس الذهب بطلان الصلاة الواقعة فيه إذا حصل به الستر الواجب؛ لأنّ ستر العورة للمأمور به في الصلاة عبارة أخرى عن لبس الساتر، فلا يجوز أن يجتمع مع الحرام

و ربما يناقش في ذلك أيضاً: بأنّ الستر المعتبر في الصلاة عبارة عن جعل العورة مستورةً بساتر، و هو فعل يتولّد من لبس الساتر، لا عيبه، فاللبس من

(١) الفقه المصنوع للإمام الرضا عليه السلام: ١٥٧-١٥٨، و حكاه عنه الحراني في المحلّاتق الماضرة

١٠٢، ١٠١٧

(٢) راجع: الهامش (١) من ص ٣٤٥.

مقدمات حصول الستر، لا عينه.

و كيف كان فالأخبار المتقدمة اعتنا عن مثل هذه الأدلة.

و من يلحق بالذهب المذهب تمويهاً أو غيره؟ فيه تردد بل خلاف، فربما يظهر من غير واحد من قدماء الأصحاب و متأخريهم العدم.

فمن الغيبة: تكره الصلاة في المذهب و الملحوم بالذهب بدليل الإجماع المشار إليه<sup>(١)</sup>.

و عن الإشارة: و كما تستحب صلاة المصلي في الثياب الباض القطن و لكتان، كذلك تكره في المصوغ منها، و تتأكد في السود و الحمر و في الملحوم بذهب أو حرير<sup>(٢)</sup>.

و عن الوسيلة: و المموه من الخاتم و المجري فيه الذهب و المصوغ من النقدين حتى وجه لا يتميز و المدروس من الطراز مع بقاء أثره حل للرجال<sup>(٣)</sup>.  
و عن الحلبي: و تكره الصلاة في الثوب المصوغ، و أشده كراهيةً. الأسود ثم الأحمر لمنشع و المذهب و الموشع و الملحوم بالحرير و الذهب<sup>(٤)</sup>.  
و عن العلامة الطباطبائي رحمته في المطومة<sup>(٥)</sup> اختياره.

خلافاً للمحكي عن الفاضل و الشهيد و المحقق الثاني و غيرهم، فذهبوا

(١) المبة ٦٦، و حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١١٢: ٨.

(٢) بشرة السبق ٨٤، و حكاه عنها الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ١٩٦: ٣.

(٣) الوسيلة ٣٦٨، و حكاه عنها الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ١٩٦: ٣.

(٤) الكافي في الفقه ١٤٠، و حكاه عنه الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ١٩٦: ٣.

(٥) الدرّة الجفّة ١٠٤، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١١٢: ٨.

إلى حرمة لبسه و الصلاة فيه<sup>(١)</sup>.

وربما يظهر من غير واحد التردد فيه.

ففي المستند - بعد أن حكم بحرمة لبس الذهب و الصلاة فيه - قال: و هل تشترط محوضة الذهب في حرمة لبسه فلا يحرم إلا لباس كان سداً و لحمة ذهباً، أو لا بل يحرم و لو لم يكن محضاً؟ فيه إشكال حيث إن ما لبسه لبس ذهباً، و ما هو ذهب لم يلبس، بل لبس ما يشمل عليه و حكم في العنية بكراهة الملحم بالذهب. و كيف كان فالظاهر عدم تحريم لباس يخلطه قليل الذهب؛ للشك في صدق لبس الذهب متى إذا كان مثل الأزرار و أطراف الثوب. نعم، يحرم التختّم به و لو شك في صدق اللبس عليه على الأظهر الأشهر، بل في الخلاف الإجماع عليه؛ لما مر<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: لا ريب في أن لبس الذهب لا يصدق حقيقة إلا إذا كان الملبوس من حيث هو مصداقاً للذهب، كما في الحرير، و لكن قد يقال: إن عدم تعارف اتّحاد اللباس من الذهب محضاً قرينة على أن المراد من النهي عن لبسه استعماله في الملبوس بجعله جزءاً منه، فيعمّ مثل الأزرار و نحوها فضلاً عن مثل اللحمة المحيطة بسدى الثوب، التي لا يشكّ معها في صدق لبس الذهب عرفاً، و من ههـ جزم كاشف النطاء بالمنع عن الجميع.

(١) مذكّرة الفقهاء ٤٧١٢، الفرع ١٢٤، المسألة ١٢٤، مهابة الإحكام ٣٧٧١، البيان ١٢١، الدروس ١٥٠١، المقاصد العلية: ١٧٣-١٧٤، الجعفرية (ضمن رسائل المحقق الكركي) ١٠١١-١٠٢، و

حكاه عنهم صاحب الجواهر فيها ١١٢: ٨.

(٢) مستند الشيعة ٣٥٦: ٤ و ٣٥٨.



فقال في كشفه - على ما حكى عنه -: الشرط الثالث: أن لا يكون هو أو حرؤه و لو جزئياً أو طليه ممّا يُعَدّ لباساً أو فيما يُعَدّ لباساً أو لُبساً - و لو مجاراً بالنسبة إلى الذهب - من الذهب؛ إذ لُبسه ليس على نحو لُبس الثياب؛ إذ لا يعرف ثوب مصوغ منه، فلبسه إمّا بالمزج أو التذهيب أو التحلي أو التريين بخاتم و نحوه<sup>(١)</sup>. انتهى.

و يمكن المناقشة فيه: بأن عدم تعارف نسج الثوب من الذهب لا يصنع قرينة لصرف الهي عن لبس الذهب و الصلاة فيه إلى إرادة ما يعمّ الممتزج و الممّوّء؛ لإمكان إرادة مثل السوار و الدمليج و الحلحال و الخاتم و نحوها ممّا يتحقّق معه اسم اللُبس عرفاً.

نعم، لا يبعد أن يقال: إنّ المنساق إلى الذهن من تفريع حرمة لبسه على لرجال في خبر<sup>(٢)</sup> النُميرِي على أن الله جعله في الدنيا زينة النساء: إرادة مطلق التحلي و التريين به و إن لم يتحقّق معه صدق اسم اللُبس حقيقةً، و لكنّه لا يخسر عن تأملي.

و كيف كن فلقول بالمنع مطلقاً إن لم يكن أقوى فلاريب في أنّه أحوط. نعم، لا ينبغي التأمل في قصور النواهي المتعلقة بلُبس الذهب عن شمول حلية السيف و نحوها ممّا لا يُعَدّ من حيث هو لباساً، و لا حلية للشخص أولاً و بلدات بل ثانياً و بالمرص، فلا يسعي الاستشكال فيه.

كما يؤيّد به بل يشهد له في خصوص حلية السيف خبر داؤد عن

(١) كُتِبَ العطاء ٢١٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٨: ١١٢-١١٣.

(٢) تقدّم تحريجه في ص ٣٤٥، الهامش (٢).

أبي عبد الله عليه السلام: «ليس بتحلية المصاحف و السيوف بالذهب و الفضة بأس»<sup>(١)</sup>.

و خبر عبد الله بن سنان: «ليس بتحلية السيف بأس بالذهب و الفضة»<sup>(٢)</sup>.

كما أنه لا بأس بشد الأسنان به.

كما يشهد له - مضافاً إلى الأصل بعد وضوح عدم صدق اسم النُّس عليه -

صحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أن أسنانه استرخت فشدها بالذهب<sup>(٣)</sup>

و في خبر عبد الله بن سنان - المروي عن مكارم الأخلاق للطبرسي - عن

أبي عبد الله عليه السلام [قال]: سألت عن الرجل ينقص سنّه أ يصلح له أن يشدها

بالذهب؟ و إن سقطت أ يصلح أن يجعل مكانها سنّ شاة؟ قل: «نعم إن شاء

لهيئتها بعد أن تكون ذكينة»<sup>(٤)</sup>.

و خبر الحلبي - المروي عنه أيضاً - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن

الثنية تنقص أ يصلح أن تشبك بالذهب و إن سقطت يجعل مكانها ثنية شاة؟ قال:

«نعم، إن شاء [يلضع مكانها ثنية شاة]»<sup>(٥)</sup> بعد أن تكون ذكينة»<sup>(٦)</sup>.

أقول: و لعل اشتراط الذكاة فيها بلحاظ ما يصاحبها بحسب العادة من

اللحم، و الله العالم.

**المسألة (الخامسة): الثوب المغصوب لا تجوز الصلاة فيه** بل و

(١) الكافي ٧/٤٧٥-٦، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ٣.

(٢) الكافي ٥/٤٧٥-٦، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ١.

(٣) الكافي ٣/٤٨٢-٤٨٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٤) مكارم الأخلاق، ٩٥، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

(٥) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «ليشدها» و ما أئتمناه من المصدر.

(٦) مكارم الأخلاق - ٩٥، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

لا تصح أيضاً، سائراً كان أم غيره على المشهور، بل عن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، و عن كثير منهم التصريح بعدم الفرق بين السائر وغيره<sup>(٢)</sup>. و حكى عن الفضل بن شاذان من قدماء أصحابنا - رضوان الله عليهم - القول بصحة الصلاة في المفصوب، لباساً كان أم مكاناً.

و الأصل في النسبة ما نقله عنه الكليني رحمته الله في الكافي في كتاب الطلاق، قال - في مقام الرد على المحالين في جواب من قاس صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج المعتدة أو إخراجها من بيت زوجها - ما هذا لفظه: وإنما قياس الخروج والإخراج كرجل دخل دار قوم بغير إذنهم فصلّى فيها، فهو عاصٍ في دخوله لدار، و صلاته جائزة؛ لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة؛ لأنه منهى عن ذلك، صلّى أو لم يصل، وكذلك لو أن رجلاً غصب ثوباً أو أخذه فلبسه بغير إذنه فصلّى فيه، وكانت صلاته جائزة، و كان عاصياً في لبسه ذلك الثوب؛ لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة؛ لأنه مهى عن ذلك، صلّى أو لم يصل، وكذلك لو أنه لبس ثوباً غير طاهر أو لم يطهر نفسه، أو لم يتوجه نحو القبلة، وكانت صلاته فاسدة غير جائزة؛ لأن ذلك من شرائط الصلاة و حدودها لا يجب إلا للصلاة، و

(١) مسائل المصريات ٢٠٥، المسألة ٨١، العدة ٦٦، تنكير الفقهاء ١٧٦:٢، المسألة ١٢٥، تحرير الأحكام ٣٠١، نهاية الأحكام ٣٧٨:٦، للكرى ٨٠:٢، و حكاه عنها الفاضل الاصبهاني في كشف النام ٢٢٣:٣

(٢) تحرير الأحكام ٣٠١، تنكير الفقهاء ٤٧٧:٢، المرقع ٥٥:٢ من المسألة ١٢٥، نهاية الأحكام ٣٧٨:١، البيان ١٢١، الدروس ١٥١:١، الموجز الحاوي (ص ٢٨٨ رسائل العشر) ٦٩، الجعفرية (ص ٢٨٨ رسائل المحقق الكركي) ١: ١٠٢، مجمع الفائدة والبرهان ٧٨:٢، و حكاه عنها الفاضل الاصبهاني في كشف النام ٢٢٣:٣، و العامل في محتاج الكرامة ١٥٧:٢

كذلك لو كذب في شهر رمضان وهو صائم بعد أن لا يخرج كذبه من الإيمان، لكان عاصياً في كذبه، وكان صومه جائزاً؛ لأنه مهي عن الكذب، صام أو أفطر، ولو ترك العزم على الصوم أو جامع، لكان صومه فاسداً باطلاً؛ لأن ذلك من شرائط الصوم و حدوده لا يجب إلا مع الصوم، وكذلك لو حج وهو عاق لوالديه و لم يحرح لغرمائه من حقوقهم، لكان عاصياً في ذلك، وكانت حجته جائزة؛ لأنه مهي عن ذلك، حج أو لم يحج، و لو ترك الإحرام أو جامع في إحرامه قبل الوقوف، لكانت حجته فاسدة غير جائزة؛ لأن ذلك من شرائط الحج و حدوده لا يجب إلا مع الحج و من أجل الحج، فكل ما كان واجباً قبل الفرض و بعده فليس ذلك من شرائط الفرض؛ لأن ذلك أتى على حده و الفرض جائز معه، فكل ما لم يجب إلا مع الفرض و من أجل ذلك الفرض، فإن ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض إلا بذلك على ما بيناه، و لكن القوم لا يعرفون و لا يميزون و يريدون أن يلبسوا الحق بالباطل<sup>(١)</sup>. انتهى.

و في الحدائق رشح هذا القول و بالغ في تشيده، و حكى عن المحدث الكاشاني الميل إليه، و نقل عن المجلسي أنه ما يظهر منه ميله إليه<sup>(٢)</sup>.

و عن المصنف رحمه الله في المعتمد التمهيد بين الناس و غيره، قال في محكي لمعسر ثم أعلم أنني لم أقف على نص عن أهل البيت عليه السلام بإبطال الصلاة، وإنما هو شيء ذهب إليه المشايخ الثلاثة من أتباعهم. و الأقرب أنه إن كان ستره العورة أو سجد عليه أو قام فوقه، كانت الصلاة باطلة؛ لأن جزء الصلاة يكون مهيئاً

(١) الكلام ٩٣٦-٩٥ (باب الفرق بين من طلق على غير السنه و بين المطلق).

(٢) الحدائق المصورة ١٠٤٧، و راجع: مفاتيح الشرائع ٩٩١، مفتاح ١١٢، و بحار الأنوار ٨٣ ٢٨٠.

عنه، و تبطل الصلاة بفواته، و أمّا لو لم يكن كذلك، لم تطل، و كان كلّيس حاتم معصوب<sup>(١)</sup>. انتهى.

و موقش فيه بأنّ ستر العورة ليس جزءاً من الصلاة، و إنّما هو من شروط صحتها، و لعلّه لدا عدل صاحب المدارك - مع موافقته للمصنّف رحمه الله فيما اختاره - عن التعبير بالجزئية إلى التعبير بالشرطية، فقال - بعد نقل كلام الأصحاب و حكمهم بالبطلان مطلقاً و احتجاجهم عليه و مناقشته في احتجاجهم بما ستمعه - ما هذا لعطله و المعتمد ما اختاره المصنّف رحمه الله في الاعتبار من بطلان الصلاة إن كان لثوب ساتراً للعورة؛ لتوجّه النهي إلى شرط العادة، فيفسد، و يبطل المشروط؛ لفواته، و كذا إن قام فوقه أو سجد عليه؛ لأنّ جزء الصلاة يكون منهيّاً عنه، و هو القيام و القعود؛ حيث إنّ نفس الكون منهيّاً عنه، أمّا لو يكرس كذلك لم يبطل؛ لتوجّه النهي إلى أمر خارج عن العبادة<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: و لدي يقتضيه التدبّر أنّ العدول عمّا ذكره المصنّف في مقدم الاستدلال بشأ من العملة و الخلط بين أحكام الجزء، و الشرط

بيان ذلك أنّ ستر العورة - الذي هو عبارة أخرى عن ثياب الساتر - هو من حدّ ذاته فعل من أفعال المكثف حدوثاً و بقاءً، موجب لاستحقاق لعقوب عنه، على تقدير كون الساتر مقصوباً؛ حيث إنّ ثنس المعصوب من أوضح أمور التصرف فيه المعلوم حرمة بالضرورة، فإن كان هذا الفعل - أي الستر من حيث

(١) المعبر ٩٢٢، و حكاه عنه الفاضل الاصمعي في كشف النشام ٢٢٤:٣، و صاحب الجواهر فيه

١٤٢:٨، و فيها: «خاتم من ذهب»

(٢) مدارك الأحكام ١٨٢-١٨١:٣

هو - معترفاً في ماهية الصلاة لكان حاله حال الركوع و السجود و القيام و نحوها في كونه معدوداً من أجزاء الصلاة، لا من الشرائط المعتبرة في صحتها؛ لأن الشرط هو الجزء العقلي الذي يتقيد به الماهية، و لا يريد بزيادته أجزاؤها، كالطهارة و الإسلام و نحو ذلك، فالستر على تقدير كونه بنفسه معترفاً في الصلاة لكات الصلاة مركبة من عدة أجزاء منها الستر، فمتى كان الستر مهياً عنه يكون ذلك موجباً لبطالان الصلاة؛ لما ستعرف من أن جزء العبادة لا يعقل أن يكون محرماً بالمعل.

و أما إن كان اعتباره في الصلاة لا من حيث كونه في حد ذاته فعلاً صادراً من المكلف، بل من حيث اشتراط الصلاة بصدورها من المكلف حال كونه مستوراً عورته، فيكون حينئذٍ من الشرائط، لكن الشرط في الحقيقة هو كونه مستوراً بعورة، لا فعل الستر من حيث هو، ففعل الستر من حيث هو خارج عن حقيقة الصلاة، فلا يؤثر حرمة في بطلانها؛ لأن النهي متعلق بامرٍ خارج.

النهم إلا أن يقال، إن شرطية التنستر حال الصلاة مستفادة من الأدلة الدالة على وجوب الستر في الصلاة، و هي منصرفة إلى الأفراد المباحة؛ إذ لا يتعلق التكليف بالمحرّم، و مقتضاه اشتراط الصلاة بوقوعها حال كون المصلي مستوراً عورته بساترٍ مباح

و لكن يتوجه عليه: مع الانصراف، فإن المساق من التكليف العيرية ليس إلا إرادة بيان الاشتراط، لا الحكم التكليفي كي يصرف إلى الأفراد المباحة، فليس الأمر بالستر إلا كالأمر بغسل الثوب و البدن في كون المقصود به بيان توقّف صحة الصلاة على ماهية الستر من حيث هي من غير التفاتٍ إلى خصوصيات الأفراد.

فظهر بما ذكرنا أن ما ذكره صاحب المدارك<sup>(١)</sup> في تقريب الاستدلال لبطلان الصلاة في لساتر المعصوب لا يحلو عن مناقشة، وإنما يتم هذا الدليل على تقدير كون فعل الستر من حيث هو مأخوذاً في فوam ماهية الصلاة، فهو حينئذٍ من أجزائها. لا من الشرائط، فكأن المصنّف رحمه الله نظر إلى ذلك في عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup> عن المعتبر حيث ساقه في سلك الأجزاء ولم يعدّه من الشرائط.

فما ذكره المصنّف رحمه الله في تقريب الاستدلال متين، ولكن يتوجّه عليه المناقشة المتقدمة<sup>(٣)</sup> من مع كون الستر من الأجزاء، بل هو من الشرائط؛ إذ لم يعتبره الشارع في ماهية الصلاة من حيث كونه فعلاً صادراً من المكلف، بل من حيث حصوله حالها، ولذا لا يعتبر فيه القصد والمباشرة ونحوها ممّا هو معتبر في أجزاء العبادة، فليتأمل.

و كيف كن فالأقوى عدم الفرق بين الساتر وغيره، والحق بطلان الصلاة الواقعة في المعصوب مطلقاً ولو في مثل خبط، كما صرح به بعض<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن الثياب التي لبسها المصلي؛ لأن الحركات الواقعة فيه الحاصلة بفعل الصلاة منهي عنها؛ لأنها تصرف في المعصوب، والنهي عن الحركات ينهي عن القيام والعود والركوع والسجود، وهو جزء الصلاة، فيفسد؛ لأن النهي في العبادة يقتضي الفساد، كما سنوضحه، فتكون الصلاة فاسدة؛ لفساد جرتها

(١) مدارك الأحكام ١٨٢٣

(٢) في ص ٣٥٢-٣٥٣

(٣) في ص ٣٥٣

(٤) الشهيد في الباز ١٢١

و في المدارك بعد أن نزل عن الأصحاب احتجاجهم لحكم بطلان  
بإدليل الحرور اعترض عليه بقوله: إن النهي إنما يتوخه إلى التصرف في  
المعصوب الذي هو لسه ابتداءً واستدامةً، وهو أمر خارج عن الحركات من  
حيث هي حركات، أعني القيام والقعود والسجود، فلا يكون النهي متولاً لجزء  
لصلاة ولا لشرطها، ومع ارتفاع النهي بتعريف البطلان<sup>(١)</sup> انتهى

و فيه: أن التصرف في المعصوب ليس منحصراً في نفسه كي يصح أن  
يقال: إن الحركات من حيث هي أمر وراء ثلث الثوب، فلا يتسرى النهي عنها إليها  
حتى يقتضي بطلان الصلاة، بل مطلق التقلبات الواردة عليه تصرف فيه، فنقله من  
مكان إلى مكان و تحريكه و لو بالمعرض كلثمه محرّم، فالحركة الركوعية - مثلاً -  
كما أنه يصدق عليها عنوان الركوع، كذلك يصدق عليها أنها نقل للمعصوب من  
مكان إلى مكان، فيتصادق على الفعل الشخصي الخارج عن عنوان العصب و  
الركوع، و حيث إن العصب محرّم على الإطلاق يمتنع أن يصير مصدقه عادةً،  
فيفسد الركوع

و المناقشة في سمية الحركة ركوعاً أو سجوداً أو قياماً؛ حيث إن هذه  
الأفعال بحسب الظاهر أسام للكون الحاصل عميق تلك الحركات، غير مجدبة،  
إلا على تقوى بعدم اعتبارها رأساً في ماهية الصلاة، وإنما هي من مقدمات  
لأفعال، وهو بإطلاقه ضعيف، كما سنعرفه إن شاء الله، فيتم ما ذكرناه إن لم يصدق  
على الحركات اسم الركوع أو السجود و نحوه حقيقةً، كما هو واضح



إن قلت: لا سلم أن الحركات بعضها هي مصداق الغصب، بل هي مقدمة لحصوله، فهو ليس حاتماً معصوباً فركع وسجد وإن حصل بركوعه وسجوده تصرف في ذلك الحاتم حيث يتغير وضعه وينقل من موضع إلى موضع ولكن النقل الوارد عليه حال الركوع فعلاً آخر ملزوم للحركة الركوعية يحصل من استصحابه للحاتم حال الحركة، لا أنه عين تلك الحركة، وليست الحركة عنه تامة له كي يقال بأن سبب الحرام أيضاً حرام، بل هو من أحرأ عنه، كما هو واضح

قلت: معايرة الفعلين إنما هي في التعقل، لا في الوجود الخارجي؛ فإن من نقل الحاتم من موضع إلى موضع لا يصدر منه فعل اختياري قابل لأن يتعلق به الحرمة الشرعية لا أمران. أحدهما: أخذ الخاتم بيده، والثاني حركة يده المشتبهة على الحاتم من هذا الموضع إلى ذلك الموضع. ومن الواضح أن اشتغال يده على الحاتم من حيث هو ليس نقلاً له، ضرورة أن نقله عبارة عن تحريكه من هذا المكان إلى ذلك المكان، وهو يحصل بحركة اليد المشتبهة عليه، فالحركة الخاصة - التي هي فعل واحد شخصي - كما أنها حركة لليد، كذلك تحريك للحاتم، فوضع اليد على الأرض للسجود وضع للحاتم أيضاً عليها حال سجوده، فكما يصدق عليه أنه حرء من الصلاة، كذلك يصدق عليه أنه تصرف في المعصوب.

إن قلت: نقل الحاتم عبارة عن حقه محركاً بالحركة التوسعية من المبدأ والمنتهى، وهو في حد ذاته فعل مستقل يحصل بأسباب، منها: تحريك اليد، كما في العرض، فتحريك اليد من أسباب النقل، لا عيه، فهو بمنزلة ما لو أثرت حركة يده في حركة الحاتم بالخاصية، كما لو فرض الحاتم أجنبياً عنه متحرك بحركته

على وجه لا تكون حركته سبباً تاماً له كي يعرضها الحرمة من هذه الجهة، بل شرط أن تكون الحركة مقرونة بإمساك شيء في يده مثلاً، فجعل الخاتم متحركاً بنفسه حرام مستقلاً لا دخل له بحركة اليد من حيث هي.

قلت: هذا إن تم فإنما هو في الحركة المستقلة العارضة للمعصوب بواسطة الحركات التي هي أجزاء الصلاة، وأما الحركة التبعية العارضة له من حركات لصلاة فلا؛ فإن هذه الحركة ليست قائمة بنفس المعصوب من حيث هي كي يقال: إنها مسببة من حركات المصلي، بل هي حركة واحدة قائمة بالمصلي أولاً وبالذات، وبما تلبس به ثانياً والعرض، كحركة ما هي السفينة تبعاً لحركة السفينة، فلو كان ما في السفينة مقصوداً، لا يجوز نقلها وإن كانت هي نفسها مباحة؛ لأن نقلها بعينه نقل للمعصوب، لا أنه سبب لنقله.

نعم، قد يكون نقل السفينة مؤثراً في حدوث حركة مستقلة في المعصوب، فهي تصرف آخر غير التصرف التبعي، ناشئ من التصرف في السفينة، لا عيه، ولا كلام لنا في الحركات المستقلة العارضة للمعصوب بواسطة أفعال الصلاة؛ فإنها قد لا تؤثر في بطلانها، وإنما الكلام في الحركات اللاحقة لها تبعاً للأفعال، كوضع الخاتم على الأرض - هي المثال المتقدم - تبعاً لوضع يده عليها للسجود، فإنه متحد مع وضع اليد في الوجود الخارجي، فالعمل الخارجي الشخصي من حيث كونه تحويلاً لمال الغير من مكان إلى مكان ووضعاً له على الأرض محرم، ولا يعقل أن يتصف بالوجوب و يصبح جزءاً من العبادة.

وما يقال من أن الممتنع إنما هو صيرورة الشيء عبادة فيما إذا اتحدت جهتا الحرمة والوجوب، بخلاف مثل المقام، فكلام ظاهري قد تقرّر بطلانه في

## الأصول.

و قد يستدل أيضاً لبطلان الصلاة في المفسوب. بأنه مأمور بإدائه المفسوب ورده إلى مالكه، فإذا افتقر إلى فعل كثير، كان مضاداً للصلاة، و الأمر بالشئ يقتضي النهي عن ضده أو عدم الأمر بضده، فيفسد.

و فيه: ما تقرّر في محله من أنّ الأمر بالشئ لا يقتضي حرمة ضده و لا فساد.

هذ، مع أنه إن تمّ هذا الدليل، فالمسبة بينه و بين المدعى عموم من وجه، كما هو واضح.

و استدّل له أيضاً: بما رواه في الوسائل عن كتاب تحف العقول للحسن بن علي بن شعبة مرسلًا، و عن كتاب بشارة المصطفى للطبري مسنداً عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل، قال: «يا كميل انظر فيما تصني و على ما تصلي إن لم يكن من وجهه وجهه فلا قول»<sup>(١)</sup>

و عن الصدوق مرسلًا قال: قال الصادق عليه السلام: «لو أن الناس أخذوا ما أمرهم الله فأنفقوه فيما نهاهم عنه، ما قبله منهم، و لو أخذوا ما نهاهم الله عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله به، ما قبله منهم حتى يأخذوه من حقّ و ينفقوه في حقّ»<sup>(٢)</sup>.  
و عن الكليني مستنداً نحوه<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل، الباب ٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٢، و راجع: تحف العقول، ١٧٤، و بشارة المصطفى: ٥٧.

(٢) المعية ٢/١٢١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب مكان المصلي، ح ١

(٣) الكافي ٤/٣٢٤، و فيه كما في الوسائل، الباب ٢ من أبواب مكان المصلي، دليل ح ١ مثله

و قد ناقش في الخرس. بضعف السند، مع ما في ثانيهما من قصور  
إدلالة، و شتار مضمومهما بين الأصحاب لا يصلح جابراً لصعقهما مع عدم  
اعتمادهم عليهما في الفتوى.

نعم، لو لا قصور ثانيهما من حيث الدلالة، لأمكن الالتزام باعتباره من حيث  
لسند، ولكنه قاصر الدلالة؛ فإن إنباق المهيّ عنه في المأمور به لا يتناول مثل لبس  
المعصوب في الصلاة، فإنه لا يطلق عليه اسم الإنفاق. مع أنه لو سُمّ إطلاق اسم  
الإنفاق على لبس الثوب للصلاة بناءً على صحة إطلاقه على صرف لمسعة،  
فمقتضاه ليس إلا عدم حوار التقرب بنفس اللبس، و عدم وقوعه من حيث هو  
عادةً، و هو لا يقتضي فساد الصلاة، كما طهر وجهه أفعاً.

الهمّ الآن يقال في تقريب الاستدلال إن الرواية وإن لا تدلّ بمطوقها إلا  
على أن الإنفاق في المحرّم أو بالمحرّم - بأن يصرف ماله الحلال في المعصية أو  
المال الحرام في طاعة الله من تعبير المشاهد و المساحد و صلة الرحم و نحوها -  
لا يقع عادةً، فلا نعمَ مثل ما نحن فيه، و لكن يستعاد منها من سوق التعبير و لو  
بصيغة المساسات المعروسة في الذهبي. أن المراد بها أنه لا يقطع الله من حيث  
يعصى، فيستعاد منها بهذا التقريب بطلان الصلاة المتّحدة مع المعصية، فليتأمل.

تنبيه: لو جهل عصبية الثوب أو سببها فصلّي فيه، مصت صلاته  
و كذا، لو اضطرّ إلى التصرف في المعصوب أو أكره عليه و لم تكن صلاته  
موجبةً لزيادة تصرفٍ عما سوّغته الضرورة.

و هكذا الكلام في كلّ شرطٍ نشأت شرطيته من تكليفٍ آخر، ككون الفعل  
المؤتي به عادةً غير مضرّ بحاله ضرراً لا يجوز تحمّله، أو غير منافي للتقية، أو نحو

ذلك، فإن مرجع هذا النحو من الشرائط إلى مانعية الجهات العارضة لبعض عن صحته و وقوعه عادة؛ لكونها موجهة لاندراج الفرد الحارحي في الموضوع المحرم، فيقبح طئه بحكم العقل، فمن هنا ينشأ الاشتراط، فهو يدور مدار قبح الطلب، و ذلك منمّوع على صلاحية الجهات العارضة لتأثير في قبح الفعل و المراجعة لما فيه من المصلحة المقتضية لحسن طلبه، وهي لا تصلح لذلك إلا مع ائتمد و الالتفات، لأنه متى لم يلتفت إلى جهاته المقبحة له أو لم تكن اختيارية له لا يتصف فعله من حيث صدوره به إلا بالحس؛ لأن الأفعال الاختيارية الصادرة من المكلف إنما يعرضها الحس و القبح بلحاظ جهاتها المقصودة و عيوبها الاختيارية، فالصلاة الصادرة ممن لا يعلم بعصية ثوبه و يرغم بإباحته لا تكون إلا حسنة، فيحسن طلبها، و يجتزئ بها في مقام الامثال.

لا يقال: إن المصاديق التي ينحقق بها المساوئ المحرمة مشتملة على مفسدة قاهرة، وإلا لحاز فعلها مع ائتمد و الالتفات أيضاً والمفروض أنه لا يحوز، فالصلاة الواقعة في المعصوب معدتها فائقة على مصلحتها، فكيف يأمر بها الشارع الحكيم؟ مع أن أحكامه لديها منوطة بالمصالح و المفسدات النفس الامرية. لا نقول: إنما يقبح أن يأمر الحكيم بما فيه مفسدة قاهرة إذا كان أمره موجهاً للوقوع في تلك المفسدة، و أمّا إذا كان وقوعه فيها مسبباً عن سبب آخر يعذر فيه المكلف و لا يتصف فعله من حيث صدوره منه بالقبح، فلا مانع من الأمر بإيقاعه على بعض الوجوه المحسنة له، كما لو شرب الخمر برغم أنه ماء، فإنه لا يقبح على الشارع أن يأمره بأن يراعى في فعله الآداب الموطّعة في الشرب، بل قد يجب ذلك بناءً على قاعدة اللطف، وكذلك لا مانع من أن يكلف بعض

الصلاة من ارتكب العصب بسبب خارج عن اختياره، فكما أن ما في فعله من المعسدة الذاتية لا يؤثر لدى العقلة عنه في رفع ما في فعله من الحسن، فكذلك لا يصلح مانعاً عن الأمر به بلحاظ ما فيه من المصلحة

لا يقال: إن مقتضى الجمع بين إطلاقات الأمر بالصلاة والهي عن العصب تقييد الصلاة بالمأمور بها بكونها في غير المعصوب، وليس العلم والجهل مأخوذ في موضوع شيء من الأدلة، فالصلاة التي يتحقق بها العصب عبر مرادة من إطلاقات الأوامر، سواء علم المكلف بالعصية أم جهلها، فلا تصح لأننا نقول: الحاكم بالتقييد العقل، وهو لا يحكم بتقييد متعلق الأمر - أي الصلاة - بوقوعها في غير المعصوب إلا على تقدير صلاحية العصية للتأثير في قبح الصلاة، وإلا فهي في حد ذاتها محبوبة عند الشارع ومقصودة بأمره بحسب ما يقتضيه إطلاق طلبه.

ولتمام الكلام فيما يتعلق بالمقام من النقص والإبرام مقام آخر، وقد تقدم شطر من الكلام فيه في مبحث عمل الأموات عند التكلم في تعييل الخنثى، وكذا في باب التيمم عند التكلم في صحة الوضوء في الموارد التي يحرم عليه فعله، فراجع<sup>(١)</sup>.

وقد ظهر بما ذكرناه أن المعيار في صحة الصلاة الواقعة في المعصوب وصادها كون العصية مؤثرة في انصاف العمل الخارجي - الذي قصد به الصلاة من حيث صدوره من المكلف - بالفتح بحيث تصح المؤاخذه عليه، وهذا إنما هو مع

(١) ج ٥، ص ١٠٣ وما بعدها، وج ٦، ص ١٥٢ وما بعدها.

لعمد، و يدحق به جاهل الحكم و ناسيه؛ لما تقرر في محله من أنهما بمرلة العمد في انصاف فعلهما بالقبح و صحة المواخذة عليه، فلا يقع عبادة.  
و لكن هذا فيما إذا كان الجهل أو السيان عن تقصير، و إلا فهو كجاهل الموضوع، الذي قد عرفت أنه معذور.

و ربما ألحق بعض<sup>(١)</sup> ناسي الموضوع أيضاً بالعمد؛ نظراً إلى أن المصلي في ثوب مغموب بمرلة ما لو صلى عارياً؛ لأن هذا الشر وجوده كعدمه، و أنه مفترط بالنسيان؛ لأنه قادر على التكرار الموجب للتذكار، و أنه لما علم كان حكمه الممع من الصلاة، و الأصل بقاؤه، و لم يعلم زواله بالسيان.

**أقول:** مقتضى الوجه الأول و الثالث: بطلان صلاة ناسي الغصبة مطلقاً من غير فرق بين أن يكون هو الغاصب الذي تنجز عليه التكليف برّد المغموب إلى مالكه حال تذكره، و بين غيره، و أمّا الوجه الثاني فهو إن تم ففي حق الغاصب الذي تنجز في حقه الأمر بالرد، كما لا يخفى

و كيف كان فيرد على الأول - مع اختصاصه بالسائر، و انتقاضه بصورة الجهل، و الغص عما يتناه سابقاً من أن الشرط في الصلاة هو التستر، لا التستر، فتظهيره على العاري قياس مع الفارق - ما عرفته في صدر المسح من الفرق بين الشرائط المتأصلة المعتبرة في قوام ماهية الصلاة من حيث هي، و الشرائط المترعة من تكاليف مستقلة، كما فيما نحن فيه، فتختص الشرطية في هذا القسم بصورة تنجز ذلك التكليف، و حيث لا تكليف مع الجهل و السيان فلا شرطية،

(١) كالعلامة الحلبي في قواعد الأحكام ١: ٢٧، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٢: ٥٤٨، و ابن مهاد الحلبي في الموجز المطوي (صمن الرسائل العشر) ٦٩.

فالتستر بالمغصوب لدى الجهل بعصبيته أو نسيانها ليس إلا كالتستر بالمباح في كونه محضاً لشرط الصلاة، فلا يكون بمنزلة العدم.

هذا، مع أن في إعادة الصلاة مع الإخلال بالستر نسياناً نظراً بل معاً، كما ستعرفه في محله إن شاء الله.

### و على الثاني

أولاً: أن السبان قد يصدر مع الغفلة عن أن ترك التكرار يوجبه، ولا يكون تركه مقدوراً له، بل ربما يصدر مع شدة الاهتمام بالحفظ، كما يشاهده بالوجدان في كثير من الأشياء التي نهتم بحفظها<sup>(١)</sup>، فلا يتحقق التعرّيط.

و ثانياً: أن قدرته على التكرار الموجب للحفظ إنما يجعله بمنزلة لعامد إذ وجب عليه ذلك و لم يكن معدوراً في تركه، و ليس الأمر كذلك، كما يشهد له حديث «رفع القلم»<sup>(٢)</sup> و غيره، فليس حال الناسي المقصر إلا كحال الجاهل المقصر الذي لم يقل أحد بكونه كالعامد في الشبهات الموضوعية.

نعم، لو علم من حاله بأنه لو لم يتحفظ يقع لا محالة في ارتكاب المغصوب نسياناً، أمكن الالتزام بكونه كالعامد، كما أنه يمكن الالتزام بذلك في الجاهل أيضاً إذا علم من حاله أنه إن لم يحص يرتكب العصب أحياناً، فليتأمل و على الثالث: ما عرفت من أن المنع عن الصلاة في المغصوب كن لعبة غير مقتضية له إلا مع العلم و الالتفات، فتعديته إلى حال السبان قياس مع العارق هذا، مع أن الحاكم بالمنع مع العلم هو العقل، و قد تقرّر في محله أن

(١) في الصح الحقة و المحرّبة «محطه» و المشب هو الصحيح

(٢) التوحيد: ٢٤/٣٥٣، الحصول: ٩٤١٧، الوسائل، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، ح ١



الاستصحاب لا يجري في الأحكام المستندة إلى العقل، فليتأمل  
ثم إنه قد حكى عن بعض التفصيل بين الوقت و خارجه، فأوجب على  
الباسي الإعادة في الوقت، لا في خارجه<sup>(١)</sup>.

أما لأوّل. فلما عرفت في تقرير مستند القول المتقدم  
و أما الثاني فلأن القضاء بأمر جديد، و هو مفقود  
و فيه: ما تقرّر غير مرّة من أن القضاء و إن كان بأمر جديد ولكنه قد صدر  
الأمر به من الشارع لمن لم يأت بالفرائض في وقتها، فالمأني به في الوقت إن كان  
صلاة صحيحة فلا مقتضي لإعادتها، و إلا وجب تداركها وقتاً و خارجاً، كما في  
سائر الموارد المحكوم فيها بطلان الصلاة لأجل الإحلال بشي من أجزائها و  
شرائطها، فهذا القول أضعف من القول بالإعادة مطلقاً، و الله العالم

(و لو أذن صاحبه لغير الغاصب أو له) في الصلاة فيه (جازت الصلاة  
فيه) و إن لم يكن المالك راضياً بأصل استيلاء الغير على ماله و لو في حال  
الصلاة، فتصح الصلاة حيث لا يكونها بإذن المالك (مع تحقق الغصبية) حيث إن  
المفروض عدم رضا المالك بأصل الإمساك و استيلاء الغير على ماله، و لا مضافة  
بين الأمرين؛ إذ ربما يكون الإنسان كارهاً لاستقلال الغير على ماله و راضياً  
بتصرف خاص على تقدير حصول هذا المكروه على سبيل الترتب

(و لو أذن) في الصلاة (مطلقاً، جاز) فعلها (لغير الغاصب) و أم  
العاصب فلايجوز له ذلك، لأن إطلاق الإذن منصرف عنه (على الظاهر) بد

(١) مختلف الشيعة ١١٠٢-١١١، المسألة ٥٠، الدروس ١٥١٦، الذكري ٤٩٣، و حكاه عنها العاصي

لا يتبادر عرفاً من الإذن المطلق بل العام أيضاً شموله للعاصد.

**المسألة (السادسة): لا تجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم** ممّا لا ساق له **(كالشمشك)** - بصمّ الأولين و سكون الثالث و قيل: بصمّ الأزل و كسر الثاني<sup>(١)</sup> - على ما صرح به جملة من المتقدمين، كالشيخين في المقسعة و النهاية، و ابن الزراح و سلار و الفاضلين<sup>(٢)</sup> على ما حكى<sup>(٣)</sup> عنهم. و عن بعض نسبه إلى أكثر القدماء<sup>(٤)</sup>. و عن آخر إلى كبار الأصحاب<sup>(٥)</sup>. و عن المسالك و الروضة إلى المشهور<sup>(٦)</sup>.

ولكن قد يناقش في النسبة بأن المحكي<sup>(٧)</sup> عن جملهم أنهم قالوا: لا تجوز الصلاة في الشمشك و النعل السندي، فلمّنه لخصوصيّة فيهما، كعدم التمكن معهما من وضع الأصابع على الأرض، أو لورود الحصى فيهما، أو غير ذلك، لا لكونهما من مصاديق الحكم الكلّي المربور في المتن، كما ظنّه الفاضلان و غيرهما ممّن نسب إليهم التعميم.

و كيف كان فتحقيق السبب يحتاج إلى مزيد تنق

(١) قاله الشهيد الثاني في روض الجنان ٥٧٤:٢، و المعالي في مدارك الأحكام ١٨٣:٣

(٢) المقسعة ١٥٣، النهاية ٩٨، المهذب ٧٥٠:١، المراسم ٦٥، المعبر ٩٣:٢، إرشاد الأذهان ٢٤٧:١.

تذكرة الفقهاء ٤٩٨:٢، المسألة ١٣٣، قواعد الأحكام ٢٨:١

(٣) الحاكي عنهم هو المجلسي في بحار الأنوار ٢٧٤ ٨٣، و كذا البحراني في الحدائق الناصرة

١٦٠:٧-١٦١

(٤) معانيع الشرائع ١١١:١، مفتاح ١٢٦، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٨ ١٥٣

(٥) جامع المقاصد ١٠٦:٢، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٨ ١٥٣

(٦) مسالك لأهمام ١٦٥:١، الروضة البهية ٥٢٩ ١، و حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٨ ١٥٣

(٧) الحاكي هو الناصب الاصبهاني في كشف الكتام ٢٥٤:٣.

و حكى<sup>(١)</sup> عن أكثر المتأخرين القول بالكراهة مع تخصيص بعضهم<sup>(٢)</sup> إياها بالشمشك و النعل السندي، فلم يقل بالكراهة أيضاً فيما عداهما.

و عن غير واحد التصريح بالجواز<sup>(٣)</sup> من غير تعرض للكراهة.

احتج في محكي المعتبر<sup>(٤)</sup> للقول بالحرمة: بفعل النبي ﷺ و عمل الصحابة و التابعين؛ فإنهم لم يصلوا في هذا النوع.

و نوقش<sup>(٥)</sup> فيه. بأنه شهادة على نفي غير محصور، فلا تُسمع، و لو سلم فلعله لعدم تعارفه عندهم، مع أنه لو تم هذا الاستدلال للزم حرمة الصلاة في كل ما لم يصل فيه النبي ﷺ، و هي كما ترى.

و ربما يستدل له: بما نقل عن ابن حمرة و غيره<sup>(٦)</sup> من أنه قال: «و روي أن الصلاة محظورة في النعل السندي و الشمشك»<sup>(٧)</sup> بدعوى انجبار ضعفه بفتوى القدماء.

(١) الحاكي هو البحراني في المحقائق الناضرة ١٦١:٧.

(٢) الشيخ الطوسي في المبسوط ٨٢:١، و ابن حمزة في الوسيلة ٨٨، و الكيلاني في إصباح الشيعة ٦٤.

(٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٠١:٢، كفاية الأحكام ١٦٠، بحار الأنوار ٢٧٤:٨٣، و حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٨١:٢.

(٤) المعتمد ٩٣:٢، و الحاكي عنه هو العاملي في ملوك الأحكام ١٨٤-١٨٣:٢.

(٥) المناقش هو العاملي في ملوك الأحكام ١٨٤:٣.

(٦) الطاهر أن لفظ هو غيره رائد؛ حيث لم تنقل الرسالة المربورة - حسب تنبها - عن غير ابن حمرة، ملاحظ.

(٧) الوسيلة ٨٨، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي، ج ٧.

و فيه: أن فتوى القدماء بمثل هذا الحكم التعبدى و إن كنت قد نورت  
الضّر بل لوثوق بوصول رواية إليهم دالة على المنع عن الصلاة فيهما ولكن  
يحتمل أن يكون ذلك لخصوصية فيهما مقتضية للمنع عنهما بالخصوص.

و كيف كان فالاعتماد على مثل هذه المراسيل التي لم يتحقق موضوعها في  
غاية الإشكال، خصوصاً مع إمكان الخدشة في دلالتها بما ذكر

و أضعف من ذلك. الاستدلال له بخبر سيف بن عميرة: «لا يصلى على  
جذرة حذاء»<sup>(١)</sup> فإن صلاتها أوسع من غيرها.

و فيه: أن الأوسعية تعدي لو قلنا بمفاد الخبر في مورد، و ستعرف في  
محلّه - إن شاء الله - خلافاً.

هذه، مع أن الحذاء بحسب الطاهر أعمّ ممّا يترّظهر القدم، بل هي مجمع  
البحرين<sup>(٢)</sup> تفسيره بالنعل الذي دلّ على جواز الصلاة فيه أخبار مستفيضة، بل  
يظهر من جملة منها استحبابه، كما سيأتي، فالأظهر هو القول بالجواز؛ للأصل.

و ربما يستدلّ له أيضاً بالتوقيع المروي عن الاحتجاج و غيره: أن محمد  
ابن عبد الله بن جعفر الحميري كتب إلى صاحب الزمان - عجل الله فرجه - يسأله  
هل يجوز لرجل أن يصلى و في رجليه بطيخ لا يعطى الكعيس، أم لا يجوز؟  
فكتب في الجواب، «جائز». و سأله عن ثبس النعل المعطون<sup>(٣)</sup>، فإن بعض أصحابها

(١) الكافي ٢/١٧٦٣، التهذيب ٤٩١/٢٠٦٣، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب صلاة العزاة، ح ١.

(٢) مجمع البحرين ١٩٧١: ح ٤.

(٣) عطى الحدد و أعطى وضع في الدبّاع و ترك فأفسد و أنس. القاموس المحيط ٢٤٨: ١.

بذكر أن نُسبه كريبه، فكتب في الجواب: «جائز لا بأس منه»<sup>(١)</sup> بناءً على إرادة العظمين من الكعبيين فيه، بل و على إرادة قبة القدم منه إن قلنا بأن موضوع البحث ما يعم مثل الفرص كما فهمه بعض<sup>(٢)</sup> وإن كان خلاف ظاهر كلماتهم.

و تضيق - على ما فسره غير واحد<sup>(٣)</sup> - هو رأس الخُف فلا ساق

و ربما يستشعر من كلام السائل أن هذا الفرع بعنوانه العام - أي الصلاة فيما لا ساق له مما يستر ظهر القدم - كان محلاً للكلام من الصدر الأول، و أن عرض السائل من سؤاله معرفة حكم هذا الفرع، فعلى هذا يكون الجواب نصاً في المدعى. و لعل العمل المعطون الذي وقع عنه السؤال ثابياً هو أيضاً كان من مصاديق ما هو موضوع البحث، والله العالم.

حجة الفائلين بالكراهة: الخروج عن شبهة الخلاف، و المرسلة المتقدمة<sup>(٤)</sup> بعد البناء على المسامحة.

أقول: أما الخروج عن شبهة الخلاف فلا يثبت الكراهة، بل هو أمر راجع من باب حسن الاحتياط.

و أما المرسلة: فلا بأس بالاستشهاد بها للكراهة من باب المسامحة، ولكن في موردها، أي الشمشك و النعل السدي.

(١) الاحتجاج ٤٨٤-٤٨٥، القية - للطوسي ٢٣٤-٢٣٥، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي، ج ٤.

(٢) المحقق الكركمي في حاشية الإرشاد (مخطوط) على ما في جواهر الكلام ٨ ١٥٤.

(٣) كالغيرور بادي في القاموس المحيط ٢٥١-١.

(٤) في ص ٣٦٧

و يمكن الاستناد في التعميم إلى فتوى القدماء بناءً على المسامحة لو قلنا بشمول دليلها لمثل ذلك، كما ليس بالبعيد، والله العالم.

(و تجوز) بلاكراهية (فيما له ساق كالخُفّ والجورب) بلاخلاف فيه ولا إشكال، بل في الجواهر: إجماعاً بقسميه ونصوصاً<sup>(١)</sup>.

و المراد بذي الساق - على ما في المدارك وغيره<sup>(٢)</sup> - الساتر لشيء منه وإن قل كالخُفّ ونحوه، و يكفي في ذلك أن يغطّي الكعبين، أي العظمين الواقعين في طرف الساق، كما يشير إليه التوقيع المتقدم<sup>(٣)</sup> الذي يعلب على الظن وروده فيما هو موضوع البحث، فالعبرة بحسب الظاهر على حصول التغطية بالعمل، لا مجرد وضعه على أن يكون له ساق، مع احتمال، فيكفي بناءً على هذا الاحتمال كونه من حيث هو ذا ساق وإن لبسه من لا يغطّي به بعض ساقه، وأولى بالجواز ما إذا كان عدم التغطية لمعارض من كفّ ونحوه، كما أن مقتضى الاحتمال المربوب المنع أو الكراهة فيما لا يكون له ساق بحسب وضعه لمن يغطّي بعض ساقه لصغر قدمه، وهو لا يخلو عن بُعد، والله العالم.

(و تستحب في النعل المريّة) كما يشهد له أخبار مستفيضة:

مثل: ما عن الصدوق في الفقيه، والشيخ في التهذيب - في الصحيح - عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهرة، فإن ذلك من السنة» لكن في التهذيب: «فإنه يقال: ذلك من

(١) جواهر الكلام ٨: ١٥٧.

(٢) مدارك الأحكام ٣: ١٨٣، جواهر الكلام ٨: ١٥٧.

(٣) في ص ٣٦٨.

السنة<sup>(١)</sup>.

و صحيحة معاوية بن عمار، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي في عبية غير مرة، ولم أره ينزعها قط<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة علي بن مهزيار، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى حين رالت الشمس يوم التروية ست ركعات حلف المقام و عليه بعلاه لم ينزعها<sup>(٣)</sup>.  
و خبر عبد الله بن المغيرة، قال: «إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهرة فإن ذلك من السنة»<sup>(٤)</sup>.

و رواية محمد بن الحسين عن بعض الطالبيين يُلقب برأس المذري، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «أفصل موضع القدمين للصلاة النعلان»<sup>(٥)</sup>.  
و عن كتاب العلل - في الصحيح أو الحسن - قال: «و كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أقيمت للصلاة لس نعليه و صلى فيهما»<sup>(٦)</sup>.

و هذه الروايات كما تراها مطلقة، ولكن أصحاب حملوها على النعل العربيّة، فلم يله لكونها الفرد المتعارف الذي يصرف إليه الإطلاق.  
و عن المدارك و غيره التعميم<sup>(٧)</sup>. و هو أوفق بظاهر اللفظ و أنسب بما يقتضيه

(١) الفقيه ١/٣٥٨، التهذيب ٢/٢٣٣-٩١٩، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٢) التهذيب ٢/٢٣٣-٩١٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٣) التهذيب ٢/٢٣٣-٩١٨، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.

(٤) التهذيب ٢/٢٣٣-٩١٧، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٧.

(٥) الكافي ١/٤٨٩، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، ح ٩.

(٦) علل الشرائع ٣٣٦ (الباب ٣٣) ح ١، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٧) مدارك الأحكام ٣/١٨٥، بحار الأنوار ٨٣/٢٧٥، و حكاية عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢/١٨٢.

التامع في أدلة السنن، والله العالم.

**المسألة (السابعة: كل ما عدا ما ذكرناه) من الذهب والحرير وأحراء ما لا يؤكل لحمه والمعصوب (تصح الصلاة فيه بشرط أن يكون مملوكاً) عيأ ومفع، أو منعة، غير ممنوع من التصرف برهني ونحوه (أو مأذوناً فيه) فلا تصح الصلاة في المقبوض بالسوم الفاسد ونحوه مما لا يندرج عرفاً في موضوع العصب ولكنه بحكمه شرعاً ما لم يلحقه إذن المالك، أي طيب نفسه بالتصرف وإن لم يكن ثمة إذن؛ إذ العبارة نصاً وفتوى برضا المالك، لا اللفظ، وإنما يعول على لفظ الدال عليه من الإذن ونحوه من باب الكاشفة، لا من حيث هو تعبداً، بل يكفي في ذلك رضاء تقديراً بمعنى أنه لو علم بذلك لرخصي به، بلا إشكال فيه ولا تأمل، كما يشهد لذلك السيرة القطعية، وسيأتي لذلك مزيد توضيح وتحقيق في المكان إن شاء الله.**

**(و أن يكون طاهراً، وقد بينا) تعاماً للمصنف عليه السلام (حكم) الصلاة في (الثوب النجس) مشروحاً مفصلاً في كتاب الطهارة<sup>(١)</sup>، فلا يطيل بالإعادة**  
**(و يجوز للرجل أن يصلي في ثوب واحد) سائر للمورة بلا خلاف فيه، بل إجماعاً، كما ادّعاه بعض<sup>(٢)</sup>.**

**و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - الأحبار المستقيمة.**

**كصحيحة عبيد بن زرارة عن أبيه، قال. صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في ثوب**

(١) راجع ج ٨، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) للعالم في مفاركة الأحكام ١٨٦٣



واحد<sup>(١)</sup>

و صحيحة ريار بن سوقة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا بأس أن يصلي أحدكم في اثوب الواحد و أززاره محلولة، إن دين محمد ﷺ حنيف»<sup>(٢)</sup>

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٣)</sup>، قال: سألت عن الرجل يصلي في قميص واحد أو قباء طاق أو قباء محشو و ليس عليه إزار، فقال: «إذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل المرج فلا بأس، و الثوب الواحد يتوشع به و السراويل كل ذلك لا بأس به» و قال: «إذا لس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحته الأخرى، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى في إزار واحد ليس به واسع قد عقده على عنقه، فقلت له: ماترى للرجل يصلي في قميص واحد؟ فقال: «إذا كان كثيفاً فلا بأس به، و المرأة تصلي في الدرع و المقنعة إذا كان الدرع كثيفاً» يعني إذا كان ستيراً، قلت: رحمك الله، الأمة تغطي رأسها إذا صلت؟ فقال: «ليس على الأمة قناع»<sup>(٥)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه.

(١) التهذيب ٢١٦٢/٨٤٨، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٦

(٢) الكافي ٣/٣٩٥، المقية ١/١٧٤، التهذيب ٢١٦٢/٨٤٥، و ٣٥٧/١٤٧٧، لاستبصار

١٤٩٢/٣٩٢٠، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلي، ج ١

(٣) في الكافي و الوسائل نقلاً عنه عن أحدهما عليه السلام و ما في المتن كما في التهذيب

(٤) الكافي ١/٣٩٣، و في التهذيب ٢١٦٢/٨٥٢ نحوه، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٢.

(٥) الكافي ٣/٣٩٤، التهذيب ٢١٧-٢/٨٥٥، الوسائل، الأبواب ٢٢ و ١٨ و ٢٩ من أبواب لباس المصلي، ج ١ و ٧ و ١

و ما في بعضها من الأمر بوضع شئ على عاتقه إذا لئس السراويل - كصحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة<sup>(١)</sup> و غيرها - محمول على الاستحباب، كما سنعرفه عند التكلم فيما يجب ستره إن شاء الله.

و يشترط في الثوب الذي يصلّي فيه إذا كان واحداً أن يكون ساتراً للغورة، كما دلّت عليه صحيحتا محمد بن مسلم، المتقدمتان<sup>(٢)</sup>، و غيرهما ممّا دلّ على وجوب الستر في الصلاة.

و أمّا إذا تعدّدت الثياب فلا يشترط ذلك في شئ منها، بل يكفي حصول الستر بمجموعها و إن كان كلّ واحد منها بانفراده غير ساتراً، بلا خلاف في ذلك على الظاهر و إن كان قد يوهمه ما حكى عن المصنعة من أنّه قال: لا تجوز لصلاة في قميص شَفّ لرقّته حتى يكون تحته غيره كالمنزر و السراويل أو قميص سواء غير شفاف<sup>(٣)</sup>. ولكنّ العال على الفنّ أنّه لم يقصد الاشتراط بحيث لا يحور على تقدير حصول الستر بهما معاً، و إلّا فصعب محجوج بأنّه لا يساعد عليه شئ من الأدلة.

و هل يكفي في حصول الستر - المعتر في الصلاة - كونه مانعاً عن الاطلاع على لون البشرة و ما هي عليه من بياض أو سواد أو حمرة و نحوها، أم لا يكفي ذلك، بل يعتر امتتار حجمها أيضاً؟ قولان، حكى أولهما عن العاضلين و أكثر

(١ و ٢) في ص ٣٧٣

(٣) المصنعة: ١٥٠، و حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١٥٩: ٨.

المتأخرين<sup>(١)</sup>؛ للأصل، و حصول الستر عرفاً.

و استدلل له أيضاً بقول أبي جعفر عليه السلام - في خبر عبيد الله الواقفي<sup>(٢)</sup> - «كَلَّا  
بِالسُّورَةِ سِتْرَةٌ» جواباً لمس قال حين طلى النورة: رأيت الذي تكره<sup>(٣)</sup>.

و يوقش، أمّا في الأصل: فبأنّه إنّما يجري إذا كان الصلاة اسماً لمصنوع  
الأركان، لا بخصوص الصحيحة منها، كما قال به بعض<sup>(٤)</sup> الفقهاء؛ إذ على هذا لقول  
يشكل جريان الأصل، و ثبوت كونها اسماً لمجرد الأركان ربما لا يحلو عن  
الإشكال.

و أمّا في دعوى حصول الستر: فبأنّ الحاصل هو ستر اللون دون ستر  
الحجم، حيث إنّ حسّ البصر يقع على نفس الشرة من خلال الثوب، وإلا لامتنع  
رؤية حجمها، فهي ليست مستورة على الإطلاق، والذي يجب نصّاً و تنويّاً إنّما  
هو الستر مطلقاً، لا الستر في الجملة، و عند ظهور الحجم لا يقال في العرف إنّ  
ستر عورته، بمصداق الإطلاق.

و أمّا في خبر النورة: فبأنّه خارج عن محلّ الكلام؛ إذ حكاية الحجم هي أن  
يرى الحجم بنفسه حلف ثوب رقيق أو مثل الثوب الرقيق، لا أن يرى النورة  
المطلية على الحجم و شكل مجموع النورة و الحجم، ولذا تكون المرأة اللابسة  
للثوب مستورة قطعاً.

(١) المصدر ٩٥٣، تذكرة الفقهاء ٤٤٦:٢، الفروع ١٠٧، قواعد الأحكام ٢٧١، و حكاية

عنه البحراني في الخلفاء الناصرة ٢٧:٧

(٢) في المصدر، «الموافق».

(٣) الفقه ٢٥٠/٦٥١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب أدب الحمام، ح ١

(٤) العاملي في مفتاح الكرامة ١٦٦:٢

**أقول:** أمّا المناقشة في الأصل بعدم جريانه إلا على القول بكون الصلاة اسماً للأعمّ فقد تقرّر في محله صحتها إن أريد به أصالة الراء و عدم التكليف، و إن أريد به أصالة الإطلاق، فهي في محلّها، ولكن المقصود في المقام هو الأوّل. و أمّا مع حصول الستر - بأنّه لا يقال في العرف: إنّ ستر عورته بعنوان الإطلاق - فعليه أنّه على إطلاقه مجازفة؛ فإنّ منّ ليس قميصاً كثيفاً و وقف في الشمس أو في الأمكة المضينة ربما يبدو للناظرين حجم عورته في الجملة و لا يُعدّ ذلك من المنكرات، مع أنّ من الواضحات لدى كلّ أحد وجوب حفظ الفرج و عصّ البصر، فلو كان ذلك مافياً لتحقيق الستر في أطار العرف لعدّ لديهم من المنكرات، مع أنّه ليس كذلك بلا شبهة، و هذا بخلاف ما لو كان الثوب رقيقاً بحيث لا يكون حاجباً عمّا وراءه من حيث اللون و الشكل، فيقال عرفاً حيث: إنّ عورته صهرة و هي مرئية من وراء الثوب و ليست بمستورة، و أمّا مع كثافة الثوب، المانعة عن تمييز لون الشرة فلا يقال بمثل هذا القول، بل يقال يرى حجمها، أو شكلها، و نحو ذلك، فلا يسبب حيث الطهور أو الرؤية إلّا إلى أوصافها، لا إلى نفسها أو بشرتها.

و كيف كان فإلمدار على الصدق العرفي، لا على التدقيقات الحكمية و قد يقال في تقريب الاستدلال لكفاية استتار اللون - بعد تسديم عدم حصول ستر المطلق عند عدم استتار الحجم - بأنّ ستر اللون مُجمع عليه، بخلاف ستر الحجم، و الأصل عدم زيادة التكليف، و براءة الدمة و فيه: أنّ الإجماع منعقد على وجوب ستر العورة على الإطلاق، و إنّ اختلاف في أنّ الستر المطلق هل يحصل عرفاً باستتار اللون، أم لا؟ فالمرع في

تشخيص الموضوع، لا هي أصل الحكم، كي يتجه ما قيل من الانحصار على القدر  
لمتيقن الذي انعقد عليه الإجماع.

هذا، مع عدم انحصار مستند الحكم في الإجماع، لإمكان استفادة وجوب  
الستر من حملة من الأحبار وإن لم تكن مسوفةً لبيان هذا الحكم من حيث هو  
مثل ما ورد<sup>(١)</sup> في العاري الذي لم يحد ثوباً من الأمر بستر عورته بما يجده  
من حشيش و نحوه، وغير ذلك مما يقف عليه المتن.

ولكن لقائل أن يقول: إنه لا يكاد يستفاد من مثل هذه الأحبار أريد من  
وجوب الستر في الحملة، وهو مما لا كلام فيه.

و قد الستر مطلقاً - أي لوناً و حجباً - فلا يعمهم اعتباره من مثل هذه الأدلة،  
بل لو كان لما دليل مطلق مسوق لبيان هذا الحكم، لأمكن الحدشة في دلالة على  
وجوب ستر المحجم: بأن المتبادر عرفاً من الأمر بستر شيء ليس إلا إرادة ستر ذلك  
الشيء على وجه لا يدرك بحس الصر، مع قطع النظر عن القرائن الحارجية  
المشخصة له أنه ذلك الشيء بأن يختفي ذلك الشيء عن أعين الساطرين بحيث  
لا يميّروه بعوانه المحصوص به، لا إحصاؤه رأساً على وجه ينافيه رؤية شكله من  
وراء لستر من غير أن يتميز بها حقيقة الموقف معرفتها على إدراك وصفه  
الخاصة، لا عوارضه العامة.

و لحاصل أن المتبادر من الأمر بستر شيء ستره بعوانه المحصوص به،  
فمجرد رؤية المرأة من بعيد من خلف الستر من غير أن يتميز بواسطة الرؤية من

(١) التمهيد ٢/٣٦٥، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب ستر المصلي، ج ١

حيث هي كونها جماداً أو إنساناً - مثلاً - لو لا القرائن الخارجية المعينة لها من الحركة و التكلم و الهيئة و نحوها ليست منافية لإطلاق آية<sup>(١)</sup> غص البصر و حفظ المهرج

فتنحصر ممّا ذكر. أنّ رؤية حجم الشيء من وراء الستر على وجه لا يتميز بها ذلك الشيء عمّا يشابهه في الحجم بحيث يعرف - مثلاً - أنّ المرئي لحجم أو عظم أو خشبة - مثلاً - ليست منافية لما ينسب إلى الذهن من الأمر بستر ذلك الشيء. فمن هنا يظهر أنّ ما تقدّم آنفاً في الردّ على من استدلّ على عدم وجوب ستر الحجم بأنّه خارج عن معقد الإجماع من أنّ الخلاف إنّما هو في تشخيص الموضوع لا في أصل الحكم، لا يخلو عن نظر؛ فإنّ القائل بكفاية ستر اللون لا يقول إلّا بوجوب ستر العورة من حيث هي، لا من حيث كونها جسماً ذا هيئة خاصّة و وضع كدائي، فمراده بقوله: «إنّ الستر حاصل» حصوله بهذا المعنى، وإلّا فمن الواضح عدم حصوله بمعناويه العامة، فالسراع لدى التحقيق يؤول إلى الحكم الشرعي و إن كان في بادئ الرأي في تشخيص الموضوع، فعلى هذا يتّجه الاستدلال المزبور، و الله العالم.

و ممّا يؤيد القول المزبور بل يستدلّ به: الأخبار<sup>(٢)</sup> الدالة على جوار الصلاة في قميص واحد إذا كان كثيفاً؛ فإنّ الكثافة قد لا تغيد ستر الحجم، كما تقدّمت الإشارة إليه.

حجّة القائلين باعتبار استتار الحجم: منع حصول الستر على إطلاقه عرفاً و

(١) الور ٢٤ - ٣٠.

(٢) منها ما تقدّم تحريره في ص ٣٧٣ الهامش (٥).

لا أقل من الشك فيه، فيجب الاحتياط؛ تحصيلاً للجزم بحصول الستر الذي هو شرط في الصلاة.

وقد ظهر ما فيه مما تقدم.

وأضعف منه الاستدلال بمرفوعة أحمد بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصل فيما شَفَّ أو صَفَّ»<sup>(١)</sup> بناءً على كونه «أو وصف» بواوين قال في محكي الذكرى. معنى شَفَّ. لاحت منه البشرة، ومعنى وصف: حكى الحجم، قال وفي خط الشيخ أبي جعفر في التهذيب: «أو صَفَّ» بواو واحدة، والمعروف بواوين من الوصف<sup>(٢)</sup>. انتهى

وهي لحد ثق - بعد نقل كلام الذكرى - قال. إن الرواية التي وصفت إلينا في كتب المحدثين نقلاً عن التهذيب، وفي كتاب التهذيب الذي بأيدينا إنما هي بواو واحدة<sup>(٣)</sup>.

أقول: ولا وثوق حيث بمعرفة كونه بواوين، كما ادَّعاء الشهيد حيث لم يعرف مأخذها، بل الذي يغلب على الظن كونه بواو واحدة؛ لموافقته لما حكى عن الكافي من روايته بواو واحدة، إلا أنه مالمسبن، ورواها عن محمد بن يحيى رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصل فيما شَفَّ أو صَفَّ» يعني الثوب الصقيل<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب ٢/٨٣٧، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٢) الذكرى ٥٠٣، و حكاها عنه البحار في الحديث الناصرة ٢٧٧.

(٣) الحديث الناصرة ٢٧٧.

(٤) في الكافي «المصقيل».

(٥) الكافي ٢/٤٠٢، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

و عن التهذيب أيضاً تفسيره بالثوب الضيق<sup>(١)</sup>.

و وقوع هذا التفسير في الكافي يُعَدُّ ما احتمله بعض<sup>(٢)</sup> في التهذيب من كونه من الشيخ، فالظاهر أنه من كلام الراوي بحسب ما فهمه من الرواية.

و كيف كان فيتوجه على الاستدلال بالرواية أنها ضعيفة السند مضطربة المتن غير متصححة المقاد، ولعل المراد بحكاية الحجم - على ما فسره في الذكرى<sup>(٣)</sup> - حكايته من حيث لصوق الثوب بالجسم، فيخرج عن محل الكلام، و يُحْمَلُ السَّهْوُ - على تقدير ثبوت هذا التفسير - على الكراهة حيث لم يُنْقَلْ عن أحدٍ حرمة، والله العالم.

(و لا يجوز للمرأة) الخُرَّةُ أن تصلي (إلا في ثوبين: درع و خمار، ساترة جميع جسدها) بهما.

الدرع هو القميص، و الخمار ما يغطي رأسها، و ذكرهما بالخصوص في النصوص و الفتاوى جارٍ مجرى التمثيل يراد بهما ثوبان يحصل بهما ستر جميع جسدها، عدا ما ستعرف استثناءه، بل لا خصوصية للثوبين أيضاً، فيكفي ثوب واحد ساتر لجميع جسدها، بلا خلاف فيه على الظاهر بل و لا إشكال و قصر الحوار على الثوبين في العبارة كما في جملة من المعتمدة المستفيضة الآتية مرسل على ما هو المتعارف من مغايرة الثوب الذي تستر المرأة به رأسها لما تستر به مائر جسدها، فالعبارة إنما هي بستر ما يجب ستره من غير

(١) التهذيب ٢١٤٢، ح ٨٢٧ و دله، وفيه: «يعني الثوب الضيق».

(٢) صاحب الجواهر فيها ٨: ١٦١

(٣) الذكرى ٥٠٣.



فرق بين أن يكون بثوب واحد أو بثياب متعدّدة

فالمهم في المقام إنّما هو تشخيص ما يجب ستره، فقد احتلت كدمات لأعلام في ذلك

ومن الأكثر<sup>(١)</sup> - منهم. الشيخ في النهاية و المبسوط<sup>(٢)</sup> - أنّ الواجب سر جسدها كلّ عدا الوجه والكفّين و ظاهر القدمين.

و عن الاقتصاد أنّه قال: و أمّا المرأة الحُرّة فإنّ جميعها عورة يجب عليها ستره في الصلاة، و لا تكشف غير الوجه فقط<sup>(٣)</sup>. و هذا يقتضي مع كشف اليدين و القدمين.

و عن ابن الجبيل أنّه قال: الذي يجب ستره من البدن المورتان، و هما لُقْبُل و الدُبر من الرجل و المرأة. ثمّ قال: و لا بأس أن تصلي المرأة الحُرّة و غيرها و هي مكشوفة الرأس حيث لا يراها غير ذي محرم لها<sup>(٤)</sup>. انتهى

أقول: الظاهر أنّ كلامه الأوّل مسوق لبيان ما يجب ستره عن الناظر المحترم، فخلّاه في المقام إنّما هو في جوار كشف الرأس، و مستنده بحسب لظاهر بعض الأخبار الآتية.

احتجّ الشيخ في محكيّ الاقتصاد على وجوب ستر الجميع: بأنّ بدن المرأة كلّ عورة<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاكي عن الأكثر هو العامل في مشارك الأحكام ١٨٨:٣

(٢) النهاية. ٩٨، المبسوط ٨٧١

(٣) الاقتصاد ٢٥٨، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١١٤:٢، المسألة ٥٥

(٤) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١١٣:٢ و ١١٤، المسألتان ٥٤ و ٥٥.

(٥) الحاكي عنه هو العامل في مشارك الأحكام ١٨٩:٣.

و نوقش<sup>(١)</sup> فيه: بأنه إن أراد بكونه عورة وجوب ستره عن الناظر المحترم - يعني الرجال الأجانب - فمسلم، وإن أراد وجوب ستره في الصلاة، فهو مُطَالَب بدليله

و قد يقال في تشييد الاحتجاج المزبور بصحة إطلاق العورة عليها حقيقة لغة و عرفاً و شرعاً، و قد ثبت نصاً و إجماعاً وجوب ستر العورة في الصلاة، فيتم المطلوب.

و في مقدمته ما لا يخفى؛ فإن إطلاق العورة عليها عرفاً أو شرعاً ببعض الاعتبار لا يصح كونها مصداقاً حقيقياً لاسمها على الإطلاق، و على تقدير التسليم فلا شبهة في أن النص و الإجماع الدالّين على وجوب ستر العورة منصرفان إلى العورة بالمعنى الأحص.

و كيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه لوجوب ستر جميع جسدها - بعد البعض عن إمكان دعوى الإجماع عليه فيما عدا ما سيأتي الكلام فيه - هي الأخبار الكثيرة المنضمّة للأمر بلبس ثوبين و ما زاد، حيث يُعهم منها أنه لا بدّ للمرأة الحرة من ستر رأسها و سائر جسدها حال الصلاة.

فمنها: صحيحة زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلي فيه المرأة؟ قال: «درع و ملحفة فتشرها على رأسها و تجلّ بها»<sup>(٢)</sup>  
و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال في حديث: «و المرأة

(١) المناقش هو العالمي في مدارك الأحكام ١٨٩: ٣.

(٢) التهذيب ٢: ٢١٧/ ٨٥٣، الاستبصار ١: ٢٨٨/ ٢٨٩، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس

تصلي في الدرع و المقنعة إذا كان الدرع كتيفاً يعني إذا كان ستيراً<sup>(١)</sup>  
و عن الفقيه نحوه، إلا أنه قال: «إذا كان كتيفاً»<sup>(٢)</sup> بإسقاط لفظ الدرع.  
و مؤتة ابن أبي يعفور، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «تصلي المرأة في ثلاثة  
أثواب: إزار و درع و خمار، و لا يضرهما أن تقنع بالخمار، فإن لم تجد فتويين تشر  
بأحدهما و تقنع بالآخر» قلت: فإن كان درع و ملحفة ليس عليها مقنعة؟ فقال:  
«لا بأس إذا تقنعت بالملحفة [فإن لم تكفها]<sup>(٣)</sup> فلتلبسها»<sup>(٤)</sup> طولاً<sup>(٥)</sup>.  
و خبر المصلي بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن المرأة تصلي  
في درع و ملحفة ليس عليها إزار و لا مقنعة؟ قال: «لا بأس إذا التفت بها، و إن  
لم تكن تكفيها عرضاً جعلتها طولاً»<sup>(٦)</sup>.  
و عن الفقيه مرسلاً، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «ثمابة لا يقبل الله لهم صلاة»  
منهم: «المرأة المدركة تصلي بغير خمار»<sup>(٧)</sup>.  
و عن محاسن البرقي عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام مثله<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) تقدّم نخرجها في ص ٣٧٣، الهامش (٥).  
(٢) الفقيه ١/٢٤٣، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.  
(٣) ما بين المعقوفين من المصادر.  
(٤) في ص ١٢ و الطبعة الجبرية: «تلبسها» و المثبت من المصادر.  
(٥) الكافي ٣/٣٩٦، التهذيب ٢/٢١٧، الاستبصار ١/٣٨٩، الوسائل،  
الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٨.  
(٦) الفقيه ١/٢٤٤، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.  
(٧) الفقيه ١/٣٦١، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.  
(٨) المحاسن ٣٧١٢، وفيه: «الجارية المدركة» الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، دليل

و صحيحة علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحمة واحدة كيف تصلي؟ قال: «سلتف فيها و تعطى رأسها و تصلي، فإن خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة جميل بن دراج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تصلي في درع و حمار، فقال: «يكون عليها ملحمة تضمها عليها»<sup>(٢)</sup>.

أقول: هذا محمول على الاستحباب أو شدة الاستظهار، أو على ما إذا لم يحصل بالدرع و الخمار ستر جميع ما يجب ستره، كما هو الغالب بالنسبة إلى صدرها لو لم تصرب بحمارها على جيها، بل و كذا لو لم تتحفظ على سترها عند القنوت و نحوه، فيحتمل قوياً أن يكون المقصود بالأمر بأن يكون عليها ملحمة تضمها عليها رعاية استتار<sup>(٣)</sup> مثل هذه المواضع.

و كذا يُحمل على الفضل أو غيره من المحامل ما في الموثقة المتقدمة<sup>(٤)</sup> و غيرها من الأحبار الآتية من الأمر بثلاثة أثواب؛ جمعاً بينها و بين غيرها من الأدلة. هذا، مع أن ما في ديل الموثقة يشهد ببعض هذه المحامل.

و نحوها ما عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: و سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في إزار و ملحمة و مقنعة و لها درع؟ قال: «إذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلا و عليها درع» قال: و سألته عن المرأة هل يصلح

(١) الفقيه ١/٨٣/٢٤٤، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ج ٢

(٢) التهذيب ٢/٢١٨-٢١٩، الاستبصار ١/٤٨٤/٣٩٠، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس

المصلي، ج ١١

(٣) في «ص» (١٢) و الطبعة المحرقة. «لاستتار» و الصحيح ما أشبه

(٤) في «ص» ٣٨٣

لها أن تصلي في إزار و ملحمة تقنع بها و لها درع؟ قال: «لا يصلح أن تصلي حتى تلبس درعها»<sup>(١)</sup>.

و عن قرب الإسناد بإساده عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن المرأة [الخُرّة] هل يصلح لها أن تصلي في درع و مقنعة؟ قال: «لا يصلح لها إلا في ملحمة، إلا أن لا تجد بُدّاً»<sup>(٢)</sup>.

و عن أبي البحتري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام، قال: «إذا حاضت الجارية فلا تصلي إلا بخمار»<sup>(٣)</sup>.

و خبر المصيل عن أبي جعفر عليه السلام قال: «صَلَّتْ فاطمة عليها السلام في درع و خمار»<sup>(٤)</sup> ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها و أديها»<sup>(٥)</sup>.

و طاهر جُلّ هذه الروايات إن لم يكن كلّها أنّه يجب على المرأة ستر رأسها و مائر جسدّها في الجملة.

و لا يعارضها ما رواه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ولا بأس بالمرأة المسلمة الخُرّة أن تصلي و هي مكشوفة الرأس»<sup>(٦)</sup> لقصورها عن المكفنة، و لو لا إعراس المشهور عن طاهر هذه الرواية، لأمكن الجمع بينها و بين أكثر

(١) مسائل عني بن حمير ٣٤/١١٣ و ٣٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ج ١٦ و ١٧

(٢) قرب الإسناد، ٢٢٤، ٨٧٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ج ١٤، و ما بين

المعقوبين من المصدر

(٣) قرب الإسناد، ١٤١، ٥٠٦، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ج ١٣

(٤) في المصدر: «و خمارها على رأسها».

(٥) التمهيد ١، ١٦٧، ٧٨٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ج ١

(٦) الهدى ٢، ٣١٨، ٨٥٧، الاستبصار ١، ٣٨٩، ١٤٨١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي،

الأخبار المتقدمة بالحمل على الاستحباب و أمّا بالنسبة إلى بعضها ممّا ورد فيه النهي عن أن تصلي بغير حمار و نحوه ممّا ظاهره التناهي في نادئ الرأي فيشكل ارتكاب مثل هذا التأويل فيه بحمل النهي على الكراهة، و تزيل اليأس المعني في هذه الرواية على الحرمة من غير شاهد خارجي؛ لأنّ فتح باب هذا النحو من التأويل في الأخبار المتنافية في الطاهر موجب لسدّ باب الترجيح الذي ورد الأمر به في غير واحد من الأخبار.

و قد حكى عن الشيخ حمل رواية ابن بكير على الصغيرة، أو على صورة الضرورة<sup>(١)</sup>، و هو بعيد.

و أبعد منه ما استقره في الحدائق من حملها على أنّ المراد بكونها مكشوفة الرأس يعني عن القناع زيادة على ستر الرأس الواجب<sup>(٢)</sup>.

نعم، لا يبعد هذا التوجيه في روايته الأخرى، قال: «لا بأس أن تصلي المرأة المسلمة و ليس على رأسها قناع»<sup>(٣)</sup> لو لا احتمال اتحادها مع الأولى التي هي كالنص في إرادة كونها مكشوفة الرأس، فالأولى ردّ علمها إلى أمه.

ثمّ إنّنا قد أشرنا في صدر المبحث إلى أنّ الذي يشترط في صحّة صلاة المرأة إنّما هو ستر ما يجب ستره من جسدها من غير فرق بين أن يكون ذلك بثوب واحد أو بثوبين فما راد، و ما في الأخبار المتقدمة من الأمر بلبس ثوبين و

(١) التهذيب ٢/٢١٨، ديل ح ٨٥٨، الاستبصار ١/٣٨٩، ديل ح ١٤٨٢، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٣/١٨٩، و كذا البحراني في الحقائق الناصرة ١٢:٧.

(٢) الحقائق الناصرة ١٢:٧.

(٣) التهذيب ٢/٢١٨، ٨٥٨، الاستبصار ١/٣٨٩، ١٤٨٢، الوسائل، أبواب ٢٩ من أبواب لبس المصلي،

التصريح بأن أدنى ما تصلي المرأة فيه درع و ملحفة جار مجرى العادة، فلا يفهم منها اشتراط التعدد، ولذا لم يفهم الأصحاب منها ذلك.

نعم، الظاهر مما ورد فيه الأمر بلبس ما زاد عن الثوبين اللذين يتحقق بهما الستر المعتبر في الصلاة إرادته من باب التعبد، فيحمل على الفضل بقربة غيره من الأخبار، مع احتمال أن لم يكن المقصود بذلك أيضاً إلا الاستظهار و حصول الستر الواجب، كما تقدم التنبيه عليه فيما سبق.

بقي الكلام في تمييز ما يجب عليها ستره مفصلاً.

فتقول: أما رأسها: فقد عرفت دلالة جمل الأخبار المتقدمة على وجوب

ستره.

و أما سائر جسدها: فالظاهر عدم الخلاف في وجوب ستره فيما عدا الوجه والكففين والقدمين، وكفى بذلك كاشفاً عما أريد من الأخبار لو كان فيها جمال، مع إمكان دعوى عدم قصورها في حد ذاتها عن إعادته، لا لما فيها من التصريح بأن أدنى ما تصلي المرأة فيه درع و ملحفة، وهما تستران غالباً ما عدا المواضع المزبورة، فإن استعادة وجوب ستر كل ما يتحقق ستره بهما بالأصالة من مثل هذه الرواية لا تحلو عن تأمل، بل لما في بعضها من الإشارة إلى وجوب ستر ذلك كله، كصحيفة<sup>(١)</sup> جميل، التي ورد فيها الأمر بأن يكون عليها زائداً على درع و شعاع ملحفة تغطيها عليها، فإن فيها إيحاء إلى أن المقصود بالثياب استتارها و عدم استبابة شيء من جسدها.

(١) نقلت الصحيفة في ص ٣٨٤.

و أوضح منها دلالة عليه: قوله عليه السلام هي ذيل صحيحة<sup>(١)</sup> عني بن جعفر: «فإن خرجت رخلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس» فإن ظاهرها عدم جواز ذلك على تقدير القدرة على غير ذلك، و من الواضح أنه لا خصوصية للرخل في هذا الحكم بحسب ما هو المعروف في أدهان المتشرعة، فليس رعاية الستر فيها شرعاً أولى من رعايته بالنسبة إلى الصدر و البطن و نحوهما، فيمهم من ذلك أنه يجب عليها ستر سائر جسدها.

و الحاصل. أن من تأمل في النصوص و الفتاوى لا يكاد يرتاب في أنه يجب عليها ستر جميع جسدها ممّا عدا المواضع المزبورة، أي (هذا الوجه و الكفّين و ظاهر القدمين) و باطنهما.

و أمّا هذه المواضع:

فأمّا الوجه فممّا لا شبهة في عدم وجوب ستره، بل لا خلاف فيه يُعتدّ به، و قد استفيض نقل الإجماع عليه، بل عن بعض<sup>(٢)</sup> دعوى إجماع علماء الإسلام عليه.

و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - جملة من الأحبار المتقدمة الدالة على جواز الصلاة في درع و حمار؛ ضرورة خروج الوجه ممّا يتحقّق عادة ستره بلبس درع و حمار.

و يشهد له أيضاً مضمرة سماعة، قال: سألته عن المرأة تصلّي متقبّة، قال:

(١) تقدّمت الصحيحة في ص ٣٨٤.

(٢) المحقّق الحلّي في المعتبر ١٠١٢، و حكاه عنه العامل في مفتاح الكرامة ١٦٨٢.



«إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس [به]، وإن أسفرت فهو أفصل»<sup>(١)</sup>.

فما عن ابن حمزة في وسيلته<sup>(٢)</sup> - من أنه يجب عليها ستر جميع بدنها إلا موضع السجود - بظاهره في غاية الصعف.

و هل المدار في معرفة حدود الوجه على ما دارت عليه الإبهام والوسطى كما في باب الوضوء، أو أعم من ذلك ويدخل فيه الصدعان ونحوهما؟ فيه وجهان بل قولان: من أن المتبادر من كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعتقد إجماعاتهم وكذا المصممة السابقة<sup>(٣)</sup> إرادة الوجه العرفي، وهو أعم من وجه الوضوء، ومن أنه بعد أن ورد تحديد شرعي للوجه يترى الأحكام الشرعية الثابتة له على إرادته، مع أن المناسق من الخبر الوارد لتحديد الوجه كونه كاشعاً عن معناه العرفي ومبيناً لما في حدوده من الإجمال لدى العرف، فدعوى كونه عرفاً أعم من ذلك قابلة للمنع. وهذا الوجه مع أنه أحوط لا يحلو من قوة.

نعم، لو ثبت خروج الصدغين ونحوهما عما هو المتعارف ستره بالخمار، اتجه القول الأول؛ نظراً إلى ظهور الأحبار الدالة على كفاية الدرع والخمار في إرادة التستر بهما على حسب ما هو المتعارف في لبسهما.

وحكي عن بعض أنه احتمال دخول الأذنين أيضاً في الوجه<sup>(٤)</sup>. وهو كما نرى. وأما الكفان والقدمان؛ فالمشهور عدم وجوب سترهما أيضاً كالوجه.

(١) التهذيب ٢ / ٩٠٤ / ٣٣٠، الوسائل، كتاب ٣٣ من أبواب لباس المصلي، ج ١، وما بين المعقوفين

من المصدر

(٢) الوسيلة ٨٩، وحكاها عنه العاملي في معاني الكرامة ١٦٨: ٢

(٣) مع.

(٤) العاملي في معاني الكرامة ١٧٠: ٢، ونقله صاحب الجواهر فيها ١٧٠٧: ١٧٠٧، سواء قبله

و حكى عن بعض<sup>(١)</sup> القول بالوجوب.

و بالغ في الحدائق<sup>(٢)</sup> في تشييده.

و ربما يظهر من قول المصنف (على تردد في القدمين) وجود القول بالتمصيل بين القدمين و الكفين، وهو متألم يعرف قائله، بل هي الجواهر يمكن أن يقال: إن القول بالوجوب فيهما مع القول بعدمه في الكفين خرق للإجماع المركب<sup>(٣)</sup>.

و كيف كان فقد استدلل للمشهور: بما دل على أن المرأة تصلي في درع و خمار؛ حيث إن الدرع لا يسترهما عادة.

و استشكله في الحدائق: بأن من الجائز كون دروعهن في تلك الأرملة واسعة الأكمام طويلة الدبل، كما هو المشاهد الآن في نساء أهل الحجاز بل أكثر بلدان العرب، فإنهم يجعلون القميص واسعة الأكمام مع طول زائد بحيث يجر على الأرض، ففي مثله يحصل ستر الكفين و القدمين<sup>(٤)</sup>.

و فيه نظر؛ فإن دروعهن وإن كانت واسعة الأكمام طويلة الدبل لكن طول ذيلها غالباً من خلفها لا من قدامها أمام الساق، فلا يستر بها ظاهر القدم غالباً، وكذا سعة الكم ليست بحيث توجب ستر الكفين على الإطلاق و لا أقل من عدم كون ما لم يصل إلى هذا الحد خلاف المتعارف كي يصرف عنه الإطلاق، مع أن الشك

(١) الشيخ الطوسي في الاقتصاد ٢٥٨، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١١٤:٢، المسألة ٥٥.

(٢) الحدائق الناضرة ٩٨٧.

(٣) جواهر الكلام ١٧٣:٨.

(٤) الحدائق الناضرة ٩:٧.

يكفي في الائترام بعدم لزومه، بناءً على ما هو التحقيق من أن المرجع لدى لشك  
أصالة البراءة، لا قاعدة الاشتغال، فالقول بعدم الوجوب هو الأقوى

ولا ينافي ذلك مفهوم قوله عليه السلام في صحيحة علي بن جعفر، المتقدمة<sup>(١)</sup>  
«إنا خرجت رجبها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس» فإنه مصروف عما لو  
خرج خصوص القدمين، ولا أقل من عدم ظهوره في إرادته من الإطلاق.

و ربما يطهر مَن قيد القدمين - في مقام الاستثناء - بطهرهما: لتفصيل  
بين الطاهر والباطن، فكأنهم رعموا أن المرأة كلها عورة يجب ستر جميع جسدها  
في الصلاة، ولكن ثبتت الرحمة في طاهر القدمين بما دل على جواز الصلاة في  
قميص، ولم يثبت ذلك بالنسبة إلى باطنهما؛ لاستتاره حال القيام بالوقوف عليهما  
و عدم ظهورهما، و في حال التشهد و نحوه بالدرع.

و فيه: ما تقدمت الإشارة إليه فيما سبق من الحادثة في صغرى هذا الدليل  
و كبراه، فلا نعقل من كون المرأة عورة إلا وجوب ستر جسدها في الصلاة عن  
الناظر المحترم لدى ليس بمماثل و لا منحرم، و القدر المتيقن الذي ثبت وجوب  
ستره في الصلاة ما عدا محل الكلام، ففي المقام و نظائره يُرجع إلى قاعدة البراءة.  
نعم، لو قلنا بقاعدة الاشتغال عند الشك في الشرعية، اتجه الائترام بوجوبه  
لو لم تنق ب دلالة ما دل على جوار الصلاة في درع و خمار على عدم وجوب ستر  
ما دون الساق، حيث إن الدرع قد لا يتعداه، فليتأمل.

و ربما يقال في إبطال هذا التعميل بأنه لو وجب ستر باطن لقدمين،

لو حب كونه بثوب، لما ستعرف من أنه لا عبرة بساترية الأرض و نحوه، و لا يجب ستره بثوب بالضرورة، فلا يجب ستره رأساً.

و فيه نظر؛ إذ لا عبرة بساترية الأرض و شبهها على سبيل الاستقلال، لا في مثل الفرص، ألا ترى أن مباشرة بعض جسد المرأة للأرض حال جلوسها عليها لنشهد لا تنافي صدق كونها بجمعتها مستورةً بالثوب، و لا يقدح ذلك في صحة صلاتها، بل و كذا لو استقلت على الأرض و تغطت بثوب و صلت مومنةً، فقد حصل ستر جسدها و صحت صلاتها لو كان فرصها الصلاة مستقلةً، و هذا بخلاف ما لو استقلت الأرض بالساترية، كما لو وارت تحت الأرض، أو وقفت في بئرٍ محيطةً بجسدها، فإنه لا اعتداد بسترها حينئذٍ.

و كيف كان فالعمدة ما عرفت.

بقي الكلام في الشعر، و هو خارج عن مسمى الجسد، فلا يعتنه قولهم: «إنه يجب على المرأة ستر جميع جسدها عدا ما استثنى» و لذا صرح بعض<sup>(١)</sup> بحلوه كلام أكثر الأصحاب عن التعرض له، بل في الحقائق قل من تعرض للكلام فيه من أصحابنا<sup>(٢)</sup>.

و في المدارك قال في هذا المقام: واعلم أنه ليس في العبارة كغيرها من عبارات الأصحاب تعرض لوجوب ستر الشعر، بل ربما ظهر منها أنه غير واجب؛ لعدم دحوله في مسمى الجسد، و يدل عليه إطلاق الأمر بالصلاة، فلا يستفد إلا

(١) العاملي في مدارك الأحكام ١٨٩:٣، و المجلسي في سحار الأسوار ٨٣، ١٨٠، و حكاه عنهما

العاملي في مصابح الكرامه ٢٦٨:٢

(٢) الحقائق الباصرة ١٢٠٧

مدليل و لم ثبت؛ إذ الأخبار لا تعطي ذلك واستقرب الشهيد في الذكرى<sup>(١)</sup> لوجوب؛ لما رواه ابن بابويه عن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «صَلَّتْ وَطْمَةَ عليها السلام فِي دِرْعٍ وَ خِمَارٍ، لَيْسَ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِمَّا وَارَتْ بِهِ شَعْرَهَا وَ ذِيهَا<sup>(٣)</sup>» وهي مع تسليم السد لا تدل على الوجوب. نعم، يمكن الاستدلال بها على عدم وجوب ستر العنق، وفي رواية زرارة، المتقدمة إشعار به أيضاً<sup>(٤)</sup> انتهى

**أقول:** وربما يعلب على الظن أن مَنْ لم يتعرض لوجوب ستر الشعر زعم أنه من توابع الجسد، فألحقه به حكماً، وإلا لنته على عدم وجوب ستره دفعاً لتوهم التبعية

و كيف كان فما أورده على الاستدلال بالرواية من عدم دلالتها على الوجوب يمكن دفعه بأن المناق من الرواية كونها مسوقة لبيان أدنى ما تصني للمرأة فيه، لحكاية فعل فاطمة صلوات الله عليها، فالمراد بها بحسب الطاهر بين أنه لا يعتبر في صلاة المرأة أريد من ذلك، و ظاهرها حصول مواراة الشعر و الأدين عن عمد، فيكشف ذلك عن اعتباره في الصلاة، اللهم إلا أن يناقش فيه بإمكان كونه على سبيل الاستحباب، فليتأمل.

و أمّا ما ذكره من دلالتها على عدم وجوب ستر العنق، فعليه منع طهر، فكأنه عليه السلام رعم أن المقصود بقوله عليه السلام: «لَيْسَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِمَّا وَارَتْ بِهِ شَعْرَهَا وَ

(١) الذكرى ١١:٣

(٢) كذا في المدارك، وفي العقبه و الوسائل هكذا «في درع و خمارها على رأسها، ليس»

(٣) نقم تحريجه في ص ٣٨٥، الهامش (٥)

(٤) مدارك الأحكام ١٨٩٣-١٩٠

أذنيها» أنها - صلوات الله عليها - جمعت شعرها على رأسها و لفت الخمار عليه بحيث لم يتجاوز عن أذنيها، فبقي عنقها مكشوفاً.

و فيه ما لا يخفى؛ فإن من الجائز أن يكون قوله عليها السلام «ليس عليها» إلى آخره، تأكيداً لما بينه أولاً من أنها صلت في درع و خمار، قصد به التصريح بالانحصار، فمعناه أنه لم يكن عليها أكثر من الخمار - الذي سترت به شعرها و أذنيها - من مقنعة أو إزار أو غير ذلك.

و يحتمل أن يكون المقصود به بيان صغر الخمار و عدم كونه - كالحُمر المتعارفة - مشتملاً على طول زائد على ما يحصل به مواراة الشعر المسترسل مع ما هو عليه من استرساله.

و الحاصل: أنه لا ظهور في الرواية في عدم مستورية عنقها و لاسيما بالنسبة إلى مؤخره.

و العجب من صاحب الحقائق حيث أذعن بإرادة المعنى الأول ولكن ادعى صراحة الخبر في كونه من باب الاضطرار<sup>(١)</sup>.

و أنت خير بأنه ليس في الخبر إشعار بكونه في مقام الصرورة فضلاً عن صراحته فيه، مع أن الغالب إمكان ستر العنق خصوصاً مؤخره بالخمار الذي يحصل به مواراة الشعر، فليتأمل.

(و يجوز أن يصلي الرجل عرياناً إذا ستر قبله و دبره<sup>(١)</sup> بخلاف ما إذا لم يسترهما مختاراً، فإنها لا تجوز بل لا تصح بلاخلاف فيه على الظاهر، بل في

الجواهر. إجماعاً بقسميه منا ومن أكثر العامة<sup>(١)</sup>.

وربما يستدل بقوله تعالى: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»<sup>(٢)</sup> بقاءً على ما قيل من اتفاق المفتشرين من أن الزينة هنا ما توارى به العورة للصلاة والطواف؛ لأنهما المعبر عنهما بالمسجد<sup>(٣)</sup>.

ولا يحى عليك أنه إنما يُعَوَّل على اتفاق المفتشرين لو ثبت وصول التفسير إليهم من أهل بيت الوحي، وإلا فلا عبرة بقولهم.

وكيف كان يدل عليه - مصافاً إلى الإجماع ومفهوم قوله ﷺ في صحبة محمد بن مسلم - المتقدمة<sup>(٤)</sup> - في الرجل يصلي في قميص واحد: «إذا كان كثيراً فلا بأس» - النصوص الآتية في العاري؛ فإنها تدل على وجوب ستر العورة في صلاة واعتباره في صحتها من وجوه، كما لا يخفى على المتأمل.

و يؤيده أيضاً بل يدل عليه المستفيضة المتقدمة الدالة على جواز الصلاة في ثوب واحد حيث يظهر مما وقع فيها سؤالاً وجواباً كون اعتبار ثنس الثوب في الجملة لديهم من الأمور المسلمة المفروغ منها، وأن الثوب الواحد هو أدنى ما يجزئ في الصلاة.

وكيف كان فهذا إجمالاً مما لا شبهة فيه، بل كاد أن يكون من الصرورات، ومقتضى إطلاق كلمات الأصحاب أنه لا فرق في ذلك بل وكذا في

(١) جواهر الكلام ٨: ١٧٥.

(٢) الأعراف ٣١: ٧.

(٣) كما في الذكرى ٥٣، وراجع. فقه القرآن - للراونلي - ٩٥-٩٠.

(٤) في ص ٣٧٣.

المسألة السابقة - أي وجوب ستر المرأة جسدها في الصلاة - بين النافلة و  
العريضة.

نعم، ربما يظهر من بعضهم<sup>(١)</sup> حيث جوّز حمل ما في حجر<sup>(٢)</sup> اس كبير - من  
في البأس عن صلاة الخُرة مكشوفة الرأس - على النافلة: التفصيل  
و هو ضعيف؛ لما أشرنا إليه مراراً و أوصحناه عند التكمّ في كيفية صلاة  
الأعرابي و اعتبار التشهد فيها حقيبت الركعة الثانية من أن مقتضى القاعدة مشاركة  
النافلة مع الفريضة فيما يعتبر فيها من الأجزاء و الشرائط، إلا أن يدلّ دليل على  
خلافها.

نعم، لا تتمشى هذه القاعدة في صلاة الأموات، التي هي مبادية لغيرها  
بالات، و لا تشاركها إلا في مجرد التسمية، لمقتضى الأصل فيها عدم اعتبار  
الستر، و الله العالم.

و هل تحتصّ شرطية الستر بصورة العمد و الالتفات، أم تعمّ صورة النسيان  
و الغفلة و سحوها، فلو صلى مكشوف العورة ناسياً أو معتقداً سترها، أعادها في  
الوقت و خارجة، أو في الوقت دون خارجة، أو يفصل بين ما لو تذكّر في الأثناء أو  
لم يتذكّر إلا بعد الفراغ أو بعد حصول الستر، فيعيد في الأول دون غيره؟ وجوه،  
أقواها: الأول؛ لقصور ما دلّ على شرطية الستر عن إفادتها في غير صورة التذكّر و  
الالتفات، فإنّ عمدتها الإجماع و الصرورة القاصران عن إفادة الحكم في مورد  
الخلاف، و كذلك الأخبار الدالة عليه، التي تقدّمت الإشارة إليها، فإنّها بأسرها

(١) الفاضل الاصمّهاني في كشف اللثام ٣٢٨:٣

(٢) تقدّم تحريجه في ص ٣٨٥، الهامش (٦).



واردة مورد حكم آخر لا يحسن التمسك بإطلاقها في المقام.

وما يقال - من أن الأصل فيما نشت شرطيته في الجملة عموم شرطيته لحال لسهو والسيان، لتعذر توجيهِ الخطاب إلى الناسي والساهي بالصلاة بلا ستر - فقد أوضحنا صمعه في بعض المقامات المناسبة له ممّا سبق، و أشعنا الكلام فيه في الأصول.

ولو سلمنا هذا الأصل أو قلنا بظهور بعض الأخبار الدالة عليه في الإطلاق، لوجب رفع اليد عن ذلك بعموم قوله ﷺ - في الصحيح - : «لا تُعاد الصلاة إلا من حمسة»<sup>(١)</sup> الحديث، الحاكم على الأصول والإطلاقات، وخصوص صحيحه علي بن جعفر عن أخيه موسى ﷺ، قال: سألته عن الرجل يصلي و فرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادة، أو ما حاله؟ قال: «لا إعادة عليه وقد تمت صلاته»<sup>(٢)</sup>.

نعم، لمتّجه - على تقدير تسليم إطلاق أدلة الاشتراط - الاقتصار في رفع اليد عن الإطلاق على ما لو لم يتذكّر إلا بعد الفراغ أو بعد حصول الستر؛ فإنّ عموم «لا تعاد» لا يقتضي إلا نهي الإعادة بالنسبة إلى ما أحلّ به من الأجراء والشرائط سهو، لا ما صدر منه في حال الالتفات، فلو تذكّر في الأثناء وهو مكشوف العورة فما مضى من صلاته في حال النسيان فقد مضى، ولا إعادة عليه من قبله، وأما ما بقي فلا يعنه «لا تعاد» فعليه تحصيل الشرط بالنسبة إليه حتّى بالنسبة إلى أن تذكّره.

و عدم إمكان إيجاب الستر عليه بالنسبة إلى هذا الآن؛ لعدم قدرته عليه

(١) الفقيه ١/٢٢٥، التهذيب ٢/١٥٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة، ح ٤

(٢) التهذيب ٢/٢١٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، ح ١

لا ينبغي شرطية مقتضية لاستئناف الصلاة في مثل الفرض لو لم يمسعه مانع، كضييق الوقت ونحوه، وهو خارج عن محل الكلام، فيكون التذكّر في الأثناء لدى التمكن من الاستئناف بمنزلة القواطع القهرية الموجبة للإعادة، و يأتي - إن شاء الله - في مباحث الخلل ما يتضح به ما أجملناه في المقام ممّا يتعلق به من النقص والإبرام، والله هو الموفق والمعين.

هذا كله بالنظر إلى ما يستفاد من عموم «لا تعاده» وأما النصّ الخاصّ: فقد يدعى أن إطلاقه يقتضي عدم الفرق بين انكشاف جميع العورة أو بعضها، وبين الخروج في تمام الصلاة أو بعضها، واستمرّ إلى الفراغ أو تذكّر في الأثناء. وفيه تأمل.

و على تقدير تسليم شموله بإطلاقه لما لو تذكّر في الأثناء وهو مكشوف العورة بمعنى دلالة مقتضى إطلاقه على كون هذا الفرد مع ما عليه من الخصوصية مراداً من الجواب، فهو حيث يتدبّر دليل على المعذورية بالنسبة إلى أن التذكّر، و كونه ملحقة بحال الجهل في الحكم، كما لا يخفى.

ثم إن قضية ما ذكره المصنّف رحمته - من جواز أن يصلي الرجل هريئاً إذا ستر قبله و دبره - أن القبّل و الدُبُر هما تمام عورة الرجل؛ إذ لا خلاف في وجوب ستر تمام العورة في الصلاة، كما يجب ستره عن الناظر المحترم، فالعورة - على ما ذكره المصنّف - منحصرة في القبّل و الدُبُر، كما هو المشهور، بل عن الخلاف و السرائر الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

(١) الخلاف ١/ ٣٩٨، المسألة ١٤٩، السرائر ١/ ٢٦٠، و حكاه عنهما الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٣/ ١٢٠، و المعالي في معاني الكرامة ٢/ ١٦٥.

و عن المعتمر و المنتهى الإجماع على أنَّ الركبة ليست من العورة<sup>(١)</sup>.  
و عن التحرير و جامع المقاصد و ظاهر التذكرة الإجماع على خروجها و  
السُّرة من العورة<sup>(٢)</sup>.

حلافاً لما حكى عن القاضي من أنَّها من السُّرة إلى الركبة<sup>(٣)</sup>.  
و عن أبي الصلاح أنَّه جعلها من السُّرة إلى نصف الساق<sup>(٤)</sup>.  
و الأول هو الأظهر.

كما يشهد له - مصافاً إلى أنَّ المتأدّر عرفاً من عورة الرجل سواتاه - مرس  
أبي يحيى الواسطي عن أبي الحسن الماصي عليه السلام، قال: «العورة عورتان: لُقْبُل و  
لُدُنْر، و الدُّبُر مستور بالأكيتين، فإذا سترت بالقضيب و البيضتين فقد سترت  
العورة»<sup>(٥)</sup>.

و رواية الميثمي عن محمد بن حكيم، قال: لا أعلمه إلا قال: رأيت  
أبا عبد الله عليه السلام أو مَنْ رآه متجرداً و على عورته ثوب، و قال: «إنَّ العُخذ ليست من  
العورة»<sup>(٦)</sup>.

و حرر عني من جمع - المروي عن قرب الإسناد - أنه سأل أحاه عن الرجل

(١) المعتمر ١١٠٢، منتهى المطلب ٢٧٠: ٤، الفرع الثاني، و حكاه عنها العاملي في مفاتيح الكرامة  
١٦٥: ٢

(٢) تحرير الأحكام ٣١١، جامع المقاصد ٩٤٢، تذكره الفقهاء ٤٤٥٢، الفرع ٤ من المسألة ١٠٧، و  
حكاه عنها العاملي في مفاتيح الكرامة ١٦٥: ٢.

(٣) المهذب ٨٣١، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١١٢: ٢، المسألة ٥٣.

(٤) الكافي في العمد ١٣٩، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١١٢: ٢، المسألة ٥٣.

(٥) الكافي ٢٧٥٠: ١، التهذيب ١: ١١٥١/٣٧٤، الوسائل، الباب ٤ من أبواب آداب الحمام، ح ٢.

(٦) التهذيب ١: ١١٥٠/٣٧٤، الوسائل، الباب ٤ من أبواب آداب الحمام، ح ١.

يفحده أو ألبنيه الجرح هل يصلح للمرأة أن تنظر [إليه] أو تدأويه؟ قال: وإذا لم يكن عورة فلا بأس<sup>(١)</sup>.

ولا ينافيه رواية مشير السال. قال. سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحمام، قال «تريد الحمام؟» قلت نعم، قال. فأمر بإسحان الحمام ثم دخل فأنثر برار و عصى ركبتيه و شرته ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الإبرار، ثم قال «أخرج عني» ثم طلى هو ما تحته بيده، ثم قال. «هكذا فافعل»<sup>(٢)</sup> لجوار كونه على سبيل المصل لا الوحوب، كما يؤيد ذلك ما عن الصدوق في الفقيه أنه روى في مثل هذه القصيدة أنه عليه السلام كان يطلي عاتته و ما يليها ثم يلف إزاره على طرف إحليله و يدعو قيم الحمام فيطلي سائر جسده<sup>(٣)</sup>.

نعم، ربما ينافي ما ذكر ما عن كتاب قرب الإسناد عن الحسين بن هلوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنه قال «إذا رَوَّح الرجل أمتة فلا ينظرَ إلى عورتها، و العورة ما بين السُرَّة و الرِّجَّة»<sup>(٤)</sup>.

و حرر الحصول عن أمير المؤمنين عليه السلام. «ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن محده و يجلس بين قوم»<sup>(٥)</sup>.

ولكن الضرر الأخير مشعر بإرادة الكراهة.

(١) قرب الإسناد ٢٢٧ ٨٨٩، مسائل علي بن جعفر ١٦٦، ٢٦٩، الوسائل، الباب ١٣٠ من أبواب مقدمات النكاح، ج ٤، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ٢٢/٥٠١ ٦، الوسائل، الباب ٢٧ و ٣١ من أبواب آداب الحمام، ج ٢ و ١

(٣) الفقيه ٢٥٠/٦٥ ١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب آداب الحمام، ج ٢

(٤) قرب الإسناد ٣٤٥/١٠٣، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العيود و الإمام، ج ٧

(٥) الحصول، ٦٣٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب أحكام ثملاس، ج ٢

و أمّا ما تقدّمه فهو بظاهره ظاهر الانطراق على القول المحكيّ عن القاصي<sup>(١)</sup>، ولكه لا يصلح دليلاً لإثباته بعد إعراض المشهور عن ظاهره، مع ما فيه من ضعف السند، والمعارضة بما عرفت.

و يحتمل قوياً جريه مجرى التقيّة، فإنّه سب القول بذلك - في محكيّ المنتهى - إلى ماث و الشافعي و أحمد في إحدى الروايتين و أصحاب الرأي و أكثر الفقهاء<sup>(٢)</sup>، و يؤيدها أيضاً كون راويه - و هو الحسين بن علوان - على ما قيل<sup>(٣)</sup> عامياً.

و المراد بالقبّل - كما صرح به في الحقائق<sup>(٤)</sup> و غيره<sup>(٥)</sup> - الذكر و البيهتان، و بالدُّبُر حلقة الدُّر التي هي نفس المخرج.

و يشهد لذلك - مضافاً إلى أنّه هو المتأدّر عنهما عرفاً - مرسله أبي يحيى،

المتقدمة<sup>(٦)</sup>

(١) راجع: الهنشي (٣) من ص ٣٩٩.

(٢) منتهى المطلب ٢٦٧٤-٢٦٨، و حكاة عه البحراني في الحقائق الباصرة ٧٧، و راجع بديّة المجتهد ١١٤١، و حيون المجالس ٣٠٩١، و الإشراف على بكت مسائل الخلاف ٢٦٠١، و الدّحية ١٠٢٢، و الممونة ٢٢٩١، و الأم ٨٩١، و الحاوي الكبير ١٧٢٢، و المنهذب - لشيرازي - ٧١١، و الوحيير ٤٨١، و الوسيط ١٧٤٢، و حلية العلماء ٦٢٢، و التهذيب - لليعقوبي - ١٥٠٢، و العرب شرح الوجير ٣٤٢، و روضة الطالبين ٣٨٩١، و المجموع ١٦٨٣ و ١٦٩، و الممي ٦٥١:١، و الشرح الكبير ٤٩٠١، و الهداية - للمرعياني - ٤٣:١، و الاختيار لتعليل المختار ٥٧٠١.

(٣) القائل هو البحراني في الحقائق الباصرة ٧٧.

(٤) الحقائق الباصرة ٦٧.

(٥) كالذكرى ٧٣، و الباك ١٢٤، و جامع المعاصد ٩٣٢ و ٩٤، و روض الجنان ٥٧٦:٢، و مدارك

الأحكام ١٩١٣، و كفاية الأحكام ١٦.

(٦) في ص ٣٩٩.

ثم إن طاهر الأصحاب - رضوان الله عليهم - التسالم على أنه لا يجب على الرجل أن يستر في الصلاة أريد مما يجب عليه سترة عن الناظر المحترم، أي عورته، بل ربما يظهر من كلماتهم في فتاويهم و معاهد إجماعاتهم المحكية كونه من المسلمات التي يكاد يلحق بالضروريات، فالحلاف في المقام بحسب الطاهر إنما هو في تحديد العورة، فمن زعم أنه يجب عليه ستر ما بين الشرة والركبة ذهب إلى أن مجموع عورة؛ استناداً إلى بعض الأخبار التي عرفتها مع ما فيها.

و احتمال التزامه بذلك في باب الصلاة من باب التعبد لا لأجل كون المجموع عورة، مع مخالفته لما حكمه عنه، مدفوع: بأنه لا دليل عليه بالخصوص في باب الصلاة، كما أنه لا دليل على ما حكى عن أبي الصلاح من وجوب ستر ما بين الشرة إلى نصف الساق<sup>(١)</sup>، سواء أراد به الوجوب التعدي أو من باب كون مجموع هذه المسافة عورة، ولهذا احتمل في الجواهر<sup>(٢)</sup> رجوع هذا القول إلى القول السابق بالالتزام بوجوب الستر إلى نصف الساق من باب المقدمة لا بالأصالة.

و كيف كان فيتوجه عليه - مصافاً إلى ضعفه في حد ذاته على كل تقدير - مسافته لما رواه الصدوق في الفقيه عن أبي بصير أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام: ما يجزئ الرجل من الثياب أن يصلي فيه؟ فقال: «صلى الحسين بن علي عليه السلام في ثوب قد قلص<sup>(٣)</sup> عن نصف ساقه و قارب ركبتيه ليس على منكبيه منه إلا قدر جناحي الحطاف، و كان إذا ركع سقط عن منكبيه، و كلما سجد يناله عنقه فردّه

(١) راجع الهامشي (٤) من ص ٣٩٩.

(٢) جواهر الكلام ٨، ١٨٤.

(٣) قلص الثوب: انصم و لتروى. لسان العرب ٧٩، ٧٩٧ «قلص».

على مكبيه بيده، فلم يزل ذلك دأبه و دأبه مشتغلاً به حتى انصرف<sup>(١)</sup> فإنه نُصَّ في عدم اعتبار كون الثوب الذي يصلي فيه الرجل واصلاً إلى نصف الساق، كما أنه يدل على عدم وجوب ستر المنكبين، وإلا لم يكن يصلي الحسين عليه السلام في مثل هذا الثوب الذي كان يسقط عن مكبيه حال الركوع.

فما في غير واحد من الأخبار من الأمر بجعل شيء على عاتقه لو صلى في سراويل ونحوه مما لا يستر المنكبين - كقوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة<sup>(٢)</sup> في صدر المبحث: «إذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حلاً» و مرفوعة علي بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يصلي في سراويل ليس معه غيره، قال: «يجعل التكة على عاتقه»<sup>(٣)</sup> وصحيحة عبد الله بن سنان، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه إلا سراويل، قال: «يحل التكة منه فيطرحها على عاتقه و يصلي» قال: «وإن كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلد السيف و يصلي قائماً»<sup>(٤)</sup> و خبر جميل قال: سأل مرزوم أبا عبد الله عليه السلام - وأنا معه حاضر - عن الرجل الحاضر يصلي في إزاره مؤتزراً به، قال: «يجعل على رقبته منديلاً أو عمامة يتردى به»<sup>(٥)</sup> - محمول على الاستحباب.

وكذا ما في صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أدنى ما يجزئ أن

(١) المقية ٧٨٤/١٦٧:١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١٠.

(٢) في ص ٣٧٣

(٣) الكافي ٥/٣٩٥:٣، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٤) المقية ٧٨٢/١٦٦:١، التهذيب ١٥١٩/٣٦٦:٢، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

(٥) الكافي ٦/٣٩٥:٣، التهذيب ١٥١٨/٣٦٦:٢، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

تصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الحطاف»<sup>(١)</sup> محمول على  
العقل، بشهادة ما عرفت و غيره من الأخبار الدالة على عدم وجوب ستر  
المنكبين أصلاً

مثل: خبر رفاعه عمّن سمع أن عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب  
واحد يأتزر به، قال: «لا بأس به إذا رفعه إلى الثديين»<sup>(٢)</sup>.

وفي الحدائق بعد نقل الخبر كما ذكر قال: هكذا في التهذيب، وفي الكافي:  
«إلى الثديتين» بدل «الثديين» و الثدية بالمثلثة لحم الثديين أو أصله<sup>(٣)</sup>

و في رواية سفيان بن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «الرجل إذا ائثر  
بثوب واحد إلى ثنדותه صلى فيه»<sup>(٤)</sup>

و ما يفهم من هاتين الروايتين من السمع عن الصلاة في الثوب الواحد الذي  
يأتزر به إذا لم يرفعه إلى الثديين يُحمل على الكراهة؛ إذ لا قتل بحرمة بحسب  
إظهار،

و يشهد له - مضافاً إلى ذلك - صحيحة<sup>(٥)</sup> محمد بن مسلم و غيرها من  
الأخبار الدالة على جوار الصلاة في سراويل واحد و لو مع الاختيار، كما هو ظاهر  
بعضها إن لم يكن صريحه؛ إذ المتبادر منها إرادته لُبسه على حسب ما هو المتعارف  
فيه، و هو من السُرّة أو ما دونه، فهذه الأخبار كادت تكون صريحة في عدم

(١) المفيد ٧٨٣/١٦٦١، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٦

(٢) الكافي ٩/٣٩٥٣، التهذيب ٨٤٩/٢١٦٢، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٣

(٣) الحدائق الناضرة ٢٥٧

(٤) الكافي ١٥/٤٠١٣، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي، ج ٥

(٥) تقدّم الصحيحة في ص ٢٧٣



وحوب ستر ما فوق السُرّة عدا أنّه وقع فيها الأمر بجعل شيء على عاتقه، وقد عرفت انما أنّه محمول على الاستحباب.

وليس في تلك الأخبار إشعار بوجوب ستر ما يستره السراويل كي يتوهم مكان الاستشهاد بها للقول بوجوب ستر ما بين السُرّة إلى الركبة أو إلى نصف الساق، فإنّها ليست مسوقة لبيان هذا المحكم، ففضيئة الأصل عدم وجوب ستر ما عدا القُبُل والدُبُر، فيحوز أن يصلي الرجل عريانياً إذا ستر قبّله ودُبُرّه ولكن (على كراهية) كما يدلّ عليه خبر ارفاعة و سعيان، المتقدمان<sup>(١)</sup>.

و يؤيّده أيضاً إطلاق اسم العورة على ما بين السُرّة و الركبة في خبر الحسين بن علوان، المتقدّم<sup>(٢)</sup>.

وربما يستدلّ له. بالحروح عن شبهة الخلاف

و هو لا يخلو عن وجه بعد البناء على المأمحة.

و يستحبّ له ستر سائر البدن الذي يعتاد ستره في المتعارف، و هو لرأس و ما تحت الرقبة إلى القدمين على حسب المتعارف؛ لقوله تعالى: ﴿تُخَذُّوا زِيَّتَكُمْ هُنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

و السوي «إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه، فإن الله أحق أن يترى له»<sup>(٤)</sup>  
و خر عليّ بن جعفر - المروئي عن قرب الإسناد - أنّه سأل أحب

(١) في ص ٤٠٤.

(٢) في ص ٤٠٠.

(٣) الأعراف ٣١٧.

(٤) المعجم الأوسط - للطبرقي - ٩٣٧/٢٥٠٩.

موسى عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في سراويل وهو يصيب ثوباً؟ قال «لا يصلح»<sup>(١)</sup>.

و لو صلى في ثوب واحد، فالأفضل أن يعقده على عنقه.

كما يشهد له قوله عليه السلام في الخبر المروي عن النخصال «تجري الصلاة للرجل في ثوب واحد يعقد طرفيه على عنقه، وفي القميص الصفيق يزوره [عليه]»<sup>(٢)</sup>.

و قوله عليه السلام في صحيحة زرارة: «أدنى ما يجزئك أن تصلي فيه بقدر ما يكون على منكك مثل جناحي الحطّاف»<sup>(٣)</sup>.

و لو أئزر به ممّا دون ذلك أو صلى في سراويل، فالأولى أن يجعل على عاتقه شيئاً و لو حبلاً يرتدي به، كما دلّت عليه المستفيضة المتقدمة<sup>(٤)</sup>.

(و إذا لم يجد ثوباً) يستر به القبل و الدبر (سترهما بما وجد، و لو بورق الشجر) أو الحشيش و نحوه، كما يدلّ عليه صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً و حضرت الصلاة كيف يصلي؟ قال: «إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع و السجود، و إن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ و هو قائم»<sup>(٥)</sup>.

(١) قرب الإسناد، ٧١٧/١٩١، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي، ج ٧

(٢) النخصال، ٦٢٧، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب لباس المصلي، ج ٥، و ما بين المعنومين من المصدر.

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٤٠٤، الهامش (١).

(٤) في ص ٣٧٣ و ٤٠٣.

(٥) التهذيب ١٥١٥/٣٦٥٢، و ٩٠٠/٢٩٧-٢٩٦٣، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي، ج ١

ولا يحى عليك أن تخصص الحشيش بالذكر حار مجرى التمثيل بلحاظ أنه هو الغالب فيما يوجد في مفروض السائل، وإلا فلا خصوصية له قطعاً، كما يوضح عن ذلك قوله عليه السلام عند بيان حكم تقيضه: «وإن لم يصب شيئاً إلى آخره، وهذا ممّا لا إشكال فيه.

وإنما الإشكال في أن جواز الستر بالحشيش و نحوه مخصوص بحال الضرورة، أم يعمّ حال الاختيار؟ فقد اختلفت كلماتهم في ذلك.

فذهب غير واحد إلى جواز التستر بكلّ شيء يتحقّق به الستر حتّى الطلي بالطين و نحوه اختياراً من غير فرق بين الثوب و الحشيش و الورق و الطين و غيره، بل ربما نسب هذا القول إلى المشهور<sup>(١)</sup>

و التزم بعض<sup>(٢)</sup> بالترتيب بين الثوب و غيره، فلم يجوّز الستر بما عدا الثوب لدى التمكن منه، و عند تعذّره أجاز الستر بكلّ شيء حتّى الطين.

و عن بعضهم أنّه جعل الطين متأخراً من غيره في الرتبة مع التزامه بتقدّم الثوب على ما عداه من الحشيش و نحوه<sup>(٣)</sup>.

و في الجواهر<sup>(٤)</sup> قوّى عدم الفرق بين الثوب و غيره في جواز الستر به اختياراً، كما نسب إلى المشهور، ولكن لم ير الطلي بالطين و نحوه من مصدق الستر المعتبر في الصلاة وإن تحقّق به الاستتار عن الناظر المحترم، كالاختفاء في

(١) كما في مسند الشيعة ٤: ٢٣٦، و نسبته إلى الأكثر المجلسي في بحار الأنوار ٨٣: ٢١٢

(٢) كالشهيد في البيان، ١٢٥.

(٣) الدروس ١٤٨،١، روض الجنات ٢: ٥٧٧-٥٧٨، مالك الأفهام ١: ١٦٧، غاية المرام ١: ١٣٥، و

حكاه عنها و عن غيرها العنبري في معارج الكرامة ٢: ١٧٤.

(٤) جواهر الكلام ٨: ١٨٦-١٨٩.

مكانٍ مظلم أو الارتماس<sup>(١)</sup> في ماء و شبهه ممّا لا يخرج به الإنسان عرفاً عن مصداق كونه عارياً، ولكنّه مختصّ عن أعين الناظرين.

نعم، لو حصل الستر بالطين على حسب ما يحصل الستر بغيره من الأشياء المنعصلة عن الجسد لا على سبيل الطلي. اتجه الاحتراء به احتياراً كبيره

ثمّ إنّّه قد جعل غير واحد منهم من مصاديق الستر الرول في الوحل و الرمس في الماء و الدحول في حُبّ أو تابوت أو حفيرة و نحوه، و طال لتشاجر فيما بينهم في تشخيص مراتب هذه الأشياء و كونها في عرض الطلي بالطين، أو متأخرة عنه في الرتبة، أو متقدمة عليه.

و التحقيق ما حقّقه في الجواهر<sup>(٢)</sup> من أنّه لا خصوصيّة للشرب لا في حقّ الرجل و لا في حقّ المرأة، و ذكره في الصوص و الفتاوى جارٍ مجرى لمادة، فالمدار على لئس ما يستر به جسد المرأة و عورة الرجل ممّا تحوز الصلاة فيه من غير ورق بين كونه ثوباً أو ورقاً أو حشيشاً أو جلدأ أو قرطاساً أو قطعاً أو صوداً منسوحاً أو غير مسوج، و لكن لا يكفي الطلي بالطين و أشباهه، فلما في المقام دعويان

**الأولى:** أنّه لا فرق فيما يتحقّق به الشر بين مصاديقها التي لا يكون التلبّس بها من حيث هي ممنوعاً عنه في الصلاة، كالمتنجّس و أحرأ ما لا يؤكّل لحمه

**الثانية:** أنّه لا عبرة بالتلطّح بالطين و نحوه أو العور في الماء أو الرول في الوحل أو الدحول في الحفيرة و الحكّ و أشباهه في حصول الستر المعسر في

(١) في الطبعة الحجرية «ارتماس».

(٢) جواهر الكلام ١٨٧. ٨

## لصلاة.

لنا على الأولى الأصل بعد مع ما يدل على اعتبار خصوص الثوب لدى  
التمكن منه؛ إذ لا شاهد عليه من نقلي أو عقل.

و دعوى: أن المتبادر من إطلاق ما دل على اشتراط الستر في لصلاة إرادة  
لفرد الشائع المتعارف، وهو الستر بالثوب، ولا ينافيها وجوب الستر بغيره لدى  
التعذر إما لاستعداده من الأدلة الخاصة بالدالة عليه، أو لدعوى أن الستر بما عد  
الثوب من حشيش ونحوه أيضاً متعارف ولكنه عند تعذر الثوب ونحوه، ولترتب  
بين المصديق عرفي تنزل عليه إطلاقات الأدلة. هذا مع ما ورد في المرأة من  
الأخبار الدالة عليه، كصحيحة<sup>(١)</sup> زرارة، الدالة على أن أدنى ما تصلي المرأة فيه درع  
و ملحفة، و غيرها من الأخبار الدالة بظاهرها على اعتبار تسترها بالثوب لدى  
الإمكان، فيتم في غيرها بعدم القول بالفصل، مدفوعة: بأنه ليس فيما بأيدي من  
الأدلة إطلاق لفظي مسوق لبيان هذا الحكم كي يدعى انصرافه إلى المتعارف  
المعهود، كما لا يحى على المتنبع

و على تقدير التسليم فلا نلّم انصرافه إلى نوع معهود؛ فإن المتبادر من  
الأمر بستر العورة ليس إلا إرادة ماهية الستر من حيث هي  
و هو سلّم الانصراف فهو بدوي منشؤه أسس الدهن بالمتعارف، ولما  
لا يشك أحد في حوار التستر بالألبسة المستحدثة التي لا تندرج في معنى الثوب  
و أمّا الأخبار الواردة في المرأة - كصحيحة زرارة و غيرها - فلم يقصد بها

(١) تقدم تحريرها في ص ٣٨٢، انظر (٢)

الخصوصية لما تضمنتها من الدرع والملحفة والحمار وغير ذلك مما اشتملته ثلث الأحبار، كما عرفت في محله، فتخصيص ما تضمنته تلك الأخبار بالذكر جارٍ مجرى العادة، و على تقدير إرادته بالخصوص - كما هو ظاهر بعضها - فمحمول على الاستحباب.

والحاصل. أنَّ غاية ما يمكن استفادته من الأدلة إنما هو اعتبار ماهية الستر من حيث هي في الصلاة، وأما اعتبار كونه بشيٍ خاص - أي بالثوب - لدى التمكن منه، أو بكمية خاصة فلا يكاد يفهم من شيء منها أصلاً.

نعم، قد يورمه عبارة الأصحاب في فتاويهم وبعض معاهد إجماعاتهم المحكيّة، كما في المتن وغيره؛ حيث علّقوا الستر بورق الشجر والحشيش على ما إذا لم يجد ثوباً، فيستشعر منه الاشتراط.

ولكنك خير بحري الشرطيّة مجرى العادة، فلا يفهم منها التعليق، بل المتأمل في كلماتهم لا يكاد يشك في عدم إرادتهم الاشتراط، كما أوضحه في الجواهر<sup>(١)</sup>.

و كيف كان فلا دليل عليه، والأصل ينفيه، بناءً على ما هو التحقيق من جريان أصالة البراءة في مثل المقام، لا قاعدة الشغل، كما رعمه غير واحد.

ولنا على الدعوى الثانية: أنَّ المنساق من الأخبار الواردة في المرأة، وكذا من صحيحة<sup>(٢)</sup> علي بن جعفر، الواردة في العاري، وغيرها من الأدلة، أنه يعتبر في صحة الصلاة اختياراً أن لا يكون المصلي عارياً، بل لا بأس لما يستر رأسه وجسده.

(١) جواهر الكلام ٨: ١٨٦-١٨٧.

(٢) نقلت تحريرها في ص ٤٠٦، الهامش (٥).

من درع و ملحفة أو ما هو بمزلفتها في الساترية إن كان امرأة، أو لما يستر عورته من ثوب أو حشيش أو غير ذلك إن كان رجلاً، و من الواضح أنه لا يخرج الشخص بطلي الطين أو الجئاء و نحوه عن مصداق اسم العاري، فكما يُعهم من قوله <sup>(١)</sup> «أدنى ما تصلي المرأة فيه درع و ملحفة»<sup>(٢)</sup> بطلان صلاتها حال كونها مكشوفة الجسد، كذلك يُفهم منه بطلان صلاتها عند عرائها عن اللباس و بن لعلت الطين أو الجئاء على سائر جسدها، أو وقفت في ماء كدر.

و لا ينافي ذلك ما أذعنناه من أن ذكر الدرع و الملحفة أو الخمار و غير ذلك في النصوص من باب المثال؛ ضرورة أن الطين و الماء و نحوه ليس شبه المذكورات في صيرورة الشخص بواسطته خارجاً عن مصداق اسم العاري، و كذا لا يكاد يخطر في الذهن إرادة مثل الطين و الوحل و الماء من عموم «شيء» في قوله <sup>(٣)</sup> «أدنى ما تصلي المرأة فيه درع و ملحفة»<sup>(٤)</sup> علي بن جعفر: «و إن لم يصب شيئاً يستر به عورته» كيف و لو كان الطلي بالطين مصلاً عن العور في الماء و نحوه من مصاديق الستر المعتر في الصلاة، للزم تنزيل الأحبار المستغيضة الواردة في كيفية صلاة العاري جماعة و فرادى على الفرض البادر؛ إذ العالب تمكُّه من تحصيل ما يطلي على ضرته من طين و نحوه و لو مزج شيء من التراب في فضالة ظهوره بل في الماء الذي يتوصاً به عند عدم الكفاية لهما، فإن رعاية الستر أهم من الطهارة المائية، كما لا يخفى وجهه.

و كيف كان فلا ينبغي الارتياح في عدم حصول الستر المعتر في الصلاة

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٨٢، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٤٠٦، الهامش (٥).

بطلّي الطين و نحوه.

نعم، لا يبعد الاكتفاء بذلك في الستر الذي قصد به حفظ العرج عن النظر؛ حيث إنّ المقصود بالستر في ذلك الباب مجرد المنع عن تعقّب الرؤية بالعمرة، سواء حرج بذلك عن مصداق العاري أم لا، وهذا المعنى يحصل بالطلّي بالطين، كما يحصل بالستر باليدين والألّيتين والتّغذّي المفرط أو الاستتار في مكانٍ مظلم، وهذا بخلاف هذا المقام الذي يكون لئس الساتر من حيث هو مطلوباً بالدات، ولا يكفي فيه مجرد الستر بمعنى الاحتفاء عن النظر، كما في ذلك الباب، ولا استشهاد للاجتراء به في المقام بأخبار النورة لا يحلو عن نظري.

هذا، مع أنّ الالتزام بكفاية طلي الطين أو النورة أو أشباهه في ذلك الباب أيضاً على إطلاقه لا يخلو عن إشكالي، لإمكان منع مساعدة العرف على إطلاق حفظ العرج بمجرد طلي الطين عليه، إلّا أن يكون ما عليه من الطين من الكثرة بحيث يكون بمنزلة جسم مستقل مانع عن ظهور العمرة لوناً وحجماً، فتكون العمرة حينئذٍ كالمدهونة، فلا يعد الالتزام بكفايته حينئذٍ في باب الصلاة أيضاً.

و لعلّ أخبار النورة أيضاً صدرت في مثل هذا العرض، فلا يستفاد منها

كفاية مطلق الطلي، لكونها حكاية فعلٍ مجمل، والله العالم

(و مع عدم ما يستتر به يصلي عرياناً) بلا خلاف في ذلك نصّاً و فتوى،

إنما الخلاف في أنّه هل يصلي قائماً مطلقاً، أو جالساً مطلقاً، أو (قائماً إن كان

يأمن أن يراه أحد، وإن لم يأمن صلى جالساً)



وعن لسبب المرتضى وغيره: أنه يصلي حالاً مومناً وإن أمس المطلق<sup>(١)</sup>  
و عن ابن إدريس أنه يصلي قائماً مومناً في الحالين<sup>(٢)</sup>  
و نسب التفصيل إلى المشهور<sup>(٣)</sup>، بل عن التذكرة نسبته إلى علمائنا<sup>(٤)</sup>، و عن  
الغنية الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>.

و الأصل في الخلاف اختلاف الأخبار، ففي بعضها: «يصلي قائماً» على  
الإطلاق، و في بعضها: «يصلي حالاً» كذلك، و في بعضها التفصيل.  
فما يدل على أنه يصلي قائماً: قوله عليه السلام في صحيحة علي بن جعفر،  
المتقدمة<sup>(٦)</sup>، «و إن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو ما هو قائم»  
و في ذيل صحيحة ابن سنان، المتقدمة<sup>(٧)</sup> في المسألة السابقة «و إن كن معه  
سيف و ليس معه ثوب فليقلد السيف و يصلي قائماً»  
و مؤنقة سماعة - على ما عن التهذيب - هي رجل يكون في فلاة من الأرض  
ليس عليه إلا ثوب واحد و أحب فيه و ليس عنده ماء، قال: «يتيمم و يصلي عريئاً  
قائماً و يومئ إيماء»<sup>(٨)</sup>.

(١) جمل العلم والعمل، ٨٥، الفقيه ٢٩٦: ١، ديل ح ١٣٥٢، المصنف ٢١٦، التهذيب ٤٠٣/١٧٨٣، و  
حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٧٦: ٢.

(٢) السرر ١/ ٢٦٠، و حكاها عنه العاملي في مللوك الأحكام ١٩٤: ٣.

(٣) به إبي المشهور العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١١٦: ٢، المسألة ٥٧.

(٤) تذكرة الفقهاء ٤٥٥: ٢، المسألة ١١٤، و حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٧٦: ٢.

(٥) الغنية ٩٢، و حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٧٦: ٢.

(٦) في ص ٤٠٦.

(٧) في ص ٤٠٣.

(٨) التهذيب ١٢٧١/٤٠٥، و كذا في الاستبصار ٥٨٢/١٦٨، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب

و لكن عن الكافي عوض «قائماً»: «قاعداً»<sup>(١)</sup>.

فهذه الرواية مصطربة المتن لاتنهض حجة لأحد القولين لو لم نقل بأن ما في الكافي أثق.

و مما يدل على أنه يصلي جالساً صحيحة زرارة أو حسنة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عرياناً أو سلب ثيابه و لم يجد شيئاً يصلي فيه، فقال: «يصلي إيماءً، وإن كانت امرأة جعلت يدها على فرجها، وإن كان رجلاً وضع يده على سوائه ثم يجلسان فيومئان إيماءً و لا يسجدان و لا يركعان فيبدو ما خلعهما، تكون صلاتهما إيماءً برؤوسهما» قال: «و إن كانا في ماء أو بحر لجي لم يسجدا عليه، و موضوع عنهما التوجه فيه، يومئان في ذلك إيماءً و رفعهما توجه و وضعهما بوجهه»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

و خبر أبي البختري - المروي عن قرب الإسناد - عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام أنه قال: «من غرق ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يحاف ذهاب الوقت، ينتهي ثياباً، فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يومئ إيماءً، يجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي ١٥/٣٩٦٣، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المجالس، ح ١

(٢) في الطبعة الحجرية على كلمة «بوجهه» علامة نسخة بدل، و هي لم ترد في الكافي و الموضع الثاني من التهذيب، و بدلها في الموضع الثاني منه «توجه».

(٣) الكافي ١٦/٣٩٧-٣٩٦٣، التهذيب ١٥١٢/٣٦٥-٣٦٤-٢، و ١٥٣/١٧٨-٣، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٦

(٤) قرب الإسناد: ٥١١/١٤٢، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

و خر محمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أصابته جنابة و هو بالعلاة و ليس عليه إلا ثوب واحد و أصاب ثوبه مني، قال: «يتيمم و يطرح ثوبه و يجلس مجتمعاً فيصلّي فيومئ إيماءً»<sup>(١)</sup>.

و يدلّ عليه أيضاً الأخبار الآتية الواردة في كيفية صلاتهم<sup>(٢)</sup> جماعةً.  
و ممّا يشهد للتفصيل: ما رواه ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة، قال: «يصلي عرياناً قائماً إن لم يره أحد، فإن رآه أحد صلى جالساً»<sup>(٣)</sup>.

و لعلّ هذه الرواية هي المرادة بما أرسله في الفقيه، قال: و روي في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة أنّه «يصلي عرياناً قائماً إن لم يره أحد، فإن رآه أحد صلى جالساً»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة عبد الله بن مسكان - المروية عن محاسن البرقي - عن أبي جعفر عليه السلام في رجل عريان ليس معه ثوب، قال: «إذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً»<sup>(٥)</sup>.

و عن نوادر الراوندي أنّه روى بإسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام،

(١) التهذيب ١: ٦٠٦-٤٠٧/١٢٧٨، و ٢: ٢٢٣-٢٢٤/٨٨٢، الاستبصار ١: ١٦٨/٥٨٣، الوسائل، الباب ٤٦

من أبواب المجامع ج ٤.

(٢) أي: القراءة.

(٣) التهذيب ٢: ١٥١٦/٣٦٥، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

(٤) الفقيه ١: ١٦٨/٧٩٣، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٥) المحاسن: ١٣٥/٣٧٢، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٧.

قال: «قال علي عليه السلام: هي العرياء إن رآه الناس صلى قاعداً، وإن لم يره ساس صني قائماً»<sup>(١)</sup>

و مقتضى الجمع بين الأخبار تزيل الإطلاقات على ما في هذه الأخبار المفصلة، كما ربما يؤيد ذلك ورود جُلّ الأخبار التي ورد فيها الأمر بالصلاة جالساً في الموارد التي من شأنها عدم الأمر من المطلق، فما عن المشهور هو الأقوى. ولكن قد يشكل ذلك بأن الذي يظهر من الأخبار هو التفصيل بين ما لوراه أحد أو لم يره، فلا يكفي في حواز الجلوس مجرد احتمال وجود من يراه، أو احتمال مجيئه في أثناء الصلاة، وهذا بظاهره مخالف لظاهر ما هو المعروف من المشهور من التفصيل بين أمر المطلق وعدمه؛ لأنه يصدق عدم الأمر في صورتين المزبورتين.

و يمكن تزيل النصّ على إرادة الشائئة، أي كونه في مكان صالح لأن يراه الناس، أي غير مأمون من اطلاعهم، كما يؤيد ذلك فهم الأصحاب و فتواهم، بل لعله هو المنساق إلى الدهن من قوله عليه السلام في صحيحة<sup>(٢)</sup> ابن مسكان «إذا كان حيث لا يراه أحد».

و يحتمل بعيداً إرجاع كلمات المشهور إلى ما لا ينافي ظاهر الأخبار وكيف كان فلا ينبغي ترك الاحتياط في صورتين المزبورتين بالجمع بين الصلاة قائماً و قاعداً وإن كان الأول لا يحلو عن قوة، والله العالم.

(١) البواهر: ٢٢٢-٢٢٣/٤٥٢، و هو في بحار الأنوار ٨٣: ١/٢١٢

(٢) تقدّمت الصحيحة في ص ٤١٥

ثم إن المساق من الصوص و الفتاوى إرادة من لا يحور له السطر إلى عورته من لمصع، فلا يعم الروحين و شههما على تأملي، والله العالم (و في الحالين يومئ للركوع و السجود).

و ربما يستشعر من إطلاق المتن عدم الفرق بين ما لو صلى مسرداً أو جماعة، و ستعرف أن الأقوى اختصاص هذا الحكم بمعير المأموم، بل قد يقال باختصاص رعاية القيام حال الأمن أيضاً بالمسرد دون المصلي جماعة، إما ما كن ثم مأموماً، فإنه يصلي عن جلوس مطلقاً، أمن من المصلي أم لا، لإطلاق ما يدل عليه ولكنه لا يحلو عن تأملي، كما سنشير إليه عند التكلم في كيفية صلاة المرأة جماعة.

و كيف كان فالظاهر عدم الخلاف بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - في وجوب الإيماء بالركوع و السجود لمعير المأموم في حالة الجلوس، كما يدل عليه جملة من الأخبار المتقدمة.

و أما في حالة القيام فقد نسب إلى الأكثر أيضاً القول بوجوب الإيماء<sup>(١)</sup> و عن صريح بعض<sup>(٢)</sup> و ظاهر آخري القول بالركوع و السجود و الأول أظهر، كما يدل عليه صحيحة علي بن جعفر، المتقدمة<sup>(٣)</sup> التي كادت تكون صريحة في ذلك خصوصاً بعد الالتفات إلى مقابلة قوله عليه السلام «وإن لم يصب شيئاً بستر به عورته أو مأ و هو قائم» بما هو مذكور قبل هذه الفقرة من أنه

(١) نسب إلى الأكثر الرازي في مستند الشيعة ٢٣١٤

(٢) كالسيد ابن رهرة في النعية: ٩٢، و حكاها عنه الرازي في مستند الشيعة ٤ ٢٣٢.

(٣) في ص ٤٠٦

«إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع و السجود» كما لا يخفى  
و استدللّ للقول بوجوب الركوع بالأصل، و بأنّ القيام لا يكون إلا في حال  
الأمّن، و معه لا وجه لتركهما.

و في الأوّل ما لا يخفى، سواء أريد بالأصل الاستصحاب، أو عمومات أدلة  
الركوع و السجود؛ إذ لا مجال للتشبيث بشي منهما في مقابل النقص الخاص الذي  
هو بمنزلة المحاكم على العمومات.

و أمّا الثاني فهو بظاهره أوضح فساداً من الأوّل؛ لكونه اجتهاداً في مقابلة  
النقص.

و لكنّه قد بالغ في تأييده و تشبيده في الجواهر<sup>(١)</sup> بإيراد شواهد و مؤيّدات  
لإثبات إلعاء شرطية الستر في الصلاة من حيث هي في حقّ العاري، و أنّه لا تجب  
رعايته إلّا من حيث الحفظ عن النظر، و هو مخصوص بصورة عدم الأمّن،  
فالشارع أوجب الجلوس و الإيماء للركوع و السجود في حال عدم الأمّن؛ لذلك،  
لا لحصول شرط الصلاة، مع الأمّن لا مقتضي لترك الركوع و السجود.

و فيه - بعد العضّ عن بعض الحداثات المتوخّهة على ما ذكره من  
لشواهد و المؤيّدات - أنّ مقتضاها طرح الصحيحة المربورة من غير معارض  
مكفي، كما لا يخفى على المتأمل، فتأمل.

وبيكس الإيماء برأسه؛ فإنّه هو المتبادر من الأمر به بدلاً عن الركوع و  
السجود، مصافاً إلى وقوع التصريح به في حسنة ررارة، المتقدّمة<sup>(٢)</sup>، فلا يكفي

(١) جواهر الكلام ٨: ٢١٠-٢١٢.

(٢) في ص ٤١٤.

الإيماء بالعينين غمضاً وفتحاً لدى التمكن من الإيماء بالرأس.  
فعم، يكتفى به لدى التعذر؛ لكونه من مراتب الإيماء، التي لا يسقط  
ميسورها بمعسورها بمقتضى قاعدة الميسور.

مضافاً إلى إمكان استفادته بتقبيح المناط من مرسله محمد بن إبراهيم،  
الواردة في المريض، التي رواها المشايخ الثلاثة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يصني  
المريض قائماً، فإن لم يقدر على ذلك صلى قاعداً، فإن لم يقدر صلى مستقيماً  
يكبر ثم يقرأ فإذا أراد الركوع غمض عينيه ثم سح فإذا سح فتح عينيه، فيكون  
فتح عينيه رفع رأسه من الركوع، فإذا أراد السجود غمض عينيه ثم سح فإذا سح  
فتح عينيه، فيكون فتح عينيه رفع رأسه من السجود، ثم يتشهد و ينصرف»<sup>(١)</sup>.

و ما فيها من إطلاق الأمر بالتغميض منزل على صورة العجز عن الإيماء  
بالرأس، كما يأتي تحقيقه في محله إن شاء الله.

بل يمكن استفادته أيضاً من الأدلة المطلقة بالأمر بالإيماء؛ فإن انصرافها إلى  
كونه بالرأس إنما هو مع التمكن، كما أن صحبة زرارة أيضاً منزلة على هذا  
التقدير، فهذا مما لا يسعي التأمل فيه، كما أنه لا ينبغي الاستشكال في الاكتفاء  
بمستى الإيماء بالرأس بدلاً عن الركوع والسجود في الحالين، ولكن الأحوط بل  
الأقوى أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه، كما حكى<sup>(٢)</sup> عن الأصحاب

(١) الكافي ١١٣/١٢، الفقيه ١٠٣٢/٢٣٥١، التهذيب ٣٩٢/١٧٦٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب

القيام، ح ١٣

(٢) الحاكم هو الشهيد في الذكرى ٢٣٣

لنصريح به، و شهد به حبر أبي البختري - المتقدم<sup>(١)</sup> - و غيره مما سنسمعه في  
مبحث القيام عند التكلم في تكليف العاجز.

و لا يجب على من صلى قائماً أن يجلس حال الإيماء للسجود. بل يومن  
للسجود و هو قائم، كما هو ظاهر صحيحة<sup>(٢)</sup> علي بن جعفر إن لم يكن صريحه  
فما عن السيد حميد الدين - من أنه كان يقوي جلوس القائم ليومن للسجود  
حالاً؛ نظراً إلى كونه حينئذ أقرب إلى هيئة الساجد، ويدخل تحت قوله عليه السلام «إذا  
أمرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٣)</sup> - صعب محجوج بما عرفت، مضافاً إلى  
ما اعترضه عليه جملة من المتأخرين<sup>(٤)</sup> - على ما حكى<sup>(٥)</sup> عنهم - من أن الوحوب  
حينئذ انتقل إلى الإيماء، فلا معنى للتكليف بالممكن من السجود و سيأتي لذلك  
مريد توضيح إن شاء الله

نعم، لو قار بذلك في الركوع أيضاً. لأمكن أن يستشهد له بما قد يتراءى  
من قوله عليه السلام في حسنة زارة، المتقدمة<sup>(٦)</sup>، «ثم يجلسان فيومنان» إلى آخره،  
فليتأمل

و نظيره في الصنف ما عن الشهيد في الذكرى من أنه أوجب الانحاء فيهما

(١) في ص ٤١٤.

(٢) تقدم تحريرها في ص ٤٠٦، الهامش (٥).

(٣) صحيح مسلم ١٢/٩٧٥-٢.

(٤) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٢٣:٣.

(٥) منهم المجلسي في بحار الأنوار ٨٣-٢١٤-٢١٥.

(٦) الحاكي هو الصحراوي في الحقائق للناصر ٤٤٧.

(٧) في ص ٤١٤.



بحسب الممكن بحيث لا يبدو معه العورة، وأن يجعل للسجود أحقصر، محافظةً على الفرق سه و بين الركوع، واحتمل وحوث وضع اليدين والركبتين وبهامي الرُّجُلين في السجود على الكيفية المعترة في السجود<sup>(١)</sup>.

و مستنده في ذلك كله بحسب الظاهر قاعدة الميسور.

و لا يحصى عليك أنه لا يُرفع اليد بمثل هذه القواعد عما تقتضيه إطلاقات الأدلة، مضافاً إلى ما تقدّمت الإشارة إليه من أن الوحوث قد انتقل إلى الإيماء، فلا معنى للتكليف بالممكن من السجود.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إيجاب الإيماء إنما هو لكونه من المراتب المبسورة للركوع والسجود، التي لا تسقط بمسورها، لا أنه من حيث هو ماهية أخرى أجنبية عنهما قد حمله الشارع بدلاً منهما تعدياً، فيستدّ تجب رعاية ما هو الأقرب إليهما فالأقرب، رعاية للقاعدة لو لا حكومة الإطلاقات عليها

ولكن يتوخّه عليه أنه يعتبر في جريان قاعدة الميسور كون المأني به سهر، لعرف من مصاديق المأمور به سحر من المسامحة العرفية بحيث لو قلنا بكون الأنطاط أسمي للأعم من الصحيحة، لاندرج المأني به في مسأه حقيقة، ومن الواضح أنه وإن أمكن دعوى تحقّق هذا المعنى في الركوع في الجملة ولكنه لا يتحقّق بالنسبة إلى السجود؛ ضرورة أن وضع الجهة على الأرض من مقومات مفهومه عرفاً، فالانحناء الغير الموجب لوصول الحبة إلى الأرض أحسنّ عن ماهية السجود فصلاً عن مطلق الإيماء.

(١) انذكرى ٢٣٣ و ٢٤ و حكاه عنه الخراساني في الحقائق لناصره ٤٤٧

نعم، بينهما مناسبة عرفية مقتضية لجعله بدلاً، وليس أجنبياً صرفاً كي تكون بدليته عنه تعبداً محضاً

و كيف كان فلا مسرح للقاعدة بالنسبة إليه.

نعم، لو قلنا بأن الانحناء في حد ذاته من أجزاء الصلاة، أمكن التشبّه لإثبات ما تيسر منه بقاعدة «ما لا يدرك كله لا يترك كله» لو لا ظهور الأحبار الأئمة بالإيماء في خلافه، فليتأمل  
و ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: أنه لو وجد السائر في أثناء الصلاة، ففي محكي التذكرة وغيره: إن أمكنه الستر من غير فعل المصافي، استتر و أتم صلاته، و إن توقّف على فعل المصافي، بطلت صلاته إن كان الوقت متسعاً و لو بمقدار تحصيل الستر و أداء ركعة في الوقت، و إلا استمر<sup>(١)</sup>.

و احتمال بعض<sup>(٢)</sup> الاستمرار مطلقاً للأصل، و النهي عن إبطال العمل<sup>(٣)</sup>.  
أقول: هذا الاحتمال في غاية الضعف؛ إذ لا مسرح للأصل بعد شهادة النصوص و الفتاوى باشتراط الستر في الصلاة لدى القدرة عليه، و هي حاصلة بالنسبة إلى الأجزاء الباقية و لو باستئناف الصلاة.

و ما النهي عن إبطال العمل فقد عرفت مراراً أنه لا يصح الاستدلال به في

(١) مذكرة الفقهاء ٤٥٧٢: المصع ٥٥ من المسألة ١١٤، مدارك الأحكام ١٩٧٣، و حكاها صهما صاحب

الخواهر فيها ٢٠٢: ٨

(٢) المعاملي في مدارك الأحكام ١٩٧٣

(٣) سورة محمد ٢٧: ٢٣

مثل المقام.

و أما ما ذكروه من وجوب الستر والمضي ما لم يتوقف على فعل المصلي، والاستئناف عند توقفه عليه ما لم يتصيق الوقت؛ فهو لا يخلو عن قوة.

أما وجوب الاستئناف عند توقفه على فعل المنافي؛ فلما أشرنا إليه من أنه من مقتضيات شرطية الستر في الصلاة لدى القدرة عليه، وهي مما لا مجال للارتياح فيه.

و أما المضي فيها بعد الستر ما لم يتوقف على فعل المنافي؛ فربما يُعقل بأن الأجزاء السابقة الواقعة بلا ستر وقعت صحيحة؛ لكونها موافقة لما هو تكليفه في ذلك الوقت، والأجزاء الباقية بأتيتها مع الستر، وما بينهما - وهو زمان التشاغل بفعل الستر - عموم؛ إذ لا يُعقل أن يكون الستر في هذا الحين شرطاً في الصلاة؛ لكونه تكليفاً بما لا يطاق.

و فيه: أن الستر في هذا الحين وإن لا يُعقل جحله شرطاً في الصلاة لكن الجزء الواقع في هذا الحين يُعقل أن يكون مشروطاً بالستر، فيجب عليه على هذا التقدير إعادة الصلاة مقدّمة لوقوع هذا الجزء مع الشرط، ولكن الشأن في إثبات شرطية الستر على الإطلاق حتى يقتضي إطلاق شرطية الاستئناف في مثل الفرض، فإن غاية ما يمكن استعادته من الأدلة إنما هو شرطية في حال العمد والاختيار، فلا يعم مثل الفرض، كما تقدّمت الإشارة إليه في مسألة ما لو انكشمت العورة في الأثناء، فالأولى الاستدلال له بقصور الأدلة عن إعادة شرطية بالنسبة إلى ما يقع منها في هذا الحين، فليتأمل.

هذا كله في سعة الوقت، وأما مع الضيق فلا مجال للارتياح في أنه يمضي

في صلاته. فإن مراعاة الوقت أهم من مراعاة الستر بلا شبهة

هذا إذا ضاق الوقت عن تحصيل الستر واستئناف الصلاة في الوقت ولو بمقدار أداء ركعة، وأما إذا تمكن من إدراك ركعة، فهل يمضي في صلاته رعاية للوقت الاختياري، أو يستأنف رعاية للستر، كما في محكي التذكرة وغيره<sup>(١)</sup> فيه تردد، منشؤه ما تقدمت الإشارة إليه من أن القدر المتيقن الذي يمكن استعادته من الأدلة إنما هو شرطية الستر مع العمد والاختيار، فكما أن الوقت الاختياري لأجل تقييده بالاختيار لا يصلح أن يراحم تكليفاً، فكذلك الستر، فهما ببعضهما يتراخمان في مثل المرحس، نظير ما لو دار الأمر بين إدراك جميع الصلاة في الوقت مع الطهارة الترابية، أو ركعة منها مع المائية، فلا بد في مثل هذه الموارد من مراعاة الأهمية، وهي مما لم تثبت في شيء منهما

اللهم إلا أن يدعى استعادتها بالنسبة إلى الستر مما ورد في كيفية صلاة العاري من لإيماء للركوع والسجود حيث يُعهم منها أهمية الستر من الركوع والسجود النديس لا يصلح لمراحمتهما رعاية الوقت الاضطراري، فليتأمل

و حكي عن بعض<sup>(٢)</sup> الأساطين القول بوجوب الاستئناف في سعة الوقت مطلقاً، سوء توقف على فعل المأمي أم لا، فكأنه نظر إلى أن الصلاة بلا ستر كلاً أو بعضاً تكليف عذري تتوقف صحته على استيعاب العذر للوقت، كما هو الشأن في جميع التكاليف العدرية التي لم يرد فيها نص خاص على كفاية الصرورة حال الفعل في شرعيته.

(١) راجع الهامش (١) من ص ٤٦٢

(٢) الوحيد السهامي في شرح المعانيج على ما حكاه عنه صاحب الحواهر فيها ٨ ٢٠٢

ولا يباهيه الالتزام بجوار الدار في سعة الوقت مع اليأس عن روال العذر أو مصفاً، إذ غاية ما يلزمه وقوع صحة الفعل الاضطراري عند الإتيان به في سعة الوقت مراعاة لعدم اكشاف الحلاف، ولا محذور فيه، علما أنه مع رجاء روال العذر والتمكّن من الفعل الاختياري قد لا يتأتى منه الحزم في النية حال انقضاء لكن القائل بجوار الدار في مثل العرض قد لا يعتبر الجرم في النية في المقام، وكيف كان فلا يتوجه على القائل بوجوب الاستئذان لو استند في قوله إلى الوجه المبرور الاعتراض بأن الأمر الظاهري يقتضي الإجراء؛ إذ في كلتا مقدمتيه بطر بل منع؛ حيث تقرّر في محله أن امتثال الأمر الظاهري غير مجزئ عن لوفع عند اكشاف المحالفة، مع أنه ليس في المقام أمر ظاهري، فإن من صلى في سعة الوقت بغير لصيق أو لوعمه عدم روال للعذر ثم تحدّدت القدرة لم يمثل، لا أمراً، وهمياً لا وقعية له، بناءً على أن استيعاب العذر وعدم التمكن من الخروج عن عهدة التكليف لاختياري في مجموع الوقت المصروب له شرط في صحة الاضطراري.

ثم إن مقتضى هذا الساء وجوب الإعادة فيما لو تحدّدت القدرة بعد الصلاة أيضاً، ولعل لبعض المتقدم إليه الإشارة<sup>(١)</sup> ملتزم بالإعادة في هذه الصورة أيضاً، ولا يلزمه الالتزام بالإعادة فيما لو بدت عورته حال الصلاة ولم يعلم به حتى فرغ، بل ولا الالتزام بالاستئذان فيما لو علم به في الأثناء وتمكّن من سترها فلا فعل الصافي، حوار الترامه يكون الستر - كالظاهرة الحشّة - من الشرط المحصورة

بحال الذكر، كما يشهد له - مضافاً إلى الأصل - الخبر<sup>(١)</sup> الذي سمعته في تلك المسألة، فيكون حال جاهل الانكشاف حال جاهل النجاسة، الذي لا يجب عليه الإعادة لا في الوقت ولا في خارجه، كما عرفت في أحكام الجاسات.

و أما غير المتمكن من الستر فكغير المتمكن من إزالة النجاسة حاله حال غيره من أولي الأعذار التي قد يتجه فيها الكلام المتقدم.

نعم، لو كان مستند هذا القول الخدشة في العفو عما يقع من الصلاة في حال التشاغل بالستر: بما تقدم التنبية عليه عند التكلم فيما لو علم بانكشاف عورته في الأثناء، اتجه التفصيل بين زوال العذر في الأثناء أو بعد الفراغ من الصلاة، فليتأمل.

و كيف كان فيتوجه على هذا القول إن كان مستنده الوجه الأخير - أي الخدشة في العفو عما يقع في حال التشاغل - ما عرفته فيما تقدم من قصور الأدلة عن إفادة الشرعية على الإطلاق بحيث يقتضي إطلاقه بالنسبة إلى حال التشاغل بالستر استثناء الصلاة مقدمة لعدم تحلل تلك الحالة - التي يمتنع فيها الستر - بين ما عداها من أكواف الصلاة، كما لا يحفى على المتأمل.

و إن كان مستنده الوجه الأول، فيتوجه عليه أن مقتضى ظاهر صحيحة<sup>(٢)</sup> علي بن جعفر و مرسله<sup>(٣)</sup> ابن مسكان، الواردين في كيفية صلاة العاري: جواز الإتيان بها في سعة الوقت عند حضور وقتها، فإثهما و إن كانتا مسوقتين لبيان

(١) أي: صحيحة علي بن جعفر، المتقدمة في ص ٣٩٧.

(٢) تقدم تحريرها في ص ٤٠٦، الهامش (٥).

(٣) تقدم تحريرها في ص ٤١٥، الهامش (٥).

لكيفية لكن ظاهرهما المفروعية عن جواز فعلها بعد حضور وقتها، فيفهم من ذلك أن العبرة بالضرورة حال الفعل لا مطلقاً، وإلا لبته عليه الإمام عليه السلام في مثل هذه الأخبار.

نعم، لما كان التكليف عديرياً، لا يسبق من مثل هذه الأخبار إرادته مع العلم بزوال العذر، بل وكذا مع غلبة الظن، وهذا بخلاف مجرد الاحتمال الذي يتحقق كثيراً ما في موارد الضرورة.

و مما يؤيد المدعى بل يمكن أن يدعى استعادته أيضاً منه سائر الأخبار الواردة في كيفية صلاة العاري جماعةً وفرادى، فإنه لو كان الأمر فيها مبنياً على المضايقة ووجوب التأخير إلى آخر الوقت، أو الإعادة على تقدير تجدد القدرة عند الإتيان به في سعة الوقت، لبثه الإمام عليه السلام في مثل هذه الأخبار، فبيناً ممل. و لإبصار أن ما ذكرناه وإن لا يحلو عن قوة ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط بإتمام الصلاة بعد الستر ثم إعادتها، كما أن الأحوال إعادتها فيما لو تجددت القدرة بعد الصلاة، والله العالم.

الثاني: لا شبهة بل لا خلاف في أنه لا يجب الستر للصلاة و الطواف من جهة التحت، كما يشهد له الأخبار الدالة على جواز الصلاة في القميص و نحوه، ولكن هذا في غير الواقع على طرف سطح بحيث ترى عورته لو نظر إليها، و ما فيه بعد حرم غير واحد بالوجوب و بطلان الصلاة بدونه. و عن بعضهم<sup>(١)</sup> ذلك مع وجود الناظر.

(١) الشيخ جعفر في كشف الغطاء، ١٤٣، و الحاكي عنه صاحب الجواهر فيها ٨ ٢٠٤

و عن الشهيد في الذكرى التردد فيه من أن الستر إنما يدرم من ناحية التي  
حررت العادة بالنظر منها، و من أنه<sup>(١)</sup> من تحت إنما لا يراعى<sup>(٢)</sup> إذا كان على وجه  
الأرض؛ لعسر التطلع حيثئذ، لا مغطياً قال. و لو قام على محرم لا يتوقع ساطر  
تحتة، فلا قرب أنه كالأرض؛ لعدم ابتدار الأعين<sup>(٣)</sup> انتهى.

و في الجواهر - بعد أن نقل ذلك منه - قال: قد يشكل عليه الفرق بين  
السطح و المحرم كالشباك و نحوه، و لا مدخلية لعدم توقع السطر؛ إذ افتدار في  
عورة الصلاة على الستر على تقديره<sup>(٤)</sup> انتهى.

أقول: تقدير الناطر لا يجعله ممرئة ناطر محقق في كونه مائياً لحصول  
ستر عرف، لأن ترى أنه يحور تقدير وجود ناطر تحت درع المصلي، و لا يفي  
بذلك حصول الستر - المعتبر في الصلاة - به، و هذا بخلاف ما لو كان لمقدّر  
محققاً، فإنه قد ينافيه؛ حيث لا يصدق معه كونه مستور العورة على الإطلاق، ولو  
وقف المصلي على شباك موصوع على نر و نحوه مما لا يتوقع معه لباطر و  
لوشائاً، وليس حاله لدى العرف في صدق كونه مستور العورة إلا كحال من صنى  
على الأرض، إلا أن يكون في الشر من يتوقع نظره، فيكون وجوده بالعمل مانعاً  
عن حصول الصدق في العرف، كما في المثال.

نعم، لو كان الشباك و نحوه في مكان من شأنه التطلع على عورته من جهة

(١) أي الستر

(٢) في السبع المحطية و الحجرية، لأن ترى عدل «لا يراعى» ما نشأه من المصدر

(٣) الذكرى ٢٠٣، ٢١، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٠٤: ٨

(٤) جواهر الكلام ٢٠٤: ٨



لتحت، انحر لائترام بوحوب الستر من جهة التحب أيضاً، فإنه لا يصدق بدونه حشيد ستر العورة على الإطلاق في العرف.

و كذلك الكلام فيما لو صلى على سرير محرم معمول من حرائد النحل و نحوها، فإن الصلاة عليه ليس إلا كالصلاة على الأرض في أنه لا يهم أحد من وحبوب ستر العورة في الصلاة الستر من جهة التحب عند صلاته عليه، إلا أن يكون تحت اسرير من يتوقع نظره، أو يكون في حد ذاته صالحاً لذلك بأن كان مثلاً - معبراً لباس أو محلاً لجلوسهم و نومهم أو غير ذلك بحيث تكون جهة التحب أيضاً لدى العرف كسائر الجهات التي جرت العادة بالظر منها، فليتنامل.

الثالث: لو كان في ثوبه خرق، فإن لم يحاد العورة، فلا إشكال، وإن حادها،

بطلت صلاته؛ للإحلال شرطها.

و لو جمعه يده بحيث تحقق الستر بالثوب بإعانة اليد، فلا إشكال أيضاً.  
و أم لو وضع يده عليه بحيث حصل ستر العورة كلاً أو بعضاً بواسطة اليد، فيه إشكال مشوه ما عرفت فيما سبق من أنه لا اعتداد بالستر باليد و أشباهها في حصول الستر المعتبر في الصلاة. و من أن هذا فيما إذا استقلت اليد و شبهها بالناتريه، لا في مثل المقام الذي يكون وضع اليد سمرلة الشرط لمصحيح لاسارية الثوب، حيث إن اللباس للثوب المشتمل على الخرق قد ستر عورته بذلك الثوب من سائر الجهات عدا الجهة المحاذية للخرق، و هي من هذه الجهة عند وضع يده على الخرق لا تحتاج إلى الستر. كما لا يحتاج ذكره في الستر عند جلوسه وضمه فحديه إلى أزيد ممّا يلقي على ظاهره، و به يحصل الستر المعتبر في الصلاة، مع أن ستره من سائر الجهات قد حصل بضمه الفحدين، الذي لا اعتداد

به عند استقلاله بالساترية في باب الصلاة، فهذا الوجه لعله أقوى، ولكنه لا أطرد له، كما لا يحتمى.

وقد ظهر بما ذكر حال الصلاة في قميص واسع الجيب العير المانع عن ظهور العورة حال الركوع والسجود لمن كان له لحية طويلة مانعة عن ظهورها، فإن اندرجه بلبس هذا القميص في موضوع الساتر عورته بما لبسه لدى العرف أوضح منه في الصورة المزبورة، فالأظهر صحة صلاته فيه، و سبب طول لحيته لكفاية مثل هذا القميص ساتراً لعورته، والله العالم.

**الرابع:** المشهور بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - استحباب الجماعة للقرأة كغيرهم، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، لعدم أدلة الجماعة.

و خصوص صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن قوم صلوا جماعة و هم عراة، قال: «يتقدمهم الإمام بركتيه و يصلي بهم جلوساً و هو جالس»<sup>(٢)</sup>

و موثقة إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوم قطع عليهم الطريق و أخذت ثيابهم، فبقوا عراة و حضرت الصلاة كيف يصنعون؟ قال: «يتقدمهم إمامهم فيجلس و يجلسون خلفه فيؤمنون بإمام بالركوع و السجود و هم يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم»<sup>(٣)</sup>.

(١) تذكرة الفقهاء ٦٠٢/٢، المسألة ١١٦، مختلف الشيعة ١١٨:٢، المسألة ٦٠، منتهى المطلب ٢٩٣:٤،

الذكرى ٢٥٣، و حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٧٨:٢.

(٢) التهذيب ٢/١٥١٣، و ٤٠٤/١٧٨:٣، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٣) التهذيب ٢/١٥١٤، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

فما في خبر أبي المخترى - المتقدم<sup>(١)</sup> في صدر المبحث، المروي عن قرب الإسناد عن الصادق عليه السلام: «فإن كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى» - محمول على عدم إرادة الجماعة، أو التفتة، أو غيرهما من المحامل وقد حكى عن ظاهر الصدوق في المقنع<sup>(٢)</sup> والشيخ في آخر باب صلاة الخوف والمطاردة العمل بظاهره<sup>(٣)</sup>.

وهذا لا يخرجه عن الشذوذ فصلاً عن صلاحية معارضته لما عرفت، فهذا إجمالاً مما لا إشكال فيه، وإنما الإشكال والخلاف في كيفية صلاتهم جماعةً وقضية إطلاق الخبرين السابقين<sup>(٤)</sup> كطواهر الفتاوى: إطلاق الجلوس فيها ولو مع أمن المطلق.

ولكن لا يبعد دعوى جري الإطلاق مجرى المالب من عدم حصول الأمن في مفروض كدماتهم إلا على بعض العروض التي ينصرف عنها الإطلاقات، ولعله لذا جزم في محكي البيان بمراعاة الأمن وعدمه<sup>(٥)</sup>.

وكيف كان فقد حكى عن المفيد والسيد في كيفية صلاة المرأة جماعةً التصريح بأنهم يجلسون جميعاً صفّاً واحداً، ويتقدمهم الإمام بركبته، و يصلّون

(١) في ص ٤١٤.

(٢) المقنع ١٢٢، وحكاة عنه العللي في مفتاح الكرامة ١٧٨:٢.

(٣) كما في جواهر الكلام ٢٠٧:٨ ناساً ذلك إلى كتاب الخلاف، ولم سجله فيه، وفي الحقائق الناصرة ٤٩٧، وكذا في رياض المسائل ٣٩٧:٢ حكاة عن الصدوق في العتقة ٢٩٦:١، ديس ح ١٣٥٢ في باب صلاة الخوف والمطاردة، ملاحظ.

(٤) في ص ٤٣٠.

(٥) البيان ١٢٥، وحكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٠٨:٨.

جميعاً بالإيمان<sup>(١)</sup>.

و ربما تُنسب هذا القول إلى الأكثر بيل المشهور<sup>(٢)</sup>، بل عن الحنفي دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>.

و استدُلَّ له بصحيفة ابن سنان المتقدمة<sup>(٤)</sup>، و سائر الأحبار المطلقة المصراحة بالإيمان للركوع و السجود، و بعموم التعليل في حسنة رزارة، المتقدمة<sup>(٥)</sup>؛ لقوله تعالى: «فبذروا ما خلفهما».

و عن الشيخ في النهاية و جملة ممن تأخر عنه أن الإمام يؤمن و من خلفه يركعون و يسجدون<sup>(٦)</sup>.

و مستندهم موثقة إسحاق بن عمار، المتقدمة<sup>(٧)</sup>، التي هي نص في ذلك. و ما عن بعض<sup>(٨)</sup> - من احتمال أن يكون المراد بقوله «و هم يركعون و يسجدون خلفه على وحوهم» الإيمان بوحوهم - ممّا لا ينبغي الالتفات إليه خصوصاً بعد الالتفات إلى ما في الرواية من التفصيل بين الإمام و المأموم

(١) المقنعة ٢١٦، جمل العلم و العمل ٨٥، و حكاية عهدنا البحراني في الحدائق الناصرة ٤٧٧.

(٢) مبيه إلى أكثر البراقي في مستند الشيعة ٢٣٢٤، و إلى المشهور البحراني في الحدائق الناصرة ٤٧٧.

(٣) السرائر ٣٥٥، و حكاية عهد البحراني في الحدائق الناصرة ٤٨٧.

(٤) في ص ٤٣٠.

(٥) في ص ٤١٤.

(٦) النهاية ١٣٠، الوسيعة ١٠٧، انتهى المطلب ٢٩٤-٢٩٥، البروس ١٤٩١، و حكاية عهد العاملي في مفتاح الكرامة ١٧٨٢.

(٧) في ص ٤٣٠.

(٨) معاصر الأصفيه في كشف اللثام ٢٤٩٣، و المحاكمي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٨ ٢٠٩.

و عن المصنّف رحمه الله في المعتبر الميّل إلى العمل بهذه الرواية حيث قال - بعد نقل الخلاف في المسألة، والاستدلال للشيخ بالرواية المذكورة - إنّ هذه الرواية حسنة، ولا يُلنّفَت إلى من يدّعي الإجماع على خلافها<sup>(١)</sup>

و كيف كان فهذا هو الأقوى؛ لعدم صلاحية شيء ممّا ذكر دليلاً للحصم لمعارضة الموثقة التي هي أنحص من المطلقات الأمرة بالإيماء، ولا يعارضها تلك المطلقات، وكذا عموم التعليل الواقع في الحسنة<sup>(٢)</sup>؛ ضرورة عدم كونه علّة عقينة غير قابلة للتخصيص كي يعارض النص الخاص، فمن الجائز أن يكون سنن لعورة انحص بالجلوس وعدم كشفها وحصول الهيئة المستكبرة لدى الشرع أهمّ رعايته من حفظ صورة الصلاة التي من مقوماتها الركوع والسجود، وأن يكون الأمر في الجماعة التي هي من الشعائر بعكس ذلك.

هذا، مع إمكان أن يكون المقصود بقوله ﷺ: «فيبدو ما حفيفهما»<sup>(٣)</sup> ظهوره للطرف الذي لا يؤمن من اطلاعه عليه الذي لأجله وجب عليه لصلاة حالساً، كما هو محتمل هذه الحسنة على ما عرفته آنفاً، فإنّ هذا - أي الحفظ عن الناظر - أيضاً في حدّ ذاته عبء أخرى لانتقال العرص إلى الإيماء، كما سنشير إليه

و الحاصل أنّ عموم التعليل لا يصلح معارضاً للنص الخاص، كما هو

واضح

و أمّا صحيحة ابن سنان، فلا إشعار فيها بالإيماء لا للإمام ولا للمأموم، و

(١) المعتبر ١٠٧٢، وحكاه عنه الحراني في المحلقات الناصرة ٤٨٧.

(٢) أي حسنة رواية، المتقدمة في ص ٤١٤.

(٣) تقدّم تحريجه في ص ٤١٤، الهامش (٣).

إنما مفادها نفي شرطية القيام وكون صلاتهم عن جلوس، لا أنه يجب عليهم الإتيان بجميع أجزاء الصلاة عن جلوس بحيث ينافيه الركوع والسجود، فوجوب الإيماء على الإمام أو مطلقاً إن قلنا به إنما يستفاد من سائر الأحبار، لا من هذه الرواية.

فتلخص مما ذكر أنه لا يصلح شيء من المذكورات لمعارضة الموثقة، فيجب الأحاد بمفادها بناءً على حجية الخبر الموثقي كما هو التحقيق.

ولا يشكل ذلك بظهور الموثقة - بواسطة ما فيها من التفصيل بين الإمام و المأموم في الإيماء - في دوران شرعية الإيماء مدار عدم الأمن، بحيث إن الإمام بواسطة تقدمه في المكان والأفعال لا يأمن من اطلاع المأمومين على عورته، وجب عليه الإيماء، و المأمومون بواسطة اعتدال صفهم و التصاق بعضهم ببعض و مقرنتهم في الأفعال مأمونون من ذلك، فوجب عليهم الركوع والسجود، مع مخالفته لطواهر أخبار الباب، التي هي متفقة للدلالة - كما عرفت سابقاً - على أن العاري فرصه الإيماء، سواء أمن من المطلاع أم لا؛ لما أشرنا إليه من أن دوران الحكم مدار الأمن وعدمه مخصوص بالجماعة؛ لاحتصاص دليله به، ولا يُقد فيه. هذا، مع أنه لا ظهور للموثقة في ذلك، بل هو شيء مستسط منها بواسطة

المسببات المغرومة في الأذهان، الناشئة من وجوب حفظ الفرح عن النظر وكذا لا يشكل مما قد يقال من أن المأموم إن أمن من المطلاع، وجب عليه القيام، وإلا لم يجز له الركوع والسجود؛ لأنه اجتهد في مقابلة النص، مع إمكان أن يقال إن للجلوس دخلاً في حصول الأمن ولا أقل من مدخليته في كماله، فدخل الشارع اعتبره لذلك.

ثم لا يحصى عليك أن ما قوّيناه من وجوب الركوع والسجود على المأموم إنما هو فيما إذا لم يكن هناك ناظر محترم، وإلا فرعاية حفظ المرح أهم لدى الشارع من الركوع والسجود، كما لا يحصى على المتأمل في نصوص الباب وفتاوى الأصحاب.

و من هنا يتجه التفصيل فيما إذا تعددت الصفوف بين الصف الأخير و غيره، فيحتص الركوع والسجود بأهل الصف الأخير دون أهل سائر الصفوف الذين حالهم بالنسبة إلى الصف المتأخر عنهم حال الإمام بالنسبة إلى المأمومين، ولكن مقتضى إطلاق الأمر بالركوع والسجود في المؤنقة وصرح كون الإيماء بدلاً اضطرارياً عنهما: عدم جواز الوقوف في الصف المتقدم اختياريًا، ومقتضاء أن يقف المأمومون جميعاً في صف واحد، كما هو ظاهر كثير من الفتاوى، بل مع إمامهم، وأن لا يتقدمهم الإمام إلا بركبتيه، كما ربما يستشعر ذلك بل يستظهر من صحيحة ابن سنان، المتقدمة<sup>(١)</sup>.

(و الأمة و الصيّة نصليان بغير عمار) بلا خلاف فيهما على الظاهر، بل عن الفاضلين و الشهيد دعوى الإجماع عليه من علماء الإسلام<sup>(٢)</sup>، إلا الحسن البصري؛ فإنه أوجب على الأمة الخمار إذا تروّجت أو أئخذها الرجل لنفسه<sup>(٣)</sup>.  
و يدلّ عليه في الأمة - مضافاً إلى ذلك - جملة من الأخبار

(١) في ص ٤٣٠.

(٢) المعبر ١٠٣٠٢، منهي المطلب ١: ٢٧٤، الذكرى ٩٣، و حكماء عجم السهراني في الحقائق

الناصر ١٥٧

(٣) بداية المجتهد ١: ١١٦، المجموع ١: ١٦٩، المغني ١: ٦٧٤، الشرح الكبير ١: ٤٩٢

منها: صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام، «ليس على الإمام أن يتقنع في الصلاة، ولا يسعي للمرأة أن تصلّي إلّا هي ثوبين»<sup>(١)</sup>  
 و خبر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن الأمة هل يصلح لها أن تصلّي في قميص واحد؟ قال «لا بأس»<sup>(٢)</sup>  
 و صحيحة محمد بن مسلم - المروية عن الكافي والعقبة - قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «ليس على الأمة قناع في الصلاة ولا [على] المدبرة ولا على المكاتب إذا اشترطت عليها قناع في الصلاة وهي مملوكة حتى تؤذي جميع مكاتبها، ويجري عليها ما يجري على المملوك في الحدود كلها» و راد في العقبة، قال و سألت عن الأمة إذا ولدت عليها الخمار؟ قال «لو كان عليها ثياب إذا هي حاصت، وليس عليها التقنع في الصلاة»<sup>(٣)</sup>  
 و يدل عليه أيضاً بعض الأحبار الآتية  
 و استدلل له أيضاً بخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «على الصبي إذا احتلم لصيام، وعلى الجارية إذا حاصت الصيام والخمار إلّا أن تكون مملوكة فإنه ليس عليها حمار إلّا أن تحب أن تحتمر و عليها الصيام»<sup>(٤)</sup>

١- التهذيب ٢١٧٢: ٨٥٤ الاستصار ١٤٧٩/٣٨٩١، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصنّي

ج ١٠

(٢) قرب الإسناد ٢٢٤-٨٧٧، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصنّي، ج ١٠.

(٣) الكافي ٥٢٥: ٥ (باب قناع الإمام و أئمة الأولاد) ج ٢، العقبة ١: ٢٤٤/١٠٨٥ و ١٠٨٦، الوسائل

الباب ٢٩ من أبواب لباس المصنّي، ج ٧، و ما بين المحققين من المصنّر

(٤) التهذيب ٢٨١٤/٨٤١، الاستصار ٢٣٢/٣٩٨، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصنّي

ج ٣



و صحیحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: الأمة تغطي رأسها؟ فقال: «لا ولا على أم الولد أن تغطي رأسها إذا لم يكن لها ولد»<sup>(١)</sup> وفيه: أنه ليس في هذين الخبرين تصريح بإرادته حال الصلاة، فلعنه أريد بهما عدم وجوب الستر عن الناظر، فمن هنا يتوجه النظر على ما في المدارك حيث قال: وإطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في الأمة بين القين والمدثرة وأم الولد والمكاته المشروطة أو المطلقة التي لم تؤد شيئاً، ويحتمل بإلحاق أم الولد مع حياة ولدها بالحرّة؛ لما رواه الشيخ - في الصحيح - عن محمد ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: الأمة تغطي رأسها؟ فقال: «لا ولا على أم الولد أن تغطي رأسها إذا لم يكن لها ولد»<sup>(٢)</sup> وهو يدل بمفهومه على وجوب تغطية الرأس مع الولد، ومفهوم الشرط حجة كما حُفّق في محله ويمكن حمله على الاستحباب، إلا أنه يتوقف على وجود المعارض<sup>(٣)</sup>، انتهى.

و يتوجه عليه أيضاً معارضة هذا المفهوم بمنطوق صحبته الأولى على رواية الفقيه: فإن ظهور قوله عليه السلام «ولا على أم الولد أن تغطي رأسها إذا لم يكن لها ولد»<sup>(٤)</sup> - بعد وقوعه جواً عن لسؤال عن الأمة إذا ولدت هل عليها الحمار؟ - في الإطلاق أقوى من ظهور المفهوم في الوجوب.

قل في الحذائق في تفسير الرواية الطاهر أن المعنى فيها هو أن المسائل من

(١ و ٢) التهذيب ٨٥٩/٢١٨، الاستبصار ١٤٨٣/٣٩٠، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب لباس

المعصّي ج ١

(٣) مدارك الأحكام ١٩٩: ٣

(٤) راجع الهامش (٣) من ص ٤٣٦

أَنَّ وجوب الحمار على المرأة أمة كانت أم حرة دائر مدار الولادة المؤدنة بالبلوغ، فأجاب عليه بأنه لو كان كذلك فإنه لا اختصاص له بالولادة، بل يجري في الحيض لدي هو أحد أسباب البلوغ أيضاً، مع أنه ليس على الأمة التقنع في الصلاة مطلقاً ثم نقل عن الوافي أنه قال في ذيل هذا الخبر: كأن الراوي ظن أن حدَّ وجوب التقنع على النساء إذا ولدن، فنته عليه أن حدَّه إذا حصص، وأنه ساقط عن الإمام في جميع الأحوال<sup>(١)</sup>. انتهى

أقول: يحتمل قوياً أن يكون المراد بقوله: «الأمة إذا ولدت» أنها إذا صارت أم وليد، لا مطلق الولادة ولو من غير مولاه، فكأن السائل حيث سمع لإمام عليه السلام يقول: «ليس على الأمة قناع» احتمل اختصاص هذا الحكم بما عدا أم الولد إقاراً لما فيها من التشبه بالحرية، أو لوقوع الخلاف فيها عن بعض أهل الخلاف - كما هو محكي عن ابن سيرين وأحمد في إحدى الروايتين<sup>(٢)</sup> - فسأل عنها بالخصوص، فأجابه الإمام عليه السلام بأنه لو كان عليها الحمار لكان عليها إذا هي حاضت، يعني لا مدخلية للولادة في هذا الحكم، فإنها لا تخرجها عن الرقية، فلو كان عليها لكان من حين حيضها، يعني من أول بلوغها، وحيث لا يجب عليها إذا هي حاضت فلا يجب عليها بعد أن ولدت، فقوله: «و ليس عليها التقنع في الصلاة» بمنزلة التأكيد لما كان يفهم من التعليق.

و يحتمل كونه ناسياً بأن يكون المقصود بالسؤال وجوب الحمار عليها للحفاظ عن النظر، فأجابه بما أجابه، ثم قال: «و ليس عليها» إلى آخره.

(١) الحدائق الناضرة ١٦٧-١٧، وراجع الوافي ٣٧٧-٧

(٢) المجموع ١٦٩٣، المعنى ٦٢٦، الشرح الكبير ٤٩٣-٦

و كيف كان فعلى تقدير أن يكون السؤال عن خصوص أم الولد تكون الرواية كالمص في المدعى، و على التقدير الأول أيضاً أقوى دلالة عليه من سائر المطلقات حيث وقع فيها السؤال عن الجارية إذا ولدت سواء كان من المولى أم من غيره، فإطلاق الجواب في مثل العرض خصوصاً مع شيوع كونه من المولى يؤكد ظهوره في العموم، فيشكل رفع اليد عنه بمجرد ظهور المفهوم في الوجوب. اللهم إلا أن يقال: إن إطلاق الولادة غير مقصود بالسؤال على هذا التقدير؛ لأن قوله: «إذا ولدت» إنا كناية عن كبرها و بلوغها حذاً يطلق عليها اسم المرأة، أو أريد به علامة السلوع، كما احتمله في الحقائق<sup>(١)</sup>، فلا يكون الجواب حينئذٍ إلا كسائر المطلقات، بل أضعف منها دلالة على الإطلاق؛ لإمكان الخدشة فيه بعدم كونه مسوقاً إلا لدفع ما توهمه السائل و بيان حكمها على سبيل الإجمال، فليتأمل. ثم إن المنساق إلى الذهن من النص و الفتوى - كما صرح به غير واحد<sup>(٢)</sup> - إلحاق الرقبة بالرأس في عدم وجوب سترها حيث إن سترها - كالرأس - غالباً ليس إلا بالخمار، فما دلّ على جواز أن تصلي بغير خمار كما يدلّ على عدم وجوب ستر رأسها يدلّ على عدم وجوب ستر رقبتها أيضاً، مضافاً إلى شهادة خبر<sup>(٣)</sup> علي بن جعفر - لدلّ على جواز أن تصلي في قميص واحد - بذلك.

(١) الحقائق الناصرة ١٦٧.

(٢) كالشاهد في الذكرى ١٢٣، و الشهيد الثاني في روض الجنات ٥٨٢٢، و الروضة البهية ٢٠٧٠، و

الكركي في جامع المقاصد ٩٨٠٢، و العاملي في مدارك الأحكام ١٩٩٣، و السبزواري في دحيرة

المعاد ٢٣٧

(٣) تقدم الخبر في ص ٤٣٦.

فما عن الروص - من احتمال الوجوب<sup>(١)</sup> - في غاية الضعف  
 نعم، يجب عليها ستر ما عدا ذلك مما سمعته في الحُرّة بلا خلاف فيه على  
 اصاهر، لإطلاق الأدلة المقتصر في تخصيصها بالنسبة إلى الأمة بعد عرفت  
 و ربما استظهر من عبارة الشيخ - حيث قال على ما حكى عنه - و «مَا مَا عدا  
 الرأس فإنه يجب عليها تعطيته من جميع جسدها، لأن الأحبار وردت بأنه لا يجب  
 عليها ستر الرأس، و لم ترد بجوار كشف ما عدا»<sup>(٢)</sup> انتهى - أنه يوجب ستر ما عدا  
 الرأس مطلقاً حتى الكفين و القدمين

و عن بعض<sup>(٣)</sup> نسبة هذا القول إلى طاهر غيره<sup>(٤)</sup> أيضاً بل إلى صريح بعض<sup>(٥)</sup>  
 و هو بعيد، إلا على تقدير الالتزام به في الحُرّة أيضاً؛ ضرورة أنه ليس في  
 خصوص الأمة بضيق يقتضيه، فهي أولى من الحُرّة بعدم و حجب ستر الكفين و  
 القدمين.

والذي يغلب على الظن أن مراد الشيخ و من عبر كعبادته ليس إلا بيان  
 مساواتها فيما عدا الرأس مع الحُرّة في ستر سائر جسدها، لا أن لها مرتبة في ذلك  
 و كيف كان فإن أريد بها ما ذكر فهو، و إلا فواضح الضعف

(١) روص الجان ٥٨٣:٧، و حكاه عنه الثراقي في مستد النخبة ٢٤٩:٢٤٨:٤

(٢) المبسوط ٨٨:٩، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٢٣:٨

(٣) هو العاملي في مفتاح الكرامة ١٧١:٢ كما عثر عنه حميد، صاحب الجواهر فيها ٢٢٣:٨، و بعض  
 مباحث

(٤) كابس إدريس في السرائر ٢٦١:١، و العلامة الحلي في معصرة المصلين ٢٣، و الشهيد في  
 البيان ١٣٤

(٥) كالفصوري في كشف الالتباس (مخطوط) و العاملي في مدارك الأحكام ١٩٩:٣ مع ما في به.

تنبيه: الطاهر من عبادة المصنف رحمته وغيره ممن عيّر كعبادته - من رُ الأُمة  
والصبيّة تصليّان معير خمار - إرادة بيان الحوازي؛ دفعاً لتوهم المحظر الماشي من  
إطلاق الأمر بوجوب ستر المرأة رأسها و سائر جسدها، لا انوجوب الشرطي أو  
الشرعي، كما هو واضح، فهل الراحح شرعاً في حقهما التستر، أو التكشف، أم هما  
بالحيار؟ لم أجد من تعرض لذلك بالنسبة إلى الصبيّة.

وأما الأُمة: فقد اختلفت الكلمات فيها.

قل في محكيّ المعتبر. و هل يستحبّ لها القناع؟ قال به عطاء<sup>(١)</sup>، و  
لم يستحب الباقون؛ لما رَووه أن عمر كان ينهى الإماء عن التّغنّع، وقال: إنّما القناع  
للحرائر، و ضرب أمةً لآل أنس رأسها متفنعةً وقال: اكشفي ولا تشتهي بالحرث<sup>(٢)</sup>  
وما قاله عطاء حسن؛ لأنّ السّتر أسبب بالمعنى و الحياء، و هو مراد من الحرّة و  
الأُمة، و ما ذكروه من فعل عمر جار أن يكون رأياً رأاه<sup>(٣)</sup> انتهى

و اختار في الحدائق<sup>(٤)</sup> الكراهة، و نسبّه إلى المشهور؛ لما رَواه الصدوق في  
العلل بإساده عن حمّاد الحادم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سألت عن الحادم تنقع  
رأسها في الصلاة؟ قال: «أصربوها حتّى تعرف الحرّة من المملوكة»<sup>(٥)</sup>  
و عن حمّاد اللّخام<sup>(٦)</sup>، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوكة تنقع رأسها

(١) الممّي ٦٧٤:١

(٢) الممّي ٦٧٤:١، الشرح الكبير ٤٩٢:١

(٣) المعتبر ١٠٣:١، و حكاه عنه تيمراني في الحدائق الناصرة ١٧٧-١٨

(٤) الحدائق الناصرة ١٩٧

(٥) عبد البر ٣٤٥ (الباب ٥٤) ح ١، القوسائل، كتاب ٢٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٨

(٦) في العمل، حمّاد الحادم

إذا صُلّت؟ قال: «لا، قد كان أبي إذا رأى الخادم تصلي و هي مقنعة ضربها لتعرف  
الحُرّة من المملوكة»<sup>(١)</sup>.

و عن معاصر البرقي<sup>(٢)</sup> نحوه.

و ظاهر هاتين الروايتين: الحرمة؛ إذ لولاها لما استحققت الضرب.

و حكى عن ظاهر الصدوق في العلل التعويل على هذا الظاهر؛ حيث قال  
- على ما حكى عنه - باب العلة التي من أجلها لا يجوز للأمة أن تقنّع رأسها<sup>(٣)</sup>. ثم  
ذكر الخبرين.

و قد حملهما في الحدائق<sup>(٤)</sup> على الكراهة بشهادة قوله عليه السلام في خبر أبي  
بصير، المتقدم<sup>(٥)</sup>: «إلا أن تحب أن تختمر».

و رواية أبي خالدة القنّاط - التي رواها الشهيد في الذكري - قال: سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة تقنّع رأسها؟ فقال: «إن شاءت فعلت، وإن شاءت  
لم تفعل، سمعت أبي يقول: كنّ يضربن، فيقال لهنّ: لا تشبهن بالحرائر»<sup>(٦)</sup>.  
مضافاً إلى ظهور قوله عليه السلام في المحبرة المستفيضة المتقدمة<sup>(٧)</sup>: «ليس عليها  
القناع» في نقي الوجوب.

(١) علل الشرائع. ٣٤٥-٣٤٦ (الباب ٥٤) ح ٢، للوسائل. الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٩

(٢) المحاسن: ٤٥/٣١٨، و عنه في الحدائق الناصرة ١٨٧.

(٣) علل الشرائع. ٣٤٥، صواب (الباب ٥٤)، و حكاه عنه البحار في الحدائق الناصرة ١٨٧.

(٤) الحدائق الناصرة ١٩٧.

(٥) في ص ٤٣٦.

(٦) الذكري ١٠٣، و عنه في الوسائل. الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي، ح ١١

(٧) في ص ٤٣٦.

أقول: ربما يشهد النحر المحكي عن الذكرى بصدق ما رَوَاهُ عن عمر، و  
 أَنَّ صِربَ الإمامِ و النهي عن تَشَهُّهِنَّ بِالْحِرَائِرِ كَانَ مِنْ فَعْلِهِ، فَيُغْلَبُ عَلَى الطَّرِ  
 جَرِي الْخَبَرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ<sup>(١)</sup> مَجْرَى التَّقْيَةِ، كَمَا يُؤَيِّدُهُمَا بَعْضُ الْأَمَارَاتِ الدَّاحِيَةِ وَ  
 الْخَارِجِيَةِ، الْمَشْعُرَةُ بِكَوْنِ النَّهْيِ عَنِ التَّشَهُّهِ بِالْحِرَائِرِ كَلِمَةً دَائِرَةً عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَ  
 لَا يَبْعُدُ صُدُورُ الْأَمْرِ بِالصَّرْبِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup> مِنْ بَابِ التَّهَكُّمِ وَ الْاسْتِهْوَاءِ  
 فَصَدَّ بِهِ ظَاهِرُهُ تَقْيَةً، وَ لَوْ لَا قُوَّةُ احْتِمَالِ التَّقْيَةِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ، لَأَمَكَّنَ حَمْلُهَا عَلَى  
 الْكَرَاهَةِ، وَ إِنْ لَا يَخْلُو تَوْحِيهِ جَوَازِ الضَّرْبِ عَلَى ارْتِكَابِ الْمَكْرُوهِ عَنْ تَكْلُفٍ،  
 فَالْأُولَى رَدٌّ عِنْدَهَا إِلَى أَهْلِهَا بَعْدَ إِعْرَاضِ الْأَصْحَابِ عَنْ ظَاهِرِهَا وَ مَعَارَضَتِهَا بِمَا  
 عُرِفَتْ، وَ الْإِتْرَامُ بِرَجْحَانِ التَّسْتُرِ؛ لَمَّا فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ مِنَ الْأَمْرِ بِمُخَالَفَتِهِمْ مَا  
 اسْتَطَاعَ، وَ أَنَّ الرُّشْدَ فِي خِلَافِهِمْ<sup>(٣)</sup>، فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ لَا يَحْفَى عَلَيْكَ أَنَّ مَرَادَ الْأَصْحَابِ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْأَمَةِ وَ النَّصِيَّةِ سِتْرَ  
 رَأْسِهَا فِي الصَّلَاةِ هُوَ الْوُجُوبُ الشَّرْطِيُّ، لَا الشَّرْعِيُّ، فَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ<sup>(٤)</sup> - مِنْ أَنَّ  
 اسْتِثْنَاءَهُمْ لِنَصِيَّةٍ فِي الْمَقَامِ عَمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرُ الرَّأْسِ فِي حَيْرٍ مَحَلٍّ؛ حَيْثُ  
 إِنَّهَا غَيْرُ مَكْلُفَةٍ بِشَيْءٍ - لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَ مَطِيرُهُ تَوَهَّمُ أَنَّ الْمَشْهُورَ فِيمَا يَبْهَمُ كَوْنُ عِبَادَاتِهَا<sup>(٥)</sup> تَمْرِيئَةً لَا شَرْعِيَّةً،

(١) الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ص ٤٤١-٤٤٢

(٢) نَبِي. رَوَايَةُ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍاءَ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي ص ٤٤١.

(٣) الْكَافِي ٨١ (حُطَّةُ الْكُتَابِ) وَ ٦٨ (بَابُ احْتِلَافِ الْحَدِيثِ) ح ١٠، الْعَقِيَّة ٥٣-١٨٦، التَّهْلِيلُ

١٦-٣٠٢، ٢٠٢، ٨٤٥، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ٩ مِنْ أَبْوَابِ صِفَاتِ الْقَاصِي، ح ١ وَ ١٩

(٤) الْبَحْرَانِي فِي الْخَطَائِقِ النَّاصِرَةِ ١٦:٧

(٥) فِي ص ١٢ «عِبَادَتُهَا».

فستر رأسها حينئذ ليس إلا كائثر الشرائط، فلا يتحبه التخصيص.

و يدفعه أن التخصيص مني على شرعيتها، فهو في كلام لقائين بالمريئة - على تقدير تعرضهم له - فرضي، ولذا صُحِّ دعوى الإجماع عليه، كما ادَّعاه غير واحد، و مستنده اختصاص ما دلَّ على شرطية ستر الرأس بالمالعة، لا لمجرد دعوى انصراف لفظ «المرأة» - المأخوذة موضوعاً في الأداة الدالة عليها - عن الصيئة وضعاً أو انصرافاً، بل لظهور حملة من الأخبار في الاختصاص.

كقوله عليه السلام في صحيحة يونس بن يعقوب، المتقدمة في صدر المسح: «و لا يصلح للحرّة إذا حاضت إلا الخمار»<sup>(١)</sup>.

و مرسله الصدوق، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله «ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة» منهم «المرأة المدركة تصلّي بغير خمار»<sup>(٢)</sup>.

و عنه مسنداً عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله في وصيته لعلي عليه السلام مثله، إلا أنه قال: «الحارية المدركة»<sup>(٣)</sup>.

و حبر أبي الحثري - المروي عن قرب الإسناد - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام، قال: «إذا حاضت الجارية فلا تصلّي إلا بخمار»<sup>(٤)</sup>.

و في حبر أبي بصير، المتقدم<sup>(٥)</sup>: «و على الجارية إذا حاضت الصيام

(١) الفقيه ١: ٢٤٤، ١٠٨٢، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ج ٤، ولم ترد تصحيحه فيما تقدّم.

(٢) تقدّم تحريرها في ص ٣٨٣، الهامش (٧).

(٣) الفقيه ٤: ٢٥٨، ٢٥٩، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي، ديل ج ٦.

(٤) تقدّم تحريرها في ص ٣٨٥، الهامش (٣).

(٥) في ص ٤٣٦.



والحمار».

فرع: المصصة كالحرة في وجوب الخمار عليها؛ لأنصرف المص وامتوى بالقائلة بعدم وجوب الستر على الأمة - عنها، فتندرج في إطلاق أدلة الستر للنساء و توهم اختصاص ما دلّ على الستر بالحرة المنصرف عنها أيضاً، فتقي على حكم الأصل، مدفوع: بأن أخبار الستر مطلقة، والاختصاص بشأ من الأخبار الواردة في الأمة، فيخص بها المطلقات، و يقتصر في تخصيصها على ما ينصرف إليه الأخبار المخصصة.

نعم، ورد التقييد بالحرة في بعض أخبار الستر، كصحيحة يونس، المتقدمة<sup>(١)</sup>، ولكي هذا لا يحدّي في صرف سائر الروايات إليها إلا بلحاظ مفهوم الصفة لو عتريه، إذ لا ناهي بينه وبين المطلقات بحسب المطلق، وأما مفهومه - مع ضعفه في حد ذاته و عدم كونه إلا مجرد إشعار، خصوصاً في مثل الصحيحة المتقدمة<sup>(٢)</sup> ممّا ليس الوصف به معتمداً على موصوف مذكور - فهو على تقدير الحجية لا يصلح لتقييد المطلقات إلا بالنسبة إلى الأمة المنصرف عنها المخصصة؛ لأنها هي المقدسة للحرة التي يسبق إلى الدهن إرادتها من المفهوم على تقدير تسليمه، فليتأمل.

و يدلّ عليه أيضاً خبر حمزة بن حمران عن أحدهما عليه السلام، قال: سأله عن الرجل أعتق مصف حاريتة - إلى أن قال - قلت: فتعطي رأسها منه حين أعتق

نصها؟ قال: «نعم و تصلي [و] هي مخمرة الرأس»<sup>(١)</sup>.

وربما يستشعر أيضاً من قوله <sup>(٢)</sup> في صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة<sup>(٣)</sup>:  
«و لا على المكاتبه إذا اشترطت عليها قناع في الصلاة و هي مملوكة حتى تؤدى  
جميع مكاتبها» فإنه مشعر بأن المكاتبه المطلقة التي تحرر منها بعضها عند تأدية  
البعض ليست كذلك.

(و إن أعتقت الأمة في أثناء الصلاة) و علمت به (وجب عليها ستر  
رأسها) و المضي في صلاتها إن لم تفنقر في الستر إلى فعل المصافي. (و إن  
افتقرت إلى فعل كثير) أو غيره من المنافيات (استأنفت) الصلاة، كما ظهر  
وجه ذلك كله في مسألة ما لو صلى عارياً و وحد الساتر في الأثناء؛ إذ الملاك في  
المسألين واحد، و الاحتمالات المتطرفة هناك جارية هاهنا، و قد عرفت في تلك  
المسألة أن القول بوجوب استئنافها مطلقاً لا يحلو عن وجه، فلا ينبغي ترك  
الاحتياط فيه، وكذلك الكلام في المقام، إلا أننا قد ذكرنا لهذا القول هالك وجهين،  
أحدهما: كونه من مقتضيات رعاية أمر الشرط بالنسبة إلى جميع أجزاء الصلاة و  
أركانها بحسب الإمكان، و الثاني توقف صحة الأجزاء الواقعة بلا ستر حين عدم  
التمكّن من على استيعاب العذر، فتجدد القدرة كاشف عن بطلانها.  
و لا يحفى أن الوجه الأخير لو قبلناه في تلك المسألة فهو مخصوص بها، و

(١) التهذيب ٨، ٢٢٨-٢٢٩، ٨٢٧، و ١٠، ٣٦٧/٧١، الاستبصار ٢٠/٦٤، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب

لباس المصلي، ح ١٢.

(٢) في ص ٤٣٦.

لا يتوجه في لمقام؛ لكونه من قبيل تبدل الموضوع، لا من قبيل التكليف العذرية،  
ولذا لا ينبغي الارتياح في الصحة هاهنا لو قرص حصول الستر من أول آيات  
حصول العتق من غير أن يتحلل بينهما فصل بالزمان، بخلافه في تلك المسألة.  
وكيف كان فقد عرفت هناك ضعف كلا الوجهين خصوصاً الأول منهما؛  
لعدم مساعدة العرف على استفادة الشرطية المطلقة بالنسبة إلى سائر أكوان الصلاة  
على وجه يناقيه التشاغل بتحصيل الشرط عند تسجّر التكليف به في أثناء الصلاة  
من إطلاقات أدلة الشرائط، بمعنى أن أهل العرف لا يفهمون من إطلاق سمي  
الصحة في قولنا: «لا تصح صلاة الحرة إلا بحماره» شرطية مطلقة لصلاتها على  
وجه يلزمها البطلان، واستشاف الصلاة فيما لو تجددت الحرية في أثناءها، بل  
غاية ما يفهمون من الإطلاق بالنسبة إلى هذه الصلاة التي تسجّر التكليف بالشرط  
في أثناءها إنما هو شرطية بالنسبة إلى ما بقي من الأجزاء مما يمكن أن تأتي بها مع  
الشرط بعد تحصيله، لا بالنسبة إلى حال تشاعلها بفعل الستر، ولذا نرى أن  
الأصحاب لا زال يحكمون بوجوب المضي في الصلاة بعد تحصيل الشرط في  
نظائر المقام، ويلتزمون بصحتها، وربما يستدلون عليه بأن الأجزاء السابقة وقعت  
صحيحة؛ لكونها مطابقة لأمرها، والأجزاء الباقية يوجد لها بعد تحصيل الشرط، و  
ما بينهما من الزمان - أي حال التشاغل بتحصيل الشرط - عفو؛ إذ لولاه للزم  
التكليف بما لا يطاق، يعني أن اعتباره شرطاً بالنسبة إلى الجزء الواقع في هذا  
الحين من هذه الصلاة الخاصة غير معقول؛ لكونه تكليفاً بغير المقدور، فلا يعقل  
أن يكلفها الشارع بأن تأتي بهذا الجزء مستورة الرأس.  
نعم، يعقل أن يجعله الشارع شرطاً لمطلق صلاتها بأن يأمرها في مثل

لغرض باستئناف صلاتها مقدّمة لتحصيل الشرط.

ولكن قد أشرنا إلى أنّ العرف لا يفهمون من إطلاقات أدلة الشرائط هذه المرتبة من الإطلاق، فكأنّها مصروفة عن الصلاة الصادرة من المكلف في حال إدراجه في الموضوع الذي ثبت في حقّه الاشتراط بالنسبة إلى الجهر لصادره حال تلبّسه بتحصيل الشرط ممّا يتعدّر منه إيقاعه مع الشرط، فيتأقّل  
و لو علمت قبل حصول العتق بأنّها ستعتق في أثناء الصلاة، وحب عليها لستر قبله؛ مقدّمة لحصوله حين حدوث العتق، ولا يجزئ التستر بعده حينئذٍ؛ بما أشرنا إليه من أنّ مشأ الالتزام بالعموم بالنسبة إلى أن التلّس بتحصيل الشرط تعدّر كونه شرطاً بالنسبة إلى ما يصدر منه في هذا الحين إلّا على تقدير الأمر باستئناف الصلاة، ويقاعها في غير ذلك الرمان، وهو ممّا لا يفهم من إطلاقات الأدلة، وهذا بخلاف مثل الغرض ممّا يتمكن من تلبّسه بالشرط من حين إدراجه في الموضوع المكلف بالشرط.

و دعوى أنّ التكليف بالشرط لا يتنحّر إلّا بعد تحقّق موضوعه، فلا يجب عليها ستر الرأس إلّا بعد اعتاقها، فحالها مع العلم أيضاً ليس إلّا كحالها فيما لو لم تعلم بذلك إلّا بعد حدوث العتق؛ إذ لا يستجز التكليف بمقدّمة الواجبات المشروطة إلّا بعد تحقّق شرائطها، قد عرفت اندفاعها في أوّل كتاب الطهارة عند التكلّم في وجوب غسل لصوم اليوم، فراجع<sup>(١)</sup>.

و لو لم تعلم بالعتق إلّا بعد الفراغ من الصلاة، تمتّ صلاتها على الأشياء؛

لعموم قوله ﷺ في صحيحه زرارة: «لا تُعاد الصلاة إلا من حمسة»<sup>(١)</sup> الحديث  
و لو علمت في الأثناء سبق العتق، فكما لو أعتقت في الأثناء في أنها تستر  
و تمضي في صلاتها، فإن ما صدر منها قبل حصول العلم بمرة ما صدر منها قبل  
حصول العتق، كما يدل عليه الصحيحة المتقدمة<sup>(٢)</sup>، والله العالم.

(و كذلك) البحث تمامه في (الصبيّة إذا بلغت) و علمت سبق بدوؤها  
(في أثناء الصلاة بما لا يبطلها) أي بما عدا الجباة و الحيض و شهة، بناءً على  
ما قويناه في المواقيت من أن الصبي المتطوع بوظيفة الوقت لو بلغ في أثناء الصلاة  
أنتمها فرضاً.

نعم، ما احترياه في الأمة من أنها إذا علمت بأنها ستعتق في الأثناء، وجب  
عليها السر قبل حصول العتق لا يجري في الصبيّة؛ إذ لا يجب عليها شيء قبل  
البلوغ لا نساءً ولا مقدّمة، كما تقدّم التّسبيه عليه في المبحث المتقدّم إليه الإشارة،  
فراجع<sup>(٣)</sup>.

و أمّا على ما اختاره المصنّف في باب المواقيت من أن الصبي لم يتطوع  
بوظيفة الوقت لو بلغ في الأثناء يستأنف إن أدرك من الوقت بمقدار ركعة<sup>(٤)</sup>، فينبغي  
حمل العبارة على إرادة ما عداها من النوافل، أو على ما لو أدركت من الوقت أقل  
من الركعة حيث حكم في الصبي المتطوع في مثل الفرص بالمضي في صلاته و

(١) تقدّم بخریجها في ص ٣٩٧، لها مش (١)

(٢) أعاد.

(٣) ج ٩، ص ٣٦٠.

(٤) شریع الإسلام ٦٣٦، و راجع أيضاً ج ٩ من هذا الكتاب، ص ٣٥٨.

البناء على نافلته<sup>(١)</sup>، فالمراد بوجوب ستر الرأس عليها بعد البلوغ على هذا التقدير هو الوجوب الشرطي لو جُوزنا قطع النافلة، وإلا فالشرعي.

وعلى القول بأن الصبي المتطوع بوظيفة الوقت عليه إتمامها نافلة استحباً أو وحباً ما لم تراحم الفريضة في وقتها، أتجه إبقاء العبارة على طهرها من الإطلاق، لكنه مخالف لظاهر ما احتاره المصنف رحمته في تلك المسألة؛ فإن المتبادر من قوله: «يستأنف» إرادة رفع اليد عما بيده وإبطاله.

وكيف كان فهذا كله إنما هو على القول بشرعية عبادة الصبي، وأما على التمرية: فلا وقع لهذا الموضع، اللهم إلا على الاحتمال الذي احتمله بعض من وجوب المضي في صلاته التمرية بعد أن بلغ؛ حفظاً لصورتها<sup>(٢)</sup>. وفيه ما لا يخفى.

**المسألة (الثامنة): تكره الصلاة في الثياب السود ما عدا العمامة و الخُفَّ (و الكساء، وهو ثوب من صوف، ومنه العاءة، كذا نقل عن الجوهرى<sup>(٣)</sup>، و يدل عليه المرسل المروي عن الكافي، قال: و روي ولا تصل في ثوب أسود، فأما الخُفُّ أو الكساء أو العمامة فلا بأس<sup>(٤)</sup>.**

و يؤيده مرفوعة أحمد بن محمد - المروية عن الكافي - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يكره السواد إلا في ثلاث: الخُفُّ و العمامة و الكساء»<sup>(٥)</sup>.

(١) شرائع لإسلام ٦٣:١، وراجع أيضاً ج ٩ من هذا الكتاب، ص ٣٦٤.

(٢) راجع: جامع المقاصد ٤٧:٢.

(٣) الصحاح ٢٤١٨:٦ وعبى، و حكاه عنه الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ١٦٨:١.

(٤) الكافي ٤٠٣:٣، ديل ج ٢٤، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب لباس المصلي، ج ٢.

(٥) الكافي ٤٠٣:٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي، ج ١.

و حر أحمد بن أبي عبد الله عن بعض أصحابه رفعه، قال «كان رسول الله ﷺ يكره السواد إلا في ثلاث: الحُفَّ والعمامة والكساء»<sup>(١)</sup>

بل ربما يستدل بهاتين الروايتين وغيرهما أيضاً من الأخبار الدالة على كراهة لبس السواد - التي سيأتي بعضها - بدعوى أن كراهة لبسها<sup>(٢)</sup> مطلقاً تستلزم كراهته حال الصلاة.

و فيه: أن المدعى كراهة الصلاة فيه من حيث هي، لا من حيث كونه لباساً حال الصلاة لما هو مكروه من حيث هو.

نعم، يمكن الاستدلال لكراهة الصلاة في الثياب السود بمفهوم لتعليل الوارد في القلنسوة فيما رواه في الكافي عن محسن بن أحمد عمَّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أصلي في القلنسوة السوداء؟ فقال: «لا تصل فيها فإنها لباس أهل النار»<sup>(٣)</sup> فإنه يدل على كراهة كل ما هو من لباس أهل النار، ومن جملة الثياب السود.

كما يشهد له رواية حذيفة بن منصور، قال، كنت عند أبي عبد الله عليه السلام بالحيرة، فأتاه رسول أبي العباس الخليفة يدعوه، فدعا بممطرٍ أحد وجهيه أسود و الآخر أبيض، فلبسه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «أما إني ألبسه وأنا أعلم أنه لباس أهل النار»<sup>(٤)</sup> إذ الظاهر أن ذلك من حيث السواد، لا خصوصية الممطر، كما يؤيد ذلك

(١) الكافي ٤: ٤٤٩، (باب لبس السواد) ح ١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٢) أي: لبس الثياب السود والظاهر: «لبسه»

(٣) الكافي ٣: ٣٠٦، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٤) الكافي ٤: ٤٤٩، (باب لبس السواد) ح ٢، الفقيه ١: ٧٧٠/١٦٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب لباس

المصلي، ح ٧

سائر الأحبار خصوصاً الخبيرين الآتين، و سوق التعبير يشهد بكون نفسه من باب  
الضرورة

و الممطر - على ما في المجمع - كمنبر، ما يُلَس في المطر يتوقى به منه<sup>(١)</sup>  
و يؤيده بل يدل عليه لو أريد لباس أهل النار ما يلبسونه و لو في الدنيا، ما  
عن العقبة مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال فيما علّم أصحابه «لا تلبسوا  
لسواد فإنه لباس فرعون»<sup>(٢)</sup>.

و عنه أيضاً مرسلًا قال: روي أن جبرئيل عليه السلام هبط على رسول الله صلى الله عليه وآله في  
قبه أسود و منطقة فيها حنجر، فقال: «يا جبرئيل ما هذا؟» فقال: «رئي ولد عمك  
العباس يا محمد، و يل لولدك من ولد عمك العباس»<sup>(٣)</sup>

و كيف كان فلا تأمل في الحكم خصوصاً بعد ما حكى عن بعض من دعوى  
الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>، كما أنه لا تأمل في احتصاص كراهة اللبس و لو في غير الصلاة  
أيضاً بما عدا المذكورات، كما يدل عليه الأحبار المتقدمه.

و يدل عليه أيضاً في خصوص المماثلة خير عبدالله بن سليمان - المروي  
عن مكارم الأخلاق -: إن علي بن الحسين عليه السلام دخل المسجد و عليه عمامة  
سوداء قد أرسل طرفيها بين كفيه<sup>(٥)</sup>.

و حبر معاوية بن عمار - المروي عنه أيضاً - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

(١) مجمع البحرين ٤٨٣: ٣ مطر

(٢) العقبة ١/٧٦٦، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٥

(٣) العقبة ١/٧٦٨، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٦

(٤) الخلاف ٥٠٦: ١، المسألة ٢٤٧، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٨٣: ٢

(٥) مكارم الأخلاق ١١٩-١٢٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ٩



سمعتة يقول: «دخل رسول الله ﷺ الحرم يوم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وعليه السلاح»<sup>(١)</sup>.

و حكى عن غير واحد<sup>(٢)</sup> تخصيص الكراهة بالرجال. ولعله لدعوى انصراف أدلتها إليهم. وفيه تأمل.

وهي الحدائق لم يستبعد استثناء لبس السواد في مأتم الحسين عليه من هذه الأحبار؛ لما استفاصت به الأحبار من الأمر بإطهار شعائر الأحرار<sup>(٣)</sup>. وفيه نظر.

و يدل على كراهة الصلاة في بعض الألوان غير السواد: مؤثقة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه، قال: «تكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع المقدم»<sup>(٤)</sup>.

أقول: في الحدائق المقدم لغةً الشديد الحمرة أو اللون، وعلى الشيء فيكون تأكيداً لمشبع، فيكون فيه دلالة على كراهة كل لون مشبع من حمرة أو صفرة أو خضرة أو نحو ذلك، ومن هنا نقل عن الشيخ وابن الجنيد وابن إدريس كراهة الصلاة في الثياب المقدمة بلون من الألوان<sup>(٥)</sup>. انتهى.

و حرر يريد بن خليفة عن أبي عبد الله عليه أنه كره الصلاة في لمشبع

(١) مكارم لأحلاق ١١٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ١٠

(٢) كالتشديد في الدروس ١٤٧١، وحكاة عنه الرافعي في مستند الشيعة ٣٧٧٤

(٣) الحدائق الناضرة ١١٨:٧

(٤) الكافي ٢٢/٤٠٢٣، التهذيب ٢/١٥٤٩/٣٧٣، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٥) الحدائق الناضرة ١١٨:٧، و راجع المسوط ٩٥١، و السرائر ٢٦٣٦، و مختلف الشيعة ١٠٠٢،

المسألة ٤٠، حيث فيه حكاية قول ابن الجنيد

بالعصفر والمضرج بالزعفران<sup>(١)</sup>.

عن الوافي. المضرج - بالصاد المعجمة و الجيم - المصنوع بالحمرة دون  
المعدم و فوق المورّد<sup>(٢)</sup>.

(و) كذا تكره الصلاة (في ثوب واحد رقيق للرجال) كما حكى عن  
كثير من الأصحاب<sup>(٣)</sup> لقوله عليه السلام في مرفوعة أحمد بن حنّاد: «لا تصل فيما شَفَّ  
أو صَفَّ»<sup>(٤)</sup>

و مفهوم قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم - التي وقع فيها السؤال عن  
الصلاة في ثوب واحد - «إذا كان كثيفاً فلا بأس»<sup>(٥)</sup>

و يحتمل قوياً أن يكون المراد باعتبار وصف الكثافة الاحتراز عما ليس  
بستر. كما أنه يحتمل في الرواية الأولى أن يكون المراد بالشاف ما يحكي البشرة  
على ما هي عليه من اللون و الحجم، فيكون النهي على حقيقته من التحريم، لكن  
إبقاء لفظ «الكثيف» و كذا «الشاف» على ظاهره، و حمل البأس المفهوم من  
الصحيحة و كذا النهي في الرواية الأولى على ما يعم الكراهة لعلّه أوفق بظاهرهما.

(١) التهذيب ٦/٣٧٣، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٣

(٢) الوافي ٣٩١٧، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٧/١١٨-١١٩

(٣) مهم: الشيخ الطوسي في النهاية ٩٧، و المبسوط ٨٣١، و العلامة الحلي في تحرير الأحكام  
٣٠١، و برشاد الأدهان ٢٤٦، و الشهيد في البيان ١٢٢، و اللروس ١٤٧-١٤٨، و اللمعة ٣٠، و

الكركي في جامع المقاصد ١٠٧٢، و الشهيد الثاني في الروضة البهية ١٠٣٠، و الأردبيلي في  
مجمع الفائدة و البرهان ٨٨٢، و العاملي في مللوك الأحكام ٢٠٢٣، و الكاشاني في مفاتيح

الشرائع ١١١١، مفتاح ١٣٦، و حكاه عنهم العاملي في مفتاح الكرامه ٢/١٨٣

(٤) تقدّم تحريجهما في ص ٣٧٩، الهامش (١)

(٥) تقدّم تحريجهما في ص ٣٧٣، الهامش (٥)

و أوضح منهما دلالة عليه: قول أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الأربعمائة - المروي عن الحصول :- «عليكم بالصفيق من الثياب، فإن من رقى ثوبه رقى ديه، لا يقوم أحدكم بين يدي الرب جل جلاله و عليه ثوب يشق»<sup>(١)</sup> فإن سوق الرواية يشعر بإرادة الكراهة.

و كعب كان فهذا إنما هو فيما إذا لم يحك البثرة حكاية قاذحة لتحقيق ستر العورة عرفاً، كما عرفت تحقيقه في محله (فإن حكى ما تحته، لم يجزئ) كما عرفته فيما سبق.

(و) كذا (يكره أن يأتزر فوق القميص) كما عن الشيخين و أتباعهما<sup>(٢)</sup>، بن في الحدائق نسبته إلى المشهور<sup>(٣)</sup>

و يدل عليه خبر أبي بصير - المروي عن الكافي - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا ينبغي أن تتوشع بإزار فوق القميص و أنت تصلي، و لا تتزر بإزار فوق القميص إذا أنت صليت فإنه من رأي الجاهلية»<sup>(٤)</sup>.

و لكن نقل في المدارك هذه الرواية عن التهذيب هكذا: «و لا ينبغي أن تتوشع بإزار فوق القميص إذا أنت صليت»<sup>(٥)</sup> بإسقاط «و أنت تصلي، و لا تتزر بإزار فوق القميص».

(١) الحصول، ٦٢٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٢) المقصدة، ١٥٠، المبسوط، ٨٣٠، النهاية، ٩٧، المراسم، ٦٤، المهذب، ٧٤٠، و حكاه عنهم البحراني

في الحدائق الناصرة ١١٩٧

(٣) الحدائق الناصرة ١١٩٧.

(٤) الكافي، ٧/٣٩٥٣، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٥) التهذيب ٢: ٢١٤، ٨٤٠.

ثم ناقش في استدلال الشيخ بها على المدعى بأن التوشح غير الأثرار،  
ولا تدل الرواية على كراهة الأثرار<sup>(١)</sup>.

و فيه: أن ما وقع من التهذيب بحسب الظاهر من سهو القلم، فلا يقدح في  
حجية ما في الكافي الذي هو أوثق وأصط، خصوصاً في مثل المقام الذي يقع فيه  
كثيراً ما الخطأ من السَّاح باعتبار تكرار لفظ «فوق القميص» كما لا يحصى.

و لحاصل. أن عدم اشتغال ما في التهذيب على الأثرار لا يحل باعتبار ما  
في الكافي، فهو حجة معتمدة.

و لا يعارضه ما رواه الشيخ - في الصحيح - عن موسى بن القاسم البجلي،  
قال: رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام يصلي في قميص قد أثر فوقه بمسدِيل و هو  
يصلي<sup>(٢)</sup>، و في الصحيح عن موسى بن عمر بن بزيع، قال: قلت للرضا عليه السلام أشد  
الإزار و المسدِيل فوق قميصي في الصلاة؟ قال: «لا بأس به»<sup>(٣)</sup> لجواز أن يكون  
المقصود بنسي البأس في الرواية الأخيرة نهي الحرمة، و أمّا الصحيحة الأولى: فهي  
حكاية فعل لا تصلح لمعارضة القول، فيمكن أن يكون صدوره لضرورة مقتضية  
له، أو لبيان حوازه، أو غير ذلك من المحامل فما في المدارك من نفي الكراهة<sup>(٤)</sup>،  
ضعيف.

و بكرة أيضاً التوشح فوق القميص، بل وكذا تحته و تحت الرداء، كما يدل

(١) مدارك الأحكام ٢٠٣٣

(٢) التهذيب ٢/٢١٥، الاستبصار ١/١٤٧٦/٣٨٨، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب المصلي، ح ٦

(٣) التهذيب ٢/٢١٤، الاستبصار ١/١٤٧٥/٣٨٨، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس

المصلي، ح ٥

(٤) مدارك الأحكام ٢٠٣٣.

عنه أخبار متكاثرة:

منها: خبر أبي بصير، المتقدم<sup>(١)</sup>.

و منها: ما رواه الشيخ عن محمد بن إسماعيل عن بعض أصحابه عن أحدهم عليه السلام<sup>(٢)</sup> قال: «الارتداء فوق التوشع في الصلاة مكروه، و التوشع فوق القميص مكروه»<sup>(٣)</sup>.

و خبر رباد بن المنذر عن أبي جعفر عليه السلام، أنه سأل رجل - و هو حاصر - عن الرجل يحرق من الحمام أو يغتسل فيتوشع و يلبس قميصه فوق إزاره فيصلّي و هو كذلك، قال: «هذا من عمل قوم لوط» فقلت له: «إنه يتوشع فوق القميص، قال: «هذا من التجبر»<sup>(٤)</sup>.

و خبر الهيثم - المروي عن كتاب العلل - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنما كره التوشع فوق القميص لأنه من فعل الجاهلة»<sup>(٥)</sup>.

و خبر يونس عن جماعة من أصحابه عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنه سئل ما العلة التي من أجلها لا يصلّي الرجل و هو متوشع؟ فقال: «لعلّة التكبر في موضع الاستكانة و الذل»<sup>(٦)</sup>.

(١) في ص ٤٥٥

(٢) في الوسائل: «أحدهما عليه السلام».

(٣) التهذيب ٢ / ٨٣٩، الأسفار ١ / ١٤٧٢ / ٣٨٧، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي،

ج ٣.

(٤) التهذيب ٢ / ١٥٤٢ / ٣٧١، و رواه الصدوق أيضاً في العنقه ١ / ٧٩٥ / ١٦٨، الوسائل، الباب ٢٤ من

أبواب لباس المصلي، ج ٤.

(٥) عن الشرائع ٣٢٩ (الباب ٢٥) ج ٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي، ج ١٠

(٦) علل الشرائع ٣٢٩ (الباب ٢٥) ج ٣، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي، ج ١١

و عن كتاب الخصال عن أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عن  
آتائه عليه السلام، قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يصلي الرجل في قميص متوشحاً به،  
فإنه من أفعال قوم لوط»<sup>(١)</sup>.

و يتأكد ذلك في الإمام، كما يدل عليه موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام.  
سئل عن رجل يؤم بقوم يجوز له أن يتوشح؟ قال: «لا، لا يصلي الرجل بقوم وهو  
متوشح فوق ثيابه و إن كانت عليه ثياب كثيرة، لأن الإمام لا يجوز له الصلاة وهو  
متوشح»<sup>(٢)</sup>.

و لا ينافي ذلك ما في حصة حماد بن عيسى، قال، كتب الحسن بن علي بن  
يقطير إلى العبد الصالح عليه السلام: هل يصلي الرجل و عليه إزار متوشح به فوق  
القميص؟ فكتب «نعم»<sup>(٣)</sup> و حبر علي بن جعفر - المروي عن كتاب المسائل و  
قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال، سألت عن الرجل يتوشح بالثوب فيقع  
على الأرض أو يجاوز عاتقه أيصلح ذلك؟ قال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup> لإمكان حملهما على  
إرادة الجواز الغير المنافي للكرهية، كما أوما إليه الصدوق في العقبة حيث قال  
- علي ما حكى عنه - بعد أن روى ما يدل على الكراهية: و قد رويت رخصة في

(١) الخصال ١٠/٦٢٧-٦١٠، و عنه في الحقائق النافذة ١٢١٧، و كتابي الوسائل، الباب ٢٤ من  
أبواب لباس المصلي، ج ٩

(٢) التهذيب ٣: ٨٣٧/٢٨٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي، ج ٢

(٣) التهذيب ٢: ٨٤٤/٢١٥، الاستبصار ١: ١٤٧٧/٣٨٨، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي،  
ج ٧

(٤) مسائل علي بن جعفر ٣٧٨/١٨٨، قرب الإسناد: ٧٢٣/١٩٢، و عنهما في الحقائق النافذة  
١٢١٧-١٢٢، و في الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي، ج ١٢ عن علي بن جعفر في  
كتابه.

التوشع بالإزار عن العبد الصالح و عن أبي الحسن الثالث و عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، و بها أخذ و أفتي <sup>(١)</sup>.

و في الحقائق - بعد نقل هذه العبارة عن الفقيه - قال، و ما ذكره من الرواية عن أبي جعفر الثاني و أبي الحسن عليهما السلام فلم يصل إلينا فيما وصل من المنقول، ولكنه الصدوق فيما يقول <sup>(٢)</sup>.

بقي الكلام في معنى التوشع.

فمن الجوهرية. يقال: توشع الرجل بثوبه و سيفه: إذا تقلد بهما <sup>(٣)</sup>

و عن القاموس: توشع الرجل بثوبه: تقلد به <sup>(٤)</sup>.

و عن الفيومي في المصباح المنير: توشع به هو أن يدخله تحت إبطه الأيسر و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المخرم <sup>(٥)</sup>.

أقول: و لظاهر عدم التنافي بين هذين المعنيين، كما يشير إلى ذلك ما عن كتاب المغرب حيث قال - على ما حكى عنه - توشع الرجل، و هو أن يدخل ثوبه تحت يده اليمنى و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المخرم، و كذلك الرجل يتوشع بحمائل سيفه فتقع الحمائل على عاتقه اليسرى، و تكون اليمنى مكشوفة <sup>(٦)</sup>، بل لم يظهر التنافي بينهما و بين ما حكى عن النهاية الأثيرية فيه. أنه

(١) الفقيه ١٦٩٠، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ١٢٢٧

(٢) الحقائق الناصرة ١٢٢٧

(٣) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٣٣، و انظر - الصحاح ٤١٥:١ و شح.

(٤) القاموس المحيط ٢٥٥١، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ١٢٣٧

(٥) المصباح المنير ٦٦١، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ١٢٣٧

(٦) المغرب ٢٠٢، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ١٢٣٧

كان يتوشح بثوبه، أي يتعشى به، و الأصل فيه من الوشاح<sup>(١)</sup>؛ إذ لم يُعلم أنه أراد بذلك ما ينافي التفسير المتقدم؛ فإن عبارته لا تخلو عن إجمالٍ خصوصاً ما نبه عليه من أنه مأخوذ من الوشاح، فلا يبعد أن يكون مراده بالتعشي النوع الحاص منه الحاصل بالكيفية المزبورة، فيكون قوله تفسيراً بالأعم، كقولهم: «سعدانة بيت»، أو أنه أراد بذلك تفسيره في خصوص مورد.

ولقد أوما إلى ذلك كله في مجمع البحرين حيث قال: في الحديث: التوشح في القميص من التجبر، وفيه: الارتداء فوق التوشح في الصلاة مكروه، وفيه. أنه كان يتوشح بثوبه، أي يتعشى به. و الأصل في ذلك كله من الوشاح - ككتاب - وهو شيء ينسج من أديم عرضاً و يرصع بالحواهر، و يوضع شبه قلادة تلبسه النساء، يقال: وشح الرجل بثوبه أو بإزاره، و هو أن يدخله تحت إبطه الأيمن و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المخرم، و كما يتوشح الرجل بحمائل سبعة فتقع الحمائل على عاتقه اليسرى و تكون اليمنى مكشوفة<sup>(٢)</sup>. انتهى؛ إذ الظاهر أن قوله: «يقال: وشح الرجل» إلى آخره، بيان لما أجمله أولاً.

و عن النووي في شرح صحيح مسلم. أن التوشح أن يأخذ طرف ثوب اللقاء على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى، و يأخذ طرفه الذي اللقاء على الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقدهما على صدره، و المخالفة<sup>(٣)</sup> بين طرفيه و الاشتمال

(١) النهاية - لابن الأثير - ١٨٧:٥ «وشح» و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ١٢٣:٧

(٢) مجمع البحرين ٤٢٣:٢

(٣) في «ض» ١١٢ و الطبعة الحجرية: «بالمخالفة بدل قول المخالفة». و الصحيح ما أثبت.



بالثوب بمعنى التوشح<sup>(١)</sup> انتهى

و هذا التفسير بظاهره ما ينسب للتفسير المتقدم، فلو أُريد به قصر مورد استعماله على ذلك، فلا اعتماد عليه في مقابل ما سمعت، ولو أُريد به كونه هو معناه الأصلي الذي استعمل فيما عداه لعلاقة أو على سبيل الاشتراك أو لكونه موصوفاً للقدر المشترك، فيمكن تصديقه في ذلك بعد كونه من أهل الخبرة خصوصاً مع كونه أنسب بما حكى عن القاموس<sup>(٢)</sup> في تفسير الوشاح، الذي هو بحسب الظاهر مأخذ هذه الاستعمالات، ولكن الظاهر أن هذا المعنى غير مراد بأخبار الباب؛ فإن هذا الوضع مما لا يتناسب التجبر والتكبر الذي عدل به المنع في الأخبار، فإنه ربما يستعمله الشيوخ ومن به وحج الصدر ونحوه صوناً عن البرد. هذا، مع أن الذي يظهر من كلمات معظم اللغويين: أن المتبادر من إطلاق «توشح بثوبه أو بإزاره» إرادة التقلد به إما مطلقاً أو بالكيفية التي سمعته<sup>(٣)</sup> عن المصاح وغيره، فكأن هذه الكيفية هو القدر المتيقن الذي يراد بإطلاق التوشح بالثوب، فلا ينبغي الاستشكال في كراهته بهذه الكيفية، وإنما ما عداها من مطلق التقلد أو التعشي فمحل تأمل، بل لا ينبغي التأمل في عدم إرادة مطلق التعشي من الأحبار؛ لوضوح عدم كراهته على الإطلاق. والله العالم.

(و) كذا يكره (أن يشتمل الصمء) في الصلاة بلا خلاف فيه على

(١) صحيح مسلم شرح النووي ٢: ٢٣٣، وحكاه عنه البحراني في المحقائق الناصرة ١٣٣٧

(٢) راجع ص ٤٥٩

(٣) في ص ٤٥٩

الظاهر، بل إجماعاً كما ادّعاء غير واحد<sup>(١)</sup>.

و استدلل له بصحيفة ررارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إيّاك و التحاف الصمّاء» قلت و ما التحاف الصمّاء؟ قال: «أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منك واحد<sup>(٢)</sup>».

و عن الصدوق في معاني الأحبار عن القاسم بن سلام رفعه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن أنستين: اشتغال الصمّاء، و أن يلتحف<sup>(٣)</sup> الرجل بثوب ليس بين فرجه و بين السماء شيء. قال: و قال الصادق عليه السلام: «التحاف الصمّاء هو أن يدخل الرجل رداءه تحت إبطه ثم يجعل طرفه على منك واحد<sup>(٤)</sup>».

و لو لا اعتضادها بفتوى الأصحاب و نقل إجماعهم - كما عرفت - لأمكن الخدشة في دلالتها على كراهته في الصلاة من حيث هي، لكنّه لا ينبغي الالتفات إليها بعد ما سمعت خصوصاً في مثل المقام الذي يكفي فيه فتوى المشهور؛ بناءً على قاعدة التسامح، كما أنّه لا ينبغي الالتفات - بعد ورود تفسيره في الصحيحة المزبورة<sup>(٥)</sup> التي هي عمدة مستند الكراهة - إلى ما حكى<sup>(٦)</sup> عن كثير من اللّعنين

(١) كالمحقق في المعبر ٩٦:٢، و العلامة المحلّي في تذكرة الفقهاء ٥٠٢:٢، و نهاية الأحكام ٣٨٧:١، و الكركي في جامع المقاصد ١٠٨:٢، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٥٦١:٢، و العنبري في مدارك الأحكام ٢٠٤:٣.

(٢) الكافي ٤/٣٩٤:٣، الفقيه ٧٩٢/١٦٨:١، التهذيب ٨٤١/٢٦٤:٢، و فيه: «جناحيك» الاستمرار ١٤٧٤/٣٨٨:١، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ١.

(٣) كما في الحديث، و في المصدر و الوسائل «يجتنب» بدل «يلتحف».

(٤) معاني الأحبار ٢٨١-٢٧٧، و عنه في الحديث الناصرة ١٢٤-١٢٣:٧، و كذا في الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ٥ و ٦.

(٥) أمّا.

(٦) المحاكى هو البحرني في الحديث الناصرة ١٢٤:٧-١٢٥.

وفقهاء العامة من أنهم ذكروا في تفسيره ما لا ينطبق على ما في الصحيحة، كما أشار إليه الصدوق في معاني الأخبار حيث قال - على ما حكى عنه - . قال الأصمعي. اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجئل به جسده كله ولا يرفع منه جانباً فيخرج منه يده، وأما الفقهاء فإنهم يقولون: هو أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه فرجه ثم قال: قال الصادق عليه السلام: «التحاف الصماء» إلى آخر ما قدمناه، ثم قال: وهذا هو التأويل الصحيح<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: وقد حكى في الحقائق - بعد نقل العبارة المزبورة عن معاني الأخبار - جملة من كلمات بعض اللغويين وفقهاء العامة تشبه ما نقله عنهم الصدوق في عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: وأما ما ذكره أصحابنا: فقال الشيخ في المبسوط والنهاية. هو أن يلتحف بالإزار ويدخل طرفيه تحت يده ويجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود، وهو المشهور، والمراد بالتحاف ستر المنكين. وقال ابن إدريس في الررائر و يكره السدل في الصلاة كما يفعل اليهود، وهو أن يشتف بالإزار ولا يرفعه على كتفين. وهذا تفسير أهل اللغة في اشتمال الصماء، وهو اختيار السيد المرتضى رحمته الله، فأما تفسير الفقهاء لاشتمال الصماء الذي هو السدل قالوا: هو أن يلتحف بالإزار ويدخل طرفيه من تحت يده ويجعلهما جميعاً على منكب واحد<sup>(٣)</sup>.

(١) معاني الأخبار ٢٨١-٢٨٢، وحكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ١٢٤٧

(٢) أمّا

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

أقول طاهر كلامه اتحاد السدل و اشتغال الصماء، و هو خلاف ما عليه الأصحاب، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - قريباً.

و كيف كان فالعمل على ما دلت عليه صحيحة زرارة، المتقدمة، و هو قول الشيخ المتقدم، و به قال في المعتبر، إلا أنه بقي هنا شيء، و هو أنه هل المراد من قوله عليه السلام في الحر «تدخل الثوب من تحت جناحك» هو إدخال أحد طرفي الثوب من تحت أحد الجناحين و الطرف الآخر من تحت الجناح الآخر ثم جعلهما على منكب واحد بأن يراد بالجناح الجنس، أو أن المراد إدخال طرفي الثوب معاً من تحت جناح واحد، سواء كان الأيمن أو الأيسر، ثم وضعه على منكب واحد؟ كلٌّ محتمل، إلا أن الأظهر الثاني، حملاً للفظ على طاهره، و لا لكان الأظهر أن يقول: «جناحك»<sup>(١)</sup>. انتهى كلام صاحب الحدائق.

أقول: ولكن نقل عن بعض نسخ التهذيب «جناحك»<sup>(٢)</sup> بلفظ التشبيه، فعلى هذا يصير المعنى الثاني أظهر، و على تقدير إرادته - كما عن الكافي و أكثر نسخ التهذيب - فلا يبعد أن يدعى أن المتبادر منه إرادة الجنس الشامل لكلتا الصورتين، فلاحتمال عنهما إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط

و لكن بقي في المقام شيء، و هو أنه هل المراد بإدخال الثوب من تحت الجناح إدخاله من المقدم إلى الخلف و جعل طرفيه على المنكب من ورائه أو من المقدم برده إليه ثانياً، أو بالعكس، أو المدار على حصول هذا المعنى - أي إدخال

(١) الحدائق الناضرة ١٢٤٧-١٢٥، وراجع المسوط ٨٣١، و النهاية ٩٨٩٧، و المراتب ٢٦١١، و المعبر ٩٧٠٢

(٢) كما في مستند الشيعة ٣٨١٤، و لاحظ التهذيب في أنهامش (٢) من ص ٤٦٢

طرفي ثوب تحت الإبط وتدخلهما على المكب - بأي صورة كانت؟ لم أجد التعرّض لتفصيله في كلامهم، إلا أنه حكى عن المحقق الثاني ما يظهر منه إرادة المعنى الأول، حيث قل في محكي جامع المقاصد - بعد نقل الحر المبرور - و هو يحتمل امرين الأول: أن يأخذ الإزار على المنكبين جميعاً ثم يأخذ طرفيه من قَدَمه و يدخلهما تحت يده و يجمعهما على مكب واحد، و هو المتبادر من قوله عليه السلام «لتحاف» و الثاني: أن يجعله على أحد الكتفين مع المكب بحيث يلتحف به من أحد الجانبين، و يدخل كلاً من الطرفين تحت اليد الأخرى و يجمعهما على أحد المنكبين<sup>(١)</sup>. انتهى.

والإصاف أن موضوع الحكم لا يحلو عن إجمالي، و الاحتياط حسن في كل حق، بل لا يبعد أن يقال: إن العبرة بحصول مفهوم إدخال الثوب تحت لجناح و تحفه على المكب، و هو حاصل في جميع الصور المنصورة في لمقام، فهي بأسرها مكروهة، والله العالم.

(و) بكره أيضاً أن (يُصلي في حمامة لاحتك لها) على لمشهور كما في الحدائق<sup>(٢)</sup>، و عن المعتمد إسناده إلى علمائنا<sup>(٣)</sup>، مؤدماً بدعوى الإجماع عليه.

و عن الصدوق في كتابه أنه قال و سمعت مشايحنا - رضوان الله عليهم - يقولون لا تجوز الصلاة في الطائفة، و لا يجوز للمعتم أن يصلي إلا و هو متحكك<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع المقاصد ١٠٨:٢، و حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٦.٨

(٢) الحدائق الباصرة ١٢٥٧.

(٣) المعتمد ٩٧٢، و حكاة عنه العيني في مدارك الأحكام ٢٠٥٣.

(٤) الفقه ١٧٢١، ديل ح ٨١٣، و حكاة عنه العيني في مدارك الأحكام ٢٠٦٣.

و عن جملة من الأصحاب - منهم: صاحب المدارك وغيره - التصريح بأن الاستعداد من الأخيار كراهية ترك التحنك في حال الصلاة وغيرها، ولا خصوصية للصلاة بذلك، وإنما يكون دخولها من حيث العموم<sup>(١)</sup>.

أقول: أما الأخبار التي وصلت إلينا في هذا الباب فهي كما ذكرناه من أن مفادها كراهة ترك التحنك من حيث هو لا للصلاة، فعمدة ما يصح الاستناد إليه لكراهة الصلاة في عمامة لاحتك لها هي ما سمعته من الشهرة ونقل الإجماع، وكمي به مستنداً لذلك بعد الباء على المسامحة.

و أما الأخبار الدالة على كراهة ترك التحنك من حيث هو فهي مستفيضة: منها: رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ تَعَمَّمَ وَ لَمْ يَتَحَنَّكَ فَأَصَابَهُ دَاءٌ لَا دَوَاءَ لَهُ إِلَّا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(٢)</sup>.

و خبر عيسى بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ اعْتَمَّمَ وَ لَمْ يُدِرِ الْعِمَامَةَ تَحْتَ حَنَكِهِ فَأَصَابَهُ أَلَمٌ لَا دَوَاءَ لَهُ إِلَّا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(٣)</sup>.

و مرفوعة علي بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ مَعْتَمِّاً تَحْتَ حَنَكِهِ يَرِيدُ سَفَرًا لَمْ يَصِبْهُ فِي سَفَرِهِ سَرَقٌ وَ لَا حَرَقٌ وَ لَا مَكْرُوهٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) منتهى المطلب ٤: ٢٥١، القدرى ٧٢: ٣، روضة الجنات ٥٦٣: ٢، مدارك الأحكام ٢٠٥: ٣، معانيع الشرائع ١١١، مفتاح ١٢٦، و حكاها عنها البحراني في الخدائق المأثرة ١٢٦: ٧، وكذا العاملي في مفتاح الكرامة ١٨٦: ٢.

(٢) الكافي ٤٦٠: ٦ (باب العمامة) ح ١، التهذيب ٨٤٧/٢١٥: ٢، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٣) الكافي ٧/٤٦١: ٦، التهذيب ٢١٥: ٢-٨٤٧/٢١٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٤) الكافي ٧/٤٦١: ٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

و مؤتفة عمار السامطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ حَرَجَ فِي سَعَرٍ وَلَمْ يُدِرِ الْعِمَامَةَ تَحْتَ حَنَكِهِ فَأَصَابَهُ أَلَمٌ لَا دَوَاءَ لَهُ فَلَا يَلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(١)</sup>  
و عن الصدوق في الفقيه مرسلًا عنه عليه السلام «إِنِّي لَأَعْجَبُ مَنْ يَأْخُذُ فِي حَاجَتِهِ وَ هُوَ مُعْتَمِدٌ تَحْتَ حَنَكِهِ كَيْفَ لَا تَقْضَى حَاجَتُهُ»<sup>(٢)</sup>  
و عن النسي عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «الْعَرَقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمَشْرِكِينَ التَّلْحِي بِالْعِمَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

قال الصدوق في محكي الفقيه: و ذلك في أول الإسلام و ابتدائه. ثم قال: و قد نقل عنه عليه السلام أَهْلُ الْحِلَافِ أَبْصَاءُ أَنَّهُ أَمَرَ مَنِ التَّلْحِي وَ نَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ<sup>(٤)</sup>  
و عن الكليني مرسلًا قال: و روي أَنَّ الطَّائِفَةَ عَمَّةُ إِبْلِيسَ<sup>(٥)</sup>  
و ظاهر حملة من هذه الأخبار كراهة ترك التحك مطلقاً، فمن هنا قد يشكل الجمع بينها و بين المستعينة الدالة على استحباب الإسدال  
منها: ما عن الكليني - في الصحيح - عن الرضا عليه السلام في قوله الله عز وجل: (مُسَوِّمِينَ)<sup>(٦)</sup> قال: «والعمائم، اعتم رسول الله ﷺ فسدلها بين يديه و من خلفه، و اعتم جبرئيل فسدلها من بين يديه و من خلفه»<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الفقيه ١٧٣١/٨١٤، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.  
(٢) الفقيه ١٧٣١/٨١٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٧.  
(٣) الفقيه ١٧٣١/٨١٧، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٨.  
(٤) الفقيه ١٧٣١، ديل ح ٨١٧، و حكاه عنه البحراني في المحقق الناصرة ١٢٦٧، و كذا العاملي في الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ديل ح ٨ و ح ٩.  
(٥) الكافي ٦١٦، ديل ح ٥، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.  
(٦) ال عمران ١٢٥:٣.  
(٧) الكافي ٤٦٠٦ (باب العمائم) ح ٢، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ١.

و عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كانت على الملائكة العمائم البيض لمرسلة يوم بدر»<sup>(١)</sup>.

و عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «عمم رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام يديه فسدله بين يديه و قصرها من خلفه قدر أربع أصابع، ثم قال: أدبر، فأدبر، ثم قال: أقبل، فأقبل، ثم قال: هكذا تبعان الملائكة»<sup>(٢)</sup>.

و عن ياسر الحادم قال: لما حضر العيد بعث العامون إلى الرضا عليه السلام يسأله أن يركب و يحضر العيد و يصلي و يحطب، فبعث الرضا عليه السلام إليه يستعفيه، فألح عليه، فقال: «إن لم تعفني خرج رسول الله صلى الله عليه وآله و أمير المؤمنين عليه السلام فقل المأمون أخرج كيف شئت، و ساق الحديث إلى أن قال: فلما طلعت الشمس قدم عليه فاعتسل و اعتم بعمامة بيضاء من قطن ألقي طرفاً منها على صدره و طرفاً بين كتفيه و تشمر ثم قال لجميع مواليه: «افعلوا مثل ما فعلت»<sup>(٣)</sup> الخبر

و عن السيد ابن طاووس في كتاب الأمان عن أبي العباس في كتابه - الذي سمّاه كتاب الولاية - بإساده، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله يوم غدیر خم إلى علي عليه السلام فعممه و أسدل العمامة بين كتفيه و قال: «هكذا أيدي ربي يوم حنين بالملائكة معتمين قد أسدلوا العمائم، و ذلك حجر بين المسلمين و المشركين»<sup>(٤)</sup> الحديث.

(١) الكافي ٦/٤٦١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ٢

(٢) الكافي ٦/٤٦١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ٢.

(٣) الكافي ١/٤٨٩-٤٨٨، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ٥.

(٤) الأمان من أخطار الأسفار و الأرملة ١٠٣، و حكاه عنه البحراني في المحقائق المصورة ١٢٨:٧، و

كذا في الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ١١.



و قال في حديث آخر «عمم رسول الله ﷺ علياً عليه السلام يوم عدير حم  
عمامة فأسدلها بين كتفيه و قال: «هكذا أيدني ربي بالملائكة»<sup>(١)</sup> الحديث.

و قد ذكر الأصحاب - رضوان الله عليهم - وحوهاً للجمع بين الأخبار:  
منها: ما عن المحدث المجلسي رحمه الله من إرجاع التحنك و التلخي المأمور  
به في الطائفة الأولى من الأخبار إلى السدل.

قال في محكي البحار - بعد نقل أخبار التحنك - ما صورته و لرجع إلى  
معنى التحنك

و لظاهر من كلام بعض المتأخرين هو أن يدير جزءاً من العمامة تحت  
حنكه و يعرره في الطرف الآخر كما يفعله أهل البحرين في رماسا، و يوهمه كلام  
بعض اللغويين أبصاً.

و لذي بهمه من الأخبار هو إرسال طرف العمامة من تحت الحنك و  
إسداله، كما مر في تحريك الميت، و كما هو المصبوط عند سادات بني حسين  
أخذوه عن أجدادهم حلقاً عن سلف، و لم يذكر في نعم رسول الله ﷺ و  
الأئمة عليهم السلام إلا هذا.

و لذكر بعض عبارات اللغويين و بعض الأخبار ليتضح لك الأمر في ذلك.  
قال الجوهري التحنك التلخي، و هو أن تدير العمامة من تحت الحنك و  
قال الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك و في حديث:  
أنه نهى عن الاقتعاط و أمر بالتلخي و قال. التلخي تطويق العمامة تحت الحنك،

(١) الامان من أخطار الأسفار و الأزمان ١٠٣، و حكاة عنه الفحرائي في الحقائق الصرة ١٢٨٧، و

كلام في الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس، ح ١٢

ثم ذكر الحبر<sup>(١)</sup>.

و قال الفيروزآبادي: اقتعط: تعتم و لم يُدر تحت الحك، و قال: العمّة الطبقية هي: الاقتعاط. قال: تحنك: أدار العمامة تحت حنكه<sup>(٢)</sup>.

و قال الحرري: فيه: أنه نهى الاقتعاط، هو أن يعتم بالعمامة و لا يجعل منها شيئاً تحت دقنه. و قال: فيه: أنه نهى عن الاقتعاط و أمر بالتلخي، هو جغل بعض العمامة تحت حنكه، و الاقتعاط أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئاً<sup>(٣)</sup>.

و قال الرمخشري في الأساس: اقتعط العمامة: إذا لم يجعلها تحت حنكه، ثم ذكر الحديث<sup>(٤)</sup>.

و قال الحليل في العيس: يقال اقتعط العمامة: إذا اعتم بها و لم يُدرها تحت الحك<sup>(٥)</sup>.

ثم ذكر جملة من الأخبار المتقدمة الدالة على الإسناد، إلى أن قال لم يتعرض في شيء من تلك الروايات لإدارة العمامة تحت الحك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا مع التعرض لتفصيل أحوال العمائم و كيفيتها، و أكثر كلمات النُفُوزيين لتأبى عما ذكرنا؛ إذ إدارة رأس العمامة من حلف إلى الصدر إدارة أيضاً، بل كلام الجزري و الرمخشري طاهر في ذلك حيث قلنا: أن لا يجعل شيئاً منها تحت حنكه<sup>(٦)</sup>. انتهى.

(١) الصراح ١٥٨١: ٤ وحك، و ١١٥٤٢: فقطه و ٢٤٨٠: الحى.

(٢) القاموس المحيط ٣٨١٠٢، و ٢٥٦٣، ٣١١.

(٣) النهاية - لابن الأثير الجوزي - ٨٨٤: فقطه و ٢٤٣: لحاء.

(٤) أساس البلاغة - ٢٧٣: فقطه.

(٥) العيس ١٣٩١: فقطه.

(٦) بحار الأنوار ٨٣ ١٩٥-١٩٩، و حكاة عنه البحرلني في الحقائق الناصرة ١٢٨٧-١٢٩١.

و فيه ما لا يخفى من التكلف، ومخالفة لظاهر الأخبار المتقدمة و كلمات  
اللفويص بل صريحها، فالتحريك والتلحي ليس إلا إدارة شيء من العمامة تحت  
الحك على حسب ما هو المتعارف في الأعصار والأمصار، والإسدال الوارد في  
الأخبار المتقدمة مخالف لهذه الكيفية بلا شبهة، خصوصاً ما في بعضها من أنه  
أسدلها بين كتفيه، فأين هذا من إدارة شيء تحت حكه؟

و لقد أطنب في الحقائق<sup>(١)</sup> في التعريض عليه ببيان ما يرد عليه من وجوه  
الضعف، ثم اختار في مقام الجمع ما يقرب من ذلك في الضعف؛ حيث رعم أن  
أخبار السدل تدل على أن السنة في نُس العمامة هي هذه الكيفية، أي الإسدال  
مطلقاً، ولكنها محصورة بأخبار التحريك، فإنها أخض من هذه الأخبار؛ وإن منها ما  
يدل على كراهة ترك التحريك في السفر، ومنها ما يدل على كراهة تركه عند السعي  
في قضاء الحوائج، وقسم منها ما دل على كراهة أن يتعمم ولم ينحك، و ظاهر  
هذا القسم إرادته حال فعل العمامة - أي بعد الفراغ منه - لا مطلقاً ما دام متبساً بها،  
أو أنه يحمل عليه؛ جمعاً.

و فيه: أن بعض القسم الثالث من الأخبار وإن أمكن حمله على إرادته حال  
الفعل على تقدير ولكن بعضه الآخر - الذي دل على كون التلحي هو الفارق بين  
المسلمين والكفار - يأتي عن ذلك، كما هو واضح  
هذا، مع أن بعض أخبار السدل مورده السفر.

و حكى عن بعض تخصيص أخبار السدل بالسبي والأنمة عليه<sup>(٢)</sup>

(١) الحقائق الناصرة ١٣٠٧-١٣٥

(٢) احتشمه السيد الطباطبائي في رياض المسائل ٣٥٧:٣، و حكه صاحب الجواهر فيها ٨ ٢٤٨

و فيه: مع مخالفته لقاعدة الاشتراك و ما يستشعر من تلك الأخبار من كون تلك الكيفية في حد ذاتها مرغوبة في الشريعة، ساقية قول الرضا عليه السلام - في خبر ياسر - لجميع مواليه: «افعلوا مثل ما فعلت»<sup>(١)</sup>.

و الترم غير واحد بالتحجير بين التلخي والإسدال، وخصص الكراهة بعمامة لاحقك لها و لا سدل، و لعلها هي المرادة بالطائفة، لا مطلق ما لا يكون شيء منها تحت حنكته و لو مع سدل طرفها.

و هذا الجمع لا يحلو عن وجه، ولكن الأوجه منه أن يقال: إنه يستعاد من نفس أخبار الإسدال بمقتضى سياقها أن هذه الكيفية صدرت من السبي و الأنفة عليه السلام أحياناً في موارد خاصة، فهي أخبار خاصة حاكية لفعل الحجج في مورد غير معنوية جهاتها، فيحتمل اختصاص استحباب هذه الكيفية بما قد كان المعتم ساعياً في مطلب مهم، كما هو مورد هذه الأخبار، فلا تصلح هذه الروايات معارضة لأحذر الكراهة إلا بالنسبة إلى ما هو مثل الموارد، فتخصص تلك الأخبار بهذه الروايات في مثل تلك الموارد.

هذا، مع أنه لم يعلم حلو تلك العمائم المسدلة عن التحك حتى يتحقق التناهي بينها و بين أخبار التحك لجوار أن يكون جزء منه و لو من وسطها عند لعلها موضوعاً تحت الحك. فما عن المشهور - من كراهة ترك النحت مطلقاً، بل استحباب فعله، كما هو ظاهر بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٢)</sup> - لا يحلو عن وجه، والله

(١) تقدم تحريجه في ص ٤٦٨، الهامش (٣).

(٢) في ص ٤٦٦-٤٦٧.

لعالم

(و) كذا (يكراه اللثام للرجل) كما عن المشهور<sup>(١)</sup>، بل عن المحتسف أنه مذهب حنّ علمائنا<sup>(٢)</sup>، وعن الخلاف الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>

و يشهد له صحيحة محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أيسلّي الرجل و هو مثلثم؟ فقال: «أما على الأرض فلا، و أما على الدابة فلا بأس»<sup>(٤)</sup>.  
و طهرها نهي الكراهة في حال الركوب، و هو محالف لإطلاق العتاي و معقد إجماعهم المحكي

اللّهم إلا أن يدعى انصراف إطلاق كلماتهم إلى ما لو صلى عى الأرض، أو يُحمل نهي البأس في الصحيحة على الكراهة

و كيف كان فظاهر الصحيحة في نادى الرأي عدم الجوار - كما حكى القول به عن ظاهر المعيد و غيره<sup>(٥)</sup> - ولكنه يجب حملها على الكراهة، كما يؤيد ذلك نهي البأس عنه حال الركوب الذي هو مطّة الحاجة إليه، حيث يستشعر من ذلك كون النهي عنه في غير حال الركوب تنزيهاً بحيث يسوع مخالفته لأدنى ضرورة، مصفاً إلى أنه هو الذي يقتضيه الجمع بين الصحيحة و بين غيرها متبادلاً على

(١) مسبه إلى المشهور الشهيد الثاني في روض الجنان ٢/ ٥٦٤، و العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٧٣.

و الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٣/ ٢٦٠

(٢) محقق الشيعة ١٠٧٢، المسألة ٤٧، و حكاه عنه العاملي في معارج الكرامة ٢/ ١٨٥

(٣) الخلاف ١/ ٥٠٨-٥٠٩، المسألة ٢٥١، و حكاه عنه العاملي في معارج الكرامة ٢/ ١٨٥

(٤) الكافي ٤/ ٤٠٨، التهذيب ٢/ ٢٢٩، الاستبصار ١/ ٣٩٧، الوسائل، الباب ٣٥ من

أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٥) المعتمد ١٥٢ الموطأ ٨٣، النهاية ٩٨، و حكاه عنها العاملي في معارج الكرامة ٢/ ١٨٥

الحواف.

كموثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يصلي و يقرأ القرآن وهو مثلث، فقال: «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

وصحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ فقال: «لا بأس بذلك إذا سمع الهمهمة»<sup>(٢)</sup>.

وا احتمال كون اللثام غير وضع الثوب، مدفوع: بأن العنساقي من السؤال رادة ما يشمله، ولا أقل من احتمال، فإطلاق الجواب في مثل المقام من غير استحصالي مفيد للعموم.

ونحوها صحيحة عبد الله بن سنان أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام: هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ قال: «لا بأس بذلك»<sup>(٣)</sup>.

ومرسلة الحسن بن علي عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: «لا بأس أن يقرأ الرجل في الصلاة وثوبه على فيه»<sup>(٤)</sup>.

ومما يشهد أيضاً للجمع المزبور - مضافاً إلى كونه في حد ذاته من الجمع المقبول - مضمرة سماعة، قال: سألت عن الرجل يصلي فيتلو القرآن وهو مثلث،

(١) التهذيب ٢/٢٢٩، الاستبصار ١/٣٩٧-٣٩٨/١٥١٧، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلي، ج ٥.

(٢) التهذيب ٢/٢٢٩-٢٣٠/٩٠٣، الاستبصار ١/٣٩٨-٣٩٩/١٥١٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلي، ج ٥.

(٣) الفقيه ١/١٧٣، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلي، ج ٢.

(٤) التهذيب ٢/٢٢٩-٢٣٠/٩٠٢، الاستبصار ١/٣٩٨-٣٩٩/١٥١٨، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلي، ج ٤.

فقال: «لا بأس به، وإن كشف عن فيه فهو أفضل» وسأله عن المرأة تصلي متنقصة، قال «إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به، وإن أسعرت فهو أفضل»<sup>(١)</sup>.

و هذه رواية في حد ذاتها تدل على كراهة اللثام، فإن المتبادر من قوله عليه السلام «وإن كشف عن فيه فهو أفضل» إرادة أنه إن لم يتلثم فهو أفضل من أن يتلثم، و هذه عبارة أخرى عن كراهة فعله؛ إذ لا نعني بكراهة الفعل إلا رجحان تركه شرعاً لا على سبيل اللزوم، كما هو مفاد الرواية

(و) قد ظهر بهذا التقريب أن الرواية كما تدل على كراهة اللثام للرجل، كذلك تدل على كراهة (النقاب للمرأة) كما عن المشهور<sup>(٢)</sup>، بل عن محكي المختلف سببه إلى جُلِّ علمائنا<sup>(٣)</sup> وكفى به دليلاً عليه بعد الناء على المسامحة فصلاً عن شهادة المضمرة<sup>(٤)</sup> عليه، كما عرفت.

(فإن منع) كل من اللثام أو النقاب (القراءة) الواجبة (محرم) كما هو واضح، و في صحيحة الحلبي - المتقدمة<sup>(٥)</sup> - إشارة إلى ذلك حيث قيد فيها بفي البأس عن وضع الثوب على فيه بما إذا سمع الهمهمة؛ إذ المقصود بسماع الهمهمة - بحسب الظاهر - الكناية عن عدم ممانعته عن القراءة، وإلا فربما تكون لصلاة إخفائية لا همهمة فيها

(و تكره الصلاة في قباء مشدود إلا حال الحرب) كما في المتن و

(١) التهذيب ٢/٢٣٠: ٩٠٤، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٦

(٢) صبه إلى المشهور الحلبي في مدارك الأحكام ٢٠٧: ٣

(٣) مختلف الشيعة ١٠٧٠: ١، المسألة ٤٧، و حكاه عنه الحلبي في معاني الكرامة ١٨٥: ٢

(٤) تقدمت المصمودة آنفاً.

(٥) في ص ٤٧٤

غيره، بل ربما يظهر من بعض نسبته إلى المشهور<sup>(١)</sup>.

و عن الشيخ المفيد في المنفعة أنه قال: ولا يجوز لأحد أن يصلي عليه قساء مشدود، إلا أن يكون في الحرب فلا يتمكن أن يحمله، فيجوز ذلك بلا صطرار<sup>(٢)</sup>. و طهره التحريم، وقد حكى القول به أيضاً عن ظاهر الوسيلة<sup>(٣)</sup> أو صريحه.

و عن جملة من المتأخرين التردد في الكراهة أيضاً فضلاً عن الحرمة، كما ربما يستشعر ذلك من الشيخ في التهذيب - على ما حكى عنه - حيث قال - بعد نقل قول المفيد - ذكر ذلك علي بن الحسين بن بابويه، و سمعناه من الشيوخ مذاكرة، و لم أعرف به خيراً مستنداً<sup>(٤)</sup>.

و كيف كان فلم يُعرف مستنده، بل لم يتضح المراد منه، فإن أريد منه شدّ الأضرار، فاستمداد من بعض الأخبار خلافه.

كرواية الأحمرى عن رجل يصلي و أذنيه محفلة، قال: «لا ينبغي ذلك»<sup>(٥)</sup>. و في خبر عياث: «لا يصلي الرجل محلول الأضرار إذا لم يكن عليه إزار»<sup>(٦)</sup>.

(١) نسبته إلى المشهور الشهيد في البيان: ١٢٣، و الشهيد الثاني في الروضة البهية ٥٣٢١، و العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٨٣.

(٢) المنفعة ١٥٢، و حكاها عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٨٣.

(٣) الوسيلة ٨٨، و حكاها عنه التراقي في مسند الشيعة ٣٨٨٤، و صاحب الجواهر فيها ٨ ٢٥٥.

(٤) التهذيب ٢٢٢٢، و حكاها عنه الشهيد في الذكرى ٦٥٣، و الشهيد الثاني في الروضة البهية ٥٣٢١، و العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٨٣.

(٥) التهذيب ١٥٣٥/٣٦٩٢، الاستبصار ١٤٩٦/٣٩٢١، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٦) التهذيب ١٤٧٦/٣٥٧٢، الاستبصار ١٤٩٥/٣٩٢١، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.



اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا فِي هَذَيْنِ الْحَبْرَيْنِ عَلَى مَا لَوْ صَلَّيَ فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ الْجَيْبِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَحْصُلُ مَعَهُ كِمَالُ السَّيْرِ بِلَا شَذِّ الْأَرْزَارِ، كَمَا لَعَنَهُ هُوَ طَاهِرُ الْحَبْرِ الْأَحْيَرِ، وَ يُؤَيِّدُهُ مَا فِي بَعْضِ الْأَحْبَارِ مِنْ تَقْيِ الْبَأْسِ عَنِ الصَّلَاةِ مُحَلُولَةِ الْأَرْزَارِ<sup>(١)</sup>

وإن أُريدَ منه شَذُّ الْوَسْطِ كَمَا يُومِنُ إِلَيْهِ اسْتِدْلَالُ الشَّهِيدِ لَهُ - فِي مُحْكَمِ الذِّكْرِ<sup>(٢)</sup> - بِالسُّبُوءِ الْعَامِّيِّ - «لَا يَصَلِّي أَحَدُكُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ»<sup>(٣)</sup> أَمَّا الْإِكْتِرَامُ بِهِ مِنْ بَابِ الْمَسَامَحَةِ، كَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا عَنْ الشَّيْخِ فِي الْخِلَافِ مِنْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ - عَنِ مَا حَكَى عَنْهُ -: يَكْرَهُ أَنْ يَصَلِّيَ وَهُوَ مُشَدُّودُ الْوَسْطِ، وَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمَفْهَمَاءِ، دَلِيلُنَا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ وَطَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى.

وَلَكِنْ قَدْ يَشْكَلُ ذَلِكَ أَيْضاً مِمَّا فَانَنَ لَمَّا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ السَّيْرُ مِنَ الصَّلَاةِ مُشَدُّودُ الْوَسْطِ.

هَذَا، مَعَ مَعَارِضَةِ النَّسَوِيِّ بِمِثْلِهِ مِنْ حَبْرَيْنِ عَامِّيَّيْنِ مَرْوِيَّيْنِ فِي مُحْكَمِ الْبَهَايَةِ الْأَثِيرِيَّةِ، مَصْرُوحَيْنِ بِالنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ حِزَامٍ<sup>(٥)</sup>، فَتَأَمَّلْ<sup>(٦)</sup>.

(١) الْكَفَايَةُ ٨/٣٩٥-٣، الْمُقْبَةِ ١/١٧٤١، التَّهْدِيدُ ٢/٢١٦٢، ٨٥٠، ١٤٧٧/٣٥٧، وَ ١٣٣٥/٣٢٦.

الاسْتِصْحَارُ ١/٣٩٢-١٤٩٢ وَ ١٤٩٣، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ٢٣ مِنْ أَسْوَابِ لِبَاسِ الْمَصْلِيِّ، ح ١ وَ ٤.

(٢) الذِّكْرُ ٦٥٣، وَ الْحَاكِي عَنْهُ هُوَ الْعَامِلِيُّ فِي مَذَارِكِ الْأَحْكَامِ ٢٠٨٣.

(٣) فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ ٤٥٨٠٢ وَ كَذَا فِي الذِّكْرِ ٦٥٣، «لَا يَصَلِّي أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ مُحْرَمٌ» وَ فِي سِسِ

أَبِي دَاوُدَ ٢٥٢٣-٢٥٢٣/٢٣٦٩، نَهَى أَنْ يَصَلِّيَ الرَّحْلُ بِغَيْرِ حِزَامٍ، وَ فِي سِسِ السَّيْهَتِيِّ ٢٤١٢.

د. حَتَّى يَحْرُمَ، وَ فِي الطَّبَعَةِ الْحَجَرِيَّةِ مِنَ الذِّكْرِ ١٤٨٠ كَمَا فِي الْمَتْنِ.

(٤) الْخِلَافُ ١/٥١٩، الْمَسْأَلَةُ ٢٥٢، وَ حَكَاهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْجَوْلَانِ فِيهَا ٢٥٦.٨.

(٥) الْبَهَايَةِ - لَاسِ الْأَثِيرِ - ٢٧٩.١ حَرَمَ، وَ الْحَاكِي عَنْهُ هُوَ الرَّاقِي فِي مَسْنَدِ الشَّيْخَةِ ٣٨٧.٤.

(٦) قَوْلُهُ «فَتَأَمَّلْ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَبْنًى الْعَمَلُ بِهَذِهِ الْأَحْبَارِ الْمَسَامَحَةِ، يَكُونُ حَالُ الْحَبْرَيْنِ الْمَحْرُوسَيْنِ حَالِ الْمُسْتَحْتَرَيْنِ الْمُتَرَاخِعَيْنِ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ يَسْأَلُ عَنْهَا، عَلَى تَأَمُّلٍ.

و يحتمل أن يكون المراد بالقباء المشدود ما كان مشدوداً ديوله على الوسط شبه الحزام، والله العالم.

(و) كذا يكره (أن يؤم بغير رداء) على المشهور، كما اذعاه غير واحد<sup>(١)</sup>، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

و استدلل له بصحيفة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أم قوماً في قميص ليس عليه رداء، فقال: «لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها»<sup>(٣)</sup>.

و نوقش فيه: بأنها إنما تدل على الكراهية مطلقاً إذا كان محط نظر السائل السؤال عن إمامته بلا رداء، ويجوز أن يكون غرضه السؤال عن إمامته إذا لم يكن عليه إلا قميص ولم يلبس فوق القميص شيئاً، فلا تدل حينئذ إلا على الكراهة في مثل الفرض، لا مطلقاً.

و ربما يشهد لإرادة هذا المعنى من الصحيفة - مضافاً إلى إمكان دعوى ظهور الصحيفة فيه، خصوصاً على ما في بعض النسخ من توصيف القميص بواحد - صحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في قميص واحد أو قباء وحده؟ قال: «ليطرح على ظهره شيئاً» قال: وسألته عن الرجل هل يصلح له أن يؤم في سراويل ورداء؟ قال: «لا بأس به» و سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في ملحفة و مقنعة و لها درع؟ فقال:

(١) كالعالم في مدارك الأحكام ٢٠٩:٣.

(٢) الذكرى ٥٤:٣، و حكاة عنه العالمي في معاني الكرامة ١٨٨:٢.

(٣) الكافي ٣/٣٩٤، التهذيب ١٥٢١/٣٦٦، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي، ح ١

«لا يصلح إلا أن تلبس درعها» و سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في إزار و ملحفة و مقمعة و لها درع؟ قال: «إذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلا و عليها درع» و سألته عن السراويل هل يجزئ مكان الإزار؟ قال: «نعم» و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في إزار و قلنسوة و هو يجد رداء؟ قال: «لا يصلح» و سألته عن الرجل هل يؤم في سراويل و قلنسوة؟ قال: «لا يصلح» و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يؤم في مطر وحده أو جبة وحدها؟ فقال: «إذا كان تحتها قميص فلا بأس» و سألته عن الرجل [هل] يؤم في قباء و قميص؟ قال: «إذا كان ثوبين فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

و لا يخفى عليك أن معاد هذه الصحيحة - على ما يظهر منها بعد التدبر في جملة من فقراتها - اختصاص الكراهة بما لو صلى في ثوب واحد من قميص أو قباء و نحوه، فلو صلى في ثوبين فلا بأس، سواء صدق على شيء منهما اسم الرداء أم لا.

و ربما يدعى صدق اسم الرداء على مثل القباء و نحوه مما يجعل على المكيب؛ نظراً إلى ما عن العاضلين من تفسير الرداء بأنه ثوب يجمع على المكيبين<sup>(٢)</sup>، فلا يكون حينئذ ما يستفاد من الصحيحة مايفياً لإطلاق القول بكراهة الإمامة بغير رداء.

(١) تناسل علي بن جعفر: ٣٧١١٣، ٣٤، ٣٤، و ٤٠٣٨١١٤، و ٥٨/١١٨، و ٦٢/١١٩، و حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٨٣: ١٩٢-١٩٣، و البحراني في المحقائق الناصرة ١٣٧٧-١٣٨، و ما بين المعقولين من المصدر.

(٢) المعبر ٩٧٠٢، انتهى المطلب ٢٥١: ٤، و حكاه عنهما المجلسي في بحار الأنوار ٨٣: ١٩٠

و فيه بطر، إذ الظاهر أن مراد العاصلين الإشارة إلى ما يُسمى في العرف رداء، كقوبهم «سعدانة نت» لا أن كل ما يجعل على المكيبين يطلق عليه اسم الرداء.

و كيف كان فالذي يستفاد من الصحيحة إنما هو كراهة الاكتفاء بثوب واحد، و عدم أنس ثوب آخر فوقه من رداء و نحوه.

و يظهر من صدرها عدم اختصاص هذا الحكم بالإمام، بل لا يصح لرجل أن يصلّي في قميص أو قباء واحد مطلقاً، إماماً كان أو غيره، بل عليه أن يجعل عند انحصار الثوب فيه على ظهره شيئاً.

و ربما يستدل لكراهة ترك الرداء للإمام مطلقاً مستوى حسم عفير من الأصحاب، بل لمطلق المصلّي بمقتوى جماعة مهم.

و هو لا يخلو عن وجه بناء على المسامحة و لو على تقدير تسليم ظهور الصحيحة في نهى البأس عن أن يؤم الرجل بعير رداء إذا كان عليه ثوبان، على إشكال.

تنبيه: نقل في المدارك عن جده عليه السلام أنه قال: و كما يستحبّ الرداء للإمام يستحبّ لغيره من المصلّين و إن كان للإمام أكد و احتجّ عليه بتعليق الحكم على مطلق المصلّي في عدّة أخبار:

كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أدنى ما يجزئك أن نصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الحطّاف»<sup>(١)</sup>

(١) تقدّم تحريرها في ص ٤٠٤، الهامش (١).

وصحيفة عبد الله بن سنان، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه إلا سراويل، فقال: «يحل النكّة منه فيصعها على عاتقه و يصلي، وإن كان معه سيف و ليس معه ثوب فليثقلد السيف و يصلي قائماً»<sup>(١)</sup>  
و صحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنه قال: «إذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حلاً»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال و لا يخفى ما في هذا الاستدلال من الضعف؛ لاختصاص الروايتين الأخيرتين بالعماري، و عدم ذكر الرداء في الرواية الأولى، بل أقصى ما يدل عليه استحباب ستر المكيبين، سواء كان بالرداء أم بغيره.

و بالجملة، فالأصل في هذا الباب رواية<sup>(٣)</sup> سليمان بن خالد، وهي: «ما ندل على كراهة الإمامة بدون الرداء في القميص و حده، فأثبت ما راد على ذلك يحتاج إلى دليل، و ينعي الرجوع في الرداء إلى ما يصدق عليه الاسم عرفاً، و لما تقوم التّكّة و نحوها مقامه مع الضرورة، كما تدل عليه رواية ابن سنان<sup>(٤)</sup>، أمّا ما اشتهر في زمان من إقامة غيره مقامه مطلقاً فلا يبعد أن يكون تشريعاً<sup>(٥)</sup> انتهى. و هو حيّد. و لكن عرفت أنّ عمدة المستند لإثبات الكراهة أو استحباب الفعل إنما هو فتوى الأصحاب بعد البناء على المسامحة، و إلا فلا يفي بإثبات شيء منهما

(١) تقدّم تحريرها في ص ٤٠٣، الهامش (٤)

(٢) تقدّم تحريرها في ص ٣٧٣، الهامش (٤)

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٤٧٨، الهامش (٣)

(٤) المتقدمه معاً

(٥) مدارك الأحكام ٢٠٩٣-٢١٠، وراجع: روض الجنان ٢: ٥٦٦، ٥٦٥.

على عمومه شيء من الأخبار.

(و) كذا يكره (أن يصحب شيئاً من الحديد بارزاً) على المشهور، بل عن الشيخ في النهاية قال: لا تجوز الصلاة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشهور، مثل السكين و السيف، فإن كان في غمد أو قراب، فلا بأس بذلك<sup>(١)</sup>.  
وعن ابن البراج أنه عدّ في جملة ما لا تصح الصلاة فيه. ثوب الإنسان إذا كن فيه سلاح مشهور، مثل سكين أو سيف، قال: وكذلك إذا كان في كُمه مفتاح حديد، إلا أن يلقه بشيء<sup>(٢)</sup>.

والأصل في ذلك أخبار مستنبضة.

منها: خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: لا يصلي الرجل و في يده حاتم حديد»<sup>(٣)</sup>.

ورواية موسى من أكييل الميري عن أبي عبد الله عليه السلام في الحديد «أنه حلية أهل النار» قال: «و جعل الحديد في الدنيا زينة الجن و الشياطين، فيحرم على الرجل المسلم أن يلبسه في الصلاة إلا أن يكون قال عدو فلا بأس به» قال: قلت: فالرجل في السفر يكون معه السكين في حقه لا يستعني عنه<sup>(٤)</sup> أو في سراويله مشدود أو محتاج يتخشى إن وضعه ضاع أو يكون في وسطه المنطقة من حديد، قال: «لا بأس بالسكين و المنطقة للمسافر في وقت ضرورة، و كذلك المفتاح إذا

(١) النهاية. ٩٩-٩٨، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٠٦:٢، ضمن المسألة ٤٦.

(٢) المهذب ١ ٧٤-٧٥، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٠٥:٢، المسألة ٤٦.

(٣) الكافي ٣ ٤٠٤/٣٥، التهذيب ٢ ٢٢٧/٨٩٥، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٤) في الكافي و الوسائل «عنهما».

خاف الصيغة و النسيان، و لا بأس بالسيف و كل آلة السلاح في الحرب، و في غير ذلك لا تحور الصلاة في شيء من الحديد، لأنه نجس ممسوح»<sup>(١)</sup>

و موثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي و عليه حاتم حديد، قال: «لا، و لا يتحتم به الرجل، لأنه من لباس أهل النار»<sup>(٢)</sup>.

و رواية أبي الفصّل المدائني عن حمّاد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يصلي الرجل و في تكته مفتاح حديد»<sup>(٣)</sup>.

قال الكليني و روي «إذا كان المفتاح في علاف فلا بأس»<sup>(٤)</sup>.  
و عن التهذيب. قد قدما رواية عمار «إن الحديد إذا كان في علاف فلا بأس بالصلاة فيه»<sup>(٥)</sup>.

و طاهر هذه الأخبار خصوصاً حر موسى الحرمة، كما حكى القول به عن ظاهر الكليني و الصدوق<sup>(٦)</sup>، و يظهر أيضاً من [عبارتي]<sup>(٧)</sup> الشيخ و ابن السراج، المتقدمين<sup>(٨)</sup>، و يظهر من المستند<sup>(٩)</sup> احتيابه.

(١) التهذيب ٢/٢٧٧، ٨٩٤. و في الكافي ٣/١٣٠٤ من قوله «الرجل في الشعر» إلى آخره، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.

(٢) التهذيب ٢/٣٧٢، ١٥٤٨، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٥.

(٣) الكافي ٣/٤٠٤، ٣٤١، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٤) الكافي ٣/٤٠٤، دليل ح ٣٥، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٣.

(٥) التهذيب ٢/٢٧٧، دليل ح ٨٩٤، و حكاه عنه الرازي في مستند الشيعة ٤/٣٩٠.

(٦) الكافي ٣/١٣٠٤، ٣٤١، ٣٥، تنقيح ١/٧٧١، ٧٧٣، انمقح ٨٢ و ٨٣.

(٧) بدل ما بين المعقوفين في المسح الحطية و الحجريّة «عارفة» و الظاهر ما أثبت.

(٨) في ص ٤٨٢.

(٩) مستند الشيعة ٤/٣٨٩.

و ما في خبر موسى من تعليل المنع بالنجاسة التي لم يقصد بها حقيقتها بمعناها المصطلح لدى المتشرعة، التي أثارها المنع عن الصلاة - كما عرفت في كتاب الطهارة<sup>(١)</sup> - لا يصلح قرينة لإرادة الكراهة من لفظ الحرمة و عدم الجوار و التواهي الواردة في الأخبار؛ لجواز أن يكون المراد بالنجاسة خبائثة معنوية مقتضية للمنع عن الصلاة فيه، كالنجاسة المصطلحة، دون سائر آثارها

و لكن ربما يؤيد الكراهة بل يشهد بأن الخبائثة المعنوية الكامنة في الحديد، المصححة لإطلاق اسم النجس عليه غير مقتضية إلا لاستحباب التجنب عنه و كراهة لبسه في الصلاة: بعض الأخبار الدالة بظاهرها على نجاسته، المتقدمة في كتاب الطهارة<sup>(٢)</sup>.

كمؤتة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل إذا قصّ أظفاره بالحديد أو جَرَّ من شعره أو حلق قعاه فإنّ عليه أن يمسحه بالماء قبل أن يصلي» سنن. فإن صُنِيَ و لم يمسح بالماء؟ قال: «يعيد الصلاة، لأنّ الحديد نجس» و قال «لأنّ الحديد لباس أهل النار، و الذهب لباس أهل الجنة»<sup>(٣)</sup> حيث عُلِمَ بالقرائن الخارجية - التي يتّأها فيما سبق عند البحث عن طهارته<sup>(٤)</sup> - أنّ الأمر بالمسح و إعادة الصلاة الواقعة بدونه ليس إلا على سبيل الاستحباب، فيستكشف من ذلك أنّ نجاسته - التي عدل بها المنع عن الصلاة بلا مسح - غير مقتضية إلا لاستحباب

(١) راجع ج ٧، ص ٣٢١

(٢) راجع ج ٧، ص ٣١٩-٣٢٠

(٣) التهذيب ١: ٤٢٥/٤٣٦-١٣٥٣، الاستبصار ١: ٣١١/٩٦.١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب نواقص الوضوء، ح ٥.

(٤) راجع ج ٧، ص ٣٢١-٣٢٢



التجنب عنه في الصلاة و كراهة تركه، فليتأمل.

و مما يؤيد أيضاً حمل أبحار المنع على الكراهة- شهرة القول بها بين الأصحاب، بل لم ينقل عن أحد التصريح بخلافه، وإنما استظهر ذلك من بعض عاثر من تقدمت<sup>(١)</sup> الإشارة إليه مما لا تأني عن إرادة الكراهة بحسب ما حوت عليه محاوراتهم.

و يؤيده أيضاً بل يدل عليه جملة من الأبحار الدالة على حوار الصلاة في الحديد في الجملة.

كمكانبة الحميري - المروية عن الاحتجاج - إلى صاحب الزمان عجل الله فرجه، يسأله عن العَصَّ النخماس هل تجوز فيه الصلاة إذا كان في إصبعه؟ فكتب الجواب: «فيه كراهية أن يصلي فيه، وفيه أيضاً إطلاق، والعمل على الكراهية» و سأل عن الرجل يصلي و في كُمه أو سراويله سكّين أو مفتاح حديد هل يجوز ذلك؟ فكتب في الجواب: «جائز»<sup>(٢)</sup>

و الحماهن على ما قيل الحديد الصبني<sup>(٣)</sup>.

و ظاهرها إرادة الكراهة بمعناها المصطلحة، كما يشير إليه قوله **طَيِّباً**. «و فيه أيضاً إطلاق»

ولكن في الوسائل: و في نسخة: «العَصَّ الجوهر» بدل «النخماس»<sup>(٤)</sup>

(١) في ص ٤٨٢

(٢) الاحتجاج ٤٨٣-٤٨٤، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١١

(٣) كما في حواشر الكلام ٨: ٣٦٥، وراجع: سطر الأتوز ٨٣: ٢٥٦، ديل ح ٢٩

(٤) الوسائل، ديل ح ١١ من الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي.

و كيف كان فهذا التوقيع نص في حواز الصلاة فيما إذا كان في كُمه أو سراويله سكّين أو مفتاح حديد.

و خبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال: «السيب بمنزلة الرداء تصلّي فيه ما لم ترفيه دماً»<sup>(١)</sup>.

و في صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «وإن كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلّد السيف و يصلّي قائماً»<sup>(٢)</sup>.

و خبر علي بن أبي حمزة أن رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام: «و أنا عنده - عن الرجل يتقلّد السيف و يصلّي فيه، قال: نعم»<sup>(٣)</sup>.

و لا يمكن الجمع بين هذه الأخبار و أخبار المنع بحمل الأخبار المانعة على ما إذا كان الحديد بارزاً، و هذه الأخبار على ما إذا كان مستوراً، و إن شهد بهذا الجمع مرسنة الكلبي و التهذيب، المتقدمتان<sup>(٤)</sup>، بناءً على أن يكون المراد بقوله: «إذا كان في غلاف فلا بأس» الكفاية عن كونه مستوراً؛ لإبائه خبر<sup>(٥)</sup> موسى بن أكيل - لذي هو عمدة المستند في هذا الباب - عن هذا الحمل؛ فإنه - بمقتضى ما فيه من قصر الرخصة على موقع الضرورة، و تعليل المنع بأن الحديد نجس - كالنص في إرادة العموم، خصوصاً مع أن العالب في السكّين و المفتاح و نحوه كونه مستوراً، و لا أقل من سهولة ستره، فلو كان الستر رافعاً لما فيه من المحذور، لكن الأولى

(١) التهذيب ٢: ٣٧١-٣٧٢، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢

(٢) نقلم بخريجها في ص ٤٠٣، الهامش (٤).

(٣) التهذيب ٢: ٣٦٨/١٥٣٠، الوسائل، الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢

(٤) في ص ٤٨٣.

(٥) تقدّم الخبر في ص ٤٨٢.

إرشاده إليه، لا المصع عن مصاحبه في غير مقام الضرورة.

هذا، مع أن ارتكاب التأويل في أخبار الجواز بالحمل على ما إذا كان مستوراً أيضاً في غاية البعد.

أما رواية الاحتجاج: فواضح؛ لمنافاته لترك الاستفصال مع إطلاق السؤال. و أما خبر وهب: فإنه وإن أمكن حمله على إرادة ما لو كان السيف في غمده - كالخبرين الآخرين - ولكن هذا لا يجدي في حصول ستر ما عليه من الحديد؛ إذ الغالب احتمال قائمة السيف على الحديد، وهو مما لا يغطيه العمد، بل الغالب كون العمد بنفسه - كقائمة السيف - مشتملاً على شيء من الحديد البارز.

فالإنصاف إياه أخبار الطرفين عن هذا الجمع، فالأولى جعل هذه الأخبار شاهدة لإرادة الكراهة من المهي المتعلق بالصلاة في الحديد، وتزيل المرستين<sup>(١)</sup> - الدالتين على نفي البأس عنه إذا كان في علاف - على خفة الكراهة، و سببها الستر لانتفاء المرتبة الشديدة الحاصلة ببروره

هذا كنه، مع شذوذ أخبار المنع لو أبقيت على ظاهرها، بل مخالفتها بإطلاقها للمجمع عليه، فهي بنفسها قاصرة إلا عن إثبات الكراهة.

فتلخص مما ذكر أن الأظهر كراهة الصلاة في الحديد مطلقاً، ولكنها تحف بستره بعلاف و نحوه، بل مطلقاً و لو بجعله تحت ثيابه، على تأمل، والله العالم. (و) كذا تكره الصلاة (في ثوب يتهم صاحبه) بعدم توقيه النجاسات، سواء كان ذلك لعدم مبالاته بالنجاسة، أو لعدم تدبته بها.

(١) المتضمنتين في ص ٤٨٣

كما يدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجزي و يشرب الخمر فيرده أَيْصَلِّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يَصَلِّي فيه حتى يغسله»<sup>(١)</sup>.

و يشهد له أيضاً بالنسبة إلى الأول: صحيحة العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يَصَلِّي في ثوب المرأة و في إزارها و يعتَم بِحِمَارِها، قال: «نعم إذا كانت مأمونة»<sup>(٢)</sup>.

و قد أشرنا في كتاب الطهارة<sup>(٣)</sup> إلى أن المراد بالمأمونة - بحسب الظاهر - غير المتهمة.

و بالنسبة إلى الثاني: خبر علي بن حفص عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأله عن رجل اشترى ثوباً من السوق ليس يدري لمن كان [هل تصلح الصلاة فيه؟] قال: «إن اشتراه من مسلم فليصل فيه، و إن اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله»<sup>(٤)</sup> و النهي محمول على الكراهة، جمعاً بينه و بين ما دل على عدم وجوب الغسل ما لم تثبت النجاسة بالعلم.

كصحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا

(١) التهذيب ٢/٣٦١، الاستبصار ١/٣٩٣، الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) لكافي ٣/٤٠٢، الفقيه ١/١٦٦، التهذيب ٢/٣٦١، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب لباس المصنوع، ح ١.

(٣) ح ١، ص ٣٦٥.

(٤) التهذيب ١/٧٦٧، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الجلبات، ح ١، و ما بين المعصومين من المصدر.

أما عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - إني أعير الذمي ثوبى وأنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الحمرير ويرذه عليّ، فأعسله قبل أن أصلي فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام «صل فيه ولا تعسله من أجل ذلك فإنك أعرتة إياه وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه، المتقدمة في كتاب الطهارة<sup>(٢)</sup> عند البحث عن أحكام النجاسات، وأن النجاسة لا تثبت إلا بالعلم.

و مما يشهد لهذا الجمع - مضافاً إلى أنه بنفسه من الجمع المقبول - رواية أبي علي البرار عن أبيه، قال: سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن الثوب يعمل به أهل الكتاب أصلي فيه قبل أن أعسله؟<sup>(٣)</sup> قال: «لا بأس، وإن يعسل أحب إلي»<sup>(٤)</sup>.

(و) كذا يكره (أن تصلي المرأة في خلخال له صوت) كما عن المشهور<sup>(٥)</sup>، بل يظهر من بعض<sup>(٦)</sup> دعوى الإجماع عليه، وكفى به دليلاً للكرهية واستدل له أيضاً بصحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الخخال هل يصلح للنساء والصبيان لبسها؟ فقال: «إن كان صمّاً فلا بأس، وإن كان له صوت فلا»<sup>(٧)</sup>.

(١) التهذيب ٢/٣٦١، الاستبصار ١/٣٩٢-٣٩٣، الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) راجع ح ٨، ص ١٦١.

(٣) في المصلي، «أن يعسل».

(٤) التهذيب ٢/٣١٩، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٥) سببه إلى المشهور صاحب الحواهر فيها ٨: ٢٦٩.

(٦) الراقي في مستند الشيعة ٤: ٣٩٧.

(٧) الكافي ٣: ٤٠٤، تنقيح ١: ١٦٤-١٦٥، الوسائل، الباب ٦٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

و فيه: أنه ليس فيها تصريح بإرادته حال الصلاة، ولكنه قد يقال بظهوره في إرادته، لوقوع هذا السؤال في طي أسئلة كثيرة كلها متعلقة بالصلاة، بل المتأخر عنه بلا فصل و سألته عن قارة المسك تكون مع الرجل في جيبه أو ثيابه، قال: «لا بأس بذلك» و لا شك في أن المراد حال الصلاة مع أنه أطلق كإطلاق السابق. و عن القاضي ابن البراء أنه قال: لا تصح الصلاة في خلخل النساء إذا كان لها صوت<sup>(١)</sup>.

و عن النهاية: لا تصلي المرأة فيها<sup>(٢)</sup>.

و طاهرهما الحرم. و لا ريب في ضعفه.

(و) كذا (نكره الصلاة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة) على المشهور، بل عن المختلف نسبته إلى الأصحاب<sup>(٣)</sup>.

و عن الشيخ في المبسوط أنه قال: الثوب إذا كان فيه تماثيل و صور لا تجوز الصلاة فيه. و قال فيه أيضاً: لا يصلي في ثوب فيه تماثيل ولا خاتم كذلك<sup>(٤)</sup>.

و عنه في النهاية<sup>(٥)</sup> أيضاً نحوه.

و عن ابن البراء أنه حرم الصلاة في الخاتم الذي فيه صورة<sup>(٦)</sup>، و لم يذكر

الثوب

(١) المهذب ١، ٧٥، و حكاه عنه البحراني في المحقق المناصرة ٧، ١٤٩.

(٢) النهاية. ٩٩، و حكاه عنه الفاضل الاصبهاني في كشف الغطاء ٣، ٢٦٩.

(٣) مختلف الشيعة ٢، ١٠٤، المسألة ٤٣، و حكاه عنه العيني في معجم الكرامة ٢، ١٩١.

(٤) المبسوط ١، ٨٣، و ٨٤، و حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٨٣، ٢٤٣.

(٥) النهاية ٩٩، و حكاه عنها المجلسي في بحار الأنوار ٨٣، ٢٤٣.

(٦) المهذب ١، ٧٥، و حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٨٣، ٢٤٣.

و مستند الحكم أخبار مستفيضة.

منها: صحيحة ابن نزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سأل عن الصلاة في الثوب الممعلم، فكره ما فيه التماثيل<sup>(١)</sup>.

و حبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره أن يصلي و عليه ثوب فيه تماثيل<sup>(٢)</sup>.

و حبر علي بن جعفر - المروي عن المحاسن - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: و سأنته عن الثوب يكون فيه التماثيل أو في علمه أبصلي فيه؟ قال: «لا يصلي فيه»<sup>(٣)</sup> و موثقة عمار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب في علمه مثل طير أو غير ذلك أبصلي فيه؟ قال: «لا» و عن الرجل يلبس الحاتم فيه نقش مثل الصير أو غير ذلك، قال: «لا تجوز الصلاة فيه»<sup>(٤)</sup>.

و طاهر هذه الرواية بل و كذا سابقتها الحرمة، و لا يصلح ما في الروايتين الأولىين من التعبير بلفظ الكراهة قرينة لصرههما عن هذا الطاهر، فإنه كثيراً ما يستعمل الكراهة في كلمات الأئمة عليهم السلام في معناها العرفي الغير المسامي لحرمة نعم، فيه إشعار بذلك، خصوصاً إذا أسنده الإمام عليه السلام إلى نفسه بأن قال: إني أكره ذلك، أو بين الحكم الذي وقع عنه السؤال على وجه طهر منه كراهته له، كما هو الشأن في الروايتين من غير أن ينهي عنه على الإطلاق، بل الإنصاف ظهور هذا

(١) الفقه ١/١٧٢، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٢) الكافي ١/٤٠١، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٣) المحاسن ٤٩/٦١٧، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي، ح ١٦.

(٤) الفقه ١/١٦٥-١٦٦، التهذيب ٢/١٥٤٨، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي،

النحو من التعبير - كالتعبير بلفظ «لا أحب» و «لا أشتهي» وغير ذلك - في كراهة الشئ من مرجوحية شرعاً، لا على سبيل لزوم التبرك بحيث يكون من المحرمات الإلهية، التي لا يجوز لأحد ارتكابها، وإلا فلا يقع التعبير بمثل هذه الألفاظ في بيان المحرمات إلا لبعض الجهات المانعة عن التصريح بالمع من تقية و نحوها، ولا فرق على الظاهر بين التعبير بلفظ «أبى أكره ذلك» أو «لا أحبه» في ظهوره في إرادة الكراهة المصطلحة.

و كيف كان فإذا اعتصد ما في الخبرين من الإشعار أو الدلالة على الكراهة بهم المشهور و فتوَاهم، أمكن تخلفهما قريبة صارفة للخبرين الأخيرين عن ظاهرهما، خصوصاً مع وَهْن موثقة عمّار - التي هي أظهرهما دلالة على الحرمة - بشتمالها على المع عن الحديد، الذي عرفت آنفاً أنه على سبيل الكراهة

و ربما يشهد لإرادة الكراهة منها. خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام - المروي عن قرب الإسناد - النافي للبأس عن الخاتم الذي فيه تماثيل، قال: و سألت عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سمع أو طير أبصلي فيه؟ قال «لا بأس»<sup>(١)</sup> و الظاهر عدم القول بالمصل بينه و بين الثوب، فيحمل النهي بالمسبة إلى الثوب أيضاً على الكراهة.

ولكن وقع التفصيل بينهما في حر علي بن جعفر حيث ورد فيه المع عن الصلاة في الثوب الذي فيه التماثيل، قال: و سألت عن الثوب يكون فيه التماثيل أو في علمه أبصلي فيه؟ قال: «لا يصلي فيه»<sup>(٢)</sup> فيرل التفصيل على اختلاف مرثتهما

(١) قرب الإسناد: ٨٢٧/٢١١، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي: ح ٢٣

(٢) قرب الإسناد: ٦٩٤/١٨٦



في الكراهة.

و مما يؤيد أيضاً حمل النهي عن الصلاة في الثوب أو الخاتم الذي فيه التماثيل في الحبريس ويطائرهما على الكراهة- الأخبار<sup>(١)</sup> الكثيرة التي وقع فيها النهي عن أن يصلي و في ثوبه دراهم فيها تماثيل، أو على فراش فيه التماثيل، أو في بيت فيه التماثيل إذا كانت تجاه القبلة، مع أن النهي مستعمل في الجميع للكرهية، كما يشهد له حملة من الفرائن الداخلية والخارجية.

فتلخص مما ذكر أن القول بالحرمة - كما حكى عن ظاهر من تقدمت<sup>(٢)</sup> الإشارة إليه - ضعيف؛ فإنه لا يبقى للنهي أو لكلمة «لا تجوزه» الواردة في رواية عمار ظهوراً في إرادتها بعد الاعتناء إلى المذكورات

تنبيه: صرح غير واحد بعدم الفرق في الكراهة بين مثال الحيوان و غيره؛ لإطلاق كثير من النصوص، بل ربما يسبوه إلى الأكثر<sup>(٣)</sup> أو المشهور<sup>(٤)</sup>، أخذاً بإطلاق كلماتهم

و ربما استظهر من عبر في الخاتم بالصورة و في الثوب بالتمثال كما في المتن: التعصیل؛ نظراً إلى ما قد يدعى من احتصاص الصورة عرفاً بذی الروح، بخلاف التمثال.

(١) مهام في الحصال ٦٢٧، و التهذيب ٨٩١/٢٢٦٢، و ١٥٤١/٣٧٠، و الاستبصار ١٥٠٢/٣٩٤١، و الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٦ و ٥.

(٢) في ص ٤٩٠.

(٣) سه إلى الأكثر الكركي في جامع المقاصد ١١٤٠٢، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٥٦٩٠٢، و المجلسي في بحار الأنوار ٨٣ ٢٤٣، و الحراني في الحقائق الناصرة ١٤٩٠٧.

(٤) سه إلى المشهور الطاطبائي في رياض المسائل ٣٦٨:٢.

و ربما يشهد باختصاص الكراهة بصورة الحيوان في الخاتم. صحيحة البرنطي عن الرضا عليه السلام أنه أراه خاتم أبي الحسن عليه السلام وفيه وردة و هلال في أحلاه<sup>(١)</sup>.

و ربما يستشعر ذلك أيضاً من حديث المناهي - المروي عن الفقيه - حيث قال فيه بهي رسول الله صلى الله عليه وآله أن ينقش شيء من الحيوان على الخاتم<sup>(٢)</sup>.  
هذا، مع أنه لا دليل على كراهة مطلق التمثال في الخاتم، فإن عمدة دليله موثقة عمارة، المتقدمة<sup>(٣)</sup>، و المتأخر منها إرادة صورة الطير و مظاهرها من صور لحيوانات، كما لا يخفى، فالقول بالكراهة مطلقاً بالنسبة إلى الخاتم في غاية الضعف، و ما بالنسبة إلى الثوب فيمكن الاستشهاد له بإطلاق كثير من النصوص الدالة عليه، إلا أن إطلاقات النصوص بل و كذا الفتاوى - بحسب الظاهر - منصرفة إلى صورة الحيوان، سواء وقع فيها التعبير بالصورة أو التمثال، فما وقع في المتن و نحوه من اختلاف التعبير لا يبعد أن يكون من باب المتن في العبارة، كما يؤيد ذلك ما عن بعض اللغويين من تفسير التمثال أيضاً بصورة الحيوان<sup>(٤)</sup>.

و ربما يشهد لذلك جملة من النصوص حيث يستمد منها أن المراد بالتمثال أو الصورة - التي ورد النهي عنها - ليس إلا صورة ذي الروح  
وهي حبر علي بن جعفر. و سألته عن الدار و الحجرة فيها التماثيل أيسلّي

(١) الكافي ٤/٤٧٣٦، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب لباس المصلي، ح ١

(٢) الفقيه ٥٤، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب لباس المصلي، ح ٢

(٣) في ص ٤٩١.

(٤) المصباح المير ٥٦٤، و حكاه عنه المحرقي في الحقائق الناضرة ١٥٦٧.

فيها؟ قال «لا تصلّ و شيء منها يستقبلك إلا أن لا تجد بُدّاً فتقطع رؤوسها، و إلا فلا تصلّ»<sup>(١)</sup> بأن في ديل الرواية شهادة بأن المراد بالتمثيل عند إطلاقها ليس إلا ما كان لها رؤوس.

و في حبر الحلبي - المروي عن كتاب المكارم - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قد أهديت لي طعنة من الشام فيها تماثيل طائر، فأمرت به فغير رأسه فجعل كهيئة الشجر»<sup>(٢)</sup>.

و من لواصح أن المقصود بهذا التغير إخراجه عن موضوع التماثيل التي تعلقت الكراهة بها.

و كان هذا النوع من التعمير و أشباهه هو المراد بتغيير الصورة فيما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غيرت الصورة منه»<sup>(٣)</sup>.

و هذه الرواية بنفسها شاهدة على أن المراد بالتماثيل المكروهة ليس مطلق المثال الشامل لغير الحيوان؛ إذ ليس المراد بالتعمير التصرف الكلي الموجب لمحو الصورة بالمرّة، و إلا للزم أن يكون الحكم الذي تضمنته الرواية من قبيل التديّهيات، بل المقصود تغيير المثال في الجملة بقطع رأسه أو جعله نصعين أو نحو ذلك ممّا يخرج عن الهيئة الحاصّة، ولو كان المراد بالمثال مطلق النقش

(١) الكافي ٩/٥٢٧٦، المجلس ٥٧/٦٢٠، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكارم المصلي، ح ٥  
بتفاوت في بعض الألفاظ.

(٢) مكارم لأخلاق، ١٣٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب أحكام المساكن، ح ٧

(٣) التهذيب ٢/٣٦٣-١٥٠٣، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي، ح ١٣.

الحاكي للجسم، لم يكن تعبير الصورة مجدداً ما لم يتصف موضوعها رأساً، لأن كل جزء من أجزاء المثال مثال لجزء من الممثل، فما دام شيء منه باقياً على حالته الأولى لا يخرج عن كونه مصداقاً للتمثال، بناءً على إرادة المصوم منه، وهو خلاف ما يسبق إلى الدهن من الرواية، إلى غير ذلك من الشواهد و المؤيدات التي لا يهتأ الإطالة فيها بعد ما نرى بالوجدان أن المتبادر من السهي عن استصحاب درهم أو حاتم أو ثوب عليه صورة أو تمثال ليس إلا إرادة مثال ذي الروح، فالأظهر اختصاص الكراهة به.

و تنتهي الكراهة بتغييره على وجه خرج عن كونه مثلاً للحيوان، كما يشهد به الأحبار المتقدمة، بل ربما يظهر من بعض الأخبار الاكتفاء في التغيير الموجب لارتفاع الكراهة بإذهاب إحدى أعينه.

مثل، ما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في التمثال يكون في البساط فتقع عينك عليه و أنت تصلي، فقال: «إن كان بعين واحدة فلا بأس، وإن كان له عينا فلا»<sup>(١)</sup>.

و لعلة جار مجرى التمثيل، و المقصود به نهي البأس عما لو لم تكن الصورة تامة، والله العالم.

(١) الكافي ٢٢/٣٩٢٣، التهذيب ٢/١٥٠٦٧٣٦٣، بحار، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب لباس المصلي، ح ٧ و دله

## فهرس الموضوعات

### المقدمة الثالثة: في القبلة

#### الموضع الأول: ماعية القبلة

تعريف القبلة	٧
قبلة من لم يشاهد الكعبة ممن كان خارجاً عن المسجد الحرام	٨
في أن المعتبر مع مشاهدة الكعبة حقيقة أو حكماً هو التوجه إليها و استقبال شيء منها	٢٥
هل يعتبر استقبال الكعبة بجميع مقادير البدن أو معظمها؟	٢٥
في أن المعتبر عدم مشاهدة العين و الجهل بجهتها الخاصة هو استقبال جهتها	٢٥
تفسير «الجهة» و تحديدها	٢٦
سهولة الخطب في أمر القبلة و الاكتفاء بالتوجه إلى ما يصدق عرفاً أنه جهة المسجد	٢٧
هل يجوز استقبال السمات الواقعة مع الكعبة مطلقاً حتى مع العلم بعدم مقابلة العين؟	٢٩
هل ما بين المشرق و المغرب قبلة؟	٢٩
جهة الكعبة هي القبلة لا البتة	٤٠
حكم الصلاة أخيراً في جوف الكعبة	٤٠
يجوز صلاة المريض في جوف الكعبة اصطفاً	٤٧

١٠ . . . . . مصباح فقهاء / ج ١٠

٤٧ . . . . . جواز التطوع في جوف الكعبة . . . . .

٤٨ . . . . . كميّة الصلاة على سطح الكعبة . . . . .

٥٠ . . . . . حكم الصلاة إلى باب الكعبة و هو مقترح . . . . .

عما لو استدال صفّ المأمومين في المسجد الحرام حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة

٥١ . . . . . بطئت صلاة ذلك البعض . . . . .

٥١ . . . . . في أن أهل كرّ إقِيم يتوجّهون إلى سمت الركن الذي على جهتهم . . . . .

٥١ . . . . . علامات القبلة لأهل العراق و مَرَّ والاهم . . . . .

٥٢ . . . . . ١ - جُفِّلَ الفجر على المنكب الأيسر . . . . .

٥٢ . . . . . ٢ - جُفِّلَ لجدي معاذي حلف المنكب الأيسر . . . . .

٥٢ . . . . . ٣ - جُفِّلَ عين الشمس ضد زوالها على الحاجب الأيسر . . . . .

٥٤ . . . . . بيان علامت أخر لأهل العراق . . . . .

٥٨ . . . . . استحباب التماس قليلاً لأهل العراق . . . . .

### الموضع الثاني: في أحكام المستقبل

٦٣ . . . . . وجوب الاستقبال من الصلاة الواجبة و غيرها مع العلم بجهة القلة . . . . .

٦٣ . . . . . فيما به يحصل العلم بجهة القلة . . . . .

٦٤ . . . . . فيما إذا جهن جهة القبلة مزل في تشخيصها على العلامات المعينة للطن بها . . . . .

٦٨ . . . . . هل يجوز ترك الاجتهاد و تكرار الصلاة أريماً إلى الجهات الأربع ؟ . . . . .

٦٩ . . . . . حكم من إذا اجتهد فأخبره غيره بخلاف اجتهاده . . . . .

حكم ما إذا سم يكرى له طريق إلى الاجتهاد فأخبره كافر بجهة القلة أو اجتهد فأخبره الكافر

٧١ . . . . . بخلاف اجتهاده . . . . .

٧١ . . . . . في التعويل على قبلة البلد فيما إذا لم يعلم أنها بُيِّت على القلظ . . . . .

- مهرس بموصوعات . . . . .
- فما إذا لم يكن المكلف ممكناً من الاجتهاد في تحييص جهة القبلة يقول على غيره إن
- أفاد خبره الظن أو كان المحبر عدلاً . . . . . ٧٤
- حكم ما لو أخبر شخص بجهة واحدة و أخبر بجهة أخرى و كان قول كل منهما في حد ذاته مفيداً
- للظن . . . . . ٧٧
- هل يجب على كل مكلف عيناً معرفة علام القبلة أم لا يجب إلا كفاية؟ . . . ٧٧
- فيما إذا فقد المكلف العلم أو الظن بجهة القبلة و كان الوقت واسعاً صلى الصلاة الواحدة
- إلى أربع جهات . . . . . ٧٨
- هل يشترط في صلاة إلى الجهات الأربع تقابل الجهات و انقسامها إلى خط مستقيم أم
- لا يشترط إلا تباعد بعضها عن بعض؟ . . . . . ٨٨
- فيما إذا صلى يظهر إلى الجهات الأربع لم يجب عليه إيقاف العصر موافقة لها
- هي الجهات . . . . . ٨٩
- فيما إذا صلى يظهر إلى جهة فهل له فعل العصر إلى تلك الجهة قبل الإتيان بباقي
- محتملات الظهر؟ . . . . . ٨٩
- حكم ما لو بوي من أول الأمر الاقتصار على بعض الجهات . . . . . ٩٢
- حكم ما لو قصد الإتيان بالكل وانكشف بعد الإتيان ببعض المحتملات مصادفته للواقع . ٩٢
- حكم المتردد بين الجهتين أو الثلاث . . . . . ٩٣
- فيما لو مرض حصول الظن للمكلف متردداً بين جهتين مثلاً فهل هو مسرلة العلم بذلك
- في الاكتفاء بالصلاة إلى هاتين الجهتين؟ . . . . . ٩٣
- هل يجوز مبدرة إلى الصلاة إلى الجهات الأربع للجاهل بالقبلة؟ . . . . . ٩٣
- حكم ما إذا ضاق الوقت عن الصلاة إلى الجهات الأربع . . . . . ٩٤
- فيما إذا ضاق الوقت إلا على صلاة واحدة صلّاها إلى أي جهة شاء . . . . . ٩٤

- ١٠ ... .. مصباح العقبة / ج ١٠
- هل يعنى شرطية الاستقبال رأساً عند عدم الممكن إلا من صلاة واحدة؟ .. ٩٥
- حكم ما لو طُنَّ بعدم كون القبلة في جهة؟ .. ٩٥
- حكم ما إذا بقي من آخر وقت الظهرين أو العشاءين بمقدار أربع صلوات عند تردد العسه
- في الجهات الأربع .. ١٠٣
- وجوب استقبال القبلة في الصلوات الواجبة للمساافر .. ١٠٥
- عدم جواز صلاة شيء من المراتب على الراحلة من غير اضطراب .. ١٠٥
- جواز الصلاة على الراحلة لدى الضرورة .. ١١٠
- بيان المراد بالضرورة .. ١١٢
- وجوب استقبال القبلة على المصلي على الراحلة مع التمكن .. ١١٣
- فيم إذا لم يتمكن من استقبال الجميع استقبال القبلة بما أمكنه من صلاته .. ١١٤
- في أنه يحرف إلى القبلة كلما تحرفت الدائنة .. ١١٤
- فيم إذا لم يتمكن إلا من مجزئ الانحراف إلى القبلة و التوجه إليها لحظة استقبال القبلة
- بتكبير الإحرام .. ١١٤
- فيم إذا لم يتمكن من استقبال القبلة بتكبير الإحرام أجرأ الصلاة وإن لم يكن مستقبلاً .. ١١٤
- حكم ما لو تمكن من استقبال ما بين المشرق والمغرب لأحصى جهة النكعة .. ١١٥
- حكم المصطر إلى الصلاة ماشياً .. ١١٦
- حكم ما لو دار الأمر بين الصلاة راكباً أو ماشياً .. ١١٦
- هل تحوز المدايرة إلى الصلاة راكباً أو ماشياً مع سعة الوقت؟ .. ١١٨
- فيما لو كان الركب بحيث يتمكن من الركوع والسجود و مراتب الصلاة هل يجوز له
- العريضة على الراحلة اختياراً؟ .. ١١٨
- حكم الصلاة على الرف المعلق بين يدي .. ١٢٢



مهر من الموضوعات ..... ٥٠١

جواز نضاله في السعة اختاراً لدى المكن من استيعاء فرائضها .. . . . ١٢٤

### الموضع الثالث: فيما يستقبل له

وجوب الاستقبال في الصلوات المعروضة مع الإمكان .. . . . ١٣٥

وجوب الاستقبال في الصلوات اليومية و غيرها و في ركعات الاحتياط و الأحرار

المنية ..... ١٣٥

وجوب الاستقبال في المعادة احتياطاً أو بطلاً .. . . . ١٣٦

حكم الاستقبال في المريضة التي يتطوع بها العبي .. . . . ١٣٦

حكم لاستقبال في صلاة العيد المحكوم باستحبابها عند احتلال شرط الوجوب .. ١٣٧

حكم الاستقبال في الصلاة الواجبة بدير و شبهه .. . . . ١٣٧

وجوب الاستقبال عند الذبح و النحر و بالميت عند احتضاره و دفنه و الصلاة عليه .. ١٣٧

عدم اشتراط الاستقبال في النوافل ..... ١٣٨

عدم اشتراط الاستقبال في شيء من النوافل حتى التكبير .. . . . ١٤٥

هل تجوز صلاة النافلة مستقراً بلا استقبال اختياري؟ .. . . . ١٤٦

أفضلية استقبال القبلة بالنوافل ..... ١٥٥

استحباب لاستقبال تكبيرة الإحرام فيما لو صلى على الراحلة أو ماشياً .. . . ١٥٦

جواز صلاة النافلة على الرحلة سراً و حضراً ..... ١٥٦

تأكد كراهة صلاة لنافلة إلى غير القبلة في الحصر .. . . . ١٥٧

سقوط فرص الاستقبال في صلاة المطاردة و عند ذبح الدابة الصائلة و المتردية .. ١٥٧

### الموضع الرابع: في أحكام الخلل

المسألة الأولى: رجوع الأعمى إلى العير في معرفة القبلة .. . . . ١٥٩

صحة صلاة الأعمى فيما إذا عول على رأيه مع وجود المبصر لأمارته و جدها .. . . ١٥٩

..... مصباح الفقيه ج ١٠

بطلان صلاة الأعمى فيما إذا لم يكن يعوله على رأيه بمقتضى تكليفه ..... ١٦٠

عدم الفرق في وجوب الإعادة على الأعمى بين ما لو انكشف خطؤه في الوقت أو

في خارجه ..... ١٦١

هل يجب على الأعمى الإعادة مطلقاً سواء أخطأ أم لم يخطأ؟ ..... ١٦١

حكم ما لو صلى الأعمى متردداً في شريعة عمله ..... ١٦١

المسألة الثانية: فيما إذا صلى المكلف إلى جهة إنما لعملية الظن أو لصيق الوقت ثم

تبين خطؤه ..... ١٦١

حكم ما إذا تبين الخلل وهو في الصلاة ..... ١٧٥

المسألة الثالثة: فيما إذا اجتهد لصلاة مميّز جهة القبلة وقد دخل وقت صلاة أخرى

و تجدد عنده شك ..... ١٨٠

حكم ما إذا لم يتجدد شك في الفرض المربور ولكن عثر على أمارّة أوثق منّا عول عليه

أو احتمل حدوث أمارّة كذلك ..... ١٨٤

حكم ما لو تجدد شك في الفرض المربور في أثناء الصلاة وتوقف الفحص والتحري على

قصعها ..... ١٨٤

حكم ما لو كان تجدد الشك بعد الصلاة فاجتهد لصلاة أخرى مخالفاً اجتهاده اللاحق

اجتهاده السابق كثيراً ..... ١٨٤

فيم لو اختلف المجتهدان في تشخيص القبلة فهل لأحدهما الاقتداء بالآخر؟ ..... ١٩١

### المقدمة الرابعة: في لباس المصلي

المسألة الأولى: عدم حوار الصلاة في جلد الميتة وغيره من أجزائها التي حلّ

فيها الحياة ..... ١٩٥

عدم حوار صلاة في جلد الميتة ولو كان معاً يؤكل لحمه سواء دُبغ أو لم يدبغ ..... ١٩٦

عدم عرق في عدم جواز الصلاة بين كون جلد الميتة مما تتم الصلاة فيه وبين ما لا تتم  
تنبيهات:

١ - المشكوك ذكاته ملحق بغير المذكى .. .. . ١٩٩

٢ - اختصاص منع الصلاة بميتة ذي النفس .. .. . ١٩٩..

عدم جواز استعمال جلد غير مأكول اللحم القابل للتذكية في الصلاة .. ٢٠٠

حكم الصلاة في جلد غير السباع من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها .. ٢١٣

هل يفترق استعمال جلد غير مأكول اللحم في غير الصلاة إلى الذئاع؟ .. ٢٢٠

المسألة الثانية: طهارة الصوف و الشعر و الوبر و الفريش مما يؤكل لحمه و جوار

الصلاة فيه .. .. . ٢٢٠

طهارة كى ما لا تعلقه الحياة من الميت و جوار الصلاة فيه إذا كان حيوانه طاهر في

حال الحياة .. .. . ٢٢٠

نجاسة ما لا تعلقه الحياة من نجس العيب و عدم جوار الصلاة فيه .. ٢٢١

عدم صحة الصلاة في شيء مما لا يؤكل لحمه و لو أحده من مذكى عدا ما استثنى .. ٢٢١

### أُمُور:

١ - هل السبع مختص بالملاس أم لا؟ .. .. . ٢٢٣

٢ - خروج لأب - من موضوع السبع و جواز الصلاة في فصلاته الطاهرة .. ٢٢٨

٣ - عدم عرق في غير مأكول اللحم بين ذي النفس و غيره .. ٢٣١

٤ - عدم الفرق بين كون ما بصلى فيه مما تتم الصلاة فيه و حذو و بين غيره .. ٢٣٣

٥ - هل تحوز لصلاة في المشكوك كونه من مأكول اللحم؟ .. ٢٣٩

جوار الصلاة في و ر الحزء الحالى .. .. . ٢٥٢

حكم الصلاة في جلد الحزء .. .. . ٢٥٣

... .. مصباح الفقيه / ج ١٠

حكم الصلاة في المشوش من وير المحز بوير الأرتاب و الثعالب ... .. ٢٦٥

المسألة الثالثة: حكم الصلاة في فرو السحاب ... .. ٢٦٨

حكم الصلاة في جلود الثعالب و الأرتاب و أوبارهما ... .. ٢٨٦

حكم الصلاة في الفلك و السمور و الحواصل ... .. ٢٩٣

المسألة الرابعة: عدم جواز ثبس الحرير المحصص للرجال و لا الصلاة فيه ... .. ٢٩٨

عدم الفرق في بطلان الصلاة في الحرير المحصص بين ما إذا كان ساتراً للعودة بالقص أو

لم يكن ... .. ٣٠٥

جواز ثبس الحرير في حال الحرب و عند الضرورة ... .. ٣٠٦

عدم اشتراط الضرورة في جواز ثبس الحرير حال الحرب ... .. ٣٠٧

هل تجوز الصلاة في الحرير حال الحيض اختصاراً؟ ... .. ٣٠٧

فيما إذا اضطُرَّ إلى ثبس الحرير لمرضى أو يرودة و نحوهما هل تصح صلاته فيه مطلقاً أم

لا تصح إلا إذا اضطُرَّ إلى إبقائها فيه؟ ... .. ٣٠٩

تنبيهان:

١ - حكم ثبس الحرير للثمل ... .. ٣٠٩

٢ - بيس من الضرورة عدم ساتر غير الحرير ... .. ٣١٠

جواز ثبس الحرير للنساء في غير الصلاة و حكم ثبسه لهنَّ في الصلاة ... .. ٣١٢

حكم ثبس الحرير للحنث المشكل في حال الصلاة و غيرها ... .. ٣١٩

عدم وجوب مع الطفل و الممجور عن ثبس الحرير ... .. ٣٢١

هل يجوز تمكين الطفل و الممجور من ثبس الحرير؟ ... .. ٣٢١

حكم الصلاة فيما لا يتم فيه الصلاة منبرداً من الحرير ... .. ٣٢٦

حكم الركوب على الحرير المحصص واقتراشه ... .. ٣٣٢

فهرس الموضوعات	٥٠٥
حكم التوسد على الحرير و الالتفاف و التدثر به	٣٣٥
حكم الصلاة في ثوب مكفوف بالحرير	٣٣٥
جوار لبس الحرير المعروج شئ مما تجوز الصلاة فيه و الصلاة فيه	٣٤١
عدم جوار لبس الذهب للرجال و لا الصلاة فيه	٣٤٤
هل يلحق بالذهب المدفب تمويهاً أو غيره؟	٣٤٧
المسألة الخامسة: عدم جوار الصلاة في الثوب المعسوب بل ولا صحتها فيه	٣٥٠
صحة الصلاة فيما لو صلى في الثوب جاهلاً بفصيته أو ناسياً أو مضطراً أو مكرهاً	٣٦٠
فيما حكى عن بعض من التفصيل بين الوقت و خارجه فأوجب على الناسي الإعادة في الوقت لا في خارجه	٣٦٥
جوار صلاة في المعسوب فيما لو أذن صاحبه لغير الخاص أو له	٣٦٥
فيما لو أذن المالك في الصلاة مطلقاً جاز فعلها لغير العاصب دونه	٣٦٥
المسألة السادسة: حكم الصلاة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك	٣٦٦
جوار الصلاة فيما له ساق كالخف و الجورب	٣٧١
استحباب الصلاة في الحل المرببة	٣٧١
المسألة السابعة: صحة الصلاة فيما عدا الذهب و الحرير و أجزاء ما لا يؤكل لحمه و المعسوب إذا كان مملوكاً أو مأذوناً فيه و أن يكون طاهراً	٣٧٢
جوار الصلاة في ثوب واحد ساتر للعودة للرجل	٣٧٢
هل يكفي في حصول الستر المعبر في الصلاة كونه مانعاً عن الاطلاع على بون الشرة	
أم يعتبر استتار حجمها أيضاً؟	٣٧٤
وجوب صلاة المرأة في ثوبين: ذراع و حمار ساترة جميع جملتها	٣٨٠
فيما به يتحقق شحيص ما يجب ستره	٣٨١

٥٠٦ ..... مصباح الفقيه / ج ١٠

٣٨٨ ..... عدم وجوب ستر المرأة وجهها في الصلاة

٣٨٩ ..... هل يجب على المرأة ستر الكفين والقدمين؟

٣٩٢ ..... حكم ستر المرأة شعرها في الصلاة

٣٩٤ ..... جواز الصلاة عارياً للرجل إذا ستر قبله وذيبره

هل تختص شرطية الستر بصورة العمود والكتفات أم تعم صورة النسيان والشفلة ونحوها؟ ..... ٣٩٦

هل العورة للرجل منحصرة في القبل والذبر أم تشمل ما بين الثرة والركبة أو ما بينها ونصف الساق؟ ..... ٣٩٨

بيان المراد بالقبل والذبر ..... ٤٠١

استحباب ستر سائر البدن الذي يعتاد ستره في المتعارف ..... ٤٠٥

فيما إذا لم يجد المصلي ثوباً يستر به القبل والذبر سترهما بما وجده ولو بورق الشجر ..... ٤٠٦

هل جواز الستر بالحشيش ونحوه مخصوص بحال الضرورة أم يعم حال الاختيار؟ ..... ٤٠٧

في أن النزول في الوحل والرمس في الماء والدخول في حُب أو ثيابوت أو حفيرة ونحوها من مصاديق الستر ..... ٤٠٨

فأفد السائر يصلي عرياناً ..... ٤١٢

هل العاري يصلي قائماً مطلقاً أو جالساً مطلقاً أو قائماً إن كان يأمن أن يراه أحد وإلا جالساً؟ ..... ٤١٢

وجوب الإيماء بالركوع والسجود في حالة الجلوس لغير المأموم العاري ..... ٤١٧

هل يجب الإيماء بالركوع والسجود في حالة القيام لغير المأموم العاري؟ ..... ٤١٧

وجوب تقديم الإيماء بالرأس على الإيماء بالعينين فتحاً وغمضاً ..... ٤١٩

هل يجب للمصلي قائماً أن يجلس حال الإيماء للسجود؟ ..... ٤٢٠

فهرس الموضوعات ..... ٥٠٧

هل يجب الانحناء في الركوع والسجود بحسب الممكن بحيث لا تبدو معه العورة و جعل

السجود أخفض؟ ..... ٤٢٠

أمر:

١ - حكم ما لو وجد العاري الساتر في أثناء الصلاة ..... ٤٢٢

٢ - عدم وجوب الستر للصلاة والطواف من جهة التحت ..... ٤٢٧

فيما لو وقف المصلي على طرف سطح بحيث ترى عورته لو نُظر إليها فهل يجب ستر

العورة من جهة التحت؟ ..... ٤٢٧

٣ - بطلان الصلاة فيما لو كان في ثوب المصلي خرقٌ محاذ للعورة ..... ٤٢٩

حكم ما لو وضع المصلي - في الفرض المزبور - يده على الخرق بحيث حصل ستر العورة

كلاً أو بعضاً بواسطة اليد ..... ٤٢٩

٤ - استحباب الجماعة للقرأة ..... ٤٣٠

كيفية صلاة القرأة جماعة ..... ٤٣١

الأمة والعصبة تصليان بغير حمار ..... ٤٣٥

هل يجب على الأمة ستر رقبته في الصلاة؟ ..... ٤٣٩

هل يستحب للأمة القناع؟ ..... ٤٤١

في أن المراد بعدم وجوب ستر الرأس على الأمة والعصبة هو الوجوب الشرطي

لا الشرعي ..... ٤٤٣

الأمة الميغضة كالخزفة في وجوب الحمار عليها ..... ٤٤٥

حكم ما إذا أعتقت الأمة في أثناء الصلاة ..... ٤٤٦

حكم ما لو علمت الأمة قبل حصول العتق بأنها ستعتق في أثناء الصلاة ..... ٤٤٨

حكم ما لو لم تعلم الأمة بالعتق إلا بعد الفراغ من الصلاة ..... ٤٤٨

حكم ما لو علمت الأمة في أثناء الصلاة سبق العتق ..... ٤٤٩

حكم العصبة إذا بلغت في أثناء الصلاة بما لا يطلها ..... ٤٤٩

٥٠٨ ..... مصباح الفقيه / ج ١٠

المسألة الثامنة: كراهة الصلاة في الثياب السود ما عدا العمامة و الحُفَّ و الكساء ..... ٤٥٠

كراهة الصلاة في بعض الألوان غير السواد ..... ٤٥٣

كراهة الصلاة في ثوب واحد رقيق للرجال ..... ٤٥٤

كراهة الأثزار فوق التميمص ..... ٤٥٥

كراهة التوشع فوق التميمص و تحته و تحت الرداء ..... ٤٥٦

معنى التوشع ..... ٤٥٩

كراهة اشتغال الصَّاء في الصلاة ..... ٤٦١

كراهة الصلاة في حمامة لاحتك لها ..... ٤٦٥

كراهة ترك التحنك مطلقاً ..... ٤٦٦

كراهة اللثام للرجل ..... ٤٧٣

كراهة النقاب للمرأة ..... ٤٧٥

حرمة كل من اللثام أو النقاب إذا منع القراءة الواجبة ..... ٤٧٥

حكم الصلاة في قباء مشدود ..... ٤٧٥

كراهة الإمامة في الصلاة بغير رداء ..... ٤٧٨

استحباب الرداء للإمام و المأمومين ..... ٤٨٠

كراهة صعب شيء من الحديد بارزاً حال الصلاة ..... ٤٨٢

كراهة الصلاة في ثوب يتهم صاحبه بعدم توقيه النجاسات ..... ٤٨٧

كراهة صلاة المرأة في خلخال له صوت ..... ٤٨٩

كراهة الصلاة في ثوب فيه تماثيل ..... ٤٩٠

حكم الصلاة في خاتم فيه صورة ..... ٤٩٠

عدم الفرق في الكراهة بين مثال الحيوان و غيره ..... ٤٩٣

انتفاء الكراهة بتغيير المثال على وجه خرج عن كونه مثلاً للحيوان ..... ٤٩٦

فهرس الموضوعات ..... ٤٩٧



